مركز دراسات الوحدة العربية



وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية

المشروع الصهيوني
وبدايات الوعي العربي لمخاطره
١٨٩٧ - ١٩١٧

الدكتورة سهيلا سليمان الشلبي

هذا الكتاب

يجد الباحث نفسه في تناوله موضوع الوعي العربي لخطر المشروع الصهيوني أمام سلسلة من التساؤلات، تثير لديه الحنق والاستفزاز والغضب، بحيث يصارع موضوعية البحث العلمي، ويتفاعل بكليته سلباً وإيجاباً مع الموضوع والقضايا المبحوثة، بسبب رؤيته لدأب وإخلاص الصهاينة في سبيل تحقيق فكرتهم وهم على باطل، مقابل تراخي العرب في الدفاع عن قضيتهم وهم أصحاب حق.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على بدايات الوعي العربي للخطر الصهيوني والدلائل والمؤشرات عليه، وإبراز أهميته وتأثيره والتطور الذي طرأ عليه، وكيفية مواجهة العرب هذا الخطر. وهي تهدف كذلك إلى معرفة إلى أي درجة ارتقى العرب في هذه المواجهة وكانوا بمستوى الحدث، ومعرفة مكامن الخلل في معركتهم هذه والمقومات والظروف التي نجح من خلالها الصهاينة حيث فشل العرب.

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تدرس وترصد الوعي العربي من جهة، ومتى بدأ هذا الوعي وكيف تطور مع تطور المشروع الصهيوني، والظروف التي رافقت هذا التطور، والآلية والوسائل المستخدمة في التعبير عن هذا الوعي؛ كما تكمن في الحقبة التي تغطيها الدراسة من جهة أخرى، منذ انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بال عام ١٨٩٧، إلى الإعلان عن وعد بلفور في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧، الذي تأتي أهميته بمنحه الشرعية والمظلة الدولية لمقررات ذلك المؤتمر.

د. سهيلا سليمان الشلبي

- من مواليد الأردن/مدينة المفرق (١٩٦٣).
- حاصلة على شهادة الدكتوراه في التاريخ من الجامعة الأردنية (٢٠٠٤).
- لها عدد من الكتب المنشورة، منها: **شكري العسلي: من أجل الاستقلال العربي ومقاومة الصهيونية** (مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)؛ **موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩** (عمل مشترك)؛ **العلاقات الأردنية ـ البريطانية ١٩٥١ ـ ١٩٦٧** (مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)؛ **دور توفيق أبو الهدى في السياسة الأردنية ١٩٣٨ ـ ١٩٥٥** (٢٠٠٤).

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb

Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٤ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN: 978-9953-82-752-0



المشروع الصهيوني
وبدايات الوعي العربي لمخاطره
١٨٩٧ - ١٩١٧



مركز دراسات الوحدة العربية

وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية

المشروع الصهيوني وبدايات الوعي العربي لمخاطره ١٨٩٧ - ١٩١٧

الدكتورة سهيلا سليمان الشلبي

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
الشلبي، سهيلا سليمان
المشروع الصهيوني وبدايات الوعي العربي لمخاطره، ١٨٩٧ ـ ١٩١٧/سهيلا سليمان الشلبي.
٢٨٦ ص. (وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية)
ببليوغرافية: ٢٦١ ـ ٢٧٨.
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-82-752-0
١. الصهيونية ـ تاريخ. ٢. الاستيطان. ٣. فلسطين ـ تاريخ.
٤. البلدان العربية ـ السياسة والحكومة ـ تاريخ. أ. العنوان. ب. السلسلة.
956.92045

العنوان بالإنكليزية

The Beginnings of the Arab Awareness towards the Zionist Project Dangers, 1897-1917

By Suhaila S. Shalabi

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
email: info@caus.org.lb
يمكنكم شراء كتب المركز عبر موقعنا الإلكتروني
http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
بيروت، آذار/مارس ٢٠١٦

المحتويات

خلاصة الكتاب

كثيرة هي القضايا التي تستوقف المرء في موضوع الوعي العربي لخطر المشروع الصهيوني، وهو ما سعت هذه الدراسة إلى كشفه، بهدف معرفة مدى ارتقائنا، وإذا ما كنا بمستوى الحدث، ومعرفة مواضع الخلل في معركتنا، وماهية المقومات والظروف التي نجح من خلالها الصهاينة، في حين فشلنا كعرب.

لقد امتلك الصهاينة مفاتيح اللعبة من مال وثقافة وعلم وحلم وإخلاص في العمل، والاختلاف الصحي في ما بينهم، الذي كانت غايته في الدرجة الأولى تحقيق الهدف، وهو ما لم تستطع النخبة العربية ـ على اختلاف أشكالها ـ أن تحققه على الرغم من أنها كانت، وبحكم موقعها وثقافتها، على علم بما يجري، وكانت هي مفتاح النجاح من أجل المواجهة الحقيقية؛ فهي العنصر المؤثر والفاعل، وهو ما لم يتوافر للعامة ولشرائح الأمة الأخرى، التي كانت تعاني الجهل والفقر والتهميش، وكان يسهل بمواصفاتها هذه قيادتها من قبل النخبة، وتجنيدها في معركتنا مع الصهيونية.

قد يكون من الظلم مقارنة الحركة العربية بالحركة الصهيونية، وإنجازات وظروف نهوض كل منهما؛ ففي حين أن الصهيونية كانت مع نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، قد اكتمل نضجها، واتضحت خططها، كانت الحركة العربية تبحث عن هويتها، تتنازعها الاتجاهات والأهواء، وعالقة في علاقتها وانتمائها إلى العثمانية، تكاد لا تقوى على النهوض لتعلن استقلاليتها، والصورة من حولها غائمة، فعلى الرغم من التدهور الشديد في العلاقة مع الاتحاديين، وانقلاب هؤلاء على العرب وغيرهم من القوميات الأخرى، إلا أن العرب استمروا على تمسكهم بعثمانيتهم، وإقناع أنفسهم بأن سياسة الاضطهاد والتتريك هي سياسة آنية، وبأنه سرعان ما تعود السلطة العثمانية إلى رشدها، ولم يتخذوا القرار الفصل في تحديد موقفهم ـ وإن لم يكن جميعهم ـ إلا بعد إعدام نخبة من رجال الحركة العربية، في عامي ١٩١٥ و١٩١٦، والذين لم يكن إعدامهم جزافاً، بل كان مقصوداً لخلخلة الحركة العربية وضربها، والقومية العربية في بداية نهوضها.

إن أهمية المرحلة الزمنية للدراسة تكمن في أنها حددت شكل صراعنا مع الصهيونية ونوعيته، وموقفنا منها ليس فقط لتلك المرحلة، بل ولسنوات طويلة مقبلة. وقد جاء اختيار نقطة البداية بعام ١٨٩٧، لانعقاد المؤتمر الصهيوني الأول فيه، وهذا يعني أن الصهيونية أصبحت أمراً لا يمكن تجاهله، ومعروفة بحيث اتخذت شكلها القانوني والسياسي والمؤسسي. وحددت نهاية الدراسة بعام ١٩١٧ وهو إصدار وعد بلفور، الذي كان بمثابة تتويج وإقرار دوليين بنجاح الصهيونية في مسعاه، في حين كان نصيب العرب اتفاقية سايكس ـ بيكو التي مزقت بلادهم كمكافأة على تحالفهم مع بريطانيا.

أدّت مجموعة من الظروف والأحداث الداخلية والخارجية دوراً مهماً في إثارة الوعي العربي لخطر المشروع الصهيوني، وإن اختلفت قوة تأثيرها وفقاً لطبيعة الحدث أولاً، وللفترة الزمنية التي جرى فيها، والظروف المرافقة له، ونوعية التأثير سواء سلباً أم إيجاباً، منها المؤتمرات الصهيونية التي بدأت عام ١٨٩٧ بالمؤتمر الصهيوني الأول المنعقد في بال، حيث شكّل الشرارة الأولى لهذا الوعي، لتتسع أطره في ما بعد بتوالي انعقاد المؤتمرات، والقرارات التي اتخذتها، وتنفيذ هذه القرارات على أرض الواقع.

هناك موجات الهجرة اليهودية التي كان أكثرها تأثيراً تلك التي جاءت خلال ١٩٠٤ ـ ١٩٠٨، وهو ما أطلق عليه الهجرة اليهودية الثانية التي تعود أهميتها إلى برنامج العمل المتطرف الذي اتبعه أعضاؤها، والتنظيم عالي الدقة الذي كانوا عليه، إضافة إلى إيمانهم المطلق بصهيونيتهم. وقد أحدثت الموجة الثانية من الهجرة الثانية تغييراً جذرياً بطابع الوجود اليهودي في فلسطين، يتعلق بتطبيق سياسة العمل العبري، والاستغناء عن العامل العربي، وطرد الفلاحين من أراضيهم، والاستيلاء على أراضٍ واسعة وعدد من القرى، إضافة إلى البعد القومي، وكان هذا التغيير من الحجم بحيث انعكست آثاره على الوعي العربي لحقيقة الخطر الصهيوني، وأثره في الأمة العربية.

شكّل الانقلاب الدستوري عام ١٩٠٨، نقطة تحول بالنسبة إلى العرب؛ فإضافة إلى اطلاعهم على الثقافة الغربية، وعلى تجارب الأمم الأخرى في ما يتعلق بنضالها القومي، كان هناك الانقلاب الدستوري الذي مثل حالاً من إطلاق الحريات من خلال البرلمان والصحافة وقنوات التعبير الأخرى، ويعتبر ما أورده سليمان فيضي في مذكراته مثالاً على الأثر الذي تركه الدستور، فيصف ذلك بقوله: «على إثر إعلان الدستور وإطلاق الحريات قويت الرغبة في العمل في خدمة الأمة العربية عن طريق الصحافة والتعليم وإثارة الوعي القومي بين الناس».

كانت الصحافة العربية الأشد تأثراً وتأثيراً في هذه التطورات، فسعت الصحف في دمشق وبيروت والقاهرة، إلى التعريف بأهداف الحركة الصهيونية، ومنها مجلة المنار، وصحيفة الأهرام، والمؤيد والاتحاد العثماني والمقتطف، وغيرها الكثير من الصحف التي صدرت بعد الانقلاب، كصحيفة المقتبس الدمشقية التي صدرت عام ١٩٠٨، والكرمل، التي أصدرها نجيب نصار في

حيفا أواخر عام ١٩٠٨، وصحيفة فلسطين في يافا عام ١٩١١، والمنادي المقدسية الصادرة في عام ١٩١٢.

من الأحداث التي شهدتها مرحلة الدراسة، الدعوة إلى تفاهم عربي ـ صهيوني، وكانت في بداية عام ١٩١٣، وأدت إلى تحول في النظرة لدى بعض قادة الحركة العربية تجاه الصهيونية ومقاصدها، وكيفية التعامل معها واحتوائها، وتزعّم هذه الدعوة حزب اللامركزية العربي في القاهرة، والجمعية الإصلاحية في بيروت، وجاءت نتيجة تنامي التعاون الاتحادي ـ الصهيوني ضد العرب، وكان الهدف منها التوصل إلى تسوية بين الجانبين، بحيث يستعين العرب بالصهاينة للوقوف في وجه سياسة التتريك الاتحادية...

كان لهذه الخطوة دلالاتها المهمة التي تشير إلى اعتراف صريح من قبل أغلبية قادة الحركة العربية آنذاك، بأن الحركة الصهيونية أصبحت قوة إقليمية فاعلة في المنطقة، وعلى الرغم من أنها موجهة بصورة مباشرة ضد العرب ووجودهم، إلا أنه يمكن التعاون معها، وهذا مؤشر يدل على قصور الوعي والفهم لدى هؤلاء من جهة، وبأنها شكلت أول خطوة عربية في الانحراف عن المسار الصحيح في معركتها مع الصهيونية من جهة أخرى، وذلك باستبدال الحلول العملية المقاومة للصهيونية، بحلول تفاوضية لا يمكن أن تجدي معها أو تثمر، لأنها تتعارض مع أساسيات الصهيونية التي لا يمكن أن تتنازل عنها، لأنها بالنسبة إليها قضية وجودية.

تزامنت الدعوة إلى التفاهم مع الصهيونية، مع انعقاد المؤتمر العربي الأول في باريس من ١٨ ـ ٢٣حزيران/يونيو ١٩١٣، وقد ألقت هذه الدعوة بظلالها على القضايا التي ناقشها المؤتمر، فاستبعد البحث في الصهيونية وخطرها، وذلك على الرغم من برقيات الاستغاثة التي بعث بها أهالي فلسطين إلى المؤتمرين، وأوضحوا فيها حجم التهديد الذي يواجهونه، إلا أن ذلك كله، تم تجاهله، ورأى بعضهم أن للاستيطان والهجرة اليهودية فوائد جمة لفلسطين، شريطة ضبطها وتنظيمها.

بهذا، يكون توجه قادة الحركة العربية إلى التفاهم مع الصهيونية، قد أفشل الفرصة العربية الأولى التي كان من الممكن من خلالها اتخاذ خطوات تكاد تكون مفصلية في تاريخ العلاقات العربية ـ الصهيونية ـ المستقبلية،؛ فهلامية طرح الموضوع وموقف هؤلاء، منح الصهاينة فرصة الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من طبيعة الظروف المحلية والدولية التي كانت تعيشها المنطقة، وتجيّر ذلك لمصلحة مشروعهم.

انتهت محاولات التفاهم بالفشل، وكان في مقدم أسباب هذا الفشل، عدم توافر النية الصادقة لدى الصهاينة للاستمرار في هذا الاتجاه، وبأن هذه الدعوة بالنسبة إليهم تكتيكية، كان الهدف منها إعاقة أي محاولة تفاهم وتقارب بين الحركة العربية والاتحاديين، وكذلك كسب الوقت لإعداد العدة للمرحلة المقبلة، والتعرف عن كثب إلى ما لدى قادة الحركة العربية، ومدى جدية عدائهم للصهيونية، وقد اعتبر الصهاينة عدم طرح المؤتمر العربي أو تعرضه لأهداف حركتهم وأفكارها، نصراً كبيراً لهم.

أدى فشل الدعوة إلى التفاهم مع الصهيونية، إلى شطط الأخيرة في تطبيق مشروعها في فلسطين، وفي الترويج له وكسب المؤيدين كالاتحادين والدول الغربية، في حين أن الأوساط العربية والجمعيات والأحزاب، كانت حتى ذلك الوقت قاصرة عن ترجمة وعيها وفهمها للصهيونية بصورة عملية تؤثر في سير المشروع الصهيوني وتسارعه باتجاه الهدف المنشود.

من النتائج التي أسفر عنها هذا الفشل، هو عودة أصحاب هذه الدعوة من قادة الحركة العربية إلى مواقفهم السابقة منها، ولقناعتهم بأن القومية العربية والصهيونية خطان مستقيمان لا يمكن أن يلتقيا.

حدثٌ آخر شهدته المنطقة، هو تولي الائتلافيين السلطة في تموز/يوليو ١٩١٢ برئاسة كامل باشا، فعمدت إلى إعادة فتح الصحف المغلقة، ونشاط النوادي السياسية المنحلة، والتي تحولت إلى مراكز للعمل الوطني للقوميين العرب، فانكشف تردي الأوضاع الوطنية الفلسطينية، وقد أنعشت سياسة الحكومة هذه الآمال في إعادتها النظر في موضوع الهجرة اليهودية والاستيطان، ولكن اندلاع حرب البلقان في العام ذاته حال دون ذلك، إذ استغلت الصهيونية ظروف الحرب، وانشغال الحكومة بتداعياتها، وتغاضيها عن صفقات بيع الأراضي في مناطق متعددة لدفع مشاريعها خطوات واسعة إلى الأمام، وهو ما دفع نجيب نصار في رده على هذه الهجمة الصهيونية إلى التساؤل: هل أراد الصهيونيون الاستيلاء على فلسطين دفعة واحدة؟ أم يريد أهلها أن يبيعوها؟ أم هي فرصة يريد الصهيونيون اغتنامها في عهد الحكومة الحاضرة؟ أين حزب الائتلاف الذي كان يشكو من ترخيص الاتحاديين للصهيونيين بالتملك والتوطن في فلسطين؟ لماذا لا نسمع لهم صوتاً؟

جاء حدثٌ آخر شهدته المنطقة كان له أثر كبير في البلاد العربية وتالياً وعي أبنائها، ألا وهو اندلاع الحرب العالمية الأولى في ٢٨تموز/يوليو ١٩١٤، والتي أدت إلى إعادة ترتيب خريطتها الجغرافية والسياسية، وتحولت من تبعية دولة إلى تبعية عدد من الدول.

كما جرت تطورات مهمة في ما يتعلق بطرفي المعادلة، هما: العرب والصهيونية؛ فبالنسبة إلى الوعي العربي لخطر الصهيونية، فقد خبا ـ نوعاً ما ـ موضوع مناقشة مسألة الصهيونية بين الأوساط العربية، ولا سيّما مع احتجاب الكثير من الصحف العربية عن الصدور، والتي كانت منبراً مهماً لإثارة هذه المسألة، أو انشغالها بقضايا أخرى. في حين استمرت بعض الصحف على موقفها الموالي للصهيونية كصحيفة المقطم التي كانت لسان حال اليهود، تنشر كل ما يعزز الوجود الصهيوني في فلسطين، ومنبراً للدفاع عن الصهيونية من خلال بعض الكتاب.

انشغل رجال الحركة العربية خلال الحرب بإعادة ترتيب أوراقهم، وتأزم علاقاتهم بالحكومة الاتحادية، وسياسة البطش والإعدامات التي قضى ضحيتها عدد من رجالها ونفذها جمال باشا، وما ترتب على ذلك من إعلان الثورة العربية المسلحة على الأتراك في عام ١٩١٦، بدعم من بريطانيا في الدرجة الأولى، وتذبذب مواقف العرب منها بين مؤيد ومشارك فيها، وبين معارض، لذا تراجعت أولوية ما يشكله الخطر الصهيوني على العرب والبلاد العربية لدى هؤلاء وأهميته، وإن كان شرط

ضمان استقلال البلدان العربية، ولا سيَّما في آسيا، في مقدم المفاوضات التي جرت بين الأطراف المختلفة.

لكن ذلك كله، لم يمنع من وجود إشارات تدل على وجود اهتمام ووعي عربيين بالصهيونية وخطرها، فاستمرت المصادمات بين العرب وسكان المستعمرات. ومما تضمنته الأوراق والمستندات التي عثر عليها الأتراك عام ١٩١٥ في القنصلية الفرنسية، وجود خطة عربية للتخلص من الصهيونية، تقضي بإضرام النار في المستعمرات اليهودية، وطرد السكان اليهود الصهاينة ألدّ أعداء العرب.

عكست تقارير الدبلوماسيين البريطانيين تزايد الوعي العربي والمخاوف من سعي الصهيونية إلى إقامة دولة ـ أثناء الحرب العالمية الأولى ـ ففي مذكرة بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩١٧، أشارت إلى أن «الأوضاع السياسية في فلسطين، وأسباب المعارضة العربية للصهيونية، تعود إلى أهداف الصهيونية السياسية الحديثة، والتي تهدف لإنشاء دولة يهودية مستقلة ذاتياً، وإقصاء السكان تدريجياً».

عقب الإعلان عن وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧، تحدثت التقارير البريطانية عن قلق المسلمين والمسيحيين من قيام حكومة يهودية في فلسطين، وتحديداً في القدس، وهو الأمر الذي كان له دور في إظهار المسلمين تعاطفاً كبيراً مع ملك الحجاز، واتخاذ خطوات لإبلاغه بذلك.

أما بالنسبة إلى الصهيونية، فقد استطاعت أن توظف حتى الظروف الاقتصادية السيئة التي شهدتها فلسطين لصالح مشروعها، خصوصاً في ما يتعلق بتوسيع رقعة الاستيطان، وعقد صفقات بيع الأراضي، ووضعت نفسها في خدمة الأهداف الاستعمارية البريطانية في الشرق العربي، وسعت إلى تكوين وحدات عسكرية يهودية لكي تشارك في احتلال فلسطين، وتكون نواة لجيش يهودي يرابط فيها بعد انتزاعها من يد العثمانيين، حيث توجت مساعيها بإصدار وعد بلفور في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ .

مظاهر الوعي العربي لخطر المشروع الصهيوني

انعكس الوعي العربي لخطر المشروع الصهيوني خلال الفترة من ١٨٩٧ ـ ١٩١٧، من خلال مجموعة من المظاهر توالت وتطورت مع تطور المشروع الصهيوني وخطوات تنفيذه، وتمثلت بالوعي العربي لحقيقة الصهيونية وأهدافها، وعلى الرغم من أن الوعي لمثل هذه الأهداف، كان يختلف في حجمه وبداياته ووسائل التعبير عنه، والنظرة إليه من شخص إلى آخر، إلا أنه كان هناك شبه إجماع على حقيقة واحدة ـ وإن شذ عنها بعضهم ـ وهي أن الصهيونية بشكل أو بآخر، هي خطر على الدولة العثمانية عموماً، وعلى الأمة العربية خصوصاً، ومن أهم الأهداف الصهيونية التي كان العرب يعونها هو الاستيلاء على الأرض واستعباد أو استبعاد أهلها، وكان محمد رشيد رضا

الأسبق إلى فهم هذه الحقيقة، فعرّف الصهيونية في عام ١٨٩٨ «بأنها التي تريد احتلال بلادكم واستعمارها».

حمل البيان الذي بعث به عدد من الشخصيات الفلسطينية إلى مجلس المبعوثان ونواب فلسطين عام ١٩٠٨، المعنى ذاته فحذروا من سعي اليهود الصهاينة إلى استعمار البلاد وإخراج أهلها منها، أو تحويلهم إلى عبيد وخدم لهم.

أما صاحب صحيفة الرأي العام طه المدور، فأكد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٠ أن الصهيونيين أشد الأعداء خطراً على الأمة والوطن، بل المملكة بأسرها بعروشها وفروشها.

جاءت الإشارة إلى هذا الهدف الصهيوني واضحة في برنامج «الحزب الوطني العثماني»، الذي أسسه الشيخ سليمان التاجي الفاروقي في صيف عام ١٩١١، فعرّف الصهيونية بأنها «الخطر الذي يحدق بوطننا، والموجة الرهيبة التي تضرب شواطئ بلادنا، وبأنها نذير بنفينا عن وطننا وطردنا من بيوتنا وممتلكاتنا».

كما وصفت صحيفة المنادي الصهيونية في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩١٢ «بالضيف الثقيل الذي يحاول أن يطردنا من أراضينا ويسرق أموالنا».

حذرت صحيفة المؤيد في عام ١٩١٤ من أن غاية الصهيونية «جعل أصحاب تلك البلاد أُجراء وهم أصحاب السيادة». نجد المعنى ذاته يتكرر لدى صحيفة فتى العرب التي أبدت تخوفها من أن «يتحول سكان فلسطين غداً إلى مماليك لا مالكين».

ثمّة مظهر آخر من مظاهر الوعي لحقيقة الصهيونية، هو إدراك أسباب قوتها ونجاحها، وفي مقدم ذلك، التعليم والتنشئة السليمة لأبنائها، وارتبط هذا الوعي بأمرين: الأول يتعلق بأثره في الصهاينة ودرجة الاهتمام به، والثاني بمحاولة اقتباس هذه الميزة، وتشجيع العرب على اتباعها ليتمكنوا من مواجهة خصمهم والدفاع عن أوطانهم، ومن أجل هذه الغاية دعا راغب الخالدي أهالي فلسطين إلى إنشاء كلية إسلامية في القدس.

من ذلك أيضاً، إدراك حقيقة أن الصهيونية قائمة على فكر مؤسسي لا يستند إلى بقاء الأشخاص أو رحيلهم، ويتضح ذلك من خلال ما أوردته صحيفة الهدى تعليقاً على ما أشيع عن نتائج المؤتمر الصهيوني العاشر المنعقد في آب/أغسطس ١٩١١ بأنه دفن مبادئ صهيونية هرتزل، لتخلص إلى القول إن صهيونية هرتزل هي نفسها الصهيونية الحاضرة، ومتى ماتت الأولى، ماتت الثانية.

أدرك العرب أهمية مصدر آخر من مصادر قوة الصهيونية، هو دور أغنياء الصهاينة واليهود في توفير الدعم المادي للحركة على اختلاف أشكاله، وهو ما ذكره سعيد الحسيني في جلسة مجلس المبعوثان عام ١٩٠٩، عند حديثه عن عدد من جاء إلى فلسطين من اليهود الذي يقدر بمئة ألف، وذلك بدعم من أغنياء اليهود كأوسشكين الروسي وروتشيلد وهرش وأمثالهم. كما حرصت الصحف العربية على تقديم نماذج من هذا الدعم، فنقلت صحيفة المقتبس في ٢٨كانون الأول/

ديسمبر ١٩١٢ خبر تبرع ثري يهودي لإنشاء كلية إسرائيلية في القدس، وقد علقت الصحيفة في ختام الخبر، بالقول: «هل يوجد في الأمة العثمانية من يتبرع بربع هذا المبلغ لإنشاء مدرسة في القدس تضم بين جدرانها الوطنيين، وتدربهم على المبادئ الصحيحة قبل أن يبتلع البقية الباقية التنين الصهيوني؟».

ومن ذلك أيضاً، حال التقدم والازدهار التي كانت تشهدها المستعمرات الصهيونية القائمة على أسس علمية حديثة، وعلى النقيض من ذلك، الحال التي كان عليها أهالي فلسطين، وممن استوقفه هذا المنظر وكتب عنه عقب زيارة له إلى فلسطين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٩، صاحب صحيفة النبراس خليل بيدس الذي دق ناقوس الخطر لتبعات هذا الوضع ومخاطره.

من مظاهر الوعي العربي هو الوعي لثالوث المشروع الصهيوني:الاستيطان والهجرة وشراء الأراضي؛ إذ بدأ الوعي بهذا الخصوص بشكل مبكر جداً، فمراسل صحيفة الثمرات وصف في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٠٠ الأوضاع بعد زيارته فلسطين، بقوله:«وعسى أن تكون الحكومة عالمة بحقيقة أخبارهم، إذ علمتُ من أسرارهم في سياحتي هذه ما لو أبوح به لما جاز أن يُباع يهودي شبراً من الأرض في هذه البلاد».

جرت في عام ١٩٠٠ حملة احتجاجات واسعة قادها الفلاحون في فلسطين، ورفعوا العرائض احتجاجاً على شراء اليهود للأراضي العربية الزراعية.

وبتنامي النشاط الصهيوني، توسعت دائرة الوعي العربي لمخاطر الهجرة والاستيطان الصهيوني ولعمليات بيع الأراضي لليهود الصهاينة؛ فصحيفة المؤيد أكدت أن ابتياع الأراضي والأملاك الواسعة، هي أحد السبل التي يسعى الصهاينة إلى امتلاك فلسطين من خلالها، وقد شاركتها مجلة الهلال هذا الرأي من خلال مقال بعنوان «الصهيونية».

كانت جلسات مجلس المبعوثان ميداناً لمناقشتها؛ فخلال جلسات المجلس بين ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩ طالب نائبا القدس الحكومة باتخاذ التدابير الفاعلة لوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، كما طالب نائب يافا حافظ السعيد في إحدى جلسات المجلس عام ١٩٠٩ بإغلاق ميناء يافا في وجه اليهود. ويبدو أن إصرار النواب العرب خلال العام ١٩٠٩ على مطالبهم بعدم السماح للمهاجرين بالاستيطان، دفع الحكومة إلى إعادة العمل بالقيود التي كانت فرضتها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٠٠.

كما كانت عملية متابعة للقرارات التي تتخذها المؤتمرات الصهيونية بهذا الخصوص؛ فأوردت صحيفة المؤيد أمر موافقة المؤتمر الصهيوني التاسع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٠٩، على رصد مئتي ألف فرنك لإنشاء مستعمرة تعاونية في فلسطين، في حين أكدت صحيفة الأمة أن الغاية من عقده، هو بحث الهجرة الإسرائيلية وأحوال المهاجرين.

من جانب آخر ، تصدى عدد من الصحف العربية لعمليات بيع الأراضي، التي كان أعداؤهم فيها الصهاينة من جهة، والسماسرة والسلطات التركية وبعض موظفيها من جهة أخرى؛ فصحيفة

المقتبس في عددها الصادر في ١٥ آذار/مارس ١٩١٠، وصفت الهجمة الصهيونية على الأراضي بقولها: «تراهم اليوم لا يعرض للبيع عقار وأرض في حيفا وما يليها إلا وينقضّون عليه، ويشترونه بأثمان باهظة».

دفع هذا التواطؤ على بيع الأراضي بالكاتب مصطفى نمر إلى اتهام كل عثماني يبيع جمعيات الاستيطان رأساً أو بالوساطة أو بالقيام بتسهيل عمليات البيع ونيل الامتيازات والاستيلاء على التجارة بخيانة وطنه وحكومته .

أدى تزايد شكاوى أهالي فلسطين وخشيتهم من تدفق الهجرة اليهودية على بلادهم، وطلب النواب العرب، في منتصف أيار/مايو ١٩١٠، من وزير الداخلية أن يصدر تعليمات تقضي بمنع دخول المهاجرين اليهود، فأرسلت التعليمات إلى القدس وبيروت لتفعيل القيود على الهجرة.

في جلسة آذار/مارس ١٩١١ أيد نائب القدس سعيد الحسيني ونائب دمشق عبد الرحمن بك، ونائب بيروت رضا الصلح أقوال النائب إسماعيل حقي حول شراء الحركة الصهيونية أراضي فلسطين من بعض الإقطاعيين وتخصيصها للمهاجرين اليهود. وفي جلسة ١٦ أيار/مايو ١٩١١، طالب نائب دمشق شكري العسلي بالتصويت على مشروع قانون يقضي بوقف الاستيطان اليهودي في فلسطين.

عندما وافقت الحكومة على منح امتياز أراضي الحولة وبيع أراضي غور بيسان في المزاد العلني في تموز/يوليو ١٩١٣، أثار ذلك ردود فعل غاضبة ومخاوف الأهالي؛ فبعث زعماء قراها وقبائلها وأعيانها وكبار المزارعين، برقيتين إلى كل من السلطان ووالي بيروت، أوضحوا فيها أن هذه الأراضي اغتصبت منهم، وبأنهم يؤثرون الموت دفاعاً عن شعبهم وممتلكاتهم، على أن يهجروا بلادهم.

من مظاهر الوعي العربي لخطر الصهيونية، ذلك المتعلق بعلاقة التقارب والمصالح التي ربطت الصهاينة بالاتحاديين، إذ اتخذ الوعي العربي بعد ثورة الاتحاديين شكلاً جديداً مزدوجاً، تمثل بكشف مخاطر المشروع الصهيوني من جهة، وكشف التعاون ما بينها وبين الاتحاديين من جهة أخرى، خصوصاً مع الدور البارز الذي لعبه اليهود ـ وتحديداً يهود الدونمة ـ في خلع السلطان عبد الحميد وبإدارة شؤون الدولة، فتنبأ رفيق العظم في ما كتبه في ١٣ آب/أغسطس ١٩٠٩، بأنه سيكون لهم شأن كبير في عهد الدستور، غير الشأن الذي كان لهم في العهد السابق، وقد شاركه محمد رشيد رضا هذا الرأي، عندما ربط ذلك بآمالهم في القدس وفلسطين.

دفعت هذه العلاقة ببعضهم إلى التساؤل ـ كما فعل صاحب صحيفة الرأي العام طه المدور في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٠ ـ قائلين: لم نعد نعرف أهي عثمانية أم صهيونية؟

كما هاجمت صحافة حزب «الأحرار المعتدلين» ـ الذي تأسس في خريف عام ١٩١١ ـ الاتحاديين، وأطلقت عليهم صفة الموالين للصهاينة.

ولّدت هذه العلاقة المخاوف من الأثر السلبي الذي قد تتركه في علاقة العرب بجمعية تركيا الفتاة، وهو ما أشارت إليه مجلة المشرق في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١١، في معرض حديثها عن مبالغة اليهود بإظهار فرحهم بالدستور الجديد، فقالت إن تظاهرهم بنياتهم اليهودية، لم يلبث أن أهاج سكان فلسطين ضد الدولة العثمانية الدستورية، وخصوصاً ضد جمعية تركيا الفتاة، التي أمست من جرّاء استسلامها للنفوذ اليهودي مكروهة في أكثر أنحاء المملكة العثمانية.

ثمّة بُعد جديد أضافه عارف الشهابي في وعيه نتائج هذا التقارب في موضوع الهجرة، ألا وهو البعد القومي؛ فكتب في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٢ قائلاً: «إذا لم يكن ثمة داعٍ يدعونا إلى التأفف من فكرة المهاجرة سوى الغاية التي يخيل لنا أن الحكومة ترمي إليها، وهي إضعاف القومية في نفوس أبناء جلدتنا، لكان بها مدعاة لنا على النفور والكراهية».

تجسدت المخاوف العربية إلى واقع، بخصوص أثر التواطؤ الاتحادي الصهيوني في صفقات بيع الأراضي، وتسهيل حصول الصهاينة على الأراضي الأميرية أو المدورة وأراضي الأوقاف؛ إذ قامت الحكومة بوضع هذه الأراضي في المزاد العلني، مما أثار ردود فعل عربية غاضبة، فوجهت «الجمعية الإصلاحية» في البصرة، في آب/أغسطس ١٩١٣ الاتهام للاتحاديين بأنهم «باعوا وطنهم، ووضعوا أراضي الدولة في المزاد، وبأنهم هم الذين شجعوا الحركة الصهيونية، واقترحوا عليها بيع فلسطين لليهود لإنشاء وطن مستقل لهم هناك».

كانت لجنة اللامركزية الإدارية قد بعثت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٣ برقية إلى الصدر الأعظم، طالبت فيها بمنع بيع أراضٍ أميرية إلا بقرار من مجلسها العمومي.

سعى الاتحاديون إلى تعزيز هيمنة الصهيونية الاقتصادية، وذلك من خلال بيعهم الامتيازات الزراعية والصناعية والتجارية، فشنت مجلة المنار في شباط/فبراير١٩١٣، هجوماً عليهم لهذا السبب، ولأنهم جعلوا في «وزارتهم الجديدة المشكّلة في كانون الأول/ديسمبر ١٩١٢، ثلاثة وزراء من حزب اليهود الصهيوني، وجعلت في أيديهم نظارة النافعة ونظارة الزراعة والتجارة أي ينابيع الثروة». دفع هذا الوضع بسليم النجار إلى وصف الحكومة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩١٣، بقوله:«الوزارة الحاضرة عصابة لصوص، يؤيدها الصهيونيون».

من أشكال الوعي العربي لخطر الصهيونية هو الوعي سعيها إلى إقامة دولة مستقلة في فلسطين، وكانت هناك مؤشرات وعي مبكرة نوعاً ما لهذا الأمر، والصحافة العربية سباقة إلى إثارة المخاوف بهذا الشأن؛ ففي الرسالة التي بعث بها أمين أرسلان من باريس في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٩٧ إلى صحيفة المقطم بعنوان «مملكة صهيونية»، أكد خلالها أن هدف مؤتمر بال هو «المفاوضة في مشترى أراضٍ فسيحة وقرى كثيرة في فلسطين وبجوار أورشليم في الدولة العلية، وجعلها مملكة إسرائيلية مستقلة تحت سيادة الحضرة الشاهانية، وعاصمتها القدس الشريف».

تحت عنوان «الحمام الإسرائيلي، ووطنه القديم»، ذكر فرح أنطون في مقال نشرته صحيفة الأهرام في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٨٩٨، أن القصد من سعي الصهيونية إلى شراء فلسطين، هو العودة إليها، وإعادة التمدن اليهودي فيها، بحجة أن الأرض أرضهم وأرض أجدادهم قبلهم.

كما أوردت مجلة المشرق عام ١٨٩٩ «بأن غاية اليهود في مساعيهم لدى السلطان العثماني هو أن يمهدوا الطريق لأبناء جلدتهم لإنشاء مملكة مستقلة في الأراضي المقدسة التي كانت قبل المسيح».

أما نجيب عازوري، فقد تحدث في كتابه **يقظة الأمة العربية**، الذي أصدره عام ١٩٠٥، عن جهد اليهود الخفي لإعادة تكوين مملكة إسرائيل القديمة، معتمدين في مسعاهم هذا على التفسير الحرفي والمادي للتوراة.

ووجه نجيب نصار الاتهام لليهود عام ١٩٠٩ بتدبير الثورة على السلطان، لإحداث الفرقة بين الأتراك والعرب، من أجل هدم الإمبراطورية العثمانية، وإقامة مملكة يهودية على أنقاضها.

أما النواب العرب، فقد أيد كل من نائب القدس سعيد الحسيني، ونائب دمشق عبد الرحمن بك في جلسة الأول من آذار/مارس ١٩١١، ما قاله مبعوث كوملجنة ورئيس حزب الأهالي إسماعيل حقي حول سعي الصهيونية إلى تأليف مملكة يهودية. وهو أمر عاد وأكده كل من شكري العسلي وروحي الخالدي في جلسة ١٦ أيار/مايو ١٩١١.

ثمّة جانب آخر اتسم به الوعي العربي خلال تلك المرحلة، هو الحرص على تمييز اليهود العثمانيين من الصهاينة، بل في كثير من الأحيان، كانوا يساوون في خطر هذه الحركة على العثمانيين اليهود وغير اليهود، وكان يدفعهم إلى ذلك، أمران: **الأول** قناعتهم بأن هؤلاء ليسوا من ضمن المخطط الصهيوني، فهم رافضون له، ويرون فيه تهديداً لوجودهم في الدولة، بأن الصهيونية من حيث الأصل لم تدخلهم في حساباتها. إن دلّ هذا على شيء، فإنما على قصور في الوعي لحقيقة ما كان يجري، ولتأكيد صحة هذا القول، تكفي الإجابة عن التساؤل: أين هم اليهود العرب الآن؟ وإلى من كان انتماؤهم الحقيقي؟ وما هو الدور الذي أداه هؤلاء في الترويج للمشروع الصهيوني في البلاد العربية؟ أما الثاني، فهو الخوف من اتهامهم بالسامية.

من أمثلة ذلك، ما قاله نائب بيروت رضا الصلح عند مناقشة المسألة الصهيونية في جلسة الأول من آذار/مارس ١٩١١: «بالنسبة للموسويين العثمانيين فلا تدخل لهم، أما يهود الخارج فإنهم يريدون تشكيل دولة في فلسطين». وكان نائب القدس روحي الخالدي أكثر تحديداً في طرحه من خلال تأكيده أنه لا يتحدث عن مصالح المسلمين فقط، بل عن مصالح المسيحيين واليهود أيضاً، وأوضح أنه لا يقصد في حديثه اليهود من سكان فلسطين، إنما الصهيونية.

من المظاهر التي شغلت حيزاً مهماً في الوعي العربي لخطر المشروع الصهيوني، هو التهديد الاقتصادي الصهيوني، الذي شكل تهديداً مزدوجاً: **أولاً** للقوة الاقتصادية التي تمتعت بها الصهيونية،

وثانياً لأثرها في الاقتصاد العربي؛ فقد أدرك العرب في فلسطين وخارجها، أن الصهيونية تسعى إلى السيطرة على الوطن العربي سيطرة سياسية عسكرية شاملة، ولكنها في البداية على الأقل كانت تسعى إلى تكون هذه السيطرة اقتصادية، وقد كان الوعي للخطر الاقتصادي الذي تشكله الصهيونية لدى الفلسطينيين أسبق وأكبر منه لدى بقية العرب. من هذا المنطلق، جاءت مقاومتهم للصهيونية بشكل مبكر جداً، بدليل أن هذه المقاومة لم تشتد إلا عندما بدأ تطبيق العمل العبري، في حين أن الوعي العربي خارج فلسطين كان ينصب بصورة أكبر على خطر الصهيونية السياسي، لذا انطلقت المعارضة لها على أساس قومي ـ باعتبار أن الصهيونية تهدد كيان الأمة العربية ووحدتها ـ وذلك لبعد هؤلاء من تأثير الخطر الاقتصادي الصهيوني.

من هذا المنطلق، عرّف مراسل صحيفة الأهرام إبراهيم نجار الصهيونية، بأنها حركة سياسية اقتصادية لغوية تستحق اهتمام العثمانيين، وخصوصاً أهل فلسطين وسورية. وقد شاركه رأيه هذا، نائب القدس سعيد الحسيني.

هناك من ربط بين إعلان الدستور والهيمنة الاقتصادية الصهيونية، فكتب مراسل صحيفة المقتبس في حيفا عبد الله مخلص في ١٥ آذار/مارس ١٩١٠، يقول: «لم يكد يعلن الدستور حتى أخذت الأسرات الإسرائيلية المهاجرة تستأثر بالتجارة، وتحتكر الصناعة، وتزاحم الفقراء».

قدمت صحيفة الكرمل في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩١٠، وصفاً للآلية التي يعمل وفقها الصهاينة، فقالت: «وكلهم يعملون في جد ونشاط فلا تجد منهم أحداً بلا عمل، ولا يستخدمون أحداً من الوطنيين في مصانعهم وصناعاتهم العالية، إلا عند الحاجة، وذلك لا يكون إلا في الخدمات الرخيصة، ويسعون للقضاء على الصناعة الوطنية كصناعة الحجار، وذلك بإيجاد بدائل أجمل وأرخص. يتعلمون اللغة الوطنية العربية بسرعة كي يعرفوا كيف يبيعون ويشترون من الوطنيين، ولا يدعون صنعة أو تجارة تمازجها الحيلة إلا ويضعون أيديهم عليها، وهم يشتغلون بالزراعة على الأصول الأوروبية».

اتبعت الصهيونية في سبيل تحقيق أهدافها عدة أساليب، أدرك العرب بعضها، وغاب عنهم الكثير، فما أدركه العرب العلم ببعض أساليب الصهيونية، والتي كان أبرزها شراء الصهيونية عدداً من الصحف وإصدارها، لتتمكن من خلالها من الترويج لأهدافها، ومن الصحف التي اشتروها ـ وفقاً لما ذكره روحي الخالدي في كتابه السيونيزم ـ صحيفة إقدام، وأوعزوا إلى صاحبها بنشر المقالات الداعمة لهم، وكذلك صحيفة جون ترك وصاحبها جلال نوري الذي كان يستخدم كتّاباً من غير اليهود لكي لا يسيء الناس الظن بالصحيفة عند دفاعها عن مصالح الصهاينة، واستخدم الأسلوب ذاته مع بعض الصحف السورية مثل النفير والنصير.

ثمّة أسلوب آخر برع به الصهاينة هو الرشوة، الذي استخدمته أو حاولت استخدامه مع كل من تعاملت معهم لتحقيق أهدافها، وخير من قدم وصفاً لهذا الأسلوب، شكري العسلي في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٠، فيقول: «الحكومة كانت قبلاً منعت استعمارهم، ولكن بما بذلوه من

الدنانير التي تسحر ألباب الخائنين من الحكام والمستخدمين استطاعوا أن يستولوا على ثلاثة أرباع قضاء طبرية، وبعض قضاءي صفد ويافا والقدس والقسم المهم من نفس حيفا وبعض قراها، واليوم يسعون للدخول إلى قضاء الناصرة».

ومن أساليبها أيضاً، التظاهر بالجنسية الأجنبية، حيث كان وسيلة استخدموها للتهرب من الخضوع لقوانين الدولة العثمانية، والحصول على الحماية الأجنبية والامتيازات التي كان يتمتع بها الأجانب، وقد أثارت التجاوزات التي كان يقدم عليها هؤلاء تحت مظلة جنسيتهم، تحفظات العرب داخل فلسطين وخارجها، لذا اشترط أعيان القدس في العريضة التي رفعوها إلى الحكومة عام ١٨٩٩، أن يصبح اليهود رعايا عثمانيين للسماح لهم بالاستقرار في فلسطين.

كشف الأمير مصطفى أرسلان في ٢٥حزيران/يونيو١٩١٠ عن نقطة مهمة بهذا الصدد، وهي احتفاظ بعضهم بجنسيتين العثمانية والأجنبية، «فهم يتعثمنون كذباً، ويقيدون أسماءهم في دفاتر الحكومة بأسماء غير أسمائهم، وعند الحاجة يبرزون البسابورطات بأسمائهم الحقيقية وبتابعياتهم الأجنبية، لذا طالب الدولة بتسجيل أسماء القادمين إليها على أنهم عثمانيون، وذلك بعد المصادقة على ذلك من دولهم وقناصلهم». وقد شاركه في هذا الرأي رفيق العظم .

ومن الامتيازات التي سعى الصهاينة إلى تحقيقها من وراء احتفاظهم بجنسياتهم، ما ذكره نائب بيروت رضا الصلح في جلسة مجلس النواب في آذار/مارس ١٩١١، وهو عدم دفع الضرائب. وهناك أساليب التحايل في شراء الأراضي وتسجيلها، كالتلاعب بالمساحات التي يتم شراؤها، بحيث تظهر أقل مما هي عليه على أرض الواقع. وكذلك تسجيل القرى والمزارع الجاري بيعها لهم بأسماء مستعارة، واستغلال الأوضاع المالية والاقتصادية السيئة لملاك الأراضي والفلاحين في فلسطين وخارجها، واغتنام الفرصة لإغرائهم بالمال لحل أزماتهم الاقتصادية، مقابل بيع أراضيهم.

وكذلك التلاعب بأعداد المهاجرين اليهود، وضربت صحيفة الكرمل في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٠ على ذلك مثلاً، بقولها: «إن عدد نفوس الإسرائيليين في دفاتر حكومة حيفا لا يتجاوز الخمسماية حالة، ولكن عددهم الحقيقي يربو على العشرة آلاف، وكلهم لا تعرف الحكومة شيئاً عن تبعتهم وصفتهم».

من ذلك أيضاً، الوعي لمساعي الصهيونية نشر الفساد الخلقي في المجتمع العربي، كوسيلة للتمهيد لتحقيق مشروعها، ومثال ذلك ما أورده روحي الخالدي في كتابه السيونزم، من إقبال بعض قبائل العربان على المسكرات والغانيات من اليهود، حيث كانت هناك فرقة مكونة من ثلاث ممثلات جميلات وثلاثة ممثلين، استمروا شهراً كاملاً يمثلون أمام العربان في بيوت الشعر عند عضو الإدارة في بئر السبع.

من مظاهر الوعي العربي لخطر المشروع الصهيوني تزايد القناعة بضرورة اقتران القول بالفعل، لتكون المواجهة فاعلة، وترجمت ذلك إلى حلول عملية تمثلت بالدعوة إلى تقوية التجارة والصناعة الوطنية، وغرس حب العمل في الزراعة والتجارة والصناعة، وخصوصاً لدى الناشئة، وهو ما طالب

به عدد من الشخصيات الفلسطينية في البيان الذي أرسلوه إلى نواب فلسطين عام ١٩٠٨، والدعوة إلى إنشاء مشاريع ربحية، تدعم الاقتصاد الفلسطيني، فأسس نادي «الإخاء الوطني» في نابلس صندوقاً اقتصادياً من أجل هذه الغاية.

هناك خطوة مهمة اتبعها شكري العسلي مع أهالي قرية الفولة، وهي توعيتهم إلى حقوقهم القانونية لتمكينهم من مواجهة الهجمة الصهيونية، وخصوصاً على الأراضي، وذلك باستخدام حق الشفعة في الشراء والتملك.

كذلك تشكيل الأحزاب والجمعيات التي اقتصر هدفها على إيجاد السبل لمواجهة الخطر الصهيوني، وكان من أقدمها الهيئة المحلية التي ترأسها مفتي القدس محمد طاهر الحسيني عام ١٨٩٧، وهي هيئة ذات صلاحيات حكومية تهدف إلى محاربة الاستيطان الزراعي اليهودي، ومهمتها التدقيق في طلبات نقل الملكية في متصرفية القدس، وكانت من الفاعلية، بحيث حالت دون استقرار المهاجرين، ودون توظيفهم. وتكمن أهميتها في أنها أول عمل جمعي مؤسسي منظم ومبكر للرد على تنامي الهجرة والاستيطان.

كما تألفت في كانون الأول/ديسمبر ١٩١٠ في الآستانة جمعية «لمقاومة مشروع الأصفر»، من أجل مقاومة مشروع الأصفر، و«الحزب الوطني العثماني»، الذي أسسه في آب/أغسطس ١٩١١ الشيخ سليمان التاجي الفاروقي، وسعى إلى منع بيع الأراضي، وإجراء إحصائية جديدة للنفوس وأملاك المستعمرات وأراضيها، واستيفاء الأموال الأميرية منهم لصالح الخزينة. وتأسس في القدس في حزيران/يونيو ١٩١٤ أربع مؤسسات وطنية، وهي: «الجمعية الخيرية الإسلامية»، و«جمعية الإخاء»، و«شركة التجارة الوطنية الاقتصادية». وتأسس «المنتدى الأدبي»، في حيفا، وكان برعاية نجيب نصار الذي أسس في بيروت جمعية «الشبيبة النابلسية»، وضمت مئة شاب من نابلس.

رداً على تطبيق الصهيونية سياسة العمل العبري، ورفض اليهود الصهاينة التعامل مع العرب، وخصوصاً بعد قدوم الموجة الثانية من الهجرة الثانية عامي (١٩٠٧ ـ ١٩٠٨)، ظهرت الدعوة إلى مقاطعة كل ما هو منتج صهيوني في الأوساط العربية، ولإنجاح مثل هذه الخطوة طالبت صحيفة الأصمعي عام ١٩٠٨ بشراء البضائع المحلية عوضاً من الأجنبية، وناشدت الممولين العرب تطوير التجارة والصناعة الوطنية.

كما طالب نصار بالمقاطعة التامة لليهود، وذلك بعدم الشراء منهم، أو البيع لهم، وعدم تأجيرهم البيوت، وقد نجحت دعوته في إثارة الفلاحين ضد اليهود.

خلال عام ١٩١٠، بدأت حملة منظمة لمقاطعة البضائع المصنعة في المعامل والمنشآت اليهودية، وتشكلت المنظمات التي حاولت تزعّم حركة الاحتجاج، وذلك رداً على مقاطعة اليهود للبضائع والأيدي العربية.

من سبل المواجهة التي تمت الدعوة إليها، نبذ الكسل والتقاعس، والاقتداء بالعدو؛ إذ أثار التنظيم الذي اتسم به الصهاينة والإخلاص والعمل الدؤوب إعجاب بعضهم، وارتأوا أن أفضل طريقة لمواجهتهم هي بتقليدهم، وكان في مقدم من نادى بذلك نجيب نصار، فطالب في١٨ حزيران/يونيو ١٩١٠ بمحاربتهم بسلاحهم، وذلك كما فعلوا هم بتأليف الشركات المالية للحفاظ على الوطن، وحماية التجارة من خطر مزاحمته، والتعاون في ما بينهم.

رأى رفيق العظم في كانون الأول/ديسمبر ١٩١٠ أن أفضل وسيلة هي مجاراة الأهالي اليهود في اتخاذ وسائل الترقي الطبيعي.

أما شبلي الشميّل، فكانت له وجهة نظر أخرى بهذا الشأن، فرأى في أيار/مايو ١٩١٤، أن الصهاينة ليسوا دخلاء غرباء يعملون على سلب الأرض، بل هم مجتهدون، والأرض هي ميراث المجتهد الذي يتمكن من استغلالها خير استغلال.

رأى حسني سليم الحسيني أن الصهاينة جماعة متعلمين وذوي ثقافة، ولا مطامع لديهم، وليس من العدل والإنسانية أن نكره ونعادي هذا الشعب، بل يجب محاكاتهم، وفي الوقت ذاته مراقبتهم بعيون مفتوحة.

في نظرة ختامية للوعي العربي لخطر المشروع الصهيوني ١٨٩٧ ـ ١٩١٧، فإن أبرز ما يمكن أن يوصف به أنه لم يكن استباقياً في مواجهته هذا الخطر، فكانت ردود الفعل مبنية على ما يصدر عن العدو، إضافة إلى عدم التمتع بالنفس الطويل في المواجهة، والفشل في القراءة الصحيحة للعدو، وفي توظيف الفرص لصالحه، إضافة إلى ضعف أداء النخبة العربية على اختلاف أشكالها ومستوياتها، فقد عجزت عن الإتيان بحلول علمية وعملية تساعدها على المواجهة، فاكتفى بعضهم بالأقوال، وكان بعضهم خير عون للصهيونية في تنفيذ مخططها، وانشغل بعضهم الآخر بمصالحه، وتركوا المعني الأول بالصراع والهدف الأول بالنسبة إلى الصهيونية، وهو الفلاح والعامل وصاحب الأرض والتاجر وغيرهم، ليواجهوا معركة محسومة خسارتها قبل البدء بها، مع عدو أعد العدة، وتسلح بأفضل الأسلحة، فكانت النتيجة التي لا تزال أمتنا حتى وقتنا الحاضر تدفع ثمنها.

مقدّمة

يجد الباحث نفسه في تناوله موضوع الوعي العربي لخطر المشروع الصهيوني أمام سلسلة من التساؤلات، تثير لديه الحنق والاستفزاز والغضب، بحيث يصارع موضوعية البحث العلمي، ويتفاعل بكليته سلباً وإيجاباً مع الموضوع والقضايا المبحوثة، ومكمن ذلك كله رؤيته لدأب الصهاينة وإخلاصهم في سبيل تحقيق فكرتهم وهم على باطل، وتراخي العرب في الدفاع عن قضيتهم وهم أصحاب حق. إن أصعب الأعداء هو الذي ينتزع منك الإعجاب به، لإيمانه بقضيته رغم بطلانها، وأصعب القضايا تلك التي يكون خصمك فيها أكثر إيماناً بموقفه منك، إيماناً يولد إصراراً على بلوغ الهدف، وعملاً مضنياً من أجله.

لقد انطلقت هذه الدراسة الموسومة بـ **الوعي العربي لخطر المشروع الصهيوني خلال الفترة من ١٨٩٧ ـ ١٩١٧**، في ما بحثته من مقولة نجيب عازوري: «إن ماضي الشعب هو الصورة الأكثر أمانة لحاضره ومستقبله». إن الاعتبار بما سلف، ودراسته، وتمحيصه، له أهمية قصوى في تحديد مسار الأمة العربية في الحاضر والمستقبل، وفي كيفية تعاملها مع المخاطر التي تهدد وجودها واستمراريتها، وفي مقدمها الخطر الصهيوني.

تكمن أهمية هذه الدراسة في جانبين: **الأول**، دراسة الوعي العربي ورصده؛ متى بدأ، وكيف تطور مع تطور المشروع الصهيوني، والظروف التي رافقت هذا التطور، والآلية والوسائل المستخدمة في التعبير عن هذا الوعي. **والثاني**، يتمثل بالفترة الزمنية للدراسة؛ فحدها الأول، هو المؤتمر الصهيوني الأول المنعقد في بال في آب/أغسطس ١٨٩٧، والذي صيغ فيه المشروع الصهيوني في إطار مؤسسي، وتحول بذلك من أفكار ورؤية إلى شيء عملي، شرع في تطبيقه من خلال وضع آليات عمل صيغت في المؤتمر ذاته، وتطورت لاحقاً وفقاً لما يقتضيه الأمر، من خلال المؤتمرات الصهيونية المتتالية. وحدّها الزمني الثاني ـ الذي تنتهي عنده الدراسة ـ الإعلان عن وعد بلفور في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧، والذي تأتي أهميته من خلال منحه الشرعية والمظلة الدولية لهذه المقررات، التي كانت في تجدد مستمر، من حيث بنودها وآليات تنفيذها وتطويرها، فكان محصلة

طبيعة لمجموعة من الظروف المختلفة، والتي تمثلت بالأداءَين الصهيوني والعربي قبل الحرب العالمية الأولى وأثناءها، وظروف هذه الحرب، وموقف العرب والصهيونية منها وخلالها، حيث توقفت الدراسة عنده من دون التطرق إلى تفاصيله وتداعياته، وذلك لحاجته إلى دراسة مستقلة وموسعة، تمنحه ما يستحقّه في البحث.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على بدايات الوعي العربي للخطر الصهيوني والدلائل والمؤشرات عليه، وإبراز أهميته وتأثيره، والتطور الذي طرأ عليه، وكيفية تعامل العرب مع هذا الخطر منذ أن كان في المهد فكرةً، إلى أن أصبح حقيقة ماثلة للعيان، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

- هل تزامن الوعي العربي مع بدايات الدعوة الصهيونية، والعمل على تحقيقها؟

- هل ارتقى العمل أو الرد العربي إلى درجة الوعي؟

- هل كان حجم الوعي العربي متناسباً مع حجم الخطر الصهيوني؟ وإذا لم يكن كذلك، فلماذا قصّر الوعي والفعل العربي عن مجاراة الخطر الصهيوني؟

- أين كان العرب من تحركات زعماء الحركة الصهيونية، ومحاولاتهم كسب الدول والقوى الدولية كافة، لمصلحة مشروعهم؟

- ما أثر الظروف التي عاشها العرب أواخر الدولة العثمانية ـ خصوصاً خلال الفترة الاتحادية ـ في درجة الوعي، وردة الفعل العربية على المشروع الصهيوني؟

اعتمدت الدراسة في محاولتها الإجابة عن هذه التساؤلات على مجموعة من المصادر، إضافة إلى عدد من المراجع العربية والأجنبية الحديثة التي كان لا بد من الرجوع إليها لسد النقص الناجم عن صعوبة الوصول إلى بعض المصادر.

ومن أبرز المصادر التي اعتمدت عليها الباحثة الصحف المعاصرةُ فترةَ الدراسة، التي شكلت رافداً أساسياً، وذلك لتنوع معلوماتها ومصادرها، فقد كانت المقياس الذي رصدت الدراسة من خلاله الوعي العربي للخطر الصهيوني، على اختلاف أشكاله ومصادره، وما رافق هذا الوعي من ردود فعل. كما عكست وجهات نظر ومواقف الساسة العثمانيين من الموضوع، وهو أمر له أهميته وتأثيره سلباً وإيجاباً في موضوع الدراسة؛ كصحيفة المقتبس، التي أصدرها محمد كرد علي في دمشق عام ١٩٠٩، وصحيفة الكرمل التي كانت صدى لأراء صاحبها نجيب نصار ومواقفه، الذي يعتبر رائداً في وعيه وتنبيهه للخطر الصهيوني، حيث شكلت مواقفه وأفعاله وأقواله دستوراً لو اتُّبع لأحدث فرقاً في مواجهة هذا الخطر؛ إذ لخص نصار الصراع العربي مع الصهيونية بقوله: «فبالأرض نبقى ونتتصر، والأرض هي الفيصل لبقاء أو سقوط أو هزيمة أو نجاح الصهيونية، بيعوا لليهود كل شيء إلا الأرض، ولا تشتروا من اليهود شيئاً إلا الأرض».

ولتعذر الحصول على أعداد هذه الصحيفة الصادرة خلال فترة الدراسة، فقد تمت الاستفادة من الأعداد الصادرة لاحقاً، في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من القرن العشرين، حيث خصصت صفحة تحمل عنوان «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة»، نشرت فيها جميع القضايا المهمة المتعلقة بالصهيونية التي نشرتها الصحيفة في تلك المرحلة، وقد اعتمدت الباحثة في توثيقها المعلومات المقتبسة عن هذه الصحيفة، بذكر التفاصيل كاملة عنها في كل مرة كان يتم الاقتباس منها.

هناك مجلة المنار التي عكست غالباً وجهة نظر صاحبها محمد رشيد رضا ومواقفه، وهي من أوائل المجلات التي تناولت الموضوع؛ إذ عاصرت انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧.

هناك أيضاً صحيفة فلسطين، الصادرة عام ١٩١١ في فلسطين، وذلك على الرغم من قصر المدّة الزمنية التي صدرت فيها الصحيفة بالنسبة إلى مدّة الدراسة، وكذلك صحيفة المنادي الصادرة عام ١٩١٢، التي امتازت بنقلها لما كان يجري في فلسطين، خصوصاً في ما يتعلق بصفقات بيع الأراضي.

كذلك المذكرات الشخصية، وإن كان موضوع الخطر الصهيوني جاء ذكره عرضاً فيها، فلم يكن مسألة جوهرية ـ وذلك على النقيض من مذكرات زعماء الصهيونية، التي شكّل المشروع الصهيوني والسعي إلى تنفيذه محور مذكراتهم ـ إلا أن ذلك لم يحل دون تلمس بعض المعلومات فيها لتدعيم الدراسة وإغنائها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، مذكرات عزة دروزة عن الحركة العربية، التي تحمل عنوان **نشأة الحركة العربية**. أضف إلى ذلك، مذكرات أسعد داغر عن القضية العربية، ويوسف الحكيم، وسامي البارودي، وسليمان فيضي، وخليل السكاكيني وغيرهم.

وهناك أيضاً، مذكرات زعماء الحركة الصهيونية ويومياتهم، التي ألقت الضوء على تطور المشروع الصهيوني، وآلية تطبيقه، إضافة إلى ما احتوته من معلومات حول العلاقة مع العرب وردود فعلهم، كيوميات ثيودر هرتزل، وكتابه **الدولة اليهودية**، ومذكرات حاييم وايزمان، وبن غوريون، وغيرهما.

ومن المصادر التي اعتمدت عليها الدراسة، كتاب روحي الخالدي **السيونزم أو المسألة الصهيونية**، وكتاب نجيب عازوري **يقظة الأمة العربية**. كما على عدد من المراجع العربية والأجنبية الحديثة، التي استدركت النقص في بعض المصادر التي تعذر على الباحثة الوصول إليها، كبعض الصحف، وخصوصاً المصرية، والوثائق البريطانية وغيرها. في مقدمة هذه المراجع، كتب الدكتورة خيرية قاسمية ودراساتها، التي لا غنى لأي باحث في التاريخ العربي الحديث عنها، وفي مقدمها كتابها الموسوم بـ **النشاط الصهيوني في المشرق العربي وصداه، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨**، وكذلك أبحاثها المنشورة في عدد من الدوريات العربية.

وهناك مؤلفات الدكتورة سهام نصار، ككتابها الموسوم بـ **موقف الصحافة المصرية من الصهيونية خلال الفترة ١٨٩٧ ـ ١٩١٧**، وكتابها **الصحافة الإسرائيلية والدعاية الصهيونية في مصر**، وتكمن

أهميتهما في تغطيتهما الصحف المصرية الصادرة خلال مرحلة الدراسة. وكتاب الدكتور محمود الشناق، **العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤**، الذي امتاز بتنوع مصادره، ولا سيما العبرية والتركية منها. وكتاب أسعد رزوق، **إسرائيل الكبرى**. هذا، إضافةً إلى عدد من الأبحاث المنشورة في مجموعة من الدوريات العربية التي ضمت دراسات ذات علاقة بموضوع الدراسة.

لا بد من الإشارة إلى أن الباحثة اعتمدت في دراستها على إيراد الكثير من الاقتباسات عن كتابات أو آراء لأشخاص عاصروا مرحلة الدراسة، والهدف من ذلك التعريف بروح العصر ونوعية الكتابة المستخدمة.

جاءت هذه الدراسة في خمسة فصول، تناول الأول منها «الوعي العربي للصهيونية كفكرة»، في حين تحدث الثاني عن «الوعي العربي لخطورة الهجرة والاستيطان اليهودي الصهيوني»، ثم جاء الثالث ليلقي الضوء على «الوعي العربي لخطر استيلاء الصهيونية على الأراضي». أما الرابع، فتناول «الوعي العربي لهدف الصهيونية إقامة دولة مستقلة في فلسطين»، وبحث الفصل الخامس في «الوعي العربي للخطر الاقتصادي للمشروع الصهيوني».

ومن الصعوبات التي واجهتها الباحثة في عملها هذا، وإن كان لا يمكن أن يطلق عليها صعوبات بقدر ما هي غصة أو ألم لا بد من التنويه إليها، ألا وهي إحجام بعضهم عن تزويد الباحثة ببعض المعلومات أو المصادر التي احتاجتها، والتي اعتمد عليها هؤلاء في دراسات سابقة لهم، وهو أمر لا تكمن أهميته في الحالة التي واجهتها الباحثة تحديداً، بل في حالتنا كأمة؛ فموضوع الدراسة ـ ولا أقصد هذه الدراسة بحد ذاتها لإضفاء طابع الأهمية عليها ـ قضية كل عربي طالما أن الصهيونية قائمة على مشروعها، ساعية إلى إنفاذه وتطبيقه بكل حذافيره، وهو ما يحتاج إلى تضافر كل الجهود على اختلاف أشكالها وأهميتها ـ والتي أتمنى أن تكون هذه الدراسة من ضمنها ـ للوقوف في وجهه وإفشاله.

وفي الختام، أتمنى أن يرقى جهدي هذا إلى مستوى موضوع الدراسة وأهميته، وإن لم يكن كذلك... فصدق النية في المحاولة والعمل، على أمل أن يكون ذلك مساهمة متواضعة جداً في معركة أمتنا المصيرية، والله من وراء القصد.

الفصل الأول

بدايات الوعي العربي لخطر الفكرة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩١٧

إن الحركة الصهيونية حركة عنصرية استعمارية استيطانية، من مخلفات الفكر الأوروبي القومي التوسعي في نهاية القرن التاسع عشر، وهي مشتقة من كلمة «صهيون» وهو اسم جبل في القدس، ومعناها الأرض الموعودة، أو الأرض المقدسة[1]، وغايتها الهجرة إلى فلسطين لدوافع دينية أو دنيوية أو كليهما، بهدف استيطانها أملاً في إعادة تأسيس الدولة اليهودية فيها[2]، وقد نادت بحل لما أسمته بالمشكلة اليهودية، وعارضت اندماج اليهود في أوطانهم الأصلية، ودفعتهم إلى الهجرة إلى فلسطين زاعمة أن لهم فيها حقوقاً تاريخية ودينية، وقد أسبغت الحركة الصهيونية على اليهودية صفة القومية، وزعمت أن الشعب اليهودي يشكّل عرقاً نقياً[3]. وتختلف الصهيونية بهذا المفهوم اختلافاً كلياً عن انتقال مجموعات من اليهود إلى فلسطين عبر العصور لغايات دينية صرفة، من زيارة وعبادة ومجاورة، والتي في نظرها ـ ووفقاً للتوراة ـ أن «دعوة الشعب اليهودي الجماعية إلى فلسطين إنما هي مرهونة بالإرادة الإلهية وظهور المسيح، وإن أي محاولة لاستباق هذه الإرادة بالمبادئ السياسية البشرية ما هي إلا بدعة تنبذها تعاليم الدين»[4].

---

(١) صالح زهر الدين، «الصهيونية: نشأتها، فكرها، ممارستها،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العددان ١٣٨ ـ ١٣٩ (أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤)، ص ١٢٤.

(٢) وليد الخالدي، الصهيونية في مئة عام: من البكاء إلى الهيمنة على المشرق العربي، ١٨٩٧ ـ ١٩٩٧ (بيروت: دار النهار، ١٩٩٨)، ص ١١.

(٣) فرنسيس إملي نيوتن، خمسون عاماً في فلسطين: «مذكرات صديقة العرب»، ترجمة وديع البستاني (عمّان: جمعية عمّال المطابع التعاونية، ١٩٦٧)، ص ١١٦، ومحمود نهار الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين (١٢٩٣ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٧٦ ـ ١٩١٤م) (حلحول، فلسطين: مطبعة بابل الفنية، ٢٠٠٥)، ص ٥٣٤.

(٤) الخالدي، المصدر نفسه، ص ١١، وحسن محمد صبحي، التآمر الصهيوني ضد الأمة العربية، ١٨٨٢ ـ ١٩٦٧ (بيروت: دار النهضة، ١٩٦٨)، ص ١٨ ـ ١٩.

أما الوعي العربي لخطر الفكرة الصهيونية، فقد ظهر من خلال سلسلة من ردود الفعل المتعاقبة التي توالت مع تطور المشروع الصهيوني وخطوات تنفيذه، وذلك منذ كان هذا المشروع في ستينيات القرن التاسع عشر مجرد أمل يقوم على تصورات وأهداف مشتتة، وإلى أن تحول إلى خطة عمل صاغها المؤتمر الصهيوني الأول في بال عام ١٨٩٧، ثم تنفيذه على أرض الواقع، متجاوزة في سبيل تحقيقه العقبات كلها والأشكال المعارضة له، وقد تفاوتت ردود الفعل العربية تبعاً لمدى إدراكها خطورة كل خطوة خطاها المشروع الصهيوني، وكذلك تبعاً لمدى تنامي الوجود اليهودي الصهيوني في فلسطين، وبروز أطماعه، وهو أمر لم يكن مستتراً أو خافياً، بدليل ما ذكره الزعيم الصهيوني ثيودور هرتزل (Theodore Herzl) في يومياته في ٢٠ نيسان/أبريل ١٨٩٧، «بأن فلسطين كلها تتحدث عن مخططنا القومي، فنحن في واقع الأمر الأسياد الوارثون للأراضي، واليهود الآن يشكلون أغلبية سكان القدس، كل شيء يمكن فعله في تلك البلاد»[٥]. ومع التحفظ على بعض ما جاء في هذا القول من مبالغة، إلا أنه لا يخلو في الوقت ذاته من بعض الحقيقة حول العلم بالفكرة الصهيونية[٦].

ويمكن تقسيم الوعي العربي للفكرة الصهيونية إلى مراحل زمنية، شهدت سلسلة من التغيرات والحوادث التي أثرت في هذا الوعي سلباً وإيجاباً، وتمثلت بما يلي:

أولاً: الوعي العربي لخطر الفكرة الصهيونية من ١٨٩٧ ـ ١٩٠٤

عقب انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بال في آب/أغسطس ١٨٩٧، بدأت تظهر بعض المؤشرات على علم العرب بوجود الصهيونية، من دون إدراك حقيقة خطرها كما ينبغي. ومع مرور الوقت، أخذ الوعي العربي للفكرة الصهيونية يتبلور بصورة أوضح؛ فالمفكر المسلم محمد عبده قال: «أنا أيضاً أكره السلطان.. وإذا سقط نبقى نحن المسلمين ليس كاليهود، بل أقل من اليهود، فإن اليهود عندهم شيء يخافون عليه ويحفظون به مصالحهم وجامعتهم وهو المال... ونحن لم يبقَ عندنا شيء فقدنا كل شيء»[٧].

في قول محمد عبده هذا، فهم عميق لآلية العمل التي ينتهجها الصهاينة، ويسعون من خلالها إلى تحقيق مصالحهم وأهدافهم من خلال جمعيتهم. وكذلك دلالة على الشعور بوجود حركة جماعية لدى اليهود، وإن لم يوضح كنهها.

---

(٥) أنيس صايغ، معد، يوميات هرتزل، ترجمة هلدا شعبان صايغ (بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٨)، ص ٧٥.

(٦) فيصل حوراني، جذور الرفض الفلسطيني، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨ (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، ٢٠٠٣)، ص ١٢.

(٧) محمد محمد حسين، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، ٢ ج (بيروت: دار الإرشاد للطباعة والنشر، ١٩٧٠)، ج ١، ص ٦٥، وألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩، ترجمة كريم عزقول، ط ٤ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٦)، ص ٣٢١.

انفردت صحيفة المقطم في نشرها أنباء مؤتمر بال بعد انعقاده بشهرين، وذلك في رسالة بعث بها مراسلها الأمير أمين أرسلان في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٩٧، ذكر فيها أن بعض أثرياء الإسرائيليين، خلال فترة الأشهر الستة السابقة لانعقاد مؤتمر بال، عقدوا عدداً من المؤتمرات المختلفة في عواصم أوروبا وأشهر مدنها. ثم تحدث عن مؤتمر بال ومقرراته، وإمكان تحقيقها، والعقبات التي قد تحول دون ذلك[٨].

وأوردت صحيفة المقتطف في نيسان/أبريل عام ١٨٩٨ سؤالاً لأحد القراء العرب المقيمين في ألمانيا، ويدل على حالة وعي مبكرة جداً لخطر الصهيونية، ويتحدث فيها عن قيام حركة بين يهود النمسا وألمانيا وإنكلترا وأمريكا قبل ستة أشهر، والمعروفة بالحركة الصهيونية، وتظهر أن غاية الصهيونيين ـ وفقاً لما يظهر في الصحف الأوروبية ـ إنشاء مساكن في فلسطين لليهود المضطهدين في روسيا وبلغاريا ورومانيا وبلاد الفرس والمغرب. ويتساءل في ختام رسالته حول ما إذا أولت الصحف العربية هذه المسألة الاهتمام، وخصوصاً في مصر وسوريا، حيث أنكرت الصحيفة وجود مثل هذا الاهتمام، وبأن الأمر اقتصر على نُبذ من الأخبار، وردت في بعض الصحف[٩].

يلاحظ أن رد الصحيفة على مثل هذا التساؤل جاء مقتضباً، لا يوازي حجم ما يحمله من أبعاد خطيرة في قضية حساسة، ولم تولِ الصحيفة مثل هذا الموضوع الاهتمام الذي يستحقه، بأن توسع دائرة بحثها ليس في الرد على السؤال فقط، بل برفد القارئ بمعلومات مفصلة عن الصهيونية وأفكارها، وما يقوم به اليهود والصهاينة على أرض فلسطين وغيرها، لترجمة هذه الأفكار إلى واقع، وذلك على الرغم من أنها أشارت إلى نشاط اليهود الاقتصادي في فلسطين، ودعم أغنياء اليهود لهم، إلا أنها قللت من شأن مثل هذا المخطط، واستبعدت حدوثه لممانعة الدولة العثمانية له.

ولكن هذا التقصير تداركه صاحب مجلة المنار محمد رشيد رضا، وذلك عند تعليقه على ما جاء في المقتطف، حيث وجه تحت عنوان «خبر واعتبار ـ جمعية اليهود الصهيونية»، تحذيراً للعرب من الصهيونية ينم عن وعيه أبعادها وفهمه، قال: «إن غاية هذه الجمعية هي احتلال بلادكم واستعمارها وجعل أربابها أجراء وأغنيائها فقراء... لعل أهل بلادنا تجيش في نفوسهم مراجل الغيرة، فتندفع إلى طلب ما تتوقف عليه سعادة أوطانهم من علم وعمل، ولا شك في أنهم لا يعدمون عند الطلب رشاداً... فيا أيها القانعون بالخمول أقنعوا رؤوسكم (ارفعوها)، وحدقوا أبصاركم وانظروا ماذا تفعل الشعوب والأمم، أصغوا لما تتحدث به العوالم عنكم، أترضون أن يسجل في جرائد جميع الدول أن فقراء أضعف الشعوب الذين تلفظهم جميع الحكومات من بلادهم من العلم والمعرفة بأساليب العمران وطرقه، بحيث يقدرون على امتلاك بلادكم واستعمارها وجعل أربابها أجراء وأغنيائها فقراء؟

(٨) سهام نصار، موقف الصحافة المصرية من الصهيونية خلال الفترة من ١٨٩٧ ـ ١٩١٧: دراسة تحليلية لصحف «الأهرام» و«المقطم» و«المؤيد» و«اللواء» و«الجريدة» و«الأهالي» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣)، ص ١٥٣.

(٩) المقتطف، الجزء ٢٢ (نيسان/أبريل ١٨٩٨)، ص ٣١٠.

تفكروا في هذه المسألة واجعلوها موضوع محاورتكم، فإذا تبين لكم أنكم مقصرون في حقوق أوطانكم وخدمة أمتكم وملتكم، فانظروا وتأملوا وتفكروا وتذاكروا وتحاوروا وتناظروا في مثل هذا الأمر»[١٠].

كانت مجلة المنار قد حذرت منذ أعدادها الأولى من خطر الصهيونية، وكشف صاحبها من خلال الحملة التي بدأها منذ عام ١٨٩٨، وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، عن فهم وإدراك عميقين لحقيقة الصهيونية وأبعادها ومطامعها[١١].

تتابعت ردود الفعل العربية التي تنم عن بدايات وعي خطر الفكرة الصهيونية، ففي رسالة وجهها يوسف ضياء الدين الخالدي في الأول من آذار/مارس عام ١٨٩٩ إلى رئيس الحاخامين في فرنسا ـ وسلمها الأخير بدوره إلى الزعيم الصهيوني هرتزل ـ أورد في مقدمتها تعريفاً بالصهيونية من الناحية الفكرية، فقال: «الصهيونية نظرياً فكرة طبيعية وعادلة تماماً كحل للمشكلة اليهودية، لكن لا يمكن التغاضي عن حقائق الواقع التي يجب أخذها بالحسبان، ففلسطين جزءٌ لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية، وهي مأهولة اليوم بغير اليهود... فبأي حق يطالب بها اليهود لأنفسهم؟ إن الأموال اليهودية لن تستطيع شراء فلسطين، ولذا فإن احتلالها لن يكون إلا بقوة المدافع والسفن الحربية، لذا حتى لو حصل هرتزل على موافقة السلطان عبد الحميد الثاني على المخطط الصهيوني، فعليه ألا يفكر بأنه سيأتي اليوم الذي يصبح فيه الصهيونيون أسياد هذه البلاد...»، وخلص إلى القول إن الحركة تشكل خطراً كبيراً على اليهود في الدولة العثمانية، وبخاصة في فلسطين[١٢].

وفي رسالته هذه، أضاف الخالدي فهماً وبُعداً جديدين لخطر الصهيونية، ألا وهو البُعد الجغرافي، فقال: «إن مصلحة اليهود في تركيا بأن لا تظهر المفاهيم الجغرافية للحركة الصهيونية في المنطقة، ولهم أن يبحثوا عن أي مكان آخر للشعب اليهودي البائس،... ومع ذلك فإن اليهود يعيشون أحراراً في فلسطين، ولكن بشرط أن يكونوا مثلنا رعايا عثمانيين مخلصين»[١٣].

ويبدو أن الخالدي كان مطلعاً على المفاوضات التي كان يجريها هرتزل مع الساسة العثمانيين لإقناعهم ـ بوساطة الإغراء المادي والرشوة ـ للتوسط لدى السلطان للسماح له بمقابلته أولاً، وللحصول على موافقته منحه فلسطين لتحقيق مشروعه ثانياً[١٤].

---

(١٠) المنار، مج ١، ج ٦ (١٨٩٨)، ص ١٠٥ ـ ١٠٨.

(١١) عبد العزيز عوض، «الشخصية الفلسطينية والاستيطان اليهودي، ١٨٧٠ ـ ١٩١٤،» شؤون فلسطينية، العدد ٣٦ (آب/أغسطس ١٩٧٤)، ص ٧٥.

(١٢) عادل مناع، أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (١٨٠٠ ـ ١٩١٨) (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦)، ص ١٥٠، وعلي محمد اسليم، تاريخ الاستيطان الصهيوني في فلسطين (عمّان: مؤسسة الخدمات العربية، ١٩٨٨)، ص ١١٢.

(١٣) سامي ذبيان، «الشخصية الفلسطينية: مداخلة تمهيدية لتحليلها وتحديد خصوصيتها،» مجلة شؤون عربية (تونس)، عدد خاص (أيلول/سبتمبر ١٩٨٨)، ص ١٦٢.

(١٤) صايغ، معد، يوميات هرتزل، ص ٢٨، ٣٢، ٣٥، ٦٤، ١٠١ و١٤٦.

كان من أبرز من اتصل بهم هرتزل من أجل هذه الغاية، عزت باشا العابد وهو عربي، وكان مستشاراً للسلطان عبد الحميد الثاني، تمتع بحظوة كبيرة لديه، إلا أنه على الرغم من عروبته، وباعتبار أن مسألة الصهيونية هي ذات مساس وخطر مباشر على العرب، وباعتبار أن فلسطين هي مسألة عربية بقدر ما هي إسلامية، إلا أننا نلحظ من خلال ما جرى من اتصالات بين هرتزل والعابد، لم تأخذ المسألة لديه هذا البعد، آخذين بالاعتبار محاولات هرتزل إظهاره بمظهر الشخصية الانتهازية التي تسعى وراء المال، وتقبل الرشوة، وتقدم مصالحها الشخصية على العامة[15]، حيث تعامل عزت باشا العابد مع المسألة كأي مسألة سياسية دبلوماسية تواجهها الدولة، وليس كقضية مصيرية لأبناء جنسه.

ويتضح ما لعزت باشا من تأثير في السلطان عبد الحميد الثاني ـ وما كان يمكن أن يقوم به لمواجهة الفكرة الصهيونية ـ من خلال ما كتبه هرتزل في ٢٧ حزيران/يونيو عام ١٨٩٦، فقال: «عزت الذي هو لسان حال السلطان، أو السلطان الذي هو لسان حال عزت، مستعد أن يسمح بفلسطين شرط أن توجد الصيغة المناسبة لإنجاز ذلك، والسبب أن الأمور تزداد سوءاً معهم، لذلك يجب أن لا يبيعوا أي قطعة من البلاد»[16]. ما يؤكد صحة قول هرتزل هذا، أن عزت باشا كان قد نصحه بأن يشتري اليهود أي مقاطعة أخرى، ويقدمونها لتركية كبديل من فلسطين مع مزيد من المال، ويضيف هرتزل معلقاً: «إن فكرة عزت جيدة، وتبين أن الرجل يفكر بنا ومن أجلنا».

ويلاحظ أن هذا الاقتراح كان محور المقابلة التي جرت بين السلطان ونيولنسكي (Nevlenski) ـ أحد أصدقاء هرتزل الذي كلفه بالتوسط لدى السلطان ـ، وعلّق هرتزل في يومياته على ذلك بقوله: «إن السلطان قال إنه سمع من أصدقاء لهرتزل أن هناك مجالاً للمبادلة، ويظهر أن فكرة المبادلة هذه التي اقترحها عزت باشا وصلت إلى السلطان كأنها اقتراح مني، وقد كان عزت اليوم المترجم عند اجتماع نيولنسكي مع السلطان»[17].

كان عزت باشا أحد القنوات الرئيسة التي من خلالها، كان هرتزل يفاوض السلطان عبد الحميد الثاني من أجل مشروعه، فعندما اقترح هرتزل على السلطان في٣ أيار/مايو عام ١٩٠٢ إقامة جامعة يهودية في القدس، للحيلولة دون دراسة الطلاب العثمانيين بالخارج، وعدم تأثرهم بالأفكار الغربية، رحّب عزت باشا شفوياً وخطياً بهذا الاقتراح[18].

---

(١٥) من الأمثلة التي يوردها هرتزل على ذلك أنه في ٤ حزيران/يونيو ١٩٠٣ ـ وعندما أعاد الاتصال بعزت باشا بعد انقطاع عدة أشهر ـ كتب له على ورقة منفصلة غير الرسالة الرئيسة، قال فيها: «كم تريد لنفسك إذا نجح المشروع، أطلب ما تريد واذكر على ورقة غير موقعة الطريقة التي تريدنا أن ندفع بها، وابعث بذلك إلي في مظروف مختوم عليه اسمي فقط، لن يعرف حامل الرسالة ما فيها، تستطيع أن تعطيه طلبك هذا، ويبقى كل شيء سراً بيني وبينك». انظر: المصدر نفسه، ص ٣٩٧.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢١٤.

أظهرت صحيفة الأهرام وعياً مبكراً لخطر الفكرة الصهيونية، وتجلى ذلك من خلال متابعتها التطور الذي يطرأ على ترجمة الفكرة الصهيونية إلى واقع؛ فكانت ترصد كل ما تقوم به الحركة الصهيونية من اجتماعات وأنشطة وتقوم بتغطيتها، وتتابع ما ينشر في الصحف بخصوصها. في ١٩ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٠٠ عرفَّت الصهيونية بقولها: «هي جمعية كبيرة تألفت منذ خمس سنوات، وانتظم في سلكها كثير من الإسرائيليين في معظم البلدان»[١٩].

وفي ٢٥ تموز/يوليو عام ١٩٠١ نشرت رسالة لمراسلها في لندن، حول المؤتمر الذي عقده الصهاينة هناك، ونقل خطبة الزعيم الصهيوني يعقوب دي هاس (J. de Haas)، التي تحدث فيها عن أن غاية الجمعية الصهيونية بناء صهيون، وجمع كلمة الأمة الإسرائيلية، وإنهاضها من الانحطاط الطبيعي والأدبي الذي استولى عليها[٢٠].

وفي خطوة تعكس وعي خطر الهجمة التي كانت تتعرض لها فلسطين، قام مدير المعارف في القدس إسماعيل بك عام ١٩٠١ بتجميع ما اكتشفه علماء الآثار الأجانب في فلسطين، وأفرد لها ست حجرات في المدرسة السلطانية مقابل الباب المعروف بباب هيرودتس، وكانت الغاية من هذه الخطوة ـ إضافة إلى الحفاظ على هذه اللقى من السرقة والضياع ـ أن يتمكن العلماء في القدس من دراسة تاريخ فلسطين منذ زمن الكنعانيين[٢١].

عادت صحيفة الأهرام في كانون الثاني/يناير عام ١٩٠٢، وبمناسبة انعقاد المؤتمر الصهيوني الخامس، لتؤكد ـ وتحت عنوان «الجمعية الصهيونية» ـ أن هذه الجمعية وضعت نصب عينيها لمّ شتات اليهود في العالم، وتوحيد كلمتهم، وجعلهم أمة متطورة بين الأمم[٢٢].

أمّا صحيفة البشير فقد قدمت في ٢٠ كانون الثاني/يناير عام ١٩٠٢ تعريفاً للجمعية الصهيونية «بأنها جمعية مؤلفة من كبراء اليهود، غايتها نصرة بني أمتهم وجعلهم شعباً محترماً ومكرماً بين شعوب العالم»[٢٣]. وفي تعريفها هذا، قدمت وصفاً عاماً محايداً، لم تشر فيه، من قريب أو بعيد، إلى الفكرة الأساسية التي تقوم عليها الصهيونية، وهي عودة اليهود إلى أرض فلسطين، وإقامة وطن أو دولة لهم هناك، بل إن الصحيفة من خلال تعريفها هذا، حاولت إثارة تعاطف القارئ ـ بغض النظر عن هويته ـ مع الجمعية وفكرتها النبيلة.

قدّم محمد رشيد رضا في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٠٢، وتحت عنوان «حياة أمة بعد موتها، جمعية اليهود الصهيونية»، تعريفاً شاملاً لحقيقة الجمعية الصهيونية ونشاطها، وذلك بعد أن أشار

---

(١٩) نصار، موقف الصحافة المصرية من الصهيونية خلال الفترة من ١٨٩٧ ـ ١٩١٧: دراسة تحليلية لصحف «الأهرام» و«المقطم» و«المؤيد» و«اللواء» و«الجريدة» و«الأهالي»، ص ١٦٠.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٦١.

(٢١) مناع، أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (١٨٠٠ ـ ١٩١٨)، ص ١٢٧.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٦١.

(٢٣) البشير، العدد ١٥٢٤ (١٩٢٠/١/٢٠)، ص ٣.

إلى وجود جمعيات ملّية كثيرة لليهود، قال: «لم نسمع بالجمعية الصهيونية إلا من نحو خمس سنين، وهي جمعية سياسية غرضها الاستيلاء على البلاد المقدسة»[٢٤].

إن المهم في ما كتبه رضا، ليس في ما قدمه من تعريف بالصهيونية كفكرة وسعي القائمين عليها إلى تنفيذها، بل في محاولة توعية اهتمام الوعي العربي واستثارته، للتعرف إلى حقيقة عدوه، والاقتداء به إذا لم يرغب في التفوق عليه، آخذاً عليه تقاعسه وخموله وجهله، وفي الوقت ذاته، كشف أسرار قوة الصهيونية وتقدمها، قال: «لو كنا نسمع أخبار الأمم سماع تدبر، أو نعقل الحوادث بحكمة وتبصر، لما كنا نضرب المثل إلى اليوم بذل اليهود وضعفهم، ونخشى أن نكون في يوم من الأيام مثلهم، ونحن لا نعرف أنفسنا ولا نعرفهم... ثم يا ليتنا كنا نبصر الطريق الذي يسير اليهود فيه الآن لنعلم هل هو طريق سلفهم الذين كانوا مغرورين بالنسب الشريف (سلالة الأنبياء)، واللقب الضخم (شعب الله ـ أبناء الله وأحباؤه)... أم هو طريق آخر اعتبروا فيه بسنن الله في خلقه، فحافظوا على لغتهم وجامعتهم الملّية مع تشتتهم في جميع أقطار الأرض، وتقرب بعضهم من بعض بالتعاضد والتعاون، وأخذوا بجميع علوم العصر وفنونه النافعة، وبرعوا في جمع المال الذي هو أساس القوة والعزة في هذا العصر، أليس هذا هو الطريق الذي استقام عليه الإسرائيليون في هذا العصر، فنبتت شوكتهم المخضودة، وعادت عزتهم المفقودة، ولا ينقصهم أن يكونوا أعظم أمة على سطح الأرض إلا الملك، وهم يسعون إليه من طريقه الطبيعي»[٢٥].

نقلت صحيفة الأهرام في ٢٨ أيار/مايو عام ١٩٠٣ ما كتبته صحيفة المانشستر غارديان، (*Manchester Guardian*) بأن الحركة الصهيونية هي الحركة الوحيدة الفاعلة التي يتمكن بها اليهود من استرجاع وطنهم[٢٦].

أما صحيفة المقطم، فقد وصفت الجمعية الصهيونية في ٩ أيلول/سبتمبر عام ١٩٠٣ بأنها «جمعية خاصة بفئة من الإسرائيليين، يرأسها مجموعة من الشخصيات الإسرائيلية البارزة، في مقدمتهم هرتزل الصحفي النمساوي، وأربعة من وجهاء لندن، واثنان من فرنسا، وواحد من أمريكا وآخر من روسيا»[٢٧].

ثانياً: الوعي العربي لخطر الفكرة الصهيونية من ١٩٠٤ ـ ١٩٠٨

شهدت هذه الفترة سلسلة من التغيرات المرتبطة بالجانبين الصهيوني والعربي؛ ففي عام ١٩٠٤ طرأ تحولٌ على البرنامج الصهيوني نتيجة وفاة هرتزل، ترافق مع تدفق المهاجرين اليهود

(٢٤) المنار، مج ٤، ج ٢١ (١٩٠٢/١/٢٦)، ص ٨٠٥.
(٢٥) المنار، مج ٤، ج ٢١ (١٩٠٢/١/٢٦)، ص ٨٠٢ و٨٠٣.
(٢٦) نصار، موقف الصحافة المصرية من الصهيونية خلال الفترة من ١٨٩٧ ـ ١٩١٧: دراسة تحليلية لصحف «الأهرام»، و«المقطم» و«المؤيد» و«اللواء» و«الجريدة» و«الأهالي»، ص ١٦١.
(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٦٢.

خلال الأعوام ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧ إلى فلسطين، وهو ما أطلق عليه الهجرة اليهودية الثانية، التي تعود أهميتها لطبيعة أعضائها (وكان معظمهم من المؤمنين بالصهيونية)، وبرنامج العمل المتطرف الذي اتبعوه، والتنظيم عالي الدقة الذي كان عليه هؤلاء، إضافة إلى إيمانهم المطلق بصهيونيتهم[٢٨]. كذلك انعقاد مؤتمر صهيوني في قرية زمارين الفلسطينية، الذي كان بمثابة مؤتمر مصغر عن مؤتمر بال، وأسفر عن مجموعة من القرارات المتمثلة بتأسيس جمعيات إدارية للهيمنة على المستعمرات ومراقبة شؤونها[٢٩].

ولا تأتي خطورة مثل هذا المؤتمر في قراراته أو أشخاصه، بل في مكان انعقاده، وما يترتب على ذلك من نتائج ودلالات، والتي تتمثل بما يلي: أولاً في أن الصهيونية أفصحت بشكل صريح عن هدفها الأساسي المتمثل في فلسطين. وثانياً أنه أصبح متاحاً للعرب على اختلاف مستوياتهم التعرف إلى هذا الأمر وفهمه، والإطلاع عليه عن كثب؛ فالمؤتمر عقد على أراضي فلسطين وبين أهلها، وتداولت الصحف أخباره، وأعلنت عنه.

أما في ما يتعلق بالجانب العربي، فقد امتازت هذه المرحلة باطّلاع المثقفين العرب ـ في فلسطين تحديداً ـ على الكتابات الصهيونية في الصحف العبرية الصادرة في فلسطين[٣٠]، وظهور طروحات فكرية جديدة من بعض المثقفين العرب، التي أظهرت تطوراً في الوعي لخطر الفكرة الصهيونية، وسبل مواجهتها.

كما امتازت هذه الفترة بتنامي اهتمام الصحف العربية بموضوع الصهيونية وفكرتها، وهو ما يعكس وعيها، فصحيفة المؤيد في ١٣ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٠٤ قدمت تعريفاً لغاية الجمعية الصهيونية، بقولها: «إن مهمة هذه الجمعية هي جمع الأموال الطائلة لمشترى تلك الأراضي التي تدر اللبن والعسل، وإسكان فقراء اليهود الذين يتواردون عليها من أكثر الممالك التي تضطهدهم وتطردهم كدولة روسيا وغيرها من الدول المتمدنة»[٣١].

ويلاحظ أن الصحيفة في تعريفها للصهيونية لم تشر من قريب أو بعيد إلى الغايات السياسية للصهيونية، والحديث هنا عن عام ١٩٠٤، وهو عام التحول في الفكر والعمل الصهيونيين على الأصعدة كافة. كما أسدل التعريف عليها لباس الإنسانية والسمو في غايتها، من دون أن يشير إلى خطورة هذه المساعي، وما يترتب عليها من نتائج، ولا سيما أنها لم تكن في ذاك الوقت في علم الغيب، بل هي حقيقة واقعة اكتوى بنارها أهالي فلسطين، وتحديداً الفلاحين وأصحاب الأراضي.

---

(٢٨) عادل مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني، ١٧٠٠ ـ ١٩١٨: قراءة جديدة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩)، ص ٢٥.

(٢٩) محمد كرد علي، خطط الشام، ٦ ج (دمشق: مكتبة النوري، ١٩٨٣)، ج ٣، ص ٢٠٤.

(٣٠) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠)، ص ٥٢.

(٣١) نصار، موقف الصحافة المصرية من الصهيونية خلال الفترة من ١٨٩٧ ـ ١٩١٧: دراسة تحليلية لصحف «الأهرام»، «المقطم» و«المؤيد» و«اللواء» و«الجريدة» و«الأهالي»، ص ١٢٤.

وممن كان له إسهام متميز في ما يتعلق بالوعي لخطورة الفكرة الصهيونية نجيب عازوري، اللبناني الذي أسس في باريس عام ١٩٠٤ رابطة «عصبة الوطن العربي»[٣٢]، ونشر باسمها عدداً من النداءات الهادفة إلى إيقاظ الوعي القومي العربي ضد الصهيونية[٣٣].

لم تأتِ تسمية الرابطة بهذا الاسم من فراغ، بل كان لها دلالاتها؛ فهناك من ربط بينها وبين العصبة التي نشأت في فرنسا إثر محاكمات الضابط الفرنسي دريفوس الشهيرة[٣٤]، والتي عرفت باسم «عصبة الوطن الفرنسي»، وكانت شديدة العداء للنفوذ اليهودي في فرنسا[٣٥]، ولعل عازوري أراد أن يسقط الظروف الفرنسية آنذاك، على الأمة العربية، خصوصاً مع ما كانت تعانيه، وما كان يتهددها من خطر صهيوني في المرحلة التي نشأت فيها الرابطة.

يبدو أن هرتزل اطّلع أواخر أيامه على ما كتبه عازوري وما طالب به ـ وغيره من العرب ـ، فكتب في يومياته في ٢٤ شباط/فبراير عام ١٩٠٤، معلقاً: «هناك حركة عربية تهدف إلى جعل أحد أحفاد محمد خليفة، سرق الخلافة السلطان سليم، ويجب أن ترجع الآن، وكنوع من البابوية تكون مكة بمثابة روما»[٣٦].

لم يكتفِ عازوري بالعصبة التي أسسها، بل أتبعها بمؤلف أصدره عام ١٩٠٥، بعنوان **يقظة الأمة العربية**، مؤكداً خلاله استحالة تعايش الكيانين العربي والصهيوني معاً، وحتمية الصراع المستقبلي بين العروبة والصهيونية[٣٧].

---

(٣٢) حددت هذه الرابطة هدفها بتحرير الشام والعراق من سيطرة الترك، وذلك من خلال إصدار نداءات تدعو فيها العرب إلى الثورة؛ لمزيد من التفاصيل، انظر: مصطفى الشهابي، **القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها** (القاهرة: معهد الدراسات العربية، ١٩٦١)، ص ٥٨.

(٣٣) أسعد رزوق، «نجيب عازوري الوحدوي المجهول،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٤ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨)، ص ٩٢؛ محمود عبيدات، **أحمد مريود، ١٨٨٦ ـ ١٩٢٦: قائد ثورة الجولان وجنوب لبنان وشرق الأردن** (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧)، ص ٦٩، و *Arab Nationalism: An Anthology*, selected and edited with an introduction by Sylvia G. Haim (Berkeley, CA: University of California Press, 1962), p. 30.

(٣٤) ألفريد دريفوس: هو ضابط فرنسي يهودي اتهم بالتجسس لحساب ألمانيا عام ١٨٩٤، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة، ثم أعفي عنه عام ١٩٠٦ وأعيد إلى منصبه، بعد سنوات تحولت قضية دريفوس من قضية فردية عادية إلى قضية سياسية، حيث وجد الصهيونيون فيها فرصة لإثارة قضية معاداة السامية، وإقناع الأقليات اليهودية بحتمية الحل الصهيوني للمسألة اليهودية، ويقال إن هذه القضية كانت نقطة التحول في موقف كثير من مفكري الصهيونية الذين كانوا يدعون إلى اندماج اليهود في المجتمعات التي يعيشون في كنفها، وفي مقدمهم هرتزل؛ لمزيد من التفاصيل، انظر: ثيودور هرتزل، **الدولة اليهودية**، ترجمة محمد يوسف عدس؛ مراجعة ودراسة عادل حسن غنيم (القاهرة: مركز الناصر، ٢٠٠٦)، ص ٤٠.

(٣٥) رزوق، المصدر نفسه، ص ٩٢، وحوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩**، ص ٣٣١.

(٣٦) صايغ، معد، **يوميات هرتزل**، ص ٣٥٨.

(٣٧) بيان نويهض الحوت، **فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة، التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين ١٩١٧** (بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر، ١٩٩١)، ص ٤٣٥، ويوسف حداد، «مواقف جريدة «الكرمل» من الصهيونية في العهد العثماني،» **شؤون فلسطينية**، العددان ١٤٦ ـ ١٤٧ (أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٨٥)، ص ٩٢.

وفي تعريفه كتابه، أشار عازوري إلى أنه سيكون جزءاً معداً لإكمال مؤلف ضخم يحمل عنوان **الخطر اليهودي العالمي: تصريحات ودراسات سياسية**[٣٨].

كما علل حديثه عن اليهود في كتاب سياسي يبحث في الشطر الآسيوي من القضية الشرقية. يقول: «إن حركتنا تظهر في وقت توشك فيه إسرائيل على النجاح في خططها الهادفة إلى السيطرة على العالم، لتقضي على تلك الخطط، ومن أجل تبسيط فهم «الخطر اليهودي»، لذا ينبغي تنوير سائر الناس بشأن قضية تحظى باهتمام كبير، وقبل أن نصور اليهود كما نعرفهم وكما هم عليه اليوم، أردنا أن يعرفوا أولاً بما كانوا عليه وفق الكتاب المقدس، وبما فاخروا به حسب كتبهم المقدسة وتقاليدهم الأكثر قدماً، لأن ماضي الشعب هو الصورة الأكثر أمانة لحاضره ومستقبله»[٣٩].

ومن الأمور التي طالب بها عازوري في كتابه، فصل الأجزاء العربية من الإمبراطورية العثمانية لإقامة دولة عربية مستقلة، وقدم لذلك مبررات وهي استحالة صد الخطر الصهيوني في إطار دولة مكبلة بقيود «الامتيازات الأجنبية التي كان اليهود يستغلونها خير استغلال»[٤٠].

ومن النقاط التي أثارها عازوري في كتابه أيضاً، وتشكل مأخذاً عليه ـ إذ تتناقض مع حجم الوعي الذي احتواه كتابه في ما يتعلق بخطر الصهيونية على الأمة العربية، وكذلك مواقفه وأعماله ـ، تبريره مواقف القناصل الأجانب في موقفهم الداعم للصهيونية بقوله: «نادراً ما يبقى ممثلو الأجانب أكثر من سنتين أو ثلاث في مناصبهم، ويتجول القليل منهم في دائرة اختصاصه، ولا أعرف بينهم من زار فلسطين، إذ ينشغل هؤلاء بنقلياتهم وترقياتهم، ويلوذون بمكاتبهم معظم الوقت لتصريف الأعمال اليومية... وعلى هذا النحو لا يعرف أي قنصل البلاد، ولا يدرك الخطر الصهيوني، وإنني متأكد بأن القناصل العامين لم يرفعوا إلى حكوماتهم تقارير يلفتون أنظارها إلى خطط اليهود وتنظيمهم وغزوهم فلسطين... يوجد في بيروت والقدس قناصل عامّون، يدافعون عن مصالح الصهيونيين ويساعدونهم على التقدم، لأنهم انخدعوا باليهود، ولم يحسبوا حساباً للخطر الداهم، مع أن واجبهم الملح يكمن في مقاومة حركة إسرائيل في فلسطين، وإضمار العداء لما يرمي إليه اليهود»[٤١].

---

(٣٨) يشير مترجم كتاب عازوري في ترجمته لحياته ومؤلفاته، أن له عدداً من المؤلفات لم يصلنا منها سوى كتاب واحد هو يقظة الأمة العربية، أما الكتب الأخرى التي ذكرها صديقه آجن جنك في الثورة العربية، فلم يعثر عليها حتى في المكتبة الوطنية في باريس، ويرجح أن الصهيونية العالمية قد قامت بسحب هذه الكتب وإتلافها، ومنها: كتاب الوطن العربي: دراسة معمقة للوضع الراهن، ودراسة مستقبل الأقطار العربية الآسيوية، وكتاب الخطر اليهودي العالمي: تصريحات ودراسات سياسية، وكتاب الدول الأجنبية ومسألة المقدسات المسيحية في الأرض المقدسة (خلاصة تاريخية وعرض للوضع الراهن)؛ لمزيد من التفاصيل، انظر: نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية، ترجمة وتقديم أحمد ملحم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨)، ص ٢٢.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٣٩ و٤٣.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٧٤ ـ ٧٥.

والسؤال هنا: هل كان دفاع عازوري هذا عن القناصل الأجانب، أم دفاعاً عما طرحه في كتابه من الاستعانة بالدول الأجنبية وتحديداً فرنسا لمساعدة الأمة العربية على التحرر والاستقلال عن الدولة العثمانية؟

تتضح أهمية كتاب عازوري من حجم الاهتمام الذي أثاره في الأوساط الصهيونية، فوصفه بن غوريون في مذكراته بأنه عمل فردي. وعاد عام ١٩٠٨، فقال: «إن الدعاية المضادة لليهود في فلسطين، ونحن نشاهد اليوم مجموعة من الصحف التي تصدر في «البلاد» (أرض إسرائيل) وسوريا ومصر، كلها تحاربنا، وإن تلاميذ نجيب عازوري يوجهون الآن دعايتهم مخاطبين الشعوب العربية والحكومة التركية»[٤٢].

والمفارقة هنا، أنه على الرغم من أن كتاب عازوري أثار الاهتمام الصهيوني، إلا أنه لم يثر لدى الطرف المعني به أي اهتمام؛ فباستثناء ما ذكر حول إلقاء السلطات التركية القبض على مجموعة من الشخصيات البارزة[٤٣] في يافا وغزة والرملة، وذلك بعد تسرب الكتاب إلى فلسطين مطلع صيف عام ١٩٠٥، واقتناؤه من قبل هؤلاء[٤٤]، بقي أثر أفكار عازوري ونشاطه في أوساط المثقفين العرب نفسها صوتاً بلا صدى، بل أثار استياءً لدى بعضهم، عبّر عنه محمد جميل بيهم، بقوله: «وبقي صوت العروبة يتصاعد حيناً بعد حين ومداره على الأكثر الخلافة، وإنها للعرب دون آل عثمان، ومن المؤسف أن هذا الصوت لم يكن يصدر في أوروبا عن قوميين مخلصين استندوا إلى منظمات كما فعل الأرمن، بل كان مصدره إما موتورين وإمّا وصوليين استغلوا هذه الحركة في سبيل بلوغ منافعهم الخاصة، وإمّا مأجورين من الأجانب كانوا يرفعون عقيرتهم وفقاً لوحي يوحى إليهم... وقد حاول الأستاذ نجيب عازوري اللبناني إثارة القضية العربية في باريس في مطلع القرن العشرين، ويسوءنا بأن الظنون كانت تحوم أيضاً حول نشاط المشار إليه، ذلك أنه هبط باريس غاضباً من جراء عزله من الوظيفة التي كان يشغلها في فلسطين، فأخذ بمنشوراته يتوعد الترك بالعرب»[٤٥].

علق مصطفى الشهابي على كتاب عازوري ونشاطه، بقوله: «ومن الطبيعي القول إن نشاطاً قومياً كهذا كان مقره باريس ولغته أفرنسية، لا يمكن أن يبلغ صداه البلاد العربية في يسر، ولا أن يكون له تأثير يذكر في نفوس العاملين في الحركة القومية العربية، وأنا على يقين أن كتاب عازوري لم يكن عند أحد من شباب جمعية النهضة العربية، ولا أحد ممن ألفوا عقب إعلان الدستور العثماني

---

(٤٢) شبتاي تيبت، بن غوريون والعرب، ترجمة غازي السعدي (عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٧)، ص ٣٢.

(٤٣) من هؤلاء حافظ بك السعيد الذي اعتقل عام ١٩٠٥ والذي اتهم بالترويج لأفكار عازوري ومنشوراته، وتم تفتيش بيته وأوراقه، ثم أطلق سراحه بعد مدة قصيرة؛ لمزيد من التفاصيل، انظر: مناع، أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (١٨٠٠ ـ ١٩١٨)، ص ٢٠٧.

(٤٤) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٥٢.

(٤٥) محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، ٢ ج (بيروت: مطابع الكشاف، ١٩٥٠)، ج ١، ص ١٩، ص ٢٠، ووجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٦١.

الجمعيات والمؤسسات القومية العربية المختلفة، وفي سنة ١٩١١ وجدته يباع في إحدى مكتبات باريس، فاشتريته ودللت بعض الرفاق من الطلاب العرب عليه، فلم يهتموا به، لأنهم كانوا قد شبوا عن الطوق، وعرفوا من شؤون القومية العربية وواجباتهم فيها ما لم يعرفه غيرهم»[٤٦].

استمر عازوري في مواجهته الصهيونية، فرفع شعار «بلاد العرب للعرب»، وأعرب عن معارضته الشديدة لمطامع اليهود في البلدان العربية، وذلك من خلال مجلته الشهرية الاستقلال العربي، التي كان يصدرها في باريس عام ١٩٠٧، وصدر منها ثمانية عشر عدداً[٤٧].

ورد في صحيفة الأهرام في ٦ حزيران/يونيو ١٩٠٦ مقال أشير فيه إلى «أنه كثر التحدث في هذه الأيام بمسألة اليهود، حتى كدنا لا نرى جريدة إلا وفيها لمحة عن هذه الحركة، فبعضهم يبدي التخوف والحذر منها، ويجاهر بوجوب التيقظ والانتباه، وبعضهم يقول بتنشيطها ويدعو لمساعدتها»[٤٨].

مجلة المقتبس، في مقال لها في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٠٦، وتحت عنوان «الإسرائيليون، معربة عن كتاب الحضارة»، تحدث فيه كاتبه عن التوراة والعبرانيين والإسرائيليين، وعرّف الأرض الموعودة بأنها هي الأرض التي عرفت بأرض كنعان أو فلسطين، ودعاها اليهود بلاد إسرائيل[٤٩].

لم يكن موقف العرب بخافٍ على الطرف الآخر وهم الصهاينة، بل كانوا على اطلاع بتفاصيل الموقف العربي ورجاله، وكان ذلك يتم عبر قنوات مختلفة منها على سبيل المثال أن مديري الفروع المحلية للمصرف الأنجلو ـ فلسطيني كانوا يوافون الحركة الصهيونية في الخارج بكل ما يمت بصلة إلى اليقظة العربية، والحركة الوطنية في الإمبراطورية[٥٠].

ثالثاً: الوعي العربي لخطر الفكرة الصهيونية من ١٩٠٨ ـ ١٩١٣

شكّل عام ١٩٠٨ نقطة تحوّل بالنسبة إلى العرب؛ فإضافةً إلى اطلاعهم على الثقافة الغربية، وعلى تجارب الأمم الأخرى في ما يتعلق بنضالها القومي، كان هناك الانقلاب الدستوري، الذي مثّل حالة من إطلاق الحريات من خلال البرلمان والصحافة وقنوات التعبير الأخرى، ويعكس ما كتبه خليل السكاكيني في ٢٥ تموز/يوليو عام ١٩٠٨ من نيويورك، حجم الأثر الذي تركه في

---

(٤٦) الشهابي، القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها، ص ٥٩.

(٤٧) رزوق، «نجيب عازوري الوحدوي المجهول،» ص ٩٣، وعبيدات، أحمد مريود، ١٨٨٦ ـ ١٩٢٦: قائد ثورة الجولان وجنوب لبنان وشرق الأردن، ص ٧٠.

(٤٨) نصار، موقف الصحافة المصرية من الصهيونية خلال الفترة من ١٨٩٧ ـ ١٩١٧: دراسة تحليلية لصحف «الأهرام» و«المقطم» و«المؤيد» و«اللواء» و«الجريدة» و«الأهالي»، ص ١٦٣.

(٤٩) مجلة المقتبس، مج ١، ج ٨ (١٩/٩/١٩٠٦)، ص ٢٨١.

(٥٠) أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣م)، ص ١٩١، وليد الخالدي، محرر، القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، ٢ ج (الرياض: اتحاد الجامعات العربية، ١٩٨٣)، ج ١، ص ٢٠٧.

المثقفين العرب، فقال: «قرأت في الجرائد العربية أن جلالة السلطان منح البلاد الدستور مما سررت له كثيراً، واستبشرت خيراً، الآن رجوعي إلى بلادي يكون في محله، الآن أستطيع أن أخدم بلادي، الآن أستطيع أن أنشئ مدرسة وجريدة وجمعيات للشبان.. أتمنى لو أطير إلى القدس طيراً»[٥١].

وكذلك ما كتبه سليمان فيضي في مذكراته، قوله: «على إثر إعلان الدستور وإطلاق الحريات قويت الرغبة في العمل في خدمة الأمة العربية عن طريق الصحافة والتعليم وإثارة الوعي القومي بين الناس»[٥٢].

ويصف سليمان البستاني الأوضاع نتيجة إعلان الدستور، والعلاقات التي سادت بين العثمانيين، فيقول: «لم تكد تمر أيام على إعلان الدستور حتى انقلب وجه هذه المملكة انقلاباً معنوياً تاماً، فزال الشقاق وساد الوفاق، وانطلقت الأفكار والألسنة والأقلام، وإذا راعك ما رأيت في ما سلف من بوادر التعصب الذميم، فحسبك أن تلتفت إلى نشوة التآخي التي هزت جميع العثمانيين على اختلاف مللهم ونحلهم»[٥٣].

ثمّة تطور آخر شهدته هذه المرحلة، تمثّل في مجيء الاتحاديين إلى الحكم، والتقارب الذي حصل بينهم وبين الصهاينة، وأثر ذلك في الوعي العربي للفكرة الصهيونية، الذي كان من الكم بحيث أنه يمكن تقسيم تطور الوعي العربي تجاه الفكرة الصهيونية إلى مرحلتين:

الأولى قبل الانقلاب الدستوري عام ١٩٠٨، وكان الخلاف بين الطرفين يحدد أو يعرّف كمواجهة طبيعية بين السكان الأصليين والمستوطنين الجدد، وبين ثقافتين مختلفتين، وبين عقائد وديانات معادية كل منها للآخر منذ أكثر من ألف سنة.

والثانية، تلك التي بدأ خلالها الوعي والنزاع يتخذ شكلاً تصاعدياً أيديولوجياً[٥٤]، لذا اتخذت الكتابة حول مفهوم الصهيونية شكلاً منتظماً ومتواصلاً، وكانت قبل ذلك الكتابة حولها تتسم بعدم الاستمرارية والموسمية[٥٥].

كانت الصحافة العربية الأشد إلماماً بهذه التطورات، بل تكاد تكون الجهة الأكثر مساساً ووعياً في ما يتعلق بخطر الفكرة الصهيونية، ونقل هذا الوعي للأوساط العربية على اختلاف أشكالها، وتوحيد الصفوف من أجل مواجهتها، فسعت الصحف في دمشق وبيروت والقاهرة إلى التعريف

---

(٥١) خليل السكاكيني، كذا أنا يا دنيا: يوميات خليل السكاكيني (القدس: المطبعة التجارية، ١٩٥٥)، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٥٢) سليمان فيضي، مذكرات سليمان فيضي: من رواد النهضة العربية في العراق ١٨٨٥ ـ ١٩٥١، تحقيق باسل سليمان فيضي (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٨)، ص ٧٩.

(٥٣) سليمان البستاني، عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، تحقيق خالد زيادة (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٨)، ص ٢٤٧.

(٥٤) Yousef Gorny, *Zionism and the Arabs, 1882-1948: A Study of Ideology*, translated by Chaya Galai (Oxford: Clarendon Press,1987), p. 21.

(٥٥) يوسف الخازن، الدولة اليهودية في فلسطين: وجهة نظر أحد أبناء البلاد، تقديم وتعريب وتعليق غسان الخازن (بيروت: أصدقاء الأرض المقدسة، ١٩٨٧)، ص ١٥ ـ ١٦.

بأهداف الحركة الصهيونية[٥٦]، واتبعت الصحافة في القدس وحيفا ويافا النهج ذاته، فاتهمت الصهيونية بأنها حركة دخيلة مستقلة[٥٧]، وكانت الحملة المناهضة التي قادتها الصحافة في حيفا الأكثر حدة من المدن الفلسطينية الأخرى، وذلك نتيجة للأثر المباشر الناجم عن شراء الأراضي، وتركُّز الهجرة الصهيونية في شمال فلسطين[٥٨].

ومن الصحف الأكثر تميزاً في وعيها خطر الصهيونية كفكر وممارسة صحيفة الكرمل، إذ استفاد صاحبها نجيب نصار من الحريات الدستورية، فشدد في دعوته على ضرورة اليقظة العربية لمواجهة الصهيونية[٥٩]. وقد حازت هذه الصحيفة لقب (الصحيفة السوداء) لشدة هجمتها على الصهيونية[٦٠]، وقد وصفت صحيفة المقتبس نجيب نصار بأنه «أول من طرق باب الدفاع عن فلسطين، وأجرأ من سعى إلى كشف مكائدهم، رغم ما يكابده من دسائسهم»[٦١].

أمّا صحيفة جراب الكردي في عددها الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٠٩، فكان لها موقف مغاير؛ إذ لم تجد في الفكرة الصهيونية خطراً، بل وجدت فيها فرصة يجب اغتنامها، وقد ورد فيها: «خير لنا أن يأتي أصحاب الأموال من أي بلاد كانت وأي جنس كان ليستخرجوا كنوز أرضنا، وهو خير لنا من أن تبقى هذه الجواهر ضائعة، ونحن نتبجح بكلمة الوطن والوطنية، وجيوبنا أفلس من طنبورة أو رباب»[٦٢].

لكنّ صحيفة المؤيد حاولت في ٣١ تموز/يوليو ١٩٠٩ إلقاء الضوء على نقاط القوة لدى الصهاينة وأسباب نجاحهم، وذلك من خلال حديثها عن تعظيم زعمائهم، وربط ذلك بإنجازات عملية وعلمية قاموا بها، فتحدثت عن احتفال الصهاينة بذكرى مولد ماكس نوردو (Max Nordau)، وقرارهم ـ بهذه المناسبة ـ إنشاء معهد في فلسطين لدراسة مرض الملاريا وأمراض معدية أخرى في حيفا[٦٣].

تحدثت صحيفة الاتحاد العثماني في تموز/يوليو ١٩٠٩ عن اليهود في صفد، وعرضت تاريخ الطوائف اليهودية، وتشكيل طائفة السكناج جمعية باسم «الاتحاد الإسرائيلي العثماني»، لتخلص

---

(٥٦) إبراهيم أبراش، البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٢٤.

(٥٧) أحمد الظاهر ومحمود الزعبي، بين الفكرين العربي والصهيوني (عمّان: دار ابن رشد للنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ٧٥.

(٥٨) مي صيقلي، حيفا العربية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩: التطور الاجتماعي والاقتصادي، سلسلة المدن الفلسطينية؛ ١ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧)، ص ٥٥.

(٥٩) خيرية قاسمية، «نجيب نصار في جريدته «الكرمل»، ١٩٠٩ ـ ١٩١٤م،» شؤون فلسطينية، العدد ٢٣ (تموز/يوليو ١٩٧٣)، ص ١٠١ ـ ١٠٣.

(٦٠) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين (١٢٩٣ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٧٦ ـ ١٩١٤م)، ص ٥٤٦.

(٦١) المقتبس، العدد ٤٦٧ (١٩١٠/٩/٦)، ص ١ و٢٧.

(٦٢) قاسمية، «نجيب نصار في جريدته «الكرمل»، ١٩٠٩ ـ ١٩١٤م،» ص ١٠٣.

(٦٣) المؤيد، العدد ٥٨٣٠ (١٩٠٩/٧/٣١)، ص ٧، والمقتبس، العدد ١٩٦ (١٩٠٩/٨/٥)، ص ٣.

من حديثها هذا إلى التشكيك بنشاط الجمعيات الصهيونية، وأهدافها المعلنة، مدللة على صحة شكوكها بالطقوس التي تمارسها[٦٤].

كما استثار نشاط الجمعيات الصهيونية الخيرية اهتمام صحيفة النعمة، فحذرت في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٠٩ مما وراء هذه الجمعيات من غايات مستترة، كجمعية «أحباء صهيون»، التي أطلقت عليها الصحيفة اسم «الجمعية اليهودية العمومية»، لانتشارها في أنحاء شتى[٦٥].

حاول صاحب صحيفة النبراس خليل بيدس، من خلال ما نشره عن رحلته في فلسطين، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٩، أن ينقل صورة حقيقة لما يجري فيها، وأن يدق ناقوس الخطر من خلال رصده إشارات التدهور ومظاهره لدى سكانها، مقابل الازدهار والإقبال الذي تشهده من قبل الأجانب عموماً، واليهود خصوصاً، الذين يصل عددهم إلى ثلث عدد السكان، ثلثهم من اليهود السكناج[٦٦].

أما صحيفة المقطم القاهرية، التي كانت تمولها الصهيونية، ففتحت صفحاتها للترويج للفكرة الصهيونية منذ العام ١٩٠٩، وكان لها مراسل يهودي في فلسطين يدعى سليم ملّول[٦٧]. ومن بين الصحف التي أيدت الصهيونية، ولم تجد فيها ضيراً، صحيفة النفير في حيفا، وكانت منافسة لصحيفة الكرمل، حيث جندت عناصر من طبقة ملاك الأراضي والأعيان لأجل هذه الغاية[٦٨].

جاء الأداء النيابي العربي في مجلس المبعوثان عقب الدستور ضعيفاً باهتاً في ما يتعلق بوعي خطر الفكرة الصهيونية؛ فباستثناء تساؤل نائب يافا حافظ بك السعيد في الجلسة التي عقدت في حزيران/يونيو عام ١٩٠٩ عن مقاصد الحركة الصهيونية، وما إذا كانت تنسجم مع مصلحة الدولة العثمانية[٦٩]، وما صرح به نائب القدس روحي الخالدي في لقاء صحفي أواخر عام ١٩٠٩ بأن العرب سوف يفعلون كل شيء لمنع الأفكار الصهيونية، وأنهم غير ملزمين بشيء لليهود، «لقد حررنا البلاد ليس منكم بل من البيزنطيين»[٧٠]، فإنّنا لا نجد أية إشارة إلى طرح نيابي عربي فعلي بهذا الشأن.

وينطبق الوصف ذاته على الأحزاب والجمعيات السياسية العربية، أو التي كان فيها أعضاء عرب، والمشكّلة في تلك المرحلة، وحتى عام ١٩١١، كجمعية «الإخاء العربي» التي تأسست عام ١٩٠٨ في الآستانة، وسعت إلى تشكيل فروع لها في بقية البلدان العربية. و«المنتدى الأدبي»

(٦٤) الاتحاد العثماني، العدد ٢٤٩ (١٩٠٩/٧/١٥)، ص ١ ـ ٢.

(٦٥) النعمة، ج ١ (١٩٠٩/١١/١)، ص ١٧٢.

(٦٦) النبراس، مج ١، ج ٩ (١٩٠٩/١٠/١٥)، ص ٣٤٨.

(٦٧) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين (١٢٩٣ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٧٦ ـ ١٩١٤م)، ص ٥٣٥.

(٦٨) صيقلي، حيفا العربية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩: التطور الاجتماعي والاقتصادي، ص ٥٥.

(٦٩) عصمت برهان الدين، «النواب العرب في العهد العثماني والخطر الصهيوني في فلسطين،» شؤون عربية، العدد ٩٣ (آذار/مارس ١٩٩٨)، ص ١٥٥.

(٧٠) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين (١٢٩٣ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٧٦ ـ ١٩١٤م)، ص ٥٢٨.

عام ١٩٠٩[٧١]، حيث خلت برامجها ودساتيرها من الإشارة إلى موضوع الصهيونية، وإن ذكر فيكون ذلك ثانوياً، ولا يوازي في حجمه الخطر الذي تشكله الصهيونية كفكرة وتطبيق على القومية العربية، وهو ما يعكس قصوراً في الوعي لدى القائمين على هذه الأحزاب والجمعيات، ولا سيّما أن هؤلاء كانوا يمثلون النخبة الثقافية والسياسية للأمة، وكانوا على اطلاع وتماس مع ما يجري على الساحة السياسية، إذ كان أغلبيتهم شبه مقيم في عاصمة الدولة، حيث مركز القرار والنشاط السياسي. أضف إلى ذلك، أن هؤلاء كانوا على درجة عالية من العلم والثقافة والمعرفة، ولا سيّما في اللغات الأجنبية، وهو ما كان يمكّنهم من معرفة ما تقوم به الصهيونية لترويج فكرتها وتنفيذها.

قد يلتمس بعضهم عذراً لهذا القصور في ما يتعلق بوعي خطر الفكرة الصهيونية، باعتبار أن الأولوية لدى القائمين على الجمعيات والأحزاب كانت للمسألة العربية، ومواجهة الحركة الطورانية، إلا أن هذا ـ على أهميته ـ لا يعفيهم من مسؤولية الاستهانة بخطر يوازيه إن لم يَفُقْه، وهو التهديد الصهيوني لكيان الأمة العربية وقوميتها.

مهما يكن من أمر، فإن ضعف أداء النخبة السياسية العربية ـ خصوصاً النيابية والحزبية ـ لا ينفي وجود وعي عربي اتخذ شكلاً جديداً مزدوجاً بعد ثورة الاتحاديين، وتمثل بكشف مخاطر الصهيونية من جهة، وكشف التعاون ما بينها وبين الاتحاديين من جهة أخرى، وخصوصاً مع الدور البارز الذي أدّاه الصهاينة ـ وتحديداً يهود الدونمة ـ في إدارة شؤون الدولة، وهو ما لفت نظر عدد من الكتّاب العرب، كرفيق العظم الذي حاول في ما كتبه في ١٣ آب/أغسطس عام ١٩٠٩ إبراز الدور الذي أدّاه اليهود في خلع السلطان عبد الحميد الثاني، وتنبئه بأنه سيكون لهم شأن كبير في عهد الدستور، غير الشأن الذي كان لهم في العهد السابق. وقد جاءت كتابة العظم هذه متأثرة بما شاهده أثناء إقامته في الأستانة في صيف عام ١٩٠٩، من تنامي دور الخطر الصهيوني وتأثيره، عقب الانقلاب الاتحادي[٧٢].

في السياق ذاته، انتقد صاحب صحيفة الرأي العام طه المدور في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٠ توسع النفوذ الصهيوني في المملكة العثمانية، وذلك من خلال مقال بعنوان «الصهيونيون والخطر العظيم»، قال فيه: «واحسرتاه على هذه المملكة التي لم نعد نعرف أهي عثمانية أم صهيونية! إن الممالك الحرة لا تقبل أن يستعمرها مستعمر، فهي ملك لأبنائها فقط. هل المملكة

---

(٧١) فخري البارودي، مذكرات فخري البارودي: ستون سنة تتكلم، ٢ ج (دمشق: عاطف العجة، ١٩٥٢)، ج ٢، ص١١٢؛ السكاكيني، كذا أنا يا دنيا: يوميات خليل السكاكيني، ص ٤٦؛ أسعد داغر، مذكراتي على هامش القضية العربية (القاهرة: دار القاهرة للطباعة والنشر، ١٩٥٨)، ص ٣٥ ـ ٣٦؛ الشهابي، القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها، ص ٧٠ ـ ٨٧، وأحمد عزت الأعظمي، القضية العربية: أسبابها، مقدماتها، تطوراتها، نتائجها (بغداد: مطبعة الشعب، ١٩٣٢)، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(٧٢) خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٣)، ص ٤٦، وبسام البطوش، «رفيق العظم، ١٨٦٥ ـ ١٩٢٥م: دراسة في فكره ودوره في الحركة الإصلاحية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥)، ص ١٤٤.

العثمانية مستقلة وحرة؟ أم أراضٍ لا رب لها وشعب يستوطنها؟ إن الصهيونيين أشد الأعداء خطراً على الأمة والوطن، بل المملكة بأسرها بعروشها وفروشها»[٧٣].

لكن هذا الوعي كان متفاوتاً في نسبته، فيبدو مما جرى من حوادث، ونشر من كتابات أن بعضها كان بعيداً كل البعد من الوعي أو التفاعل مع ما يجري، ففي فلسطين اكتفى بعض وجهائها بدور الوساطة بين الحاكم والمحكوم، ولم يتصدوا لمقاومة الصهيونية وجهاً لوجه، بل اكتفوا بنقل وجهة النظر الشعبية[٧٤]. كما انشغل بعضهم الآخر في خلافات شخصية وعائلية، إذ يقدم يوسف الحكيم في مذكراته عام ١٩١٠، صورة لهذا الخلاف بين العائلات الفلسطينية في يافا ـ وهي من أكثر المدن التي شهدت هجمة صهيونية ـ، ويورد حادثة أدت إلى تأليب أحد الحزبين لأهالي يافا ضد الآخر، ما أدى إلى حشد تظاهرة شعبية احتجاجية، ضد صاحب إحدى الصحف اليهودية التي كانت تصدر في المدينة، وكان الحزب الآخر يستعين بها ضد خصومه[٧٥].

قدم نجيب نصار صورة لهؤلاء في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٠، وذلك تعليقاً على ما بعثه إسعاف النشاشيبي لصحيفة الكرمل حول احتفال الصهاينة بيوبيل يهودا، فقال: «أغنياؤنا صار كثير منهم سماسرة للاستعمار الأجنبي، والآخرون ـ ما عدا القليل منهم ـ ظلمة يقتلون حرية الشعب ويمتصون دم الفلاح والفقير ليخدموا المستعمرين ويساعدوهم على إضعافه، وشباننا الذين ترجى منهم النهضة صار أكثرهم أبطال مقاهي وحانات وخمارات ومعاشر غوانٍ وراقصات. الجهل خيم علينا جميعاً وأعمى أبصارنا وأذهل عقولنا عن الاهتمام بشؤوننا، أيقف من كان هذا حالهم في ميدان تنازع البقاء؟ أيثبت من كان هذا شأنهم أمام من يعملون على جمع كلمتهم وإحياء جامعتهم وتعليم ناشئتهم؟ وبكلمة أخرى: أنصد بجهلنا وضعفنا وتَفرّق كلمتنا وذهولنا وتَحاسدنا وتباغضنا، غارات فرقة غنية متحدة متعلمة مجدة مجتهدة عالمة تعمل عن بلادنا؟»[٧٦].

لعل مثل هذه الصور هي التي دفعت بإسعاف النشاشيبي ليكتب في ٧ شباط/فبراير عام ١٩١١، قائلاً: «بلد شقي بأهله ولم يسعد، بلد ظلمه أهله ولم يرحموه، بلد أذله أهله ولم يكرموه، بلد يستغيث فلا يُغاث، ويستنجد فلا يُنجد، ويستصرخ فلا يصرخ، بلد جار عليه زمانه، وخذلته أعوانه، وأعنقت عليه المصائب من كل جانب، لم تحفظ له حرمه، بلد أصبح لغير أهله»[٧٧].

استمرت صحيفة المقتبس الدمشقية على ما كانت قد سارت عليه منذ صدورها، من تحليل وتحذير وتوعية لخطر الفكرة الصهيونية؛ ففي ١٥ آذار/مارس عام ١٩١٠، وتحت عنوان «كتاب

---

(٧٣) «ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة، في ١٩١٠/١١/٢٩، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٤٩ (١٩٣١/١/٢٤)، ص ٦.

(٧٤) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٦٠.

(٧٥) يوسف الحكيم، سورية والعهد العثماني (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦)، ص ٢١١.

(٧٦) «ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٠، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٤٧ (١٩٣١/١/١٧)، ص ٦.

(٧٧) «ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة، في ٧ شباط/فبراير ١٩١١، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٦٧ (١٩٣١/٣/٢٨)، ص ٨.

مفتوح»، أثارت قضية مهمة وحساسة، وهي أن الصراع مع الصهيونية ليس حدثاً هامشياً، بل هو صراع من أجل البقاء. وقدمت وصفاً تفصيلياً لما هي الحال عليه آنذاك، وما هو متوقع أن يكون عليه مستقبلاً، في حال لم يتنبه العرب لحقيقة عدوهم، فقالت: «وقد لا يمضي على فلسطين عشرات السنين إلا ويعمل فيها ناموس تنازع البقاء، وتتجلى أمامنا قاعدة الأنسب، وتصبح البلاد ملكاً للأجنبي... لكننا نخشى أن ينبذ الدخيل الأصيل، ونخرج من بلادنا أفواجاً، ثم نميل بوجوهنا إلى بقعتنا النضرة، فنبكيها ونرثيها ويصيبنا ما أصاب الأندلسيين»[٧٨].

في ١٥ أيار/مايو ١٩١٠ عادت المقتبس لتؤكد الفكرة ذاتها، أن الصهيونية تشكل «ضربة شديدة على حياة الأمة العثمانية في سورية»، واضعة اللوم على الأمة التي تمهد لها السبيل للوصول إلى مقاصدها[٧٩]. ووصفت ما تقوم به الحركة الصهيونية بـ «العاصفة»، التي لا تستطيع الأمة أن تقف وحدها أمامها، «فنحن نتكلم لكننا عاجزون عن التنفيذ»[٨٠].

شكل الاهتمام بانعقاد المؤتمرات الصهيونية، وما دار فيها من أجل تحقيق الفكرة الصهيونية، مظهراً آخر من مظاهر الوعي العربي؛ فصحيفة الهدى نشرت في تموز/يوليو عام ١٩١٠ تفاصيل ما جرى في المؤتمر الصهيوني الثالث عشر المنعقد في مدينة بتسبرغ في بنسلفانيا، وأشارت إلى أن الخطب كافة، التي تليت كانت تدور حول محور واحد، هو أن الرجاء بجعل فلسطين ملجأً وطنياً لليهود المضطهدين في أوروبا، سيتحقق عن قريب. وإلى تصريح رئيس الجمعية بأن «الحركة الصهيونية منذ الآن وصاعداً ستكون أعظم من قبل بفضل مساعي الناشئة اليهودية الجديدة»[٨١].

علّقت صحيفة الكرمل على هذه الأخبار، بقولها: «هذا المؤتمر الثالث عشر لهذه الجمعية العظيمة التي تألفت بين يهود أوروبا وأميركا لامتلاك سوريا وفلسطين واسترداد الجامعة الإسرائيلية إليها بعد أن تشتت ألفي سنة، والتي انتشرت انتشاراً عمومياً بين قوم موسى في كل أنحاء البلدان، وألفت قلوبهم ووحدت كلمتهم»[٨٢].

كما اغتنمت الصحيفة الفرصة لتوجه الخطاب إلى الأمة المعنية بالدرجة الأولى بمثل هذا الحدث، لتطرح عدداً من التساؤلات منها: أنتم أيها المواطنون أي جمعية ألفتم؟ وأي شركة أنشأتم؟ وكم مؤتمراً عقدتم؟ بل أي مدرسة وطنية افتتحتم لتربّوا ناشئتكم على المبادئ الوطنية وتجهزوها بالمعارف لتثبتوا أمام الناشئة الإسرائيلية التي تهذبها وتدربها جمعية الإليانس الإسرائيلي في مدارسها المنتشرة في كل الأنحاء؟ وأي احتجاج رفعتموه ولم تروغوه ولم تشفّ من تحته غاياتكم؟ اعذروني يا قومي على لهجتي الشديدة، ودعوني أجرحكم بمبضع الحنان والإخلاص

---

(٧٨) المقتبس، العدد ٣١٨ (١٩١٠/٣/١٥)، ص ٢.

(٧٩) المقتبس، العدد ٤٥٩ (١٩١٠/٨/٢٨)، ص ٢.

(٨٠) المقتبس، العدد ٣٧١ (١٩١٠/٥/١٥)، ص ٢.

(٨١) «ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة، في ١ آب/أغسطس ١٩١٠، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٠٦ (١٩٣٠/٨/٢٧)، ص ٨.

(٨٢) المصدر نفسه.

لئلا يطعنكم غيري بحراب سامة تسمم دماءكم وتقضي على بقية حياتكم. حركة قومية بين يهود أوروبا موجهة لامتلاك فلسطين، عقول وقلوب بكليتها منصرفة لنيل هذه الأمنية، قناطير مقنطرة من الذهب تجمع لهذه الغاية، صحافة كبيرة تخدم هذا المبدأ، الذين يستعان به لتسخير القلوب، وأنتم ماذا عملتم؟ ماذا عملت صحافتكم وكتبتكم الذين يدعون خدمتكم والمدافعة عن حقوقكم؟ ماذا عمل مبعوثوكم؟ راحوا يؤلفون الأحزاب العنصرية بدلاً من الأحزاب السياسية، ويستخدمونها لينالوا على أكتافنا المناصب والنفوذ فأضروا أكثر مما نفعوا»[٨٣].

تمثلت حال من الوعي في ما كتبه نجيب نصار ـ في معرض نقده الحكومة لتغافلها عن الصهيونية ـ في ١٦ أيلول/سبتمبر عام ١٩١٠ من خلال التأكيد أن هناك «شعوراً إسرائيلياً تنبه في كل العالم الموسوي الأوروبي لامتلاك فلسطين، وجمع شتات بني إسرائيل وإعادة مجدهم القديم، وإتمام مقررات التاريخ لهم فيها، وعقدوا لذلك مؤتمراتهم وألفوا جمعياتهم وشركاتهم وشادوا مدارسهم وأسسوا مصارفهم، ويستدل على الشعور الوطني في صدورهم وحب القومية تجسّم في قلوبهم وشعروا من أنفسهم القوة ومنعوا الذهول والإلتهاء عن غاياتهم، فقاموا يجدّون في تقرير أمانيهم مغتنمين فرصة خمول الشعب وانشغال الحكومة»[٨٤].

تساءل نصار عن عذر الحكومة في الإغضاء عن هذه الحركة، وتركها تنمو وتقوى في البلاد العثمانية، في حين أنها لا تغفل عن غيرها، فإن «قلنا إن الحكومة والصحافة التركية لا تعلم أهمية الحركة والغاية منها لقلة ما يتصل بها من أخبار لا يقبل، لأن الصحافة الأوروبية دائماً ملأى بأخبار وغايات الصهيونيين، وولاة الأمر في سورية لا يحتاجون لتعب كثير حتى يتوقفوا للوقوف على حقائق عديدة»[٨٥].

كما استبعد نصار أن يكون ذلك بسبب اتهام بعض المستائين من الحكومة الحاضرة بكرهها العنصر العربي، وتجاهلها مقاصد الصهيونيين، وتغاضيها عن استعمارهم، ليضعفوا العرب ويستولوا على أراضيهم وأملاكهم وموارد رزقهم، فلا تعود تقوم لهم قائمة، معتبراً أن مثل هذا القول نوع من السياسة الخرقاء التي لا يمكن للحكومة الدستورية أن تتبعها، لأن حدوث ذلك يعني ذهاب البلاد غنيمة باردة للإسرائيليين[٨٦]. وقد كرر نصار المعنى ذاته في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٠، عندما استبعد صحة ما يوجه إلى الحكومة من اتهامات «بأنها تخاف حركة عربية لذلك تريد إضعاف العرب بإدخال الأجانب عليهم»[٨٧].

---

(٨٣) المصدر نفسه.

(٨٤) «ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة، في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩١٠، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٢٢ (٢٢/١٠/١٩٣٠)، ص ٦.

(٨٥) المصدر نفسه.

(٨٦) المصدر نفسه.

(٨٧) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ٢٩/١١/١٩١٠، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٥٠ (٢٤/١/١٩٣٠)، ص ٦.

شكّل شكري العسلي حالة من نضوج الوعي في ما يتعلق بخطر الفكرة الصهيونية، وذلك في حديثه في ٥ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٠ عن الصهيونية كفكرة، وبأن الجمعيات الصهيونية على اختلاف تسمياتها سواء «الجمعية الصهيونية اليهودية ورفيقاتها، جمعيات إيكا وفاعوليم وأليانس وغيرها»، جميعها تسعى إلى هدف واحد، وهو استرجاع فلسطين، وإن اختلفت في ما بينها على الأسلوب(٨٨).

كما كتب رفيق العظم في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٠ مقالاً بعنوان «اليهود في فلسطين والجمعية الصهيونية»، عرّف فيه الصهيونية وأهدافها، والعوامل التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف، حيث أثار هذا المقال موجة كبيرة من النقد، مما اضطره للدفاع عن وجهة نظره، من خلال إنكاره تحامله على اليهود، وبأن خطرها ينحصر من الوجهة الطبيعية، وليس من الوجهة السياسية، ومواجهة مثل هذا الأمر يمكن أن يكون من خلال مجاراة الأهالي لليهود في اتخاذ وسائل الترقي الطبيعي(٨٩).

قد يكون العظم أصاب في سبل مواجهة المد الصهيوني، لكنه أخطأ وقصر وعيه في مسألة نوعية هذا الخطر، إذ إن الأساس في الفكرة الصهيونية هو الوجهة السياسية التي تعتمد في تنفيذها على الوجهة الطبيعية.

استمر الوعي العربي لخطر الفكرة الصهيونية، منذ العام ١٩١١ وحتى الحرب العالمية الأولى، يتخذ أبعاداً أوسع، وأكثر تحديداً من حيث الأدوات المستخدمة، وآلية التعامل معها، فكان الحدث الأبرز في هذا العام الكتيب الذي أصدره نجيب نصار بعنوان الصهيونية: تاريخها، غرضها، أهميتها، وهو ترجمة ملخصة عن «الإنسيكلوبيديا اليهودية». وفي نهاية الترجمة، لخص نصار حصيلة انطباعه وفهمه حقيقة الصهيونية والسيناريو الذي يجري تنفيذه على يديها، فكتب قائلاً: «أنا أرتجف من استعمال لفظَي وهْم وخيال، لأن الذين يستطيعون الاستيلاء على نصف أموال العالم بمزاحمة الشعوب النشيطة، وهم في حالة الضعف والتشتت، ويكون لهم تأثير عظيم على سياسة ممالك العالم بأسرها، أيعجزون عن تحقيق أمانيهم...؟ أيعجزون عن ذلك، لا سيّما بعد أن يكونوا جمعوا كلمتهم ولمّوا شعثهم؟»(٩٠).

علل نصار الدافع وراء نشره الكرّاس ما صرح به الصدر الأعظم حقي باشا في مجلس الأمة، بأن الصهيونية ليست «سوى رواية، وما القائمون فيها إلا أفراد متهوسون، فعمدنا إلى مصادر يهودية،

---

(٨٨) المقتبس، العدد ٥٤٢ (١٢/٥/١٩١٠)، ص ١، وكرد علي، خطط الشام، ج ٣، ص ١٢٩.

(٨٩) البطوش، «رفيق العظم، ١٨٦٥ ـ ١٩٢٥م: دراسة في فكره ودوره في الحركة الإصلاحية،» ص ١٤٦.

(٩٠) الخالدي، محرر، القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، ج ١، ص ٢٠٨.

وفيها من الحقائق ما لا يترك مجالاً للاشتباه في حقيقة الصهيونية وأهميتها، ويقنع الصدر الأعظم بأنها أكثر من رواية»[٩١].

على الرغم من أهمية الموضوع، إلا أن الكرّاس لم يلقَ الاهتمام الذي يستحقه، وذلك أيضاً على الرغم من حساسية المرحلة الزمنية التي نشر فيها؛ فعلى سبيل المثال، اكتفت صحيفة **الحضارة** في ٢٣ حزيران/يونيو عام ١٩١١ بإيراد خبر نشر الكراس بشكل عابر مكتفية بذكر اسمه، وبأنه يتحدث عن تاريخ الصهيونية وغايتها وامتدادها عام ١٩٠٥، وبأن نصار ذكر آراءً له فيها[٩٢]، ولم تقدم الصحيفة أي تفصيل أو شرح لأي من مواضيع الكراس على أهميتها وحساسيتها.

نجد الأمر ذاته يتكرر لدى صحيفة **النفائس** في ١٨ آب/أغسطس عام ١٩١١[٩٣]. وكذلك في صحيفة **الكلية** التي عرّفت بالكراس باختصار، لتختم خبرها بشكر نصار، ولفت أنظار الأدباء والساسة إليه[٩٤].

نجد صورة مناقضة تماماً في ما يتعلق بالكتاب الذي نشره الصهيوني اليهودي المصري نسيم ملول، وهو بعنوان **أسرار اليهود**، إذ يشير إلى أصداء كتابه، فيقول: «لم يخطر لنا ببال ولم يدرْ في خلدنا قط عند مباشرتنا تأليف هذا الكتاب، بأن يلاقي استحساناً عظيماً من العقلاء، ولا سيّما من اشتهر منهم في عالم الأدب والصحافة العربية، وما كنا نتوقع بأن حضرة العالِم والأستاذ الفاضل الشيخ أبو نظارة شاعر الملك وصاحب جريدتي **العالم الإسلامي** و**أبو نظارة في باريس**، في طليعة المؤيدين لنا في هذا المشروع الخطير، بما أظهره لنا من دلائل الإعجاب والاستحسان والترغيب بما تكرم علينا»[٩٥]. ويتضح من نص الرسالة التي بعث بها أبو نظارة إلى ملول ـ ويورد فيها تفصيلات حول ما ورد في الكتاب ـ القراءة المتأنية من قبله، بحيث تغني عن قراءة الكتاب لشدة دقتها وإيجازها.

خلال عام ١٩١١، طرحت المسألة الصهيونية في مجلس المبعوثان من قبل النواب العرب، وعلى نحو مغاير نوعاً ما لما كان في السابق؛ إذ شكلت جلساته مسرحاً أظهر فيه النواب العرب تنامي وعيهم وإدراكهم خطر الفكرة الصهيونية، فاغتنموها فرصة لإيصال فكرتهم هذه إلى الحكومة المتهمة بتسهيل تنفيذ المشروع الصهيوني، وإلى قادة رأي الأمة والشعب لزيادة وعيهم، وتجنيدهم من أجل المعركة المقبلة مع الصهيونية. ومن الجوانب التي حاول النواب التركيز عليها في مناقشتهم موضوع الصهيونية هو تمييز اليهود داخل الدولة العثمانية من خارجها؛ ففي الجلسة التي عقدت

(٩١) وليد الخالدي، «بناء الدولة اليهودية، ١٨٩٧ ـ ١٩٤٨م: الأداة العسكرية،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣٩ (صيف ١٩٩٩)، ص ٦٨.

(٩٢) **الحضارة**، العدد ٦٥ (١٩١١/٦/٢٣)، ص ١.

(٩٣) **النفائس**، ج ٨ (آب/أغسطس ١٩١١)، ص ٣٧٦.

(٩٤) **الكلية**، العدد ٢٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩١١)، ص ٦١.

(٩٥) نسيم ملول، **أسرار اليهود** (القاهرة: المؤلف، ١٩١١)، ص ٦١.

في الأول من آذار/مارس، قال نائب بيروت رياض الصلح: «بالنسبة إلى الموسويين العثمانيين فلا تدخل لهم، أما يهود الخارج، فإنهم يريدون تشكيل دولة في فلسطين»(٩٦).

كان نائب القدس روحي الخالدي أكثر تحديداً في طرحه من خلال التأكيد أنه لا يتحدث عن مصالح المسلمين فقط، بل عن مصالح المسيحيين واليهود أيضاً، وأوضح أنه لا يقصد بحديثه اليهود من سكان فلسطين، إنما يقصد الصهيونية(٩٧). استمر روحي الخالدي في تصديه للمحاولات الصهيونية أثناء جلسات المجلس للتقليل من حجم الخطر الصهيوني؛ ففي جلسة لاحقة لجلسة الأول من آذار/مارس، أكد أن «مسألة الصهيونية مسألة مهمة ومهمة جداً في دولتنا، وإن أهميتها فوق العادة»(٩٨).

وفي جلسة ٣ أيار/مايو عام ١٩١١ عرض الخالدي التطور الذي طرأ على الفكرة الصهيونية، وبدايات ظهورها منذ عام ١٨٠٢ في فلسطين، وبأن واضعي هذه الفكرة هم اليهود الذين جنوا في بلاد الروس وطردوا منها، وأنه في عام ١٨٩٦ نشر المدعو فيدرهل هديزه (ثيودور هرتزل) رسالته تحت عنوان «الدولة اليهودية»، والتي حرض فيها اليهود على عقد المؤتمرات، ولا يزال يُسعى وراء هذه الفكرة(٩٩).

تابع الخالدي في الجلسة التي عقدت في ١٦ أيار/مايو عام ١٩١١ ما كان قد أثاره في جلسات سابقة، فعرض تاريخ الحركة الصهيونية، واتصالاتها بالسلطان العثماني عبد الحميد الثاني، ونشاطها داخل فلسطين، فأوضح أن الحركة الصهيونية شكلت جمعية صهيونية قسمت فلسطين عدة مناطق هي: القدس والخليل والرملة ويافا وطبرية وزمارين وحيفا وصفد وجبل الخليل، على أن تكون قصبة زمارين مركزاً للجمعية(١٠٠).

تعليقاً على نفوذ اليهود في الحكومة الاتحادية، ومهاجمة النواب العرب الصهيونية، دعا محمد رشيد رضا الناس إلى التأمل والاعتبار في حقيقة الصهيونية وخطرها على المملكة العثمانية وتغلغلها فيها، وتهديدها فلسطين(١٠١).

لم يكتفِ مندوب القدس روحي الخالدي بإثارة موضوع الصهيونية في مجلس المبعوثان، بل وضع كتاباً بعنوان **السيونزم أو المسألة الصهيونية** ـ يرجح أنه بدأه في عام ١٩١١، وتوفي قبل أن ينهيه ـ وأشار فيه إلى أن «نظرية هرتزل وافقت أصحاب العقول الساذجة التي لم تنسَ خاطرتها

(٩٦) الحضارة، العدد ٥٩ (١٩١١/٥/١٦)، ص ٥.

(٩٧) المؤيد، العدد ٦٣٠٩ (١٩١١/٣/٨)، ص ٤، وتوفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ ـ ١٩١٤ (دمشق: دار طلاس، ١٩٩١)، ص ٢٨٢.

(٩٨) برهان الدين، «النواب العرب في العهد العثماني والخطر الصهيوني في فلسطين،» ص ١٥٦.

(٩٩) الحضارة، العدد ٥٩ (١٩١١/٥/١٦)، ص ٦.

(١٠٠) المنهل، مج ٢، ج ٢ (شوال ١٣٣١هـ ـ أيلول/سبتمبر ١٩١٣م)، ص ٤٩.

(١٠١) المنار، مج ١٤، ج ٢ (١٩١١/٣/١)، ص ١٥٩.

الدينية التي مضى عليها ألفا عام، وبأن الصهيونية حل نهائي في نظر الذين ضربت عليهم الذلة والمسكنة»، ثم عرض الخلاف بين اليهود والصهاينة الذين يرون فيها خطراً من الجهة السياسية[١٠٢].

كما حاول الخالدي في كتابه، الكشف عن بعض أساليب الصهيونية للترويج لأفكارها، ومنها إصدار عدد من الصحف في مواقع مختلفة من العالم، وشراء بعض الصحف المشهورة، وفي مقدمها صحيفة إقدام، وإيعازهم إلى صاحبها أحمد جودت بإصدار صحيفة أوريان التي تولى تحريرها الصهيوني ألبير فوا (Alber Foix)، الذي كان ينشر المقالات المناسبة للصهيونيين. وكذلك صحيفة جون ترك وصاحبها جلال نوري الذي كان يستخدم كتّاباً من غير اليهود لكي لا يسيء الناس الظن بالصحيفة عند دفاعها عن مصالح الصهاينة، وقد «اتخذت الصحيفة مكتباً لها في محلة التقسيم يستقبلون فيه النظار ورجال السياسة ويقدمون لهم المشروبات ويذاكرونهم بأمور السياسة. واستخدم الأسلوب ذاته مع الصحف السورية مثل النفير والنصير؛ فإذا نشرت جريدة النصير خبراً في الدفاع عن الصهيونية، نقلتها جون ترك في الحال، وأوصت أن الدفاع ورد من الجرائد السورية المعتبرة»[١٠٣].

إن ما يؤكد صحة ما ذكره الخالدي هو الرسالة التي بعث بها إسعاف النشاشيبي إلى الكرمل، ويتحدث فيها عن دور جلال نوري، والمقالة التي كتبها الأخير في صحيفته، ويهاجم فيها روحي الخالدي وشكري العسلي، لبحثهما في موضوع الصهيونية في مجلس المبعوثان، ويصف رأيهم «بالحيد عن سبيل الحرية والحق، فلم أعجب ولم أذهل، ولم أقل لمَ ضل هذا الكاتب، ولمَ لم يتبع الصراط السوي، لأني جد عليم أن دنانير الصهيونية قد أسرت فؤاده، وخالط حبها لحمه والدم، وأن فلسطين ليست بلاده ولا بلاد آبائه، ولكنها بلاد من أريقت فيها دماء أجداده الغالية غير الرخيصة كروحي الخالدي الصامد في دار الندوة، فقل يا جلال ما شئت، واكتب ما أردت، وأما أنت يا ابن خالد فقد أرسلناك إلى دار الندوة، فاذكر بلادك، لا تنسها، اذكر «فلسطين» فإنها على شفا خطر مهول»[١٠٤].

أدرك نجيب نصار خطورة الصحافة في المعركة مع الصهيونية، فكتب في ٢٤ حزيران/يونيو عام ١٩١١ معلقاً على ردود الفعل على اقتراحه بعقد مؤتمر صحفي يكشف أخطار الصهيونية، فقال: «فحبذه بعض الرصفاء الغيورين ونشروه في جرائدهم وعلقوا عليه الحواشي، وبعضهم تفضل بكتابة مقالات معدداً الفوائد التي تنجم عنه، نشكرهم ونأمل أن لا يقفوا عند هذا الحد، فالصحافة يجب أن تشترك مع فريق الزعماء المتنورين ويدرسوا أحوال البلاد الاجتماعية ليقفوا على

---

(١٠٢) وليد الخالدي، «كتاب السيونزم أو المسألة الصهيونية لمحمد روحي الخالدي المتوفى سنة ١٩١٣،» في: برهان الدجاني [وآخرون]، دراسات فلسطينية: مجموعة أبحاث وضعت تكريماً للدكتور قسطنطين زريق، تحرير هشام نشابة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٨)، ص ٧٣.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٧٣ ـ ٧٤.

(١٠٤) «ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة، في ٢٧ أيار/مايو ١٩١١، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٩٣ (١٩٣١/٧/١)، ص ٨.

الخلل وأسباب الضعف..لا ينبغي أن ننتظر حتى تتألف القوة من نفسها ويفيق الشعب من خموله، لأن هذا لا يتأتى بدون عوامل مؤثرة، وهذه العوامل مهما كانت قوتها ضعيفة في البداية لا بد أن تتقوى وتنجح إذا كانت سليمة، فيكفي في البداية اجتماع كلمة نفر قليل من الصحفيين والمتنورين، وسيرهم على خطة رشيدة، فكل الجمعيات والأحزاب التي نراها تخدم الأوطان وتدير الأحكام بدأت صغيرة، لنا في هرتسل والجمعية الصهيونية خير مثال، فإذا نسجنا على منوالهم، فأنا الكفيل بجمع الكلمة، وإيقاظ الشعور الوطني في القلوب، ودرء المخاطر، فليسعَ إذاً الصحافيون الغيورون لعقد هذا المؤتمر، ولا يقعدهم عن العمل قلة عديدهم، فالعدد القليل المتضامن خير من العدد الكبير المتفرق الكلمة والغايات»(١٠٥).

أمّا صحيفة المقتبس وفي تعليق لها على مقال بعنوان «الصهيونية في الدولة العثمانية»، في الأول من شباط/فبراير ١٩١١ بعث به أحد أصدقاء الصحيفة من الذين يعملون بكل قواهم على مقاومة الاستعمار الصهيوني ـ وفقاً لتعريف الصحيفة به ـ، فقالت: إن «المقصود به مبادئ الصهيونيين وآمالهم في فلسطين»(١٠٦).

خلال العام ١٩١١، استمر تأكيد العلاقة بين الاتحاديين والصهاينة، فكتب محمد رشيد رضا عن العلاقة بين الماسونية وجمعية الاتحاد والترقي واليهود، قائلاً: «إن هؤلاء الزعماء كلهم من شيعة الماسون، ومن لوازم تشيّعهم للماسون قوة نفوذ اليهود فيهم وفي الدولة، وذلك يفضي إلى فوز الجمعية الصهيونية في استعمار بلاد فلسطين»(١٠٧).

حاول محمد رشيد رضا في الأول من آذار/مارس عام ١٩١١، وتحت عنوان «اليهود في المملكة العثمانية» أن يسلط الضوء على العلاقة بين اليهود والاتحاديين، فقال: «خبرنا الآستانة بإقامتنا فيها سنة كاملة، فرأينا أن نفوذ اليهود في جمعية الاتحاد والترقي عظيم، وأن ناظر المالية إسرائيلي النسب، وأنه جعل كاتب سره وكثيراً من موظفي نظارته من اليهود، فعلمنا أنه سيكون لليهود شأن في هذه المملكة، وآمالهم في القدس وفلسطين معروفة، وجاءت أنباء مجلس الأمة العثمانية مصدقة لما قلناه، فقد خطب بعض النواب المستقلين والمعارضين للحكومة خطباً نبهوا فيها إلى خطر جمعية اليهود الصهيونية على المملكة العثمانية»(١٠٨).

نقلت مجلة المشرق ما كتبته مجلة الكلمة تحت عنوان «اليهود والدستور في المملكة العثمانية»، وذلك في عددها الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١١، فقالت: «إن الدستور العثماني ككل دستور آخر خطته يد الماسونية قد منح اليهود حق المساواة، فلم يلبث اليهود في

---

(١٠٥) «ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة، في ٢٤ حزيران/يونيو ١٩١١، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٩٩ (١٩٣١/٧/٢٢)، ص ٨.

(١٠٦) المقتبس، العدد ٥٨٩ (١٩١١/٢/١)، ص ١.

(١٠٧) المنار، مج ١٤، ج ١ (١٩١١/١/٣٠)، ص ٨٠، وأنور الجندي، تاريخ الصحافة الإسلامية، ٢ ج (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٨٦)، ص ٢٢٣.

(١٠٨) المنار، مج ١٤، ج ٢ (١٩١١/٣/١)، ص ١٥٩.

تركيا أن أخذوا يظهرون لدى الملأ ماذا يعنون بهذه المساواة... إن إعلان الدستور قد ملأ قلوب بني إسرائيل أجمعين فرحاً عظيماً بهذا المقدار، حتى أصبحوا كالسكارى، على أن تظاهرهم الوقح بنياتهم اليهودية لم يلبث أن أهاج سكان فلسطين، ولا سيّما الأعراب المسلمين ضد الدولة العثمانية الدستورية، وخصوصاً ضد جمعية تركيا الفتاة، التي أمست من جرّاء استسلامها للنفوذ اليهودي مكروهة في أكثر أنحاء المملكة العثمانية، وهذا ما جعل جريدة التايمز الإنكليزية تبادر إلى تحذير اليهود في كل مكان ـ ولا سيّما في تركيا ـ من وخامة عواقب استعجالهم في التظاهر بأمانيهم اليهودية، ولكن قد فات هذه الجريدة وسائر الجرائد التي على شاكلتها أن تلك الأماني اليهودية مهما سعى اليهود واحتالوا بوساطة أعوانهم على تحقيقها، هيهات أن تتحقق ما دامت الأمة اليهودية موصومة بوصمة اللعنة الإلهية»[١٠٩].

إلى النقطة ذاتها، أشار الأمير شكيب أرسلان، بقوله: «إن جمعية الاتحاد والترقي كانت خاضعة لتأثير الجمعيات الماسونية، وكان نفوذ اليهود غالباً وظاهراً وسط محيط تلك الجمعية، فاليهود أمدوا الحركة وأعانوها بمختلف الوسائل»[١١٠].

وكان لحزب «الأحرار المعتدلين» ـ الذي تأسس في خريف عام ١٩١١ عقب الاستعمار الإيطالي لطرابلس ـ الموقف ذاته، إذ ربط بين الصهيونية والماسونية والاتحاديين[١١١]، وهاجمت صحافته الاتحاديين، وأطلقت عليهم صفة الماسونيين والموالين للصهاينة[١١٢].

من مظاهر الوعي العربي لخطر الفكرة الصهيونية، هو إدراك سر القوة الكامنة فيها، وفي آلية تطبيقها، الذي يتمثل في التعليم والتنشئة السليمة. وكان هذا الوعي ذا شقين: **الأول** يتعلق بالوعي لأثره لدى الصهاينة ودرجة الاهتمام به؛ **والثاني** يتمثل بمحاولة اقتباس هذه الميزة، وتشجيع العرب على اتباعها ليتمكنوا من مواجهة خصمهم والدفاع عن أوطانهم. وفي هذا السياق، دعا راغب الخالدي أهالي فلسطين إلى إنشاء كلية إسلامية في القدس[١١٣].

علق نجيب نصار على مطالبة الخالدي هذه، بقوله: «لا تقف عند هذه الصرخة أيها المواطن العزيز، ولا تصمّوا آذانكم عن سماعها يا أبناء فلسطين، انظروا إلى معاهد العلم التي شادها الذين

(١٠٩) المشرق، العدد ٢ (شباط/فبراير ١٩١٢)، ص ٧ ـ ٨.

(١١٠) أنور الجندي، **يقظة الفكر العربي في مواجهة الاستعمار**، ٣ ج (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧١)، ص ١١٨.

(١١١) ليف كوتلوف، **الحركة العربية في المشرق، ١٩٠٨ ـ ١٩١٤: دراسة سياسية تاريخية اقتصادية**، ترجمة زياد الملا؛ تقديم عبد الله حنا (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠١)، ص ١٨٨.

(١١٢) سهيلا سليمان الشلبي، **شكري العسلي (١٨٦٨ ـ ١٩١٦): من أجل الاستقلال العربي ومقاومة الصهيونية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٧٢، وعبد الحميد الزهراوي، **الإرث الفكري للمصلح الاجتماعي عبد الحميد الزهراوي**، جمعه وحققه جودت الركابي وجميل سلطان (دمشق: المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٩٦٢)، ص ٣٨٠.

(١١٣) «ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة، في٣١ تموز/يوليو ١٩١١، فاقرأوه،» **الكرمل**، العدد ١٦١٥ (١٩٣١/٩/١٦)، ص ٨.

ينازعونكم البقاء لأولادهم، وقابلوا أيها العقلاء بين رأس المال الذي يزودون به أولادهم، وما تزودون به أبناءكم، واحكموا لمن تكون الأرجحية إذا بقيتم على حالكم من الجهل والإهمال، هم بمعارفهم واجتهادهم وتضامنهم استولوا على قسم كبير من بلادكم ومن موارد رزقكم، فلا أقل من أن تتعلموا منهم التعاضد والتعاون وكيفية تربية الجيل المقبل ليثبت في ميدان التنازع»[١١٤].

أوردت المقتبس في ٢٦ آب/أغسطس عام ١٩١١ خبراً عن تأليف لجنة من موسويي يهود أوروبا ووجهائهم لابتياع مكتبة البارون دي جنسبرغ (D. Ginsberg) الذي توفي عام ١٩٠٩، وكان من زعماء النهضة العلمية الإسرائيلية، «وإن هدف اللجنة من شراء المكتبة إهداؤها بما فيها من الكتب اليهودية إلى مكتبة الشعب الإسرائيلية في القدس، ولم تكتفِ اللجنة بشراء المكتبة فقط، بل عملوا على تشييد بناية جديدة يدعونها المكتبة الإسرائيلية العامة، وقالت الأخبار إنهم يعلقون في أمريكا شأناً كبيراً على هذه الحركة (الصهيونية)، لأنها من أدلة نهضة اليهود لإحياء الجنسية الإسرائيلية، وجعل فلسطين مركزاً لها كما كانت في العصور المنصرمة... ولتختم الصحيفة قولها: «فليستيقظ النائمون»[١١٥].

وأشارت صحيفة المقتبس في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١١ إلى نقطة مهمة،حيث عقدت مقارنة بين الحركة الصهيونية والاستعمار الإيطالي لطرابلس عام ١٩١١، فحاولت تنبيه الاتحاديين والشعب إلى «أن مبدأ الحركة الإيطالية في طرابلس ليس بأشد من مبدأ الحركة الصهيونية في فلسطين، ولا مقاصدها ونهايتها في المستعمرة الأفريقية بأعظم من مرامي هذه وأمانيها في البلاد الفلسطينية، ولو شئنا أن نوازي مصالح المستعمرين في البلاد لوجدنا المصالح الصهيونية في مستعمراتها تربح كثيراً على المصالح الطليانية في مستعمراتها، وهنا أيضاً من الرجال الصهيونيين وكبار الثوريين المشردين من روسيا وغيرها من يفوقون الطليان شجاعة وإقداماً، ولديهم من المال ما فيه الكفاية لأي عمل من الأعمال... فالحق أقول يا صاحِ إن جماعة الصهيونيين لو كانوا مثل الطليان أغراراً في السياسة لآذنونا بحرب وأعلنونا عداءهم منذ سنين»[١١٦].

أثارت صحيفة الهدى مسألة مهمة، تنم عن وعي حقيقة الفكرة الصهيونية، وبأنها فكر مؤسسي لا فكر أشخاص يذهب بذهابهم، وجاء ذلك في معرض حديثها عما أشيع بأن المؤتمر الصهيوني العاشر المنعقد في بال في آب/أغسطس ١٩١١ قد دفن مبادئ صهيونية هرتزل، وبأن إحدى صحف الغرب التي عرفت بمعارضتها للصهيونية منذ نشأتها، وعدت الصهيونية بمناصرتها لعلمها بأن مبادئ هرتزل ماتت، ولتنهي الصحيفة حديثها بالتعليق التالي: «إن ما جاء في هذا الشأن هو نهاية وغاية الضلال، فصهيونية هرتزل هي نفس الصهيونية الحاضرة، ومتى ماتت الأولى ماتت الثانية، نعم إن الصهيونية الحاضرة اضطرت أن تتخذ شكلاً يخالف شكلها السابق بعض المخالفة، وقد كان هرتزل

---

(١١٤) المصدر نفسه.

(١١٥) المقتبس، العدد ٧٦٤ (١٩١١/٨/٢٦)، ص ٢.

(١١٦) المقتبس، العدد ٨٣٣ (١٩١١/١١/١٩)، ص ١ ـ ٢.

أول من استحسن هذا التغيير، وعليه إنه لم يمت من مبادئ الصهيونية الأساسية غير مبدأ واحد هو السعي للحصول على حقوقنا في فلسطين بفرمان سلطاني، ولكن هذا المبدأ الذي مات هو واحد من المبادئ الكثيرة التي ندرك بها غايتنا، وليس هرتزل ولا زعيم آخر غيره اعتبر أن ذلك المبدأ هو كل مبادئ الصهيونية»[١١٧].

انحصر اهتمام صحيفة البيان الصادرة في نيويورك، بالإسرائيليين عموماً في الدولة العثمانية والدول الغربية[١١٨]، ومما خصت به الصحيفة الصهيونية بالذكر، ما نشرته في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١١، وقالت فيه: «أفاضت الصحف مؤخراً في ذكر الجمعية الصهيونية ومقاصدها السياسية في البلاد العثمانية، وخصوصاً في فلسطين التي كانت ملك الإسرائيليين الأقدمين، قبل أن زالت دولتهم وتفرق شملهم، وقد صورتها الصحف العثمانية في صورة تبطن خطراً على البلاد العثمانية وخصوصاً على فلسطين»[١١٩]. ويترك قول الصحيفة انطباعاً بأن هناك مبالغة وتضخيماً في حجم الضرر الذي تسببه الصهيونية، وقد تسببه مستقبلاً على البلاد العثمانية وفلسطين.

أما صحيفة الوطن الصادرة في نيويورك، فقد نشرت قصيدة لأمين الريحاني بعنوان «نيويورك»، في ١٦ شباط/فبراير عام ١٩١١، التي صور فيها تغلغل النفوذ اليهودي وسيطرته على المدينة، فقال:

أطليقة الهنود بالأمس، ومحظية اليهود اليوم.

وحاملة بنود الثورة غداً؟...

أمن خدر الهنود... إلى جنباء اليهود، إلى قبضة القرود؟

«نوير كليم» حسدتها اليوم أورشليم...

«نوير كليم» وفيها العبرانيون يمرحون لا ينتجون ويل لـ «نوير كليم»...

أفي صحافتك كما في تجارتك؟... أمن على منابرك ومسارحك يعلو صوت روح إسرائيل أصوات أبنائك الحقيقيين؟...

أبنت اليهود والقرود، أين منك اليوم فضائل الحدود؟[١٢٠].

مهما يكن من أمر، فإن تأكيدات خطر الصهيونية هذه، ووعي مقاصدها لدى بعضهم، قابله موقف مناقض تماماً؛ فصحيفة لسان الحال لم تجد ضيراً في نشر مقال في آذار/مارس عام ١٩١١

---

(١١٧) المقتبس، العدد ٨٢٨ (١٩١١/١١/١٣)، ص ٢.

(١١٨) في عددها الصادر في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩١١، أشارت الصحيفة إلى مسألة الإسرائيليين الأمريكيين، وحرية سفرهم وتجارتهم مع روسيا، ثم تحدثت في عددها بتاريخ ١ شباط/فبراير ١٩١٣ عن الإسرائيليين في تركيا وتقدير الحكومة، وتحدثت في ١١ آب/أغسطس ١٩١٤ عن اليهود في تركيا، حيث استعرضت تاريخ هجرتهم إلى الدولة العثمانية، وفي ٩ أيلول/سبتمبر ١٩١٣ تناولت بإسهاب المؤتمر الصهيوني الحادي عشر الذي انعقد في فينا.

(١١٩) البيان، العدد ٥٤ (١٩١١/١١/٢٤)، ص ٣.

(١٢٠) الوطن، العدد ٤٥٥ (١٩١١/٢/١٦)، ص ٢.

لمحامي «جمعية الإيكا» في فلسطين سليمان يلين، نفى فيه وجود أية أهداف سياسية للحركة الصهيونية، وبأن القصد منها «إيجاد مزارع في فلسطين والبلاد المجاورة لها لأجل إيواء بعض اليهود والمساكين المظلومين...»[١٢١].

امتاز عام ١٩١١ أيضاً، بظهور بعض الأحزاب والجمعيات التي جعلت من الصهيونية والوعي لخطرها أساساً لبرنامجها، وأبرز مثال على ذلك «الحزب الوطني العثماني»، الذي أسسه الشيخ سليمان التاجي الفاروقي في صيف عام ١٩١١[١٢٢]، وقد عرّف الحزب في كرّاسه الصهيونية بأنها «الخطر الذي يحدق بوطننا، والموجة الرهيبة التي تضرب شواطئ بلادنا، إنها مصدر الأعمال الخداعة الغادرة التي تجتاحنا، والتي ينبغي أن تكون أشد إخافة لنا من السير على انفراد في ظلمة الليل الحالكة، وبأنها نذير بنفينا عن وطننا وطردنا من بيوتنا وممتلكاتنا»[١٢٣].

كان الفاروقي قد حدد في مقال نشره في صحيفة المفيد البيروتية في آب/أغسطس ١٩١١، البرنامج الذي سيعمل الحزب وفقه، ويتمثل بـ «توجيه كل الجهود نحو معارضة قانونية للحركة الصهيونية، ومحاربتها بسلاح الحق، إضافةً إلى إثارة وعي الأمة العواقب الوخيمة للصهيونية»[١٢٤]. قدم الحزب في طرحه هذا وعياً لبعد جديد من أبعاد مواجهة الصهيونية، والمتمثلة بالتركيز على الجانب القانوني، وتكريس الوعي العربي في هذا الإطار، لما له من أهمية بالغة.

إن الاهتمام ووعي الفكرة الصهيونية، كانا لدى «الحزب الوطني العثماني»، وكذلك حزب «الأحرار المعتدلين»، ولم نلحظه في البيان الذي عرف بـ«نداء أو صرخة أبناء قحطان»، والذي أطلق في آب/أغسطس عام ١٩١٢، ومضمونه من حيث الجوهر أشبه ببيان لحزب اللامركزيين العرب[١٢٥]، إذ خلا النداء ـ على الرغم من شموليته المطالب العربية ـ من أية إشارة إلى الخطر

---

(١٢١) قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، ص ٨٤، والحوت، فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة، التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين ١٩١٧، ص ٤٤١.

(١٢٢) محمد الطراونة، قضاء يافا في العهد العثماني: دراسة إدارية اقتصادية اجتماعية، ١٢٨١ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٦٤ ـ ١٩١٤م (عمان: وزارة الثقافة، ٢٠٠٠)، ص ٤٧١.

(١٢٣) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٦٢، وعوض، «الشخصية الفلسطينية والاستيطان اليهودي، ١٨٧٠ ـ ١٩١٤،» ص ٧٨.

(١٢٤) علي محافظة، الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨ (عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩)، ص ٢١.

(١٢٥) من هذه المطالب اعتراف الباب العالي بالعرب كقومية مميزة، وباللغة العربية كلغة رسمية، والمبدأ الإقليمي للخدمة العسكرية، والحق الانتخابي للعشائر والقبائل العربية، وتوسيع صلاحيات المجالس العربية المحلية، ويؤكد أحمد الأعظمي أن حقي العظم هو من وضع النداء، وأصدره باسم «الجمعية الثورية»، التي أسسها هو والشيخ فؤاد الخطيب، ويؤيده في هذا الرأي عزة دروزة، الذي ينفي أن تكون هذه المناشير صادرة من حزب اللامركزية، وذلك لأن الصرخة الأولى والثانية عليهما ختم يحمل تاريخ ١٩٠٩، وهو على الأرجح تاريخ تأسيس الجمعية الثورية، إضافة إلى تناقض المحتوى الثوري للصرخات مع حزب اللامركزية، وبأن سبب الربط بين هذه الصيحات والحزب يعود إلى العثور على نسخة من الصيحة الثالثة بين أوراق الحزب التي وصلت إلى الاتحاديين، فعزتها للحزب من أجل تجريمه، وكإثبات على خيانته. كما ينفي دروزة ما ذهب إليه محب الدين الخطيب بأن هذه الصيحات تعود إلى الجمعية العربية الفتاة، وذلك للاختلاف الكبير في الأختام، ليرجح في النهاية أن هذه الأختام تعود إلى جمعية عربية سرية قامت في العهد الدستوري؛ لمزيد من التفاصيل، =

الصهيوني، كما أن النداء دعا في آلية العمل التي ينبغي اتباعها، إلى تعاون الضباط والجنود العرب مع ممثلي شعوب الإمبراطورية الأخرى في النضال من أجل إقامة نظام دستوري، وخاطب يهود البلدان العربية كعرب، ومما جاء فيه: «بلاغ إلى العرب بني قحطان... اتفقوا في الولايات السورية والعراقية مع أبناء جنسكم ووطنكم، ليكن المسلمون والنصارى واليهود منكم يداً واحدة في العمل لمصلحة الأمة والبلاد، إنكم تقطنون أرضاً واحدة، وتتكلمون لغة واحدة ومصلحة واحدة، فكونوا أيضاً أمة واحدة ويداً واحدة... فاتحدوا وتعاضدوا ولا تقولوا أيها المسلمون: هذا نصراني وهذا موسوي، فكلكم عيال الله، والدين لله وحده... أنتم أيها العرب من النصارى والموسويين، ضعوا يدكم في يد إخوانكم المسلمين العرب، ولا تتبعوا خطوات من يقول لكم، منكم أو من غيركم: إن العرب المسلمين متعصبون تعصباً دينياً أعمى، فهذا قول هراء، فإن العرب المسلمين إخوانكم في الوطنية»[١٢٦].

السؤال هنا: هل كان واضعو هذا النداء أو الصرخة على معرفة ودراية بما كان يحدث آنذاك من المطالبة بالقومية اليهودية أو تجميع الشعب اليهودي في فلسطين، الذي كانت تسعى الصهيونية إلى تحقيقه؟ أم كانت الغاية من هذا الطرح تجنب إثارة قضايا فرعية ـ بنظرهم ـ غير جوهرية في معركة اعتبروها مفصلية، وهي الصراع مع القوميين الأتراك؟ إذا ما ربطنا هذا القول مع تاريخ إصدار النداء، ونشاط الحركة الصهيونية، وما كان ينشر في الصحافة العربية، فهل من الممكن اعتبار الأمر كذلك؟ وهل كانت المسألة الصهيونية مسألة ثانوية؟

شهد العام ١٩١٢ تطوراً جديداً تمثل بظهور صحيفة جديدة جعلت من الصهيونية وكشف مقاصدها قضيتها الأولى والأساسية، وهي صحيفة المنادي الصادرة في القدس في ٨ شباط/فبراير عام ١٩١٢، التي وصفت الصهيونية في عددها الصادر في ٢٠ نيسان/أبريل عام ١٩١٢ «بالضيف الثقيل الذي جاز حده في خيانة مضيفيه، وزينت له نفسه أمراً سيئاً، فهو يحاول أن يطردنا من أراضينا ويسرق أموالنا، ثم يخبرنا بعد أن يتناهى إليه الحكم بحقين عظيمين شديدين، وهما: إما أن نظل في حكمه وتحت جوره، أو نترك له البلاد والأموال، ونبحث عن سواها، ونفتش عن حكام غيره، وكلا الأمرين عظيم أليم»[١٢٧].

وحاولت الصحيفة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٢ التنبيه إلى الوسائل التي يستخدمها اليهود ـ ووصفتهم بالمستعمرين ـ من أجل الوصول إلى غايتهم، ومنها تلك التي قام بها اليهود

= انظر: محمد عزة دروزة، نشأة الحركة العربية: انبعاثها ومظاهرها وسيرها في زمن الدولة العثمانية إلى أوائل الحرب العالمية الأولى (تاريخ ومذكرات وذكريات وتعليقات) (بيروت؛ صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٧١)، ص ٣٨٨، والأعظمي، القضية العربية: أسبابها، مقدماتها، تطوراتها، نتائجها، ج ٤، ص ١١٠ ـ ١١٧.

(١٢٦) الأعظمي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ١١٠ ـ ١١٧.

(١٢٧) المنادي، العدد ٣ (١٩١٢/٤/٢٠)، ص ٢.

الذين يسكنون مدينة القدس وأطرافها، حيث تظاهروا بنبذ حماياتهم الأجنبية، وتنسبوا بالعثمانية ليستعينوا بها على تحقيق أمانيهم[١٢٨].

خلال عام ١٩١٢، استمر الوعي لشكل آخر من أشكال خطر الفكرة الصهيونية ـ وقد حرصت الصحف العربية على التذكير به ولفت الأنظار إليه ـ ألا وهو الحرص الصهيوني على تعليم ناشئته وتثقيفها، فنقلت صحيفة المقتبس في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٢ خبر تبرع ثري يهودي من أصل هندي بثمانين ألف ليرة لإنشاء كلية إسرائيلية في القدس، وبأن هذا المبلغ هو القسم الأول من رأس المال الحقيقي لتأسيس هذه الكلية التي يرغب فيها عامة الموسويين في أنحاء العالم، حيث علقت الصحيفة على هذا الخبر بقولها: «هل يوجد في الأمة العثمانية من يتبرع بربع هذا المبلغ لإنشاء مدرسة في القدس إعدادية أهلية تضم بين جدرانها الوطنيين، وتدربهم على المبادئ الصحيحة قبل أن يبتلع البقية الباقية التنين الصهيوني؟»[١٢٩].

ثمّة تطور آخر شهده عام ١٩١٢ ـ وكان له أثر في المشروع الصهيوني، والوعي العربي له ـ ألا وهو الحرب البلقانية[١٣٠]، وسقوط الوزارة الائتلافية؛ إذ استغلت الصهيونية ظروف الحرب لدفع المشاريع الصهيونية خطوات واسعة إلى الأمام، وكانت هذه الجهود معظمها سرية لم تشر إليها الصحافة العثمانية أو العربية، إلا أن النفوذ المتزايد للصهيونيين لم يخفَ على الصحفيين العرب في الآستانة ومنهم سليم النجار، الذي يبدو أنه تفاجأ بانقلاب الاتحاديين على الائتلافيين في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٢، فبعث برسالة إلى حقي العظم في ٢٥ كانون الثاني/يناير عام ١٩١٣ يقول فيها: «الوزارة الحاضرة عصابة لصوص، يؤيدها اليهود الصهيونيون»، وبعد أن عرض دور المال الصهيوني في تسيير السياسة الاتحادية، أضاف «وأعتقد جيداً أنهم لم يعاضدوا الاتحاديين بأموالهم ونفوذهم في أوروبا وصحفهم التي لهم فيها إلا وقد تبادلوا المنفعة معهم وحددوا منافعهم في فلسطين... أنا لا ألوم الصهيونيين، فهم أرادوا منفعة يطلبونها... غير إني أراهم يزرعون خطراً على الصهيونية العثمانية في البلاد السورية»[١٣١].

رابعاً: الوعي العربي لخطر الفكرة الصهيونية من ١٩١٣ ـ ١٩١٧

امتازت هذه الفترة بظهور الدعوة إلى عقد تفاهم عربي ـ صهيوني، والتي أدت إلى التحول في النظرة العربية تجاه خطر الفكرة الصهيونية، وعقد المؤتمر العربي الأول في باريس في حزيران/يونيو عام ١٩١٣، وكذلك تنامي دور الصحافة في التوعية لخطر الفكرة الصهيونية، وتشكيل الجمعيات

---

(١٢٨) المنادي، العدد: ٣٥ (١٩١٢/١٠/٨)، ص ١.

(١٢٩) المقتبس، العدد ٨٨٩ (١٩١٢/١/٢٨)، ص ٢.

(١٣٠) الحرب البلقانية: هي الحرب التي أعلنتها دول البلقان (صربيا، بلغاريا، اليونان) ضد الدولة العثمانية، والتي انتهت بخسارة الدولة العثمانية الكثير من أراضيها في أوروبا، كما دُمر جزء كبير من جيشها.

(١٣١) خيرية قاسمية، «مواقف عربية من التفاهم مع الصهيونية، ١٩١٣ ـ ١٩١٤،» شؤون فلسطينية، العدد ٣١ (آذار/مارس ١٩٧٤)، ص ١٢٩.

ذات الأهداف السياسية والاقتصادية من أجل مواجهة الصهيونية. أضف إلى ذلك، تداعيات الحرب العالمية الأولى وتحالفاتها ومجرياتها، والتي ختمت بإصدار وعد بلفور في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٧، وأثر ذلك كله في الوعي العربي.

بالنسبة إلى الصحافة، كان لصحف الاغتراب إسهاماتها في ما يتعلق بالوعي والتنبيه إلى خطر الصهيونية؛ فصحيفة مرآة الغرب، الصادرة في نيويورك من قبل مغترب سوري، كانت تنتشر في مصر والقسطنطينية، وتؤكد هذا الأمر(١٣٢)، وما يدل على مواكبة الصحيفة لما كان ينشر ضد الصهيونية في البلاد العربية ـ ومساندة منها للحملة التي كانت تقودها صحيفة الكرمل ـ كتبت في ١٥ كانون الثاني/يناير عام ١٩١٣، تقول: «لقد بُح صوت صاحب الكرمل وهو ينبه القوم إلى هذا الغريب الذي لا يلبث أن يصير صاحب البلاد، وليس من يسمع»(١٣٣).

على الجانب الآخر من المشهد العربي، وبعيداً من النخبة السياسية والثقافية العربية، قدم لنا روحي الخالدي صورة لما كان يجري في فلسطين، والأساليب التي كان يتّبعها الصهاينة لشغل العامة عن مخططاتهم، فيذكر أنه زار في آذار/مارس عام ١٩١٣ جماعة من بئر السبع، فوجد «طاحونة غاصة بالعربان جاؤوا لطحن قمحهم، وبجانبها دكاكين يؤجرها اليهود لتجار غزة»، وحيث «إن الأمم المتخلفة تقتبس من المدينة الرذائل قبل الفضائل، لذا عربان السبع مقبلون على المسكرات والغانيات من اليهود، وقد أتاهم جوقة من ثلاث ممثلات جميلات وثلاثة ممثلين، واستمروا شهراً كاملاً يمثلون أمام العربان في بيوت الشعر عند حمود عدوس عضو الإدارة في بئر السبع»(١٣٤).

وقد أورد الخالدي قصيدة لأحد شعراء عرب السواركة وهو عودة بن موسى، يصور هذه الأوضاع، ويقول فيها(١٣٥):

سلطاننا لا يرضى ظلم الرعية	ونحن ما لنا ملك سواه
وصار البيع في أرض العشاير	وجاءنا الخمر وشربوه الغواه
وجاب التاترو أعضاء الإدارة	هو وصحبته واللي معاه
وهذا أسباب تخريب الأهالي	وبيع الملك لليهود والدولة ما ترضاه

تأتي هذه الأساليب التي ذكرها الخالدي كتطبيق للقرار السري الخاص بفلسطين، الذي اتخذ في المؤتمر الصهيوني العاشر المنعقد في بال في آب/أغسطس ١٩١١، وينص على أن «ليس من بأس بأن نضحي بالفتيات في سبيل الوطن القومي، وأن لا تكون هذه التضحية قاسية ومستنكرة

(١٣٢) Neville J. Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I* (Berkeley, CA; London: University of California Press, 1976), p. 125.

(١٣٣) قاسمية، «نجيب نصار في جريدته «الكرمل»، ١٩٠٩ ـ ١٩١٤م،» ص ١١١.

(١٣٤) الخالدي، «كتاب السيونزم أو المسألة الصهيونية لمحمد روحي الخالدي المتوفى سنة ١٩١٣،» ص ٨٠.

(١٣٥) المصدر نفسه، ص ٨٠.

لأنها في الوقت ذاته كفيلة بأن توصل لأحسن النتائج، وماذا عسى أن نفعل مع شعب يؤثر البنات ويتهافت عليهن وينقاد لهن»[١٣٦]. وإن كان هذا لا يعني أن تطبيق هذه الأساليب اقتصر على فترة ما بعد اتخاذ القرار، ولعل في ما أورده جوهرية في مذكراته لخير دليل على ذلك[١٣٧].

هذه الصور السلبية للوعي العربي للفكرة الصهيونية لم يمنع من تناميه وتطوره خلال عام ١٩١٣، إذ أصبح القلق يسيطر على الكثيرين سواء بين الأوساط السياسية والثقافية أم الشعبية، ولا سيّما وأنه كان يرى أن التغيرات والتسارع في الأحداث التي تحيط به، تطاله بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فإضافةً إلى تأزم العلاقة مع الاتحاديين ـ خصوصاً مع تطرف هؤلاء في تطبيق سياسة التتريك، وطمس الهوية العربية ـ كانت هناك الصهيونية التي هي رديف لسياسة التتريك، من حيث الخطر على القومية العربية، فانتشرت في فلسطين ظاهرة على جانب كبير من الأهمية بدأت في ربيع عام ١٩١٣، وهي الإعلان عن تشكيل جمعيات فلسطينية في أنحاء متفرقة من الدولة العثمانية، ويمكن القول إن الإحساس بالخطر الصهيوني المشترك الذي استهدف العرب، والإحساس بضرورة توحيد الجهود لمقاومته، كان وراء تشكيل هذه الجمعيات التي عملت على إبراز الشخصية الفلسطينية قبل الحرب العالمية الأولى، ومنها «جمعية فلسطين» في بيروت، التي ألفها الطلاب الفلسطينيون في الجامعة الأميركية في بيروت، تحت شعار «ضم الكلمة وجمع الشتات»، حيث وصل عدد أعضائها في صيف عام ١٩١٣ إلى أربعين عضواً[١٣٨].

كما تأسست في آب/أغسطس عام ١٩١٣ «الجمعية الإصلاحية» في البصرة، التي هاجمت في بيانها الحكومة التركية وجمعية الاتحاد والترقي وتجاوزاتهما، واتهمتهما بأنهما «باعوا وطنهم، فهم الذين باعوا الاستقلال لبلغاريا والبوسنة والهرسك، وهم أنفسهم الذين شجعوا الحركة الصهيونية، واقترحوا عليها بيع فلسطين لليهود لإنشاء وطن مستقل لهم هناك»[١٣٩].

ترافق ذلك كله مع ظهور الدعوة إلى التفاهم العربي ـ الصهيوني، التي أدت إلى تحول في النظرة لدى بعض قادة الحركة العربية للفكرة الصهيونية ومقاصدها، وكيفية التعامل معها واحتوائها، جاء هذا التحول نتيجة تنامي التعاون الاتحادي ـ الصهيوني ضد العرب. ولمواجهة ذلك، طُرحت فكرة الاستجابة للدعوة الصهيونية للتفاهم مع العرب من أجل التوصل إلى تسوية بين الطرفين، وللاستعانة بالصهيونية للوقوف في وجه سياسة التتريك الاتحادية.

---

(١٣٦) عرفات حجازي، الصهيونية: نشأتها وقياداتها ومنظماتها السرية ([د. م: د. ن.]، ١٩٨٠)، ص ٢٤.

(١٣٧) واصف جوهرية، القدس العثمانية في المذكرات الجوهرية، الكتاب الأول من مذكرات الموسيقي واصف جوهرية، ١٩٠٤ ـ ١٩١٧، تحرير وتقديم سليم تماري وعصام نصار، ٢ ج (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣)، ج ١، ص ٣٦ و٢٠٠.

(١٣٨) السيد يسين وعلي الدين هلال، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨، ٢ ج (بغداد: معهد البحوث والدراسات، ١٩٧٥)، ص ١٣٥.

(١٣٩) فيضي، مذكرات سليمان فيضي: من رواد النهضة العربية في العراق ١٨٨٥ ـ ١٩٥١، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

كان لهذه الخطوة دلالاتها المهمة التي تشير إلى اعتراف صريح من قبل أغلبية قادة الحركة العربية آنذاك، بأن الحركة الصهيونية أصبحت قوة إقليمية فاعلة في المنطقة، وعلى الرغم من أنها موجهة بصورة مباشرة ضد العرب ووجودهم، إلا أنه يمكن التعاون معها، وهذا مؤشر على قصور وعي وفهم لدى هؤلاء من جهة، وبأنها شكلت أول خطوة عربية في الانحراف عن المسار الصحيح في معركتها مع الصهيونية من جهة أخرى، وذلك باستبدال الحلول العملية المقاومة للصهيونية، بحلول تفاوضية لا يمكن أن تجدي معها أو تثمر، لأنها تتعارض مع أساسياتها التي لا يمكن أن تتنازل عنها، لأنها بالنسبة إليها قضية وجودية.

تزعّم حزب اللامركزية العربي في القاهرة، والجمعية الإصلاحية في بيروت، الدعوة العربية إلى التفاهم مع الصهيونية، والمتتبع مواقف قادة هذين الحزبين في تلك المرحلة وآراءهما، يلحظ التغيير الذي طرأ عليهما؛ فحقي العظم قدم في شباط/فبراير عام ١٩١٣ طرحاً جديداً في وعيه الصهيونية، وتمثل بقوله: «إنها بحد ذاتها لا تشكل خطراً على العرب، وبأن التحفظ الوحيد على نشاطها هو تمسك اليهود النازحين من الظلم إلى أراضي فلسطين بتابعيتهم الأجنبية وميلهم للاتحاديين، وإيثار الأخيرين الإسرائيليين على العرب في المناصب، وباستثناء ذلك، فالعرب ـ خاصة السوريين والفلسطينيين ـ لا يبغضون الإسرائيليين، وهم على استعداد للتفاهم معهم، ولكي يتم ذلك لا بد من شروط منها: القبول بالرعوية المحلية ليتم التساوي مع القانون، والتحذير من أي مساس أو تأثير سياسي أو إداري في ما يتعلق بالبلاد والجنسية واللغة العربية»[١٤٠].

مما لا شك فيه، أن طرح حقي العظم هذا، جاء متأثراً بطبيعة المرحلة التي كانت تشهدها العلاقات العربية ـ الصهيونية من جهة، والعربية ـ التركية من جهة أخرى، وعلى الرغم من الطبقة التي غلّف بها العظم كلامه ليجعله مستساغاً ومقبولاً، إلا أننا نلحظ في ما قاله مخاوف حاول تسكينها، وذلك عندما أشار إلى رفض اليهود للتابعية العثمانية، وما يترتب على ذلك، والتعاون مع الاتحاديين، وما نجم عن ذلك من سيطرة صهيونية ساعدتهم إلى حد بعيد، على إنجاح وتنفيذ مشروعهم وفكرتهم ـ وهو أمر لم يكن خافياً على كثير من قادة الحركة العربية ومن بينهم العظم ـ وأخيراً التحذير الذي أطلق، والمتعلق بالمساس ببلاد العرب وجنسيتهم ولغتهم، لأن الرد سيكون قاسياً إذا ما حدث ذلك.

أما رفيق العظم، فقد احتاج إلى شهرين فقط ليغيّر نظرته إلى الصهيونية، ففي حين اعتبرها في شباط/فبراير عام ١٩١٣ خطراً يهدد فلسطين، رأى في نيسان/أبريل عام ١٩١٣ إمكانية الاستفادة من هذا الخطر والتفاهم معه، وبأنه يمكن أن يكون للهجرة اليهودية مكاسب ثمينة يستفاد منها من خلال أموال المهاجرين اليهود وقدراتهم وذكائهم[١٤١]. وقد جاء هذا التحول على الرغم من وعيه المبكر خطر الصهيونية على العرب.

---

(١٤٠) قاسمية، «مواقف عربية من التفاهم مع الصهيونية، ١٩١٣ ـ ١٩١٤،» ص ١٣٠.

(١٤١) البطوش، «رفيق العظم، ١٨٦٥ ـ ١٩٢٥م: دراسة في فكره ودوره في الحركة الإصلاحية،» ص ١٤٨.

أما بشأن عبد الحميد الزهراوي، أحد قادة حزب اللامركزية، فإن المتتبع سلسلة المقالات التي أصدرها في صحيفته الحضارة، فيلاحظ نأيه عن تناول موضوع الصهيونية من قريب أو بعيد، وإذا كان فعل ذلك، فتكاد تكون محاولات يتيمة لا يركن إليها، ولا تعكس تصوراً وموقفاً محدداً له تجاهها؛ فتحت عنوان «حروبنا الداخلية»، عرض الزهراوي في ١١ تموز/يوليو عام ١٩١٢ الحوادث الداخلية التي تشهدها الإمبراطورية العثمانية من حرب الروملّلي إلى حروب اليمن الثلاث، ومثلها حروب في عسير، وحوران والكرك، والأرناؤوط، ولم يشر إلى الصهيونية وتهديدها القومية العربية وفلسطين وغيرها من البلدان العربية[١٤٢].

بالعودة إلى موضوع محاولات التفاهم العربي ـ الصهيوني، جاء التطور الآخر بخصوصه في الزيارة التي قام بها الصهيوني سامي هوخبرغ (S. Hochburg) ـ رئيس تحرير صحيفة جون ترك في الأستانة ـ إلى القاهرة في نهاية نيسان/أبريل عام ١٩١٣، والتقرير الذي رفعه إلى قادته بخصوصها، وتحدث فيه عن الوعي للصهيونية وكيفية التعامل معها من قبل العرب، فذكر بأن الجمعيات العربية لم تحدد موقفها بعد، وأن حماسة بعضهم للصهيونية، وافقه بعضهم الآخر بتحفظ، في حين أن هناك آخرين يكنون العداء للصهيونية، بينما الأكثر حماسةً لها هم المسيحيون السوريون، وختم تقريره بتأكيد أنه من بين عشرين شخصاً، هناك اثنان معارضان بسبب الهدف السري للصهيونية، وحجتهما الأقوى دخول عنصر جديد ووحدة قومية جديدة بين هذه الكتل العربية المتراصة التي تستمد قوتها من وحدة اللغة والعادات[١٤٣].

لا يمكن التسليم بصحة ما جاء في هذا التقرير، فهو يجانب الحقيقة في كثير من تفاصيله:

١ ـ لا يمكن الأخذ بموضوعية كاتب التقرير، ولا سيَّما أنه كان يروج فكرة محددة لدى رؤسائه، ألا وهي إمكانية التفاهم مع زعماء الحركة العربية، والتوصل معهم إلى اتفاق بهذا الخصوص.

٢ ـ إن النسبة التي وردت في التقرير لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون صحيحة، وهي أن إثنين من أصل عشرين يعارضون الصهيونية لهدفها السري: فهل البقية من زعماء الحركة العربية الذين اتصل بهم هوخبرغ كانوا جاهلين حقيقة الصهيونية؟ إذا كان ذلك صحيحاً، فكيف يمكن تفسير مواقف هؤلاء السابقة، والتي تنم عن فهم واضح لحقيقة الصهيونية، وخير مثال على ذلك كتابات محمد رشيد رضا ورفيق العظم وشكري العسلي وغيرهم كثر؟

٣ ـ لم يشر التقرير من قريب أو بعيد إلى الظروف التي قادت من اتصل بهم من قادة الحركة العربية إلى القبول بفكرة التفاهم مع الصهيونية، والتغاضي عن حقيقتها.

٤ ـ على الرغم من محاولة التقليل من أهمية النسبة المعارضة للصهيونية ودوافعهم، من بين مَن التقاهم، إلا أن السبب الذي قدمه لهذه المعارضة ـ إضافةً إلى الهدف السري للصهيونية وتجريدهم

(١٤٢) الزهراوي، الإرث الفكري للمصلح الاجتماعي عبد الحميد الزهراوي، ص ٢٣٥.
(١٤٣) قاسمية، «مواقف عربية من التفاهم مع الصهيونية، ١٩١٣ ـ ١٩١٤،» ص ١٣٢.

الفلاحين أراضيهم ـ هو شعورهم بأن الصهيونية حركة فكرية استيطانية تشكل خطراً وتنافراً مع القومية العربية، ولعل هذا أعلى درجات الوعي لفهم الصهيونية وأفكارها.

٥ ـ في حديثه عن حماسة المسيحيين السوريين الشديد للصهيونية، فما نسبة هؤلاء إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ـ ما أشار إليه التقرير ذاته ـ من أن بعضهم يتحفظ تجاه المهاجرة وشراء الأراضي؟ إذاً، هم يعارضون ويتحفظون عن ما يمكن اعتباره العمود الفقري للمشروع الصهيوني في فلسطين، والمتمثل بركنيين أساسيين هما الهجرة وشراء الأراضي.

ماذا يمكن أن يقال عن موقف بعضهم، الذي شكل جداراً من الرفض، والسعي إلى كشف حقيقة الصهيونية من أمثال نجيب نصار ونجيب عازوري وصاحب صحيفة فلسطين عيسى العيسى، وخليل السكاكيني الذي خاطب وفد مسيحي يافا ـ الذين جاءوا في ١٤ آذار/مارس عام ١٩١٤ إلى القدس من أجل دعوة المسيحيين لتأليف حزب سياسي للمحافظة على حقوقهم باعتبارهم أقلية في البلاد ـ بقوله: «إذا كان غرضكم سياسياً، فأنا لا استحسنه لأني عربي قبل كل شيء، وعندي أن الأفضل أن نؤلف حزباً وطنياً لجمع كلمة أبناء الوطن على اختلاف المذاهب والنحل لتنبيه الشعور الوطني وبث روح جديدة في النفوس، وحينئذ إذا كان المنتخبون لمجلس المبعوثين مسلمين أو مسيحيين فإنهم يشتغلون لما فيه خير الوطن»[١٤٤].

كان نجيب نصار ممن عارضوا بشدة الدعوة إلى التفاهم مع الصهيونية، فكتب في ١٣ أيار/مايو عام ١٩١٣ رداً على هذه الدعوة، معرفاً الحركة الصهيونية بأنها «حركة سياسية قومية اقتصادية واضحة الأهداف». ويفهم من قوله هذا، أنه يستحيل التقاؤها والقومية العربية. ثم عاد ووجّه رسالة عتب إلى طلاب الإصلاح الساعين للتفاهم مع الصهيونية في ١٥ تموز/يوليو ١٩١٣ قال فيها: «يا طلاب الإصلاح في بيروت ومصر كيف تطلبون للبيت سقفاً، وتغفلون عن وضع أساسه... تطلبون الإصلاح لبلاد يسعى إلى تملكها اليهود ويتغلغلون فيها، ويقضون على بقاء إخوانكم وأنتم تشاهدون هذا ولا تعارضون، كأنكم لا تعلمون أن ضياع فلسطين يقضي على آمالكم، فكيف توفقون بين حياتكم الإصلاحية، وسكوتكم عما يهدد كيان إخوانكم أو بالحري ملككم؟»[١٤٥].

حاول نصار أن يعلل أسباب رفضه التفاهم، بإثارة التساؤلات التالية: «إلى الذين يقولون إن الصهيونيين قرروا أن يتفقوا مع العرب ليعيشوا معهم باتفاق، وكأخوة تحت راية الهلال، كيف يوفقون بين هذه الأقوال وأقوال كتبتهم، مثل هرتزل ونوردو وزانغويل وأورباخ؟ بل كيف يوفقون بين أقوالهم التمويهية وأعمالهم؟»[١٤٦].

كما وجه نصار رسالة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٣ إلى رئيس «المنتدى الأدبي» عبد الكريم الخليل، حذره فيها من التعامل مع الصهاينة، وهي تنم عن وعي حقيقتهم وأساليبهم

---

(١٤٤) السكاكيني، كذا أنا يا دنيا: يوميات خليل السكاكيني، ص ٧١.

(١٤٥) قاسمية، المصدر نفسه، ص ١٣٦.

(١٤٦) حداد، «مواقف جريدة «الكرمل» من الصهيونية في العهد العثماني،» ص ١١٠.

وإدراكها، فقال: «حاذر أن تسقط من شاهق، إننا نعتقد بأنه لا يوجد يهودي (إسخريوطي)[147] بينكم يبيع سيده وبلاده، ولكننا لا نريد أن تحوم حولكم الظنون، ويلقى أعداؤكم فيها أسباباً لإسقاطكم»[148].

حذر عيسى العيسى من التناقض بين ما يصرح به الصهاينة، وبين ما يراه من أفعالهم، والتي لا يمكن أن يدركها إلا من تتبّع أعمالهم، وعاش ولو مدة قصيرة في فلسطين، أما «الفائدة التي يمكن أن يحققها المؤتمر لو عقد تعود على الصهيونيين أكثر منها على الوطنيين، فهم لن يخرجوا قبل أن ينالوا اعترافاً صحيحاً بحقيقة مراكزهم في فلسطين، وأنهم شركاء للوطنيين بمالهم من المصالح، فيكتسبون حقاً شرعياً مع بقائهم على مبادئهم الصهيونية... إنه من العبث أن نُحل الصهيونيين بالمكان الذي يطلبونه بمجرد أنهم أرقى منا علمياً واقتصادياً... إن حياة الأمم فوق كل نفع مادي... يغررنا الصهيونيون... فحرية الأهلين مقدَّمة عندنا على حرث الأرض وزرعها»[149].

أما محمد المحمصاني، فكانت له وجهة نظر في الاتفاق، إذ رأى «أنه من العبث أن نحل الصهيونيين بالمكان الذي يطلبونه بمجرد أنهم أرقى منا علمياً واقتصادياً»[150]. ويلاحظ أن تركيز العيسى والمحمصاني على هذه المسألة جاء رداً على أولئك الذين برروا سعيهم إلى التفاهم مع الصهيونية للاستفادة من تقدمهم العلمي والتقني والمادي.

انعقد المؤتمر العربي في باريس[151] من ١٨ ـ ٢٣ حزيران/يونيو عام ١٩١٣، واشتمل على أربعة محاور هي: الحياة الوطنية ومناهضة الاحتلال، حقوق العرب في السلطنة العثمانية، الإصلاح على قاعدة اللامركزية، المهاجرة من وإلى سورية. أما أهم قراراته، فتمثلت بالمطالبة بإصلاحات حقيقية، ومنح العرب حقوقهم السياسية، من المشاركة في الإدارة المركزية للمملكة، وضرورة إنشاء إدارة لامركزية في كل ولاية، واعتماد اللغة العربية في مجلس النواب العثماني، وأن تكون لغة رسمية في الولايات العربية[152].

انعكست وجهات النظر بخصوص الصهيونية سلباً على مناقشة موضوعها والوعي لخطرها، خلال انعقاد المؤتمر العربي، إذ أضعفت رغبة قادة الحركة العربية الداعين إلى فكرة التفاهم مع الصهيونية، الفرصة العربية الأولى التي كان من الممكن من خلالها اتخاذ خطوات تكاد تكون

---

(١٤٧) إسخريوطي: هو لقب يهوذا الذي سلّم المسيح.

(١٤٨) قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، ص ٢١٩.

(١٤٩) قاسمية، «مواقف عربية من التفاهم مع الصهيونية، ١٩١٣ ـ ١٩١٤،» ص ١٤٢.

(١٥٠) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(١٥١) برر عبد الحميد الزهراوي اختيار باريس كمكان لانعقاد المؤتمر «بالاضطهاد الذي لقيته الجمعية الإصلاحية في بيروت، وسجن بعض أعضائها، ونُسمع أوروبا مطالبنا، ونعلن رأينا في ما يمكن أن تطمح إليه بلادنا، وفضلنا باريس لأن الجالية العربية فيها أكثر عدداً منها في سائر العواصم»، لمزيد من التفاصيل، انظر: داغر، مذكراتي على هامش القضية العربية، ص ٥٩.

(١٥٢) المصدر نفسه، ص ٥٨.

مفصلية في تاريخ العلاقات العربية ـ الصهيونية المستقبلية، فهلامية طرح الموضوع، وموقف هؤلاء، منح الصهاينة فرصة الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من طبيعة الظروف المحلية والدولية التي كانت تعيشها المنطقة، وتجيّر ذلك لصالح مشروعهم.

من أبرز النتائج التي ترتبت على المؤتمر العربي هو أنه شكّل نقطة تحول في العلاقات العربية ـ الفلسطينية، وشكّل خيبة أمل لدى الفلسطينيين بزعماء الحركة العربية من إصلاحيين ولامركزيين، وذلك لفشلهم في مناقشة قضيتهم المصيرية؛ إذ لم تجد مناشدات الفلسطينيين آذاناً صاغية لانشغال القائمين بأمور الحركة آنذاك بهمومهم مع السلطات التركية، ورهانهم على جمعية الاتحاد والترقي لإنصافهم، في وقت كانت فيه هذه الجمعية على علاقة لا تخفى على أحد بالحركة الصهيونية، وما كان الفلسطينيون بقادرين على تجاهل الخطر المحدق بهم، فدعت صحيفة الكرمل إلى ضرورة العمل من دون انتظار العون الخارجي، فقالت بهذا الصدد: «فلا يمكن أن نستشعر العرب بحقيقة الخطر الصهيوني ما داموا لا يعانون ويلاته، وما دامت أعينهم متجهة نحو تحقيق إصلاحات سياسية واجتماعية في إطار الحكم العثماني، بينما فلسطين تُباع عروبتها شبراً شبراً، ويشرَّد فلاحوها، فعلينا أن نطلب الحياة من طريقها الصحيح، لا أن نقول للغير ارحمونا وادفعوا عنا البلاء، ولا للطامعين فينا أشفقوا علينا، فهذه أقوال ليس لها وجود في قاموس تنازع البقاء»[١٥٣].

من نتائج المؤتمر العربي أيضاً ترسُّخ القناعة لدى الفلسطينيين بضرورة العمل منفردين، للدفاع عن بلادهم، لذا حاول مناهضون للصهيونية من حيفا ويافا عقد مؤتمر في نابلس بهدف تنظيم النضال ضد الصهيونية[١٥٤]، ولبى زعماء نابلس الدعوة، وانعقد المؤتمر في آب/أغسطس عام ١٩١٣[١٥٥]، وقد أشاد نجيب نصار بالمؤتمرين وأثنى على وطنيتهم، وأعرب عن استغرابه من زعماء القدس الذين لم يشاركوا في المؤتمر المذكور، وعن شعوره بخيبة أمل كبيرة بعد خمس سنوات من حملات التوعية التي قام بها، فقال: «ونحن ننبههم إلى خطر الصهيونية العظيم، وهم لا يسمعون ولا يعون. هل هم لاهون في إشباع شهواتهم وفي منازعاتهم ومشاحناتهم وغافلون عما يحيط بهم من الأخطار؟ دعوناهم إلى تأليف مؤتمر لاصهيوني، ما سمعنا بدعوتنا إلا أصداء قومية ضعيفة، وأشبه بأنّات العليل»[١٥٦].

تجددت الدعوة إلى عقد مؤتمر فلسطيني رداً على المؤتمر الصهيوني الحادي عشر المنعقد في فينّا في أيلول/سبتمبر ١٩١٣، وكتب نجيب نصار، «ما لنا وللبيروتيين، نحن الفلسطينيون على شفا

(١٥٣) أبراش، البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية، ص ٢٣ ـ ٢٤.
(١٥٤) صيقلي، حيفا العربية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩: التطور الاجتماعي والاقتصادي، ص ٥٧.
(١٥٥) محافظة، الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨، ص ٢٢.
(١٥٦) المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٣.

جرف، فالخطر السياسي الاجتماعي والاقتصادي يهددنا من كل صوب، والأمة التي تنازعنا البقاء في وطننا، برهنت على كونها أمة قوية تعمل لنفسها وتعتمد على نفسها»[١٥٧].

وكانت صحيفة البيان قد تناولت في ٩ أيلول/سبتمبر عام ١٩١٣ تفاصيل المؤتمر الصهيوني وعدد الحضور، وهوياتهم وأبرز الموضوعات التي ناقشها، ومن بينها نفي التهمة عن الجمعية التي وجهتها إليها صحيفة التايمز اللندنية، بأنها تعمل على تعزيز الوجود الألماني في فلسطين، حيث رد أحد المندوبين هذه التهمة «بأنه ليس للجمعية غاية غير تنشيط المصالح الإسرائيلية في فلسطين»[١٥٨].

بعد انعقاد المؤتمر العربي، استمرت محاولات عقد مؤتمر عربي ـ صهيوني، فقدم عبد الحميد الزهراوي تصوراً جديداً في ٢٦ تموز/يوليو عام ١٩١٣ لهذا الأمر، بقوله: «نحن جميعاً مسلمون ومسيحيون مفعمون بالعواطف الطيبة تجاه الإسرائيليين، نعتبرهم جميعاً سوريين اضطروا في سابق العصر إلى مغادرة بلادهم، ولكن قلبهم يدق في إيقاع واحد مع قلبنا، ونحن على ثقة أيضاً من أن أخوتنا الإسرائيليين في العالم أجمع سوف يمدون لنا يد المساعدة لنصرة قضيتنا، بنفس القدر الذي يساعدوننا به لرقي بلدنا المشترك مادياً ومعنوياً»[١٥٩].

إن الاستيطان الصهيوني والهجرة وشراء الأراضي وطرد الفلاحين، من وجهة نظر الزهراوي، هو مساعدة للرقي بالبلاد، والأصل في المساعدة أن يكون هناك طرفان يقومان بالعمل ذاته، وما كان يحدث في حقيقة الأمر، هو أن من يعمل وينجز ويرقى هم الصهاينة، في حين كان الجانب الآخر (العربي) ينتظر المساعدة من الآخرين.

عن هذه المحاولات، يتحدث أسعد داغر في مذكراته، تحت عنوان «كيف عرفت الصهيونية»، حيث يورد تفاصيل الاتصال الصهيوني بالقوميين العرب بعد انعقاد المؤتمر العربي، فيقول: «في ذات يوم دخل مدير جريدة جون ترك ـ وهو يهودي ـ مكتبي على غير انتظار وحياني تحية أثارت دهشتي، وأخذ في الثناء علي والتحدث عن كفاءتي ومواهبي، وقال: «أحمل إليك تحية صديق كبير من مواطنيك يريد الاجتماع بك، وعند السؤال عنه، أجاب بأنه أحد كبار السياسة والمال واسمه د. جاكبسون، وعندما قلت إني لم أسمع بهذا الاسم قبل الآن، أجاب إنه رئيس اللجنة التنفيذية الصهيونية، ومدير بنك أنجلو ـ بالستين (البنك الأنجلو ـ فلسطيني)، وقد عرفه بك زميلنا القديم المسيو سافير[١٦٠]، وذهبت إلى عزيز علي ونجيب شقير وأخبرتهما بما حدث وسألتهما رأيهما فيه، فأشارا عليّ بمقابلة هذا الرجل (هما لا يعرفانه أيضاً)، واجتمعت به في اليوم التالي فأخذ يسألني عما أعرفه عن رجال العرب، ثم تطور الحديث إلى قضية فلسطين وما يمكن عمله للتوفيق بين

(١٥٧) يسين وهلال، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.
(١٥٨) البيان، العدد ١٣٦ (١٩١٣/٩/٩)، ص ٢.
(١٥٩) قاسمية، «مواقف عربية من التفاهم مع الصهيونية، ١٩١٣ ـ ١٩١٤،» ص ١٣٦.
(١٦٠) داغر، مذكراتي على هامش القضية العربية، ص ٤٠.

العرب واليهود، وهما أبناء عمومة، ثم أخذ يعدد الفوائد التي يمكن أن يجنيها كل فريق من الآخر، وانتهى الدكتور جاكبسون من كلامه، وأنا صامت، واستأنفه بعد دقيقة فقال: إنه يريد التعرف إلى رجال العرب من طريقي، ثم خص عزيز علي بالذكر. وتكلمت مع عزيز في الموضوع، وتلقيت تعليماته، وأرسلت إلى رفيق العظم رئيس الجمعية اللامركزية بمصر أطلعه على خبر الدكتور جاكبسون، فأرسل إلي رسالة بيّن فيها وجهة نظره وملاحظاته على ما دونته في رسالتي إليه. وكان الدكتور جاكبسون قد عرض عدة اقتراحات منها:

أ ـ إن العرب واليهود جنس واحد، ولكل منهما مزايا متممة للآخر؛ فعند اليهود علم ومال ونفوذ، وعند العرب بلاد واسعة وقوى هائلة وكنوز أدبية ومادية لا تنضب، فالتوفيق بينهما يكون لخيرهما وخير الشرق كله.

ب ـ يستقبل العرب اليهود في البلاد العربية كإخوان لهم على أن يتجنس اليهود بالجنسية العثمانية، وأن لا تكون فلسطين خاصة بهم.

ج ـ في مقابل ذلك، يتعهد اليهود بوضع قواهم الأدبية والمادية في خدمة القضية العربية، ويؤازرون الأحزاب العربية، ويضعون تحت تصرفها ثلاثة ملايين من الجنيهات.

د ـ يعقد مؤتمر عربي ـ يهودي في مصر أثناء عودة نواب سورية والعراق من اسطنبول إلى بلادهم[١٦١].

طلب الدكتور أن أقدمه إلى بعض نواب فلسطين، فقلت له: ليس ثمة نواب فلسطينيون، بل هناك نواب عرب فقط، فابتسم.. واستعرضت في ذهني أسماء النواب العرب لاختيار أحدهم، لأعرفه بالدكتور، وتذكرت أن لي زميلاً في الدراسة كان يحدثني كثيراً عن علم أخيه بالنائب وكفاءته فذهبت معه إليه، وقلت له: إني أريد أن أعرفه بسياسي أجنبي كبير، ففكر ملياً ثم قال: إنه سيذهب إلى البوسفور للاستراحة هذا الأسبوع، وإنه في الأسبوع القادم منهمك بأمور خطيرة، أما الأسبوع الثالث فكله مواعيد لأصحاب أعمال، ثم قال: فإذا مررت عليّ في الأسبوع الرابع فقد أستطيع أن أحدد موعداً لهذا الاجتماع، ولم يكن لي أن أناقشه، فقمت مستأذناً بالخروج، وسألني حينئذ عن اسم هذا السياسي الأجنبي الكبير، فقلت له اسمه الدكتور جاكبسون، وما إن سمع هذا الاسم حتى انتفض قائلاً: أليس هو مدير بنك «الأنجلو ـ بالستين»، فأجبته بأنني لا أعلم، ولم يمهلني النائب ريثما أتفق مع الدكتور جاكبسون على موعد يأتي هو فيه لزيارته، بل صمم على الذهاب فوراً، حاولت أن أثنيه عن عزمه، ولكنه أكد أن الدكتور صديقه وليس بينهما مواعيد، ثم تناول طربوشه وهرول ورائي لمقابلة الزعيم الصهيوني، ولم يكن الدكتور ينتظرنا ولكن سرَّ بقدومنا، وقد بدأ صديقي الحديث معه بقوله: إن مسألة فلسطين بسيطة لا تحتاج إلا إلى مبلغ ستة آلاف جنيه، توزع على بعض أفراد من العرب، ثم أعقب ذلك بأنه يكفل حل المسألة بهذه الطريقة السهلة، وسمعت هذا الكلام فطار

(١٦١) المصدر نفسه، ص ٤٢ و٤٤.

صوابي، ولجأت إلى شجاعتي للخروج من هذا المأزق، فالتفتُّ إلى الدكتور جاكبسون، وقلت: «معذرة يا حضرة الدكتور لأني لم أعرِّف صديقي بك معرفة كافية، فظن أنك من صنائع الاتحاديين، ولم يشأ أن يكون صريحاً معك مخافة أن يبلغهم حديثه فينتقموا منه، ثم انطلقت في الكلام فلم أترك لصديقي النائب أي مجال لإتمام المساومة التي بدأها أمامي، وكان علي أن أمحو من ذهن الدكتور ما علق به من كلام النائب، فسعيت إلى عقد اجتماع دعي إليه الدكتور ونواب العرب وبعض رجال الجمعية الإصلاحية ببيروت، وكانوا عائدين حينئذ من باريس، فقر قرارهم على أن يعقد مؤتمر في القاهرة يحضره نواب سورية وفلسطين والعراق والحجاز مع بعض زعماء اليهود للنظر في الاقتراحات المتقدم ذكرها، وذلك في أثناء عودة النواب العرب إلى بلادهم»[١٦٢].

وفي حديث داغر السابق، عدد من النقاط لا بد من الوقوف عليها، وتفنيدها: فقد حدد أولاً معرفته بالصهيونية بعام ١٩١٤، وهو في قوله هذا، على الرغم من أنه حاول أن يجنب نفسه أي لوم مستقبلي بالنسبة إلى هذا الموضوع، أدان نفسه من خلال إظهار جهله بالصهيونية، في الوقت الذي كانت فيه تصول وتجول، وآثارها على أرض فلسطين، ومدار بحث في الصحف العربية الصادرة آنذاك، وقبل ذلك التوقيت بوقت طويل. وثانياً: ذكر أن وسيط جاكبسون هو اليهودي سافير، وكان داغر قد عرّف به قبل ذلك بقوله: «وكان بين زملائي في جريدة جون ترك شاب يهودي اسمه سافير، ولد في فلسطين، وقد سبق لي أن رأيته مراراً في المنتدى الأدبي، وفي كلية الحقوق، فتعارفنا وتصادقنا». وهنا التساؤل الذي يطوف بالبال: هل من الممكن أن سافير هذا طوال معرفته بداغر لم يحدثه عن الصهيونية، وهما يعملان في صحيفة تدار وتصدر بأموال صهيونية؟ إذا لم يحدث ذلك، فكيف كان سافير الوسيط للدكتور جاكبسون، أحد أشهر زعماء الصهيونية في تلك المرحلة؟

لم يكتفِ داغر بإنكار معرفته بالصهيونية، بل أنكر معرفة كل من عزيز علي المصري ونجيب شقير بها، فإنْ كان ما ذكره صحيحاً فهو مصيبة، بأن يكون أقطاب الحركة العربية جاهلين بالصهيونية والخطر الذي تشكله على القومية العربية، وإن كان أراد في قوله هذا التضليل والمراوغة، فالمصيبة أعظم، لأنه بذلك يستغفل القارئ لهذه المذكرات، ويفقده الثقة والمصداقية في كل ما كتبه في مذكراته.

وممن استمر في تأييده فكرة التفاهم مع الصهيونية محمد رشيد رضا، مناقضاً بذلك نفسه ومواقفه السابقة، ويتضح ذلك من خلال كتاباته في تلك المرحلة؛ ففي مقال بعنوان «المسألتان الشرقية والصهيونية» في آذار/مارس عام ١٩١٤ أبدى إعجابه باليهود، وأكد أن الغاية من مقدمته هي «تذكير الذين أكثروا القول في مسألة الصهيونية من كتاب العرب، ما فتئوا يدورون حولها ولما يدخلوا فيها. لذا يجب على زعماء العرب أهل البلاد أحد أمرين: إما عقد اتفاق مع زعماء الصهيونيين على الجمع بين مصلحة الفريقين في البلاد إن أمكن ـ وهو ممكن قريب إذا دخلوا عليه من بابه، وطلبوه بأسبابه ـ، وإما جمع قواهم كلها لمقاومة الصهيونية بكل طرق المقاومة، وأولها تأليف الجمعيات

(١٦٢) المصدر نفسه، ص ٤٣.

والشركات، وآخرها تأليف العصابات المسلحة التي تقاومهم بالقوة ـ وهو ما تحدث به بعضهم على أن يكون أول ما يعمل، وإنما هو الكيّ ـ والكي آخر العلاج كما يقال»[١٦٣].

أظهر رشيد رضا في مقالته هذه وعياً وتحليلاً لحقيقة الظروف الدولية والتنافس بين الدول الكبرى، ووعي الصهيونية لمثل هذه الظروف، واستثمار ذلك لصالح مخططاتها وبرامجها، لينتقل بعد ذلك إلى الحديث عن موقف العرب، وليغتنم الفرصة ليروِّج فكرة التفاهم مع الصهيونية، وقد أشار إلى ذلك صراحة، بل وزيَّنه بحيث جعله هو الحل المتاح أكثر من غيره، في حين عارض بدبلوماسية، أو بطريقة غير مباشرة اللجوء إلى الأساليب الأخرى التي يدعو إليها بعضهم، والتي هي عملياً مطابقة لتلك الأساليب التي اتبعتها الصهيونية ونجحت فيها، والمتمثلة بتأليف الجمعيات والشركات والرد المسلح من خلال تأليف العصابات المسلحة، وهي بالنسبة إلى رضا في صعوبتها، كألم الكيّ الذي هو آخر مراحل العلاج.

نشرت صحيفة المقطم في أيار/مايو عام ١٩١٤ مقالاً لشبلي الشميّل تحت عنوان «عمروا واستعمروا، فالأرض ميراث المجتهدين» عرض فيه تصوره للصهيونية، فهم «ليسوا دخلاء غرباء يعملون على سلب الأرض، بل هي ميراث المجتهد الذي يتمكن من استغلالها خير استغلال»[١٦٤].

انتهت محاولات التفاهم وعقد مؤتمر مشترك بين الطرفين باء بالفشل، وقد اختلفت الأسباب الكامنة وراء هذا الفشل، أهمها أن الصهاينة لم تكن لديهم النية الصادقة في الاستمرار في هذا الاتجاه، وأن هذه الدعوة بالنسبة إليهم تكتيكية، كان الهدف منها إعاقة أي محاولة تفاهم وتقارب بين الحركة العربية والاتحاديين، وكذلك كسب الوقت لإعداد العدة للمرحلة المقبلة، وأخيراً التعرف عن كثب إلى ما لدى قادة الحركة العربية، ومعرفة مستوى المطالب لديهم، وجدية عدائهم للصهيونية، وقد اعتبر الصهاينة عدم طرح المؤتمر العربي أو تعرضه لأهداف حركتهم وأفكارها، نصراً كبيراً لهم.

أكد أسعد داغر أن قرار إنهاء المفاوضات جاء من جانب الصهاينة، فيقول: «بعد أن اشتدت الحالة الأوروبية على إثر مقتل ولي عهد النمسا، اجتمع بي الدكتور (جاكبسون) للمرة الأخيرة، وقال لي: «لم يبقَ فائدة من مباحثاتنا لأن الحرب ـ وقد أصبح لا مفرَّ منها ـ ستقلب كل شيء رأساً على عقب، ولنعتبر كل ما جرى بيننا الآن كأنه لم يكن»[١٦٥].

أدى فشل الدعوة إلى التفاهم مع الصهيونية، إلى شطط الأخيرة في تطبيق مشروعها في فلسطين، وفي ترويجه، وكسب المؤيدين كالاتحادين والدول الغربية، في حين أن الأوساط العربية والجمعيات والأحزاب كانت حتى ذلك الوقت قاصرة عن ترجمة وعيها وفهمها الصهيونية بصورة عملية تؤثر في سير المشروع الصهيوني وتسارعه باتجاه الهدف المنشود.

---

(١٦٣) المنار، مج ١٧، ج ٤ (١٩١٤/٣/٢٧)، ص ٣٠٩ ـ ٣١٠.

(١٦٤) قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، ص ٢٣١.

(١٦٥) داغر، مذكراتي على هامش القضية العربية، ص ٤٤.

من النتائج التي أسفر عنها فشل محاولات التفاهم مع الصهيونية أيضاً، هو عودة أصحاب هذه الدعوة من قادة الحركة العربية إلى مواقفهم السابقة منها، فرفيق العظم بقي حتى نيسان/أبريل عام ١٩١٤ يشكك في المخاطر السياسية للفكرة الصهيونية، مستنكراً رفضها المطالب العربية المتمثلة باندماج اليهود في الوطنية السورية، والتجنس بالعثمانية، وفتح مدارسهم لأبناء العرب، وتدريس اللغة العربية إلى جانب العبرية، ومراعاة أحوال أهل البلاد الاقتصادية[١٦٦].

إن الأمر الذي يثير الاستغراب هنا والتساؤل ـ وعلى ضوء فهم العظم هذا للصهيونية، والأخذ بعين الاعتبار أنه من النخبة الثقافية والسياسية العربية آنذاك ـ هل كان هو وأمثاله من قادة الحركة العربية منفصلين عن واقعهم، وعما يحدث في فلسطين؟ أم كانوا في تلك المرحلة تحديداً مدفوعين ومندفعين وراء فكرة واحدة هي التفاهم مع الصهيونية لتشكيل جبهة موحدة معها ضد الاتحاديين وسياستهم المعادية للعرب؟

يلاحظ أنه لم يكن لدى رفيق العظم في طروحاته في ما يتعلق بالصهيونية ـ خصوصاً عند تشكيل حزب اللامركزية ـ أي تحفظ في انضمام الإسرائيليين إليه، وقد أكد ذلك من خلال الرسالة التي بعث بها في ٢٥ آب/أغسطس عام ١٩١٣ إلى رئيس أحد الفروع في سورية يطالبه بالسعي إلى إدخال من يأمنون جانبه ويثقون بصفاء ضميره من المسيحيين والدروز والإسرائيليين أعضاء في الحزب، والسعي إلى التأليف بين قلوب هؤلاء والطوائف الإسلامية[١٦٧].

إلا أن فشل محاولات التفاهم جددت قناعة العظم بأن القومية العربية والصهيونية خطان مستقيمان لا يمكن أن يلتقيا، وعاد إلى رؤيته السابقة بخصوصها، ففي مقال له في ٢٩ أيار/مايو عام ١٩١٤، وتحت عنوان «المسألة الصهيونية وكيف يدفع خطرها»، طالب أبناء سورية وفلسطين المسارعة إلى تدبر أمورهم مع الصهيونيين، بعد هجوم ذلك التيار المخيف على بلادهم، إذ إن نوم ساعة عما يحيط بالبلاد يقضي إلى موت العرب من سكان سورية موتاً أبدياً، وإن الإهمال وعدم الأخذ بوسائل عملية لمواجهة هذا الخطر، «فلا أقل من أن يكونوا بعد جيل أو أقل من جيل عبيداً للصهيونيين أو يشرَّدوا عن موطنهم جميعاً»[١٦٨].

ثم عاد في ٣٠ تموز/يوليو عام ١٩١٤ إلى طرح المسألة الصهيونية من زاوية جديدة، وذلك من خلال تصنيفه خطورتها بمستويين: **الأول** محلي ويتعلق بفلسطين، واهتمام خاص بأهاليها. **والثاني** عربي، ويرتبط بحل المسألة العربية بعامة[١٦٩].

---

(١٦٦) البطوش، «رفيق العظم، ١٨٦٥ ـ ١٩٢٥م: دراسة في فكره ودوره في الحركة الإصلاحية،» ص ١٥٠.

(١٦٧) محب الدين الخطيب، أوراق محب الدين الخطيب: جوانب من سيرة حياته (مخطوط) (مركز الوثائق، الجامعة الأردنية، عمان).

(١٦٨) البطوش، المصدر نفسه، ص ١٥٢.

(١٦٩) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

بعيداً من تداعيات الدعوة إلى التفاهم مع الصهاينة، استمرت حال وعي خطر الفكرة الصهيونية تظهر هنا وهناك، فصحيفة **الدليل** قدمت في ١٩ حزيران/يونيو عام ١٩١٣ تعليقاً على ما أوردته إحدى الصحف من أن كولومبس مكتشف أمريكا يهودي، أجملت فيه رؤيتها ووعيها الصهيونية ومقاصدها، جاء فيه: «إذا صح هذا، وجب على إخواننا اليهود أن يلتهموا ما شاءوا من أملاك العالم الجديد، على اعتقاد أنها أرض ميعادهم، ويتركوا لنا أملاك فلسطين التي قد بدأوا باحتلالها والتسلط على الأرض التي ضمت رفات أجدادهم قديماً، وما دامت الأرض التي تفيض عسلاً بكثرة هي في عرف الكثيرين منهم أرض الميعاد، فأمريكا أوفق لهم من كل البلاد»[١٧٠].

يلاحظ من خلال هذا التعليق الذي اتخذ طابع التهكم والسخرية، أن الصحيفة حاولت إلقاء الضوء على ماهية الصهيونية، وأشارت إلى نقطة مهمة جداً، وهي إن الصهاينة وإن كان هدفهم بالدرجة الأولى العودة إلى فلسطين وامتلاكها، إلا أنهم إذا ما وجدوا البديل الأنسب ـ خصوصاً من الناحية المادية ـ يمكن أن يحولوا في اتجاه أفكارهم وأهدافهم، ويستبدلوها بالأنسب والأجدى، فوفقاً للصحيفة فإن الأرض التي تفيض عسلاً بكثرة هي أرض ميعادهم بغض النظر عن موقعها وتسميتها.

قدم صاحب مجلة **الهلال** جرجي زيدان، في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٣ فهماً جديداً للصهيونية، من خلال تركيزه على الجانب الاجتماعي لها، وقد جاء ذلك عقب رحلة قام بها إلى فلسطين، فقال: «الصهيونية دعوة اجتماعية سياسية انتشرت في الأمة الإسرائيلية أواخر القرن الماضي، وكثر تحدث الناس فيها بالأعوام الأخيرة، وبأنها أحدثت تأثيراً شديداً في أحوال البلاد الاجتماعية والاقتصادية، وبأنها مبنية من الوجهة الدينية على آيات جاءت في سفر أرخيا، وبالرغم من ذلك فهم يتذرعون إلى الاجتماع غالباً بأسباب دينية يتوكأون عليها ويؤولونها إلى ما يساعد على ذلك القيام، ولذا، لا بد في هذه الحال من محرك يبعث على النهوض. وقد بعث اليهود على هذه الحركة أمران: **الأول**، تمكن الروح المليّة في نفوسهم إثر الارتقاء الاجتماعي والعلمي في العالم المتمدن؛ **والثاني** مبالغة الأمة النصرانية في امتهان اليهود باسم مقاومة السامية (Antisemitism)، وقد أخذت روح الصهيونية تتمكن في قلوب اليهود، وهم يزدادون تمسكاً بالعنصرية كلما زاد مقاوموهم شدة»[١٧١].

عند التدقيق في ما أورده صاحب **الهلال**، يمكن استخلاص الأمور التالية:

١ ـ في تعريفه الصهيونية اعتبرها حركة اجتماعية اقتصادية عنصرية، وخصوصاً مع ازدياد مقاومتهم.

٢ ـ إبراز دور العامل الديني كأساس للحركة الصهيونية، ولكن هذا العامل بالنسبة إليهم، إنما هو مطية للوصول إلى الهدف، وليس هو الهدف بحد ذاته.

٣ ـ استفادة الصهيونية من الظروف الدولية على اختلافها.

---

(١٧٠) **الدليل**، العدد ٤٩٧ (١٩١٣/٦/١٩)، ص ٤.

(١٧١) **الهلال**، مج ٢٢، ج ٢ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٣)، ص ٩٢ ـ ٩٨.

رأى الشيخ أحمد حسن طبارة، وهو من جماعة الإصلاحيين في بيروت، بأن للفكرة الصهيونية خطراً مزدوجاً، سياسياً واقتصادياً[١٧٢].

أمّا صحيفة المنهل، فكان لها وجهة نظر مغايرة في ما يتعلق بخطر الفكرة الصهيونية، فأشادت في كانون الثاني/يناير عام ١٩١٤ بزيارة الثري اليهودي روتشليد (Edmond Rothschild) للقدس، وتقديمه التبرعات للجمعيات والمشروعات للأسر الإسرائيلية الفقيرة، والذي بلغ نحو خمسة ملايين فرنك، ثم تقديمه هبة للحرم القدسي الشريف وخدامه بلغت خمسين ليرة، حيث أطنبت الصحيفة في مدح هذه اللفتة الكريمة من المحسن الكبير[١٧٣].

فالصحيفة لم يستوقفها حجم هذه التبرعات والجهات التي ذهبت إليها، وما هي النشاطات التي تقوم بها هذه الجمعيات، بل انحصر اهتمامها فقط، بما قدمه للحرم الشريف، ولم يدرْ في خلدها إن مثل هذا التصرف هو فقط لذرّ الرمال في العيون.

أما خليل السكاكيني، فقد استثاره في ١٧ شباط/فبراير عام ١٩١٤ الاستقبال والاحتفال الذي قوبل به روتشيلد من قبل اليهود، واغتنمها فرصة للحديث عن الأمة العربية، وحاجتها إلى رجل مثل روتشيلد لينفق أمواله في سبيل إحيائها. وأضاف «مع ما يستولي عليَّ أحياناً من اليأس في نجاح الأمة العربية، وما أجده من الحطة في انتسابي إليها، فإني لا أستطيع إلا أن أكون وطنياً... لكنت وقفت نفسي على خدمة الأمة العربية، وبذلت وسعي في إنهاضها وإقامة أحوالها لتلحق ببقية الجنسيات»[١٧٤].

وفي حديث له مع أحد اليهود الصهاينة في شباط/فبراير عام ١٩١٤ حول الحركة الصهيونية وعودة اليهود إلى البلاد، والذي أكد فيه الصهيوني أن «هذه البلاد منذ صارت إلى العرب لعبت بها أيدي الخراب، وخيم فوقها الموت وأصبحت جرداء.. وبأن الأمة اليهودية جعلت لفلسطين تاريخاً جميلاً، فتاريخ اليهود الجميل وحنينهم الدائم إلى هذه البلاد يخوّلهم الحق في الرجوع إليها، وأما أنتم فليس لكم إلا حق واحد وهو أنكم تسكنون هذه البلاد من أجيال طوال، فلليهود حق التاريخ وحق الحنين، ولكم حق المعيشة»، فرد السكاكيني على هذا الطرح، بقوله: «إذا كانت هذه البلاد مهد روحانياتكم وموطن تاريخكم، فإن للعرب حقاً آخر لا ينكر وهو أنهم نشروا فيها لغتهم وأدبياتهم، فحقكم مات بمرور الزمان، وحقنا حيّ ثابت»[١٧٥].

استمرت خلال عام ١٩١٤ بعض المحاولات التي ترجمت وعيها خطر الفكرة الصهيونية إلى خطوات عملية تمثلت بتأسيس الجمعيات المقاومة للصهيونية على اختلاف تسمياتها، ويبدو أن مؤسسي هذه الجمعيات، أخذوا الشق الثاني، مما قاله محمد رشيد رضا حول «المسألة العربية

---

(١٧٢) قاسمية، «مواقف عربية من التفاهم مع الصهيونية، ١٩١٣ ـ ١٩١٤،» ص ١٣٨.

(١٧٣) المنهل، مج ١، ج ٦ (٧ صفر وربيع الأول ١٣٣٢هـ ـ كانون الثاني/يناير ١٩١٤)، ص ٢٧٧.

(١٧٤) السكاكيني، كذا أنا يا دنيا: يوميات خليل السكاكيني، ص ٦٣.

(١٧٥) المصدر نفسه، ص ٦٧ ـ ٦٨.

والصهيونية» في آذار/مارس عام ١٩١٤، بخصوص كيفية التعامل مع أطماع الصهيونية ألا وهو إنشاء الجمعيات، ويبدو أن هذا التوجه لدى العرب دفع بالصهيوني روبين إلى القول إنه «يوجد بين أعضاء منظمين شباب في كل من القدس ويافا سواء منهم المسلمون أو المسيحيون، من هم على استعداد لمحاربتنا بجميع الوسائل في مختلف أنحاء فلسطين»[١٧٦].

في شباط/فبراير عام ١٩١٤ تأسست في إسطنبول «جمعية مكافحة الصهيونية»[١٧٧].

في تموز/يوليو عام ١٩١٤ أسس الأمير علي نجل عبد القادر الجزائري، ونائب رئيس مجلس المبعوثان، جمعية إسلامية لمقاومة التيار الصهيوني[١٧٨].

في القاهرة تشكلت في تموز/يوليو ١٩١٤ جمعية من الشباب العربي الفلسطيني والسوري باسم «جمعية مقاومة الصهيونية»، وإضافةً إلى الفلسفة التي قامت عليها هذه الجمعية والمتمثلة باتباع سياسة التعاضد بين أبناء البلاد العربية عموماً وفلسطين على وجه الخصوص لمواجهة التيار الصهيوني، فقد وزعت منشوراً عرضت فيه تقدم الصهيونية خلال الثلاثين سنة الماضية، كما عرضت برنامج عملها، والذي من أبرز نقاطه مقاومة الصهيونيين بكل الطرائق المشروعة، وتنبيه الرأي العام وتوحيد الأفكار في هذا السبيل[١٧٩].

من الجوانب التي ركزت عليها الجمعية أيضاً، والتي تنم عن وعي خطر الصهيونية، وإدراكها أهمية إيجاد وعي عربي ليس فقط بين النخبة السياسية والثقافية، بل بالتركيز بالدرجة الأولى على الفلاحين والمزارعين أيضاً، وذلك لإيمانها بأن هؤلاء هم هدف الصهيونية، وعليهم يعتمد نجاح برنامجها أو فشله، لذا سعت الجمعية إلى توعية هؤلاء ليتمكنوا من اتقاء أخطارها، ومعرفة أبعاد فكرها ومقاصدها وكشف أساليبها.

قاربت هذه الجمعية في مبدئها ما كانت قد طرحته جمعية «مكافحة الصهيونية» التي تأسست عام ١٩١٣[١٨٠]، ويبدو أن هذه الجمعية استطاعت أن تحدث فرقاً بدليل ما أشار إليه عنتيبي (Anitebi) بأن «جمعية مكافحة الصهيونية» أخذت تكسب الأنظار، وتتحرك نحو مرحلة العمل[١٨١].

في تموز/يوليو عام ١٩١٤، تشكل في حيفا «المنتدى الأدبي»، وضم عناصر إسلامية ومسيحية، وكانت غايته المعلنة تنشيط الحركة الوطنية. أما الهدف السري له، فهو مقاومة الصهيونية. وكان برعاية نجيب نصار الذي أسس في بيروت جمعية «الشبيبة النابلسية»، وضمت مئة شاب من نابلس[١٨٢].

---

(١٧٦) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٧٣.
(١٧٧) المصدر نفسه، ص ٧٣.
(١٧٨) كوتلوف، الحركة العربية في المشرق، ١٩٠٨ ـ ١٩١٤: دراسة سياسية تاريخية اقتصادية، ص ٢٤٩.
(١٧٩) فلسطين، العدد ٣٢٨ (١٩١٤/٧/٢٥)، ص ٢.
(١٨٠) ذبيان، «الشخصية الفلسطينية: مداخلة تمهيدية لتحليلها وتحديد خصوصيتها،» ص ١٦١.
(١٨١) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٧١.
(١٨٢) المصدر نفسه، ص ٧٤.

كما ظهرت في القدس في حزيران/يونيو عام ١٩١٤ أربع مؤسسات وطنية اختلفت في تسمياتها وتخصصاتها، والتقت في هدفها ألا وهو الوقوف في وجه الصهيونية، ومن هذه المؤسسات «الجمعية الخيرية الإسلامية»، و«جمعية الإخاء»، و«شركة التجارة الوطنية الاقتصادية»[١٨٣].

استمرت الصحف في فلسطين وخارجها في موقفها من حيث وعي أبعاد الصهيونية وخطورتها؛ فصحيفة فلسطين التي حاولت فضح التواطؤ الحكومي مع الصهيونية في تنفيذ برنامجها، وهو الأمر الذي استحقت عليه التعطيل في ٢ نيسان/أبريل عام ١٩١٤، وكانت التهمة نشر الصحيفة ما يدعو إلى التفرقة بين فئات الشعب، فردَّت الأخيرة على هذا الإغلاق بإصدار منشور إلى قرائها في نهاية شهر نيسان/أبريل، يعبِّر ـ وفق شهادة نائب القنصل البريطاني في يافا، والقنصل البريطاني في القدس ـ «بصدق عن العداء المتصاعد في أوساط العرب للصهيونية»[١٨٤].

يلاحظ أن المنشور جاء متأثراً بالحدث الآني وهو إغلاق الصحيفة، ففقد شيئاً من موضوعيته، وذلك عند وصفه العلاقة بين اليهود والسكان المحليين بالانسجام، في حين أن عرض الأوضاع والظروف السائدة في تلك المرحلة تناقض ذلك، فقد كان هناك تدهور في العلاقة بين الجانبين، منذ مدّة سابقة لذاك التاريخ، كما أن الإشارة إلى التحول الجذري في العلاقة والتي عزاها التقرير إلى الصهيونية، والذي تم خلال عشر سنوات، لا يمكن أن يتم بهذه السرعة ـ خصوصاً أن الحديث عن علاقة تمتد لعقود وأكثر ـ، لو لم تكن هناك أرضية فكرية وعملية ممهدة لاستقبال أفكار الصهيونية واحتضانها والأخذ بها، بحيث أصبحت سمة المجتمع اليهودي في تعامله مع السكان المحليين.

ومن المؤشرات على تطور الوعي العربي تجاه الصهيونية، أن الجالية الفلسطينية في أمريكا أرسلت إلى رئيس تحرير صحيفة فلسطين قلماً من الذهب، ودواة من الفضة مع لوازمها تقديراً لخدمته ومواقفه التي أدت إلى تعطيل صحيفته[١٨٥].

عكَس كاتب صحيفة الأهرام إبراهيم سليم النجار، في كتاباته خلال عام ١٩١٤ وعياً نوعياً قائماً على اتباع النهج العلمي في ما يقدمه من فهم وآراء وحقائق عن الصهيونية، وذلك من خلال البحث والدراسة وإجراء المقابلات مع مختلف الأطراف والاعتماد على الأرقام، وكذلك الاستشهاد بكتابات بعض اليهود، ويتضح ذلك من خلال مقالاته كتلك التي نشرها في ٩ نيسان/أبريل عام ١٩١٤، بعنوان «الإسرائيليون في فلسطين»[١٨٦].

---

(١٨٣) يعقوب الدجاني ولينا يعقوب الدجاني، فلسطين واليهود وجريمة الصهيونية والعالم، تحرير مفلح الخوالدة (عمّان: [د. ن.]، ١٩٩٣)، ص ٢٥٠.

(١٨٤) يوسف لمدان، العرب والصهيونية، ١٨٨٢ ـ ١٩١٤، ترجمة الياس شوفاني (دمشق: دار الحصاد، ٢٠٠٩)، ص ٨١.

(١٨٥) لسان الحال، العدد ٧٤٧٠ (١٩١٤/٢/٤)، ص ٢.

(١٨٦) نصار، موقف الصحافة المصرية من الصهيونية خلال الفترة من ١٨٩٧ ـ ١٩١٧: دراسة تحليلية لصحف «الأهرام»، و«المقطم» و«المؤيد» و«اللواء» و«الجريدة» و«الأهالي»، ص ٨١ ـ ٨٢.

وفي مقال آخر له في الأول من تموز/يوليو بعنوان «الحركة الصهيونية، مراميها ووجه الخلاف فيها»، تناول فيه النجار الصهيونية كحركة سياسية واقتصادية ولغوية تستحق عناية العثمانيين، وخصوصاً أهل فلسطين وسورية. وقد امتاز نجار بنظرته الشمولية والمستقبلية خلال تناوله المسألة الإسرائيلية والحركة الصهيونية، وخلال تعرضه أيضاً لمستقبل الإسرائيليين في فلسطين[١٨٧].

استمرت صحيفة الكرمل في تعزيز وعي القارئ العربي وإثارته لمعركته مع الصهيونية، فخاطبته في ١٢ حزيران/يونيو عام ١٩١٤ بقولها: «إن كل صهيوني وضع نصب عينيه احتلال فلسطين، لذا يجب على كل عربي أن يضع نصب عينه المدافعة عن فلسطين»[١٨٨].

عادت صحيفة المؤيد لتكرر تحذيراتها في عام ١٩١٤ بخصوص الصهيونية ومحاولتها «جعل أصحاب تلك البلاد أجراء وهم أصحاب السيادة»[١٨٩].

ونجد المعنى ذاته يتكرر لدى صحيفة فتى العرب التي أبدت تخوفها من أن «يتحول سكان فلسطين غداً إلى مماليك لا مالكين»[١٩٠].

حاولت الصحيفة في أيار/مايو عام ١٩١٤ تفنيد ما نشرته صحيفة المقطم للزعيم الصهيوني سوكولوف (Nahum Sokolov)، حيث أكدت أن أهداف الصهيونية تتعارض تماماً مع حقوق الفلسطينيين، مستشهدة بما قاله ماكس نوردو بأنه «أفهم الحكومة العثمانية صراحة أنهم لمجرد كونهم صهيونيين، فإنه لا يمكنهم الاقتران بالأهالي الوطنيين»[١٩١].

كما قامت صحيفة فلسطين بترجمة ما أطلق عليه اسم «البروغرام الصهيوني السياسي»، الذي وضعه «أوشكين» زعيم العمليين الصهيونيين، من أجل الاستيلاء على فلسطين وحددها بثلاث حالات هي: حالة الشعب، ويقصد به الشعب اليهودي، بأن يكون في أعلى درجات الاستعداد، وحالة البلاد بأن تكون ملكاً للأمة اقتصادياً وعقلياً، وحالة الظروف الخارجية ويقصد بها استقطاب الرأي العام الأجنبي[١٩٢].

تتضح أهمية ترجمة صحيفة فلسطين لهذا البرنامج من خلال ما أثارته من نقاش في الصحافة العربية، حيث أعادت عدد من الصحف والمجلات العربية نشر البرنامج، ومنها مجلة المنار التي قامت بنشره في أيار/مايو عام ١٩١٤، وعلّقت عليه بقولها: «لو لم ينشر من هذا الكتاب الصهيوني إلا هذه الفصول لكفت من يعتبر من العرب الفلسطينيين وغيرهم عبرة وبياناً لمقاصد الصهيونيين، وليعلم من لم يكن يعلم دين هذه الأمة وتاريخها، إن الصهيونيين إذا تم لهم ما يريدون فإنهم

---

(١٨٧) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(١٨٨) قاسمية، «مواقف عربية من التفاهم مع الصهيونية، ١٩١٣ ـ ١٩١٤،» ص ١٤٦.

(١٨٩) قاسمية، «نجيب نصار في جريدته «الكرمل»، ١٩٠٩ ـ ١٩١٤م،» ص ١٣٩.

(١٩٠) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(١٩١) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين (١٢٩٣ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٧٦ ـ ١٩١٤م)، ص ٥٥٤.

(١٩٢) الحوت، فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة، التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين ١٩١٧ ص ٤٤٠.

لا يبقون في أرض الميعاد التي يؤسسون ملكهم فيها مسلماً ولا نصرانياً، فهذه بلاد عندهم لا يجوز أن يقيم فيها غير الإسرائيليين، نعم إنهم لا يبيدون فيها من غير اليهود بالسيف والنار، كما فعل أسلافهم من قبل، بل يبيدونهم بقوتَي الكيد والمال، وهما قوتان لهذا الشعب الصغير ترهبهما كبرى الأمم والدول، حتى إن دولة روسية القوية القاهرة أخذت تستميل في هذه الأيام يهود بلادها على قلتهم لئلا يحدثوا فيها أحداثاً وفتناً داخلية تزلزل أقدامها في هذه الحرب التي تقتضي مصلحة الدول المحاربة أن لا يكون لها شاغل داخلي يشغلها، فماذا عسى أن يفعل العرب أصحاب فلسطين من أسباب المحافظة على وطنهم وأملاكهم فيه على تفرقهم وجهل السواد الأعظم منهم كنه الخطر وكنه قوة مزاحميهم، وعلى جهلهم أيضاً قوة أنفسهم وطرائق الانتفاع بها، ولا أقول إنه لا يمكن أن يعملوا ولكن أقول لا بد من الروية والحزم وقوة الاجتماع، ولا بد من المسارعة إلى تنظيم وسائل الدفاع، وليعلموا أنه لا يكاد يكون شعب من شعوب الأرض غافلاً عن قوته واستعداده كالشعب العربي، فقوته واستعداده كامنان فيه كمون النار في حجر الصوان تحت الثلج، فمن ذا الذي يزيل أو يذيب الثلج عن الحجر الصلد؟ وأين مقدحة الحديد التي تقدح النار من هذا الزند؟، ستجيب عن هذين السؤالين الأيام، فإن الجواب عنهما أحداث وأفعال لا أحاديث ولا كلام»[١٩٣].

شكلت الانتخابات النيابية عام ١٩١٤ مؤشراً آخر على درجة التحول في وعي خطط الصهيونية ومقاصدها، فأصبحت مقاومة الصهيونية في انتخابات نيسان/أبريل عام ١٩١٤ في صلب البرامج الانتخابية لعدد من المرشحين في سورية وفلسطين[١٩٤]. فوعد راغب النشاشيبي «بتكريس قوته كلها ليلاً نهاراً لإزالة الأذى والخطر الذي ينتظرنا على أيدي الصهيونيين والصهيونية»[١٩٥]. في حين أكد سعيد الحسيني أن الصهيونية تشكل خطراً سياسياً واقتصادياً في آن واحد، وبأن إهمال هذا الخطر يؤدي إلى عواقب وخيمة[١٩٦]. وهو ما لم يؤيده حسين سليم الحسيني الذي أظهر إعجابه بالصهاينة، ودعا إلى التشبه بهم ومحاكاتهم[١٩٧]، فهو لا يرى في الحركة الصهيونية «خطراً على فلسطين، لأنها ليست حركة سياسية، وإنما هي استيطانية، والصهاينة أناس متعلمون وذوو ثقافة، ولا مطامع لديهم، وهم موحدون في ما بينهم، ليس من العدل والإنسانية أن نكره ونعادي هذا الشعب، إلا أنه مع ذلك علينا مراقبتهم بعيون مفتوحة»[١٩٨].

أما عضو البرلمان السابق أحمد العارف، فقد صرح في منتصف نيسان/أبريل عام ١٩١٤ لصحيفة إقدام «بأن المشكلة اليهودية هي حديث الفلسطينيين الوحيد، حيث الجميع مصاب

---

(١٩٣) المنار، مج ١٧، ج ٩ (أيار/مايو ١٩١٤)، ص ٧٠٨.
(١٩٤) لمدان، العرب والصهيونية، ١٨٨٢ - ١٩١٤، ص ٨١.
(١٩٥) الخالدي، محرر، القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، ج ١، ص ٢٠٩.
(١٩٦) مناع، أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (١٨٠٠ - ١٩١٨)، ص ١٢٩.
(١٩٧) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٧٨.
(١٩٨) لمدان، العرب والصهيونية، ١٨٨٢ - ١٩١٤، ص ٨٢.

بالخوف والذعر منها، وأن المسألة الصهيونية وإن كانت في الظاهر اقتصادية إلا أنها في الحقيقة سياسية هامة»(١٩٩).

وفي العدد ذاته، كان للصحيفة لقاء مع فيضي العلمي، الذي حذر من أنه في حال استمرت الأمور في مجراها الحالي، «فسيمتلك الصهاينة البلاد، ويصبح أهلها غرباء فيها»(٢٠٠).

لكن، على الرغم من زخم تصريحات وبرامج المرشحين الانتخابية والوعود الرنانة، إلا أن أداء المجلس الجديد لم يرقَ إلى مستوى برامجهم وطريقة تعاملهم مع موضوع الصهيونية، وهو ما أثار سلسلة من الانتقادات من قبل الكثيرين، فصحيفة فتى العرب اتهمت النواب بالخيانة، لأنهم يريدون الحفاظ على مقاصدهم فآثروا الصمت، لخشيتهم من أنه في حال جاهروا في معارضتهم الصهيونية أن لا ينالوا النيابة ثانية. وقد جاء هذا الاتهام عقب فشل الصحف الفلسطينية مثل الكرمل وإقدام وفتى العرب في حثها النواب العرب على الاهتمام بالخطر الصهيوني(٢٠١).

علق أحمد عزت الأعظمي على هذا الدور بقوله: «فليت شعري هل كانت الكفاءة وما إليها من الصفات التي يتفاضل بها الناس موجودة في أولئك، وهل كان النواب العرب يشعرون كما يشعر النواب الروم والأرمن، فيسعون إلى إنهاض أمتهم، كما كان أولئك يسعون صالح شعبيهما، حكى لي من أثق به، وكان عضواً في مجلس النواب العثماني أن جمال باشا بعد أن فرغ من الفتك بزهرة أبناء سورية وسبى النساء والأطفال، قدم الآستانة وزار مجلس النواب فلم يبقَ في المجلس من نواب العرب أحد إلا وذهب يرحب به ويسلم عليه، إلا رجلين وهما الأمير عادل أرسلان نائب جبل لبنان، وعبد المحسن السعدون نائب المنتفك»(٢٠٢).

ممن انتقد هذا الأداء أيضاً أحد نواب فلسطين محمد باشا المخزومي، فقال: «كان أعضاء العرب في مجلس النواب سبعين نائباً (ثلث مجموع أعضاء المجلس تقريباً) منهم اليماني والحجازي والسوري والعراقي والفلسطيني والطرابلسي (طرابلس الغرب)، وكل نائب عن هذه البلاد كما أن له لهجة خاصة ونبرات في كلماته، هكذا له وجهة خاصة وآمال فردية ومنافع ذاتية، لا تتفق مع مجموع نواب العرب إخوانه، بل تتخالف مع رغائب زملائه من البلد الواحد، سبعون نائباً من البلاد العربية لم يتمكنوا من تعيين والٍ من العرب في ولاياتهم، وما ذلك إلا لتفرق كلمتهم وعدم اتحادهم، وما كان في مجلس النواب من الأرمن سوى ثلاثة أو أربعة عميدهم وخطيبهم زهراب أفندي، وكان هذا الرجل مع قلة أبناء طائفته في المجلس إذا صعد المنبر للخطابة، تشخص إليه أبصار فرقة الأكثرية، وترتعد منه فرائص رؤسائها، بفضل اتحاد كلمة الأرمن خارجاً والتفافهم حول عميدهم زهراب داخل المجلس، وكان للأرمن في الوزارة وزيران وثلاثة مستشارين وعشرات الوظائف الكبيرة المهمة»،

(١٩٩) المصدر نفسه، ص ٨٠.
(٢٠٠) المصدر نفسه، ص ٧٩.
(٢٠١) حداد، «مواقف جريدة «الكرمل» من الصهيونية في العهد العثماني،» ص ١١٠.
(٢٠٢) الأعظمي، القضية العربية: أسبابها، مقدماتها، تطوراتها، نتائجها، ج ٤، ص ٤ ـ ٥.

وفي حديث لزهراب مع المخزومي، قال له: «... لو كان لي من النواب سبعون نائباً كما لكم أنتم العرب، لكنت أجعل الباب العالي في منزلي...»(٢٠٣).

لم يمنع سوء أداء مجلس النواب بعضهم من الثبات على موقفه في مواجهة الصهيونية؛ فنجيب نصار دعا في ١٠ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٤ إلى تأليف جامعة عربية فرعية في فلسطين تنبثق عن الجامعة العثمانية، يكون هدفها إنقاذ فلسطين من خطر الصهيونية بتأليف القلوب وجمع الكلمة، وبيان الأضرار التي ستلحق بأهل فلسطين من سيطرة الصهيونية على بلادهم، والأخطار التي تهدد مصالح الدولة العثمانية(٢٠٤).

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، خبا ـ نوعاً ما ـ موضوع مناقشة مسألة الصهيونية بين الأوساط العربية، ولا سيّما مع احتجاب الكثير من الصحف العربية عن الصدور، والتي كانت منبراً مهماً لإثارة هذه المسألة، فعلى سبيل المثال قدمت مجلة **الهلال** في شباط/فبراير عام ١٩١٦ عرضاً للصهيونية، التي عرّفتها بأنها «الحركة التي قام بها نفر من زعماء اليهود لجمع شتاتهم». وقد جاء عرض المجلة هذا، في معرض تحليلها آثار الحرب العالمية الأولى في تطور المشروع الصهيوني، فقدمت تصورات المفكرين اليهود الذين رأوا أن هذه الحرب قضت على آمالهم، ولا سيّما مع ما رأوه من اضطهاد من الحكام الأتراك، مما أدى إلى هجرة الكثير منهم إلى مصر(٢٠٥).

كما لم يفت المجلة في عرضها هذا، الإشادة بمآثر أسرة روتشليد الشهيرة، لردها لإمبراطور النمسا جميع الأوسمة التي كان قد منحها لأسرته منذ أكثر من قرن، وذلك عقب نشوب الحرب العالمية الأولى(٢٠٦).

تباينت مواقف صحف الاغتراب من الصهيونية خلال الحرب، فوفقاً لما أشار إليه أحد التقارير البريطانية في ١٩ أيلول/سبتمبر عام ١٩١٦ «بأن الصحف العربية في أمريكا أشغلت نفسها بمسألة الظروف المحلية ومستقبل جبل لبنان وسورية، ونادراً ما كانت تتعامل مع قضايا الحدود، وأن السبب الرئيس لعدم تفاعل عرب الولايات المتحدة هو الخوف من الانتقام من جانب الأتراك ضد أقاربهم»(٢٠٧).

ومن الصحف التي استمرت على مواقفها الموالية للصهيونية خلال فترة الحرب صحيفة **المقطم**، فذكر أحد التقارير البريطانية المؤرخ في ١١ شباط/فبراير عام ١٩١٧ «أنها من أكثر الصحف انتشاراً

(٢٠٣) المصدر نفسه، ص ٦ ـ ٧.
(٢٠٤) يسين وهلال، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨، ص ١٣٥.
(٢٠٥) الهلال، مج ٢٤، ج ٥ (١٩١٦)، ص ٤٠١.
(٢٠٦) المصدر نفسه، ص ٤٠١.
(٢٠٧) *The Arab Bulletin: Bulletin of the Arab Bureau in Cairo, 1916-1919* (London: Archive Editions, 1986), vol. 1, p. 213.

وتوزيعاً، وبأنها المساعدة في الدعاية في ما نرغب فيه، فأي مقترح يقدم للمحرر السيد نمر يأخذ به باستمرار»[٢٠٨].

أصبحت المقطم لسان حال اليهود في نشر ما يعزز الوجود الصهيوني في فلسطين، ومنبراً للدفاع عن الصهيونية من خلال بعض الكتاب.

أما صحيفة أفكار فقد علقت في ٢٠ أيار/مايو عام ١٩١٦ على مساعي السفير الأمريكي الجديد لدى الباب العالي للحصول على موافقة تشكيل لجنة أمريكية لتوزيع الإعانات على منكوبي سورية ولبنان، بقولها: «ولعل حكومة الباب العالي سحرت عقل هذا السفير الإسرائيلي الجديد، وخلبت لبّه بالمواعيد الخلابة المعروفة من جعل فلسطين مقاطعة يهودية، أو ما أشبه من تلك المخدرات التركية المعهودة التي كانت الآستانة وما برحت إلى هذه الساعة تستخدمها مع السفراء الإسرائيليين الأمريكيين حتى تنومهم تنويماً مغناطيسياً عميقاً، وبعد ذلك تنفذ سياستها تنفيذاً تاماً، ولو كانت تلك السياسة مضرة أحياناً ليس بمصالح الرعايا العثمانيين فقط بل بمصالح الأمريكيين أيضاً.. ولا ندري ما السر في تعيين سفراء من اليهود فقط لدى الباب العالي، لكننا تأكدنا من أمر، أن السفير السابق هنري مورغنتو (Henry Morgan) اضطر إلى الاستقالة بسبب شكاوى الحلفاء منه، وبسبب سخط الأمريكان الموجودين في تركيا من سياسته الإسرائيلية المضرة بهم وشدة حنقهم عليه»[٢٠٩].

حاولت الصحيفة كشف الدور الذي اضطلع به السفراء الأمريكيون في الآستانة في خدمة الأفكار والمشروع الصهيوني، فأشارت إلى أن أصحاب الصحف الإسرائيلية في نيويورك، أقاموا وليمة فاخرة للسفير الأمريكي الجديد، خطب فيها عدد من الصحافيين والمحامين والأطباء، مظهرين ما طبع عليه من دماثة أخلاق، ومعلّقين عليه الأمل في خدمة الحكومة الأمريكية (وبالحري الملّة اليهودية) بإخلاص وتحسين العلائق بين البلدين، وبالوقت نفسه الاهتمام بالإسرائيليين ومصالحهم. وقد كان الخطاب الذي ألقاه صاحب صحيفة العبراني الأمريكاني، متضمناً خلاصة ما قاله الخطباء، وأبرز ما جاء فيه: «إن المستر ألكوس وإن كان إسرائيلياً، لا يذهب إلى الآستانة لتمثيل الإسرائيليين، وإنما لخدمة الحكومة الأمريكية، ولكن بالوقت نفسه نعلم جيداً أنه لا يدّخر وسعاً في مساعدة الإسرائيليين والاهتمام بمصالحهم وإنالتهم حقوقهم، إن المستر ألكوس هو السفير الإسرائيلي الثالث في تركيا، فقد سبقه إلى هذه الوظيفة كل من المستر أوسكر ستروس وهنري مورغنتو، وقاما بوظيفتهما حق قيام، ولكن المستر ألكوس سيأتي من الأعمال ما عجز عنه زميلاه السابقان، ولا يدل ذلك على حط من قدرهما، وإنما لأن المستر ألكوس سيذهب إلى عمل وضعت قواعده، أما عبء هذه الوظيفة، فثقيل لا سيّما متى كان صاحبها إسرائيلياً، لأنه فضلاً عن قيامه بما

---

(٢٠٨) Anita L. P. Burdett, ed., *Islamic Movement in the Arab World, 1913-1966* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1998), vol. 1, p. 117.

(٢٠٩) الأفكار، العدد ١٠٦٥ (١٩١٦/٩/٢٠)، ص ٤.

تتطلبه هذه الوظيفة، يجب عليه تمثيل الشعب الإسرائيلي بكدِّه واجتهاده والمحافظة عليه، ولذلك فوق تمنياتنا بنجاح المستر ألكوس، نتمنى أيضاً إتمام أمل كل إسرائيلي، إن الحكومة العثمانية تعامل الإسرائيليين معاملة عادلة، ولكن المستر ألكوس يقدر باستعمال نفوذه وأدبه على تحسين الحالة عما كانت عليه، ويقدر أيضاً على تخفيف الحيف عن الإسرائيليين في أوروبا»[٢١٠].

أما صحيفة الزهراوي الصادرة في سان باولو في البرازيل، وصاحبها جورج أطلس ـ وسميت بذلك تيّمناً بعبد الحميد الزهراوي ـ نشرت لأحد الصهاينة البرازيليين في ٩ تموز/يوليو عام ١٩١٧ مقالاً بعنوان «اليهود يطلبون استرجاع حقهم بعد مرور ألفي سنة»، تحدث فيه عن الأثر الذي تركته الحرب العالمية على المسألة اليهودية، فقال: «إن من نتائج هذه الحرب الضروس ظهور اليهود بحلة جديدة يطلبون حقوقهم كشعب حي، وللحصول على أمنيتهم بالمعنى العملي ألّفوا الجمعيات في كل الأقطار المعمورة، فكرة نيل الاستقلال واسترجاع مملكتهم البائدة». وقد نقل كاتب المقال ما صرح به مدير المجلة الإسرائيلية في البرازيل، قوله: «لا أظنكم تجهلون مستقبل أبناء فلسطين في اليوم الذي يديرون شؤون بلادهم لنفسهم، ولا سيّما القاطنين العواصم الكبرى كبرلين ولوندرة ونيويورك، وبأن اليهود في المؤتمر الصهيوني الأول قرروا أن من الواجب على كل إسرائيلي المطالبة بحقوقه السياسية، والاعتراف له بجنسيته كعبراني، وأن له الحق كغيره من الشعوب بالمطالبة والاستقلال، وبأن هذا ما قرره مؤتمرنا عملياً وشرعياً ولكن من حيث أمانينا، فهي قديمة العهد من نحو ألفي سنة، واليهود موالون للحلفاء لأنهم يدافعون عن الأمم الصغيرة»[٢١١].

مما يثير الاستغراب، أن هذه الصحيفة التي تيمّنت بعبد الحميد الزهراوي في تسميتها، ونذرت نفسها لمهاجمة من أقدموا على إعدامه والدفاع عن مبادئه ومواقفه والترويج لها، نقلت مثل هذا المقال بتفاصيله من دون أن تعلق أو تفند ما جاء فيه. ولعل ما جاء في هذا المقال الذي يعكس الفهم الصهيوني للعبة التحالفات الدولية واستثمارها على أكمل وجه، وبالمقارنة مع ما كان عليه الموقف العربي والحركة العربية على اختلاف تسمياتها وتشكيلاتها، يؤكد صحة المقولة أن الفرق يكمن في انطلاق المقاومة العربية من إمبراطورية متهاوية، وتصاعد الصهيونية من إمبريالية صاعدة[٢١٢]؛ إذ على الرغم من أن الشريف حسين تلقى تأكيدات من بريطانيا، أن استيطان اليهود لفلسطين لن يتعارض مع استقلال العرب فيها[٢١٣]، وأنه أرسل إلى أتباعه مؤكداً أن ثورته قامت انطلاقاً من هذه التأكيدات، إلا أن هذا لا ينفي أن طبيعة المواجهة العربية الصهيونية، عكست قصوراً

(٢١٠) المصدر نفسه، ص ٤.

(٢١١) الزهراوي، العدد ١١٠ (١٩١٧/٧/٩)، ص ١ ـ ٢.

(٢١٢) الياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى ١٩٤٩) (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨م)، ص ٢٩٧.

(٢١٣) سهام نصار، الصحافة الإسرائيلية والدعاية الصهيونية في مصر (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩١)، ص ١٨٨.

في الوعي العربي لمواجهة أبعاد الظاهرة الصهيونية ومخططاتها وأفكارها. ولعل نجاح الصهيونية يكمن في كيفية توظيفها فرصة الحرب ومحاولات الاستفادة من الأطراف كافة.

كما تنبه بعض زعماء الصهيونية حتى قبل إصدار وعد بلفور إلى أهمية استغلال فترة الحرب من أجل تجنيد يهود العالم في وحدات يهودية تقاتل في صفوف أعداء الدولة العثمانية، كي تشارك في احتلال فلسطين، وكي تكون نواة جيش يهودي يرابط فيها بعد انتزاعها من يد العثمانيين(٢١٤)، فطالب بن غوريون عند اندلاع الحرب بمشاركة وتعاون سياسي وعسكري يهودي مع الإمبراطورية العثمانية، إلا أن جمال باشا رفض عرضه، ورده وزميله بن تسفي (Yitzhak Ben-Zvi) وعدداً آخر من اليهود(٢١٥). كما دعا فلاديمير جابوتنسكي إلى إنشاء فيلق يهودي كجزء من الجيش البريطاني، وذلك لكي تكون تعبيراً طبيعياً للقومية اليهودية، التي ستركز انتباه العالم على الحركة الصهيونية، وسيعود عليها بالفائدة في مفاوضات السلام عندما تنتهي الحرب(٢١٦)، فتألفت إحدى الكتائب من يهود أمريكا، والثانية من بريطانيا، والثالثة من يهود نفتهم السلطات العثمانية من فلسطين إلى مصر كونهم رعايا روساً(٢١٧). بعد رجحان كفة الحلفاء، تركز النشاط الصهيوني في لندن(٢١٨).

ومن المحاولات الصهيونية لاستغلال ظروف الحرب لتحويل الأهداف والأفكار إلى واقع وبمباركة وشرعية دوليتين، الرسالة التي بعث بها الصهيوني «كان» (Kenn) باسم المنظمة الصهيونية، ويشير فيها إلى المسألة اليهودية المتعلقة بفلسطين، وأنها مسألة وجود «أمة مستقلة للشعب اليهودي» ستطرح نفسها، وأنه إذا كانت هناك نية لمنح هذا الشعب الفرصة لإقامة بلد يهودي في وقت لاحق، فمن الضروري أن تعي القوى المختلفة أنهم ثقة (أي الصهاينة)، وأنهم سينفذون دورهم بحذر وفقاً للخطط الموضوعة، وأضاف «نحن مع الرأي بأن الحل النهائي والمقنع للمسألة اليهودية سيكون وسيتم التوصل إليه بتحقيق الأفكار الصهيونية، وسنكون قريبين من الحل إذا ما قبلت قوات الحلفاء الفكرة الصهيونية»(٢١٩).

ثم جاء وعد بلفور ليشكل تحولاً إضافياً حيث أعطى مخرجاً لنشاط إسرائيلي عملي وفوري مباشر طالب به بن غوريون من الحزب الأمريكي(٢٢٠).

---

(٢١٤) الخالدي، «كتاب السيونزم أو المسألة الصهيونية لمحمد روحي الخالدي المتوفى سنة ١٩١٣،» ص ٧١.

(٢١٥) آباء الحركة الصهيونية، ترجمة عبد الكريم النقيب، شخصيات صهيونية؛ ٥ (عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٧)، ص ٩٤.

(٢١٦) ريتزا دومب، صورة العربي في الأدب اليهودي، ترجمة عارف توفيق عارف (عمان: دار الجليل، ١٩٩٠)، ص ٣٢.

(٢١٧) الخالدي، «كتاب السيونزم أو المسألة الصهيونية لمحمد روحي الخالدي المتوفى سنة ١٩١٣،» ص ٧١.

(٢١٨) فلسطين العربية واليهود (دمشق: مكتبة الأسد، [د.ت.])، ص ١٥٦.

(٢١٩) B. Destani, ed., *Minorities in the Middle East: Jewish Communities in Arab Countries 1841-1974* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2005), vol. 3, p. 23.

(٢٢٠) آباء الحركة الصهيونية، ص ٩٦.

في هذا السياق، علّق الزعيم الصهيوني وايزمن على الجهود الصهيونية خلال الحرب أولاً، وعلى وعد بلفور ثانياً، بقوله: «وفي الجملة أعددنا في الفترة بين سنتي ١٩٠٧ و١٩١٤ العدة اللازمة لمواجهة الحرب، وما عسى أن تعود علينا من وعود وعهود، ومن فرصة سانحة لبناء فلسطين من جديد، يهودية لليهود، وبالفعل وجدنا فلسطين حين أخذنا وعدنا وجئنا إليها بعد الحرب لتنفيذ الوعد أساساً يصلح للبناء عليه، وشعرنا أننا لسنا بادئين، وإنما كنا نكمل بناءنا الذي بدأناه...يزعم لويد جورج أن حكومته قطعت وعد بلفور لليهود مكافأة لي أنا على ما قدمت من خدمات في منصبي كخبير كيميائي، وهذا الذي زعمه لويد جورج غير صحيح، فوعد بلفور لم يقطع كمكافأة لي، ولا ناله بمثل هذه السهولة، وإنما قطع بعد جهود واتصالات ومساعٍ طويلة شاقة»[٢٢١].

يعزز قول وايزمان أعلاه، المذكرة التي نظمت في كانون الثاني/يناير عام ١٩١٧ من قبل فريق من علماء وفلاسفة وتجار ومحامين يهود، نصّ أحد بنودها على «أن الشعب اليهودي في فلسطين يعني اليهود الموجودين الآن في فلسطين، أو اليهود الذين سيهاجرون إليها في المستقبل، وعلى الحكومة التي ستحكم فلسطين أن تعترف بهؤلاء اليهود على أنهم الشعب اليهودي، ولهذا الشعب أن يتمتع في فلسطين بكافة حقوقه المدنية والقومية والسياسية»[٢٢٢].

ويلاحظ أن هذا الحشد الصهيوني، على اختلاف أشكاله، للجهود من أجل تحقيق فكرتهم قبل الحرب العالمية وأثناءها، قابله وعي عربي باهت وضعيف، حيث انشغل العرب بقضايا أخرى على مستوى عالٍ من الأهمية من حيث علاقتها بكيان الأمة العربية واستقلالها، إلا أنهم أغفلوا قضية مهمة، وهي الصهيونية وما تشكله من خطر وتهديد لهذا الاستقلال، وهو ما انعكس بصورة واضحة على النتائج والمكاسب التي حققها الطرفان بعد الحرب، وذلك على الرغم من أن حليفيهما كان واحداً؛ فحصل الصهاينة على وعد بلفور وعلى نواة لقوة عسكرية، وحصل العرب على التقسيم والانتداب.

---

(٢٢١) حاييم وايزمان، مذكرات حاييم وايزمان بقلمه ١٩٥٢: أول رئيس لدولة إسرائيل (بيروت: دار الفنون للطباعة والنشر، ٢٠٠٦)، ص ٢٥ و٢٩.

(٢٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٦.

الفصل الثاني

بدايات الوعي العربي لخطر الهجرة والاستيطان اليهودي الصهيوني، ١٨٩٧ ـ ١٩١٧

تشكل الهجرة والاستيطان ضلعي ثالوث المشروع الصهيوني في فلسطين ـ إضافةً إلى شراء الأراضي ـ، ففي بدايتهما لم تظهر الروح المعادية لليهود، ولكن مع زيادة الهجرة وتوسع الاستيطان كان الفلسطينيون وغيرهم من العرب ـ سواء من شهدوا أثر تدفق المهاجرين اليهود، ومحاولات الاستيطان على أراضيهم، أو سمعوا عنها ـ وجهاً لوجه مع بشاعة الأفكار والأطماع الصهيونية، إذ يعتبر النشاط الاستيطاني من أهم المؤشرات التي توضح اتجاهات الحركة الصهيونية، صوب المناطق التي تتطلع إلى الاستيلاء عليها[1].

وقد تأثر الوعي العربي لخطر الهجرة والاستيطان اليهودي الصهيوني خلال مرحلة الدراسة بمجموعة من العوامل والمتغيرات، والتي يمكن عرضها وفقاً للمراحل الزمنية التالية:

أولاً: الوعي العربي لخطر الهجرة والاستيطان ١٨٩٧ ـ ١٩٠٤

تعود جذور الهجرة اليهودية والاستيطان عموماً إلى عام ١٨٧١، وذلك نتيجة تدفق أعداد كبيرة من اليهود الروس إلى الدولة العثمانية عموماً، وفلسطين على وجه الخصوص، في إثر المذابح في روسيا، فأنشأوا مستوطنتهم (بتاح تكفا) على بعد ١٢ كم من شمال شرق يافا، فكانت أقدم مستوطنة، وضمت ألفي يهودي، في حين أن أول نشاط استيطاني يهودي يعود إلى عام ١٨٥٤، حيث تملك اليهود أول أرض فلسطينية أقاموا عليها في ما بعد، حي مونتغيموري في بيت المقدس،

---

(١) علي محافظة، الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨ (عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩)، ص ١٣.

وجاءت هذه التسمية نسبة إلى الثري اليهودي الذي شجع فكرة استيطان اليهود ونشر التعليم الزراعي بين بني قومه فيها. وفي عام ١٨٥٦ اشتريت أول بيارة برتقال بالقرب من يافا أقيمت عليها عام ١٨٧٠ مدرسة زراعية (مكفة إسرائيل)، والغرض من تأسيسها بث الروح الزراعية بين اليهود المقيمين في فلسطين[٢]. في القدس، بدأ الاستيطان اليهودي خارج أسوارها منذ عام ١٨٦٠، حيث أنشأت قومبانية (وفقاً للتعبير الذي استخدمه مؤلف القدس العثمانية) مياسفاريم ومن جاورها من القومبانيات للسكناج واليهود اليمنيين[٣].

وشهد عام ١٨٨١ توافد أعداد كبيرة من اليهود إلى الدولة العثمانية، وتحديداً فلسطين هروباً من الاضطهاد الروسي، وذلك في أعقاب الاعتداءات التي واجهها اليهود بعد حادثة اغتيال القيصر الروسي في صيف ذلك العام، وهو ما عرف بالهجرة الأولى، وجرت خلال الأعوام (١٨٨١ ـ ١٩٠٤) وامتازت بعفويتها، وعدم تنظيمها، وقام بها جماعة «أحباء صهيون»[٤].

جاء مؤتمر بال عام ١٨٩٧ ليمأسس الفكر الاستيطاني الصهيوني، فكان من أهم مقرراته تشجيع الاستعمار الاستيطاني لفلسطين من خلال العمال الزراعيين والصناعيين اليهود على أسس مناسبة[٥]، وعرض هرتزل في المؤتمر تصوره للآلية التي يجب أن تتم من خلالها الهجرة، فأكد أن إرسال عشرة آلاف يهودي سنوياً إلى فلسطين لا يمكن أن يؤدي إلى إقامة دولة، نظراً إلى وجود تسعة ملايين يهودي في العالم أو أكثر، وأن عمليات التسرب والهجرة في هذه الحال ستستمر مئات السنين، وأصرّ هرتزل على ضرورة الحصول على موافقة الدولة العثمانية وسلطانها الذي يحارب الهجرة اليهودية، وأضاف بأن «مما لا شك فيه أن الحكومة التركية ستعيد فرض قوانين منع الهجرة رأساً، ولا نستطيع أن نعارض هذه الخطوة أبداً، فمن يعتقد أنّ باستطاعة اليهود التسلل إلى أرض أجدادهم فهو يخدع نفسه، ويخدع الآخرين، كما أن التسلل سيزيد من ثمن الأرض، ويصعب في ما بعد شراؤها»[٦].

---

(٢) مصطفى الدباغ، «الاستيطان اليهودي في ريف فلسطين في العهدين العثماني والبريطاني، ١٨٥٤ ـ ١٩٤٨م،» دراسات عربية، العدد ٥ (آذار/مارس ١٩٧٥)، ص ٣٠ و٣٤، ومحمود رياض، الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة (بيروت: دار النهضة، ١٩٨٩)، ص ٨٣.

(٣) واصف جوهرية، القدس العثمانية في المذكرات الجوهرية، الكتاب الأول من مذكرات الموسيقي واصف جوهرية، ١٩٠٤ ـ ١٩١٧، تحرير وتقديم سليم تماري وعصام نصار، ٢ ج (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣)، ص ٥٢.

(٤) عادل مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني، ١٧٠٠ ـ ١٩١٨: قراءة جديدة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩)، ص ٢٣٠.

(٥) ثيودور هرتسل: عراب الحركة الصهيونية، شخصيات صهيونية (عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٦)، ص ٢٨٠، وسمير أيوب، وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني، ٢ ج (بيروت: صامد للطباعة والنشر، ١٩٨٤)، ج ١: مرحلة الإرهاصات، ص ٧٧.

(٦) أنيس صايغ، معد، يوميات هرتزل، ترجمة هلدا شعبان صايغ (بيروت: ، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨)، ص ٦٦، وحسان حلاق، «موقف الدولة العثمانية من النشاط الصهيوني، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٤،» شؤون فلسطينية، الأعداد ٧٤ ـ ٧٧ (كانون الثاني/يناير ـ نيسان/أبريل ١٩٧٨)، ص ١٦٢.

عارض هرتزل مبدأ التسلل التدريجي لليهود، لأن نهايته ستكون سيئة، وأوضح وجهة نظره بهذه المسألة بقوله إن «التسلل سيستمر إلى اللحظة التي لا يمكن تجنبها، فعندما يشعر السكان المحليون أنهم مهددون، سيجبرون الحكومة على إيقاف أي تدفق جديد لليهود، وبالتالي فإن الهجرة لا جدوى منها ما لم تقم على أساس من هيمنة مضمونة، فجمعية اليهود ستتعامل مع الملّاك الحاليين للأرض، وستضع نفسها تحت حماية القوى الأوروبية، فإذا أعلمت السلطان أنها ترغب في الاعتراف بسيادتنا على قطعة من الأرض، فإن الجمعية ستدخل في مفاوضات لتمتلك هذه الأرض»[٧].

بلغ عدد اليهود في فلسطين عندما تأسست الحركة الصهيونية عام ١٨٩٧ حوالى خمسين ألف يهودي، وثماني عشرة مستوطنة يهودية[٨]، وقد عهدت الحركة الصهيونية إلى جمعية الإيكا بالاستعمار التدريجي[٩]، وبحلول عام ١٨٩٩ كانت حركة المهاجرين الروس قد أسست مستوطناتها عبر فلسطين بكاملها، بوساطة هؤلاء الرواد[١٠]. كما شهد هذا العام هجرة أعداد كبيرة من اليهود البلغار[١١].

في بداية القرن العشرين، بدأ يهود الأكراج بإنشاء القومبانية تجاه باب العامود، مدخل حي المصرارة من الجهة اليمنى[١٢]، وارتفع عدد المستوطنات في الريف الفلسطيني - بما فيها مدرسة نيتر الزراعية - إلى ٢٢ مستوطنة، وكانت تضم ٥٤١٠ يهود، معظمها في السهل الساحلي بين الكرمل ومصر، حيث كان هناك ١٢ مستوطنة، وفي الجليل سبع مستوطنات، وفي القدس اثنتان، وفي الأغوار واحدة[١٣].

كانت صحيفة البشير قد أشارت في آذار/مارس ١٩٠٠ إلى أن البارون روتشيلد تخلى عن جميع الأملاك والقرى التي اقتناها في فلسطين لجمعية خيرية إسرائيلية في باريس، بحيث أصبحت زمارين والجاعونة وزبيد وسائر القرى التي عمروها لإسكان اليهود مختصة بتلك الجمعية[١٤]. يبدو أن قرار روتشيلد هذا، جاء نتيجة الأوضاع السيئة التي لاحظها في المستعمرات عندما قام بزيارة فلسطين عام ١٨٩٩، حيث اطلع على أحوال المستعمرات فيها، وشكك في أنها ستقام سريعاً[١٥].

---

(٧) ثيودور هرتزل، الدولة اليهودية، ترجمة محمد يوسف عدس؛ مراجعة ودراسة عادل حسن غنيم (القاهرة: مركز الناصر، ٢٠٠٦)، ص ٨٣.

(٨) أحمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية (عمّان: دار البشير؛ مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧)، ص ٧٨ و٨٨.

(٩) محمد كرد علي، خطط الشام، ٦ ج (دمشق: مكتبة النوري، ١٩٨٣)، ج ٣، ص ١٢٩.

(١٠) *Palestine Exploration Fund* (London) (April 1900), p. 128.

(١١) Donna Robinson Divine, *Politics and Socity in Ottoman Palestine: The Arab Struggle for Survival and Power* (London: Lynne Rienner Publishers, 1993), p. 135.

(١٢) جوهرية، القدس العثمانية في المذكرات الجوهرية، الكتاب الأول من مذكرات الموسيقي واصف جوهرية، ١٩٠٤ - ١٩١٧، ص ٥٢.

(١٣) الدباغ، «الاستيطان اليهودي في ريف فلسطين في العهدين العثماني والبريطاني، ١٨٥٤ - ١٩٤٨م،» ص ٣١.

(١٤) البشير، العدد ١٤٢٦ (١٩٠٠/٣/٥)، ص ٣.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣.

بدأت هذه الجمعية عهداً جديداً عام ١٩٠١ بتوسيع النشاط الصهيوني هناك، فمنحت القروض الزراعية لكل من يذهب إلى فلسطين من يهود العالم، وبعثت بالمهندسين والخبراء الزراعيين إلى فلسطين لاستصلاح الأراضي وتحسين الزراعة وإنشاء القرى النموذجية. في الوقت ذاته، كانت جمعية «أحباء صهيون»، المنظمة اليهودية الصهيونية تتابع جهودها لشراء الأراضي الفلسطينية وتوطين اليهود فيها، وإنشاء المستوطنات اليهودية الزراعية، وتقديم المساعدات المادية للفلاحين اليهود وبناء المساكن الشعبية لهم[١٦]. ونجحت شركة إيكا في إقامة ثماني مستوطنات خلال أربع سنوات، وامتلاك ما يقارب ١٥١ دونماً[١٧].

عارضت الحكومة العثمانية الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وذلك لعدم رغبتها في إثارة مشاكل قومية أخرى، ولكي لا يكون لديها مزيد من الأوروبيين بامتيازات خاصة، تحت سيطرة المقيمين في جزء حيوي ومهم من الإمبراطورية، لذا أعلنت موقفها هذا مسبقاً قبل تدفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين عام ١٨٨١. كما رفضت جميع الطروحات التي قدمها هرتزل للسلطان والباب العالي أثناء مفاوضاته في الآستانة عام ١٨٩٦[١٨].

وقد دفع الطلب الذي تقدم به أحبار القدس عام ١٩٠١ بالسماح لهم بتأليف نواة للجيش اليهودي، مقابل دفع مليون ليرة ذهباً عثمانياً كدفعة أولى لهذا الجيش، بالسلطان عبد الحميد الثاني لإصدار أوامره للوالي لموافاته بتقرير عن النشاط اليهودي في فلسطين، فهاله ما قرأه، فقرر إيقاف الهجرة اليهودية، وأصدر قانون الجواز الأحمر[١٩].

لم تنجح الأوامر المتعاقبة من الباب العالي بعد عام ١٨٩٧ بمنع اليهود من الاستيطان في فلسطين[٢٠]؛ فإجراءات الحكومة العثمانية كانت علاجية وليست وقائية، والقيود الإدارية التي فرضتها على دخول يهود أوروبا إلى فلسطين، جاءت في إثر ازدياد الهجرة اليهودية من روسيا عام ١٨٨١[٢١].

بعد ذلك، تلاحقت القرارات والأوامر الحكومية، فأصدر السلطان في حزيران/يونيو عام ١٨٩٨ قوانين جديدة تتضمن عدم السماح لليهودي الأجنبي بزيارة الأراضي المقدسة، إلا بداعي الزيارة الدينية، على أن يدفع تأميناً مالياً أثناء دخوله البلاد، والتعهد بمغادرة البلاد خلال ثلاثين

---

(١٦) فلسطين العربية واليهود (دمشق: مكتبة الأسد، [د.ت.]). ص ١٤٧ ـ ١٤٨.

(١٧) محمود نهار الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين (١٢٩٣ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٧٦ ـ ١٩١٤م) (حلحول، فلسطين: مطبعة بابل الفنية، ٢٠٠٥)، ص ٣٠٦.

(١٨) صايغ، معد، يوميات هرتزل، ص ١٧٣ و ٢٠٠، ومصطفى السيد عاشور، نحن والصهيونية (القاهرة: مكتبة وهبة، ٢٠٠٢)، ص ٢٠٥.

(١٩) عرفات حجازي، الصهيونية: نشأتها وقياداتها ومنظماتها السرية ([د. م: د. ن.]، ١٩٨٠)، ص ٥٦.

(٢٠) النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، ص ٨٩ ـ ٩١.

(٢١) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين (١٢٩٣ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٧٦ ـ ١٩١٤م)، ص ١١٥.

يوماً[٢٢]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٠٠ أصدر فرماناً أكد سابقه، فثار اليهود عليه[٢٣]، واضطر السلطان تحت الضغط أن يقابل هرتزل عام ١٩٠١[٢٤]. وقد علّق السلطان عبد الحميد الثاني على هذه المقابلة، وعلى طلب هرتزل موافقته على الهجرة والاستيطان اليهودي، بقوله: «لليهود قوة في أوروبا أكثر من قوتهم في الشرق، لهذا أكثر الدول الأوروبية تحبذ هجرتهم إلى فلسطين لتتخلص من العرق السامي الذي زاد كثيراً، ولكن لدينا عدد كاف من اليهود، فإذا كنا نريد أن يبقى العنصر العربي متفوقاً، علينا أن نصرف النظر عن فكرة توطين المهاجرين في فلسطين، وإلا فإن اليهود إذا استوطنوا أرضاً تملكوا قدراتها خلال وقت قصير، وبذا نكون قد حكمنا على إخواننا في الدين بالموت المحتم، لن يستطيع رئيس الصهاينة «هرتزل» أن يقنعني بأفكاره»[٢٥].

ممن كان له دور في التأثير في موقف السلطان عبد الحميد الثاني الرافض للهجرة اليهودية والاستيطان، الوزير العربي عزت باشا العابد، وهو أمر أكده أبو الضيا توفيق في مقال له بعنوان «الصهيونية ومقاصدها»، نشرته صحيفة تصوير أفكار في حزيران/يونيو عام ١٩١١، فقال: «بعد أن كاد الصهاينة أن ينجحوا في إدخال جمع غفير من المهاجرين، تدخل عزت باشا لحكمة نجلّها، ولولا ذلك لكانت فلسطين ذهبت منذ أمد بعيد من أيدي العرب»[٢٦].

يؤكد هذا القول روحي الخالدي في كتابه السيونزم، إذ يعلق على المقطع الخاص بمقابلة السلطان العثماني لهرتزل، فيقول: «استعمل جميع بلاغته وفصاحته لإقناع رجال المابين (قصر السلطان) السذج. وأمام إغراء المال والذهب كاد يتم الأمر لهرتزل، لو لم يتدخل بالأمر عزت باشا العابد المشهور عند الأتراك بعرب عزت، ويخيف السلطان عبد الحميد من إقدامه على إعطاء امتياز للصهيونيين، فأحجم السلطان عن ذلك خوفاً»[٢٧].

إن الشعور بحقيقة خطر الهجرة وما ترتب عليها من توسع للاستيطان الصهيوني وتكريس له، لم يكن قد تبلور بعد خلال تلك المرحلة، ويبرر بعضهم ذلك بتأكيد أنه لم يكن لدى المستوطنين الأوائل النوايا السيئة في الاستيلاء على فلسطين أو اعتناق الأفكار الصهيونية من قبلهم، والدليل على

---

(٢٢) عبد الفتاح العويسي، جذور القضية الفلسطينية، ١٧٩٩ ـ ١٩٢٢ (الخليل، فلسطين: دار الحسن للطباعة والنشر، ١٩٩٢)، ص ٧٧.

(٢٣) محمد عزة دروزة، نشأة الحركة العربية: انبعاثها ومظاهرها وسيرها في زمن الدولة العثمانية إلى أوائل الحرب العالمية الأولى (تاريخ ومذكرات وذكريات وتعليقات) (بيروت؛ صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٧١)، ص ١٨٥، وعمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي، ١٥١٦ ـ ١٩٢٢ (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤)، ص ٤٨٧.

(٢٤) ليلى عبد اللطيف أحمد، موقف الدولة العثمانية من مطامع اليهود في فلسطين (القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٧)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٢٥) السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية، ١٨٩١ ـ ١٩٠٨ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦)، ص ٣٤.

(٢٦) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ١ تموز/يوليو ١٩١٠، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٧٧ (١٩٣١/٥/٦)، ص ٨.

(٢٧) وليد الخالدي، «كتاب السيونزم أو المسألة الصهيونية لمحمد روحي الخالدي المتوفى سنة ١٩١٣،» في: برهان الدجاني [وآخرون]، دراسات فلسطينية: مجموعة أبحاث وضعت تكريماً للدكتور قسطنطين زريق، تحرير هشام نشابة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٨)، ص ٧٢.

ذلك، توجه بعض أصحاب المزارع اليهود نحو تشغيل المزارعين العرب وعدم تشغيل المزارعين اليهود، كون المزارعين العرب أقل كلفة وأكثر خبرة[٢٨]، وبأن الاستيطان الزراعي المتواضع لم يبرز كظاهرة ذات دلالات خاصة عند أغلبية أهالي البلد؛ فسكان المستعمرات الزراعية كانوا يشكلون حينذاك أقل من ١٠ بالمئة من الأقلية اليهودية في فلسطين، لذا لم يختلف موقفهم منه من الموقف السلبي اللامبالي من الاستيطان الألماني[٢٩].

لذا، اتسمت العلاقات العربية ـ اليهودية في تلك المرحلة بالودِّية؛ فأغلبية أهالي فلسطين لم يشعروا بتهديد حقيقي لمصالحهم المستقبلية، ولا سيَّما أن معظم اليهود الذين جاءوا إلى فلسطين اتجهوا إلى المدن كالقدس وصفد وطبرية والخليل، وكذلك المدن الساحلية، وخصوصاً يافا وحيفا[٣٠]. وكان هناك نشاط تجاري واجتماعي ملحوظ بين الجانبين؛ إذ استفاد أصحاب الدور والمتاجر الفلسطينيون من زيادة الدخل الناجمة عن قدوم المهاجرين اليهود[٣١]. مما يدل على الاستفادة التي حققها الفلسطينيون، ما جاء في مذكرات بن غوريون حول قدومه إلى فلسطين، والطريقة التي استُقبل بها، والمساعدات المدفوعة الأجر التي كان يقدمها الفلسطينيون على ظهر السفن الآتية إلى حيفا، حيث أكد الود الذي أظهره سكان البلاد[٣٢].

كذلك الوصف الذي ضمّنه أحد المستوطنين، ويدعى براص في كتابه **قرية على ضفاف الأردن**، فيقول: «في تلك الأيام قطن المسلمون والمسيحيون واليهود في أورشليم معاً، كان معظم اليهود من أبناء الطوائف الشرقية، ولم يختلفوا في مظاهرهم عن المواطنين العرب. أما الباقون، فكانوا يهوداً متدينين من الإشكناز من مواليد أورشليم التي كان فيها، في ذلك الحين، نفر قليل جداً من رجال الهجرة الثانية»[٣٣].

لذا، فإن الوعي العربي خلال الهجرة الأولى، وما بعد عقد مؤتمر بال، كان ضعيفاً ومتأثراً بروح علاقات حسن الجوار السائدة بين الجانبين، وبالبعد الإنساني لأسباب هجرة هؤلاء، وما الإشارات أو الدلائل التي تقدم على وجود مثل هذا الوعي المبكر الرافض للهجرة والاستيطان إلا محاولات فردية، أو ناجمة عن دافع اقتصادي أو اجتماعي، وليس عن وعي أبعاد هذا الاستيطان وأخطاره وتنظيمه، ومنها المواجهات الدموية بين المستوطنين وجيرانهم العرب، التي تكشف عنها حوليات

---

(٢٨) حيدر رشيد، «مقدمات ظهور الحركة العمالية العربية في فلسطين قبل الانتداب،» **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠٩ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠)، ص ١٠٤.

(٢٩) مناع، **تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني، ١٧٠٠ ـ ١٩١٨: قراءة جديدة**، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢.

(٣٠) حسن محمد صبحي، **التآمر الصهيوني ضد الأمة العربية، ١٨٨٢ ـ ١٩٦٧** (بيروت: دار النهضة، ١٩٦٨)، ص ٢٨.

(٣١) مايكل دمبر، «الاستيطان اليهودي في القدس،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، السنة ٢، العدد ٨ (خريف ١٩٩١)، ص ٣٥.

(٣٢) صالح زهر الدين، «الصهيونية: نشأتها، فكرها، ممارستها،» **شؤون فلسطينية** (بيروت)، العددان ١٣٨ ـ ١٣٩ (أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤)، ص ١٣٨.

(٣٣) يوسف براص، **قرية على ضفاف الأردن**، ترجمة رسمي بيادسة (يافا: دار النشر العربي، ١٩٦٧)، ص ٢٢.

المستوطنين، التي أبرزتها في إطار السرقة والسلب وحتى القتل، ففي تقرير له أثناء تجواله في فلسطين عام ١٨٩٨ كتب موتسكين (Le Motzkin) قائلاً: «في السنوات الأخيرة معارك لا تحصى بين اليهود والعرب، لكن مثل هذه الروايات يجب أن تعرض وفق سياق الوقت والمكان، مثل تلك المصادمات كانت تحدث ليس فقط بين العرب واليهود، بل وبشكل مماثل يحدث بين سكان القرية والقرى الأخرى»(٣٤).

إن تبدل الوعي العربي لخطر الهجرة والاستيطان اليهودي، لم يحدث إلا بعد إدراك حقيقة مغزى الاستيطان اليهودي في فلسطين والهجرة إليها، وذلك بعد أن أصبح انتشار الأفكار الصهيونية وسيطرتها يؤثر سلباً وتلقائياً في موقف اليهود من السكان العرب في البلاد. يؤكد صحة هذا القول، الإجابة عن التساؤلات التالية: هل جاء هذا التغيير فقط نتيجة انتشار الأفكار الصهيونية، وتوسع نشاطها؟ أم أن الوجود اليهودي في فلسطين كان ينتظر فرصة لمأسسته وتنظيمه في الإطار الذي ينبغي أن يكون عليه؟ الدليل على صحة ذلك، هو الأقليات اليهودية في البلاد العربية، فأين هي الآن؟، ولمن كان انتماؤها؟ حقيقة الأمر، أن الصهيونية هي الإطار الذي يقاس به الطموح اليهودي، وفيها وبغيرها كانت ستكون النتيجة واحدة، وهي السيطرة على فلسطين وتحقيق حلم اليهود، مهما اختلفت التسمية أو الوسيلة.

صحيح أن القرى العربية في المنطقة القريبة كانت على علاقات طيبة جداً مع المستوطنات اليهودية، ولكن أخطار السطو كانت كثيرة في عهد الأتراك، لذا كان الكل يخشى أن يقع في أيدي اللصوص وقطّاع الطرق، وقد تعرض دافيد بن غوريون لهذا الموقف، «إذ هاجمه ثلاثة من قطاع الطرق الملثمين (وفقاً لوصف براص)، وجرحوه بينما كان سائراً في أحد الأيام في طريقه من رحوبوت إلى يافا، وقد وجده أصدقاؤه الذين عادوه في المستشفى يقاسي من الإهانة الإنسانية التي تسببت له أكثر من جروحه التي أصيب بها»(٣٥).

كما كتب أحد الصهاينة ويدعى بريغهام (Brigham) ـ والذي كانت له أملاك واسعة في فلسطين ـ يصف ردود الفعل تجاه الاستيطان اليهودي ـ الصهيوني قائلاً: «كان على أفراد عائلتي أن يدافعوا عن أملاكهم الجديدة باستمرار حتى الحرب العالمية الأولى، وبمختلف الوسائل الاجتماعية والسياسية والقانونية، ضد جبهتين: الطبقة العليا المحلية، وفلاحين القرية. وقد بدأت السلسلة الطويلة من الخصومات القضائية، برفض دفع الإكرامية (البخشيش) التي طلبها موظف الطابو (تسجيل الأراضي) في القدس، عمر أفندي الحسيني، عند تسجيل العقارات لأول مرة، وبدأ الخصام مع الفلاحين، عندما أدرك هؤلاء أن مصيرهم سيغدو كمصير عمال الأرض التابعين لملاك أوروبي كبير»(٣٦).

(٣٤) Walter Laqueur, *A History of Zionisim: From the French Revolution to the Establishment of the State of Israel* (New York: MJF Books, 1972), p. 211.

(٣٥) براص، المصدر نفسه، ص ٢١.

(٣٦) ألكسندر شولتس، تحولات جذرية في فلسطين، ١٨٥٦ ـ ١٨٨٢، ترجمة كامل العسلي (عمان: منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٩٢)، ص ١٤٢.

تكشف الصور التي قدَّمها المهاجرون لموقف العرب عن حالة رفض ونفور من وجودهم، ومثال ذلك ما قاله ريفون يوسف بيكوفيتش من أن الشباب العرب في يافا كانوا معادين تجاه اليهود ومتغطرسين، وكتدبير وقائي صنع بعض الهراوات لخشيته على نفسه وإخوانه بعد فترة قصيرة من الوصول، وعندما كانوا يسيرون في الشوارع الضيقة في البلدات العربية المكتظة بالسكان، كانوا يضربون الهراوات على الأرض، ويشعرون بأن هذا إيحاء بالتحدي تكسبهم احترام السكان[٣٧].

لذا، بدأت ردود فعل السكان العرب تعكس وعياً للخطر الذي ينطوي عليه الاستيطان الصهيوني في فلسطين، فتنبه الفلاحون العرب إلى أولئك الغرباء الوافدين إلى أرضهم. ومن العوامل التي أسهمت في تنامي هذا الوعي، وتصاعد ردود الفعل حيالها، وجود المستوطنات الزراعية كواقع منبثق من وحي فكرة الغزو الصهيوني لفلسطين، وعزز ذلك ـ خصوصاً في الريف ـ جهل المستوطنين اليهود اللغة العربية والعادات الاجتماعية والزراعية (كالمشاع وحق المرور في أراضي الآخرين)، التي شكلت مصدر استفزاز للفلاحين العرب، سرعان ما تحول هذا الاحتكاك إلى صدام عنيف، عندما بدأ المستوطنون الجدد بإجلاء الفلاحين عن الأراضي التي اشتروها من ملّاك وإقطاعيين ومن الحكومة[٣٨]، فأصبحت مواقف السكان المحليين عدائية في بعض الأحيان، وأخذت المستوطنات تتعرض أحياناً للاعتداء، على الرغم من تدخل روتشيلد، وهو ما أدى إلى خيبة أمل بعض المستوطنين، ورحيلهم[٣٩].

أضف إلى ذلك، إغراء المستوطنين اليهود الملاكين العرب بما يمكن أن يحققوه من كسب مادي بابتياع أراضيهم التي كان الفلاحون يقيمون عليها ويحرثونها مقابل أجر أو حصة من المحاصيل، حيث وجد هؤلاء أنفسهم مجردين من حقوقهم، ومقتلعين من الأرض[٤٠].

مع إعلان الصهيونية عن نواياها في مؤتمر بال وأهدافها الاستيطانية، ظهرت على الفور حركة الرفض والمقاومة من جانب السكان العرب للاستيطان الصهيوني، وحذر بعض المثقفين العرب من الأخطار التي يمكن أن تترتب على الهجرة، مما يبين أن الوعي العربي الفلسطيني لأبعاد تلك الحركة وأهدافها كان موجوداً[٤١].

من أبرز مظاهر الوعي العربي المبكر للاستيطان الصهيوني، الخطوة التي قام بها مفتي القدس محمد طاهر الحسيني في محاربته الاستيطان الزراعي اليهودي حيث ترأس عام ١٨٩٧ هيئة محلية

---

(٣٧) Robert John and Sami Hadawi, *The Palestine Diary, 1914-1945*, with a foreword by Arnold J. Toynbee (New York: New World Press, 1970), vol. 1, p. 7.

(٣٨) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠)، ص ٤٨.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٧.

(٤٠) وليد الخالدي، محرر، القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، ٢ ج (الرياض: اتحاد الجامعات العربية، ١٩٨٣)، ج ١، ج ١، ص ٢٠٣.

(٤١) السيد يسين وعلي الدين هلال، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨، ٢ ج (بغداد: معهد البحوث والدراسات، ١٩٧٥)، ج ١، ص ٥٨.

ذات صلاحيات حكومية مهمتها التدقيق في طلبات نقل الملكية في متصرفية القدس، فحال بذلك دون استقرار المهاجرين ودون توظيفهم، وذلك من خلال تدقيق عقود الملكية[٤٢]. وتكمن أهمية هذه الهيئة في أنها أول عمل جمعي مؤسسي ومنظم ومبكر للرد على تنامي الهجرة والاستيطان، ولكن السؤال الذي يبرز هنا: لماذا لم تستمر مثل هذه الهيئة؟ ولماذا لم تُدعم من الحكومة والشعب؟، ولماذا لم تُعمم تجربتها على بقية فلسطين والدولة العثمانية؟

من ردود الفعل أيضاً، إرسال البرقيات والمذكرات وعرائض الشكوى والاحتجاج بعد انعقاد مؤتمر بال عام ١٨٩٧ إلى السلطان عبد الحميد الثاني، ورجال الحكومة في الآستانة والقدس، التي طالبت بوضع قيود على هجرة اليهود الروس، وحل مشكلتهم بتوطينهم خارج فلسطين. ثم توالت بعد ذلك ردود الفعل العربية؛ ففي عام ١٨٩٨ احتج أهالي الناصرة ضد مستوطنة الهيكليين قرب السمونية، التي سرعان ما باءت بالفشل[٤٣].

تناولت صحيفة أبو نظارة في عددها الصادر في ٤ نيسان/أبريل عام ١٨٩٩، موضوع الهجرة من زاوية أخرى، وذلك بالحديث عن السلطان وأسلوب حكمه، واعتنائه بالناس، الأمر الذي شجع هجرة المضطهدين من اليهود إلى المملكة العثمانية، فقالت: «وردنا من التلغرافات الجديدة أن يهود أوروبا أخذوا يحتفلون ويخطبون الخطب حاثين بعضهم بعضاً على المهاجرة إلى الممالك المحروسة ليتخلصوا من الاضطهاد التعصبي... وبالفعل هاجر منهم جمع غفير قاصدين التبعية العثمانية، لعلمهم بعدم البحث والالتفات والتعصب في الأديان والمذاهب»[٤٤].

وفي نيسان/أبريل عام ١٨٩٨ ردت صحيفة المقتطف على تساؤل أحد القراء حول استيطان اليهود في فلسطين بقولها: «إذا اتفق أغنياء اليهود في أوروبا على ابتياع الجانب الأكبر من أراضي فلسطين، ونقل إخوانهم الفقراء إليها، لم يتعذر عليهم ذلك، ولم يتعذر على هؤلاء الفقراء أن يعيشوا في فلسطين بالراحة والرخاء، لأن الأرض وسيعة وخيراتها كثيرة، وكانت تمول أضعاف سكانها الحاليين، ولكن بين ما يمكن للإنسان، وما يُقدم عليه بون شاسع»[٤٥].

إن المتفحص ما تضمنه سؤال القارئ وردّ المجلة عليه، يلحظ أنها كانت عملية ترويج للاستيطان وللصهيونية، أكثر منه تساؤلاً للحصول على معلومات ومدى اهتمام الصحف والأوساط العربية به، أي جسّ نبض لردة الفعل على النشاط الصهيوني المقبل.

كتب الأب هنري لامنس في مجلة المشرق عام ١٨٩٩ تحت عنوان «اليهود في فلسطين ومستعمراتهم» ـ تعليقاً على الأوامر العثمانية، ومخالفة اليهود نظام الدولة من خلال انتشارهم في

---

(٤٢) علي محمد اسليم، تاريخ الاستيطان الصهيوني في فلسطين (عمّان: مؤسسة الخدمات العربية، ١٩٨٨)، ص ١١٢.

(٤٣) شولش، تحولات جذرية في فلسطين، ١٨٥٦ ـ ١٨٨٢، ص ١٣٨.

(٤٤) أبو نظارة، العدد ٣ (٢٤ ذي القعدة ١٣١٦هـ ـ ٥ نيسان/أبريل ١٨٩٩م)، ص ١٣.

(٤٥) المقتطف، ج ٢٢ (نيسان/أبريل ١٨٩٨)، ص ٣١٠.

فلسطين ـ فقال: «فكان ذلك داعياً لنا إلى البحث في المستعمرات اليهودية في فلسطين لنطلع القراء على عددها وشيء من أحوالها، مستندين في ذلك إلى تقارير أعلنها اليهود في مجلاتهم منها «مجلة الجمعية الصهيونية». ليعرض لامنس بعد ذلك، وبالتفصيل المستعمرات اليهودية، التي أشار إلى أنها بلغت خمساً في يافا وضواحيها والقدس وصفد وبلاد بشارة وحيفا وملحقاتها[٤٦].

في آذار/مارس عام ١٨٩٩ بعث يوسف ضياء الدين الخالدي رسالة إلى رئيس الحاخاميين في فرنسا، سلمها بدوره إلى الزعيم الصهيوني هرتزل، أشار فيها إلى الخطر الذي يشكله التدفق المتزايد لليهود الأجانب إلى فلسطين واستقرارهم فيها، معرباً عن مخاوفه من أن يعرّض ذلك التعايش السلمي بين المسلمين والمسيحيين واليهود للخطر، وبأن الحل يكون بالبحث عن مكان آخر للشعب اليهودي البائس، حيث هناك أماكن فارغة على الكرة الأرضية، وبهذا يكون الحل الأفضل للمسألة اليهودية[٤٧].

إن هناك قضية مهمة أثارها مفتي القدس عام ١٨٩٩، وذلك من خلال رسالة الاحتجاج التي بعث بها إلى الحكومة على القادمين الجدد من اليهود، مشيراً إلى أن من يهاجر إلى فلسطين هم المجرمون والمبعدون. كما رفع أعيان القدس عريضة إلى الحكومة عام ١٨٩٩، اشترطوا فيها أن يصبح اليهود رعايا عثمانيين للسماح لهم بالاستقرار في فلسطين[٤٨].

في الوقت الذي كانت تتصاعد فيه ردود الفعل العربية، والوعي تجاه الهجرة والاستيطان الصهيوني، وجد بعضهم في هذه المستوطنات نموذجاً يثير الإعجاب، وأن لها تأثيراً إيجابياً في المجتمع ككل، ومثال ذلك ما كتبه الأمير شكيب أرسلان في صحيفة الأهرام في ١٥ آذار/مارس عام ١٨٩٩ تحت عنوان «حيفا بيروت الصغيرة»، وذلك في معرض حديثه عن مستوطنة زمارين[٤٩].

حاولت صحيفة المؤيد في عددها الصادر في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٩٩[٥٠]، أن تنبه إلى خطر الهجرة اليهودية، وتداعياتها فقالت: «وقد جذبتهم معتقداتهم الدينية، فعزم الكثير على المهاجرة إلى أنحاء القدس، وتوطن كثير منهم في كل الجهات». كما حذرت الصحيفة الحكومة من ضرر هذه الهجرة على مصالح الأمة والدولة، وبأن القدس ستصبح في يوم ما بيد اليهود، «إذ ليس للدولة حاجة في إيجاد مسألة يهودية»[٥١].

---

(٤٦) المشرق، السنة ٢ (١٨٩٩)، ص ١٠٨٨ ـ ١٠٩٤، وأيوب، وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني، ص ٣٧٠ ـ ٣٧٢.

(٤٧) ممدوح الروسان، فلسطين والصهيونية، ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ١٣٨.

(٤٨) Neville J. Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I* (Berkeley, CA; London: University of California Press, 1976), p. 56 and 225.

(٤٩) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين (١٢٩٣ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٧٦ ـ ١٩١٤م)، ص ١٥١.

(٥٠) جاء ذلك من خلال مقال بعنوان: «اليهود في سوريا ومستعمراتهم»، بتوقيع نزيل سورية بالإسكندرية، المؤيد، العدد ٢٨٨٢ (١٥/١٠/١٨٩٩).

(٥١) المؤيد، العدد ٢٨٨٢ (١٥/١٠/١٨٩٩)، ص ٢.

في الوقت الذي أشادت فيه الصحيفة بالأوامر التي تصدرها الحكومة من وقت إلى آخر، إلا أنها نبهت إلى تسهيل بعض المأمورين للمهاجرين الدخول إلى الموانئ، ورأت الحل الأمثل لتجنب ذلك بأن تقوم الحكومة «بمنع إدخالهم بتعيين بوليس في يافا وحيفا وصفد من ذوي العظمة والشهامة والإخلاص للدولة»[٥٢].

تكمن أهمية هذا المقال، في أنه يعكس وعياً عميقاً لخطر الهجرة اليهودية، وذلك من خلال النقاط التالية:

- الربط بين مصلحة الأمة والدولة.
- توضيح حقيقة خطر المسألة على المدى البعيد، وليس في الوقت الآني.
- طرح المسألة من منظور سياسي إثني، حيث إن تجاهل خطر الهجرة والاستيطان سيخلق للدولة مشكلة جديدة هي المسألة اليهودية التي ستصبح كالمسألة الأرمنية والبلقانية وغيرها.

أوردت صحيفة الهدى في ١٢ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٠٠ التعليمات التي أصدرها السلطان عبد الحميد الثاني، التي يمنع بموجبها الزوار اليهود من الإقامة في القدس أكثر من ثلاثة أسابيع[٥٣]. وبررت صحيفة المقطم في ٩ كانون الثاني/يناير عام ١٩٠١ إصداره، بقولها: «إن مهاجرة الإسرائيليين أفواجاً من روسيا ورومانيا أقلقت الحكومة العثمانية، فخشيت أن يذهب السواد الأعظم منهم إلى فلسطين، وتتسع الدسائس السياسية فيها»[٥٤].

أشارت صحيفة الهدى إلى القانون في ٢١ تموز/يوليو عام ١٩٠١، وذلك في معرض حديثها عن الأمريكان الذين كانوا سابقاً رعايا للدولة التركية، فأكدت أن اليهود حُرّم عليهم الاستعمار في البلاد التي تحت سيطرة الحكومة التركية[٥٥]. ونشرت الصحيفة ذاتها في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٠١ أوامر السلطان الصادرة إلى الولاة لإنفاذ إرادته بهذا الخصوص، حيث أكدت الصحيفة أن الغاية من ذلك، منع توطُّن المهاجرين الإسرائيليين من روسيا ورومانيا في أرض السلطنة[٥٦].

كان ارتباط العرب خارج فلسطين بما يحدث فيها قوياً، وكانوا على اطلاع على كل ما يتعلق بالاستيطان والهجرة اليهودية، وذلك من خلال وجود جماعة كبيرة من السوريين في القاهرة، وكذلك التقارير التي كانت تعرضها الصحف العربية حول النشاط الصهيوني في فلسطين، والتي كانت تصل إلى أبعد نقطة يوجد فيها جاليات عربية كنيويورك. أضف إلى ذلك، التقارير الرسمية حول الهجرة والاستيطان اليهودي التي كانت ترسل إلى بيروت ودمشق، ويطلع عليها الموظفون العرب في المراكز العليا والوسطى في الإدارات المحلية. على سبيل المثال، جمع الموظفون العرب في

---

(٥٢) المصدر نفسه.
(٥٣) الهدى، العدد ٢٩ (١٢/١٢/١٩٠٠)، ص ٣.
(٥٤) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين (١٢٩٣ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٧٦ ـ ١٩١٤م)، ص ١٣٤.
(٥٥) الهدى، العدد ٤٣ (٢١/٧/١٩٠١)، ص ١ ـ ٢.
(٥٦) الهدى، العدد ٧٦ (٢٠/١١/١٩٠١)، ص ١.

القدس في عام ١٩٠١ تواقيع للاعتراض على دمج قوانين دخول اليهود وشراء الأراضي، التي أعطت اليهود حقوقاً متساوية كرعايا عثمانيين لشراء الأراضي الأميرية، واعتبروا هذه القوانين أمراً غير مرغوب فيه، وكذلك فعل الموظفون في بيروت الذين امتنعوا عن نشر هذه القوانين للسبب ذاته(٥٧).

وفي مقال للصحفي سليم قبعين بعنوان «بلدان فلسطين يصفها فلسطيني»، نشرته مجلة الجامعة في كانون الثاني/يناير عام ١٩٠٢، قدم خلاله صورة للأوضاع التي كانت عليها بلدة طبريا، فيقول: «أكثر سكان طبريا اليوم من اليهود الذين يتقاطرون إليها من جميع أطراف المعمورة لاستيطانها، وبالإجمال فإن طبريا (بلدة إسرائيلية)، لذلك نرى جميع أسواقها مقفلة يوم السبت»(٥٨)، وتكمن أهمية هذا المقال في أنه إشارة واضحة وصريحة ومبكرة جداً إلى حقيقة لا تحتمل ازدواجية المعنى والدلالة، ألا وهي التهويد التدريجي للمدن الفلسطينية والمستوطنات التي كان يقيمها الصهاينة في تلك المرحلة.

لعلها الصدفة التي قضت بأن يتزامن مقال قبعين هذا، مع إصدار هرتزل روايته **الأرض القديمة الجديدة** التي نشرها عام ١٩٠٢، وحاول أن يقدم من خلالها عرضاً لرؤيته لما ستكون عليه فلسطين الصهيونية بعد عشرين عاماً من الاستيطان اليهودي، حيث الدولة تمتلك عناصر المدينة الفاضلة كافة، وهي مزدهرة اقتصادياً، يسودها التسامح وعلاقات حسن الجوار مع العرب في ظل الصهيونية المثالية، وأوضح أفكاره هذه من خلال إحدى شخصيات الرواية، وهو رشيد بك ـ الذي عرّفه هرتزل ـ بأنه شخص عربي «تعلم في برلين، وكان أبوه أحد أولئك الذين أدركوا مبكراً فائدة الهجرة اليهودية، فساهم في نشاطنا الاقتصادي فأصبح غنياً، ولا يفوتني أن أقول إن رشيد هو عضو في مجتمعنا الجديد»(٥٩).

يسترسل هرتزل ـ على لسان رشيد بك ـ في تقديم مواصفات مدينته الفاضلة، فيقول: «نحن المسلمون كان لدينا دائماً أفضل العلاقات مع اليهود، أكثر من المسيحيين، عندما قامت المستوطنة اليهودية الأولى هنا، قبل نصف قرن، نصف العرب ذهبوا إلى اليهود للتحكيم بينهم، لقد أغنانا اليهود، فعلام نتذمر منهم، إنهم يعيشون معنا كأخوة، وبالنسبة للدين فيمكن أن تجد هنا إلى جانب الكنس اليهودية الكنائس المسيحية والمساجد الإسلامية والمعابد البوذية والبراهيمية، أما المنظر الكبير منظر التعايش السلمي بين الأديان، فهو في أورشليم»(٦٠).

في مقابل هذه الصورة المشرقة التي قدّمها هرتزل لمجتمع المستوطنات الجديد، عرض صورة للأوضاع السيئة التي كان يعيشها أهل فلسطين خارج هذه المستوطنات، فيقول على لسان إحدى

---

(٥٧) Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I*, p. 40 and 224.

(٥٨) **الجامعة**، ج ٦ (كانون الثاني/يناير ١٩٠٢)، ص ٤٠٤ ـ ٤٠٧.

(٥٩) ثيودور هرتزل، **الأرض القديمة الجديدة**، ترجمة منير حداد (يافا: دار النشر العربي، ١٩٦٨)، ص ٦٦.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٦٥ و١٠٣.

شخصيات الرواية: «أمضينا بضعة أيام في أرض فلسطين إسرائيل القديمة، لقد تركت يافا انطباعاً غير مستحب، كل ما فيها كان مهملاً، الأزقة مليئة بالروائح الكريهة، قذرة مهملة، وحيثما كنت تتجه ببصرك لا ترى غير الفقير: أتراك فقراء، عرب جياع ويهود فزعون عاطلون عن العمل، كلهم كسالى فقراء فاقدو الأمل، ورائحة العفونة كرائحة القبور تكتم الأنفاس...وفي طريق متداع إلى أورشليم، لم يريا غير مناظر بؤس رهيب، فأراضي السهل كلها تقريباً رمال ومستنقعات، والحقول البائسة بدت وكأن النار قد التهمتها.. قرى عربية بدائية بسكانها من الفقراء.. أطفال يلعبون بتراب الشوارع وهم عراة، وفي الأفق البعيد تبدو جبال يهودا الجرداء»[٦١].

ثانياً: الوعي العربي لخطر الاستيطان والهجرة من ١٩٠٤ ـ ١٩٠٨

مع بداية هذه المرحلة، تجددت موجات الهجرة اليهودية الصهيونية ـ والتي استمرت حتى عام ١٩١٤ ـ وهو ما عرف بالهجرة الثانية التي امتازت عن سابقتها بما ترتب عليها من نتائج؛ إذ أدت إلى تسارع نمو المستوطنات اليهودية التي أخذت بالتحول النوعي إلى مستعمرات صهيونية فعلية ذات أهداف سياسية واضحة من أجل بناء مجتمع جديد[٦٢]، فبلغ عدد المهاجرين خلالها عشرين ألفاً، أغلبهم من يهود روسيا[٦٣]، يعتنقون أفكاراً جديدة تمثلت بتشكيل أحزاب ومنظمات خاصة بهم، انطلاقاً من فكرة العمل الذاتي[٦٤]، فوصل عدد اليهود المهاجرين إلى فلسطين عام ١٩٠٥ إلى ٣٤٥٠ يهودياً[٦٥].

تزامن ذلك كله، مع تعيين متصرف جديد في القدس عام ١٩٠٤ وهو رشيد بك الذي كان داعماً للاستيطان اليهودي في فلسطين ومؤيداً له، ووجد في بعض الثغرات القانونية منفذاً للتحايل على تطبيق القوانين والتعليمات الحكومية بهذا الشأن، فكتب إلى الباب العالي معللاً موقفه بأن حصول أغلبية اليهود على الجنسية الأجنبية يحول دون مغادرتهم فلسطين بعد إقامتهم مدة الثلاثة أشهر التي نص عليها القانون، وذلك لمعارضة القناصل مغادرتهم[٦٦].

يذكر نجيب عازوري في كتابه يقظة الأمة العربية حادثة يحاول من خلالها إظهار ضعف الاهتمام الرسمي التركي بموضوع الصهيونية ونشاطها الاستيطاني، فيقول: «أرسل السلطان أخيراً في كانون الثاني/يناير عام ١٩٠٤ مفتشاً عاماً تركياً إلى سورية وفلسطين ليدرس الوضع السياسي في هاتين المقاطعتين، وفي إحدى الأمسيات بينما كان يلعب «البكارا» عند كاظم بك، تحدث رجل أمن

---

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٠٠ ـ ١٠١.

(٦٢) بيان نويهض الحوت، فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة، التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين ١٩١٧ (بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر، ١٩٩١)، ص ٤٣٤.

(٦٣) غازي حسين، إسرائيل الكبرى والهجرة اليهودية (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، ١٩٩٢)، ص ٦٨.

(٦٤) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين (١٢٩٣ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٧٦ ـ ١٩١٤م)، ص ٥٠٨.

(٦٥) النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، ص ٨٩ ـ ٩١.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ١٣٦.

صدفة عن مستعمرة إسرائيلية مجاورة، وبعد أن كان هذا الموظف العالي قد قضى ستة أشهر في بيروت والقدس من دون أن يهتم بمسألة اليهود، كتب تقريراً عن الاستعمار الصهيوني في فلسطين، وعاد إلى القسطنطينية بعد أسبوع»[٦٧].

انعقد في عام ١٩٠٥ المؤتمر الصهيوني السابع، الذي قرر أن تكون فلسطين الوطن القومي، وأكد ضرورة الاستيطان واتباع النهج العملي من أجل الإسراع في فرض أمر واقع صهيوني على الأرض الفلسطينية، لذا قرر المؤتمر توسيع نطاق الاستيطان الزراعي في فلسطين[٦٨].

كان الفلاحون الأكثر تأثراً وتلمساً لآثار الهجرة الثانية والاستيطان الصهيوني، لذا اتسمت مقاومتهم بالعنف، وعبَّروا في أكثر من مناسبة عن معارضتهم لها[٦٩]، إذ رأوا فيها اقتلاعاً لهم من أراضيهم وحرمانهم العيش[٧٠]، فقد كانوا يعملون في أراضي الملّاك الكبار بالأجرة أو المشاركة، فلما انتقلت ملكية هذه الأراضي إلى المستوطنين اليهود أصبحوا بلا عمل أو مأوى، ورغم الاستغاثات المتكررة للمزارعين العرب، فإن أصواتهم لم تكن لتصل إلى مسامع السلطات العثمانية، ولذا اضطروا إلى مقاومة تلك التطورات الجديدة بما لديهم من إمكانات بسيطة، وافتقارهم إلى قيادة واعية، حيث حاول هؤلاء التشبث بالأرض التي طردوا منها فهاجموا المستعمرات اليهودية، لكنهم اصطدموا بعقبات غير متوقعة، فالمستعمرات اليهودية كانت مزودة بالأسلحة النارية، ونجح القائمون عليها بتضليل السلطات المحلية العثمانية بتصوير مقاومة المزارعين العرب على أنها خروج على القانون والنظام، واعتداء على أصحاب الأرض الشرعيين[٧١]، ونجد صورة واضحة لهذا الوضع في ما ورد في يوميات المستوطنين الصهاينة، كتلك التي أوردها يوسف براص في كتابه «قرية على ضفاف الأردن»، وفي أكثر من موضع، ومما أورده في هذا السياق قوله: «إنه مما زاد الأوضاع سوءاً في تلك الفترة (١٩٠٦)، في مزرعة كنيرت أن قبائل البدو المجاورة كانت تكمن لرجال التلة في الطرقات، وكثيراً ما أشعل أفراد هذه القبائل النار في بيدرهم، ولكن الزملاء صمدوا في المكان»[٧٢].

نجم عن هذه الظروف زيادة في الوعي العربي لخطر الهجرة، وما ترتب عليها من توسع في الاستيطان، وخصوصاً مع اطلاع المثقفين العرب على المخططات الصهيونية[٧٣]، فأدى ذلك إلى تزايد ردود الفعل العربية، الأمر الذي تنبَّه إليه بعض الصهاينة، فطالبوا بضرورة الاهتمام بمشاعر

---

(٦٧) نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية، ترجمة وتقديم أحمد ملحم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨)، ص ٧٥.

(٦٨) رياض، الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، ص ٤٩.

(٦٩) كيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٥٧.

(٧٠) يوسف حداد، «مواقف جريدة «الكرمل» من الصهيونية في العهد العثماني،» شؤون فلسطينية، العددان ١٤٦ ـ ١٤٧ (أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٨٥)، ص ٩٤.

(٧١) محمود الشيبات، الصهيونية في الميزان (عمّان: منشورات وكالة الصحافة الأردنية، ١٩٧٥)، ص ٤٤.

(٧٢) براص، قرية على ضفاف الأردن، ص ٤٥.

(٧٣) حداد، «مواقف جريدة «الكرمل» من الصهيونية في العهد العثماني،» ص ٩٢.

العرب ومصالحهم، وظهرت أصوات جديدة تدعو إلى الاهتمام بالعرب كقوة سياسية بدلاً من التوجه إلى الباب العالي(٧٤).

ممن تصدى لهذه الهجرة، سعيد الحسيني الذي انتخب عام ١٩٠٥ رئيساً لمجلس بلدية القدس، فأظهر مقاومة للصهيونية عموماً، وللهجرة اليهودية خصوصاً، ساعده على ذلك معرفته العبرية، وعمله كموظف في قسم الرقابة لمراجعة صحيفة عبرية محلية(٧٥).

يكشف التقرير الذي بعث به متصرف يافا وقائمقامها محمد آصف باشا، في ٢٦ حزيران/يونيو عام ١٩٠٦ إلى متصرف القدس أكرم بك، قلقه من الآلية التي كان يتبعها المهاجرون اليهود ـ الذين وصفهم بالجمرة الخبيثة ـ للدخول إلى فلسطين والاستيطان فيها، وذلك «من طريق شركات معينة مثل شركة روتشيلد، فيسكنون ويشترون الأراضي الأميرية ويزرعون الأشجار من دون إذن مسبق من السلطات، ويتم ذلك من طريق الحيل والدسائس بحجة أنها أرض ملك صرف، ويقيمون عليها القرى اليهودية، محتالين على القانون الذي يشترط الإذن المسبق قبل إقامة أي بناء، وينشئون البناء من ١٥ ـ ٢٠ داراً من دون رخصة، وبهذه الطريقة يقيمون مئات العمارات»، ولينهي تقريره هذا بالإشادة بجهود متصرف القدس السابق رؤوف باشا في التصدي لمحاولاتهم هذه والحد منها(٧٦).

صحيفة الأهرام القاهرية تابعت دخول اليهود إلى فلسطين، وذلك من خلال مراسلها هناك، وفي أكثر من عدد من أعدادها؛ ففي رسالة له من يافا بتاريخ ١١ أيار/مايو عام ١٩٠٦ كتب يقول: «لقد أصبح توافد اليهود الروس إلى بلادنا عظيماً، ففي كل باخرة يحضر عدد كثير منهم، حتى كادت يافا والقدس تضيقان بهم، ومأمور التذاكر على الرصيف وأعوانه يمهدون لهم سبيل الدخول لقاء عشرة فرنكات، يدفعها كل مهاجر، والأمة الإسرائيلية تتهالك في سبيل استيطان فلسطين»(٧٧).

إن في ما قاله هذا المراسل دلالات مهمة، فهو يشير إلى الكم الهائل للقادمين من اليهود، وإلى استيطانهم في مناطق معينة وهي يافا والقدس، وكذلك ضعف الالتزام بالتعليمات الرسمية بهذا الخصوص، وتواطؤ الموظفين في التغاضي عنها مقابل مبالغ معينة، ولا سيَّما أن اليهود على أتم الاستعداد لدفعها مهما بلغت، لتهالكهم على استعمار فلسطين.

كان الوجود اليهودي في بعض المدن والقرى الفلسطينية يلفت نظر زوارها، وهو ما أشار إليه الخوري إبراهيم حرفوش ـ أحد كتّاب مجلة المشرق ـ في وصفه مدينة صفد عام ١٩٠٦، فذكر «بأن

---

(٧٤) فيصل حوراني، جذور الرفض الفلسطيني، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨ (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، ٢٠٠٣)، ص ٢١.

(٧٥) عادل مناع، أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (١٨٠٠ ـ ١٩١٨) (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦)، ص ١٢٩.

(٧٦) Divine, *Politics and Socity in Ottoman Palestine: The Arab Struggle for Survival and Power*, p. 11.

(٧٧) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين (١٢٩٣ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٧٦ ـ ١٩١٤م)، ص ١.

اليهود فيها اعتادوا خطة لم يألفها غيرهم من جنسهم وهي البطالة، وإن ما حملهم على ذلك ما كان يصل إليهم من المساعدات المالية من صناديق الجمعيات الخيرية»[٧٨].

لم تكن النظرة العربية إلى الهجرة والاستيطان الصهيوني سواء؛ ففي حين عارضه بعضهم وحاربه، لم يرَ بعضهم به ضيراً، بل وجدوا فيه فوائد وميزات يمكن أن تعود على العرب بالخير، فكتب سليم قبعين في ١٢ كانون الثاني/يناير عام ١٩٠٥ يقول: «إن الاستعمار الإسرائيلي لفلسطين أفضل بكثير من استعمار الألمان بعض جهات حيفا والقدس ويافا، لأن اليهود لا دولة لهم ترسل بوارجها، كما فعلت ألمانيا عندما أرسلت طرّادين كادا أن يرسلا كراتهما على حيفا وعكا بعد وقوع معركة بين الأهالي والألمان بسبب اعتداءات الأخيرين عليهم»[٧٩].

المفارقة هنا أن سليم قبعين هو ذاته الذي كان كتب عام ١٩٠٢ ـ وفقاً لما سبق ذكره ـ عن الهجرة والاستيطان، وتحوّل طبريا إلى بلدة إسرائيلية؟[٨٠].

شاركت قبعينَ في هذه الرؤية صحيفةُ النصير ـ وكان صاحبها إيليا زكا مقرباً من الحركة الصهيونية وتعاون معهم ـ فنشرت عدة مقالات عام ١٩٠٦ في مدح الاستيطان، استحقت بسببها لقب الصحيفة المأجورة، ومع ذلك استمرت وصاحبها في علاقتها مع الصهيونية، فكان معظم المشتركين من الصهاينة وأصحاب الإعلانات، لذا كانت تصدر أحياناً بملاحق عبرية[٨١].

كان لأحد الأشخاص ويدعى فريد قصاب وهو مسيحي أرثوذكسي من بيروت، الموقف ذاته؛ ففي عام ١٩٠٦ كتب يصف المستوطنين «بأنهم مسالمون ولا يثيرون الاستياء، وأصبحوا رعايا عثمانيين مخلصين من دون طموح لاستقلال قومي في فلسطين»[٨٢].

وكان لبعض الصحف دور بارز في الترويج للهجرة، لهجرة اليهود إلى تركيا، وما يمكن أن تحققه من فوائد، كصحيفة جون ترك التي كان يحررها جلال نوري، ومالكها اليهودي الألماني هوخبرغ[٨٣].

تطور جديد شهده عام ١٩٠٧ تمثل بقيام مجموعة من المهاجرين القادمين من روسيا ـ وكانوا يطلقون على أنفسهم اسم «مجموعة الدفاع الذاتي»، واستوطنوا في مستوطنة سجرة ـ بتشكيل تنظيم سري، وكان شعارهم: «بالدم والنار سقطت يهودا وبالدم والنار يهودا تقوم»، ومن أبرز قادته

---

(٧٨) المشرق، مج ١٠ (١٩١٧)، ص ٩٩٧، ومحمود العابدي، صفد في التاريخ (عمّان: جمعية عمال المطابع، ١٩٧٧)، ص ١١٤.

(٧٩) سهام نصار، موقف الصحافة المصرية من الصهيونية خلال الفترة من ١٨٩٧ ـ ١٩١٧: دراسة تحليلية لصحف «الأهرام»، و«المقطم» و«المؤيد» و«اللواء» و«الجريدة» و«الأهالي» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣)، ص ١٩٨.

(٨٠) الجامعة، ج ٦ (كانون الثاني/يناير ١٩٠٢)، ص ٤٠٤ ـ ٤٠٧.

(٨١) مناع، أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (١٨٠٠ ـ ١٩١٨)، ص ١٩٧.

(٨٢) Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I*, pp. 49 and 51.

(٨٣) هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة ١٦٤٨م إلى نهاية القرن العشرين، ٢ ج (دمشق: دار القلم، ٢٠٠٢)، ص ٢٠.

إسرائيل شوحاط وإسحق بن تسفي وديفيد بن غوريون[٨٤]، وكان في مقدّم اهتماماتهم احتلال العمل والحراسة وإقامة مستوطنات زراعية[٨٥].

كما انعقد في آب/أغسطس عام ١٩٠٧ المؤتمر الصهيوني الثامن في لاهاي، حيث سويت الخلافات بين تيار السياسيين وتيار الصهيونيين العمليين[٨٦]، وتم التوصل إلى اتفاق على دمج التيارين بهدف الحصول على الشرعية السياسية، وتنشيط الهجرة والاستيطان في فلسطين بشتى الوسائل[٨٧].

ثالثاً: الوعي العربي لخطر الهجرة والاستيطان الصهيوني من ١٩٠٨ ـ ١٩١٤

شهدت السنوات الأخيرة من حكم السلطان عبد الحميد الثاني زيادة في عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين واستيطانهم فيها، وذلك على الرغم من القيود والفرمانات التي كانت تصدرها الحكومة التركية آنذاك، وقد أسفرت هذه الزيادة عن تغير الأوضاع الديمغرافية فيها، فارتفع عدد اليهود إلى ثلاثة أضعاف ما كانوا عليه في بداية حكمه، وكانت المدن أكثر عرضة للزيادة نتيجة الهجرة إليها من الريف ومن خارج البلاد، ووصل عدد سكان المدن الفلسطينية من اليهود عام ١٩٠٨ إلى نحو ثلث مجموع عدد السكان، بعد أن كانوا نحو الربع فقط، في بداية عهد السلطان عبد الحميد[٨٨].

جرت خلال عام ١٩٠٨ سلسلة من التغيرات التي أثرت بصورة مباشرة في موضوع تنامي الهجرة اليهودية والاستيطان، فكانت هناك ثورة الاتحاديين على السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٨، حيث كان لليهود الصهاينة دور بارز فيها، وهو ما انعكس إيجاباً على موقف المستوطنين في فلسطين منها فاندفعوا إلى تأيدها[٨٩]، وهو ما أثار دهشة العرب، التي سرعان ما زالت، بعد ما أسفرت عنه

---

(٨٤) تعكس مذكرات أفراد هذه الهجرة حجم إيمانهم بفكرتهم وهدفهم؛ فبن غوريون كتب إلى والده بعد هروبه من الخدمة في الجيش الروسي، يقول: «إن خلق قرية جديدة في فلسطين أفضل من كل الاشتراكات المالية، وأجدى نفعاً من كل الاجتماعات والمؤتمرات، إن السكن في فلسطين هو الصهيونية الحقيقية فقط، وكان بن غوريون ينطلق في موقفه هذا من مقولته «الوطن لا يشترى بالسياسة بل بعرق الجبين»، لمزيد من التفاصيل، انظر: تهاني سلامة هلسة، دافيد بن غوريون، دراسات فلسطينية؛ ٤٤ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨)، ص ٢٧ و٣٠.

(٨٥) Anita Shapira, *Land and Power: The Zionist Resort to Force, 1881-1948* (New York: Oxford University Press, 1992), pp. 68-69.

(٨٦) الصهاينة العمليون: مجموعة من الصهاينة كانوا يرون في النشاط الدبلوماسي اللاهث وراء الوعود والضمانات الدولية التي كان يقوم بها هرتزل ـ وهو ما عرف بالصهيونية السياسية ـ هي مضيعة للوقت، ورأوا ضرورة حصر الجهود في تنمية المستعمرات داخل فلسطين، وزيادة الهجرة إليها، لفرض سياسة الأمر الواقع، لمزيد من التفاصيل، انظر: حاييم وايزمان، مذكرات حاييم وايزمان بقلمه ١٩٥٢: أول رئيس لدولة إسرائيل (بيروت: دار الفنون للطباعة والنشر، ٢٠٠٦)، ص ٢٤.

(٨٧) حوراني، جذور الرفض الفلسطيني، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨، ص ٢٣.

(٨٨) مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني، ١٧٠٠ ـ ١٩١٨: قراءة جديدة، ص ٢٢٢.

(٨٩) الشيبات، الصهيونية في الميزان، ص ٤٤.

ثورة عام ١٩٠٨ الدستورية من سيطرة الاتحاديين على الحكم، وتزايد تعاونهم مع الصهاينة، مما أدى إلى تخفيف القيود المتعلقة بهجرة اليهود إلى فلسطين[٩٠]، الأمر الذي ولّد مخاوف لدى العرب من توسع المجتمع اليهودي في فلسطين وتنامي العداوة تجاهه[٩١]. كان لهذه المخاوف ما يبررها، فقد نجح الصهاينة في زيادة عدد المهاجرين[٩٢]، على الرغم من التزام السلطات المحلية بالقيود السابقة، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود تساهل حكومي تجاه هذه القيود[٩٣]؛ فحكومة الاتحاديين وإن كانت رفضت منح ضمان خطي للصهاينة، لكنها سهلت عمليات الهجرة والاستيطان وتغاضت عنها[٩٤]، فقد تكون الرقابة والحرص على تطبيق القوانين والتعليمات المتعلقة بمنع الهجرة اليهودية غير فاعلة، وعديمة النفع خلال عهد السلطان عبد الحميد، ولكن كانت هناك مظلة قانونية تمنعها، يحتكم إليها إذا ما وجد من يخلص في تطبيقها، في حين أن هذه المظلة انتفت بقدوم الاتحاديين، وذلك بعد إلغاء تلك القوانين والتعليمات.

في ذلك العام أيضاً، هاجرت الموجة الثانية من الهجرة الثانية إلى فلسطين، وقد حملت هذه الموجة معها فكرة العنف المسلح لفرض وجودهم القسري على السكان، ووضعت حجر الأساس للمنظمات الإرهابية[٩٥].

كما بُدئ في مطلع عام ١٩٠٨ العمل على إنشاء تل أبيب أو (تل الربيع) كحي يهودي في شمال يافا، وأقيمت مدرسة البنات والبنين على الحدود بين يافا وتل أبيب، ثم شيدت المدرسة الثانوية هرتسليا وبعض البيوت الخاصة حولها[٩٦]. بعد أن تزايد عدد مستوطنيها واتسعت مساحتها في ما بعد، قامت الحركة الصهيونية بوضع خطة لدمجها مع مستوطنة المنشية، التي أنشئت عام ١٨٨٨، وذلك لجعلها مدينة كبيرة مستقلة استقلالاً تاماً من يافا[٩٧].

يتضح حجم الوعي العربي لمثل هذا الإنجاز الصهيوني من خلال الدور الذي كان لبعض العرب في بناء تل أبيب، الذي يصفه أحد المستوطنين الصهاينة بقوله: «وبعد ضغط وإلحاح وافق المقاول على قبول بعض الدقاقين اليهود للعمل عنده، وقد رشحت نفسي، واشتغل عداي في

---

(٩٠) ومن أهمها إلغاء الفرمان الذي أصدره السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٨٨٢، الذي يقضي بمنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين والقدس الشريف، لمزيد من التفاصيل، انظر: إبراهيم الشريقي، أورشليم وأرض كنعان: حوار مع أنبياء وملوك إسرائيل (لندن: مؤسسة الدراسات الدولية، ١٩٨٥)، ص ٢٣٨.

(٩١) Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I*, p. 55.

(٩٢) حسين، إسرائيل الكبرى والهجرة اليهودية، ص ٦٦.

(٩٣) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين (١٢٩٣ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٧٦ ـ ١٩١٤م)، ص ٥٢٣.

(٩٤) أمين مسعود أبو بكر، ملكية الأراضي في متصرفية القدس، ١٨٥٨ ـ ١٩١٨ (عمّان: مؤسسة شومان، ١٩٩٦)، ص ٦١٧.

(٩٥) الياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى ١٩٤٩) (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨)، ص ٣٩٩، و Shapira, *Land and Power: The Zionist Resort to Force, 1881-1948*, p. 68.

(٩٦) براص، قرية على ضفاف الأردن، ص ٢٧.

(٩٧) الدباغ، «الاستيطان اليهودي في ريف فلسطين في العهدين العثماني والبريطاني، ١٨٥٤ ـ ١٩٤٨م،» ص ٣٢.

أعمال بناء تل أبيب دقاقان عبريان وخمسون دقاقاً عربياً، كانت نظرة العمال العرب إلينا مشوبة بالريب، لأنهم كانوا يرون فينا منافسين، ولم تكن نظرة المقاول إلينا بأفضل»[٩٨].

كما طرأ خلال هذه المرحلة تحولٌ في الدور الذي كانت تمارسه المستوطنات الثلاث (القدس، يافا، الخليل)، الذي لم يعد يقتصر على إيواء جموع المستوطنين فحسب، بل اتخذت أوكاراً لأعضاء الحركة الصهيونية وشركاتها وبنوكها وجمعياتها ووكلائها للانطلاق لشراء الأراضي في الأرياف وديار العربان وبناء المستوطنات[٩٩].

كما كان عام ١٩٠٨ بداية النشاط الاستيطاني المنظم من قبل الحركة الصهيونية، فأنشأت من أجل هذه الغاية مكتب فلسطين (The Palstine Office)[١٠٠]، وقد تولى إدارته الروسي آرثور روبين (Arthur Robin)، ويعد هذا المكتب من أهم المؤسسات الصهيونية ميدانياً في هذه المرحلة[١٠١]، وأضيف إليه ذراعان تنفيذيان: الصندوق القومي اليهودي الذي سبق أن تأسس عام ١٩٠١ بهدف شراء الأراضي من أجل ملكية قومية ولإقامة المستوطنات عليها وبقي مجمداً حتى عام ١٩٠٨، وشركة تطوير أراضي فلسطين التي أسست كشركة أسهم، والهدف منها شراء الأراضي وتحضيرها للاستيطان لتغطية حوائج الصندوق القومي اليهودي والأفراد[١٠٢]. وقد نجح الصهاينة خلال عام ١٩٠٨ في تأسيس ثلاث مستعمرات دفعة واحدة[١٠٣].

أدت هذه التطورات إلى تحول نوعي في الوعي العربي لخطر الهجرة والاستيطان الصهيوني، فشنت الصحف الفلسطينية في الأشهر الأولى من العهد الدستوري هجوماً منتظماً على نشاطات صناديق الاستيطان اليهودية[١٠٤].

أُرسل في العام ذاته بيان موقّع من شخصيات فلسطينية إلى مجلس المبعوثان ونواب فلسطين، حذروا فيه من سعي اليهود الصهاينة إلى استعمار البلاد وإخراج أهلها منها، أو تحويلهم إلى عبيد وخدم لهم، وطالبوا الحكومة بإعادة قانون المهاجرة، وقانون الورقة الحمراء، الذي كان يقضي بعدم إقامة اليهود الأجانب في فلسطين لأكثر من ثلاثة أشهر[١٠٥]، كما طالبوا في ختامه بالعمل على

---

(٩٨) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٩٩) أبو بكر، ملكية الأراضي في متصرفية القدس، ١٨٥٨ ـ ١٩١٨، ص ٦٠٢.

(١٠٠) صبحي، التآمر الصهيوني ضد الأمة العربية، ١٨٨٢ ـ ١٩٦٧، ص ٣٢.

(١٠١) وليد الخالدي، الصهيونية في مئة عام: من البكاء إلى الهيمنة على المشرق العربي، ١٨٩٧ ـ ١٩٩٧ (بيروت: دار النهار، ١٩٩٨)، ص ٢٣.

(١٠٢) أريه ل. أفنزي، دعوى نزع الملكية: الاستيطان اليهودي والعرب، ١٨٧٨ ـ ١٩٤٨، ترجمة بشير البرغوثي (عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٦)، ص ١٠٣.

(١٠٣) الحوت، فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة، التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين ١٩١٧، ص ٤٣٤.

(١٠٤) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٥٣ و٥٧، وألكس كرمل، تاريخ حيفا في عهد الأتراك العثمانيين (حيفا: جامعة حيفا، ١٩٧٩)، ص ١٥٩.

(١٠٥) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين (١٢٩٣ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٧٦ ـ ١٩١٤م)، ص ١٤٩.

تقوية الجبهة الداخلية من خلال تنشيط التجارة والصناعة الوطنية، وبيع الأراضي وعدم الهجرة من فلسطين، وغرس حب العمل في الزراعة والتجارة والصناعة، وخصوصاً لدى الناشئة(١٠٦).

من النتائج المترتبة على التطورات التي شهدها عام ١٩٠٨، التحول في نوعية العلاقة بين الجانبين العربي واليهودي الصهيوني، والتي أخذت تميل إلى العنف والمواجهات المسلحة(١٠٧)، فشهد عام ١٩٠٨ وبدايات عام ١٩٠٩ نزاعات واشتباكات مسلحة بين العرب واليهود في المستوطنات والمدن الفلسطينية، أسفرت عن سقوط عدد من القتلى(١٠٨).

أكدت التقارير الواردة في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٠٨، تزايد عداء الفلاحين في منطقة حيفا وطبرية للملّاكين العرب والمستوطنين اليهود(١٠٩).

وفي كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٠٨، حاول عدد من أهالي قرية كفركنا الاستيلاء على بعض الأراضي في غزة طبريا، تعود ملكيتها للجمعية اليهودية الاستيطانية(١١٠).

وخلال عام ١٩٠٩، استمرت المواجهات بين المستعمرين وأهالي سجرة، على خلفية خلاف حول مطالبتهم جيرانهم المستعمرين بأحراج ومراعٍ وأراضٍ مختلفة. وكذلك مطالبة أهالي كفركنا بدم أحد أبنائهم، الذي قتل على يد المستوطنين، وحقوق في أراضٍ، وقد وصف بن غوريون الغارات على مستعمرة سجرة بأنها شرسة وقاسية(١١١).

أدت هذه الاعتداءات إلى عقد المؤتمر التأسيسي لمنظمة هشومير (الحارس) في نيسان/أبريل عام ١٩٠٩ في مستعمرة مسحة (الجليل الأسفل)(١١٢)، وإنشاء منظمة تتولى حراسة المستعمرات وتدريب الحراس، وعلى الرغم من تعثر أعمال هذه المنظمة في بداية الأمر، نتيجة نظرتها الاستعلائية، ومعارضة المستوطنين القدامى والفلاحين العرب، إلا أنها نجحت في طرد الفلاحين العرب من أراضي الملّاكين الغائبين الذين باعوا أراضيهم للصندوق القومي اليهودي(١١٣).

---

(١٠٦) ويلاحظ أن هذه المطالب أصبحت كدستور لمطالب الحركة الوطنية الفلسطينية على اختلاف أشكالها كالحزب الوطني عام ١٩١١، والنشرات العامة التي كانت توزع في فلسطين، لمزيد من التفاصيل، انظر: يسين وهلال، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨، ص ١٣.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٦١.

(١٠٨) الشريقي، أورشليم وأرض كنعان: حوار مع أنبياء وملوك إسرائيل، ص ٢١٦.

(١٠٩) كيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٥٧.

(١١٠) Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I*, p. 167.

(١١١) شبتاي تيبت، بن غوريون والعرب، ترجمة غازي السعدي (عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٧)، ص ٣١ ـ ٣٢؛ أفنزي، دعوى نزع الملكية: الاستيطان اليهودي والعرب، ١٨٧٨ ـ ١٩٤٨، ص ١٠٤، وآباء الحركة الصهيونية، ترجمة عبد الكريم النقيب، شخصيات صهيونية؛ ٥ (عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٧)، ص ٩٢.

(١١٢) الخالدي، الصهيونية في مئة عام: من البكاء إلى الهيمنة على المشرق العربي، ١٨٩٧ ـ ١٩٩٧، ص ٢٣، و Shapira, *Land and Power: The Zionist Resort to Force, 1881-1948*, pp. 68-69.

(١١٣) Rafael N. Rosenzweig, *The Economic Consequences of Zionism* (Leiden: Brill Academic Pub., 1997), p. 10.

استغل الصهاينة مذبحة الأرمن التي جرت عام ١٩٠٩، وأشاعوا بأن العرب سيقومون بالعمل ذاته بحقهم[١١٤]، كما تذرعوا بانتفاضة الفلاحين العرب في شمال فلسطين لحمل قائمقام طبرية على السماح لهم بتشكيل وحدات مسلحة من الحرس اليهودي للدفاع عن أنفسهم[١١٥]، وجاء هذا السماح على الرغم من تحفظ الحكومة التركية على نشاطات (منظمة هشومير)، وعدم حماستها لتشكيل الجيوش الخاصة في المملكة[١١٦]. وقد وجد الصهاينة في هذا القرار فرصة لحمل السلاح علانية بحجة الدفاع عن النفس، وذلك على الرغم من أن المستعمرات كانت مليئة بالسلاح[١١٧].

تتالت بعد ذلك حوادث الصدام المسلح بين الجانبين؛ ففي قرية مصبة أطلق النار على أحد العمال اليهود الذي يعمل عند أحد الفلاحين، من قبل أحد الجيران العرب في طريق سجرة ـ مصبة، فأصابت الرصاصات أماكن مختلفة من جسمه توفي في إثرها[١١٨].

يتضح التحول في الوعي العربي تجاه مسألة الاستيطان والهجرة، والذي اتسم بالعنف والحدّة، من خلال ما جاء في مذكرات بعض المستوطنين، فاعتبر أحدهم عام ١٩٠٩ عام المضايقات والعراقيل، ويصف ذلك بقوله: «الحياة لم تكن آمنة، وكانت اليد الواحدة تمسك بالمحراث، والأخرى على المسدس، وتشبّع جو الجليل كله برائحة البارود، وعانت (مستوطنة كنيرت) كثيراً من حسد قبيلة «عرب الدلايقة»، فكان هؤلاء البدو يهاجمون المستوطنين في الطرق والحقول، ويشعلون النار في البيدر، ويقلقون الراحة ليل نهار، فتعكر صفو الأمن أيضاً في سائر مستوطنات الجليل. وفي سجرة، نشبت نزاعات بين اليهود والمواطنين العرب في القرية المجاورة للمستوطنة، إذ انقضوا على قطيع المستوطنة وأغاروا على حقولها، وفي آخر أيام عيد الفصح من ذلك العام قتل في سجرة أحد الحراس على يد أحد الفلاحين»[١١٩].

ساهم مسلحو منظمة (هشومير) عام ١٩٠٩ في السيطرة على أراضي مستعمرة دجانيا (جنوب بحيرة طبريا)، وتثبيت المستوطنين فيها، وذلك على الرغم من مقاومة الفلاحين العرب، وكذلك فعل مستوطنو الخضيرة مع سكان القرى المجاورة، إذ نشبت معركة بشأن أرض يقيم عليها فلاحون عرب، ونجح المستوطنون بدعم من المنظمة في طردهم منها، بعد وقوع عدد من الإصابات في الجانبين، وفي النهاية استولى مستوطنو الخضيرة على الأرض[١٢٠]، وقد تم تصوير هذه العلاقة

---

(١١٤) الشيبات، الصهيونية في الميزان، ص ٤٤.

(١١٥) خليل أبو رجيلي، «الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل،» شؤون فلسطينية، العدد ١١ (تموز/ يوليو ١٩٧٢)، ص ١٣٥، وصبحي، التآمر الصهيوني ضد الأمة العربية، ١٨٨٢ ـ ١٩٦٧، ص ٣٧.

(١١٦) Rosenzweig, *The Economic Consequences of Zionism*, p. 10.

(١١٧) الشيبات، الصهيونية في الميزان، ص ٤٤.

(١١٨) براص، قرية على ضفاف الأردن، ص ٤٧.

(١١٩) المصدر نفسه، ص ٥١.

(١٢٠) شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى ١٩٤٩)، ص ٣٣٩ ـ ٣٤٠؛ ريزا دومب، صورة العربي في الأدب اليهودي، ترجمة عارف توفيق عارف (عمان: دار الجليل، ١٩٩٠)، ص ٣٢، و Rosenzweig, *The Economic Consequences of Zionism*, p. 10.

بين الطرفين من قبل سميلانسكي (Moshe Smilansky) في قصة نشرت عام ١٩٠٩ بعنوان الشيخ عبد القادر[١٢١].

في مقارنة لما أصبح عليه الوضع بعد عام ١٩٠٨، وخصوصاً العلاقة بين العرب والمستوطنين، وتشكيلهم منظمات شبه عسكرية للرد على رفض العرب وجودهم، نجد الصورة مناقضة تماماً لما حدث عام ١٨٨٦، وذلك بعد الصدام المسلح الذي حدث في مستوطنة بتاح تكفا بين اليهود والعرب، إذ أصر المستوطنون على أن تقوم المصالحة على دعوة العرب إلى القهوة في مستوطنتهم[١٢٢].

مهما يكن من أمر، فقد استمرت حالة الوعي والتحذير من خطر الهجرة والاستيطان؛ فروحي الخالدي حاول إثارة الموضوع بصورة مباشرة في كتابه عن الصهيونية، وذلك من خلال التساؤل: الهجرة إلى أين؟ مجيباً على هذا السؤال بتصنيف المهاجرين اليهود ـ من روسيا تحديداً ـ إلى فئتين: الأولى طلبة المدارس وأصحاب العلم والفكر، وهذه توجهت إلى فلسطين منذ العام ١٨٨١؛ والثانية فئة العمال، والتي هاجرت إلى أمريكا[١٢٣].

وطالب مبعوثو القدس من جانبهم، ، خلال جلسات المجلس عامي ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩، الحكومة باتخاذ التدابير الفاعلة لوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين[١٢٤]، فطالب نائب يافا حافظ السعيد في إحدى جلسات المجلس عام ١٩٠٩ بإغلاق ميناء يافا في وجه اليهود، ولا سيما تل أبيب التي كانت في مستهل بنائها في تلك السنة[١٢٥]، ولكن على الرغم من تصريحاته هذه، ومواقفه المعادية عموماً، عُرف عنه المهادنة والاعتدال إذا ما قورن بمواقف زميليه روحي الخالدي وسعيد الحسيني، فوصفه الصهاينة بأنه من ذوي المواقف المعتدلة حيال الاستيطان[١٢٦]. ويبقى السؤال هنا: هل كانت إثارته القضية من باب الالتزام تجاه ناخبيه؟ أم ناجمة عن إحساس بالخطر الحقيقي للاستيطان، وخصوصاً في ما يتعلق بحساسية المنطقة الجغرافية التي يمثلها، وهي يافا؟

أدى إصرار النواب العرب خلال عام ١٩٠٩ على مطالبتهم بعدم السماح للمهاجرين بالاستيطان إلى إعادة الحكومة العمل بالقيود التي كانت فرضتها في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٠٠[١٢٧]، وقد اعترض نائب القدس روحي الخالدي على التدابير التي اتخذتها الحكومة العثمانية لتقييد الهجرة

---

(١٢١) Yousef Gorny, *Zionism and the Arabs, 1882-1948: A Study of Ideology*, translated by Chaya Galai (Oxford: Clarenton Press,1987), p. 17.

(١٢٢) Shapira, *Land and Power: The Zionist Resort to Force, 1881-1948*, p. 60.

(١٢٣) الخالدي، «كتاب السيونزم أو المسألة الصهيونية لمحمد روحي الخالدي المتوفى سنة ١٩١٣،» ص ٧١.

(١٢٤) عبد العزيز عوض، «الشخصية الفلسطينية والاستيطان اليهودي، ١٨٧٠ ـ ١٩١٤،» شؤون فلسطينية، العدد ٣٦ (آب/أغسطس ١٩٧٤)، ص ٧٦.

(١٢٥) مناع، أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (١٨٠٠ ـ ١٩١٨)، ص ٢٠٧.

(١٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٠٧.

(١٢٧) حلاق، «موقف الدولة العثمانية من النشاط الصهيوني، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٤،» ص ٢٤٧، وعصمت برهان الدين، «النواب العرب في العهد العثماني والخطر الصهيوني في فلسطين،» شؤون عربية، العدد ٩٣ (آذار/مارس ١٩٩٨)، ص ٩٣.

اليهودية لأنها غير مجدية، «إذ اتخذها المأمورون وساطة للرشوة والغش، ولم تمنع اليهود من التوطن في فلسطين»[١٢٨].

عما أسهم في زيادة الوعي والسخط ضد الهجرة اليهودية والاستيطان، خلال عام ١٩٠٩، إصدار نجيب نصار صحيفة الكرمل، في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٠٨[١٢٩]، التي أصبحت منبراً لمهاجمة الصهيونية ومخططاتها عموماً، والهجرة اليهودية والاستيطان خصوصاً.

أثارت العلاقة بين الصهاينة والاتحاديين الوعي العربي تجاه مسألة الهجرة والاستيطان؛ فرفيق العظم لفت انتباهه، خلال زيارته الأستانة في آب/اغسطس عام ١٩٠٩ نفوذ اليهود الدونمة داخل جمعية الاتحاد والترقي، وثقة الاتحاديين بهم، وهو ما دفعه إلى التخوف من انعكاس هذه العلاقة على زيادة أعداد المهاجرين اليهود الأجانب إلى البلاد العثمانية، وذلك من دون أن يحدد فلسطين بعينها[١٣٠].

كما علّقت مجلة المقتطف في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٠٩ على الدور الذي أداه يهود الدونمة في ثورة الاتحاديين، وأثر ذلك في زيادة الهجرة، فقالت: «ولذلك لا يبعد أن تكثر مهاجرة إخوانهم الغرباء إلى البلاد العربية، واستعمارهم الأراضي البائرة الآن، التي ليست آهلة بالسكان»[١٣١].

يلاحظ في قول الصحيفة هذا ـ ذات التوجه الصهيوني ـ محاولة لدس السم بالدسم؛ إذ حاولت في البداية وصف المهاجرين بإخوانهم الغرباء، لتخلق نوعاً من التعاطف تجاههم، ثم تأكيدها أن استيطانهم وإقامتهم ستكون في الأراضي البائرة الخالية من السكان، والواقع آنذاك يكذب مثل هذه المقولة، لأن المهاجرين اليهود استولوا على أخصب المناطق، والأكثر حيوية في فلسطين.

كما حاول هؤلاء التقليل من حجم الاستيطان الصهيوني وخطره؛ ففي الأول من آب/أغسطس، نشرت صحيفة المؤيد تصريحاً للنائب اليهودي نسيم مزلياح حول استيطان اليهود فلسطين، قال فيه: «لدى الحكومة مشاغل كافية فلا نضيف إليها مسألة اليهود، على أنه لا مانع من نزولهم في أي قسم أرادوا من المملكة، ولكن كأفراد وليس كمجموع أمة إسرائيلية، فإن المسلمين يعارضون ذلك، والمسيحيين أشد معارضة، ولا مانع من وجود بعض قرى إسرائيلية، كما توجد قرى مسيحية أيضاً. أما استعمار اليهود فلا أمل لهم بتحقيقه... ولقد سمعنا قوماً ينكرون الحجر الذي وضعناه على مهاجرة اليهود إلى فلسطين، إذ منع اليهود الأجانب من الإقامة فيها إلا لثلاثة شهور، وإنما وضعنا هذا القانون في إثر استفحال مبدأ الحزب الصهيوني»[١٣٢].

---

(١٢٨) الخالدي، «كتاب السيونزم أو المسألة الصهيونية لمحمد روحي الخالدي المتوفى سنة ١٩١٣،» ص ٧٢.

(١٢٩) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٥٩.

(١٣٠) بسام البطوش، «رفيق العظم، ١٨٦٥ ـ ١٩٢٥م: دراسة في فكره ودوره في الحركة الإصلاحية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥)، ص ١٤٤.

(١٣١) المقتطف، مج ٣٥، ج ٤ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٩)، ص ٩٥٧.

(١٣٢) المؤيد، العدد ٥٨٣١ (١٩٠٩/٨/١)، ص ٥.

أوفدت صحيفة الأهرام في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٠٩ مراسلاً خاصاً لزيارة فلسطين، الذي وصف موقف الأهالي هناك، بقوله: «إن الفلسطينيين قلقون من الحركة الصهيونية، فالهجمة اليهودية مستمرة، تخلق لديهم المخاوف والقلق، والبلاد تكاد الآن أن تكون في أيدي الأجانب»(١٣٣).

كما أثارت صحيفة النعمة في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٠٩ قضية مهمة، تتعلق بالمهاجرين، محاولة لفت انتباه القراء إليها، وهي الجمعيات المعنية بشأن هؤلاء، فقالت: «لا يسعنا أن نغضي عن الجمعيات الأوروبية الناظرة في أحوال مهاجري فلسطين الإسرائيليين، التي غايتها لا تزال واحدة وهي مساعدة المهاجرين الإسرائيليين»(١٣٤).

وممن تصدى للهجرة والاستيطان الصهيوني، الأعضاء العرب في فروع حزب الاتحاد والترقي في سورية الذين عملوا علانية ضد اليهود، وهو ما أكده موظف في البنك العثماني، حيث عزا زيادة الاعتداءات والنزاع بين العرب وسكان المستعمرات إلى تدخل عرب آخرين يعارضون استيطان اليهود في فلسطين(١٣٥). كما حاول الأعضاء الفلسطينيون في الحزب عام ١٩٠٩ كسب زملائهم من أعضاء السلطة الحاكمة في الآستانة إلى جانبهم، من خلال لفت نظرهم إلى الخطر الذي يهدد البلاد والفلاحين من الهجرة اليهودية(١٣٦).

تحدثت صحيفة العصر الجديد في ٤ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٠٩ عن طلب الحكومة الأمريكية من الحكومة العثمانية إسكان الموسويين الأمريكيين الذين نزحوا عن بلادهم إلى سورية، وأن يبحث مجلس الوكلاء في هذا الأمر، وقد علقت الصحيفة على هذا الخبر بقولها: «لعل الجريدة أرادت أن تكتب فلسطين فاستعاضت عنها بسورية، إذ ليس للموسويين في سورية ما يشوقهم إليها، وإنما يؤمّون بلاد فلسطين زرافات ووحداناً»(١٣٧).

في أواخر عام ١٩٠٩، صرح سعيد الحسيني في لقاء صحفي، برفض تجميع اليهود في فلسطين، لعدم استعداد البلاد لذلك، وبأن قدومهم بالآلاف سيلحق الضرر بالبلاد، وشدد على أن يكون اليهود عثمانيين موالين مثل العرب، وليسوا أجانب يعيشون تحت حماية حكومات أجنبية(١٣٨).

تزامن هذا التصريح مع انعقاد المؤتمر الصهيوني التاسع في مدينة همبورغ في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٠٩، وتحدث فيه ماكس نوردو عن الانقلاب العثماني الكبير، والعلاقة المستقبلية بين الصهيونية وحكومة الانقلاب، وختم حديثه بالقول «إن الصهاينة يرغبون في مساعدة تركيا

---

(١٣٣) يعقوب الدجاني ولينا يعقوب الدجاني، فلسطين واليهود وجريمة الصهيونية والعالم، تحرير مفلح الخوالدة (عمّان: [د. ن.]، ١٩٩٣)، ص ٢٤٧.

(١٣٤) النعمة، ج ١ (١/١١/١٩٠٩)، ص ١٧٢.

(١٣٥) Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I*, p. 167.

(١٣٦) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٥٩.

(١٣٧) العصر الجديد، العدد ١٠٤ (٤/١٢/١٩٠٩)، ص ٢.

(١٣٨) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين (١٢٩٣ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٧٦ ـ ١٩١٤م)، ص ٥٢٧.

في نهضتها الجديدة، ولكن بصفتهم شركاء أحراراً وجدوا جنسيتهم بعد أن فقدوها منذ ألفي عام، لا بصفة مستعمرين أو أجانب يباح لهم النزول في الممالك العثمانية، كما طالب بضرورة أن تعترف الحكومة الجديدة بالجنسية الإسرائيلية، قبل أن يجمع الشعب الإسرائيلي شتاته ويهاجر من كل الأقطار إلى الأنحاء الفلسطينية ليقيم فيها نهائياً»[١٣٩].

أثار انعقاد المؤتمر وقراراته اهتمام عدد من الصحف، فنقلت صحيفة المؤيد في الأول من كانون الثاني/يناير عام ١٩١٠ أمر موافقة المؤتمر على رصد مئتي ألف فرنك لإنشاء مستعمرة تعاونية في فلسطين[١٤٠]. وأكدت صحيفة الأمة في ٨ كانون الثاني/يناير عام ١٩١٠، أن الغاية من عقده في همبورغ هي بحث الهجرة الإسرائيلية وأحوالها[١٤١].

نقلت صحيفة الكرمل، عن صحيفة الهدى تفاصيل الخطبة التي ألقاها ديفيد فلورنتين (David Florentin)، والتي كان لها أثر كبير بحيث «ارتجت لها الجدران، وتخدرت أيدي المصفقين استحساناً، وبحّت لها أصوات المهللين، والتي أفاض فيها في الحديث عن مهاجرة الأمة اليهودية إلى تركيا وفلسطين، وخطته فيها هي أن يجمع بين أفراد هذه الأمة المهاجرة والمتفرقة في سائر أنحاء المعمورة رجالاً ونساءً، الذين يطالبون جميعاً ويرغبون في أن يكون لهم قطر خاص بهم»[١٤٢].

قادت صحيفة المقتبس في شباط/فبراير عام ١٩١٠ حملة عنيفة للتنبيه إلى النتائج الخطيرة المترتبة على الهجرة والاستيطان، ووجهت اللوم إلى الأمة والحكومة لوقوفها موقف المتفرج تجاه هذا التيار[١٤٣].

كما كان لنجيب نصار وصحيفته الكرمل الموقف ذاته؛ إذ استمر خلال عام ١٩١٠ بسياسته المعارضة الهجرة والاستيطان الصهيوني، ولخص أفكاره بهذا الشأن في مقال نشره في شباط/فبراير عام ١٩١٠ تحت عنوان «استعمار أم استدرار»[١٤٤]، وقد أحدث هذا المقال ردة فعل غاضبة لدى بعض الجهات المعنية، وبعض الصحف، فاستنكرت صحيفة جراب الكردي تحذيرات نصار من خطر الهجرة، وأكدت أن «هجرتهم إلى فلسطين ذات منافع جمة». ووافقتها في هذا الرأي صحيفة المقطم التي دأبت على الترويج للهجرة اليهودية، بحجة أن فيها النفع العميم، والخير الجمّ لسكان فلسطين، وبأن المخاوف المثارة من جراء الهجرة ليست إلا أوهاماً باطلة.[١٤٥] واتهمته صحيفة

---

(١٣٩) الاتحاد العثماني، العدد ٣٩٧ (١٩١٠/١/١٠)، ص ١ ـ ٢.
(١٤٠) المؤيد، العدد ٥٩٥٢ (١٩١٠/١/١)، ص ٦، والعصر الجديد، العدد ١٢٧ (١٩١٠/١/٥).
(١٤١) الأمة، العدد ٢٨ (١٩١٠/١/٨)، ص ٢.
(١٤٢) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة، ١٩ آذار/مارس ١٩١٠، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٤٤٨ (١٩٣٠/٣/٢٩)، ص ٨.
(١٤٣) خيرية قاسمية، «نجيب نصار في جريدته «الكرمل»، ١٩٠٩ ـ ١٩١٤،» شؤون فلسطينية، العدد ٢٣ (تموز/يوليو ١٩٧٣)، ص ١٠٤.
(١٤٤) حداد، «مواقف جريدة «الكرمل» من الصهيونية في العهد العثماني،» ص ٩٨.
(١٤٥) المصدر نفسه، ص ٩٨.

النفير العثماني ـ الصادرة في القدس، والناطقة باسم الصهيونية ـ بالتفرقة بين العناصر في الدولة، وقد أثمرت هذه التهم، محاكمة نصار، واضطراره إلى تفاديها بإضافة كلمة (الأجنبي) إلى عبارة الاستعمار الإسرائيلي، لكي يفرق بين اليهود المواطنين والموجة الجديدة من الهجرة[١٤٦].

ولكن ذلك لم يمنعه من تتبع ما كان ينشر بخصوص الهجرة والاستيطان؛ ففي ١٦ نيسان/أبريل عام ١٩١٠ نقلت صحيفة الكرمل عن إحدى الصحف الصادرة في أزمير، قولها: «بأنها علمت من مصادرها في القدس أن الجمعية الصهيونية أخذت سراً في إدخال الإسرائيليين الأجانب إلى فلسطين، وذلك على الرغم من الأوامر الصادرة من الحكومة في آب/أغسطس عام ١٩٠٧، يساعدها على ذلك كثير من مأموري الحكومة المحلية، فبلغ عددهم في هذه السنة نحواً من ثمانية آلاف في حيفا وحدها، مع أن المقيدين في دفاتر الحكومة لا يزيدون على المايتين...، ولتختم الكرمل خبرها هذا بالتساؤل التالي: «فليقل لنا حضرات الذين اصطفتهم الأمة من المأمورين ليكونوا وكلاء عنها في إدارة شؤونها وصيانة حقوقها: هل يسمح أحدهم لغريب بالدخول إلى بيته والتصرف به كصاحبه؟ ثم هل يتخلى له عنه؟ فكيف يجوز إدخال الأجانب إلى بلادنا فيتمتعون بهوائنا ومائنا ويزاحموننا على أوطاننا؟.. وهل يضمن لنا مأمورونا كون هؤلاء المهاجرين هم من خيرة الناس، وليس فيهم الفوضوي والثوري والجاني والفار...إلخ؟ فلماذا يتناوم المأمورون؟»[١٤٧].

استوقف تزايد أعداد اليهود في فلسطين خلال عام ١٩١٠ يوسف الحكيم رئيس محكمة يافا آنذاك، فكتب، يقول: «ومما لفت نظري أن عدد اليهود الأجانب مجتمعين يقرب من عدد الوطنيين، فأما اليهود فمنهم الأصليون لا يتجاوز عددهم ثلاثة أو أربعة آلاف، ومنهم الغرباء وعددهم غير معروف لعدم وجود دائرة إحصاء لدى الحكومة، ولكنه يقدر بثلاثين ألفاً في يافا والقدس المجاورة لها، ومنهم المهاجرون من روسيا ورومانيا وألمانيا والنمسا والمجر واليمن والعراق وبعض الولايات العثمانية وشمال أفريقيا، مما يدل على أن فكرة الهجرة إلى فلسطين كانت هدف يهود العالم، يغذيها كبارهم بمختلف الصور، وقد ظهر كما يقول الخبراء من اليافيين أن عدد اليهود المهاجرة إلى يافا قد زاد في العهد الدستوري مما كان عليه في العهد الحميدي، بفضل حماية القانون الأساسي حق كل فرد منهم، بالإضافة إلى الامتيازات الأجنبية التي ظلت مرعية»[١٤٨].

في محاولة لمواجهة سيل الهجرة ومخاطر الاستيطان، قدم أحد المواطنين العثمانيين ويدعى أمين حشيمي اقتراحاً في ١٤ كانون الثاني/يناير عام ١٩١٠ إلى النواب في مجلس الأمة بعامة، والعرب بخاصة، وينص على «إسكان العرب الرحل، وتعويدهم على المصر والحضارة، لأن إسكان هؤلاء خير من إسكان المهاجرين الذين يردون أفواجاً، ويتقاطرون زرافات من كل فج

---

(١٤٦) خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ ـ ١٩١٨ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٣)، ص ٧٥ ـ ٧٦.

(١٤٧) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة، ١٦ نيسان/أبريل ١٩١٠، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٤٥٧ (١٩/٤/١٩٣٠)، ص ٨.

(١٤٨) يوسف الحكيم، سورية والعهد العثماني (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦)، ص ٢١٤.

وصوب، إذ نحن في حاجة عظيمة لمزج العناصر الموجودة بين ظهرانينا، لا لتكثيرها وبثها في أنحاء البلاد»[١٤٩].

نقلت صحيفة الأمة في ١٣ شباط/فبراير عام ١٩١٠ تقريراً عن صحيفة عثمانيشر لوئيد كتبه مراسلها في القدس، بحث فيه حالة الموسويين في القدس، والذين يبلغ عددهم خمسة وأربعين ألفاً، مقابل عشرة آلاف من المسلمين، وخمسة عشر ألفاً من الطوائف المختلفة، وتحدث عن أوضاع المهاجرين اليهود الذين بينهم عدد من الطاعنين بالسن، الذين يهبطون بيت المقدس بأمل أن يقضوا ما بقي من حياتهم في الأراضي المباركة[١٥٠].

أما الصحافي عبد الله مخلص، فقد طالب مجلس المبعوثان في١٥ آذار/مارس عام ١٩١٠ بإثارة قضية الاستيطان الصهيوني وبيان خطورته، والتحذير من قرب سقوط فلسطين بأيدي الصهاينة، وعقده مقارنة بين ما كان يحدث أثناء عهد الاستبداد وعهد الحكومة الاتحادية من حيث الطريقة التي كان يتم بها التعامل مع المهاجرين اليهود، فقال: «وكان يأتي ذاك الغريب ثغور فلسطين، فلا تطأ قدمه إلا بعد أخذ المواثيق عليه، حتى إذا زار بيت المقدس وبقية الأماكن أرجعوه القهقرى، أو جعلوه بقرة حلوب، وقد أصبحوا الآن يدخلونها بسلام، ونحن لم نقرأ ولم نسمع أن حكومتنا الدستورية التي لا بد من أن تكون أبعد نظرة في العواقب من تلك الفئة المنقرضة التي أمرت بذلك، وفيه ما فيه من القضاء المبرم على مستقبل البلاد»[١٥١].

إن هذا الموقف المتساهل من قبل الحكومة الاتحادية تجاه الهجرة والاستيطان دفع بعدد من النواب العرب في منتصف أيار/مايو عام ١٩١٠ إلى مطالبة وزير الداخلية إصدار تعليمات تمنع دخول حشود المهاجرين اليهود، لما يشكلونه من خطر على الإمبراطورية العثمانية، فبعث وزير الداخلية بتعليمات إلى القدس وبيروت لتفعيل القيود على الهجرة. وقد أكد تقرير القنصل البريطاني جدوى هذه التعليمات على أرض الواقع، التي جاءت نتيجة شكاوى السكان المحليين الذين يخشون الاجتياح والغزو اليهودي الأجنبي[١٥٢].

أما أهالي حيفا، فقد بعثوا برقية إلى الآستانة، احتجوا فيها على قدوم مئة ألف مهاجر يهودي. وأُرسلت برقيات وعرائض باسم أهالي فلسطين عموماً، احتجاجاً على دخول أكثر من ثلاثمئة ألف مهاجر[١٥٣]. كما أرسلت برقية أخرى موقعة من مخاتير الطوائف الدينية في مازارين، تحدثوا

---

(١٤٩) الاتحاد العثماني، العدد ٤٠١ (١٩١٠/١/١٤)، ص ١.

(١٥٠) الأمة، العدد ٥٧ (١٩١٠/٢/١٣)، ص ٢.

(١٥١) المقتبس، العدد ٣١٨ (١٩١٠/٣/١٥)، ص ٢.

(١٥٢) اسليم، تاريخ الاستيطان الصهيوني في فلسطين، ص ١٧٧، والدجاني والدجاني، فلسطين واليهود وجريمة الصهيونية والعالم، ص ٢٤٧.

(١٥٣) يشكك ماندل في هذا الرقم، ويشير إلى أن متوسط دخول اليهود السنوي خلال الفترة من ١٨٨٢ ـ ١٩١٤، من ألفين إلى ثلاثة الآلاف مهاجر. لمزيد من التفاصيل، انظر: Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I,* p. 229.

فيها عن خطر الاستيطان اليهودي الذي يشكل تهديداً مباشراً لهم. وبعد أيام قليلة من إرسال هذه البرقيات، بعث مسلمون من حلب ودمشق وضواحيهما برقيات طالبوا فيها الحكومة بوقف الهجرة[١٥٤].

أما الأمير مصطفى أرسلان، فعلى الرغم من تأكيده في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩١٠ أن الاستعمار يسهم في ترقية البلاد، إلا أنه استثنى الاستعمار الصهيوني، وذلك «لاتباعه طرائق مختلفة من أجل السيطرة على فلسطين، ولتعثمنهم كذباً، وتقييد أسمائهم في دفاتر الحكومة بأسماء غير أسمائهم، وعند الحاجة يبرزون البسابورطات بأسمائهم الحقيقية وبتابعياتهم الأجنبية، مما يوقع الدولة في مشاكل في المستقبل». ولمواجهة هذا الوضع، طالب أرسلان الدولة بتسجيل أسماء القادمين إليها على أنهم عثمانيون، وذلك بعد المصادقة على ذلك من دولهم وقناصلهم، وإن لم تصادق دولهم على عثمانيتهم[١٥٥].

وفي ٩ تموز/يوليو عام ١٩١٠ تقدم أحد مواطني طبريا بشكوى بحق القائمقام عبد الله أفندي خير، في إثر زيارة الأخير قرية لوبية، «وتهديده الأهالي بصورة لا يجيزها القانون، ولا تليق بحاكم دستوري أن يتفوّه بها من أجل مصالح المستعمرين»[١٥٦].

حذرت صحيفة الكرمل في رسالة وجهتها إلى الحكومة في ٩ تموز/يوليو عام ١٩١٠، تحت عنوان «روسيا وتركيا واليهود»، من خطر تفاقم الهجرة من روسيا التي تضطهد اليهود، وترحيب الحكومة العثمانية بهم، وفتح أبواب بلادها لهم، بحيث أصبحوا ذوي كلمة مسموعة ورأي نافذ في فلسطين، وذلك على الرغم من أن «العثمانيين أنفسهم يخافون من قضية الإسرائيليين التي استفحل أمرها في روسيا ورومانيا، بأن يكون لها ذنب في البلاد العثمانية، وخصوصاً في فلسطين، حيث اشتدت نهمة الإسرائيليين إلى الاستعمار»[١٥٧].

وربطت الصحيفة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١٠ بين القرار الذي أصدره والي بيروت بمنع مهاجرة أبناء البلاد ليبقوا فيها ليعمروها، وبين تهديد المستعمرين لإخراجهم من أراضيهم في الفولة، وخاطبت الوالي بقولها: «ولكي لا تخسر الأيدي العاملة منهم، فقد خدمت بذلك الحكومة والبلاد، فخير ما تفعل يا مولاي أن تستحصل لهم على مال من الحكومة يساعدهم على المهاجرة، فذلك أولى من الحجر عليهم، وتركهم يموتون جوعاً»[١٥٨].

---

(١٥٤) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(١٥٥) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩١٠، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٤٨٥ (١٩٣٠/٧/٩)، ص ٤.

(١٥٦) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ٩ تموز/يوليو ١٩١٠ فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٤٩٠ (١٩٣٠/٧/١٨)، ص ٤.

(١٥٧) المصدر نفسه، ص ٤.

(١٥٨) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٠، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٤٣ (١٩٣١/١/٣)، ص٤.

وفي السياق ذاته، عرض عزيز عريضة، أحد أبناء يافا في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٠ الأوضاع، بعد مرور عامين على الحياة الدستورية في الإمبراطورية، فقال: «كنا نتمنى أن يكون لنا حكومة دستورية تنبه الشعب من غفلته وتم لنا ذلك، وصارت حكومتنا دستورية، وتشكل مجلس نوابنا، وأصبح الحكم للشعب والرأي له، وتحررت الأقلام، ولكن مر على ذلك عامان والحال باقية كما كانت، الاستعمار يمتد، ومهاجرة الوطنيين من البلاد والمستعمر إليها تزداد»[١٥٩].

أثار سيل الهجرة المتدفق إلى فلسطين وما جاورها مخاوف قائمقام الناصرة السابق شكري العسلي ـ الذي عزل من وظيفته لتصديه للصهيونية ومخططاتها ـ فوجه رسالة استغاثة إلى قائد الحملة الحورانية سامي الفاروقي في ٥ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٠، عبر صحيفة المقتبس، كشف فيها عن أن «الحكومة كانت قبلاً منعت استعمارهم، ولكن بما بذلوه من الدنانير التي تسحر ألباب الخائنين من الحكام والمستخدمين استطاعوا أن يستولوا على ثلاثة أرباع قضاء طبرية، وبعض قضاءي صفد ويافا والقدس والقسم المهم من نفس حيفا وبعض قراها، واليوم يسعون للدخول إلى قضاء الناصرة... وهم لا يزالون حاملين الجوازات الأجنبية التي تحميهم، وعندما يصيرون إلى المحاكم العثمانية يظهرون جوازاتهم، ويدّعون الحماية الأجنبية... وقد احتالوا على الحكومة فقيدوا أنفسهم عثمانيين في سجل النفوس كذباً وبهتاناً»[١٦٠].

رأى رفيق العظم في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٠ أن مكمن الخطر في الهجرة هو في بقاء اليهود محتفظين بجنسياتهم الأجنبية، وبعدم تجنسهم بالعثمانية، ولمواجهة هذا الخطر والتصدي له، لا بد من فرض الجنسية العثمانية عليهم. وأبدى العظم استغرابه من «سعي بعض كبارهم لإلغاء الورقة الحمراء، التي تعطي جوازاً لكل أجنبي منهم يدخل فلسطين من الحكومة المحلية، وهي لا تجيز له البقاء فيها أكثر من ثلاثة أشهر، ومكمن الغرابة لديه هو في «بقائهم على التابعية الأجنبية يضرون أنفسهم والمكان الذي يقدسونه، فبلا ريب إذا وقع شجار بين الدولة الروسية مثلاً وبين الدولة العثمانية من أجل اليهود الروس في بيت المقدس، فعقلاء اليهود أدرى بسوء عاقبة هذا الأمر عليهم»[١٦١].

لم ترقْ طروحات العظم هذه كثيرين، فانتقدت بعض الصحف وجهة نظره، وأنكرت أي خطر يمكن أن تشكله الهجرة اليهودية على الدولة العثمانية، بل اعتبرتها مصدر فائدة[١٦٢].

سعت صحيفة الكرمل في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٠، وتحت عنوان «الحق لا مراء فيه»، إلى كشف أسلوب آخر للتلاعب الصهيوني للتضليل بشأن حقيقة أعداد المهاجرين،

---

(١٥٩) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٠، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٤٨ (١٩٣١/١/٢١)، ص ٦.

(١٦٠) المقتبس، العدد ٥٤٢ (١٩١٠/١٢/٥)، ص ١.

(١٦١) المقتبس، العدد ٥٧١ (١٩١١/١/١١)، ص ٣.

(١٦٢) البطوش، «رفيق العظم، ١٨٦٥ ـ ١٩٢٥م: دراسة في فكره ودوره في الحركة الإصلاحية،» ص ١٤٥.

وتجاوزاتهم للقوانين العثمانية، والمخاطر المترتبة على مثل هذه الأوضاع، فقالت: «إنّا نعلم بأن عدد نفوس الإسرائيليين في دفاتر حكومة حيفا لا يتجاوز الخمسماية حالة، ولكن عددهم الحقيقي يربو على العشرة آلاف، وكلهم لا تعرف الحكومة شيئاً عن تبعتهم وصفتهم، ومع كل باخرة تأتي منهم جماعات جديدة، فلو ارتكب أحدهم جرماً لا يمكن للحكومة معرفته والقبض عليه، فما معنى إغماض الحكومة إلى هذا الحد عن معرفة الأغراب الذين يدخلون البلاد»[١٦٣].

ولكن، على الرغم من الاتهامات للحكومة بتسهيل دخول المهاجرين اليهود، إلا أن ذلك لم يحل دون استمرارية التنسيق الصهيوني ـ الاتحادي بهذا الخصوص؛ ففي ١٢ نيسان/أبريل عام ١٩١٠ أشارت صحيفة المفيد إلى لقاء باش حاخام الطائفة الإسرائيلية مع رئيس مجلس الأمة أحمد رضا بك، وإجراء مفاوضات سرية معه تتعلق ببعض شؤون الطائفة[١٦٤].

ويبدو أن هذه المفاوضات كانت مثمرة، إذ ذكرت الصحيفة ذاتها في ١٦ أيار/مايو عام ١٩١٠ أن الحكومة وعدت رئيس الطائفة الإسرائيلية بوقف إصدار مذكرة النفوس الحمراء للإسرائيليين المهاجرين إلى فلسطين، بعد أن يصادق مجلس النواب على نظام تذاكر النفوس[١٦٥].

نجح ناحوم أفندي رئيس الحاخاميين في الدولة العثمانية في استثمار صداقته للصدر الأعظم لطفي باشا، في الإسراع في وتيرة إقامة المستوطنات اليهودية في فلسطين، وذلك في الوقت الذي كان يؤيد فيه التدخل الدبلوماسي من قبل القوى العظمى بغية إقرار حق السيادة على فلسطين[١٦٦].

يذكر ليفي أبو عسل في كتابه **يقظة العالم اليهودي** أن انتخاب حايم ناحوم أفندي لمنصب الحاخام الأكبر لمصر «جاء متزامناً مع خلع السلطان عبد الحميد، والذي كان من طلائع أعماله قبل أن يتبوأ السلطة الروحية، جهاده مع المسيو ستراوس ومرغانتو سفيري الولايات المتحدة جهاد الأبطال في القضاء على الجواز الأحمر الذي وضع خصيصاً لتحديد المهاجرة في تركيا»[١٦٧].

لم يحُل تنامي الوعي العربي ـ على اختلاف أشكاله ـ دون خطر استمرارية الهجرة والاستيطان؛ ففي أواخر صيف عام ١٩١٠ شُرع في بناء مستوطنة دجانيا في سهل طبريا، وهي أول مستوطنة زراعية[١٦٨]، وقد أشرف على تأسيسها رئيس (مكتب فلسطين) وخبير الإسكان الدكتور روبين، وهي

---

(١٦٣) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة، في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٠، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٥١ (١٩٣٠/١/٣٠)، ص ٦.

(١٦٤) المفيد، العدد ٣٦٢ (١٩١٠/٤/١٢)، ص ٢.

(١٦٥) المفيد، العدد ٣٩١ (١٩١٠/٥/١٦)، ص ٢.

(١٦٦) النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، ص ٨٨ و٩٥.

(١٦٧) إيلي ليفي أبو عسل، يقظة العالم اليهودي (القاهرة: دار الفضيلة، ٢٠٠٣)، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨.

(١٦٨) براص، قرية على ضفاف الأردن، ص ١٠.

نوع جديد من المستوطنات التعاونية الاشتراكية[١٦٩]، وقد جاء إنشاء هذه المستوطنة تنفيذاً لقرار المؤتمر الصهيوني السابع عام ١٩٠٥، القاضي بتوسيع نطاق الاستيطان الزراعي في فلسطين[١٧٠].

دفعت شدة الهجمة العربية ضد المستوطنات بالزعيم الصهيوني بن غوريون، إلى كتابة مقال عام ١٩١٠، بحث فيه مستقبل وجود اليهود في فلسطين، والتنكيل والسطو اللذين تتعرض لهما المستوطنات من قبل الفلاحين العرب، ووحدة القوى العربية مع قبائل البدو بهدف الوقوف جميعاً ضد حركة الاستيطان[١٧١].

ارتفعت وتيرة الوعي العربي تجاه الهجرة والاستيطان اليهودي الصهيوني خلال عام ١٩١١، وخصوصاً لدى النواب العرب في مجلس المبعوثان، الأمر الذي اضطر معه الصدر الأعظم إلى الرد عليهم مبرراً موقف الحكومة «بأن أصل المشكلة هو الأوضاع السيئة التي يعيشها اليهود في بعض ممالك أوروبا، وهجرة فريق منهم إلى أماكن مختلفة، حيث هاجر تسعة ملايين منهم إلى الأرجنتين، وبعضهم جاء إلى فلسطين، فخاطبوا حكومتنا واغتنموا فرصة التساهل في عهد السلطان عبد العزيز، فجاءوا واستوطنوا فلسطين، ولكن نزول هؤلاء الأجانب المهاجرين، وهم يختلفون خُلقاً وخَلقاً وتقاليد عن الشعب الفلسطيني نجمت عنه المشاكل»[١٧٢]. كما أكد وزير الداخلية في حديث له أمام مجلس المبعوثان على أن «الحكومة اتخذت الوسائل لمنع مهاجرة اليهود إلى قسم واحد من أقسام المملكة العثمانية، وبأن أفكار الحكومة في هذا الشأن موافقة لأفكار اليهود العثمانيين الذين لا يرغبون أن تثور في البلاد العثمانية مسألة جديدة مضادة لمصالح البلاد تحت اسم الجمعية الصهيونية»[١٧٣].

هذه الأقوال التي جاءت على لسان كل من الصدر الأعظم ووزير الداخلية، لم تفلح في تهدئة القلق بهذا الشأن، والذي عبّر عنه أحد أركان حزب الاتحاد والترقي كاظم باشا، بتحذيره في ٦ كانون الثاني/يناير عام ١٩١١ من عدم قدرة الحكومة على تحمل تجمع اليهود في فلسطين، ليتحولوا إلى أعداء لها في الأيام المقبلة، وأضاف: «نحن نفتح بلادنا لجميع اليهود المضطهدين في البلدان الأخرى، ونبيح لهم التوطن في ولاياتنا التي لا تسمح الأحوال بإقامتهم فيها»[١٧٤].

كتب نجيب نصار في شباط/فبراير عام ١٩١١ رداً على هذه التصريحات، وعلى ما جاء في بعض الصحف السورية حول خطر الهجرة اليهودية والاستيطان، قائلاً: «ورداً على كل المدافعين

---

(١٦٩) أرنولد توينبي، فلسطين: جريمة ودفاع، ترجمة عمر الديراوي (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١)، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(١٧٠) رياض، الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، ص ٤٩.

(١٧١) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين (١٢٩٣ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٧٦ ـ ١٩١٤م)، ص ٥٣٧.

(١٧٢) الدليل، العدد ٣٧٣ (١٩١١/١/١)، ص ٥.

(١٧٣) المقتبس، العدد ٦٨٥ (١٩١١/٢/٢٤)، ص ٢.

(١٧٤) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩١١، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٦٢ (١٩٣١/٣/١١)، ص ٨.

عن الصهيونية فإن كانت تقوم بعمل إنساني بإيجاد ملاجئ لليهود المظلومين في بلاد أخرى، فلا يقضي أن تكون سبباً بإشقاء أهل البلاد»[١٧٥].

لم تحل ردود الصدر الأعظم ووزير داخليته دون طرح المسألة أكثر من مرة في جلسات مجلس المبعوثان، ولا سيما مع دخول عناصر جديدة إليه، كالنائب شكري العسلي الذي لم يكد يصل إلى المجلس، حتى أثار هو ومبعوث القدس روحي الخالدي قضية الهجرة اليهودية إلى فلسطين[١٧٦]، وحذّر من تزايد أعداد اليهود، «بحيث أصبح في متصرفية القدس وحدها مئة ألف يهودي، وبأن القوانين التي سنتها الحكومة لهجرتهم، ومنح جواز السفر الأحمر لهم لم تحل دون هجرتهم لأنها لم تنفذ»[١٧٧]. وبأنه «إذا لم تضع الحكومة حداً لهذا السيل المتدفق من المهاجرين، فإن الوقت لن يكون بعيداً، الذي ستصبح فيه فلسطين ملك المنظمة الصهيونية»[١٧٨].

في جلسة الأول من آذار/مارس عام ١٩١١، أثار النائب إسماعيل حقي مسألة إسكان المهاجرين اليهود في فلسطين، وفي شط العرب من قبل الصهيونية، وقد أيده في طرحه هذا نائب القدس سعيد الحسيني، ونائب دمشق عبد الرحمن بك، وفي جلسة لاحقة ـ وعندما أثيرت مسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين ـ ادّعى النائب اليهودي عمانوئيل قره صوه بأنها ليست مهمة، فاتهمه روحي الخالدي بعدم قول الحقيقة، وبأن أهميتها فوق العادة[١٧٩].

حاول الصدر الأعظم تبرير الوضع مرة أخرى، وبيان موقف الحكومة، بقوله: «إن مشكلات حدثت بينهم وبين اليهود العثمانيين، لعدم امتزاجهم واتحاد عاداتهم، فمنعت مهاجرتهم بعد الحرب الروسية، والموجودون الآن في فلسطين من الموسويين الألمان، إنما ظلوا فيها منذ تلك الحرب، ثم أحدثت الحكومة طريقة الجواز الأحمر، وهو في الحقيقة عبارة عن إذن بالسكن الموقت، ولا يزالون على هذه الطريقة إلى أن يسن قانون للمهاجرين»[١٨٠].

تعتبر جلسة مجلس المبعوثان في ٣ أيار/مايو عام ١٩١١ جلسة البحث في المسألة الصهيونية بحق، ففيها عرض روحي الخالدي إنشاء البنك الصهيوني من قبل نقابة اليهود المتحدة برأسمال مليار فرنك، والذي جرى بواسطته تجميع نحو ثمانين ألف يهودي في فلسطين. وفي إجابة عن مداخلة لفيضي بك حول ما إذا ما كان ما يقوله الخالدي صحيحاً، فلماذا لم ينتخبوا مبعوثاً عنهم؟

---

(١٧٥) قاسمية، «نجيب نصار في جريدته «الكرمل»، ١٩٠٩ ـ ١٩١٤م،» ص ١٠٦.

(١٧٦) توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ ـ ١٩١٤ (دمشق: دار طلاس، ١٩٩١)، ص ٢٤١.

(١٧٧) المؤيد، العدد ٦٣٠٩ (١٩١١/٣/٨)، ص ٢.

(١٧٨) سهيلا سليمان الشلبي، شكري العسلي (١٨٦٨ ـ ١٩١٦): من أجل الاستقلال العربي ومقاومة الصهيونية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ١٤٧، و Divine, *Politics and Socity in Ottoman Palestine: The Arab Struggle for Survival and Power*, p. 155.

(١٧٩) برهان الدين، «النواب العرب في العهد العثماني والخطر الصهيوني في فلسطين،» ص ١٥٦.

(١٨٠) المؤيد، العدد ٦٣٠٩ (١٩١١/٣/٨)، ص ١.

رد الأخير بأن أكثرهم أجانب، وهم إذا ما تجنسوا بالعثمانية، فبإمكانهم وعلى ضوء عددهم أن ينتخبوا ثلاثة أو أربعة نواب يمثلونهم[١٨١].

ثمّة نقطة أخرى أثارها الخالدي، وهي اتهام الحكومة بعدم الاهتمام بأمر هؤلاء، وعدم تقدير خطورة وجودهم، كما كشف الأساليب التي كانوا يتبعونها لتثبيت وجودهم[١٨٢].

وتحدث في الجلسة ذاتها، نائب القدس سعيد الحسيني، حول موضوع الهجرة، فقال: «إني اعتقد أن مهاجرة اليهود التي بدأت منذ تسع سنوات تقريباً ـ أي منذ عامي ١٩٠٢ ـ ١٩٠٣، وهو بذلك يسقط من حسابه ما سبقها من هجرة أسست لما تلاها ـ وما زالت في ازدياد رغماً من الممانعات الشديدة»، وأضاف أنه لا ينكر أن الحكومة المحلية والحكومة المركزية ما فتئت تتخذ التدابير لمنع هؤلاء، ثم أعرب عن أمله «من همة ناظر الداخلية أن يتخذ الأنسب من التدابير لتطمين الأفكار العمومية». وقد قدر الحسيني عدد من جاء إلى فلسطين من اليهود بمئة ألف، وذلك بدعم من أغنياء اليهود كأوسشكين الروسي وروتشيلد وهرش وأمثالهم[١٨٣].

كرر الخالدي في جلسة المجلس ـ التي خصصت لمناقشة الميزانية في ١٦ أيار/مايو عام ١٩١١ ـ هجومه على الحكومة لخرق القانون القاضي بمنع المهاجرين اليهود من الاستيطان في فلسطين[١٨٤]. وذلك في الوقت الذي كان لسعيد الحسيني وجهة نظر أخرى، إذ رأى أن الإمبراطورية استفادت كثيراً من الهجرة اليهودية. في جلسة لاحقة من اليوم ذاته، طالب شكري العسلي بالتصويت على مشروع قانون كان قد تم تحضيره عام ١٩٠٩، ويقضي بوقف الاستيطان اليهودي في فلسطين. ولكن أقصى ما جصل عليه النواب العرب رداً على مطالبهم، هو تأكيد من وزير الداخلية أن القيود التي كانت مفروضة على دخول اليهود سيعاد العمل بها. استناداً إلى صحيفة القسطنطينية، فإن النواب العرب فشلوا في طرحهم القضية الفلسطينية، لأن المجلس لم يكن مهتماً بالمسألة، وإن طرح النواب العرب المسألة جاء باهتاً، يسيطر عليه الخوف من الاتهامات باللاسامية[١٨٥].

الملاحظ هنا، أنه على الرغم من أن الخالدي والحسيني مبعوثان عن منطقة واحدة في فلسطين، وهي القدس، إلا أننا نجد تناقضاً واضحاً في أقوالهما في ما يتعلق بموقف الحكومة من الهجرة والاستيطان؛ فبينما أنحى الخالدي باللائمة على الحكومة لعدم انتباهها إلى المسألة، نجد الحسيني يطنب في حرص الحكومة المحلية والمركزية، بينما الواقع والوقائع كانت تخالف هذا الرأي، فبفضل التهاون الحكومي على اختلاف أشكاله استطاع اليهود الصهاينة التغلغل والاستيطان في

---

(١٨١) الحضارة، العدد ٥٩ (١٢ ـ ١٩١١/٥/٢٥)، ص ٦.

(١٨٢) المصدر نفسه، ص ٦.

(١٨٣) المصدر نفسه، ص ٦.

(١٨٤) برهان الدين، «النواب العرب في العهد العثماني والخطر الصهيوني في فلسطين،» ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

(١٨٥) Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I*, pp. 112 and 115.

فلسطين. وفي محاولة من الحكومة لتهدئة النواب العرب، صرح وزير الداخلية الجديد خليل بك بأن الحكومة ستمنع تركز اليهود في منطقة واحدة[١٨٦].

تعددت خلال عام ١٩١١ مظاهر الوعي العربي لخطر الهجرة والاستيطان الصهيوني، فإضافة إلى طرحها في مجلس المبعوثان، كانت هناك عملية رصد لما يجري في فلسطين، من حيث تزايد أعداد المهاجرين وتجاوزات المستوطنين، وتغافل الحكومة وممثليها في تطبيق القوانين والتعليمات؛ فصحيفة المقتبس استوقفها في ٧ كانون الثاني/يناير عام ١٩١١ ما نشرته صحيفة عثمانيشر لويد في بطرسبرغ على لسان أحد أنصار الصهيونية القادم من سورية، الذي قدّم وصفاً أو صورة لما هي عليه القدس في ظل الاستيطان الصهيوني، فقال: «لقد كثر الإسرائيليون في القدس بصورة خارقة للعادة حتى أضحت تعد بلدة إسرائيلية، وإن بقية العناصر تعد بمثابة العدم بالنسبة للإسرائيليين، وإن لهم في القدس ١٢٠ مدرسة وكنيساً، وعددهم يتجاوز الثمانين ألفاً، وإن الإسرائيليين في حيفا ويافا يزيدون بهذه النسبة... وإن المهاجرة من روسيا نتيجة لما يقع على الخمسة ملايين منهم في روسيا من الظلم، وإن جمعية المهاجرين تنفق مبالغ جسيمة لتأمين المهاجرين»[١٨٧]. وعلقت الصحيفة على ذلك، بقولها: «هذا ما يقول به كبير من كبار الصهيونيين، ننقله ليطّلع عليه القراء، وليعلموا مقدار عناية الصهيونيين وجريهم، وتكاسلنا في مقاومتهم، مما يجعل الإنسان معجباً بنشاطهم، راثياً لتهاوننا وضعفنا عسى أن نرى من الحكومة تدبيراً عاملاً يشرح الصدور، ويصد هذا السيل الجارف من الأجانب»[١٨٨].

توضح الشكوى التي تقدم بها أحد أهالي قرية لبية في ١٠ كانون الثاني/يناير عام ١٩١١ مدى العنت والاستهتار الصهيوني، وتواطؤ بعض موظفي الحكومة، ومفادها أنه بينما كان يزرع في أرضه الجارية بتصرفه جاء عليه خيّالان من الجندرمة من طبريا، مع وكيل المستعمرات الإسرائيلية روزنك، وأوقفاه عن الزراعة، ولم يسمحا له بتغطية بذاره الذي كان مبذوراً في الأرض[١٨٩].

استمرت احتجاجات أهالي فلسطين، التي عبروا من خلالها عن وعيهم خطر الهجرة والاستيطان، فرفع أهالي يافا في ٣٠ آذار/مارس عام ١٩١١ احتجاجاً إلى مجلس المبعوثان والصدارة العظمى، طالبوا فيه الحكومة «بوضع حد للخطر الصهيوني الداهم، والداء الوبيل بسد باب الهجرة، إسوةً بغيرنا من الحكومات»[١٩٠].

---

(١٨٦) أدت هذه الزيادة إلى تنبه رجال العهد الجديد إلى خطورة الوضع، والخشية من إقامة اليهود حكماً ذاتياً، وظهور حركة انفصالية في فلسطين، فعادوا إلى وضع القوانين لمنع الهجرة، ويبدو أن الصهاينة فهموا مغزى هذه الرسالة والمخاوف الاتحادية، فتمت طمأنتهم من خلال قرارات مؤتمرهم المنعقد في بال في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١١، بعدم إنشاء مكتب للمهاجرة الصهيونية ـ بالرغم من ضرورته ـ لتنظيم قوانين هذه المهاجرة.

(١٨٧) المقتبس، العدد ٥٦٧ (١٩١١/١/٧)، ص ٣.

(١٨٨) المصدر نفسه، ص ٣.

(١٨٩) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١١، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٥٩ (١٩٣١/٢/٢٨)، ص ٨.

(١٩٠) المقتبس، العدد ٦٣٨ (١٩١١/٣/٣٠)، ص ٤.

أظهرت صحيفة المقتبس في ٢١ حزيران/يونيو عام ١٩١١ الدور الذي أدّاه الموظفون العثمانيون في مساعدة المستعمرين، ودللت على ذلك من خلال إيرادها خبر حفل الوداع الذي أقامته مستعمرة زمارين لمساعد المدعي العمومي علي كمال أفندي الذي رافقه في الاحتفال قائد الدرك ذكي أفندي الملازم، حيث أقيمت لهما ليلة راقصة. وقد علقت الصحيفة على قرار نقله بقولها: «الذي أسعفتنا العناية الإلهية بنقله من قضاء حيفا إلى قضاء بعلبك، لعدم اقتداره على إيفاء وظيفته في هذه الديار»[١٩١].

هذا التكريم لم يأتِ من فراغ، فقد كان لهذا المعاون ووكيل المستنطق يد في إطلاق سراح الشخص الذي اعتدى على نجيب نصار، مما أدى إلى احتجاج الأهالي الذين أرسلوا إلى والي بيروت ومتصرف عكا وعدليتهما يطالبون بمجازاة المعاون ووكيل المستنطق، وهو ما دأبت صحيفة المقتبس على نشر تفاصيل تداعياته، فذكرت أن المعاون والوكيل هما اللذان سلما المتهم للقنصل الإنكليزي، في حين أن الجماهير من الناس كانت تظن أن القنصل أخذه قسراً عنهما[١٩٢].

تمثل مظهر آخر من مظاهر الوعي بتشكيل حكومة حيفا المحلية لجنة في أواخر حزيران/يونيو عهدت إليها بمراقبة المهاجرين الموسويين الذين يأتون البلاد من طريق حيفا، وتطبيق أحكام الورقة الحمراء عليهم، وقد علقت الكرمل على هذه الخطوة بقولها: «فنشكر للحكومة انتباهها، ونأمل من القومسيون أن يقوم بما عهد إليه، فيسطر له في تاريخ العثمانيين الاجتماعي آيات حميدة، كفى حيفا ما دخلها من ألوف المهاجرين إلى اليوم، حتى ضاقت بهم»[١٩٣].

كان أحد القراء قد بعث في الأول من تموز/يوليو إلى الكرمل يتساءل بتهكُّم عن تصريح القائمقام المنشور في الصحيفة حول الجواز الأحمر بأنه ما زال مرعياً، وتساءل «هل لكم أن تفيدوني إذاً عن الألوف المؤلفة من الموسويين الذين دخلوا حيفا من بعد الدستور؟وهل يوجد في أيديهم جوازات حمراء؟ ألم تنته مدة إقامتهم في البلاد؟»[١٩٤].

شهد عام ١٩١١ عدداً من المصادمات بين الفلسطينيين والمستوطنين، وفي مقدمها حادثة الفولة التي سبقتها حادثة أخرى في الناصرة، ولعل أبرز ما يميز هاتين الحادثتين أنهما تقدمان صورة لحقيقة ما وصلت إليه المستوطنات الصهيونية من قوة وقدرة على التأثير والتلاعب بالسلطات التركية المحلية وغيرها، إضافة إلى أمر آخر، هو ظهور مستوى التسلح العالي لديهم، الأمر الذي تنبه له نجيب نصار، ونبه إليه من خلال تأكيده أن هناك عدة أنواع من هذه الأسلحة التي يمتلكها الصهاينة كالموزر والقرداغ، وذلك على الرغم من أن هؤلاء اليهود جاءوا إلى الفولة من طبريا، و«بأن الذي

---

(١٩١) المقتبس، العدد ٧٠٩ (١٩١١/٦/٢١)، ص ٢.

(١٩٢) المصدر نفسه.

(١٩٣) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ١ تموز/يوليو ١٩١١، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٦٠٣ (١٩٣١/٨/٨)، ص ٨.

(١٩٤) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في١ تموز/يوليو ١٩١٠، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٦٠٤ (١٩٣١/٨/١٦)، ص ١٣.

علمناه أن حكومة طبريا نزعت السلاح حتى غير الممنوع[195]، وحتى البواريد البراهيمية والسيوف العتيقة المصدية المثلمة من أهالي ذاك القضاء، فهل فرّقت يا ترى بين الأهالي والمستعمرين، وإننا ننبه المراجع العالية إلى التحقيق في ذلك...ثم يقال إن المتهمين ينتظرون من يثبت عليه الجريمة ليدعي الأجنبية... إننا ننبه حكومة الناصرة إلى التدقيق في عثمانية المتهمين وفي المكان والزمان والطريقة التي تعثمنوا فيها»[196].

توالت الحوادث المشابهة لحادثة الفولة والناصرة؛ ففي رسالة من أهالي سولم حول ادعاء المستوطنين الصهاينة بأنهم أتلفوا ما يساوي قيمته ٢١٠٠ ليرة من المزروعات، في حين أثبتت التحقيقات أن التلف طفيف، حيث اغتنمت صحيفة الكرمل الفرصة للتذكير بحادثة قتل أحد أبناء كفركنا، وفرار القاتل بعد أن جرت محاولة من المستعمرين لإلصاق التهمة بأصحاب القتيل، وإهمال الحكومة المحلية التحقيق. كما ذكّرت الصحيفة بحادثة قتل أحد المستعمرين في السجرة، وكيف أن الحكومة وجهت الاتهام لأهالي كفركنا، وقامت جراء ذلك بتعذيبهم ومضايقتهم[197].

استمر التنديد ببعض المأمورين الذين ـ وفقاً لما ذكرته صحيفة الكرمل في٢٧ أيار/مايو عام ١٩١١ـ «لا يألون جهداً في السعي وراء منافعهم الذاتية، فيمدون يد المساعدة لهم وللمسيو فرانك وكيل روتشيلد،... ويخدمون أفكاره كما يرغب، بل أفكار الجمعية الإسرائيلية حتى انتهى إلى زمن توطن في فلسطين ما يقارب من مئة وخمسين ألف نسمة من مهاجري اليهود، وتبديل قرية زمارين إلى (بواخر جاخوب) أي تذكار يعقوب نسبة إلى والد روتشيلد اعترافاً بفضله، وأسكنوا فيها يهوداً لا كيهود بلادنا بل من يهود رومانيا وروسيا الأشداء، وأنفقوا أضعاف وارداتهم وما يجنونه في تلك الأراضي والمشروعات مما يدهش كل متأمل وأخص بالذكر النفقات لإنشاء فنادق ومساكن لإنزال مأموري الحكومة ضيوفاً على الرحبة والسعة، وإطعامهم مجاناً»[198].

هذا التهاون الحكومي في مواجهة الهجرة والاستيطان الصهيوني دفع بنجيب نصار في حزيران/ يونيو عام ١٩١١ إلى توجيه رسالة مفتوحة إلى جميع رؤساء الصحف العربية لاتخاذ موقف موحد معارض الاستيطان الصهيوني، لحمل الحكومة على اتخاذ إجراء ما ضد الصهيونية، والذي كان له صدى وتجاوب من الكثير من الصحف العربية[199].

---

(١٩٥) وكانت الحكومة قد بدأت في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٠ بجمع أنواع الأسلحة كافة في فلسطين تزامناً مع الحملة العسكرية على الكرك، لمزيد من التفاصيل، انظر: المقتبس، العدد ٥٤٩ (١٩١٠/١٢/١٧)، ص ٢.

(١٩٦) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة، في ٢٤ أيار/مايو ١٩١١، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٩٢ (١٩٣١/٦/٢٧)، ص ٨.

(١٩٧) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة، في ٢٧ أيار/مايو ١٩١١، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٩٣ (١٩٣١/٧/١)، ص ٨.

(١٩٨) المصدر نفسه، ص ٢.

(١٩٩) حداد، «مواقف جريدة «الكرمل» من الصهيونية في العهد العثماني،» ص ٢٠٠.

تناول الكاتب مصطفى نمر في تموز/يوليو عام١٩١١، في دراسة تنم عن نضج في الوعي لديه للدور الذي تضطلع به الدول الأوروبية في تشجيع الاستعمار الصهيوني في فلسطين، وللعلاقة بين مصالح هذه الدول والصهيونية، التي اعتبرها علاقة حيوية ومهمة، فذكر بأنه من أخص أماني الروس سَوْق اليهود إلى الأراضي المقدسة لإيجاد المشاكل وتوليد المعضلات ليكون لها حق التدخل في سياسة الدولة وأمورها، وليتسنى لها تنفيذ ما تنويه كما تفعل في البلقان، «والإنكليز بيت القصيد عندهم فصل القطر السوري عن المصري لئلا يكون بعضهم ظهيراً لبعض إذا اقتضى الحال، لأن الليالي من الزمان حبالى مثقلات يلدن كل عجيبة، وفصل القطرين لا يكون إلا بإحلال أمة أجنبية في القطر السوري كاليهود، فهي تود أن تقوي اليهود في فلسطين والقطر السوري، وتنشئ دولة مستقلة صوناً لها وحفظاً لكيانها في القطر المصري. وأما ألمانيا، فلها مطامع اقتصادية في العراق، فهي راضية ضمناً عن عمل الجمعية البرلينية الصهيونية، وإلا كانت حذرت الوزارة الحقية كما تحذر هي منه في بلادها. ولا يسوء النمسا مد تجارتها في بلادنا بوساطة يهود بلادها، فلذلك هي تنظر إلى مهاجرتهم بعين الرضا. أما الجمعية الصهيونية، فهي تتقرب من جميع الدول ذات المصالح، وتستفيد من نفوذها حتى تبلغ أربها، ومتى اتسع ملكها وكثر عدد أبنائها في البلاد، أحدثوا القلاقل والفتن والمشاكل، واضطروا أوروبا للمداخلة ومنحهم حكومة مستقلة، فكل عثماني يبيع جمعيات الاستيطان رأساً أو بالوساطة أو يسهل عمليات البيع ونيل الامتيازات والاستيلاء على التجارة يخون وطنه وحكومته على ما نعتقد»[٢٠٠].

أعرب نجيب نصار في ٢٧ تموز/يوليو عام ١٩١١ عن استغرابه من قول الصهيوني نورمان بنتويش (Norman Bentwich)، إنه يعتقد «أن تركيا تقوي من كل قلبها مستعمرة يهودية كهذه في الشرق الأدنى، لكي تقاوم ميل الأعراب والأرمن للانفصال عن المملكة»، وقد رأى نصار في هذا القول كماً كبيراً من الدسيسة والخيانة لهذه السلطنة، ولا سيّما إذا ما تمت مراجعة تاريخها بعد الدستور، وتمعن في حوادثها والتقلبات السياسية التي طرأت عليها، فيرجح الظن بعظم تأثير هذه الدسائس في الهيئة الاتحادية، وأضاف «بدأنا نشعر بتأثير الصهيونيين على الهيئة الحاكمة منذ علت نقمة الترك على العرب، وكنا نقول مراراً وتكراراً لعبد الله أفندي مخلص وإبراهيم أفندي أدهم ولكثير من غيرهم أن أحرار الترك سليمو النوايا وحديثو العهد في السياسة، ونعتقد أن الصهيونيين وجدوا فيهم موضوعاً قابلاً للخديعة، فأخذوا يتلاعبون بقلوبهم وبالسياسة العثمانية، وسيغرسون في صدورهم النفرة والكره للعرب والعناصر الأخرى، ويوهمونهم بأن العناصر، ولا سيما العرب غير مخلصة للدولة»[٢٠١].

(٢٠٠) «ما قاله الكرمل قبل عشرين سنة، في ٢ تموز/يوليو ١٩١١، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٦٠٥ (١٩٣١/٨/٢٢)، ص ٨.

(٢٠١) «ما قاله الكرمل قبل عشرين سنة، في ٢٦ تموز/يوليو ١٩١١، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٦١٦ (١٩٣١/١٠/١٠)، ص ٨.

على الرغم من دفاعه هذا عن الاتحاديين، فإن نصار عاد في آب/أغسطس عام ١٩١١ ليسلط الضوء على مدى تهاون السلطات العثمانية في حيفا في تطبيق أنظمة الدخول إلى البلاد وقيودها، ونجح في تشكيل لجنة من المواطنين لمراقبة الأوضاع هناك، حيث نجحت في الحصول على إذن من متصرف عكا للإشراف على نزول اليهود في مرفأ حيفا، للتأكد من أن قيود الدخول إلى البلاد مطبقة عليهم تطبيقاً دقيقاً[٢٠٢].

كما أصدر نصار في ذلك العام، كتابه الصهيونية، الذي هاجم فيه الحكومة لعدم اهتمامها بمنع الهجرة اليهودية[٢٠٣].

حدثت مواجهة من نوع آخر، في تموز/يوليو عام ١٩١١، تلك التي جرت في إثر الاحتفال الذي أقامته الجمعية الصهيونية في مستوطنة الملاحة التابعة لطبريا، وما شاهده القائمقام طغرل بك من تجاوزات تمس السيادة العثمانية، ما دفعه إلى إيقاف الاحتفال، وذهابه إلى قريتي مسحة وبيت دجن، فمنع إكمال الإنشاءات الجاري بناؤها بدون رخص قانونية، وهدم جانباً من البناء في مسحة، وطرد خمسة من اليهود الأجانب، وعاد إلى مركز القضاء وأخذ في التحقيق والتحري عن غيرهم ليتم طردهم، وعندما راجعه روزنك بالأمر وذكّره بأقوال وأفعال شكري العسلي بطعن الصهيونية في مجلس الأمة، وأن الصدر الأعظم رد عليه بكلمتين، وذهبت جهوده هباءً، مؤكداً له أنه «إذا كان كبار رجال الدولة لم يفلحوا بشيء ضد الصهيونية، فأنتم من يعبأ بكم؟» فرد القائمقام عليه بقوله: «الدستور لا يبيح مخالفة القوانين ولا التجاوز على الوحدة العثمانية، فأنا كقائمقام أو كعثماني، أحامي عن العثمانية بكل قوتي، وبناءً على ذلك طردت من عرفتهم من الصهيونيين، وسأثابر على خطتي، وأمنع إسكان مهاجريكم الروسيين الذين يحملون البزابورط في جيب والتذكرة العثمانية في جيب»[٢٠٤].

استخلصت مجلّة الكرمل نقطة مهمة جداً من هذه الحادثة، وهي مسألة أساسية في ما يتعلق بالاستيطان الصهيوني ومشروعهم عموماً، وعلاقات المؤسسات اليهودية الأخرى به، على اختلاف مواقفها؛ معارضة أم مؤيدة، وذلك من خلال قولها الذي وضعته بين قوسين لتأكيد أهميته، ولفت نظر القارئ إليه وهو (عجيب، روزنك وكيل للإيكا، ويقولون الإيكا غير راضية عن عمل الصهيونية، فما سر هذا التناقض)[٢٠٥].

---

(٢٠٢) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٦٥، وليف كوتلوف، الحركة العربية في المشرق، ١٩٠٨ - ١٩١٤: دراسة سياسية تاريخية اقتصادية، ترجمة زياد الملا؛ تقديم عبد الله حنا (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠١)، ص ١٥٩.

(٢٠٣) عوض، «الشخصية الفلسطينية والاستيطان اليهودي، ١٨٧٠ - ١٩١٤،» ص ٧٨.

(٢٠٤) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ٢٦ تموز/يوليو ١٩١١، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٦١١ (١٩٣١/٩/٢٣)، ص ٨.

(٢٠٥) المصدر نفسه، ص ٨.

أما صحيفة البيان ففي حديثها عن الصهيونية في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١١، أكدت ما ذكره مبعوث القدس أن هناك ثمانين ألف يهودي، في حين أن عدد المسلمين لا يزيد على تسعة آلاف[٢٠٦].

كان صلاح الدين القاسمي، وفي مرحلة لاحقة، قد كتب في عام ١٩١٨ ـ وبعد أن أصبحت نتائج الهجرة اليهودية خطراً ماثلاً للعيان، وحبلاً يلتف حول عنق فلسطين ـ قائلاً: «وها نحن الآن نعاني ما نعانيه من شرور وأخطار الهجرة الصهيونية التي نبّه الرواد إلى خطرها منذ عام ١٩١١»[٢٠٧].

حاول الشيخ سليمان التاجي الفاروقي، من خلال رسالة بعث بها إلى صحيفة المفيد، ونشرتها في ١٩ آب/أغسطس عام ١٩١١، التحذير من أن المهاجرين اليهود مسلحون بالمال والعلم، ومن ازدياد موجات الهجرة. لمواجهة ذلك، قام بتشكيل «الحزب الوطني العثماني» في آب/أغسطس عام ١٩١١، الذي كان في مقدمة أهدافه، إغلاق باب الهجرة، وتطبيق الإجراءات الحكومية لمنعها[٢٠٨].

تزايد الوعي العربي بالشعور بخطر الهجرة والاستيطان في أعقاب انعقاد المؤتمر الصهيوني العاشر في آب/أغسطس ١٩١١، الذي تميز بنوعية المواضيع التي ناقشها، والقرارات التي اتخذها ـ خصوصاً في مجال الهجرة والاستيطان ـ كذاك الذي ينص على أن المسألة اليهودية لا يمكن أن تحل إلا بالهجرة إلى فلسطين، وأن المهمة الملحة للمنظمة الصهيونية العالمية هي تشجيع الهجرة وتنظيمها[٢٠٩]. وقد تنبهت صحيفة المقتبس لخطورة ما تم بحثه في المؤتمر، فأوردت في ١٨ أيلول/سبتمبر عام ١٩١١ حديث أوتو فاربورغ (Otto Warburg) في المؤتمر الذي عرض فيه منجزات الجمعية الصهيونية، كإنشاء مصرف في يافا، وزراعة الحقول والأشجار، وإنشاء مدرسة زراعية وصناعية في حيفا، ومكتبة وطنية ومستودع أثري ومكتب صحي. ولتختم الصحيفة بالتعليق على ذلك، بقولها: «فليتأمل القارئ ما يبذله الصهاينة من الهمة في سبيل الوصول إلى غايتهم، ولينظر إلى أمانيهم فيرى نشاطهم، وتقاعدنا عن صد تيارهم، متى نفق يا ترى مما نحن فيه من المذلة»[٢١٠].

كتب أحدهم إلى صحيفة المقتبس مقالاً بعنوان «الاستعمار الصهيوني»، في ٤ أيلول/سبتمبر عام ١٩١١ وقّعه بأحرف ي.ك.ش، قدم فيه تحليلاً للأساليب التي نجح من خلالها المهاجرون في الدخول إلى المملكة والاستيطان في فلسطين، كالأوضاع السيئة للدولة العثمانية، وجهل الوطنيين وغفلتهم، وعوزهم إلى الدرهم، وخيانة بعض المأمورين والسماسرة الذين يبيعون نخوتهم بدراهم قليلة، مما ساعد على تحقيق أحلام الصهاينة، «واستعمار ما قدروا على امتلاكه من الأرض، وعدا ذلك فهم يقوون استعمارهم هذا بسلاح التابعية الأجنبية، فإذا صادفوا في سيرهم مانعاً معارضاً

(٢٠٦) البيان، العدد ٣٨ (١٩١١/١٠/٢٤)، ص ٢.

(٢٠٧) سهيلة الريماوي، «الرواد العرب والقضية الفلسطينية، ١٩٠٠ ـ ١٩١٨،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام: تاريخ فلسطين (عمّان: مطابع الجمعية العلمية، ١٩٨٣)، مج ٣، ص ٢٣٦.

(٢٠٨) حسين، إسرائيل الكبرى والهجرة اليهودية، ص ٦٧.

(٢٠٩) المقتبس، العدد ٧٨٤ (١٩١١/٩/١٨)، ص ٢.

(٢١٠) المصدر نفسه، ص ٢.

من أرباب النخوة الوطنية أنفقوا ما يقتضي لإذلاله، وإخفات الصوت الوطني أو اتهموه بالتعدي عليهم»[٢١١].

في السياق ذاته، نشرت صحيفة النفائس العصرية في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١١ مقالاً بعنوان: «بعض مزارع يهود فلسطين من سنة ١٨٦٠ إلى سنة ١٩٠٠»، بقلم نجيب ميخائيل ساعاتي، الذي تحدث فيه عن تهافت الإسرائيليين على فلسطين، وليخلص إلى القول: «إن فلسطين كانت آهلة بكثير من الإسرائيليين، ولا تزال هذه الأراضي المقدسة ملجأهم الوطيد ومحط رحالهم الوحيد، فيصعدونها زرافات ووحداناً، أفراداً وأزواجاً، فراراً من مقاومات الغرب والشمال لهم، وأكد أن هذه الحركة طالما استوقفت أنظار القوم، وغدت بحكم الضرورة من المسائل الشاغلة لأفكار أولي الأمر، ولا غرو إذا شغلت كثيراً من الصحف العربية وغيرها، وشحذت قرائح كتبتها، فالأمر جلل والتقاعد عن استقرائه يحملنا على الندم»[٢١٢].

صنّف سليمان البستاني المهاجرة إلى الدولة العثمانية صنفين: هناك ما يكون القصد منه الإقامة أو الاستعمار، كمهاجرة فئة من الأجانب بمعاونة أرباب الأموال منهم لتتوطن في بقعة من الأرض، كتوطنها في بعض جهات فلسطين مع البقاء على جنسيتها، وخصوصاً أن هذه الفئة تجد في نفسها من أسباب العناية بها، ما يغنيها عن عناية الحكومة، أو قدوم المهاجرين إليها من تلقاء أنفسهم بقصد الإقامة والتجنس بالجنسية العثمانية، كمهاجري الشركس والكريت وبوسنة وهرسك، ليختم حديثه بالقول: «وإن مجال المهاجرة إلى البلاد العثمانية متسع جداً، يضيق فيه البحث»[٢١٣].

من بين المقترحات التي قدمها البستاني في حديثه ـ في ما يتعلق بالمهاجرين القادمين إلى فلسطين ـ أن تعمل الحكومة على تشجيع واستقطاب هؤلاء باعتبار أن بيت المقدس تحديداً مركز سياحي، وهؤلاء سياح يشكّلون دخلاً مادياً للدولة بقدومهم وسياحتهم فيها ـ ويجب على الحكومة الاستفادة من تجربة الدول الأوروبية لزيادة دخلها المالي بتوفير الأجواء التي تشجع السياح على ارتيادها ـ، ثم تحدث عن السياح والمستوطنين وفلسطين، فقال: «إن فيها مواطن الأنبياء ومهابط الوحي، فهي بهذا الاعتبار محجة المسلمين والمسيحيين وبني إسرائيل من كل أقطار الأرض، لو نظرت إلى المعالم الدينية في أوروبا، وعلمت أن زوار واحدة منها في فرنسا، يربو على عدد جميع الزوار الذين ينتابون بيت المقدس من أبناء جميع الأديان، تحققت إننا لو أعددنا هنا من أسباب الراحة والترحال ما أعدوا هنالك، لكان للبلاد من وراء ذلك مورد ثروة جديد، يبقى على أولي الأمر وأبناء البلاد ابتداع كثير من الإصلاح اللازم لمعدات الراحة في الإقامة والانتقال داخل فلسطين وما

---

(٢١١) المقتبس، العدد ٤٦٥ (١٩١٠/٩/٤)، ص ١.

(٢١٢) النفائس العصرية، ج ١ (١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١١)، ص ٤٥٣.

(٢١٣) سليمان البستاني، عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، تحقيق خالد زيادة (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٨)، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

جاورها، مما لا بد من أسباب التأمين والتشويق، على ما اعتاده زوار المسيحيين والإسرائيليين في أوروبا»[٢١٤].

إن هذا القول، بعيداً من مهنية كاتبه، وباعتباره وزيراً للزراعة، ويسعى إلى تطوير اقتصاد الدولة وماليتها، صادر عن الوزير العربي الوحيد في الحكومات التركية، والمدقق في ما كتبه يجد أنه بعيد كل البعد من وعي الخطر الذي تشكله الهجرة والاستيطان الصهيوني، وبعيداً أيضاً من تداعيات هذا الموضوع على الساحة العربية خصوصاً، والعثمانية عموماً، فكتب عن الموضوع وبحث فيه بحيادية وعلمية مستفزة، وهو مثال واضح على قصور الوعي لدى بعض النخب العربية، لمثل هذه المسألة المصيرية في الصراع مع الصهيونية.

نشرت صحيفة المقتبس في ٢٣ كانون الثاني/يناير عام ١٩١٢ عرضاً صهيونياً آخر لمنجزات منظمتهم في فلسطين، وتمثل ذلك بالخطاب الذي ألقاه أحد زعماء الصهيونية نورمان بنتويش، في لندن في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١١، وذلك بعد جولة له في فلسطين، وأشار فيه إلى تزايد أعداد المهاجرين وانتشارهم في القدس والخليل وصفد وطبريا، حيث يشكلون سُبع عدد الأهالي، وبأنهم قبل ثلاثين سنة لم يتجاوز عددهم الأربعين ألف يهودي، وبأن المهاجرين الجدد من روسيا تمكنوا من إيجاد مستعمرات خاصة بهم، واكتفت الصحيفة بالتعليق على ما جاء في هذا الخطاب بكلمة واحدة هي، «فتأمل»[٢١٥].

ومن الحلول التي تم طرحها لمواجهة مسألة الهجرة والاستيطان الصهيوني، ذلك الذي قدمه نجيب نصار في شباط/فبراير عام ١٩١٢، وطالب فيه بإسكان مهاجري البلقان من المسلمين في سوريا، لأن ذلك «أضمن لمستقبل العثمانية من الإفساح للجمعيات الصهيونية للاستعمار، ونقل المهاجرين الصهيونيين بالآلاف إلى البلاد»[٢١٦].

رأت صحيفة المقطم في هذا الاقتراح إضعافاً للجنسية العربية بإدخال عناصر أجنبية، مما دفع بنصار إلى الرد عليها ساخراً من أن الصحيفة لم تجد ضرراً بالهجرة الصهيونية، وترى الخطر الجسيم في هجرة مئة عثماني إلى سورية، في حين أن صفحاتها مفتوحة لمقالات الكتبة الصهيونيين[٢١٧].

كما قدمت صحيفة المنادي في ٢٦ آذار/مارس عام ١٩١٢ تحليلاً لأخطار الهجرة اليهودية، فأكدت «أنه بإسكان المهاجرة وضع الصهيونيون أصابعهم في البلاد، وداست الأرجل الأجنبية الترابَ المقدس، وبأسبابها قلّت الثروة، وتعطلت الأشغال»[٢١٨].

---

(٢١٤) المصدر نفسه، ص ٢٣١.
(٢١٥) المقتبس، العدد ٨٨٥ (١٩١٢/١/٢٣)، ص ١.
(٢١٦) حداد، «مواقف جريدة «الكرمل» من الصهيونية في العهد العثماني،» ص ١٠٤.
(٢١٧) المصدر نفسه، ص ١٠٤.
(٢١٨) المنادي، العدد ٨ (١٩١٢/٣/٢٦)، ص ١.

كانت المستعمرات الصهيونية قد أثارت اهتمام المقدسي أنيس الخوري الذي وصفها في مقال له بعنوان «ماذا رأيت من الأراضي المقدسة» في مجلة الكلية في نيسان/أبريل عام ١٩١٢، وذلك عند حديثه عن يافا، فقال: «في المدينة مستعمرة للألمان، وأخرى لليهود، وهما في أحسن تنظيم»(٢١٩).

كما أثارت اهتمام محمد كرد علي صاحب المقتبس الذي قدّم في نيسان/أبريل عام ١٩١٢ صورة لما كانت عليه المستوطنات آنذاك، وذلك في معرض عرضه المناطق التي مرّ بها أثناء هروبه إلى مصر من ملاحقة السلطة العثمانية له، فقال: «الجليل أصبح أكثره ملكاً للصهيونيين من مهاجرة الإسرائيليين الأوروبيين، يستنبتونه على طريقتهم المتعارفة في ديار الغرب، حتى تحس للحال بالفرق بين زراعة الوطنيين وزراعة المهاجرين»(٢٢٠).

ونبهت مجلة المقتبس في عام ١٩١٢ إلى «أن الأرض المقدسة ـ ولا سيّما طبرية وصفد وحيفا ويافا والقدس ـ توشك أن تعد ولاية إسرائيلية، وذلك لكثرة المهاجرين في العشرين سنة الأخيرة من الإسرائيليين الروسيين والنمساويين والألمان وغيرهم من دعاة الصهيونية»(٢٢١).

تمثل جانب آخر من جوانب الوعي لخطورة الهجرة اليهودية والاستيطان، بالنداء الذي وجهه نجيب نصار إلى العامة أثناء انتخابات مجلس المبعوثان عام ١٩١٢، لانتخاب شكري العسلي وأمثاله من المرشحين للوقوف في وجه الهجرة، وذلك بغض النظر عن كونهم اتحاديين أو غير اتحاديين(٢٢٢).

عقد المجلس المنتخب أولى جلساته في ١٨ نيسان/أبريل، وتلاشى الدور الذي كان للمجلس نتيجة سيطرة الاتحاديين، وغابت القضايا العربية عن مناقشاته، ومن بين القضايا القليلة ذات الخصوصية مسألة الحد من الهجرة اليهودية التي طرحها نواب فلسطينيون، ولكن بعد التأكيدات الشكلية لوزير الداخلية طلعت بك، أن الحكومة ستتخذ الإجراءات الضرورية، لم يطرح النواب الموضوع ثانية(٢٢٣).

شهدت الساحة العربية مع بداية عام ١٩١٢ نمواً في الوعي لخطر الهجرة اليهودية والاستيطان، أسفر عن حملة شعبية واسعة لمناهضتهما، وذلك من خلال الضغط على الحكومة باعتبارها معنية بالدرجة الأولى في التصدي لها، وتقديم مجموعة من المطالب من بينها سد باب الهجرة، من خلال تطبيق قانون الجواز الأحمر، وإجراء تحرير أو إحصاء لنفوس الإسرائيليين، ومنحهم تذاكر تثبّت فيها حقيقة أسمائهم وأسماء آبائهم وعائلاتهم(٢٢٤).

---

(٢١٩) الكلية، السنة ٣، العدد ٦ (نيسان/أبريل ١٩١٢).
(٢٢٠) المقتبس، مج ٧ (١٩١٢)، ص ٤٦٩.
(٢٢١) المصدر نفسه، ص ٣٣.
(٢٢٢) قاسمية، «نجيب نصار في جريدته «الكرمل»، ١٩٠٩ ـ ١٩١٤م،» ص ١٠٨.
(٢٢٣) كوتلوف، الحركة العربية في المشرق، ١٩٠٨ ـ ١٩١٤: دراسة سياسية تاريخية اقتصادية، ص ٢٢٤.
(٢٢٤) الريماوي، «الرواد العرب والقضية الفلسطينية، ١٩٠٠ ـ ١٩١٨،» ص ٢٤٠.

مع مجيء حكومة الائتلافيين إلى السلطة في تموز/يوليو عام ١٩١٢، وإعادة فتح الصحف المغلقة، ونشاط النوادي السياسية المنحلة، التي تحولت إلى مراكز للعمل الوطني للقوميين العرب، وتردّي الأوضاع الوطنية الفلسطينية، زادت الآمال في إعادة الحكومة الائتلافية نظرها في موضوع الهجرة اليهودية والاستيطان[٢٢٥].

ولكن، وبعد خسارة الدولة العثمانية لحرب البلقان، وعودة الاتحاديين إلى السلطة، ووقوعها تحت تأثير الصهيونية، قررت إلغاء التذكرة الحمراء المفروضة على اليهود الأجانب، كثمرة لنجاح الصهيونية في دفع الاتحاديين إلى خدمة حركتهم[٢٢٦]. وللاستفادة من الأوضاع المؤيدة للصهيونية في القسطنطينية، وفي محاولة منهما لتوثيق علاقتهما فيها، قام زعيما الصهيونية بن غوريون وبن زيفي ـ وبتأييد من حزب عمال صهيون ـ بالالتحاق عام ١٩١٢ بجامعة القسطنطينية لدراسة القانون، لاعتقادهما بأن دراستهما ستمكنهما من الوصول إلى البرلمان العثماني، وتمثيل اليهود فيه، وبذلك يتمكنان من جعل الهجرة إلى فلسطين قانونية، كما ستمكنهما من التغلغل في الأوساط الحاكمة الجديدة المعادية للعرب، إلا أن عدم معرفتهما بالقوانين التركية كان حجر عثرة في طريقهما، ففشل مسعاهما[٢٢٧].

ربطت صحيفة المنادي في ٢ تموز/يوليو عام ١٩١٢ بين الهجرة اليهودية والاستيطان الصهيوني، وبين ظاهرة أخرى كانت تشهدها البلدان العربية، وهي الهجرة المعاكسة، فحاولت الصحيفة تنبيه الحكومة إلى خطورتها، فقالت: «وإذا انتبهت الحكومة لأمر آخر جوهري أيضاً، وهو منع السكان من المهاجرة، والمهاجرة الإسرائيلية [... باتّجاه فلسطين]، زادت الفائدة وارتقت البلاد ارتقاءً عظيماً»[٢٢٨].

لم تكن المنادي أول من كتب في هذا الموضوع، فقد دفعت ازدواجية موقف الحكومة من هجرة مواطنيها داخل المملكة، وتدفق اليهود الصهاينة من خارجها إليها ـ حيث تشددت في الأولى وتهاونت في الثانية ـ، إلى مهاجمة هذه السياسة، فانتقد أحد القراء وعبر صحيفة المقتبس في ١٩ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١١ سياستها حيال المهاجرين المسلمين الصرب البوسنيين والهرسكيين والجزائريين، وقال: «نرى الحكومة تغافلت منذ أمد عن استعمار اليهود الأجانب الصهيونيين، وتبخل الآن على العرب والمسلمين بقطع بعض من الأرض لتسكنهم فيها»[٢٢٩].

هاجمت صحيفة فلسطين في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٢ الحكومة الائتلافية، ووصفت الأوامر الكثيرة التي صدرت من قبلها بمنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين حبراً على ورق، بما فيها

---

(٢٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٨.

(٢٢٦) خيرية قاسمية، «مواقف عربية من التفاهم مع الصهيونية، ١٩١٣ ـ ١٩١٤،» شؤون فلسطينية، العدد ٣١ (آذار/مارس ١٩٧٤)، ص ١٢٩.

(٢٢٧) هلسة، دافيد بن غوريون، ص ٢٨.

(٢٢٨) المنادي، العدد ٢٢ (٢/٧/١٩١٤)، ص ٢.

(٢٢٩) المقتبس، العدد ٥٧٨ (١٩/١١/١٩١١)، ص ٣.

الورقة الحمراء، وعقدت مقارنة بين الأوامر التي تمنع هجرة اليهود إلى فلسطين، وتلك التي تمنع هجرة أبناء فلسطين إلى أمريكا، مؤكدة أن الأوامر لم تحقق الأغراض التي سنّت من أجلها، بل استغلها الموظفون لاكتساب المال(٢٣٠).

ربط عبد الغني العريسي في حديثه عن مخاطر الهجرة الصهيونية في ٨ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٢، بينها وبين الهجرة المعاكسة، فقال: «إن أهالي البلاد الأصليين ـ العرب ـ يهاجرون إلى أمريكا. في الوقت نفسه، يهاجر الصهيونيون إلى بلادنا، ولا بد أنه سيأتي علينا يوم، إذا استمرت الحال على هذا المنوال، ويصبح العربي في بلده أضيع من الأيتام في مأدبة اللئام»(٢٣١).

ممن كان له باع في الحديث في هذا الموضوع، سليمان البستاني، الذي عزا أسباب الهجرة المعاكسة إلى الحروب واختلال الأمن، وتخاذل أبناء البلاد، وظلم الحكام، وجشع جباة الأموال، وانتشار الأوبئة. ورأى البستاني أن المسلمين والمسيحيين في ذلك سواء، وبأنه ربما كانت الوطأة أشد على المسلمين منها على المسيحيين(٢٣٢).

وفي مقال له بعنوان «الهجرة عند العرب»، نشرته صحيفة فلسطين في ٢٦ تموز/يوليو عام ١٩١٣، ربط راغب الخالدي بين تزايدها وبين تأسيس المدارس الأجنبية، وتوافد الأجانب على البلاد، مما أدى إلى إقامة علاقات بين الوافد والمقيم، ولا سيّما في بيت لحم، حيث الأماكن المقدسة المسيحية، وبعد أن أحرز هؤلاء نجاحاً في المهجر تبعهم سكان القرى المسيحية الأخرى، مثل بيت جالا ورام الله، ثم تبعهم فلاحو القرى الجبلية المجاورة من المسلمين الذين يعانون الفقر الشديد، ورأوا النجاح الذي حققه جيرانهم، فأخذوا يهاجرون إلى أمريكا(٢٣٣).

مع ارتفاع أعداد المهاجرين العرب خارج بلادهم، وخصوصاً مع سماح الحكومة التركية بالهجرة لمن يرغب ـ وكان القانون العثماني قبل ذلك يمنع سفر من هم في سن العسكرية ـ تجددت المطالبة العربية بوقف الهجرة للحيلولة دون إفراغ البلاد من أهلها العرب(٢٣٤).

أسهمت التطورات في العلاقة بين الصهاينة والحكومة التركية، وانعكاسها على زيادة الهجرة والاستيطان الصهيوني إلى ارتفاع الأصوات العربية المنددة بهذه العلاقة، فدعا بعض وجهاء فلسطين إلى مقاومة الهجرة بالوسائل السلمية من خلال تقديم العرائض للصدر الأعظم، ونشر المقالات بهذا الخصوص(٢٣٥).

---

(٢٣٠) فلسطين، العدد ١٨٤ (١٩١٢/١١/٢)، ص ١، وعوض، «الشخصية الفلسطينية والاستيطان اليهودي، ١٨٧٠ ـ ١٩١٤،» ص ٧٨.

(٢٣١) الريماوي، «الرواد العرب والقضية الفلسطينية، ١٩٠٠ ـ ١٩١٨،» ص ٢٣٨.

(٢٣٢) البستاني، عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

(٢٣٣) فلسطين، العدد ٢٥٧ ـ ٥٤ (١٩١٣/٧/٢٦)، ص ١.

(٢٣٤) فلسطين، العدد ٢٣٣ ـ ١٦٢٨ (١٩١٤/٢/١٤)، ص ١.

(٢٣٥) الشريقي، أورشليم وأرض كنعان: حوار مع أنبياء وملوك إسرائيل، ص ٢٢٤.

استمرت الصحف في نقدها الموظفين الأتراك لتواطئهم وتهاونهم في تسهيل عملية الاستيطان والاستجابة لطلبات المستعمرين، فوجهت صحيفة فلسطين نقداً لاذعاً لأمر المتصرف مهدي بك بالموافقة على غرس شجر اليو كالبتوس في الأراضي المحيطة بالقرى القريبة من شاطئ البحر، أي في جهات المستعمرات اليهودية، لأنه بهذا القرار» تكون عيون قارة قد استفادت الآن من هذا الأمر في مدة أسبوع، ما لم تقدر أن تستفيده في مراجعاتها وطلباتها من الآستانة مدة خمسة عشر عاماً»[٢٣٦].

وعلّقت صحيفة المنادي على قرار المتصرف بقولها: «ليس فيه شيء من الغرابة، فإن ما تصبو الصهيونية إلى نيله منذ كونهم وشروعهم في تنفيذ فكرتهم، سينالونه بفعل عطوفة المهدي، في شهور قليلة إذا مد الله في حبل أيام حكمه في هذه البلاد»[٢٣٧].

ثمّة مسألة أخرى مهمة، تناولتها صحيفة المقتبس، وكانت قد أشارت إليها صحيفة الكرمل، في العام السابق، في معرض حديثها عن حادثتي الفولة والناصرة، ألا وهي تعدد أنواع الأسلحة التي وجدت بحوزة المستوطنين في عقب الاعتداء الذي قاموا به، فتساءلت «عندما تم جمع السلاح في عهد سامي باشا الفاروقي أين كان قائمقام طبرية شاكر آرطغرل أفندي عندما جمع من الأهالي حتى البواريد الإبراهيمية، واكتفى بالكتابة للمستعمرات الصهيونية فأرسلوا بضع بارودات عتيقة، فلم تسأل الحكومة شاكراً يومئذ، ولا اهتمت بجمع سلاح المستعمرات حتى صار أشقياؤها بحسن التفاتته يهاجمون قرى الأهالي بسلاح الموزر، فتأمل»[٢٣٨].

كما وجهت صحيفة الكرمل سؤالاً إلى قائمقام الناصرة أمين عبد الهادي في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١٢ عن أسباب تغاضيه عن أعمال البناء التي يقوم بها الصهاينة في الفولة، فرد بأن هذه العمليات ليست سوى مزاود للماشية (أواخير)، إلا أن الكرمل شككت في صحة قوله، مؤكدة أن كل المستعمرات التي بناها الصهاينة بنوها تحت اسم (أواخير)[٢٣٩].

ثمّة بُعد جديد أضافه عارف الشهابي ـ الذي كان يوقع كتاباته باسم «عبد الله بن منسي» ـ في وعيه خطر الهجرة الصهيونية، والهجرات الشعوبية عموماً، ألا وهو البعد القومي، وخطر مثل هذه الهجرات على القوميات، وإذا ما كان التغاضي عنها، أو تسهيلها مقصوداً أم لا من قبل الحكومة، فكتب في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٢ قائلاً: «إذا لم يكن ثمة داعٍ يدعونا إلى التأفف من فكرة المهاجرة سوى الغاية التي يخيَّل لنا أن الحكومة ترمي إليها، وهي إضعاف القومية في نفوس أبناء جلدتنا، لكان بها مدعاة لنا على النفور والكراهية»[٢٤٠]. وانتقد محمد

---

(٢٣٦) المنادي، العدد ٢٩ (١٩١٢/٨/٢٠)، ص ٣.

(٢٣٧) المصدر نفسه.

(٢٣٨) المقتبس، العدد ٩٦٨ (١٩١٢/٨/١٩)، ص ٢.

(٢٣٩) قاسمية، «نجيب نصار في جريدته «الكرمل»، ١٩٠٩ ـ ١٩١٤م»، ص ١١٠.

(٢٤٠) الريماوي، «الرواد العرب والقضية الفلسطينية، ١٩٠٠ ـ ١٩١٨»، ص ٢٣٧.

رشيد رضا التسهيلات التي تمنحها الحكومة للصهيونية، وما يترتب عليها من زيادة خطر الهجرة الصهيونية[٢٤١].

مع بداية عام ١٩١٣، بدأت الدعوة والترويج للتفاهم بين العرب والصهاينة، التي قادها حزب الإصلاح واللامركزية، فأخذت النظرة إلى الهجرة اليهودية والاستيطان ـ على الأقل بالنسبة إلى هؤلاء ـ تتغير إلى نظرة إيجابية؛ فعلى سبيل المثال، كتب داود بركات أحد أعضاء الحزب في صحيفة الأهرام عن ضرورة الهجرة لتطوير البلاد[٢٤٢].

تتجلى أهمية هذا الطرح في أنه كان المدخل الذي استخدمه الصهاينة لإثارة اهتمام العرب والتفاهم معهم، فبعد أن عاد هوتشبرغ في متصف آب/أغسطس إلى الآستانة، بعد لقائه بعض الشخصيات العربية، لخص انطباعاته في ما يتعلق بموقف الإصلاحيين العرب من الهجرة اليهودية، بأن المسيحيين أبدوا عطفاً عليها، وذلك لمواجهة التفوق العددي للمسلمين، في حين لم يكن لدى المسلمين اتفاق على هذه المسألة؛ فهم بين مؤيد ومعارض[٢٤٣]، وهناك من وضع شروطاً في حال الموافقة عليها: كتحديد العدد سنوياً، وتحديد الأرض التي يستوطنون فيها، وأن يجلبوا معهم مبلغاً من المال. أما المعارضون للهجرة بشدة، فانطلقوا في موقفهم هذا لمخاوفهم من دخول عنصر جديد ووحدة قومية جديدة بين الأكثرية العربية التي تستمد قوتها من وحدة اللغة والعادات[٢٤٤].

كان التخلص من المعارضة العربية للاستيطان الصهيوني والهجرة أحد الأسباب التي دفعت الصهاينة إلى الدعوة إلى التفاهم مع العرب، إذ كانوا واعين إلى أن جذور هذه المعارضة تعود إلى مرحلة مبكرة منذ محاولات «أحباء صهيون» في بداية ثمانينيات القرن التاسع عشر، كما كانوا واعين دائماً للخطر الذي تشكله الصهيونية على الحقوق العربية، لذا حرصوا على اتباع أسلوب التمويه من خلال تأكيد أن الهجرة اليهودية إلى فلسطين يمكن أن تفيد السكان المحليين خصوصاً، والإمبراطورية عموماً، ولا سيما أن اليهود مزودون بالقوى العاملة ورأس المال والتقنية الحديثة، إلا أن هذه الوعود الخلابة لم تحل دون استمرار المعارضة العربية لنشاطات المستوطنين اليهود في فلسطين[٢٤٥].

رأى زعيم الإصلاحيين العرب، رفيق العظم في نيسان/أبريل عام ١٩١٣ ـ تماشياً مع طبيعة المرحلة ـ في الهجرة اليهودية والاستيطان مكاسب ثمينة، يمكن أن تتحقق من خلال أحوال

---

(٢٤١) ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩، ترجمة كريم عزقول، ط ٤ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٦)، ص ٣٦٢.

(٢٤٢) البطوش، «رفيق العظم، ١٨٦٥ ـ ١٩٢٥م: دراسة في فكره ودوره في الحركة الإصلاحية،» ص ١٤٧.

(٢٤٣) قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، ص ١٦٨، و Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I*, p. 155.

(٢٤٤) Mandel, Ibid., p. 156.

(٢٤٥) Gorny, *Zionism and the Arabs, 1882-1948: A Study of Ideology*, pp. 67-68.

المهاجرين اليهود وقدراتهم وذكائهم، وبأنه من الخطأ رفض هذه المساعدة، إلا أنه في الوقت ذاته، طالب بضرورة وضع نظام يضبط هذه الهجرة، كما هي الحال في كل البلاد المتمدنة، وكان له مأخذ على الهجرة ـ وفقاً لرده على الزعيم الصهيوني سوكولوف في صحيفة المقطم ـ أنه من الأسباب التي تنفر العرب منها، هو عدم اندماج القادمين الجدد مع المجتمع الفلسطيني[٢٤٦].

كتب حقي العظم في صحيفة الأهرام عن «الهجرة وأسباب مقاومتها»، فحاول أن يوضح نظرة الفلسطينيين والسوريين إلى استيطان اليهود النازحين من الظلم في أراضي فلسطين، وأن هؤلاء يهمهم رقي البلاد، ويعلمون بأن هذه الأراضي ينقصها المال والأيدي العاملة النشطة. أما أسباب مقاومة العرب الهجرةَ عموماً، والسوريين خصوصاً، فيعود إلى رفض المهاجرين التخلي عن جنسياتهم الأجنبية، الأمر الذي أضر بالمواطنين، وكذلك ميل الصهاينة للاتحاديين، وإيثار الأخيرة الإسرائيليين على العرب في المناصب، وليختم العظم مقاله بتوجيه تحذير للصهاينة بأن «يحسبوا حساب الشعب العربي، الذي دبت فيه روح الانتباه للمحافظة على حياته السياسية والاجتماعية، وبأنه قد يلجأ إلى الزئير غداً إذا دام تسرُّب الشكوك والريب»[٢٤٧].

عكس المؤتمر العربي الذي انعقد في باريس في حزيران/يونيو عام ١٩١٣ هذا التوجه لدى قادة الحركة العربية آنذاك، في ما يتعلق بالهجرة اليهودية والاستيطان، فعلى الرغم من حساسية الموضوع وأهميته، إلا أنه لم تثر المسألة، فتحدث الشيخ أحمد طبارة ـ أحد زعماء حزب الإصلاح ـ عن هجرة السوريين إلى الخارج، وتعرض بإيجاز إلى الهجرة إلى سورية، مشيراً إلى وجود فريقين: فريق يستنكر مهاجرة غير العرب إليها، خوفاً من امتزاج المقيم بالوافد. وفريق آخر لا يرى فيها مانعاً، بل فائدة، لاعتقاده بأن العرب يدمجون ولا يندمجون، ليختم قوله بأنه لا بأس بالمهاجرة إذا كان لها نظام خاص[٢٤٨]. والتقى حافظ السعيد نائب يافا، مع الشيخ طبارة في ما قاله، من حيث إن ضرر الهجرة ينتفي إذا ما قيدت بشروط تتكفل بدفع الضرر، فلا بأس بها في هذه الحال[٢٤٩].

وكان لعبد الحميد الزهراوي الموقف ذاته؛ إذ أبلغ الزعيم الصهيوني هوخبرغ في حديث سري معه ـ أثناء انعقاد المؤتمر العربي في باريس ـ، أنه مقتنع بأن الاستيطان اليهودي ضروري لرقي هذه الأقاليم، وإن كان اشترط لذلك الجنسية العثمانية، وعدم طرد الفلاحين[٢٥٠]. عقب انعقاد المؤتمر العربي، صرح الزهراوي في ٢٥ حزيران/يونيو، بأنه يعتبر الهجرة اليهودية ليست أمراً مرغوباً فيه

---

(٢٤٦) البطوش، «رفيق العظم، ١٨٦٥ ـ ١٩٢٥م: دراسة في فكره ودوره في الحركة الإصلاحية،» ص ١٤٠.

(٢٤٧) قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، ص ١٦٠.

(٢٤٨) Anita L. P. Burdett, ed., *Islamic Movement in the Arab World, 1913-1966* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1998), vol. 1, p. 52, 14/5/1915.

(٢٤٩) عوض، «الشخصية الفلسطينية والاستيطان اليهودي، ١٨٧٠ ـ ١٩١٤،» ص ٨٤.

(٢٥٠) قاسمية، «نجيب نصار في جريدته «الكرمل»، ١٩٠٩ ـ ١٩١٤م،» ص ١٣٦.

فقط، بل ضروري. وكرر في لقاء آخر موافقته عليها، ولكن بشروط منها حمل الجنسية العثمانية، وضمان عدم إخراج العرب من أراضيهم التي يبيعونها لليهود[٢٥١].

جاء موقف الإصلاحيين هذا، على الرغم من تلقي المؤتمر عشرات الرسائل المندِّدة بالخطر الصهيوني، والمطالبة باتخاذ موقف حازم من الهجرة اليهودية[٢٥٢].

هذا التناقض أو التبدل في مواقف قادة الحركة العربية، وآلية الطرح لمسألة الهجرة أثناء انعقاد المؤتمر، كان لجهود الصهاينة دور كبير وفاعل فيها، وفي مقدمة هؤلاء هوخبرغ الذي تكشف تقاريره لقادته عن المؤتمر أهمية هذا الدور، فيشير في أحدها في ١٠ تموز/يوليو عام ١٩١٣ إلى الجهد الذي يبذله مع الوفود السورية حول هذا الموضوع، من خلال تذكيرهم بأن أي قرار ضد الهجرة اليهودية سيحرم العرب من جميع مساعدات العالم اليهودي، وستصبح قوة هذا العالم ضدهم وليس معهم، وأكد أن جهوده أثمرت وذلك بتحول موقف الشيخ طبارة المكلف بالحديث عن الهجرة[٢٥٣].

أثار موقف الإصلاحيين العرب المتعاطف مع الهجرة اليهودية غضب الفلسطينيين واستهجانهم وسخريتهم؛ فصحيفة فلسطين سخرت في تموز/يوليو عام ١٩١٣ من الاهتمام بهجرة منكوبي الروملِّلي إلى سورية، وتجاهلهم أخطار الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتساهل الحكومة العثمانية في تنفيذ قيود الهجرة، وما سينجم عن ذلك من مشاكل في المستقبل[٢٥٤]. كما نشرت الصحيفة ذاتها في ٢٨ آب/أغسطس عام ١٩١٣ مقالاً لعيسى السفري بعنوان: «لقد أسمعت لو ناديت حياً»، استعرض فيه الخطر الداهم من الهجرة اليهودية، وهاجم رجال فلسطين بقوله: «لو كانت توجد غيره لتشكلت من أغنيائهم جمعية وطنية وقفت حاجزاً يمنع التيار الصهيوني»[٢٥٥].

هاجم نجيب نصار، وعبر صحيفة الكرمل زعماء المؤتمر لتهاونهم في الوقت الذي طلبوا فيه توطين مهاجرين الروملِّلي في الأناضول، بدلاً من بلاد الشام، فتهكم ساخراً بقوله: «إن مهاجري الروملِّلي يستعربون مع الزمن، لأن بيننا وبينهم روابط ومناسبات، ولكن المهاجرين الصهيونيين لا يمتزجون بشعب»[٢٥٦].

ضاعف من النقمة على أصحاب مؤتمر باريس أن الحكومة الاتحادية ـ وفي خطوة استباقية منها لخطْب ود رأس المال اليهودي في أوروبا ـ قامت في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١٣ بإلغاء

(٢٥١) Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I*, pp. 161-163, and Burdett, ed., *Islamic Movement in the Arab World, 1913-1966*, pp. 72-73.

(٢٥٢) إبراهيم أبراش، البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٢٣.

(٢٥٣) قاسمية، «مواقف عربية من التفاهم مع الصهيونية، ١٩١٣ ـ ١٩١٤،» ص ١٣٤.

(٢٥٤) فلسطين: العدد ٢٥٢ ـ ٤٩ (١٩١٣/٧/٩)، والعدد ٢٦٢ ـ ٥٩ (١٩١٣/٨/١٣).

(٢٥٥) فلسطين، العدد ٢٧٠ (١٩١٣/٨/٢٨)، ص ٣، ومحمد الطراونة، قضاء يافا في العهد العثماني: دراسة إدارية اقتصادية اجتماعية، ١٢٨١ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٦٤ ـ ١٩١٤م (عمان: وزارة الثقافة، ٢٠٠٠)، ص ٤٧٢.

(٢٥٦) عوض، «الشخصية الفلسطينية والاستيطان اليهودي، ١٨٧٠ ـ ١٩١٤،» ص ٨٢.

الورقة الحمراء المفروضة على اليهود الأجانب[٢٥٧]، فرأت صحيفة الكرمل في هذا القرار اعترافاً ضمنياً من الحكومة بعدم التعرض للذين هاجروا سابقاً، إما لسوء تصرف المسؤولين، وإما لضعف اقتدارهم «من حيث إنهم يظهرون كفاءة في تطبيق الورقة الحمراء، فمن المرجح أنهم لا يهمون باتخاذ الوسائط لمعرفة المهاجرين وإخراجهم؛ فالورقة الحمراء كانت قانوناً غير معمول به، قانوناً صدر مع وقف التنفيذ»[٢٥٨]. كانت الصحيفة قد نبهت إلى نية الحكومة اتخاذ مثل هذا القرار، إذ لاحظت تساهل حزب الاتحاد والترقي في تنفيذ القيود على الهجرة، ونددت بهذا الموقف في أيار/مايو عام ١٩١٣[٢٥٩].

رأت صحيفة فلسطين أن قرار الإلغاء لم يأتِ بجديد، لأن الجوازات كانت ترد إلى أصحابها من طرق غير مشروعة، إذ كان يسمح لليهود بالإقامة في البلاد، وكل ما في الأمر أن الحكومة اعترفت بالأمر الواقع رسمياً، فسمحت لليهود بالهجرة إلى فلسطين، ومن غير قيد[٢٦٠].

وعزت صحيفة القبس في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٣ هذا الإلغاء، إلى التدابير التي اتخذها المؤتمر الصهيوني الحادي عشر المنعقد في فينّا في أيلول/سبتمبر عام ١٩١٣[٢٦١]، الذي كان من أهم قراراته اعتبار مسألة الهجرة والاستيطان بالنسبة الى الصهيونية قضية لا يمكن التفاوض بشأنها، وضرورة السعي إلى إسكان كل من في الإمكان إسكانه في فلسطين من اليهود، مع أخذ الضمان من الحكومة التركية على أن لا تطردهم ولا تحملهم من الواجبات والضرائب ما لا يحمله سكان فلسطين الوطنيون[٢٦٢].

كان الزعيم الصهيوني روبين قد قدّم للمؤتمر صورة سيئة لما عليه وضع الاستيطان في فلسطين، فأشار إلى أنه أثناء زيارته شاهد، والأسى يملأ قلبه، فتور الحماسة وانعدام الثقة لدى الكثير من أبناء المهاجرين في بعض المستعمرات، ولا علاج لذلك إلا بدماء فتية من مختلف أنحاء أوروبا، تعيد الشباب وتنفخ في الأرض روحاً وثّابة جديدة[٢٦٣].

إذا ما تم الربط بين تاريخ انعقاد المؤتمر، وقرار الحكومة الاتحادية إلغاء الورقة الحمراء، يتضح إلى أي مدى وصل التنسيق أو التفاهم الصهيوني ـ الاتحادي، وإلى أي مدى كان الصهاينة صادقين في نواياهم للتفاهم مع العرب، وهو الأمر الذي لم يقرأه قادة الحركة العربية المنادين بالتفاهم آنذاك، بدليل استمرار المحاولات إلى ما قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى.

(٢٥٧) المصدر نفسه، ص٨٢.
(٢٥٨) حداد، «مواقف جريدة «الكرمل» من الصهيونية في العهد العثماني،» ص ١٠٧.
(٢٥٩) عوض، المصدر نفسه، ص ٨٢.
(٢٦٠) فلسطين، العدد ٢٨١ ـ ٧٨ (١٨/١٠/١٩١٣).
(٢٦١) القبس، العدد ٣٧ ـ ١٣٣٧ (١٧/١١/١٩١٣)، ص ١.
(٢٦٢) القبس، العدد ٦٣ (٢٦/٨/١٩١٣)، ص ٣.
(٢٦٣) فلسطين العربية واليهود، ص ١٤٨.

خلال العام ١٩١٣، نددت الصحافة ـ وخصوصاً الفلسطينية ـ بخطورة الهجمة الاستيطانية اليهودية ـ الصهيونية، وعبرت عنْ الاحتجاج الشعبي الذي أبداه الأهالي من الأساليب التي يتبعها اليهود في هذا المجال[٢٦٤].

أثناء محاولات التفاهم، كانت المعارضة والمقاومة للأنشطة الصهيونية مستمرة في فلسطين، وتمثلت بالمقاومة شبه المسلحة في المنطقة الشمالية منها، ومعارضة الفلاحين للقادمين اليهود الجدد بمهاجمة المستوطنات اليهودية وغزوها[٢٦٥].

علّقت صحيفة القبس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١٣ على خبر رفع يهود سالونيك للعلم العثماني بدلاً من اليوناني، وذلك عند احتلال اليونان بلادهم، بقولها: «نحب أن يبرهن المهاجرون من يهود فلسطين على حبهم الجامعة العثمانية، بتجنسهم بالجنسية العثمانية، ويعرفوا قدر العثمانية. أما الإسرائيليون العثمانيون، فلا شك عندنا بأنهم يقدرون العثمانية حق قدرها، ويستعذبون في سبيل المصلحة الوطنية حلوها ومرّها»[٢٦٦].

بقيت المصادمات بين العرب واليهود في المستعمرات الزراعية محدودة العدد والنتائج، عشية الحرب العالمية الأولى، ولكنها كانت البداية الحقيقية لصراع قومي بشأن مستقبل فلسطين[٢٦٧]؛ ففي شباط/فبرايرعام ١٩١٤، حدث صدام بين أهالي قرية غابة الجركس وأهالي مستعمرة الخضيرة، على حدود الأراضي أدى إلى جرح ستة من الوطنيين، وسبعة من المستعمرين الإسرائيليين[٢٦٨].

في مقابلة مع صحيفة الإقدام القاهرية في آذار/مارس عام ١٩١٤، ذكر حسني سليم الحسيني ـ الذي انتخب رئيساً لبلدية القدس عام ١٩١٠، وترشح لانتخابات مجلس المبعوثان عام ١٩١٤ ـ أن الخطر الوحيد للحركة الصهيونية هو في حركة الاستيطان، لذا يجب سن القوانين الجديدة لمنع بيع الأراضي لليهود[٢٦٩].

أما حافظ السعيد مبعوث يافا، فقد كانت له وجهة نظر مغايرة بالنسبة إلى الهجرة، فرأى أنها «قد تكون مضرة، وقد تكون نقيض ذلك، فإن كانت مربوطة بقيود وشروط تتكفل بدفع الضرر فلا بأس منها»[٢٧٠]. والغريب في أمر تصريحات السعيد هذه، أنها صدرت عن شخص كان من أوائل من أثار مسألة الهجرة والاستيطان الصهيوني في مجلس المبعوثان، وحذر من خطرهما، وذلك في عام ١٩٠٨ ـ كما أسلف ذكره ـ فإذا كانت الهجرة والاستيطان في تلك المرحلة خطراً، فكيف هي في عام ١٩١٤ بعد أن أصبح للصهيونية صولة وجولة في فلسطين وخارجها، وبعد أن تكاثر

---

(٢٦٤) المنادي، العدد ٥٠ ـ ٤ (١٩١٣/٢/٦)، ص ٣، وفلسطين، العدد ٢٨٦ (١٩١٣/١٠/٢٣)، ص ٣.
(٢٦٥) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين (١٢٩٣ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٧٦ ـ ١٩١٤م)، ص ٥٥٧.
(٢٦٦) القبس، ١٩١٣/١٠/٢٣، ص ٢.
(٢٦٧) مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني، ١٧٠٠ ـ ١٩١٨: قراءة جديدة، ص ٢٥٨.
(٢٦٨) لسان الحال، العدد ٧٤٦٩ (١٩١٤/٢/١٣)، ص ٤.
(٢٦٩) مناع، أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (١٨٠٠ ـ ١٩١٨)، ص ١٢٤.
(٢٧٠) فلسطين، العدد ٣٢١ (١٩١٤/٤/٤)، ص ١.

المهاجرون اليهود في فلسطين، واستشرى الاستيطان وأصبحت آثاره واضحة للعيان؟ وهو أمر إن دلّ على شيء، فإنما يدل على أن مواقف النخبة العربية ـ على اختلاف تسمياتها ـ من الصهيونية، مواقف مزاجية متقلبة ومبطنة. والسؤال الآخر ـ اعتماداً على ما ذكره السعيد ـ والذي ربط فيه بين اتساع الأراضي، وقلة عدد السكان، وقبول الهجرة والاستيطان: هل يعني ذلك أن على كل شعب لديه مساحات واسعة من الأراضي وأعداده قليلة، أن يقبل بالغريب الغازي لبلاده باعتبار أن هناك حيزاً للجميع؟!

تطرق إبراهيم سليم النجار في ما كتبه في صحيفة **الأهرام** في ١٤ نيسان/أبريل عام ١٩١٤ إلى أعداد سكان متصرفية القدس، وذكر أن «عدد اليهود فيها يبلغ ٣٠٠ ألف نسمة، أي ثلث نصف السكان في هذه البقعة، وبأن الإسرائيليين يزعمون بأن عددهم لا يتجاوز ١٨٠ ألفاً، وهو قول مردود لأن عددهم في القدس ويافا وصفد وطبريا وحدها يزيد على هذا العدد الذي يذكرونه». وقد جاء اهتمام النجار بمسألة عدد السكان انطلاقاً من أنه دستورياً بإمكان سكان متضامنين كالإسرائيليين أن ينتخبوا ثلث عدد أعضاء المجلس العمومي منهم، «فيتصرفوا وقتئذ بجمع ميزانية المتصرفية كما يشاءون، ويضعوا يدهم على السلطة، والذي يحاذره العقلاء هو أن يسعى متنفذو الإسرائيليين في الآستانة لدى الحكومة الحاضرة إلى تعديل حدود متصرفية القدس الإدارية، فتتم لهم الأكثرية في المتصرفية بلا جدال»[٢٧١].

ورد المعنى ذاته في الخطاب الذي وجهه أحد أعيان القدس راغب النشاشيبي للفلسطينيين في ١٩ نيسان/أبريل عام ١٩١٤، وبكلمات تعكس حجم الشعور بالخوف والخطر المترتب على زيادة عدد المهاجرين اليهود، واتساع حجم المستوطنات الصهيونية في فلسطين ونفوذها، فقال: «ألم يأن أن نفكر في مستقبل بلادنا فلسطين، أنتم بني وطني لا تقاسون بأهالي دمشق، إن دمشق لم يزاحم أهلها أجنبي حتى الآن، بل إن الذين يهاجرون إليها هم من بني جلدتنا وإخواننا في التابعية، وأما أنتم، فانظروا كيفما التفتّم هلا ترون أن سبيل المهاجرة الأجنبي يكاد يغرقكم؟ إن فيها الآن منهم أكثر من مئة ألف شخص مختلفي التبعات، وعلى جانب كبير من المعارف والمقدرة، فمن يضمن لنا إذا حكمت البلاد بطريق اللامركزية، أن لا يوعز الخواجا عنتيبي وغيره من زعماء الصهيونية إلى عشرين ألفاً فقط من الصهيونيين أن يتجنسوا العثمانية، حتى إذا ما تم لهم ذلك سعوا بما لهم من نفوذ ومال إلى اكتساب الأكثرية، فكانوا أعضاء في مجالس البلديات والإدارة والمجلس العمومي، وانصرف الأمر لهم، فتصبح فلسطين فعلاً يهودية على أهون سبب»[٢٧٢].

استمر رصد أعداد المهاجرين اليهود ونوعياتهم ومستوياتهم العلمية والثقافية؛ فصحيفة **لسان الحال** في ١٥ نيسان/أبريل عام ١٩١٤ ذكرت أن باخرة نمساوية وصلت إلى ميناء يافا، وعليها أكثر

---

(٢٧١) المقتبس، العدد ١٤٦٣ (١٩١٤/٤/١٤)، ص ٢.

(٢٧٢) فلسطين: العدد ٢٢٦ (١٩١٣/٤/٢)، ص ١، والعدد ٢٣١ (١٩١٤/٤/١٩)، ص ١.

من ثلاثمئة صهيوني، وعلقت الصحيفة على ذلك، بقولها: «ولم ترَ القدس منذ سبي اليهود حتى الآن هذا العدد، وفيه كبار السياسة والمؤلفون الفلاسفة والدكاترة والمحامون»[٢٧٣].

وبتوقيع مقدسي مغربي، تحدث أحد أبناء فلسطين عن مصالح الإسرائيليين في هذه البلاد، كونهم يهاجرون إليها من زمن الاستبداد أفواجاً أفواجاً، فتسكنهم جمعياتهم وتملكهم الأراضي وتهيئ الآلات الزراعية وغيرها من الحاجات التي مهدت لهم سبيل الاستعمار بكل هناء وأمان، ولا يجهل أحد ما يساعدهم به حكام الدور البائد على تنفيذ مآربهم إلى أن أصبحوا في زمن قصير أصحاب أملاك ومزارع وبلاد[٢٧٤].

بعث أهل فلسطين برسالة استغاثة إلى النواب والزعماء العرب عام ١٩١٤ جاء فيها: «نحن في وسط نكاد نفنى فيه، ونجلى عن بلادنا، ويحق علينا ما حق على هنود أمريكا»[٢٧٥].

تبعاً لذلك، توالت ردود الفعل العربية التي اتسمت بشيء من الوعي لأبعاد هذا الخطر، فطالبت «جمعية مقاومة الصهيونية» التي تشكلت في أيار/مايو عام ١٩١٤ في القاهرة، من قبل الطلبة الفلسطينيين بتقديم الاحتجاجات والشكاوى إلى جميع الجهات ذات العلاقة، للعمل على وقف الهجرة[٢٧٦].

وجه أحد كتّاب صحيفة لسان الحال رسالة تحذير في الأول من أيار/مايو عام ١٩١٤ إلى أهالي فلسطين من نتائج تدفق اليهود، وضرورة وعي خطورتها، وسبل ومواجهتها، فقال: «نطلب مجارات الصهيونيين ونحن بهذا الخمول بدون جدوى، فالحذر ثم الحذر يا قوم لئلا تصبحوا غرباء، والغرباء مواطنون. فالآن هو الوقت المناسب لإيقاف هذا التيار الجارف باتفاق الوطنيين يداً واحدة، واتباع وسائل النجاح التي يتبعها الصهيونيون، لئلا يكون لهم بعد هنيهة الأكثرية في الرجال كما هي في المال، لأن عدد السكان الآن داخل لواء القدس ٣٦ ألف مسلم، وثمانية عشر ألف يهودي، وستة عشر ألف مسيحي، وأطلب من كل وطني صادق أن يضع نصب عينيه ما سيؤول إليه حال هذه البقعة»[٢٧٧].

أقامت الصحيفة ذاتها في ١٥ أيار/مايو عام ١٩١٤ وفي مقال بعنوان «الأرض ميراث المجتهدين»، مقارنة بين ما كانت عليه أراضي فلسطين قبل الاستيطان الصهيوني وبعده، فقالت: «وهكذا هي الحال بين الإسرائيليين الأوروبيين والوطنيين، فلهم نحو ستين مستعمرة بين سفح جبل الشيخ وغزة، وتدل كل واحدة على مقدرة الإنسان العظيمة، ونتيجة التفاني والاجتهاد، وكانت تلك المستعمرات بين أيدي الوطنيين خراباً، وكانت الأموال الأميرية المفروضة على هذه الأراضي منذ

---

(٢٧٣) لسان الحال، العدد ٧٥٢١ (١٩١٤/٤/١٥)، ص ٢.
(٢٧٤) المنادي، العدد ٦٢ ـ ١٤ (١٩١٣/٤/٢٤)، ص ٤.
(٢٧٥) قاسمية، «نجيب نصار في جريدته «الكرمل»، ١٩٠٩ ـ ١٩١٤م،» ص ١٣٩.
(٢٧٦) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٧٤.
(٢٧٧) لسان الحال، العدد ٧٥٣٥ (١٩١٤/٥/١)، ص ٣.

نحو خمس عشرة سنة خمسين ليرة، فأصبحت الآن ألفين، وتلاصق هذه المستعمرات قرى الوطنيين المهملة الخربة، فيسير الفريقان على القاعدة الطبيعية أي تقدم المجتهدين، وتقهقر الكسالى الخاملين، وتكون النتيجة على مر الأيام، بقاء الأنسب وانقراض غير المناسب»(٢٧٨).

رابعاً: الوعي العربي لخطر الهجرة والاستيطان الصهيوني من ١٩١٤ ـ ١٩١٧

بلغ الاستيطان اليهودي الصهيوني ذروته قبيل الحرب العالمية الأولى، فضرب بجذوره في الساحل والقدس، ووصل عددهم عام ١٩١٣ إلى ٩٠ ألف نسمة(٢٧٩)، وبلغ عدد المستوطنات عام ١٩١٤، ٤٧ مستوطنة: ست وعشرون في السهل الساحلي، و١٢ في الجليل، واثنتان في القدس، وست في الأغوار، وواحدة في مرج بني عامر، ضمت جميعها ١١٩٩٠ يهودياً، أكثرها وأكبرها سكاناً «بتاح تكفا» أو«ملبس»، حيث جمعت ٤٠٠٠ يهودي، وأقلها عتليت وضمت ٥١ يهودياً، والخضيرة ٦٢٦ يهودياً، ورخبوت كان عدد من فيها يوم تأسيسها ٣٠٠ يهودي(٢٨٠). أما المناطق التي تصدت للاستيطان ولم يدخلها اليهود، فهي نابلس وأريافها التي تقطنها عشائر عربية. وكان لكل مستوطنة إدارتها وحراسها من اليهود، وتتمتع بامتيازات خاصة حصل عليها الصندوق القومي من حكومة الاتحاديين التي سمحت له بشراء الأراضي لحسابه، وإنشاء المستعمرات(٢٨١).

استمر المهاجرون اليهود بالتوافد إلى فلسطين قبيل الحرب؛ فصحيفة لسان الحال أشارت في ٢٢ تموز/يوليو عام ١٩١٤ إلى «قدوم أربعين راكباً إسرائيلياً من التابعية الروسية، حيث رفضت إدارة البوليس دخولهم، وأمرت البحارة بعدم إنزالهم إلى البر، فتوجه قنصل روسيا إلى الباخرة، وأخرجهم بالقوة رغم معارضة البوليس»(٢٨٢). في ٢٨ تموز/يوليو عام ١٩١٤، ذكرت الصحيفة أن عدد اليهود الذي يقدر أنهم دخلوا يافا من جهات مختلفة بألف، أغلبهم من الشباب الأقوياء والشابات(٢٨٣).

كانت الأغلبية الأشكنازية من المستوطنين اليهود، عشية الحرب الأولى، مستقرة ومنظمة كما يجب، ولا ينقصها من الناحية الثقافية والاجتماعية والمستوى الاقتصادي سوى الأمان(٢٨٤).

---

(٢٧٨) لسان الحال، العدد ٧٥٤٧ (١٩١٤/٥/١٥)، ص ١.

(٢٧٩) ماهر الشريف، البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٠٨ ـ ١٩٩٣ (نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٥)، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(٢٨٠) الدباغ، «الاستيطان اليهودي في ريف فلسطين في العهدين العثماني والبريطاني، ١٨٥٤ ـ ١٩٤٨م،» ص ٣٢.

(٢٨١) الشريقي، أورشليم وأرض كنعان: حوار مع أنبياء وملوك إسرائيل، ص ٢١٦.

(٢٨٢) لسان الحال، العدد ٧٦٠٥ (١٩١٤/٧/٢٢)، ص ٢.

(٢٨٣) لسان الحال، العدد ٧٦١٠ (١٩١٤/٧/٢٨)، ص ٣.

(٢٨٤) محمد وفيق التميمي ومحمد بهجت الكاتب، فلسطين في نهاية العصر العثماني: ولاية بيروت/لواء عكا، دراسة وتحقيق زهير غنايم ومحمد محافظة (إربد: مؤسسة حمادة للنشر، ٢٠٠١)، ص ٢٤٠ ـ ٢٤٢ و٢٥١ ـ ٢٥٢، وكرمل، تاريخ حيفا في عهد الأتراك العثمانيين، ص ٢١٩.

وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى في ٢٨ تموز/يوليو عام ١٩١٤، استطاعت الصهيونية أن توظف الظروف السيئة لصالحها، وتوسّع رقعة الاستيطان، كاستغلال الظروف الاقتصادية السيئة التي شهدتها فلسطين من أجل هذه الغاية(٢٨٥). وبقي هاجس الهجرة والاستيطان مسيطراً على التحركات الصهيونية خلال الحرب؛ فبن غوريون، عند اندلاع الحرب، وجد فيها فرصة للشعب اليهودي للاستيطان في أرض إسرائيل، فعرض على جمال باشا مشاركة وتعاوناً سياسياً وعسكرياً يهودياً مع الإمبراطورية العثمانية، إلا أن جمال باشا رفض، وطرده وزميله بن تسفي وعدداً آخر من اليهود(٢٨٦).

كما وضعت الصهيونية نفسها في خدمة الأهداف الاستعمارية البريطانية في الشرق العربي؛ ففي رسالة كتبها الزعيم الصهيوني وايزمان (Weizmann) في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٤، تحدث عن فائدة إسكان مليون يهودي في فلسطين، وعن أنهم سيطورون البلاد ويعيدون إليها الحضارة، ويكونون حارساً فاعلاً لقناة السويس(٢٨٧).

في ما يتعلق بالعلاقة بين العرب وسكان المستعمرات، فلم يخلُ الأمر من بعض المصادمات؛ فقد ذكرت صحيفة **لسان الحال** في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٤، أنه بينما كان د. ليفي الإسرائيلي متوجهاً إلى زمارين ومعه فتاة إسرائيلية تعرض لهما في الطريق أربعة من اللصوص وضربوه ضرباً مبرحاً، وسلبوا حوائجهما وتعدوا على الفتاة(٢٨٨).

أما في حيفا، فلم يبلّغ عن أي اعتداء على السكان اليهود، فقد استمروا في السكن في الحي الشرقي مدة طويلة بعد عام ١٩١٤، ولم يكن هناك أي تنظيم عربي في حيفا أو في المناطق المحيطة بها ضد الاستيطان(٢٨٩).

يعكس ما جاء في الأوراق والمستندات التي وجدها الأتراك عام ١٩١٥ في القنصلية الفرنسية، درجة العداء للصهيونية والاستيطان الصهيوني؛ إذ تشير إلى وجود خطة عربية للتخلص من الصهيونية، تقضي بإضرام النار في المستعمرات اليهودية، وطرد السكان اليهود الصهاينة ألدّ أعداء العرب، وهذا هو السبب الذي من أجله كان الأتراك على استعداد تام لمساعدتهم(٢٩٠).

قدمت مجلة **الهلال** في شباط/فبراير عام ١٩١٦ تحليلاً لآثار الحرب العالمية الأولى على المستعمرات والوجود الصهيوني في فلسطين، كما عرضت التكلفة المادية العالية لإنشاء مثل

---

(٢٨٥) Divine, *Politics and Socity in Ottoman Palestine: The Arab Struggle for Survival and Power*, p. 148.

(٢٨٦) **آباء الحركة الصهيونية**، ص ٩٤.

(٢٨٧) محمد حافظ يعقوب، «ملاحظات تمهيدية حول الحركة الصهيونية،» **دراسات عربية**، العدد ٥ (آذار/مارس ١٩٧٣)، ص ١٥.

(٢٨٨) **لسان الحال**، العدد ٧٤٠٥ (١٩١٣/١١/٢٧)، ص ٢.

(٢٨٩) محمود يزبك، **النظم الإدارية والبنى الاجتماعية في حيفا، ١٨٧٠ ـ ١٩١٤** (عمّان: البنك الأهلي الأردني، ١٩٩٩)، ص ٣٢٨.

(٢٩٠) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٨٢.

هذه المستعمرات، وقدّرتها بمئة مليون جنيه، ثم أوردت تصورات المفكرين اليهود حول آثار هذه الحرب، التي تلخصت في أنها قضت على آمالهم، ولا سيّما مع ما رأوه من اضطهاد من الحكام الأتراك، واضطرار الكثير منهم إلى الهجرة إلى مصر[٢٩١].

عادت المجلة ذاتها، وأكدت في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١٧ تزايد أعداد اليهود خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، وذلك عندما عرضت سكان المستعمرات الإسرائيلية في يافا، وأشارت إلى أن عدد الأوروبيين الإسرائيليين بلغ أربعة آلاف وخمسمئة، وأن عددهم زاد كثيراً في السنوات الأخيرة[٢٩٢].

استناداً إلى أحد تقارير المكتب العربي في القاهرة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٧، فإن الصهيونيين قد امتلكوا حتى عام ١٩١٤، ١٣٠ ألف هكتار تقريباً، تشمل أفضل أراضي فلسطين[٢٩٣].

تحققت خطوة مهمة لصالح الهجرة والاستيطان الصهيوني في الأول من أيار/مايو عام ١٩١٥، كشفت عن تصور مستقبلي لما ستحصل عليه الصهيونية عند انتهاء الحرب، وذلك من خلال المذكرة التي قدمها هربرت صموئيل (Herbert Samuel) إلى وزارة الخارجية البريطانية، حول مباحثاته مع الزعيم الصهيوني وايزمن ورئيس الوزراء البريطاني لويد جورج، وتنص على ضم فلسطين تحت النفوذ البريطاني من أجل المشروع الصهيوني، حيث عبَّرت المذكرة عن الأمل، بأنه تحت الحكم البريطاني، ستحصل الصهيونية على التسهيلات التي تحتاجها المؤسسات اليهودية لإقامة المستعمرات والتحكم بالهجرة، حيث سيعطى اليهود الأفضلية. في وقت لاحق، سينمو عدد السكان اليهود إلى أن يصبحوا أغلبية ويستقروا في الأرض[٢٩٤]. ومما تضمنته مذكرة صموئيل أيضاً «أن يتم حشد ثلاثة إلى أربعة ملايين يهودي في فلسطين»[٢٩٥].

استمرت المتابعة العربية لمسألة الهجرة أثناء الحرب الأولى، فأشارت صحيفة المقتبس في ١٦ أيار/مايو عام ١٩١٥ إلى طلب ألفين وثمانية إسرائيليين من التابعية الأجنبية، الدخول في التابعية العثمانية[٢٩٦].

خلال الحرب، استمر الاستيطان الصهيوني؛ فتم بناء ثلاث مستوطنات يهودية جديدة: **الأولى** مستوطنة «نحلات يهودا»، في شهر أيلول/سبتمبرعام ١٩١٤، في ظاهر ريشون لصيون الشمالي؛ والثانية «كفار جلعادي» إلى الجنوب من المطلة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٦؛ والثالثة

---

(٢٩١) الهلال، مج ٢٤، ج ٥ (شباط/فبراير ١٩١٦)، ص ٤٠١.

(٢٩٢) الهلال، مج ٢٦ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٧)، ص ٢٩٢.

(٢٩٣) «قضية الحدود بين مصر وفلسطين قبل الحرب العالمية الأولى،» شؤون فلسطينية، العدد ٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١)، ص ١٦٣.

(٢٩٤) John and Hadawi, *The Palestine Diairy, 1914-1945*, p. 62.

(٢٩٥) وايزمان، مذكرات حاييم وايزمان بقلمه ١٩٥٢: أول رئيس لدولة إسرائيل، ص ٣٠.

(٢٩٦) المقتبس، العدد ١٥٩٤ (١٩١٥/٥/١٦)، ص ٢.

«إيليت هشر»، وكانت قد بنيت في عام ١٨٩٢، ثم أخليت عام ١٩١٧، وأعيد في ٣٠ حزيران/يونيو عام ١٩١٨ إقامتها، وكانت تعرف قبلاً بـ «نجمة الصبح» نسبة إلى الخربة المجاورة التي تحمل هذا الاسم[(٢٩٧)].

في تقرير لأحد الدبلوماسيين البريطانيين، في بداية عام ١٩١٥، وصْف لأحوال سورية ولبنان والأردن وفلسطين، قال فيه: «بالقرب من نهر الأردن هناك مستوطنات يسكنها يهود جزائريون ومغاربة مختلطة بقرى اليهود الفلسطينيين والأوروبيين»[(٢٩٨)].

وصف تقرير بريطاني آخر أوضاع المستعمرين اليهود من شباط/فبراير عام ١٩١٦ إلى ربيع عام ١٩١٧، فقال: «إن معاناتهم بدأت منذ لحظة دخول تركيا الحرب، فرجالهم تمت تعبئتهم، وأملاكهم سلبت»[(٢٩٩)]. كما قدّم مراسل إحدى الصحف البريطانية وصفاً لرحلة قام بها في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٧ إلى يافا، فقال: «والذي يسافر في جنوب فلسطين يرى كلما تقدم شمالاً أن العمران تزايد، وفي بعض الأماكن كالمستعمرات اليهودية التي نشب حولها قتال عنيف جداً رأيت للمرة الأولى أقواماً لابسين ملابس أوروبية، إن الرملة بلدة جميلة تحيط بها بساتين وحدائق، ووراءها سهل شارون المنتهي عند جبال السامرة واليهودية، ولم يهدم العدو شيئاً من الأبنية في مستعمرة «ريشون ليصيون» الزراعية اليهودية»[(٣٠٠)].

في كانون الثاني/يناير عام ١٩١٧، قدمت اللجنة الصهيونية في بريطانيا مذكرة إلى وزير الخارجية البريطاني مارك سايكس، كان من بين البنود التي تضمنتها أنه «على الحكومة التي ستحكم فلسطين أن تسهل ليهود العالم حرية الهجرة إلى فلسطين، وأن تعطيهم كذلك حق الجنسية الفلسطينية»[(٣٠١)].

تكشف رسالة بعث بها يهودا إلى لويد جورج في ٢٣ أيار/مايو ١٩١٧ أن أعداد اليهود في فلسطين هي ١٠٠ ألف يهودي تقريباً[(٣٠٢)]. عند إصدار وعد بلفور في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٧، فُتحت فلسطين على مصراعيها للهجرة اليهودية على الرغم من معارضة العرب، ونقل أراضي الدولة للصهيونية من أجل الاستيطان[(٣٠٣)]. فإذا كان المؤتمر الصهيوني الأول قد نبّه عرب فلسطين إلى مخاطر الاستيطان، فإن وعد بلفور ترجم هذه المخاطر إلى واقع[(٣٠٤)].

---

(٢٩٧) الدباغ، «الاستيطان اليهودي في ريف فلسطين في العهدين العثماني والبريطاني، ١٨٥٤ ـ ١٩٤٨»، ص ٣٣.

(٢٩٨) «Notes Written Early in 1915, «Syria, The Raw Material,»» *Arab Bulletin*, vol. 11 (1917), pp. 107-108.

(٢٩٩) Jane Priestland, ed., *Records of Jerusalem, 1917–1971* (Oxford: Archive Editions, 2002), vol. 1, p. 69.

(٣٠٠) الأفكار، العدد ١٢٠٦ (١٩١٨/٢/١٦)، ص ٧.

(٣٠١) وايزمان، مذكرات حاييم وايزمان بقلمه ١٩٥٢: أول رئيس لدولة إسرائيل، ص ٤٦.

(٣٠٢) B. Destani, ed., *Minorities in the Middle East: Jewish Communities in Arab Countries 1841-1974* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2005), vol. 3, p. 17.

(٣٠٣) Fayez A. Sayegh, *The Zionist Diplomacy*, Palestine Monographs; 13 (Beirut: Palestine Research Center, 1969) p. 14.

(٣٠٤) يسين وهلال، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨، ص ٣٧٢.

الفصل الثالث

بدايات الوعي العربي لخطر شراء الصهيونية للأراضي ١٨٩٧ ـ ١٩١٧

أوّلاً: الوعي العربي لأهمية الأراضي بالنسبة إلى الصهيونية

يمكن تلخيص أهمية الأرض في الصراع مع الصهيونية بمقولة نجيب نصار وهي: «فبالأرض نبقى وننتصر، والأرض هي الفيصل لبقاء أو سقوط أو هزيمة أو نجاح الصهيونية»[1].

لقد أدرك الصهاينة أهمية هذه المقولة، وعملوا من أجلها؛ فالأرض بالنسبة إلى الصهيونية مادة الحياة لاستمرارية مشروعها في فلسطين، واليهودي الصهيوني عندما اشترى الأرض، اشترى الحلم ليحوله إلى واقع، لذا لم يكن يعر الثمن اهتماماً مهما غلا، فالأرض قاعدة حلمه التي تربطه بالواقع، والتي تحقق عملية «الانقلاب الديمغرافي»، بطرد العرب الفلسطينيين من أرضهم، وإحلال اليهود مكانهم، إذ استندت الصهيونية في تحقيق هذا الهدف إلى شعارها الذي ينادي بمنح «وطن بلا شعب إلى شعب بلا وطن»[2].

بدأ اهتمام الصهيونية بالأرض مبكراً جداً؛ إذ وضع هرتزل خطة للاستيلاء عليها، تلخصت في ما كتبه في ١٢ حزيران/يونيو عام ١٨٩٥ في مذكراته، بقوله: «عندما نحتل البلاد يجب أن نستخلص ملكية الأرض التي ستعطى لنا باللطف والتدريج، سنحاول أن نشجع فقراء السكان على النزوح إلى البلدان المجاورة، وذلك بتأمين أشغال لهم هناك، ورفض إعطائهم أي عمل في بلدنا. أما أصحاب الأملاك، فسيكونون إلى جانبنا، على أننا يجب أن نقوم بكلتا العمليتين: استخلاص الأرض، وإبعاد

---

(١) يوسف حداد، «مواقف جريدة «الكرمل» من الصهيونية في العهد العثماني،» شؤون فلسطينية، العددان ١٤٦ ـ ١٤٧ (أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٨٥)، ص ١١٢.

(٢) الحركة الصهيونية والاستعمار، ص ٤٣.

الفقراء بتعقل وحذر. يجب أن نعمل على إيهام أصحاب الأملاك التي لا تنقل على أنهم يخدعوننا ببيعهم الأشياء بأكثر مما تساوي، وأما نحن فلن نبيعهم شيئاً، سيكون استخلاص الأملاك عن طيب خاطر مهمة عملائنا السريين، ستدفع الشركة أثماناً باهظة، عندها سنبيع فقط لليهود، وستكون المتاجرة بالعقارات بين اليهود فقط، طبعاً لن نستطيع أن نصرح بهذا، ونعلن بأن أي بيع آخر ليس قانونياً، يجب أن نحافظ على ما يباع من ممتلكات من طريق فتح مجال للشركة أن تشتريه ثانية، أي أنه إذا أراد المالك أن يبيع ما يملكه، يكون لنا حق شرائه بالثمن الأول الذي وضعناه له»[٣].

وكتب هرتزل في ٣ أيار/مايو عام ١٨٩٦ «إن نحن حصلنا على فلسطين، سنأخذ الأراضي التي يمتلكها السلطان ضمن القانون المدني، مع أنه ربما لم يكن هناك فرق بين السلطة الملكية وبين الممتلكات الخاصة»[٤].

ولتحقيق هذا الهدف، شكلت الصهيونية الكثير من المؤسسات التي كان عليها متابعة عملية انتقال الأراضي إلى المؤسسات الصهيونية، وتسجيلها في السجلات الرسمية العثمانية[٥].

ثانياً: الوعي العربي لخطر شراء الصهاينة للأراضي ١٨٩٧ ـ ١٩٠٨

جاء الوعي العربي لخطر شراء الصهاينة للأراضي مختلفاً ـ نوعاً ما ـ من غيره من الوعي لجوانب الخطر الأخرى المتعلقة بالصهيونية، كما أن مصادر الخطر المتعلقة بهذا الأمر كانت متعددة، فلا يتعلق بالصهيونية وحدها، إذ كان عليهم الوعي للنشاط الصهيوني من جهة أولى، ولموقف الحكومة العثمانية وتعليماتها وقوانينها وتطبيقاتها وموظفيها من جهة ثانية، ولملّاك وسماسرة الأراضي على اختلاف مستوياتهم من جهة ثالثة، لذا تطلب الأمر وعياً مزدوجاً ومضاعفاً، ولا سيّما أن شراء الأراضي من قبل الصهاينة شكل ترجمة عملية وسريعة لما يمكن أن ينجم عن الأفكار الصهيونية، إذ أصبح العرب يرون النتائج ويعايشونها، مما تطلب منهم رفع حالة الوعي لديهم لمواجهة هذا الخطر.

بدأ الوعي العربي لخطورة استيلاء اليهود الصهاينة على الأراضي مبكراً جداً؛ فمنذ ثمانينيات القرن التاسع عشر بقيت شعارات الفلسطينيين والعرب تتركز حول مجموعة من المطالب، كان أبرزها بيع الأراضي، واغتصاب اليهود لها[٦]. استجابة لهذه الاحتجاجات، أصدرت الحكومة التركية

---

(٣) أنيس صايغ، معد، يوميات هرتزل، ترجمة هلدا شعبان صايغ (بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٨)، ص ٧٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٥) إبراهيم أبو زهرة، الحركة الصهيونية والاستعمار والطرد الفلسطيني: «الترانسفير» (الخليل، فلسطين: رابطة الجامعيين، ١٩٩٣)، ص ٤٣.

(٦) سامي ذبيان، «الشخصية الفلسطينية: مداخلة تمهيدية لتحليلها وتحديد خصوصيتها،» مجلة شؤون عربية (تونس)، عدد خاص (أيلول/سبتمبر ١٩٨٨)، ص ١٦٢.

عام ١٨٩٢ قراراً بمنع بيع أراضي الدولة الأميرية أو (الميري) في فلسطين لليهود من دون استثناء الرعايا العثمانيين منهم، وبقيت هذه الإجراءات سارية المفعول حتى عام ١٩٠٠[٧].

في١٢ شباط/فبراير عام ١٨٩٥ بعث عبد الباقي زاده حسني بك ـ وهو أحد أعيان حلب، وقائمقام حيفا سابقاً ـ رسالة إلى الصدارة العظمى، قال فيها: «وأشد ما يعذب وجدان كل ذي جنان صادق عدم المبالاة والسكون من سكان الأراضي المقدسة من مسلمين ومسيحيين بتخليهم عن أراضيهم رويداً رويداً، وانخراطهم في خدمة اليهود كالأجراء، أو اضطرارهم إلى المهاجرة من بلادهم إلى أمريكا»[٨].

ونجد قول زاده هذا، ينطبق تماماً على آل سرسق الذين بدأوا ببيع أراضيهم للصهاينة مبكراً جداً، وقبيل انعقاد المؤتمر الصهيوني، وقد أشار هرتزل في يومياته إلى بيع هذه العائلة الأراضي للصهاينة في ما كتبه في ١٠ آذار/مارس عام ١٨٩٧ إلى أن «جمعية الاستعمار اليهودية تتفاوض حالياً مع عائلة رومية اسمها سرسق على ما أظن من أجل شراء سبع وتسعين قرية في فلسطين، يعيش هؤلاء الروم في باريس، وقد خسروا أموالهم في القمار، وهم يريدون بيع ممتلكاتهم وهي ثلاثة في المئة من مساحة فلسطين، بسبعة ملايين فرنك»[٩].

لقد أسهم الوعي العربي، أواخر القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين في الحد نوعاً ما، أو التصدي ـ بعيداً من السؤال إلى أي حد نجح في ذلك ـ للهجمة الصهيونية على الأراضي، فنجحوا في استصدار تشريعات لمنع بيع أراضي فلسطين لغير العثمانيين، وعدم الاقتراض من المرابين، وتأسيس بنك زراعي فلسطيني لإقراض الفلاحين العرب حماية لهم من سطو الصهيونيين وانتزاع ممتلكاتهم[١٠].

من أولى ردود الفعل العربية التي أعقبت انعقاد المؤتمر بهذا الخصوص، الرسالة التي بعث بها أمين أرسلان من باريس في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٩٧ إلى صحيفة المقطم، أكد خلالها أن هدف المؤتمر هو «المفاوضة في مشترى أراضٍ فسيحة وقرى كثيرة في فلسطين، وبجوار أورشليم في الدولة العلية»[١١].

من أبرز الخطوات التي تنم عن نضج في الوعي لخطر شراء الصهيونية للأراضي، الهيئة المحلية التي شكّلها مفتي القدس محمد طاهر الحسيني عام ١٨٩٧، وهي هيئة ذات صلاحيات حكومية

---

(٧) وليد الخالدي، محرر، القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، ٢ ج (الرياض: اتحاد الجامعات العربية، ١٩٨٣)، ج ١، ص ٢٠٣.

(٨) المقتبس، العدد ٦٩٦ (١٩١١/٦/٦)، ص ١.

(٩) صايغ، معد، يوميات هرتزل، ص ٧٥.

(١٠) القومية ومواجهة الاستعمار (طرابلس، ليبيا: [د.ن.، د.ت.])، ص٧.

(١١) سهام نصار، موقف الصحافة المصرية من الصهيونية خلال الفترة من ١٨٩٧ ـ ١٩١٧: دراسة تحليلية لصحف «الأهرام» و«المقطم» و«المؤيد» و«اللواء» و«الجريدة» و«الأهالي» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣)، ص ١٥٣ ـ ١٥٤، وفيصل حوراني، جذور الرفض الفلسطيني، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨ (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، ٢٠٠٣)، ص ١٩.

مهمتها التدقيق في طلبات نقل الملكية في متصرفية القدس، فحال بذلك دون حصول اليهود على أراضٍ زراعية جديدة، وأوقف بيع الأراضي في متصرفية القدس عدة أعوام[١٢].

تعزز ذلك رسمياً بإصدار الباب العالي أوامره عام ١٨٩٨، القاضية بعدم «جواز بيع الأراضي الأميرية الواقعة في ضواحي القدس الشريف لأجنبي أو وطني»[١٣]. إذ أشادت صحيفة البشير في عددها الصادر في ٨ آب/أغسطس عام ١٨٩٨ بهذه التعليمات وأهميتها[١٤].

في تقرير نشرته صحيفة المؤيد تحت عنوان: «اليهود في سورية»، ونقلته عنها صحيفة البشير في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٩٩ تضمن معلومات مهمة حول تملك اليهود للأراضي في فلسطين، بحيث نجحوا حتى تلك المرحلة في الاستيلاء على قرى بأكملها، كالجاعونة والزبيد والمطلة والجسر، ونصف أراضي قضاء صفد، على الرغم من أن ذلك ممنوع رسمياً، وأن ذلك تم بطرائق ملتوية[١٥]. وقد أعربت الصحيفة عن استغرابها من أن بدل أعشار القرى ـ إضافة إلى ضريبة دخولهم وتملكهم ـ التي ابتاعوها من الأهالي، بقي كما هو قبلاً من دون زيادة، على الرغم مما غرسوه من الألوف المؤلفة من كروم العنب والتوت والأشجار المثمرة، وما يعصرونه من الكميات العظيمة من النبيذ الذي يرسلونه إلى أوروبة، حيث يبيعونه بأثمان باهظة لأن مصدره الأرض المقدسة[١٦].

فشلت الأوامر المتعاقبة الصادرة من الباب العالي بعد عام ١٨٩٧ في الحد من نشاط اليهود في شراء الأراضي. على سبيل المثال، قامت السلطات في بيروت عام ١٩٠٠ بإبلاغ وزير الداخلية برغبة بعض الملّاك في بيع ممتلكاتهم في منطقة طبريا لليهودي الفرنسي ناركيزي ليفين (Narcisse Leven)، فأصدر مجلس الوزراء قراراً بمعاملته معاملة الأجنبي وفقاً لقانون عام ١٨٦٨، ووافقت على عملية الشراء[١٧].

أدى ذلك إلى حملة احتجاجات واسعة عام ١٩٠٠ قادها الفلاحون في فلسطين، ورفعوا العرائض احتجاجاً على شراء اليهود الأراضي العربية الزراعية[١٨]، ومنها عملية بيع أراضٍ في طبريا

---

(١٢) عادل مناع، أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (١٨٠٠ ـ ١٩١٨) (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦)، ص ١٢٢، وعلي محمد اسليم، تاريخ الاستيطان الصهيوني في فلسطين (عمّان: مؤسسة الخدمات العربية، ١٩٨٨)، ص ١١٢.

(١٣) البشير، العدد ١٣٤٥ (١٨٩٨/٨/٨)، ص ١.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١.

(١٥) البشير، العدد ١٤١١ (١٨٩٩/١١/٢٠)، ص ١.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١.

(١٧) أحمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية (عمّان: دار البشير؛ مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧)، ص ٩٠.

(١٨) بيان نويهض الحوت، فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة، التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين ١٩١٧ (بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر، ١٩٩١)، ص ٤٣٤، واسليم، تاريخ الاستيطان الصهيوني في فلسطين، ص ١١٢.

من قبل عائلة سرسق اللبنانية لليهود، وعندما جاء الفنيون لمسح الأرض تمهيداً لإتمام الإجراءات القانونية لنقل الملكية، قام الفلاحون بمهاجمتهم ومنعوا عملية البيع[١٩].

صودف في هذا العام أن تخلى البارون روتشيلد عن جميع الأملاك والقرى التي كان يمتلكها في فلسطين لجمعية خيرية إسرائيلية في باريس، فأصبحت قرية زمارين والجاعونة وسائر القرى التي عمروها لإسكان اليهود مختصة بتلك الجمعية[٢٠].

كانت صحيفة البشير قد ذكرت في ١٢ آذار/مارس عام ١٩٠٠ أن مساحة الأراضي التي اشتراها البارون روتشيلد في ولاية بيروت تجاوزت المساحة التي كانت الحكومة قد أجازت له شراءها، لذا صدر الأمر بتعيين مفتش خاص لأجل التحقيق في الأمر[٢١].

نبهت صحيفة الثمرات في تقرير لمندوبها في صفد في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٠٠ ـ نقلته صحيفة البشير ـ إلى أحد الأساليب التي يتبعها الصهاينة في الاستيلاء على الأراضي وهو «أن تحاسبهم الحكومة على الحدود لا على الدونمات، إذ كثيراً ما يشترون الأراضي الفسيحة التي لا يجوز لهم تملكها إلا بإرادة سنية، فيحددونها بالجهات ليوحوا أنها ذات مساحة قليلة، ولو مسحت، وتبين مقدار دونماتها لما جاز لهم تملكها بوجه أبداً»[٢٢].

وقد ختم المراسل تقريره بالإشارة إلى مسألة مهمة تشير إلى معرفة حقيقة ما تقوم به الصهيونية ووعيها، فقال: «وعسى أن تكون الحكومة عالمة بحقيقة أخبارهم، إذ علمتُ من أسرارهم في سياحتي هذه ما لو أبوح به لما جاز أن يُباع يهودي شبراً من الأرض في هذه البلاد، ولعلي أوافيكم قريباً ببعض ما وقفت عليه مع بيان القرى التي بيعت لهم، وما أنشأوا فيها من الآبار، والأبنية الشاهقة، وكذلك القرى والمزارع الجاري بيعها لهم بأسماء مستعارة خدمة للدولة والوطن العزيز»[٢٣].

شنت الصحافة خلال العام ذاته حملة ضد بيع أراضٍ بين الناصرة وجنين من قبل رابطة الاستيطان اليهودي، والتي تصدى لها محافظ منطقة الناصرة، ولكنه فشل في إيقافها[٢٤].

في ٢٥ حزيران/يونيو عام ١٩٠٠ قرر الباب العالي تشكيل لجنة مؤلفة من ثلاثة مأمورين، لأجل التحقيق في بيع الأراضي داخل ولاية عكا[٢٥].

---

(١٩) عصام سخنيني، طبرية ـ تاريخ موسوعي من إنشائها سنة ٢٠م إلى نهاية الانتداب البريطاني سنة ١٩٤٨ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٩)، ص ٣٤٨.

(٢٠) البشير، العدد ١٤٢٦ (١٩٠٠/٣/٥)، ص ٣.

(٢١) البشير، العدد ١٤٢٧ (١٩٠٠/٣/١٢)، ص ٣.

(٢٢) البشير، العدد ١٤٦٦ (١٩٠٠/١٢/١٠)، ص ٣.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣.

(٢٤) سميح فرسون، فلسطين والفلسطينيون، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١٠٨.

(٢٥) البشير، العدد ١٤٣٨ (١٩٠٠/٦/٢٥)، ص ٣.

كما أصدرت الحكومة العثمانية عام ١٩٠١ تعليمات جديدة رأى فيها بعضهم خدمة لليهود بدلاً من الحد من توسعهم؛ إذ منحتهم حقوقاً متساوية كرعايا عثمانيين، ومكنتهم تالياً من شراء الأراضي الأميرية، فما كان من المعارضين لمثل هذه الخطوة إلا أن جمعوا تواقيع لتقديم عرائض احتجاج للباب العالي[٢٦]. وبعد مدّة وجيزة من إصدار هذه التعليمات، تم منح امتياز لرئيس جمعية الاستيطان اليهودي ليفن لشراء أراضٍ في منطقة طبريا، وحاول عنتيبي أن يوسع هذا الامتياز إلى متصرفية القدس، فعقد مجلس الإدارة فيها جلسة عاصفة عبّر خلالها القاضي والمفتي عن غضبهما أثناء مناقشة الموضوع، والذي انتهى بمنح المجلس ليفن حق شراء الأراضي في القدس، مما أدى إلى تصاعد حدة الاحتجاجات، ولم تتوقف إلا بإلغاء الباب العالي امتياز ليفين في منطقة طبريا، وإلغاء كل عمليات نقل الأراضي باسمه في القدس[٢٧].

تشكلت في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٠١ منظمة محلية مهمتها الحيلولة دون بيع الأراضي لليهود[٢٨]. وخلال العام ١٩٠١، وبداية العام ١٩٠٢ كانت وتيرة الكراهية تجاه اليهود آخذة بالتفاقم في المجلس الإداري والمحاكم وبين المسؤولين الرسميين[٢٩].

في مقال بعث به سليم قبعين إلى مجلة الجامعة في كانون الثاني/يناير عام ١٩٠٢، بعنوان: «بلدان فلسطينية يصفها فلسطيني»، كشف عقم المحاولات ـ سواء من جانب الحكومة التركية وتعليماتها لمنع شراء الأراضي، أو المعارضة العربية لها ـ للوقوف في وجه الطوفان الصهيوني في شراء الأراضي، قال فيه: «إن جمعية الاستعمار الإسرائيلية ابتاعت من جهات طبريا نحو ستين ألف دونم أرض، وشرعت تغرس الكروم وتنشئ الحدائق والأشجار»[٣٠]. هذا النجاح الذي حققته الصهيونية في مسألة شراء الأراضي، لم يثنِ بعضهم عن الاستمرار في محاربتها؛ ففي عام ١٩٠٥ تصدى رئيس مجلس بلدية القدس سعيد الحسيني لبيع الأراضي للمنظمة الصهيونية ومؤسساتها في منطقة القدس[٣١].

ثالثاً: الوعي العربي لخطر شراء الصهيونية للأراضي ١٩٠٨ ـ ١٩١٤

زادت الهجمة الصهيونية شراسة عام ١٩٠٨ ـ في أعقاب الانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني ـ ومما أسهم في ذلك زيادة النفوذ الصهيوني في دوائر الحكم في الآستانة، والوزراء اليهود

(٢٦) Neville J. Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I* (Berkeley, CA; London: University of California Press, 1976), p. 41.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٢٨) محمد عبد الرؤوف سليم، تاريخ الحركة الصهيونية الحديثة، ١٨٩٧ ـ ١٩١٨ (القاهرة: جامعة عين شمس، ١٩٧٤)، ص ١٧٦.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٣٠) الجامعة، ج ٦ (كانون الثاني/يناير ١٩٠٢)، ص ٤٠٥ ـ ٤٠٦.

(٣١) مناع، أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (١٨٠٠ ـ ١٩١٨)، ص ١٢٩.

في الحكومة الاتحادية[٣٢]، أضف إلى ذلك أن الحكومة الاتحادية لم تعترف بحقوق المزارعين فيها، ورأت فيها سلعة رائجة من مخلفات السلطان السابق، وأخذت تتحيَّن الفرص المناسبة لطرحها في المزاد العلني لبيعها على اعتبار أنها أصبحت من ممتلكات الخزينة، ففي عام ١٩٠٨ أجبرت المعارضة السلطان التنازل عن جميع أراضيه في الإمبراطورية إلى خزينة الدولة، فأصبحت تعرف باسم الأراضي المدورة (أي المنتقلة أو المحلولة) بدلاً من الجفتلك السلطاني، وأصبحت دوائرها ومديرياتها تعرف باسم الأراضي المدورة[٣٣].

مهدت عملية تنازل السلطان عبد الحميد الثاني عن الأراضي الأميرية الطريق للصهيونية من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من هذه الأراضي، فاستغلت الأوضاع المالية السيئة التي كانت تعاني منها الحكومة عام ١٩٠٨ لتقدم عروض شراء وامتيازات لهذه الأراضي، بحيث أصبحت العاصمة الآستانة خلال الأعوام ١٩٠٨ ـ ١٩١٤ ملاذاً مناسباً لمندوبي الشركات والسماسرة والطامعين في السيطرة على الأراضي السلطانية[٣٤].

ويبدو أن الوعي العربي لموجة شراء الأراضي خلال العام ١٩٠٨ كانت من القوة والكم بحيث اضطر بن غوريون إلى تعلم اللغة العربية لدراسة القانون للتفاهم مع الزبائن العرب، وذلك من أجل مطالبتهم بإخلاء الأراضي التي تم شراؤها منهم، حيث واجهوا مقاومة عربية عنيفة، ورفضوا إخلاء الأراضي، فيشير بن غوريون إلى ازدياد حدة النزاع على الأراضي، وبأنه في العام ١٩٠٩ أخذ العرب بالاستيلاء بالقوة على أراضي اليهود[٣٥].

ويؤكد قول بن غوريون هذا، ما جاء في تقريرين لأحد ناشطي الحركة الصهيونية بتاريخ ١١ و١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٠٨، يصف فيهما الأوضاع بعد الانقلاب العثماني، بقوله: «بحسب الأخبار التي تصل من الجليل أثارت الحرية حماسة واسعة بين الفلاحين حتى أنهم صاروا يهددون كبار ملاك الأراضي وسكان المستعمرات اليهودية، إذ أنهم يخطئون في تفسير الحريات التي أعادها الدستور، وكأن في استطاعتهم استعادة الأراضي التي كانت في حيازتهم وباعوها في الماضي»[٣٦].

كما هاجمت مجلة الأصمعي التي أصدرها حنا العيسى عام ١٩٠٨ التسهيلات التي وفرتها الحكومة التركية للصهيونية للاستيلاء على الأراضي العربية[٣٧].

---

(٣٢) السيد يسين وعلي الدين هلال، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨، ٢ ج (بغداد: معهد البحوث والدراسات، ١٩٧٥)، ص ١٣٤.

(٣٣) فلسطين، العدد ٢٢٩ (١٩١٣/٤/١٢)، ص ٢.

(٣٤) أمين أبو بكر، «ملكية السلطان عبد الحميد الثاني في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩٣٧،» مجلة جامعة النجاح للأبحاث (نابلس)، السنة ١٧، العدد ١ (حزيران/يونيو ٢٠٠٣)، ص ٢٤٨.

(٣٥) شبتاي تيبت، بن غوريون والعرب، ترجمة غازي السعدي (عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٧)، ص ٣٠.

(٣٦) عادل مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني، ١٧٠٠ ـ ١٩١٨: قراءة جديدة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩)، ص ٢٤٤.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٣٠٥.

دعا نجيب عازوري في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٠٨ إلى ضرورة أن تتخذ كل الوسائل والذرائع اللازمة لتهيئة رأس المال الأجنبي لتشغيل الأراضي الموات والمتروكة[٣٨]. وأرسلت في العام ذاته برقيات احتجاج من أغلبية المدن الفلسطينية، موجهة إلى السلطات العثمانية اعتراضاً على بيع الأراضي للمستوطنين الصهاينة[٣٩].

ويمثل البيان الذي بعث به عدد من الشخصيات الوطنية الفلسطينية عام ١٩٠٨ إلى مجلس المبعوثان حالاً من الوعي لدى النخبة الفلسطينية، وتكمن أهميته في أن الشق الأول منه عبارة عن رسالة تحذير موجهة إلى المواطنين من مغبة التفريط بالأرض لصالح الصهاينة، ليصبحوا بلا بلاد تؤويهم، كما فعلوا بكثير من الفلسطينيين. أما الشق الثاني من البيان فهو موجه إلى نواب فلسطين في مجلس المبعوثان يطالبهم بعدد من المطالب لمواجهة الخطر الصهيوني، في مقدمها التحذير التالي: «لا تبيعوهم أراضيكم واستعملوا كل نفوذكم في منع الفلاح من البيع، وانبذوا السماسرة وحقّروهم... أغرسوا في قلوب الوطنيين ـ وبالأخص الناشئة ـ حب العمل في الزراعة والتجارة والصناعة، وارأفوا بالفلاح وأعلوا من شأنه»[٤٠]. ويتضح من مضمون البيان، ومن الأطراف الموجهة إليه، أنه أصاب أساس المشكلة، وقدم الحلول لها.

تصدت صحيفة الكرمل وصاحبها نجيب نصار منذ أواخر عام ١٩٠٨ لعمليات شراء الأراضي، وينم الشعار الذي رفعته الصحيفة عن درجة عالية من الوعي والفهم لخطورة القضية، وتلخص شعارها بما يلي: «بيعوا لليهود كل شيء باستثناء الأرض، ولا تشتروا من اليهود إلا الأرض»[٤١]. كان لهذه الصحيفة دور مهم في التوعية وفضح صفقات بيع الأراضي في منطقة العفولة والجفتلك في وادي الأردن وغيرها، حيث دأب صاحبها على تحريض العرب على الامتناع عن بيع أراضيهم، فاعتبر بذلك المحرض الأول وأحد مسببي بعض الحوادث بين المستوطنين والعرب، مثل حادثة الشجرة في ربيع عام ١٩٠٩، وقد عطلت الصحيفة جراء ذلك مرتين خلال العام ١٩٠٩، وذلك بتهمة الإخلال بالأمن[٤٢].

انطلق نصار في معارضته وتحريضه وتوعيته من فلسفة تتلخص في أن الولايات السورية، وخصوصاً منطقة فلسطين هي عربية، وبأن السماح للصهاينة بشراء الأراضي واستيطانها يجب أن يتوقف[٤٣]، ولم

---

(٣٨) الاتحاد العثماني، العدد ١٥ (١٩٠٨/١٠/٨)، ص ٢ ـ ٣.

(٣٩) فرسون، فلسطين والفلسطينيون، ص ١٨.

(٤٠) محمود نهار الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين (١٢٩٣ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٧٦ ـ ١٩١٤م) (حلحول، فلسطين: مطبعة بابل الفنية، ٢٠٠٥)، ص ٤٣١.

(٤١) حداد، «مواقف جريدة «الكرمل» من الصهيونية في العهد العثماني،» ص ٩٥.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٩٥ و٩٧.

(٤٣) مي صيقلي، حيفا العربية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩: التطور الاجتماعي والاقتصادي، سلسلة المدن الفلسطينية؛ ١ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧)، ص ٥٥.

يكن هدف نصار تحريض الرأي العام ضد الصهيونية وتوعيته فحسب، بل التنبيه لحالات التواطؤ من جانب السلطات التركية لتسهيل بيع الأرض لليهود(٤٤).

ومن الأمور التي امتازت بها صحيفة الكرمل، وجعلتها أكثر تأثيراً في الرأي العام، هو اطلاعها على ما كان يجري في الخفاء، وكانت تقوم بدورها بإطلاع الرأي العام عليه، وذلك بغية إفشال صفقات السماسرة لبيع الأراضي، وفي الوقت ذاته وجهت جهودها إلى الفلاحين محذرة من أن يرهن أحدهم أرضه لدى الشركة الأنجلو ـ فلسطينية كونها شركة صهيونية(٤٥).

شهد عام ١٩٠٩ تحولاً في الوعي العربي لخطر الاستيلاء الصهيوني على الأراضي، ففي حين كان يحركه في الأغلب ـ وخصوصاً لدى الفلاحين ـ المنافسة الاقتصادية التي عاناها الفلاح الفلسطيني، نجده ينطلق منذ عام ١٩٠٩ من قاعدة أيديولوجية قوية(٤٦)، تتمثل بأن الصراع العربي ـ الصهيوني هو صراع بين قوميتين، وتالياً انعكس هذا التحول على نوعية المواجهة لهذا الخطر، فكان هناك إلى جانب الحرب بالكلمة والمواقف، حلول عملية على أرض الواقع، تمكن أصحاب الأراضي ـ وخصوصاً الفلاحين ـ من الصمود أمام الضغوط والمغريات الصهيونية؛ ففي تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٠٩، تأسست في حيفا ويافا والقدس لجان النضال ضد بيع الأراضي للصهاينة(٤٧). وأسس نجيب نصار اتحاداً في حيفا، كان هدفه الوحيد النضال ضد الصهيونية من خلال إقناع الحكومة بمنع بيع الأراضي(٤٨).

وخلال عام ١٩١٠ وما بعده، أسهمت ـ إضافةً إلى الكرمل ـ صحف عربية أخرى في حرب الأراضي، وكان أعداءهم فيها الصهاينة من جهة، والسماسرة والسلطات التركية وبعض موظفيها من جهة أخرى؛ فصحيفة المقتبس في عددها الصادر في ١٥ آذار/مارس عام ١٩١٠ وصفت الهجمة الصهيونية على الأراضي بقولها: «تراهم اليوم لا يعرض للبيع عقار وأرض في حيفا وما يليها إلا وينقضّون عليه، ويشترونه بأثمان باهظة، ومواطننا الفلسطيني قصير النظر، لا يعلم أن يحدد هذا الذي يكبره اليوم، سيكون وبالاً عليه غداً»(٤٩).

وجه عبد الله مخلص في ١٥ آذار/مارس عام ١٩١٠ كتاباً مفتوحاً إلى مجلس المبعوثان، محذراً من العواقب المترتبة على بيع الأراضي للمهاجرين اليهود، وبأن ذلك ينذر بالنهاية التي ستحل بعرب فلسطين، وبأنها ستكون مماثلة لما حل بالعرب في الأندلس(٥٠).

---

(٤٤) المصدر نفسه، ص٥٥.

(٤٥) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠)، ص ٦١.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٤٧) ليف كوتلوف، الحركة العربية في المشرق، ١٩٠٨ ـ ١٩١٤: دراسة سياسية تاريخية اقتصادية، ترجمة زياد الملا؛ تقديم عبد الله حنا (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠١)، ص ١٥٩.

(٤٨) صيقلي، حيفا العربية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩: التطور الاجتماعي والاقتصادي، ص ٥٦.

(٤٩) المقتبس، العدد ٣١٨ (١٩١٠/٣/١٥)، ص ١ ـ ٢.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٢.

ويتضح من هذا الكتاب أن الصراع مع الصهيونية بالنسبة إلى عبد الله مخلص، هو صراع وجود ومصير، وبأنه يهدد البقاء العربي الفلسطيني في فلسطين، وفي قوله هذا، فهم ووعي عميقان لحقيقة الصراع مع الصهيونية، وأهمية الأرض فيه.

علقت صحيفة الكرمل في ١٣ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٠ على أوامر الحكومة ببيع الأراضي خارج سور عكا قطعاً صغيرة بالمزاد العلني للأهالي، وأن يكتب قائمة بأسماء الفقراء لترسل إلى النظارة المالية ويصادق على إعطائهم لزومهم مجاناً، بقولها: «نأمل أن يظهر الكومسيون اهتماماً بالأمر، ولا يتبع طريقة التسويف فيملّ الناس، ونرجو ألّا يكون عدد السماسرة الذين يشترون لليهود الأجانب كثيراً»[٥١].

ومن أبرز قضايا الأراضي التي شهدها عام ١٩١٠ تلك التي قام بها إلياس سرسق، ببيعه الأراضي الواقعة بين الناصرة وجنين وتخص قرية الفولة، وقد أثارت عملية البيع هذه معارضة شديدة، فأرسل الأهالي ـ عندما علموا ببدء المفاوضات في أيار/مايو عام ١٩١٠ ـ برقيتين إلى الآستانة: الأولى من الناصرة بتوقيع المخاتير وممثلي الطوائف الدينية في المدينة؛ والثانية من حيفا بتحريض من نجيب نصار[٥٢].

وتساءل عبد القادر القباني، أحد أعيان بيروت مستغرباً من أنه «من جملة سيئات الدور السابق ورود الأوامر المبنية على الإرادة السلطانية بمنع بيع الأراضي إلى اليهود، ومع ذلك كان يحصل البيع، وبعد الانقلاب، وبدور الحكومة المشروطة تقرر منع بيع الأراضي في فلسطين إلى اليهود، وهذه أراضي قرية الفولة في لواء عكا تباع لهم فما معنى ذلك؟»[٥٣].

كان الموقف الأبرز في مسألة بيع أراضي الفولة وغيرها، لقائمقام الناصرة آنذاك شكري العسلي، الذي ينم عن درجة عالية من الوعي، اقترنت بالتصدي العملي لعمليات نقل ملكية الأراضي المباعة، مفنداً معارضته هذه انطلاقاً من أن سرسق أداة غير أمينة بأيدي شركة أجنبية، كما طالب بحقوق الفلاحين ضامني الأراضي بعدم طردهم وظلمهم، ومنعهم من مغادرة الفولة، وقام بوضع أربعة جنود في الفولة لمنع الاستيلاء على الأراضي، ولكن صلابة موقف ومعتقد العسلي لم تجد نفعاً أمام تعنت والي بيروت وحاكم عكا ـ إذ اشتراهما الصهاينة بالمال ـ فأجبرا الفلاحين على إخلاء الأرض، وتحويل الملكية في كانون الثاني/يناير عام ١٩١١[٥٤].

ولكن هذا التواطؤ لم يثنِ العسلي عن متابعة جهوده للحيلولة دون استيلاء الصهاينة على أراضي الفولة، منطلقاً هذه المرة من أن توطين اليهود والرعايا الأجانب فيها يعد مخالفة للقانون، بسبب

---

(٥١) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ١٩١٠/١٢/١٣، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٥٤ (١٩٣١/٢/١١)، ص ٨.

(٥٢) المقتبس، العدد ٥٣٦ (١٩١١/١/١)، ص ٢.

(٥٣) «ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة، في ١٩١٠/٨/٢٦، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥١٨ (١٩٣٠/١٠/٨)، ص ٦.

(٥٤) سهيلا سليمان الشلبي، شكري العسلي (١٨٦٨ ـ ١٩١٦): من أجل الاستقلال العربي ومقاومة الصهيونية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ١٥٢ ـ ١٦٢.

قربها من سكة الحديد الحجازي[٥٥]، حيث تمثل محاولته هذه حالاً من الوعي تميز بها العسلي في حربه مع الصهيونية، وتتمثل بإدراكه للغاية الحقيقية لدى الصهاينة للاستيلاء على أراضي الفولة تحديداً، وهي قربها من خط سكة الحديد الحجازي، إذ كانت العفولة إحدى محطات القطار، وكانت أراضي الفولة تبعد عنها ثلاثة كيلو متر[٥٦]، لذا كان من بين الأساليب التي اتبعها في حربه على الصهيونية، لفت نظر المواطنين إلى مواد القانون التي تخولهم حق الشفعة في الشراء والتملك، ولا سيما أن بعضهم أخذ يطالب الحكومة باسترجاعها باسم الأهالي[٥٧].

من ذلك أيضاً، حثه أهالي الناصرة على ملاحقة طلباتهم بشأن الخط الحديدي الذي كان مقرراً إنشاؤه من العفولة إلى الناصرة[٥٨]، فخرج جمهور غفير يعد بالآلاف من قصبة الناصرة والقرى وقاموا بمظاهرة وطنية تجاه دار الحكومة مطالبين القائمقام بإيصال صوتهم للآستانة للموافقة على مرور الخط الحديدي الذي تقرر مده إلى عكا بالناصرة وصفوري وشفا عمرو، واستعدادهم لدفع ما تفرضه عليهم الحكومة من نفقات[٥٩].

ويسجل العسلي في خطوته هذه حالاً أخرى من الوعي لكيفية التعامل العملي مع الصهيونية وأساليبها، وذلك من خلال رفع درجة الوعي لدى أصحاب الأراضي بحقوقهم وما لهم وما عليهم، إضافة إلى تقديره لأهمية دور الأغنياء والوجهاء في مواجهة الصهيونية، فتوجه إليهم في مثل هذه القضية المصيرية.

لعل البرقية التي أرسلت إلى والي بيروت والصدارة العظمى والداخلية ورئاسة مجلس المبعوثان باسم أهالي الناصرة، وبتوقيع نادي الاتحاد والترقي والمفتي ورئيس البلدية وأحد أعضاء مجلس الإدارة والمحكمة، يحذرون فيها الوالي من فراغ قلعة الفولة، لدليل واضح على نجاح العسلي في مسعاه إلى التأثير في أهالي البلدة وأعيانها، يؤكد ذلك نص البرقية الذي جاء مشابهاً إلى درجة كبيرة لما كتبه العسلي في صحيفة المقتبس عن صلاح الدين الأيوبي، ومن معه من المجاهدين الذين جبلت دماؤهم بتراب هذه الأرض، ليتم تسليمها بعد ذلك كله إلى ممثل الصهيونية أفرائيم[٦٠].

---

(٥٥) «ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة، في ١٩١١/٢/١٤، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٧٠ (١٩٣١/٤/٨)، ص ٦.

(٥٦) المقتبس، العدد ٥٦٨، ١٩١١/١١/٨م، ص٣، والشلبي، شكري العسلي (١٨٦٨ ـ ١٩١٦): من أجل الاستقلال العربي ومقاومة الصهيونية، ص ١٥٤.

(٥٧) المقتبس، العدد ٥٦٧ (١٩١١/١/٧)، ص ٣.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٣.

(٥٩) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ١٩١٠/١١/١٨، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٤٢ (١٩٣٠/١٢/٣١)، ص ٦.

(٦٠) افرائيم: اسم مستعار للدلالة على اليهود الأجانب. لمزيد من التفاصيل، انظر: المقتبس، العدد ٥٦٨ (١٩١١/١/٨)، ص ٢.

يتجلى وعي العسلي خطر الصهيونية في قضية بيع الأراضي واضحاً من خلال رده على سؤال نجيب نصار حول موقفه من بيع الأراضي فقال: «أنا شاب، ونفسي تطلب العلا، ولكنْ ثقْ بأني أفضّل العزل وخسران مستقبلي على التصديق على بيع وطني من أعداء أمتي ودولتي»(٦١).

وصف نجيب نصار ثبات موقف العسلي تجاه قضية أراضي الفولة في معرض مقال نشره في صحيفة المقتبس بعنوان «بين بني إسماعيل وبني إسحق»، في الأول من كانون الثاني/يناير عام ١٩١١، بقوله: «فلله كم يحتالون على نيل أمانيهم، وكيف يتقلبون لتنفيذ غاياتهم، ولكن قائمقام الناصرة على ما تعهدونه من الإخلاص والتفاني في خدمة الوطن فهو لا ينخدع ولا يميل»(٦٢).

دفع شكري العسلي منصبه ثمناً لمواقفه هذه ولكن، وفي المرحلة ذاتها، تم انتخابه نائباً عن دمشق في مجلس المبعوثان، ليستأنف من هناك معركته.

ساند نجيب نصار العسلي في موقفه، فحاول من خلال مقالات كثيرة أن يؤثر في موقف أصحاب الأراضي، وأن يثنيهم عن بيعها، وعندما لم ينجح هاجم هؤلاء في مقال بعنوان: «نصب صلاح الدين بين الناصرة وجنين»، اتهمهم ببيع حتى نصب صلاح الدين بمال يسير لينفقوه على الملاهي. واعترافاً منه بفشله في مسعاه، عمد إلى نشر تفاصيل الكثير من صفقات بيع الأراضي للصهاينة(٦٣).

وفي ١٤ شباط/فبراير عام ١٩١١ كتب نصار مهاجماً موقف والي بيروت من بيع أراضي الفولة، فقال: «قلنا لشكري العسلي مبعوث الشام إن إحدى الجرائد البيروتية التي تحترم مباديها أشارت على إثر ما نشرناه عن بيع الفولة إلى وجوب لوم المبعوثين (لا الوالي) الذين لا يستدركون أمر بيع الأراضي للأجانب، فأجابنا رشدي بك الشمعة إن المبعوثين يستطيعون أن يسنوا القوانين ولكنهم لا يستطيعون أن يوجدوا رجالاً، وقال شكري أفندي كان يحسن بالوالي أن يبحث عن حقيقة الرجل الذي تفرغت باسمه الفولة، ومن أين أتوا بالمزارعين إليها، وإنهم قيدوا نفوسهم عثمانيين في شهر كانون الأول/ديسمبر أو الثاني، ولم يجرِ القيد على الأصول، وكفى بأدوار الحيل التي استعملت لفراغ الفولة دليلاً على أنها بيعت للأجانب المستعمرين، وقلنا نحن غسلنا أيدينا من الفولة حينما بلغنا أن الوالي قال لأهلها إنه زار زمارين فوجد أن الأهلين المجاورين للمستعمرين قد تحسنت حالهم، وظننا أن الوالي يرى من واجباته كأكبر حاكم إداري في الولاية تحسين أحوال الأهالي الذين أشقاهم الدور السابق، فلا يقضي على آمالهم بقوله ما يفيد أنهم يجب أن ينظروا إلى تحسين أحوالهم ممن يريدون أن ينازعوهم بقاءهم لا ممن وكلت إليه إدارة شؤونهم»(٦٤).

---

(٦١) الشلبي، شكري العسلي (١٨٦٨ ـ ١٩١٦): من أجل الاستقلال العربي ومقاومة الصهيونية، ص ١٥٦.
(٦٢) المقتبس، العدد ٥٦٢ (١٩١١/١/١)، ص ١.
(٦٣) المقتبس، العدد ٦٩٥ (١٩١١/٦/١).
(٦٤) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ١٤ شباط/فبراير ١٩١١، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٦٩ (١٩٣١/٤/٤)، ص ٨.

كما حاول نصار كشف الاحتيال الذي مارسه أحد السماسرة الصهاينة ويدعى خانكي الروسي، للالتفاف على منع بيع أراضي الفولة، وذلك بتقديمه إخطاراً يدعي فيه الوكالة عن إلياس سرسق، ويطلب مع بعض المزارعين الصهيونيين الإقامة في الفولة، وإدارتها زراعياً[٦٥].

كشف أحد أبناء فلسطين تحت عنوان «رحلة صغرى»، ما جرى من بيع الفولة، وذلك من خلال نقله حديثاً سمعه من بعض أهلها، وملخصه «أن أولي الأمر اطلعوا على دخيلة الأمر في بيع الفولة من الإسرائيليين، وأصدروا أمراً يقضي بمنعه، فسقط في أيديهم ويد سرسق، الذي أوشك أن يقبض العشرين ألف ليرة، وعند السؤال عن سرسق وما قام به، رد بأنه تدبر أمره وقام يعمل على تسليمهم القرية من طريق الإيجار، ولكن لم يفلح في الصفقة وتسجيلها عند محرري المقاولات في ولاية بيروت، فقصد لبنان فتعاطيا العقود أو كادا، وأصبح الفوليون على شفا جرف الذل، والذي يزيد الطين بلة أنه يحاول إرضاء هؤلاء المساكين الذين استعبدهم السنين الطوال وجنى على ظهورهم القناطير المقنطرة من الذهب والفضة بنقلهم من مسقط رؤوسهم ومنبت غراسهم إلى مزرعة أخرى، ولكن ذلك كله من باب تسكين ثائرتهم حتى إذا ما قضى لبانته وأزاحهم من مكانتهم نبذهم نبذة النواة»[٦٦].

عندما لمس نصار ضعف تأثيره في أصحاب الأراضي، تحول نحو إثارة عامة الشعب ضد الحركة الصهيونية، من خلال التركيز في مقالاته على أن الشعب بحاجة إلى زعماء يوقظونه من سباته، ويخرجونه إلى الشارع لكي يتظاهر، ويحتج بشكل قانوني وعنيف[٦٧].

الغريب في الأمر، أنه على الرغم من اطلاع الكرمل على كثير مما كان يجري في ما يتعلق بنشاط الصهيونية عموماً، وصفقات بيع الأراضي خصوصاً، إلا أنها كانت باستمرار وحتى مرحلة متأخرة، تنزه رجال الحكومة الاتحادية عن التورط في هذه الصفقات، ففي ١٨ حزيران/يونيو عام ١٩١٠ كتبت تقول: «يقول الناس إن هذا الوزير (جاويد بك) يميل إلى مساعدة الجمعية الصهيونية أو بالحريِّ يتوهمون أنه اتخذ عجز الميزانية حجة لبيع الأملاك الأميرية المدورة إلى الجمعية الإسرائيلية الأجنبية، على أننا لا نعتقد بوجود سبب يدعوه إلى هذا الخوف، لأن ناظر المالية من خيرة رجال الحكومة الدستورية كما يقولون، وقد وضعت الأمة ثقتها به، ورقّته من وظيفة صغيرة وسلمته القيادة، أمن الممكن إذاً أن يبيع أملاكها إلى قوم لا يريدون بها وبشعبها خيراً... وهو ما لا تقدم عليه حكومتنا الدستورية، ولا يحلم به أحد من رجالها مع ما هو مشهور عنهم من الحرص على حقوق الحكومة والرعية»[٦٨].

---

(٦٥) المقتبس، العدد ٥٦٢ (١٩١١/١/١)، ص ١.
(٦٦) المقتبس، العدد ٥٥١ (١٩١٠/١٢/١٩)، ص ١.
(٦٧) المقتبس، العدد ٥٦٢ (١٩١١/١/١)، ص ١.
(٦٨) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ١٩١٠/٦/١٨، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٤٨ (١٩٣٠/٧/٤)، ص ٤.

تحت عنوان «وأنتم ماذا عملتم، ماذا عمل أغنياؤكم؟»، قالت صحيفة الكرمل: «هم يتاجرون بمصالحكم ويبيعون الأوطان والشرف والمروءة وكل المبادئ الشريفة بمعبودهم الذهب الذي يشعل ضمائرهم بنار العذاب في ساعة الموت، لماذا تظهرون الأسف وتستعظمون الأمر وتلومون الحكومة على عدم دفع الشر، وأنتم تجلبونه علينا بأيديكم يا سماسرة السوء، لتربحوا وتسود صفحات تاريخكم وتشقى بلادكم وقومكم؟ من قال لكم إن الحكومة تعيد لكم أراضيكم وأنتم تسلبونها من الفلاح وتبيعونها؟ أيها الشعب المستسلم للأقدار، الغافل عما يضمره لك المستقبل، استيقظ، أفلت من قيود عبودية الزعماء الذين يتاجرون بك، افتح عينيك، حافظ على أرضك ومالك، ولأهل الفولة اشتروا أنتم بلدكم وإلا فغنيكم يبيعها لمن أراد»[٦٩].

من صفقات الأراضي التي أثارت معارضة واسعة في الأوساط العربية، أراضي الجفتلك السلطاني (المدورة) المنتشرة في الإمبراطورية العثمانية عموماً، والأراضي الفلسطينية خصوصاً، والتي كانت مركز اهتمام الحركة الصهيونية ومشاريعها الاستيطانية، ولتفادي إثارة الرأي العام العثماني والعربي، وللالتفاف على أنظمة الحكومة العثمانية، لجأت الصهيونية لتحقيق مبتغاها إلى أحد سماسرتها وهو نجيب الأصفر، الذي كان يمتلك شركة مسجلة في بلجيكا تتمتع برأس المال، وتحظى بدعم المؤسسات الصهيونية، فقد تقدم نجيب الأصفر إلى الحكومة العثمانية بطلب امتياز استثمار الأملاك الخاصة بالدولة في وزارة المالية لمدة ٩٩ عاماً، مقابل تعهد يقوم بموجبه بتأسيس شركة عثمانية لاستثمار الأملاك الكائنة في البصرة والموصل وبيروت وسورية، وأن تقوم الشركة ـ وهو البند الأهم ـ بتقسيم الأملاك، وبيعها للفلاحين الوطنيين لحساب الحكومة[٧٠]، على أن تدفع الشركة للحكومة مبلغ مئة مليون فرنك، تسترده من ثمن الأملاك التي يصير بيعها، ومما تعهدت به الشركة أيضاً، ري الأملاك باستخدام مياه الأنهار وحفر الآبار الارتوازية، والسعي إلى ترغيب البدو بالحضارة والاستقرار، وإنشاء الطرق والمعابر وتجفيف المستنقعات[٧١].

أوردت صحيفة الكرمل هذا الخبر في ٢٣ آب/أغسطس عام ١٩١٠ نقلاً عن الصحف السورية، وعلقت عليه بقولها: «استغربنا كيف أن الجرائد السورية نقلت هذا الخبر ولم تعلق عليه شيئاً مع أنها لا تجهل أهميته، فهل هي مقتصرة على نقل الأخبار ولا يهمها مستقبل بلادها ومصلحة حكومتها، أم هي لا تريد أن تخوض في هذا الموضوع قبل أن تدرسه درساً مدققاً»[٧٢]، إن الشركات تقدم مصلحتها المادية على كل مصلحة أخرى، فقد توجب عليها منافعها إبعاد الفلاحين من الأهالي عن هذه الأراضي واستبدالهم بأجانب، ولا سيَّما إذا كانت أموالها أجنبية، ومن يدري أنه ليس وراء هذا المشروع أيد أجنبية لها مقاصد سياسية، ربما أن نجيب أفندي الأصفر نفسه لا يعلم بها... نخاف أن تتغلب حاجة الحكومة إلى المال، فتبيع كنزاً مدفوناً بحفنة ذهب... نخاف أن لا تكون الشركة

---

(٦٩) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ١٩١٠/٨/١٦، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٠٨ (١٩٣٠/٩/٣)، ص ٦.

(٧٠) المفيد، العدد ٥٤٣ (١٩١٠/١١/١٥)، ص ١ ـ ٢، والمقتبس، العدد ٥٠٢ (١٩١٠/١٠/١٩).

(٧١) «ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة في ١٩١٠/٨/٢٣، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥١٠ (١٩٣٠/٩/١)، ص ٨.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٨.

عثمانية بحتة، أو أن لا يكون رأس مالها من العثمانيين، وأن تكون عثمانية بالاسم فقط، وأن تكون الأيدي الصهيونية هي التي تعمل من وراء الستار»[٧٣].

وفي ٢٦ آب/أغسطس عام ١٩١٠ قدمت صحيفة المراقب تفصيلاً لحقيقة مشروع الأصفر وتداعياته، فأكدت أنه «مندوب شركة أجنبية، وهي يهودية، وبأنه طلب امتيازاً بالأملاك السنية المحالة إلى الخزينة المالية التي تبلغ مساحتها ثلاثين مليون دونم، وبأنه التمس تأجيل منح الامتياز إلى ما بعد اجتماع مجلس المبعوثان، وأشارت إلى أن الصدر الأعظم رفض مضبطة مجلس شورى الدولة المتضمنة منح الامتياز، وقرر إرجاء المسألة إلى ما بعد انعقاد المجلس»[٧٤].

في السياق ذاته، كشف أحد أعيان بيروت عبد القادر القباني ـ وهو أيضاً أحد صحفييها ـ في ٢٨ آب/أغسطس عام ١٩١٠ عن وجود عرض آخر أكثر جدوى «مقدم من شركة عمال الحولة العثمانية المشكَّلة من جميع عناصر الوطن، المسلم والمسيحي واليهودي، الذين طلبوا الامتياز المذكور بشروط أكثر فائدة للحكومة من الأصفر، وتقرر طرحها بالظرف المختوم، وتم تأجيل فتحه بسبب مراجعة الباب العالي بشأن الامتياز، وانتقال المسألة إلى مجلس الوكلاء ثم مجلس شورى الدولة والاستيضاح من ولايتي بيروت، وبأن القضية لاتزال قيد البحث في شورى الدولة ومجلس المبعوثان»[٧٥].

في تلك الأثناء، استمرت احتجاجات أهالي فلسطين على المشروع، ففي الأول من تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١٠ بعث عدد من أعيان الناصرة رسالة إلى صحيفة المقتبس «يقيمون فيها الحجة على من كانوا اتفقوا مع الأصفر في مشروعه، ويحتجون بكل قوتهم على هذا العمل المنافي للروح الوطنية، وعلى كل عثماني يخدم آمال الصهيونية»[٧٦].

علقت المقتبس على هذه الرسالة بقولها: «نشكر لهم غيرتهم ووطنيتهم، ونخبرهم بأنه قد عز عليهم وعلينا دخولهم في المشروع، وقد رجعوا والحمد لله عنه وضربوا به عرض الحائط، وانتبهوا إلى ما يراد منه على ما يحب كل غيور على وطنه يريد حفظ أملاكها لبنيها»[٧٧].

كما قدم أهالي حيفا احتجاجاً في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١٠ على منح نجيب الأصفر الامتياز، وأكدوا أن الصهاينة وراء هذا المشروع[٧٨].

تمثل مظهر آخر من مظاهر الوعي العربي بالرد على عرض الأصفر في تقدم أحد أعيان بغداد ويدعى محمود شابندر ـ وبدعم من واليها ناظم باشا ـ بطلب للحصول على هذا الامتياز لنفسه

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٨.
(٧٤) المراقب، العدد ٩٦ (١٩١٠/١١/٤)، ص ٧١٠.
(٧٥) «ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة في ١٩١٠/٨/٢٦، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥١٨ (١٩٣٠/١٠/٨)، ص ٦.
(٧٦) المقتبس، العدد ٧٩١ (١٩١١/١٠/١)، ص ٣.
(٧٧) المصدر نفسه، ص ١.
(٧٨) المقتبس، العدد ٥٠٢ (١٩١٠/١٠/١٩)، ص ١.

باسم شركة غنية جداً، وبشروط أنفع من شروط شركة الأصفر. كما تقدمت شركة تضم عدداً من أعيان دمشق وتجارها، إضافة إلى أحد الأغنياء المعروفين ويدعى جرجي عيد بطلب الامتياز بأراضي منطقة سورية، ودعا هؤلاء محمود شابندر في بغداد إلى الانضمام إليهم[٧٩].

ويشكل هذا العرض ـ إذا ما نحينا النفع المادي لهؤلاء ـ خطوة في الاتجاه الصحيح نحو التصدي للصهيونية، والتي تظهر وعياً حقيقياً لما يحدث، ولأبعاد مشروع الأصفر الصهيوني، ولكن يبدو أن هذه الخطوة على أهميتها، لم تنفذ. وكانت صحيفة المقتبس قد وجهت في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١٠ دعوة ورجاء إلى والي بيروت والصحف العربية والتركية وحملة الأقلام لتبني مثل هذا المشروع، وحثت الأهالي على المبادرة إلى الاشتراك في هذه الشركات «المضمون مستقبلها وربحها، إضافة إلى أنها خدمة جليلة يستفيد منها الأغنياء والفقراء»[٨٠].

كررت المقتبس في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١٠ الشكوك المطروحة آنذاك، حول ما إذا كان الأصفر سيقوم بهذا الامتياز وحده. وهو أمر استبعدت الصحيفة حصوله، واصفة الأصفر بأنه عميل وسمسار لغيره، وأبدت تخوفها من أن يجتمع أبناء إسرائيل في تلك الأراضي ووراءهم حماية الدول الأجنبية، مشيرة بذلك إلى الأصابع الخفية للصهيونية في هذا المشروع[٨١]. وأكدت الصحيفة أن هذه الشكوك والقلق يشاركها فيه أهالي دمشق وبيروت، وبأنهم احتجوا لدى المراجع العليا على الأصفر بدعوى أن الشركة أجنبية، لتختم خبرها، بالقول: «فحمداً لله على تيقظ الشعور الوطني في البلاد»[٨٢].

انتهى مشروع الأصفر بالرفض من قبل مجلس الوكلاء، وقد عزا أحد أبناء يافا ويدعى عزيز عريضة وفي تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٠ هذا الرفض إلى احتجاجات الأهالي والمبعوثين، وقد أعرب عن تفاؤله بأن احتجاج الأهالي يدل على أن هناك بقية حياة في الشعب يغذيها الشعور الوطني، ثم ليخلص إلى ما خلص إليه غيره من أن هذه الأراضي التي يريد أن يستولي عليها الأصفر تكفي لإعالة كثيرين من العثمانيين وأسرهم، فإذا أعطيت هذه الأراضي للأهالي بدلاً من إعطائها للأصفر تبقى عثمانية سياسياً واقتصادياً، ولكن شريطة أن تتألف شركات عثمانية تستثمرها وتعلم الناس على استثمارها، وإلا استولى عليها الأجانب قطعة بعد قطعة[٨٣].

تفاؤل عريضة هذا، لم تشاركه إياه صحيفة الكرمل التي أعربت في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٠ عن فقدانها الأمل بجدوى المعارضة العربية، وقصور الوعي عن مواجهة مشاريع الصهيونية، وفي مقدمها مشاريع الأصفر للاستيلاء على الأراضي، فقالت: «هل غرنا الحيفاويين والدمشقيين

(٧٩) المصدر نفسه، ص ١.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ١.

(٨١) المقتبس، العدد ٨١١ (٣١/١٠/١٩١٠).

(٨٢) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ١٨/١١/١٩١٠، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٤٢ (٣١/١٢/١٩٣٠)، ص ٦.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٦.

والبيروتيين احتجاجهم على طلب الأصفرين، فكأني بنا بذلك الضعيف الذي لا يستطيع حراكاً، ولكنه يصيح لما يشعر بألم الضربة على رأسه، ثم يصمت»[٨٤].

أشارت الكرمل إلى مسألة مهمة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٠ وهي العلاقة بين مشروع الأصفر، والحفاظ على كيان الدولة وسيادتها، وربطت بينه وبين ما حدث في الجزائر وكريت والبلغار وغيرها، وتساءلت «هل يليق برجالها إعطاء ليس ثلاثين مليون دونماً كما يقولون، بل سبعين مليوناً في البلدان العربية، لتفتح عليها مشكلة المشاكل ويصير حلها بعد إدراك أخطارها من أصعب الأمور على السياسيين، أم نحن لا نشعر بالخطر قبل الوقوع فيه، طالما أن غاية الحكومة الحالية إنقاذ أهالي بلادها من المظالم والبلايا التي أوقعتها بها الحكومة السابقة، فكيف ترمي بالأهالي بين أيدي تجار أو ذوي مطامع سياسية ليستخدمونا إما عبيداً وإما آلات لنيل مطامعهم السياسية؟... لا يبرح من ذهن الحكومة أن تسليم مقاطعات البلاد لشركات أجنبية يسلب الثروة ويضعف عثمانية الشعب، وبيع الرعايا والأملاك لم يغنِ حكومة ما ولا سد حاجاتها...عمل الحكومة والرعايا على استثمار الأراضي أقرب مالاً وأسلم خطراً على البلاد من تسليمها للأيدي الأجنبية، يجب على الحكومة أن لا تدع محلاً للشك في سلامة نياتها، فتعامل مزارعي الأراضي المدورة في البلاد العربية مثلما تعاملهم في بلاد الأناضول»[٨٥].

كان أحد أبناء قضاء سلمية قد بعث برسالة إلى صحيفة المقتبس، وقعها باسم «وطني غيور»، تحدث فيها أولاً عن برقية احتجاج بعث بها أهالي القرى المدورة في القضاء إلى الحكومة، ثم فنّد فيها مشروع الأصفر ومدى استفادة الحكومة منه، وتظهر الرسالة درجة عالية من الوعي لدى هذا المواطن؛ إذ قدم حسابات دقيقة جداً لما يمكن أن تجنيه الحكومة من هذه الأراضي في حال منحتها للأصفر أو أبقت عليها في أيدي أهلها[٨٦].

مما تضمنته الرسالة التالي[٨٧]:

ـ إن الأراضي المدورة آلت إلى السلطان المخلوع وحقوق الأمة، لأن شعبة مثل حماة وتوابعها لديها واردات الخمس والمرعى سوى رسوم الأغنام ما يزيد على الثلاثين ألف ليرة سنوياً. ولو فرض المبلغ نفسه في عشرين شعبة في الممالك العثمانية يجاوز المبلغ ـ على أقل تقدير ـ ستمئة ألف ليرة.

ـ إن الحكومة بخسارتها لأهالي هذه المناطق ـ بعد أن تخسر أراضيهم ـ ستخسر أمر تجنيدهم، فتفقد يداً قوية في الجيش.

---

(٨٤) «ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٠، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٤٧ (١٩٣١/١/١٧)، ص ٦.

(٨٥) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٠، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٥٠ (١٩٣٠/١/٢٤)، ص ٦.

(٨٦) المقتبس، العدد ٥١٣ (١٩١٠/١١/١)، ص ١.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ١.

ـ إن القوانين تبيح للأهالي إيجار تلك الأراضي ببدل المثل بطرائق غير قانونية.

ـ إن مصير أهالي هذه الأراضي ـ إذا ما أنفذ المشروع ـ سيتم سحقهم من قبل الاستعمار.

ـ التناقض بين أوامر وتعليمات نظارة الداخلية التي تمنع بيع قرية في صفقة واحدة رحمة بالمزارعين، وبين الحكومة الدستورية التي تريد إيجار بل بيع ثلث الممالك العثمانية تقريباً.

ـ إن عملية البيع ستكون لأمة أو أمم أجنبية، وهي بذلك تقدم على بيع عدد غير قليل من رعاياها، وتجعلهم أسرى المستعمرين، مع أن حكومات أوروبا تجتهد في المستعمرات وتكثرها لرفاهية رعاياها ليس إلا.

ـ إن عملية الإيجار تعد إجحافاً بحقوق الخزينة.

من ردود الفعل التي تظهر وعي خطورة أبعاد مشروع الأصفر، سلسلة المقالات التي بعث بها أحد أعيان دمشق، ويدعى خورشيد وهبي، إلى عدد من الصحف ومن بينها المقتبس، حيث دعا في إحداها في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١٠ أهالي سورية بعامة، والدمشقيين بخاصة، إلى التباحث في المشروع. لكنه عندما لمس ضعف الاستجابة لدعوته هذه، قدم في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٠ اقتراحاً يتولى فيه بيع جميع الأراضي المدورة في غضون ستة أشهر ومن دون مقابل، وكذلك شراؤه مائة ألف دونم من أراضي سورية وطرحها للمزايدة، لتربح بذلك الحكومة، وصغار المزارعين وكبارهم، كما يسهل زراعة الأراضي في مدة سنة، ويدفع العشر للحكومة، وقد أرسل برقيات إلى الباب العالي وجميع النظارات بهذا المعنى[٨٨]. ثم عاد في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٠ للحديث عن الأراضي المدورة، مظهراً غضبه مما ورد من أخبار من الآستانة، مفادها أن النواب وافقوا على مشروع الأصفر وعدلوا عن مقاومته، متسائلاً في الوقت ذاته عمن سيمنع عدم تدخل الأجانب في البلاد العثمانية، ولا سيّما أن التاريخ والحوادث السابقة أثبتت مقولة أن (الحق بجانب القوة)[٨٩].

ألمح وهبي إلى ميل الحكومة ورغبتها في منح الأصفر الامتياز على الرغم من العروض الأخرى المجدية مادياً أكثر بالنسبة إليها، ودل على ذلك رفضها اقتراحه أعلاه بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٠، ولا سيّما أن خبرته كمهندس ورياضي وميكانيكي وزراعي تمكنه من ذلك[٩٠].

أدى تجاهل الحكومة اقتراحاته إلى توجيهه نداء إلى كل من يظللهم الهلال العثماني، قال فيه: «بحق وطنيتكم تقوموا قومة رجل واحد، ويد الله مع الجماعة، احتجوا الاحتجاج المشروع على مشروع الخطر الأصفر، لعل رجال العقد والحل يقبلون نداءكم»[٩١].

---

(٨٨) المقتبس، العدد ٥١٦ (١٩١٠/١١/٥)، ص ٣.

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٣.

(٩٠) المقتبس، العدد ٥٤٦ (١٩١٠/١٢/١٠)، ص ١.

(٩١) المصدر نفسه، ص ٢.

كشف مندوب صحيفة المقتبس في الآستانة عن الأساليب الملتوية، وغير المشروعة التي يتبعها الأصفر في سبيل الحصول على الموافقة على مشروعه، فكتب في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٠ إلى صحيفته كاشفاً عن ذهاب نجيب الأصفر إلى باريس، وعودته مصحوباً بمبلغ ضخم يتجاوز الثلاثين ألف ليرة، ليوزعها على أصحاب النصيب يلتهمونه غنيمة باردة، وإن عاد على الوطن بنار حامية، لذا اقترح على اللجنة التي تألفت لمناهضة هذا المشروع حرصاً على المصلحة العامة «أن يوكّلوا في العاصمة أمرهم إلى رجل صادق السعي حسن الهمة يقوى على مدافعة الأصفر ونقوده الرنانة، إذ من دون ذلك، لا يستطيعون أن يحسنوا عملاً، فإن الاحتجاجات البرقية والأخذ والرد والكلام من دون العمل لا تجد فتيلاً، فلينتبه المتنبهون، عندنا هنا حقي العظم وهو الرجل الذي فيه الكفاءة لمثل هذا العمل، فليفوضوه وليبعثوا إليه بشروطهم، إن شاءوا أن يكونوا من الفائزين»[٩٢].

استمرت محاولات كشف المخاطر التي ينطوي عليها مشروع الأصفر، ومنها السلسلة التي بعث بها يونس نادي إلى صحيفة تصوير أفكار في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٠، كشف فيها عن منح الأصفر ما بين ٣٠ إلى ٤٠ مليون دونم لشركة أجنبية، لمدة سبعين عاماً، وشكك في السرعة التي تتم بها الإجراءات المتخذة من أجل إتمام الصفقة، وذلك في الوقت الذي تصمّ فيه الحكومة آذانها عن الاحتجاجات على المشروع، وتساءل نادي عن جدوى القرض الذي ستحصل عليها الحكومة مقابل هذا الكم من الأراضي، وعن جنسية الشركة المحتجبة، وإذا ما كانت موجودة فعلاً. واستنكر نادي أسلوب التفاوض مع الأصفر بحيث يرفض ويقبل، في الوقت الذي يوجد هناك من يقبل بالصفقة من دون شروط[٩٣].

وكردة فعل على المشروع وللضرر الذي يلحقه بمصالح العرب وبلاد العرب، تألفت في العاصمة في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٠ جمعية «لمقاومة مشروع الأصفر» من خيرة رجال العرب المخلصين، وذلك بهدف مقاومة المشروع الذي لقبته جرائد العاصمة بالخطر الأصفر، وذلك باستخدام كافة الوسائل القانونية والمشروعة، حيث تعهدت الجمعية بإبلاغ وإيصال جميع ما يرد لها من البلدان العربية من الاحتجاجات والاعتراضات على هذا المشروع لأصحاب العلاقة من الحكومة. وقد فتحت الجمعية الباب لمن يرغب في الانضمام إليها أو يكتب إليها الرسائل والبرقيات[٩٤].

وجهت صحيفة المقتبس في الأول من كانون الثاني/يناير عام ١٩١١ نداءً إلى رجال الشورى ونواب الأمة وممثلي الحكومة أن لا يضيّعوا البلاد لقاء أسهم يعدهم بها الأصفر كما يشاع، وأكدت

(٩٢) المقتبس، العدد ٥٢٧ (١٩١٠/١١/١٧)، ص ١.

(٩٣) «ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٠، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٤٩ (١٩٣١/١/٢٤)، ص ٦.

(٩٤) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ١٩١٠/١٢/١٣، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٥٤ (١٩٣١/٢/١١)، ص ٨.

أن شركة الأصفر ليست عثمانية وغايتها أكثر من تجارية، فهي لا تقبل بمساهمة عثمانية وستضطر كل عثماني لبيع أسهمه لتستقل[٩٥].

في ٣ كانون الثاني/يناير عام ١٩١١ عاد خورشيد وهبي إلى اقتراحه السابق، وذلك رداً على صاحب صحيفة لسان الاتحاد الذي طالب ـ عبر صحيفته ـ الحكومة بمنح الامتياز لأي شركة كانت، حيث أكد وهبي أن المقصود هنا شركة الأصفر لأنه لا يوجد غيرها، وليقدم اقتراحاً جديداً تمثل بدعوة الحكومة إلى ضرورة تقسيم تلك الأراضي في كل ولاية على حدة، وأن تتألف في كل واحدة منها شركة لاستثمار هذه الأراضي، وحذر من أن عدم الالتزام بهذا الاقتراح سيجعل من الأراضي المدورة لقمة سائغة للاستعمار، ولتكون حجة امتيازها في ما بعد مدخلاً للاستيلاء على البلاد[٩٦].

كما بعث أعيان أهالي القنيطرة برقية في كانون الثاني/يناير عام ١٩١١ إلى السلطان ومجلس الأمة وصحيفتي طنين وإقدام احتجاجاً على منح الأراضي المدورة للأجانب باسم الأصفر، التي هي ملك للأمة العثمانية، قالوا فيها: «كما إننا نريد أن نحافظ على كريد والعلم العثماني لآخر نقطة في دمائنا، هكذا نريد أن نحافظ على هذه الأملاك لأنها ملك للزراع العثمانيين، ولا يجوز شرعاً إعطاؤها بالدسائس للأجانب»[٩٧].

عرض أحد أصدقاء صحيفة المقتبس ـ التي عرّفته بأنه من الذين يعملون بكل قواهم على مقاومة الصهيونية ـ في الأول من شباط/فبراير ١٩١١ بالنشاط الذي يمارسه اليهود الصهاينة في الآستانة، والنفوذ الذي أصبح لهم، وهو الأمر الذي تنبهت إليه الحكومة العثمانية، فحظرت بيع الأراضي في جهات القدس من الإسرائيليين، وقد برر الكاتب خطوة الحكومة هذه، بأنها «لم ترد أن تزيد على الملل والنحل التابعة لها أمة جديدة»[٩٨].

كما وجه أحد أهالي طبريا رسالة إلى أغنياء العرب ـ يمكن أن يطلق عليها وصف رسالة استفزازية تهدف إلى إثارة الغيرة والحميّة فيهم ـ يعلق فيها على ما سمعه من أخبار حول تشكيل شركة عثمانية لتقوم مقام الأصفر، وتأخذ الامتياز بدلاً منه، فيخاطب هؤلاء بقوله: «ما كنت لأصدق لأن ما أعهده في إخواني العرب من الانقسام وحب الذات يجعلني لا أصدق أقاويلهم ومطاليبهم، فإنهم يندفعون لبادئ بدء إلى بذل الهمة الصحيحة، ولا يلبثون إلا قليلاً حتى تنحل هذه العزائم، ويموت هذا الشعور، فإلى أغنيائنا أوجه هاته الكلمات: مشروع الأصفر مشروع كبير لا تقدرون على القيام به، إذ لا وجود لوحدة الرأي بينكم، فالنجاح بعيد منكم، وأنتم بعيدون من الإصلاح»[٩٩].

---

(٩٥) المقتبس، العدد ٥٦٢ (١٩١١/١/١)، ص ١.
(٩٦) المقتبس، العدد ٥٦٤ (١٩١١/١/٣)، ص ٣.
(٩٧) المقتبس، العدد ٥٦٧ (١٩١١/١/٧)، ص ٣.
(٩٨) المقتبس، العدد ٥٨٩ (١٩١١/٢/١)، ص ١.
(٩٩) المقتبس، العدد ٥٦٧ (١٩١١/١/٧)، ص ٢.

تحت تأثير معارضة مشروع الأصفر، قام مجلس شورى الدولة بتعديل بعض مواده، ومن جملتها مادة تتعلق بالمبالغ التي تؤخذ من مزارعي الأراضي، فقبل الأصفر ببعض المواد المعدلة ورفض بعضها الآخر. بناء على رفضه، قررت هيئة الشورى العمومية رد المشروع، وعلى ضوء هذا الرفض، حذرت صحيفة تصوير أفكار من وجود محاولة للاحتيال على قرار مجلس الشورى، وذلك بإغفال مجلس الأمة، وتحقيق آمال الأصفر بتصديق المشروع أثناء عطلة المجلس، وبأنه حالما يقبل الأصفر بتعديلات مجلس الشورى تعود مسألته، فتوضع على بساط البحث[100].

علل أعرابي من فرّوق ـ اختار لنفسه اسم دريد بن الصمة في مقال بعث به إلى صحيفة المقتبس في ٧ كانون الثاني/يناير عام ١٩١١، تحت عنوان «مشروع الأصفر واليهود» ـ أن أسباب رفض المشروع من أعضاء مجلس الشورى، بعد أن وافقت عليه نظارة المالية وهيئة الشورى في جلستها السابقة «هو حملات الجرائد على المشروع، حيث أثارت الكيفية التي تم فيها الاتفاق بين نظارة المالية وصاحب المشروع الشبهات لدى العامة، فتخوف الصدر الأعظم من أن يثير المشروع المعارضة ضده، أضف إلى ذلك معارضة الأكثرية في مجلس النواب ـ رغماً من ميل بعضهم له ـ ومن بين هؤلاء قسم كبير من حزب المعتدلين وكذلك حزب الأهالي والأحزاب أو الأفراد الباقية من المبعوثين ضد المشروع، لذا عندما قدم نافع باشا تقريره بشأن مشروع الأصفر كان أكثر النواب من رأيه، وكان بعضهم على اختلاف المشارب يجاهر بمقاومة الضرر العظيم، ويتوعد بإفشاء أسرار المسألة. وكان للأعيان الموقف ذاته. كما أن بعض شبان العرب الذين أقسموا أن يقفوا بصدورهم وأقلامهم في وجه كل نائبة تنوب البلاد لم يألوا جهداً في محاربة شركة الاستعمار وطلائع جيش الاحتلال حتى ملأوا الآستانة ضجيجاً، ونشروا من أسرار المشروع المخفية ما أرعب قلوب العثمانيين، وبناءً على كل ذلك رفض المشروع»[101].

شكك صاحب المقال ـ استناداً إلى بعض المطلعين ـ في أن هذا الرفض موقت، « وأنه حيلة احتالوا بها لتسكين الخواطر، وبأنه لا بد من الرجوع إلى هذه القضية آجلاً، وعند أول فرصة تسنح إذا لم يُبْنَ الرفض إلا على رفض الأصفر بعض شروط أرادت هيئة الشورى إدخالها في المقاولة محافظة على مصلحة الوطن، فرفضها الأصفر، وهو يدعي أنه سيخدم بمشروعه الوطن والأمة». وليتابع مقاله بالمطالبة بضرورة مواصلة الاعتراض، معرباً عن خوف السوريين من دخول الجمعية الصهيونية في مسألة الأصفر، واستيلائهم على فلسطين غنيمة باردة على يد اقتصاديِّنا الشهير، ليختم بقول ينم عن دراية ووعي للخطر الصهيوني على أراضي فلسطين، وهو: «يشهد الله أن خوفهم في مكانه، ومن عرف ما يجري في هذه السلطنة وتحت ظل هذه الخلافة من أعمال يهودية ليخاف على كل شبر من أرضنا العثمانية»[102].

---

(١٠٠) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ١٩١١/١/٢٠، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٦٤ (١٩٣١/٣/١٤)، ص ٨.

(١٠١) «ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة في ٧ شباط/فبراير ١٩١١، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٦٧ (١٩٣١/٣/٢٨)، ص ٨.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ٨.

ثمّة قضية مهمة أثارتها صحيفة تصوير أفكار تمثلت بالربط بين برنامج الصهيوني «كان»، وما جاء في كتابه «المملكة الموسوية»، وبين مشروع الأصفر الذي جاء مطابقاً لما كتبه «كان» وهو الحصول على امتياز واسع يشمل جميع أراضي فلسطين والأملاك الهمايونية (الجفالك الأميرية)، وعندما تنبهت الصحيفة إلى أن المقصود من المشروع هو الاستيلاء على أراضي فلسطين، وما سيترتب على ذلك من مخاطر اقتصادية وزراعية، أخذت تنشر المقالات تنبيهاً للحكومة للقيام بواجبها. وقد علقت صحيفة الكرمل التي أوردت المقال في ٨ آذار/مارس عام ١٩١١ بقولها: «من له أذنان فليسمع، ومن له عيون فليبصر»[١٠٣].

عاد مشروع الأصفر في منتصف عام ١٩١١ ليطفو إلى السطح ثانية، فتحت عنوان «مشروع الأصفر يبعث حياً»، كتبت الكرمل في ٦ أيار/مايو عام ١٩١١ تقول: «ترامى إلينا أن رسل الأصفر انبثوا في البلاد، وهم يحاولون التفاهم مع المعارضين في بيروت والشام وخصوصاً مع الصحافة التي قامت في وجه المشروع سابقاً، وأنهم يسعون في إسكاتها بإعطاء أصحابها أسهم مجانية، أما نحن وإن كانت ثقتنا ضعيفة بعبدة المال، فإن اعتقادنا بالمبعوثين وبأرباب الصحف متين، ولا نخالهم يتخذون خدمة الأمة وسيلة لبيع الوطن بمنافع خصوصية، ولنا اعتقاد وثيق ببعض أصحاب الصحف يؤثرون الموت جوعاً على التنعم بمال يجر الشقاء على فلاحين الجفالك الأميرية، خير خدمة يستطيع أن يقوم بها أرباب الصحف والمبعوثون أن يطالبوا الحكومة بتوزيع الجفالك الأميرية على الأهالي المزارعين بحسب احتياجاتهم، وأن تقسط أثمانها عليهم، ولقد نبهنا مزارعي الجفالك مراراً إلى مطالبة الحكومة بذلك، وقد فعلوا فليداوموا على الطلب، وليواصلوا الاحتجاجات على تسليم زمامهم لشركة الأصفر، أو غيرها التي نكاد أن لا نرتاب في أنها تخدم المقاصد الصهيونية»[١٠٤].

في تموز/يوليو عام ١٩١١ أصبحت التكهنات بعودة مشروع الأصفر أقوى، فتصدت الكرمل للكشف عنه، من خلال تأكيد أن نية الأصفر إعادة طرح مشروعه في أخذ امتياز الجفالك الأميرية، وبأنه يخطط ليضمن عدم رفض مشروعه للمرة الثانية، كما أكدت أن «غاية ما تريد أن تفهمه لمزارعي الجفلك الأميرية أن الدائرة تدور عليهم إذا لم يقوموا للمحاماة عن حقوقهم بأنفسهم، وليطالبوا الحكومة بإحالة أراضيهم عليهم بالبدل الذي تراه عادلاً وتقسطه عليهم على عشر سنوات، ولتعلم الحكومة والصحف أن مبادئ الجمعية الصهيونية، السعي إلى نيل الامتيازات الكبيرة للوصول إلى غايتها، فإذا كان مشروع الأصفر صهيونياً واستولت هذه الجمعية على غور بيسان، وهي ستستولي عاجلاً أو آجلاً على مرج ابن عامر، فتقبض بذلك على موارد ثروة فلسطين التي اتخذتها وازعاً

---

(١٠٣) «ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة في ٨ آذار/مارس ١٩١١، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٧٤ (١٩٣١/٤/٢٢)، ص ٨.

(١٠٤) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ٦ أيار/مايو ١٩١١، فاقرأوه»، الكرمل، العدد ١٥٨٧ (١٩٣١/٦/١٣)، ص ٨.

لحركتها، وتستعين بضعف الأهالي وجهلهم وفقدان الوطنية على بلوغ أمانيها، فليتشفق أصحاب العقول على حكومتهم ووطنهم وأبناء قومهم»[١٠٥].

لم يكن قادة الحركة العربية بمنأى مما يحدث، فقد قدم حقي العظم اقتراحاً يعكس أولويات قادة الحركة العربية، طالب فيه ـ وبعد أن تحدث عن الانشقاق والخلاف الذي حدث في الرأي العام العربي، بسبب مشروع الأصفر، والذي انعكس صداه في الصحف الصادرة، داخل فلسطين وخارجها ـ جميع الأطراف بالاتفاق والاتحاد، لأن الفرقة هي ما يسعى إليه الاتحاديون، ويعملون من أجله، وليقترح على الصحف واللجان التي تألفت في سورية، وعلى نجيب الأصفر أيضاً العدول عن هذا المشروع إلى غيره من المشروعات المفيدة الكثيرة في المملكة العثمانية[١٠٦].

ويدل اقتراح العظم هذا، على قصور في الوعي، وفي فهم حقيقة مشروع الأصفر، ومن وراءه، وبأن أي مشروع يتبناه أو ينفذه الأصفر ستكون غايته خدمة الأهداف الصهيونية بالدرجة الأولى، ولديه من الأمثلة السابقة، ما يغني عن إثبات عكس ذلك.

عادت صحيفة الكرمل في ١١ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١١ لتحذر مرة أخرى من أن تكون الصهيونية والأموال اليهودية وراء هذا المشروع الواسع، وبخاصة تلك الأملاك الأميرية في فلسطين، وتشمل غور بيسان وأريحا، وبينت أن من وراء الأصفر شركة بلجيكية تمولها الجمعية الصهيونية، وأن الهدف من توسيع رقعة المشروع هو إبعاد الشكوك عن الجمعية الصهيونية ومقاصدها في فلسطين[١٠٧].

انتهى مشروع الأصفر بقرار مجلس الشورى صرف النظر عنه، وذلك بعد أن نظرت فيه الحكومة العثمانية أربع مرات منذ أيار/مايو عام ١٩١٠، وممن كان لهم الفضل في مثل هذا القرار، الوزير العربي سليمان البستاني، الذي تمكن من إقناع الحكومة الاتحادية بالاستجابة لمطالب العرب[١٠٨].

أثار الموقف السلبي لمن سكتوا عن صفقات بيع الأراضي، ومن كان طرفاً في عقدها، استياء الكثيرين وحنقهم، فالشاعر عبد الرحمن قبيلات في قصيدة هجا فيها هؤلاء، قال[١٠٩]:

يقولون لا نبغي اليهود وإن رأوا ... سنا صفرة الدينار حالاً تخيبروا

ففي الفولة التعساء حيناً تفانوا ... وسرعان ما زيح الغطا فتطيروا

في معضلات الغور غاروا أو غيروا ... وأغروا وغروا غيرهم وتغيروا

وعن فكرة الأرض المدورة انثنوا ... ولما بدا الدينار داروا ودوروا

---

(١٠٥) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ٢٢ تموز/يوليو ١٩١١، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٦٠٩ (١٩٣١/٩/١١)، ص ٨.

(١٠٦) المقتبس، العدد ٧٨٧ (١٩١١/٩/١١)، ص ٣.

(١٠٧) المقتبس، العدد ٨٠١ (١٩١١/١٠/١١).

(١٠٨) محمد كرد علي، خطط الشام، ٦ ج (دمشق: مكتبة النوري، ١٩٨٣)، ج ٣، ص ١٢٦.

(١٠٩) الحقائق، مج ٢، ج ٢ (١٩١١/٦/٢٧)، ص ٧٩.

على رسلكم يا قوم فالكل أصفر ‏ ‏ ‏ وصاحب ذا المشروع ما عاش أصفر
ولكن جلّ الصحف فيكم تلونت ‏ ‏ ‏ وما من صحافي كذا يتطور
فنحن قبل مصفر وبالأمس أزرق ‏ ‏ ‏ واليوم مخضر ومن بعد أحمر

قدم شكري العسلي تحليلاً لحقيقة ما جرى بالنسبة إلى مشروعي الأصفر، فرأى «أن الأخير نجح في المشروع الأول بشراء بعض المسؤولين، ولكن تصدي نخبة من الشبان الغيورين على وطنهم، الذين ألفوا جمعية لمقاومة المشروع، وكتابتهم المقالات بالتركية والعربية تمكنوا من هزيمته، ويؤكد ذلك تسليم الصهاينة والأصفر بأن سبب هزيمتهم أصحاب الأقلام والصحف، فعزموا على إرضائهم، ونجحوا في شراء بعضهم ـ امتنع عن ذكر أسماء هؤلاء لأنهم خدعوا وليس لسوء وطنيتهم ـ وضرورة الاكتفاء بإيقاظهم». وفي ما يتعلق بالمشروع الثاني، فقد أشار العسلي إلى حديثه مع ناظر المالية بخصوصه، حيث وعده الأخير بعدم البت فيه إلا باستئذان مجلس النواب. وقد اغتنم العسلي الفرصة لكي ينكر ما شاع بأن الأصفر ينتسب إلى حزب الأحرار المعتدلين، وبأن انتسابه الحقيقي هو وأمثاله، لمصالحهم الذاتية[١١٠].

انتقلت خلال عام ١٩١١ معارضة شراء الأراضي من قبل الصهاينة إلى جلسات مجلس المبعوثان، حيث تولى النواب العرب إثارتها والتحذير من خطرها[١١١]، فعندما تحدث النائب إسماعيل حقي في جلسة آذار/مارس عام ١٩١١ عن شراء الحركة الصهيونية أراضي فلسطين من بعض الإقطاعيين وتخصيصها للمهاجرين اليهود، سارع نائب القدس سعيد الحسيني ونائب دمشق عبد الرحمن بك إلى تأييده[١١٢]، وكذلك فعل والي بيروت رضا الصلح[١١٣].

في جلسة أيار/مايو عام ١٩١١ تحدث النائب سعيد الحسيني عن دور البنك الذي من خلاله وبمساعدة أثريائهم، تمكن الصهاينة من شراء أراضٍ واسعة، منوهاً بدور الحكومة وإجراءاتها في الحيلولة دون ذلك، ومتأملاً بناظر الداخلية «أن يتخذ المزيد من التدابير لتطمين الأفكار العمومية»[١١٤].

كما تحدث نائب القدس روحي الخالدي في الجلسة ذاتها عن شراء الكثير من اليهود للقرى والأراضي والبساتين، مستغلين ضعف نفوس بعض الموظفين وضمائرهم هناك، مؤكداً أن هدف

---

(١١٠) المقتبس، العدد ٧٩٤ (١٩١١/٨/٢٦)، ص ١.

(١١١) عصمت برهان الدين، «النواب العرب في العهد العثماني والخطر الصهيوني في فلسطين،» شؤون عربية، العدد ٩٣ (آذار/مارس ١٩٩٨)، ص ١٥٦، و Assa'd Razzouk, 'Izz al-Dīn Fawdah and Elias W. Hanna, *Zionism and Arab Resistance* (Beirut: Palestine Research Center, 1969), p. 69.

(١١٢) برهان الدين، المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(١١٣) المقتبس، العدد ٦٣٤ (١٩١١/٣/٢٦)، ص ٢، وحسان علي حلاق، دور اللبنانيين في معركة النضال العربي، ١٩٠٨ ـ ١٩٤٢ (بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٧)، ص ٧.

(١١٤) الحضارة، العدد ٥٩ (١٩١١/٥/١٢)، ص ٥ ـ ٦.

الجمعية الصهيونية هو جمع الأموال لشراء الأراضي[115]. لتفادي ذلك، طالب النواب العرب بسن تشريع يمنعهم من تحقيق غايتهم[116].

ولكن هذه المعارضة على اختلاف أشكالها، لم تحل دون عقد صفقات بيع أراض في مواقع متفرقة من فلسطين، والذي لم تجد بعض الصحف في نشر الأخبار عنها، ما يستحق التعليق منها أو المعارضة. على سبيل المثال، نشرت صحيفة المؤيد في ٨ نيسان/أبريل عام ١٩١١ أنهم ابتاعوا عشرة آلاف فدان من أراضي رفح لجعلها مستعمرة إسرائيلية[117].

حذرت صحيفة المقتبس في ٢٩ تموز/يوليو ١٩١١ من الخطة التي تتبعها الصهيونية «والتي مكنتها من الفوز بامتلاك ثلاثة أرباع قضاء طبرية في الدور البائد، وهي الآن في عهد الشورى تقصد ابتلاع ما تبقى منه»[118].

في معرض هجومه على الخطاب الذي ألقاه جاويد بك في آب/أغسطس عام ١٩١١، وهاجم فيه المعارضين لسياسة الاتحاديين، قال حقي العظم: «يريد جاويد بك أن يُفهم العثمانيين أنهم يجب عليهم أن لا يرفعوا صوتاً على ما يأتيه إخوانه من الحيف والضرر والاستبداد الاتحادي، حتى ولو بيع القطران الفلسطيني والسوري من الصهيونيين الألمان بيع السلع، بل عليهم أن يطأطئوا الرؤوس أمام هذه الإرادة الاتحادية»[119].

في آب/أغسطس عام ١٩١١ شكل الشيخ سليمان التاجي الفاروقي (الحزب الوطني العثماني)، وكان من بين الأمور التي تعهد الحزب بالقيام بها تذكير الحكومة بواجباتها، وأبرزها منع بيع الأراضي، وإجراء إحصائية جديدة لنفوسهم، وإحصاء أملاكهم وأراضي المستعمرات واستيفاء الأموال الأميرية منهم لصالح الخزينة[120].

تكمن أهمية هذه المطالب التي تنم عن وعي نوعي، في أنها تلزم الحكومة معرفة ما جرى من صفقات بيع أراضٍ وحصره، والمساحات التي امتلكها اليهود حتى تلك المرحلة، بعيداً من عمليات التمويه والإنكار التي كانت تجري سواء من الصهاينة أنفسهم، أو من الأطراف المتورطة في عمليات البيع على اختلاف أدوارهم وتسمياتهم.

نوهت صحيفة المقتبس في ٢ أيلول/سبتمبر عام ١٩١١ بنقطة مهمة ومفصلية في المساعي الصهيونية إلى شراء الأراضي، وذلك من خلال الإشارة إلى المؤتمر الصهيوني العاشر المنعقد في بال في آب عام ١٩١١، الذي كانت جلساته مقتصرة على تلاوة تقارير حسنة عن أعمال

---

(١١٥) برهان الدين، «النواب العرب في العهد العثماني والخطر الصهيوني في فلسطين،» ص ١٥٧.

(١١٦) أنيس الصايغ، فلسطين والقومية العربية (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٦)، ص ٣٢.

(١١٧) المؤيد، العدد ٦٣٣٤ (١٩١١/٤/٨)، ص ٦.

(١١٨) المقتبس، العدد ٧٤٠ (١٩١١/٧/٢٩)، ص ٣.

(١١٩) المقتبس، العدد ٧٦٠ (١٩١١/٨/٣١)، ص ١.

(١٢٠) النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، ص ٢٣ ـ ٢٤.

المصارف الصهيونية الثلاثة، ومن بينها المصرف الإسرائيلي الوطني الموافق على شراء أراضٍ في فلسطين، والذي زاد رأس ماله حتى صار يبلغ ثلاثمئة ألف دولار منذ عقد المؤتمر الأخير»[١٢١].

وتعزيزاً لخبرها هذا، وتأكيداً لجدية ما ورد فيه، ومن يعملون على تنفيذه، أوردت المقتبس في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١١ قول رئيس المؤتمر الصهيوني إن «المؤتمر قرر تنشيط شركة الأراضي الفلسطينية، التي تقدم وسائل الاستعمار الحقيقية بشرائها الأراضي للمستعمرين، وإعدادها وتوزيعها عليهم»[١٢٢].

كما نشرت المقتبس في ١٨ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١١ رسالة مطولة من أهالي قرية المجدل التابعة لطبريا، يشكون فيها سلب أراضيهم التي عملوا فيها منذ زمن طويل، ثم ابتاعوها من الحكومة ببدل المثل، وهم يملكون سندات طابوا بها، وتبلغ مساحتها سبعة آلاف دونم، ثم حكمت المحكمة بإعطائها للمدعوة أ. فاربورغ (O. Warburg) وهي من الصهاينة، في حين لا يملك فيها المستعمرون أكثر من ١٩٠٠ دونم، فرفع الأهالي شكواهم إلى الحكومة في بيروت ومحكمة استئنافها، انطلاقاً من أن الفلاحين إذا اغتصبت أراضيهم وأعطيت لهؤلاء الأجانب يكون الحال كمن يسلم بلاده بأيديه إلى غيره[١٢٣].

إن إيراد الصحيفة مثل هذه الأخبار، يدل أولاً على تلمُّسها مكمن الخطورة في النشاط الصهيوني لشراء الأراضي؛ وثانياً إلى أن هذا الوعي العربي والمقاومة لعمليات بيع الأراضي لم تؤثر في هذا النشاط أو الحد منه، بل تجد من خلال ما ورد في مؤتمراتهم وتصريحاتهم وكأن ما يحدث لا يعنيهم من قريب أو بعيد، وهم سائرون في خطتهم لا يثنيهم شيء، ولا يلتفتون لأحد مهما بلغ شأنه أو تأثيره أو سلطته، متخذين في سبيل ذلك الوسائل والأساليب كافة، التي يبدو أنها كانت ناجحة في تمهيد السبل لهم، وليس أدل على صحة هذا القول من التوسع الصهيوني في شراء الأراضي، ويؤكد ذلك ما جاء في التقرير البريطاني الذي بعث به المكتب العربي في القاهرة إلى وزارة الخارجية في ٢٧ آب/أغسطس عام ١٩١١، وذكر فيه التالي: «إن عملية الشراء مؤخراً أصبحت أكثر فاعلية، وأصبحت تتم بشكل سري، فجرت مؤخراً في ٣١ تموز/يوليو ١٩١١ محاولة مسح لأرض تم شراؤها من قبل اليهود في غزة ورفح، والتي تعود لعرب الرميلات التي تركتها منذ ثمانين عاماً، مما سبب إشكالية في عملية المسح وتحديد الأرض»[١٢٤].

---

(١٢١) المقتبس، العدد ٧٨٦ (١٩١١/٩/٢٠)، ص ٢.

(١٢٢) المقتبس، العدد ٨٢٨ (١٩١١/١١/١٣)، ص ٢.

(١٢٣) المقتبس، العدد ٨٥٤ (١٩١١/١٢/١٨)، ص ٣.

(١٢٤) B. Destani, ed., *Minorities in the Middle East: Jewish Communities in Arab Countries 1841-1974* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2005), vol. 2: *1861-1913*, p. 587 (27/8/1911).

نشرت صحيفة المقتبس رسالة استغاثة بعث بها أحد المواطنين في غزة، وذكر فيها «أن اللهيب قد اتسع عندنا، وتهافت العرب على التخلص من أراضيهم حباً بالأصفر الرنان»، ليختم رسالته بنداء استغاثة للفت أنظار القائمقام ومتصرف القدس لوقف سريان هذا اللهيب(١٢٥).

اغتنمت الصهيونية فرصة حرب البلقان عام ١٩١٢، وانشغال الأتراك بالحرب، وتغاضيها عن صفقات بيع الأراضي في مناطق متعددة، وهو ما دفع بصاحب الكرمل نجيب نصار ليكتب تحت عنوان: «هجوم من كل الجهات يا هو واحدة واحدة»، متسائلاً: هل أراد الصهيونيون الاستيلاء على فلسطين دفعة واحدة، أم يريد أهلها أن يبيعوها؟ أم هي فرصة يريد الصهيونيون اغتنامها في عهد الحكومة الحاضرة؟ أين الأوامر بمنع البيع لهم وبأسمائهم المستعارة؟ أين حزب الائتلاف الذي كان يشكو من ترخيص الاتحاديين للصهيونيين بالتملك والتوطن في فلسطين؟ لماذا لا نسمع لهم صوتاً؟(١٢٦).

تمكن وكلاء الصهيونية خلال عام ١٩١٢ من شراء جميع أراضي خربة الجمامة البالغة سبعة آلاف دونم، والواقعة في منطقة ديرة عرب النتوش من ديار قضاء بئر السبع على المشارف الغربية للقضاء(١٢٧).

وفي ربيع عام ١٩١٢ عُقدت صفقة لبيع قريتي جيدا وتل الشمام في مرج ابن عامر من قبل آل تويني للصهيونية، وكانت صحيفة المقتبس، قد تابعت مراحل هذا البيع، وحين أحيلت أوراق البيع إلى مجلس إدارة حيفا للتدقيق فيها، كتبت الصحيفة محذرة المجلس بقولها: «هل يكون المجلس وفيه المفتي والمطران والوجيه آلة للصهيونيين أعداء الوطن العثماني، وللانتفاعيين من الموظفين، ويسجل عليه إثم بيع الوطن الذي اشتراه الأجداد بالدم؟»(١٢٨).

ترافقت هذه الهجمة على شراء الأراضي من قبل الصهاينة مع تزايد الوعي العربي لخطرها، فوفقاً لتقرير كتبه آحاد هاعام عقب زيارته إلى فلسطين عام ١٩١٢، قال فيه: «إن أبناء البلاد الأصليين في فلسطين، والذين أصبح وعيهم القومي يتنامى منذ الثورة التركية، ينظرون بغضب إلى بيع الأراضي للغرباء، ويقدمون أفضل ما عندهم لإيقاف هذا الشر»(١٢٩).

وفي هذا العام أيضاً، انضمت صحيفة جديدة إلى ركب الصحف الفلسطينية والعربية في دفاعها عن فلسطين، ونشر الوعي العربي تجاه ما يجري فيها، ألا وهي صحيفة المنادي التي وقفت نفسها على فضح الأساليب الصهيونية والصفقات التي كانت تتم لشراء الأراضي، والسماسرة ومن يساعدها في مسعاها هذا، ففي شباط/فبراير عام ١٩١٢ كتبت تقول: «إن مسألة بيع الأراضي والبيوت إلى

(١٢٥) المقتبس، العدد ٨٢٣ (١٩١١/١١/٧)، ص ٢.

(١٢٦) حداد، «مواقف جريدة «الكرمل» من الصهيونية في العهد العثماني،» ص ١٠٣.

(١٢٧) أبو بكر، «ملكية السلطان عبد الحميد الثاني في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩٣٧،» ص ٦١١ ـ ٦١٢.

(١٢٨) المقتبس، العدد ٩٤٧ (١٩١٢/٤/٤)، ص ١.

(١٢٩) Robert John and Sami Hadawi, *The Palestine Dairy, 1914-1945*, with a foreword by Arnold J. Toynbee (New York: New World Press, 1970), p. 18.

هذا العدو هي شر المسائل علينا، وهي كانت أكبر مساعدة له على امتداد سطوته في هذه البلاد، وإن طمع الكثيرين منا بالمال قد أثر كثيراً في تقلص ظل سطوتنا أمام العدو الصهيوني»[١٣٠].

وفي تعليق لأحد الكتاب، ورد في المقتبس في ١٩ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٢ يدل على عمق وعي ما آلت إليه أوضاع الأراضي في فلسطين، وتبعات ذلك، قال فيه: «إن مستقبل فلسطين زاهر بعكس مستقبل الفلسطينيين، فإنه مظلم جداً لأن خمس الأراضي الزراعية بيد الصهيونيين الذين زادوا عن سبع السكان الأصليين، ويتوقع ـ لو استمرت الحال هكذا ـ من مساعدة الموظفين ورجال الحكومة على تخليص البلاد من أيدي أهلها إلى أيدي المستعمرين، أن تصبح فلسطين يهودية، يضطر إلى هجرها بحكم تنازع البقاء المسلم والمسيحي»[١٣١].

وقد تصدى سعيد النابلسي وأولاد الصلاحي لعملية البيع هذه، ورفعوا شكوى ضد المتصرف جودت بك، كما احتج مدير الأوقاف إلى نظارة الأوقاف، ورغم تحذير الأخير إلا أنه أتم عملية البيع، وأتبعها بأخرى، وفتح مجال الشراء في وجه الصهاينة، وتسهيل الأسباب لهم[١٣٢].

شهد عام ١٩١٣ تطوراً مهماً تمثل بحل الحكومة الاتحادية مساحات واسعة من أراضي الأوقاف غير الصحيحة وإعادتها إلى خزينة الدولة، تمهيداً لعرضها في المزاد أسوة بغيرها من الأراضي الأميرية لبيعها لطالبيها، الأمر الذي أثار ضجة عارمة في أوساط المجتمع الفلسطيني نظراً إلى النتائج السلبية التي تترتب على هذا الإجراء، وفي مقدمها خراب عمل الكثير من المؤسسات الخيرية واضمحلاله، ومخاطر انتقالها إلى الشركات الرأسمالية الأجنبية[١٣٣].

استمرت خلال هذا العام عملية رصد بيع الأراضي وتقصي تفاصيلها؛ ففي رسالة تحذير وجهتها صحيفة فلسطين في ٢٥ كانون الثاني/يناير عام ١٩١٣ إلى العرب عموماً، والحكومة خصوصاً، «من أن يصبح حظ الدولة في فلسطين كحظها في طرابلس الغرب أو ربوع البلقان، إذا لم يتم تدارك الأمر، وذلك نتيجة لاستيلاء الصهاينة على فلسطين، قرية تلو الأخرى، فقد ابتاعوا القدس بأجمعها، وفلسطين بكليتها». وقد جاء تحذير الصحيفة هذا، في معرض حديثها عن بيع أراضي قرية أبي شوشة[١٣٤].

تكرر هذا التحذير أثناء اللقاء الذي أجراه الوفد العربي برئاسة عبد الكريم الخليل في الباب العالي عام ١٩١٣، حيث طرح الوفد مسألة الجهود التي يقوم بها أعضاء جمعية الاتحاد والترقي اليهود من أمثال نسيم مزراحي، أو الذين هم يهود أصلاً (الدونمة) كجاويد بك وحسين جاهد، من أجل إلغاء الحظر الذي كان مفروضاً زمن السلطان عبد الحميد على بيع الأراضي لليهود

---

(١٣٠) المنادي، العدد ٣ (١٩١٢/٢/٢٠)، ص ١ ـ ٢.
(١٣١) المقتبس، العدد ١٠٦٦ (١٩١٢/١٢/١٩)، ص ٢.
(١٣٢) المصدر نفسه، ص ٢.
(١٣٣) أبو بكر، «ملكية السلطان عبد الحميد الثاني في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩٣٧،» ص ٢٦.
(١٣٤) فلسطين العدد ٢٠٧ (١٩١٣/١/٢٥)، ص ١.

والأجانب، وإقامتهم في فلسطين مدّة طويلة، حيث أخذ اليهود ينشطون في شراء الأراضي هناك، وفي الحصول على امتياز استعمار بعض أراضي الدولة فيها، وحذر الخليل من عاقبة ذلك[١٣٥].

وجهت مجلة المنار في شباط/فبراير عام ١٩١٣ اتهاماً صريحاً لجمعية الاتحاد والترقي، التي لقبتها بـ «جمعية الأحمرين الدم والذهب»، الأولى لأنها ثورة، والثانية لأنهم نهبوا أموال السلطان عبد الحميد، واتفقوا مع الجمعية الصهيونية على بيعها أراضي السلطان عبد الحميد الواسعة. واستندت المجلة لإثبات صحة حديثها إلى قول وزيرهم حقي باشا في خطبة علنية له بأن مستقبل الدولة العثمانية لليهود[١٣٦].

ومن الأراضي التي استولى عليها الصهاينة خلال عام ١٩١٣ وادي الحوارث، الذي تنازل عنه شيخ قبيلة الحوارث لأنطون بشارة التيان من كبار ملّاكي يافا، وبقيت أراضي الوادي باسم الأخير حتى وفاته، وعندئذ وضع التاجر اليهودي إسحق حاييم آريه من مستوطني القدس يده عليه عام ١٩١٣، مقابل دين له في ذمة التيان يبلغ ٣٠ ألف فرنك فرنسي[١٣٧].

إن صحيفة المنادي، وفي محاولة منها لتعزيز حالات الثبات على التمسك بالأراضي من قبل مالكيها، على الرغم من العروض المادية المغرية، وفي مؤشر منها لحالة من الوعي حاولت استخدامها في تعميم هذا الوعي، ونقله إلى أكبر شريحة ممكنة من أصحاب العلاقة، أوردت في بداية عام ١٩١٣ خبراً تصف فيه تعاظم الشعور بأضرار بيع الأراضي لليهود، خصوصاً بين القرويين، وأوردت حادثة تدل فيها على ذلك، وملخصها أن أحد السماسرة المعروفين آنذاك بنشاطهم في البيع لليهود، جاء إلى قرويّين عارضاً عليهما بيع أراضٍ لهما مقابل مبلغ كبير من المال ولكنهما رفضا، واستمرا على موقفهما على الرغم من مضاعفته المبلغ. وقد علقت الصحيفة على هذه الحادثة بقولها: «فنتمنى أن يصبح كل الوطنيين في هذه البلاد أمثال هؤلاء، فلا يحظى المستعمرون، أعداء الدولة على شبر»[١٣٨].

كما نشرت الصحيفة أخبار بيع أراضي أبي شوشة التابعة لقضاء يافا للمستعمرات الصهيونية، وهاجمت الأشخاص والجهات المستترة وراء هذا البيع[١٣٩].

تحت عنوان «لا حول ولا» أكدت صحيفة المنادي في ٢٧ شباط/فبراير عام ١٩١٣ على وجود خمسين معاملة بيع وأوراق مزايدة في دائرة الطابو، منها بيع الأراضي المحلولة في بيت صفافة[١٤٠].

---

(١٣٥) محمد عزة دروزة، نشأة الحركة العربية: انبعاثها ومظاهرها وسيرها في زمن الدولة العثمانية إلى أوائل الحرب العالمية الأولى (تاريخ ومذكرات وذكريات وتعليقات) (بيروت؛ صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٧١)، ص ٤٤٧.

(١٣٦) المنار، مج ١٦، ج ٢ (١٣٣١هـ ـ شباط/فبراير ١٩١٣)، ص ١٤٧.

(١٣٧) أبو بكر، «ملكية السلطان عبد الحميد الثاني في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩٣٧،» ص ٦١١ ـ ٦١٢.

(١٣٨) المنادي، العدد ٥٣ ـ ٦ (١٩١٣/٧/٢٧)، ص ٤.

(١٣٩) المنادي، العدد ١٤٨ (١٩١٣/١/٢٤)، ص ١.

(١٤٠) المنادي، العدد ٥٣ ـ ٦ (١٩١٣/٧/٢٧)، ص ٣.

مما يؤيد ذلك، الهجمة الشرسة التي تعرضت لها أراضي الجفتلك السلطاني على يد جماعة الاتحاد والترقي؛ ففي عام ١٩١٣ سعت الحركة الصهيونية إلى شراء أراضي رفح المصرية الحدودية المتاخمة لأراضي الجفتلك السلطاني[١٤١].

هناك أيضاً أراضي العربان (البدو) الممتدة في سهول غور بيسان؛ فما إن تم عزل السلطان وتنازله عنها للخزينة، حتى انهالت عروض الشركات الصهيونية المنتشرة خلف مسميات أجنبية غير صهيونية على الأستانة لشرائها تحت حجج وذرائع مختلفة، وقد حال غضب عرب الصقر والغزاوية، ومساندة أعيان الحركة الوطنية في بلاد الشام لهم في رفضهم المشروع الصهيوني، دون تحقيقه[١٤٢].

عادت مسألة الأراضي المدورة ومشروع الأصفر في ربيع عام ١٩١٣ ليطفو على السطح ثانية[١٤٣]، وكانت صحيفة المنادي قد أشارت في ٢٤ آذار/مارس عام ١٩١٣ ـ ومن خلال رسالة موقعة باسم وطني مقدسي ـ إلى «أن الحكومة استدعت نجيب الأصفر قبل فترة وجيزة لبيع أراضي فلسطين الأميرية ـ بما فيها أراضي غور بيسان ـ إلى موكليه من رجال الاستعمار الصهيوني»[١٤٤]. وقد أكدت صحيفة المقتبس في ٣٠ نيسان/أبريل عام ١٩١٣ صحة هذا الخبر[١٤٥].

استحوذت إعادة إحياء مشروع الأصفر على اهتمام أغلبية العرب، كما أثارت حنقهم واستنفارهم؛ فنجيب نصار علق على ذلك من خلال الكرمل بقوله: «هوذا مشروع الأصفر الذي يقضي بسقوط جانب كبير من البلاد «الأراضي المدورة الأميرية» في أيد أجنبية، عاد فظهر إلى المسرح لثالث أو رابع مرة، وكأن كل ما قيل فيه في الدوائر السياسية وفي منبر مجلس الأمة، وكتب عنه في الصحف لم يكف»[١٤٦]. وأشارت الصحيفة إلى نقطة مهمة في تركيز الأصفر على الأراضي الأميرية في غور بيسان وأَريحا «وهي بيت قصيد الأصفر والصهيونية»، ونبهت إلى أنه في حال نفذ المشروع بأموال أجنبية، فسيقيّد الدولة بقيود لا تقل عن قيود الاحتلال العسكري، وسيؤدي إلى مشاكل لا نهاية لها[١٤٧].

وجه روحي الخالدي نداءً في ٢٤ نيسان/أبريل عام ١٩١٣ من خلال مقال بعنوان: «إلى الفلسطينيين» ـ وذلك لإيمانه بأن لأهل فلسطين دوراً كبيراً في إفشال مشروع الأصفر وصفقات

---

(١٤١) فلسطين، العدد ٢٢٩ (١٩١٣/٤/١٢)، ص ٢.
(١٤٢) المقتبس، العدد ١٢٤٧ (١٩١٣/٧/١٩)، ص ٢.
(١٤٣) تزامن ذلك مع عودة الاتحاديين إلى الحكم في كانون الثاني/يناير ١٩١٣.
(١٤٤) المنادي، العدد ٦٢ ـ ١٤ (١٩١٣/٤/٢٤)، ص ٤.
(١٤٥) المقتبس، العدد ١١٧٩ (١٩١٣/٤/٣٠)، ص ٢.
(١٤٦) الحوت، فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة، التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين ١٩١٧، ص ٤٥١.
(١٤٧) «ما قالته الكرمل في عشرين سنة في ٢٣ آب/أغسطس ١٩١٠، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥١٢ (١٩٣٠/٩/١٧)، ص ٨.

بيع الأراضي، من خلال توعيتهم، وحثهم على التكاتف ـ قال فيه: «فيا أهل فلسطين ومن لهم النفوذ من كبارها وأرباب الرأي والقول فيها ندعوكم باسم الوطن، ونستصرخكم وأفئدتنا تكاد تنفطر، إلى أن تمدوا أيديكم لهذا الوطن، فتنتشلوه من الهوة التي يكاد يقع فيها... اسعوا لحمل الدولة على عدم البيع لأولئك المستعمرين، وتسهيل الأعمال للوطنيين، وإعانة البائس منهم...، واحتجوا كلكم يا أهالي القدس ونابلس وعكا ويافا وغزة وحيفا على بيع أراضيكم إذا الحكومة أوشكت أن تتم ذلك البيع، فإنكم إذا قمتم بذلك سجل لكم التاريخ أسماء منيرة يكتبها عداد الفخر والعز، وإلا فإن اللعنات تلحق بكم إلى قبوركم إذا ظللتم في تسهيل البيع للمستعمرين والسمسرة»[١٤٨].

تبرز في ندائه هذا، مجموعة من النقاط المهمة التي تشكل مفصلاً في الوعي للمشكلة ولكيفية حلها؛ فقد استحث الخالدي الأعيان وأصحاب النفوذ والرأي للإسهام في التصدي للبيع بالتأثير معنوياً ومادياً: معنوياً من خلال رفع درجة الوعي لدى الفلسطينيين ليتمكنوا من المواجهة والصمود، ومادياً من خلال تحفيز الأغنياء منهم على شراء هذه الأراضي، وتمكين المزارعين من استثمارها وربطهم بها، وكذلك رفع المستوى الاقتصادي والثقافي للفلسطينيين.

تكمن أهمية خطاب روحي الخالدي في أنه أصبح نموذجاً لكل الدعوات العربية والفلسطينية التي جاءت بعد ذلك على اختلاف مصادرها، من صحف وجمعيات وبرقيات، وغيرها من وسائل الاحتجاج.

وتساءلت صحيفة المنادي: لماذا لم يطلب الأصفر شراء أراضي الجزيرة بالعراق، وهي الأغزر والأخصب، واختار فلسطين؟... لتجيب على هذا السؤال بالتأكيد أن من هو إلا سمسار للصهيونيين يشتري ويسجل بأسمائهم[١٤٩].

كانت لدى صحيفة المقطم المصرية نظرة للأصفر ومشروعه مختلفة تماماً من غيرها؛ إذ اعتبرته شخصاً وطنياً يستحق كل الشكر، لإقدامه على استصلاح الأرض التي لا تصلح للزراعة، وإصلاحه الري وإنشاء الترع اللازمة، وحفر الآبار الارتوازية، وتوطين القبائل في هذه الأراضي، ومد خطوط سكك حديد جديدة، وتسيير السيارات للنقل[١٥٠].

في أيار/مايو عام ١٩١٣ قررت الحكومة إحالة أراضي غور بيسان البالغة ٨٠٠ ألف دونم إلى شركة عثمانية أحد أعضائها جاويد بك، مقابل خمسة ملايين ليرة عثمانية، حيث صادق مجلس الشورى على القرار، ورفعه للأنظار السلطانية ـ وفقاً لما أوردته المقتبس من دون تعليق منها في ٢١ أيار/مايو عام ١٩١٣ ـ في حين هاجمت صحيفة المنادي قرار الحكومة، هذا الذي منحت

---

(١٤٨) المنادي، العدد ٦٢ ـ ١٤ (١٩١٣/٤/٢٤)، ص ٤.

(١٤٩) المصدر نفسه، ص ٤.

(١٥٠) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين (١٢٩٣ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٧٦ ـ ١٩١٤م)، ص ٤٣٥.

بموجبه جماعة استحلوا باسم العثمانية ـ كما أطلقت عليهم الصحيفة ـ هذه الأراضي، وهم من المستعمرين الصهاينة الذين يحاولون نيل أمانيهم في تلك الأراضي[١٥١].

أما صحيفة الكرمل، فقد استصرخت في ٢٦ حزيران/يونيو عام ١٩١٣ أبناء الأمة العربية، محذرة من أثر هذه القرارات في رابطتهم العربية والعثمانية، فقالت: «قولوا كلمة لمندوبي الحكومة أن تمليك الأراضي للجمعيات الصهيونية يضعف القومية العربية، وبالتالي الجامعة العربية العثمانية، وأن تشاهدوا هذا ولا تعارضوه كأنكم لا صلة بينكم وبين إخوانكم في العروبة والعثمانية والوطنية، أو كأنكم لا تعلمون أن ضياع فلسطين يقضي على آمالكم وحياتكم الاقتصادية»[١٥٢].

لم تكن مواقف المعارضة هذه تجد قبولاً لدى بعضهم؛ فهاجم أحد الكتّاب ويدعى أمين عبد النور مواقف الصحف في إثر الهجمة على الأصفر ومشروع الأراضي المدورة، فتصدى نجيب نصار للرد عليه مبرراً هذا الدفاع بأنه لم يأتِ من فراغ، بل جاء اعتماداً على موقف الرأي العام العربي المعارض مثل هذه المشاريع، وللأثر السلبي المتوقع منها، فقال: «إن جرائدنا على إثر الاحتجاجات السابقة من حيفا ودمشق والقدس صاغت مقالات انتقاداً وتهديداً ووعيداً وتكهن بوجود دسائس أجنبية يقصد بها غزو البلاد وامتلاكها، وطرد الأهالي والوطنيين وإبدالهم بيهود صهيونيين إلى ذلك من الافتراءات التي ألفناها في كل حركتنا، فالجرائد التي تهدد وتعد مستندة إلى شعب لا يجيز لفرد مثل أمين أفندي أن يصدر أحكاماً عليها»[١٥٣].

جاء التطور الآخر بخصوص قضية الأراضي الأميرية في حزيران/يونيو عام ١٩١٣، حيث أصدرت الحكومة أوامرها إلى ولاية بيروت وسورية ببيع الأراضي الأميرية في تلك الجهات، ولم تشترط في هذا البيع أي مدّة زمنية، بل من خلال مزاد علني[١٥٤].

لعل ردود الفعل التي أثيرت حول هذا القرار، سواء من قبل الأطراف الرافضة له، أو الأساليب المتبعة في التعبير عن هذا الرفض، لدليل على حالة وعي عربي أخذت تتطور مع تطور القضية التي يتم التعامل معها، فتساءلت صحيفة المنادي عن الغاية من هذا القرار، «فهي لم تشترط في هذا البيع شرطاً أن تضع له حداً، بل إنها اخترعته لتتخلص من لوم اللائمين وانتقادات من قاموا عليها عندما أرادت بيع تلك الأراضي إلى المستعمرين الصهيونيين، وهنا نسأل: هل من الممكن أن يتسنى للوطنيين شراء تلك الأراضي وهم في ما نراهم من الفقر؟ وهل تتسرب تلك الأراضي إلى الأجانب بوساطة سماسرتهم، كما تسرب غيرها من قبل»[١٥٥]؟

---

(١٥١) المنادي، العدد ٦٧ ـ ٢٢ (١٩١٣/٦/٥)، ص ١.

(١٥٢) إبراهيم أبراش، البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(١٥٣) المقتبس، العدد ١٢٩٨ (١٩١٣/٩/٢٢)، ص ١ ـ ٢.

(١٥٤) المقتبس، العدد ١٢٣٧ (١٩١٣/٧/٧)، ص ١، والمنادي، العدد ٧٢ ـ ٢٥ (١٩١٣/٧/٨)، ص ٣.

(١٥٥) المنادي، العدد ٧٢ ـ ٢٥ (١٩١٣/٧/٨)، ص ٣.

توالت المواقف المعارضة بيع الأراضي الأميرية، وذلك من خلال إظهار الضرر الذي سيلحق بالدولة نتيجة هذا البيع، كخسارتها للضرائب السنوية المترتبة على هذه الأراضي؛ فصحيفة صباح رأت في تموز/يوليو عام ١٩١٣ أن بيع مثل هذه المساحة من الأراضي في وقت تدر فيه المال للسلطنة، قرار غير صحيح، «فلو كانت هذه المزارع ملكاً للأفراد لنظروا فيها إلى حالة السوق المالية، لأن الفرد متى باع لا تبقى له علاقة، في حين أن الحكومة ليست كالأفراد، فهي شريكة دائمة بالضرائب التي تأخذها من الأرض والأملاك، فعلاقتها بما تبيعه لا تنقطع، ونحن لا نعارض البيع غير أننا نعارض زمنه، إذا أحسنّا الأمن والري وإصلاح الأرض تزيد منفعتنا، لم نسمع قط أن حكومة من الحكومات باعت ٢٨ مليون دونم بمجرد إعلان في جريدة، ولنا أمل أن الحكومة تشرك الأهالي بهذا الشراء، فتجعله لهم على أقساط، ولا يبهرها تقدم الشركات وأصحابها لشراء هذه الأراضي بأسعار غالية قليلاً، بل عليها أن تفضل الوطنيين عليهم طمعاً بالمستقبل»[١٥٦].

تزامن طرح هذه القضية، وما أسفرت عنه من ردود فعل عربية مع عقد المؤتمر العربي الأول في باريس في ١٨ ـ ٢٣ حزيران/يونيو عام ١٩١٣، الذي شكّل انتكاسة لآمال العرب والفلسطينيين بهذا الخصوص؛ إذ غُيبت القضية تماماً عن جدول أعمال المؤتمر وتم تجاهلها، وذلك على الرغم من البرقيات التي رفعت للمؤتمرين من أهالي بيسان وجنين خصوصاً، وفلسطين عموماً، وأعلنوا فيها معارضتهم بيع الأراضي في مناطقهم[١٥٧]، إضافة إلى التظاهرة الكبيرة التي شهدتها مدينة نابلس غداة انعقاد المؤتمر، ضد عملية بيع الأراضي للمستوطنين اليهود[١٥٨].

سجلت صحيفة الكرمل حالة وعي جديدة تتعلق بآلية تعاملها مع هذه القضية؛ ففي محاولة منها لتوعية المواطنين لحقيقة جدية الحكومة التركية في اتفاقها مع الإصلاحيين العرب، قامت بنشر بنود الاتفاق بين الطرفين، وقرار الحكومة التركية بيع الأراضي المدورة ـ والتي لا تستطيع أن تقدم على شرائها إلا المنظمة الصهيونية أو سماسرتها ـ في خبر واحد[١٥٩].

ومما يستغرب له، أن مثل هذه القضية المصيرية بالنسبة إلى الأمة العربية ككل، تم تجاهلها من قبل دعاة القومية العربية والمطالبين بحقوقها والمؤتمرين من أجلها، في حين أن الصهاينة عندما أجروا مباحثاتهم مع هؤلاء للوصول إلى تفاهم مشترك، في المرحلة التي سبقت انعقاد المؤتمر العربي الأول، وخلال الجلسات السرية التي عقدوها في الآستانة مع شخصيات عربية ونواب عرب، وفي القدس ويافا وبيروت، كان من بين النقاط

(١٥٦) المنادي، العدد ٧٣ ـ ٢٦ (١٩١٣/٧/١٧)، ص ٢.
(١٥٧) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٦٩.
(١٥٨) فرسون، فلسطين والفلسطينيون، ص ٢٤٨.
(١٥٩) سمير أيوب، وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني، ٢ ج (بيروت: صامد للطباعة والنشر، ١٩٨٤)، ص ٢٧٣.

التي ركز عليها الصهاينة مسألة شراء الأراضي، وأن لا يخضع تملك اليهود لها للضغط والإكراه[١٦٠].

ولم يكتفِ الصهاينة بذلك، بل توصلوا إلى اتفاق مع الحكومة الاتحادية بعد انعقاد مؤتمر باريس، فزاد شراؤهم للأراضي[١٦١].

لم تحُل حالة الإحباط التي خلفها المؤتمر العربي دون استمرارية التصدي العربي لمشاريع بيع الأراضي، فوجه محمد كرد علي صاحب صحيفة المقتبس تحت عنوان: «الأراضي الأميرية والصهيونيين» الاتهام إلى الحكومة بأنها تحاول حل أزمتها المالية، بإعلانها بيع الأراضي الأميرية بمزاد عام، وبصفقة واحدة من مشترٍ واحد، وإن قبضت ربع ما تساويه هذه الأراضي، وذلك خوفاً من أن يطول عليها أمر بيعها لحاجتها الشديدة إلى المال، مشيراً إلى أن الطريقة التي تم بها الإعلان عن بيع هذه الأراضي في بعض صحف الآستانة، يدل على أنها تريد رفع عتب الأمة عنها في ما بعد؛ فهي تعلن بالصورة الظاهرة، وتتظاهر بأنها تفضل بيعها من الوطنيين، وستقوم في ما بعد بتسجيل صكوك البيع مع من تريد من الصهيونيين، أو من غيرهم ممن ترضيهم شروطهم[١٦٢].

حاول كرد علي أن يبين فداحة الخطأ الذي ترتكبه الحكومة، لأن هذه الأراضي ملك لأصحابها الفلاحين العثمانيين، والتي سلبت منهم لعجزهم سنة أو سنتين عن زرعها، أو لأسباب تافهة أخرى، وليس من العدل أن تباع للصهيونيين ويحرم منها أهلها، وتعطى لشركة لا تبقي على الأخضر واليابس في كل بلد تدخله[١٦٣].

كما حاول استثارة كل من هو معني بهذه القضية للوقوف في وجه مشروع الأصفر، فقال: «لذا فواجب الصحف وأهل الرأي وأصحاب الأملاك التذرع بكل الطرق الممكنة لإكراه الحكومة على بيع الأراضي الأميرية للعثمانيين، بحيث يؤدي هذا الضغط إلى تراجعها، كما تراجعت قبل عامين عن بيع هذه الأملاك ـ في غفلة عن الأمة ـ لشركة الأصفر أو الصهيونية»[١٦٤].

ذكرت صحيفة المقتبس في ١٩ تموز/يوليو عام ١٩١٣ ـ نقلاً عن صحيفة إيطالية ـ أن بيع الأراضي المدورة سيتم عاجلاً لأن الطلبات كثيرة، سواء كان من الوطنيين أو الأجانب[١٦٥]. كما نشرت في ٢٩ تموز/يوليو عام ١٩١٣ خبراً ـ نقلاً عن صحيفة إقدام (التركية) ـ مفاده أن ناظر العدلية

---

(١٦٠) إبراهيم الشريقي، أورشليم وأرض كنعان: حوار مع أنبياء وملوك إسرائيل (لندن: مؤسسة الدراسات الدولية، ١٩٨٥)، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

(١٦١) بسام البطوش، «رفيق العظم، ١٨٦٥ ـ ١٩٢٥م: دراسة في فكره ودوره في الحركة الإصلاحية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥)، ص ١٥٥.

(١٦٢) المقتبس، العدد ١٢٤٧ (١٩١٣/٧/١٩)، ص ١.

(١٦٣) المصدر نفسه، ص ١.

(١٦٤) المصدر نفسه، ص ١.

(١٦٥) المصدر نفسه، ص ٣.

الأسبق نجم الدين بك يسعى باسم أحد البيوت المالية إلى ابتياع بعض المزارع والأراضي الأميرية التي تريد نظارة المالية بيعها هذه الآونة[١٦٦].

كانت مسألة بيع الأراضي الأميرية والمدورة من بين المواضيع التي أثارها الشيخ عبد العزيز جاويش في كلمته التي ألقاها أمام الصدر الأعظم في اللقاء الذي جرى مع وفد من أبناء العرب في ٥ آب/أغسطس عام ١٩١٣[١٦٧]، وطالب فيها بضرورة النظر في «مسألة بيع الأراضي المدورة ـ الجفتلك ـ في البلاد العربية، ولا سيما فلسطين، لأن دخول الأجانب إليها وحرمان أهاليها من مواردها، مما لا ترضونه فخامتكم، فألتمس من حنان الحكومة السنية اتخاذ قرار قطعي موافق في هذا الشأن»[١٦٨].

ممن شنّ حملة على الحكومة التركية وحزب الاتحاد والترقي لموقفهما من مسألة بيع الأراضي، «الجمعية الإصلاحية» في البصرة، التي اتهمتهم في بيانها الصادر في آب/أغسطس عام ١٩١٣ بأنهم «باعوا وطنهم، هؤلاء هم الأوغاد الذين استحلوا يلدز وسرقوا مجوهرات السلطان، وملايين الليرات، وتركوا البلاد مدانة وحملوها قروضاً أجنبية، ووضعوا أراضي الدولة في المزاد، إنهم أنفسهم الذين شجعوا الحركة الصهيونية، واقترحوا عليها بيع فلسطين لليهود لإنشاء وطن مستقل لهم هناك»[١٦٩].

في البرقية التي رفعتها لجنة اللامركزية الإدارية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١٣ إلى الصدر الأعظم ـ في أعقاب تراجع الحكومة عن وعودها للعرب التي وعدت بها في مؤتمر باريس ـ أيدت فيها برقيات أبناء الأمة العربية، التي كان من بين مطالبها «عدم جواز بيع أراض أميرية إلا بقرار من مجلسها العمومي»[١٧٠].

بعث صديق فلسطيني مطّلع على أسرار الصهيونية برسالة تحذير ـ وفقاً لما وصفته صحيفة المقتبس ـ في ١٩ تموز/يوليو عام ١٩١٣، ويشير فيها إلى أن «المذاكرات جارية بين الطالبين ووزارة المالية بشأن بيسان وسمخ، مما يدل على أن مخالب الصهيونية أوشكت أن تنشب في رقبة فلسطين المسكينة»[١٧١].

---

(١٦٦) المقتبس، العدد ١٢٥٦ (١٩١٣/٧/٢٩)، ص ١.

(١٦٧) جاء تشكيل هذا الوفد ـ بعد اتفاق الاتحاديين والإصلاحيين العرب في مؤتمر باريس ـ، لتقديم الشكر للحكومة على وعودها، ومطالبتها بالتعجيل في البر بها. لمزيد من التفاصيل، انظر: أسعد داغر، مذكراتي على هامش القضية العربية (القاهرة: دار القاهرة للطباعة والنشر، ١٩٥٨)، ص ٦٢.

(١٦٨) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(١٦٩) سليمان فيضي، مذكرات سليمان فيضي: من رواد النهضة العربية في العراق ١٨٨٥ ـ ١٩٥١، تحقيق باسل سليمان فيضي (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٨)، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

(١٧٠) أحمد عزت الأعظمي، القضية العربية: أسبابها، مقدماتها، تطوراتها، نتائجها (بغداد: مطبعة الشعب، ١٩٣٢)، ج ٤، ص ٥٢.

(١٧١) المقتبس، العدد ١٢٤٧ (١٩١٣/٧/١٩)، ص ١.

في نداء عام وجهته إحدى المنظمات الوطنية التي تأسست في القدس، في تموز/يوليو عام ١٩١٣، وخاطبت فيه المسلمين والسوريين والعرب مستنكرة قبولهم بأن يصبحوا عبيداً للصهاينة، وحاثةً الشعب الفلسطيني على الضغط على الحكومة لحظر بيع الأراضي الأميرية للأجانب حظراً تاماً، وفقاً لما يقتضيه قانونها، وتحذيرهم من بيع أراضيهم، بل استخدام القوة لمنع الفلاحين من بيع أراضيهم، وطرد سماسرة بيع الأراضي وتأكيد ضرورة تأهيل السكان ـ ولا سيّما الشباب ـ لممارسة الأعمال الزراعية[١٧٢].

من الحلول التي قدمت للحكومة لحل أزمتها المالية أولاً، وتبقي الأراضي بأيدي أصحابها ثانياً، المقترح الذي تقدم به نجيب نصار عبر رسالة وجهها إلى صحيفة المقتبس تحت عنوان: «الأراضي الأميرية والصهيونيين»، ويقضي بتوزيع الأراضي (الأميرية) على الأهالي الوطنيين العثمانيين، مقابل استيفاء ثمنها أقساطاً[١٧٣].

أثارت أخبار منح امتياز أراضي الحولة وبيع أراضي غور بيسان في المزاد مخاوف أهاليها، فبعث زعماء قراها وقبائلها وأعيانها وكبار المزارعين برقيتين إلى كل من السلطان ووالي بيروت، أوضحوا فيها أن هذه الأراضي اغتصبت منهم، وسجلت باسم السلطان السابق، مذكرين السلطان بواجباته تجاه رعاياه، وبأنهم يؤثرون الموت دفاعاً عن شعبهم وممتلكاتهم، على أن يهجروا بلادهم[١٧٤]. ولم يكتفوا بذلك بل اتفقوا على التظاهر ضد الحكومة[١٧٥]، فأوفدت الأخيرة متصرف لواء نابلس وقائمقام قضاء الناصرة للتحقيق، وإقناعهم بالعودة عن نيتهم، مقابل وعدها بعدم البيع للشركات الأجنبية[١٧٦].

تعليقاً على خطوة الحكومة هذه، ورد في الكرمل: «كان الأَولى بالحكومة أن تقول لهم بصراحة إنه ليس في النية بيع فلسطين للجمعية الصهيونية أو سماسرتها، وأنها ستبقيها لهم فيطمئن بالهم، وإلا فإن الإجابة عن طلبات الأهالي بأن شروط المزاد ستعلن، وأن حقوقهم ستؤمَّن، مما يبعث على الاعتقاد بأن البيع واقع لا محالة، وإذا وقع البيع، فسيكون موقعه شرك الصهاينة»[١٧٧].

رصدت الصحف كل تطور يتعلق بهذه القضية؛ فتناولت صحيفة القبس في ٣٠ أيلول/سبتمبر عام ١٩١٣، وتحت عنوان «الأراضي المدورة أيضاً»، مخاوف البدو والحضر واحتجاجاتهم: «اصطكت الأسماع من هول احتجاجات البدو والحضر في فلسطين على بيع الأراضي المدورة من الشركات الأجنبية، التي تتحين الفرص للوثوب على هذه الفريسة، وقام الناس وقعدوا في سورية والعراق ونادوا بالويل والثبور على الحكومة لتنصفهم وتقرهم في عقر دارهم، وكان المأمول أن تجاب هذه الطلبات العادلة، فكانت أجوبة الحكومة عليها من قبيل التخدير، وإليك آخر مثال يدل

---

(١٧٢) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٧٥.

(١٧٣) المقتبس، العدد ١٢٤٧ (١٩١٣/٧/١٩).

(١٧٤) المقتبس، العدد ١٢٤٩ (١٩١٣/٧/٢١)، ص ١ ـ ٢.

(١٧٥) فلسطين، العدد ٢٦١ (١٩١٣/٨/٩)، ص ٣.

(١٧٦) فلسطين، العدد ١٢٩٠ (١٩١٣/٩/١٣)، ص ٢.

(١٧٧) المصدر نفسه، ص ٢.

على أن الحكومة لا تزال على عزمها الأول وإن كل هذه الصرخات التي كادت تفلق الصخرات لم تثنِ من عزيمتها شيئاً، فصحيفة تصوير أفكار - وهي من صحف العاصمة - أكدت في عددها الصادر في غرة شوال أن البرنس إبراهيم بك ينوي مشترى بعض المزارع التي طرحتها الحكومة للبيع من الأملاك الأميرية بقيمة ٣٨٠ ألف ليرة، والذي علمناه أن هذه المزارع في جوار فلسطين، جاءتنا تصوير أفكار بهذه البشرى المؤلمة في أول أيام عيد الفطر كأنها تريد معايدة مساكين المزارع الفلسطينيين، والأنكى من ذلك أن تتجاهل المزارع التي دار عليها البحث، وتقول عنها إنها في جوار فلسطين وهي في سويداء فؤادها، هذه المزارع هي ولا شك غور بيسان وما ولاه من الأراضي الخصبة التي لا تقل عن ثلاثمئة ألف دونم صالحة للزراعة يمكن إسقاؤها من الغور... الأكثرية من مزارعي غور بيسان كانوا قبل ثلاثين سنة قبائل رحّل، وقد تحضروا أو كادوا بفضل تلك المزارع، فنزع الأراضي من أيديهم - فضلاً عن كونها تقيم النزاع وتحدث الأحداث - فإنها تدفع هؤلاء المساكين إلى الفقر فالغارات، ومتى رجعوا إلى سيرتهم الأولى تراجع العمران في البلاد، وعمت الفوضى وزاد الخراب، فهل لحكومتنا التي نراها تحاول أن تعمل على تحقيق أماني العرب وتنوي تخويلهم بعض الإصلاحات الضرورية أن تجعل مبتدأ خبرها العدول بتاتاً عن بيع الأراضي صفقة واحدة، وإن كانت في حاجة ماسة إلى المال ولا تستطيع أن تطرحها قطع صغيرة»[١٧٨].

عقد في آب/أغسطس عام ١٩١٣ اجتماع وطني في نابلس، أكد فيه المجتمعون على «الخطر العظيم الذي نشعر به من قرار بيع الأراضي المدورة بالمزاد العلني، نظراً لما يتربصه ذوو النوايا المريعة من الطامعين في بلادنا الفلسطينية»[١٧٩]. وطالب المجتمعون في برقيات رفعوها إلى الحكومة بأن تصرف النظر قطعياً عن مشروع المزاد العلني، وتوزيع الأراضي ببدل المثل على الفلاحين، وبتقسيط ثمنها عليهم[١٨٠]. كما شهدت نابلس مظاهرة كبرى في آب/أغسطس عام ١٩١٣ للغاية ذاتها[١٨١].

ولكن، وعلى الرغم من حالة الرفض والاحتجاج العربي الواسع، إلا أن ذلك لم يثنِ الحكومة عن خططها، فعادت مرة أخرى إلى قضية بيع الأراضي، ومنح امتيازها لبعض الشركات، ومنها أراضي الحولة[١٨٢]؛ ففي ٧ أيلول/سبتمبر عام ١٩١٣ أوردت المقتبس نقلاً عن صحيفة ترجمات حقيقت أن شركة عثمانية تألفت لشراء الأراضي المدورة في فلسطين لتوزيعها على الأهالي في ما بعد، مقابل دفع ٣٠٠ ألف ليرة مقدماً، وتقسيط بقية الثمن، وعندما استشارت الحكومة والي بيروت بهذا الشأن، أجابها بأن لديه من يدفع مليون ليرة، ويدفع ٣٥٠ ألف سلفاً... فسكتت نظارة

---

(١٧٨) القبس، العدد ١ ـ ١٣٠١ (١٩١٣/٩/٣٠)، ص ١.

(١٧٩) أيوب، وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني، ص ٢٧٣.

(١٨٠) علي محافظة، الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨ (عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩)، ص ٢٢.

(١٨١) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٧١.

(١٨٢) البشير، العدد ٢٢٨١ (١٩١٣/٧/١٨)، ص ١.

الداخلية عن الجواب ـ وفقاً لـ المقتبس ـ التي نقلت أيضاً تساؤل صحيفة الكرمل عن مدى صحة هذا الخبر[١٨٣].

لم الصهيونية لتخفي سياستها في امتلاك الأراضي؛ ففي المؤتمر الصهيوني المنعقد في أيلول/سبتمبر عام ١٩١٣ في فينيا، كان من أهم قراراته التركيز على امتلاك الأراضي. رصدت صحيفة المؤيد هذا الأمر، فنقلت عن صحيفة إقدام (التركية) مقالاً لأحمد جودت يتحدث فيه عن المؤتمر، والسبل التي يسعى الصهاينة إلى امتلاك فلسطين من خلالها، ومنها ابتياع الأراضي والأملاك الواسعة، وإن كانوا اختلفوا في السبل الموصلة إلى هذه الغاية[١٨٤]. وأشارت مجلة الهلال في تشرين الثاني/نوفمبر إلى الموضوع ذاته، في مقال بعنوان: «الصهيونية»، بأن من أدواتها لتحقيق أهدافها ابتياع الأراضي[١٨٥].

في السياق ذاته، نشرت صحيفة فلسطين في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١٣ قصيدة للشيخ سليمان التاجي الفاروقي جاء في بعض أبياتها[١٨٦]:

بني الأصفر الرنان خلوا خداعنا	فلسنا عن الأوطان بالمال نُخدعُ
أنسلمها طوعاً وفينا بقية	من الروح إنّا إن فعلنا لظلعُ
أقل شعوب الأرض أهون أمةٍ	تساومنا في أرضنا كيف نهجعُ
أيرضيك يا ذا التاج أن بلادنا	على مشهد منا تُباع وتنزعُ

عاد مشروع الأصفر ثانية بتسمية جديدة، وهي«الأصفرين» نسبة إلى سليم ونجيب الأصفر، وكان نشاطهما يتركز على أراضي الجفتلك السلطاني بعامة، وحوض الحولة وغور بيسان بخاصة[١٨٧]. ولكن المعارضة الشعبية الواسعة التي اجتاحت الولايات العربية، عرقلت سير المداولات الحثيثة التي كانت تجري بين الحكومة الاتحادية والشركات الأجنبية وسماسرة الحركة الصهيونية وأجهضتها[١٨٨]. اضطرت الحكومة إلى الاستجابة لمقترحات المعارضة ظاهرياً بتشكيل شركات عثمانية لاستثمارها أو منحها لمزارعين بالتقسيط، فتم منح امتياز تجفيف مستنقعات الحولة إلى ميشال إبراهيم سرسق، وسليم سلوم وأحمد بيهم من لبنان عام ١٩١٤[١٨٩].

---

(١٨٣) المقتبس، العدد ١٢٨٥ (١٩١٣/٧/١٨)، ص ١.

(١٨٤) المؤيد، العدد ٧١٠٠ (١٩١٣/١٠/٥)، ص ٤.

(١٨٥) الهلال، مج ٢٢، ج ٢ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٣)، ص ٩٤.

(١٨٦) فلسطين، العدد ٢٨٧ (١٩١٣/١٠/٢٦)، ص ٢، ومحمد الطراونة، قضاء يافا في العهد العثماني: دراسة إدارية اقتصادية اجتماعية، ١٢٨١ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٦٤ ـ ١٩١٤م (عمان: وزارة الثقافة، ٢٠٠٠)، ص ٤٧٢.

(١٨٧) البشير، العدد ٢٢٨١ (١٩١٣/٧/١٨)، ص ١.

(١٨٨) المقتبس، العدد ١٣٠٦ (١٩١٣/٩/٣٠)، ص ١.

(١٨٩) يوسف الحكيم، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٤)، ص ١١٩ ـ ١٢٠، ومذكرات سليم علي سلام، ١٨٦٨ ـ ١٩٣٨: مع دراسة للعلاقات العثمانية العربية والعلاقات الفرنسية اللبنانية، تحقيق حسّان حلاق (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨١)، ص ٤١.

كان قد تم تحذير المجلس العام في بيروت في كانون الثاني/يناير عام ١٩١٤ من منح امتياز تجفيف الحولة لأحمد بيهم وعدد من عائلة سرسق، وذلك لأنهم كانوا يعملون نيابة عن المصالح اليهودية[١٩٠].

من أشد المعارضين لانتقال الأراضي للصهيونيين قبيل نشوب الحرب الأولى، قائمقام طبرية أمين أرسلان الذي لم يكن موقفه هذا ناجماً عما كان يراه من خطر يهدد الفلاحين الفلسطينيين فقط، بل أيضاً ـ وأكثر من ذلك ـ لقلقه من أن يغير انتقال الأراضي العربية إلى اليهود من هوية البلد، وكان يعتقد بأن مصير فلسطين آنذاك لم يكن بأيدي العرب، بل بأيدي السلطات العثمانية، وبأن هذه السلطات كانت تحت النفوذ الصهيوني[١٩١].

كما واجه منح الامتياز معارضة من المزارعين المقيمين في حوض الحولة، فطالبوا الحكومة بإلغائه، ومنحهم إياه بحق الشفعة، إلا أن اندلاع الحرب العالمية الأولى حال دون متابعة مطالبهم، وتوقفت أعمال التجفيف من قبل أصحاب حق الامتياز[١٩٢].

يشير يوسف الحكيم في كتابه بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، إلى أنه كان لوالي بيروت آنذاك دور في منح مشروع الامتياز الذي كان يواجه معارضة في العاصمة، لأسباب اقتصادية وسياسية، حيث نجح الوالي بالتنسيق مع الحكومة في القضاء على المعارضة، وضمن المراكز الحكومية المهمة لأصحاب الشركة التي تساعدهم على إنجاح المشروع؛ إذ نجح سلام وسرسق بالنيابة في مجلس المبعوثان، وحصلا على امتياز استثمار الحولة[١٩٣].

قدمت صحيفة لسان الحال في ٢٢ كانون الثاني/يناير عام ١٩١٤ عملية حسابية لمشروع تجفيف الحولة، مؤكدة «أن الأرباح التي يمكن الحصول عليها من تلك الأراضي لو أتقنت زراعتها ترغيباً للذين أحيلت عليهم من الاحتفاظ بها، والابتعاد عن المضاربة... وهنا تلميح لا يخفى على البصير، فالذين أحيلت عليهم تلك الأراضي وطنيون، ونرى أجانب يتطاولون بأعناقهم منذ سنين، ولم يحل دون وصولهم إليها غير أجنبيتهم، وهم ذوو مال كثير، والمال غرار، فعسى أن يحرص مواطنونا عليها ويعمروها»[١٩٤].

عادت الصحيفة ذاتها في ٦ شباط/فبراير لتثير الموضوع ثانية تحت عنوان: «حول الحولة وغور بيسان»، وفيه: «رجونا أن لا تفوح من هذا المشروع رائحة لا ترتاح إليها حاسة الشم، أي لا تحوّل الحولة من حال إلى حال، وكأن الأيام القليلة التي مرت جاءت تبرر ارتيابنا، لسنا بطارقين الموضوع من هذا الباب، بل من وجهة عمرانية، حسبنا أن نعلم أن أراضي الحولة وغور بيسان من الأراضي

---

(١٩٠) Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I*, p. 177.

(١٩١) سخنيني، طبرية ـ تاريخ موسوعي من إنشائها سنة ٢٠م إلى نهاية الانتداب البريطاني سنة ١٩٤٨، ص ٣٤٧.

(١٩٢) أبو بكر، «ملكية السلطان عبد الحميد الثاني في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩٣٧،» ص ٢٥١.

(١٩٣) الحكيم، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

(١٩٤) لسان الحال، العدد ٧٤٥٠ (١٩١٤/١/٢٢)، ص ١.

المدورة، وهي من أخصب ما هو موجود على سطح المعمورة... وتدريجياً ستصبح أراضينا ملكاً للاجئين، ونصبح نحن عبيداً لهم»(١٩٥). وقد أوردت صحيفة فتى العرب المعنى ذاته، بقولها: «إن الفلسطينيين سيصبحون غداً مماليك لا مالكين»(١٩٦).

في رحلته إلى فلسطين في نيسان/أبريل عام ١٩١٤، قال جرجي زيدان واصفاً الحالة هناك: «ومما لا شك فيه أن مستقبل تلك البلاد إذا ظلت على ذلك، واليهود عاملون على ابتياع الأراضي واستعمارها، وأهلها غافلون أو متجاهلون، وحكومتها ساكتة أو مشغولة، فلا يمضي زمن طويل حتى تصير كلها لليهود»(١٩٧).

عزز داود العيسى في ٢٩ أيار/مايو عام ١٩١٤ الصورة التي قدمها جرجي زيدان، وذلك اعتماداً على مصدر صهيوني؛ إذ قام بنقل ما جاء في البرنامج السياسي للصهيوني أوسشكين، وقال فيه: «إن فلسطين لا يمكن أبداً أن تكون لنا، إلا إذا استولينا على أرضها جميعاً أو أكثرها، وإلا كانت حالنا فيها كمثلها في جميع البلاد التي كانت كمنفى لنا»(١٩٨).

أظهر تقرير للمكتب العربي في القاهرة أن الصهاينة حتى عام ١٩١٤ امتلكوا ١٣٠٠٠٠ هكتار من أفضل أراضي فلسطين، وبأن الجهود تبذل لتدريب اليهود على الأساليب الزراعية(١٩٩).

خلال عام ١٩١٤، استمرت صفقات بيع الأراضي والاستيلاء عليها، وهو ما دفع بصحيفة لسان الحال إلى ترديد قول الشاعر، لقد أسمعت لو ناديت حياً وقالت: «لا تلوموا الصهيونيين لأن الدنيا ما هي إلا دار كفاح وعراك فيرتقي فيها النشيطون، ويتقهقر الجاهل الكسول... ليس اللوم في ذلك على الحكومة بل على أنفسنا، فنحن اليوم أصبحنا نجني ما غرسه لنا الآباء، ولا شك سيجني أولادنا ما نغرسه، ترى ماذا نغرس لهم، نغرس بيع الأراضي حباً بالأصفر الرنان»(٢٠٠).

في قولها هذا، تطرح الصحيفة فكرة مهمة جداً وهي أن المعركة مع الصهيونية ليست معركة آنية، ولا قضية بيع عدد من الدونمات زاد عددها أو قل، بل هي معركة أجيال، ويحدد نصر أحد الأطراف أو هزيمته، مدى اجتهاده، وكيفية غرسنا، كعرب، في نفوس أجيالنا المقبلة التمسك بالأرض والوطن، والاجتهاد ونبذ الكسل.

---

(١٩٥) المصدر نفسه، ص ١.

(١٩٦) خيرية قاسمية، «مواقف عربية من التفاهم مع الصهيونية، ١٩١٣ ـ ١٩١٤،» شؤون فلسطينية، العدد ٣١ (آذار/مارس ١٩٧٤)، ص ١٣٩.

(١٩٧) الهلال، مج ٧، العدد ٢٢ (نيسان/أبريل ١٩١٤)، ص ٥١٩.

(١٩٨) المصدر نفسه، ص ٥٥٤.

(١٩٩) خيرية قاسمية، «من خفايا السياسة البريطانية في المشرق العربي خلال الحرب العالمية الأولى: المكتب العربي في القاهرة ـ قراءة في الوثائق البريطانية،» مجلة دراسات تاريخية (دمشق)، العددان ١٧ ـ ١٨ (آب/أغسطس ـ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤)، ص ١٦٠.

(٢٠٠) لسان الحال، العدد ٧٤٣٥ (١٩١٤/٥/١)، ص ٣.

كان المجلس الإداري في نابلس قد اتخذ قراراً في تموز/يوليو عام ١٩١٤ بعدم بيع الأراضي الأميرية للصهاينة، ولإفشال مثل هذا القرار سعت الصهيونية إلى فصل ارتباط عدد من قرى اللواء وإلحاقها بقضاء يافا لعزلها وليسهل عليهم شراؤها[٢٠١].

أما الأمير علي نجل عبد القادر الجزائري ونائب رئيس مجلس المبعوثان، فقد أسس في تموز/يوليو عام ١٩١٤ جمعية إسلامية لمقاومة التيار الصهيوني، وشراء أراضي سورية وفلسطين لمنع سقوطها في أيدي الصهيونية[٢٠٢].

وفي بيان منسوب إلى حزب اللامركزية، كانت «الصرخة الثانية» منه بعنوان «بلاغ للأمة العربية والمغتصبين لحقوقها»، تحدث فيه عن بيع الأراضي المدورة والامتيازات الممنوحة للشركات الأجنبية، لتنهي البيان صرخته بمطالبة أبناء الأمة العربية باختيار المخلصين من أبنائها في الانتخابات النيابية، وأن يشترط على كل نائب من نوابها قبل كل شيء عدم الاعتراف بالامتيازات والأراضي الممنوحة للأجانب، والتي باعها حقي وجاويد[٢٠٣]. كان هناك بيان آخر في آب/أغسطس عام ١٩١٤ خاطب أبناء الأمة العربية يحذرهم من أن «جاويد بك وضع بلادك في البازار الأوروبي» وتساءل البيان: «هل حقي وجاويد يكونان مسلمين، بينما هما يسهلان الطريق للصهاينة للاستيلاء على أراضي فلسطين؟»[٢٠٤].

ومن المؤشرات على أثر المعارضة لمحاولات الحكومة نقل ملكية الأراضي إلى اليهود، التي تنم عن وعي بخطورتها، أن طلعت بك عندما تحدث معه موظفو السفارة البريطانية في إسطنبول حول النظر في القيود المفروضة على بيع الأراضي، أخبرهم بأن هذه القيود جاءت نتيجة شكاوى السكان المحليين الذين يخشون غزواً يهودياً أجنبياً[٢٠٥].

مهما يكن من أمر، فإن الوعي العربي تجاه قضية بيع الأراضي للصهاينة في تلك المرحلة، امتاز بالنضج، وبالبحث عن الحلول العملية لمواجهة الضغوط الصهيونية المالية والاقتصادية، إضافة إلى ارتفاع وتيرة الاحتجاجات على اختلاف أشكالها، وقد ساعد على نجاح هذه المساعي

---

(٢٠١) عبد العزيز عوض، «الشخصية الفلسطينية والاستيطان اليهودي، ١٨٧٠ ـ ١٩١٤،» شؤون فلسطينية، العدد ٣٦ (آب/أغسطس ١٩٧٤)، ص ٨٤.

(٢٠٢) خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ ـ ١٩١٨ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٣)، ص ٢٠٦، وكوتلوف، الحركة العربية في المشرق، ١٩٠٨ ـ ١٩١٤: دراسة سياسية تاريخية اقتصادية، ص ٢٤٩.

(٢٠٣) دروزة، نشأة الحركة العربية: انبعاثها ومظاهرها وسيرها في زمن الدولة العثمانية إلى أوائل الحرب العالمية الأولى (تاريخ ومذكرات وذكريات وتعليقات)، ص ٣٨٣ ـ ٢٨٨.

(٢٠٤) Anita L. P. Burdett, ed., *Islamic Movement in the Arab World, 1913-1966* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1998), vol. 1, p. 72, 25/8/1914.

(٢٠٥) يعقوب الدجاني ولينا يعقوب الدجاني، فلسطين واليهود وجريمة الصهيونية والعالم، تحرير مفلح الخوالدة (عمّان: [د. ن.]، ١٩٩٣)، ص ٢١٨.

طبيعة الظروف التي كانت تشهدها المنطقة، وخصوصاً في ما يتعلق بالعلاقات بين العرب والأتراك، وتأزمها بحيث ظهرت دعوات عربية للانفصال، ثم ظهور بوادر تفاهم بين الطرفين.

كما كان للدور الذي أدّاه الوزير العربي سليمان البستاني ـ وكان يتولى نظارة التجارة والزراعة آنذاك ـ أثره في معارضة قرار الصدارة ببيع أراضي غور بيسان لشركة الاستعمار اليهودية، وإقناع الحكومة بالاستجابة لمطالب العرب[٢٠٦].

رابعاً: الوعي العربي لخطر شراء الصهيونية للأراضي خلال الحرب العالمية الأولى

استمرت المفاوضات خلال الحرب العالمية الأولى، لعقد صفقات بيع الأراضي، ولم تقتصر على بيع مساحات محددة من أراضي فلسطين، فقد نبّهت مجلة أفكار، وصحيفة القبلة إلى مفاوضات كانت تجري بين السفير الأمريكي مورغنتو والحكومة التركية، لبيع فلسطين بعد الحرب لليهود ليستعمروها، حيث أظهرت ـ وفقاً للسفير ـ ميلاً إلى هذا المشروع، وبأنهم كانوا يعرضون على الصهاينة القيام بإنشاء الفنادق، ومد سكك الحديد[٢٠٧]. وقد علقت مجلة أفكار على هذا الحديث بقولها: «قلنا، وهذا هو السر في تسليم أوراق قنصلية فرنسا في بيروت للأتراك»[٢٠٨].

أكدت مذكرة للمكتب العربي في القاهرة بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير عام ١٩١٧ أن النشاط الصهيوني لشراء الأراضي وإنشاء المستوطنات لم يتوقف خلال الحرب، وأن المنظمة الصهيونية استطاعت الحصول على ٤٠ ألف هكتار من أجود الأراضي لاستيطانها بعد انتهاء الحرب[٢٠٩].

في كانون الثاني/يناير عام ١٩١٧ قدمت اللجنة الصهيونية إلى الحكومة البريطانية مذكرة، كان من أبرز بنودها أنه على الحكومة التي ستحكم فلسطين أن تسمح بحرية شراء الأراضي للشعب اليهودي في فلسطين، وأن توافق على تأسيس شركة يهودية لاستعمار فلسطين باسم اليهود، وأن لا تقتصر مساعدة الحكومة لهذه الشركة على شراء الأراضي، ولكن يجب أن تنقل إليها جميع الأراضي الأميرية كذلك[٢١٠].

كان أحد التقارير البريطانية الذي قدم وصفاً للحالة التي كانت عليها فلسطين خلال عام ١٩١٧، قد ذكر أن المسلمين من سكان القدس وضواحيها يعارضون بشدة شراء الصهيونيين الأراضي،

---

(٢٠٦) قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، ص ١٨١.

(٢٠٧) أفكار، العدد ١٠٥٧ (١٩١٦/١٠/٢٣)، والقبلة (٨ شوال ١٣٣٤هـ ـ ١ حزيران/يونيو ١٩١٦م)، ص ١.

(٢٠٨) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ١٢.

(٢٠٩) قاسمية، «من خفايا السياسة البريطانية في المشرق العربي خلال الحرب العالمية الأولى: المكتب العربي في القاهرة ـ قراءة في الوثائق البريطانية،» ص ١٦٤.

(٢١٠) حاييم وايزمان، مذكرات حاييم وايزمان بقلمه ١٩٥٢: أول رئيس لدولة إسرائيل (بيروت: دار الفنون للطباعة والنشر، ٢٠٠٦)، ص ٤٧.

وتالياً تجريد السكان من ممتلكاتهم، وأن معارضة النواب في البرلمان العثماني من أتراك وعرب، امتلاك الصهاينة الأراضي، لم يكن له أي أثر، الأمر الذي شجع الفلسطينيين العرب على الانخراط في صفوف جمعيات عربية سرية تهدف إلى تحقيق الحكم الذاتي للعرب[٢١١].

خامساً: الوعي العربي لدور بعضهم في تسهيل استيلاء الصهاينة على الأراضي

لم تكن عملية بيع الأراضي للصهاينة لتنجح لولا وجود أطراف أسهمت وسهلت عقد صفقاتها، ومن أهم هذه الجهات:

١ ـ الولاة والمتصرفون

الأمثلة على هؤلاء كثيرة، ساعدهم في ذلك طبيعة السلطة التي لديهم، إضافة إلى ضعف أو السلطة المركزية تغاضيها عن أدائهم، ومن هؤلاء والي القدس كاظم بك الذي هاجمه نجيب عازوري عام ١٩٠٢، بقوله: «إذا اشتريت قطعت أرض في تركيا تعطى سند ملكية رسمي، بعد أسبوع تقريباً يحضر آخر مع سند ملكية رسمي وشرعي مماثل للذي معك، وسينازعك في حقوقك بالأرض... ومن الطبيعي أنك ستشكو للسلطة التي لا تستمع لكما إلا لتستثمركما، وسيعطى الحق لصاحب أكبر عرض، لقد خلق كاظم بك مورداً كبيراً لمدخوله بالتسويف اللامتناهي، وهناك دعوتان من هذا النوع في يافا، منذ ثلاث سنوات واحدة بين أمين ناصيف والشيخ رباح، والثانية بين السيد طاسو والسيد ميال»[٢١٢].

من المتصرفين الذين تجاوزوا التعليمات الرسمية، وساعدوا الصهاينة على الاستيلاء على الأراضي خلال عام ١٩٠٥ رشيد بك، والذي أثار سلوكه غضب الأوساط العربية التي تحركت للضغط على أصحاب القرار لعزله عن مركزه، فاستجاب الباب العالي لهذه الشكاوى، وتم إقصاؤه عام ١٩٠٦، واستبدل بآخر[٢١٣].

مما يؤكد إدراك المتصرف الجديد علي أكرم بك سوء أعمال سلفه، وبأن الهدف من تعيينه وقف تسرب الأراضي، كان أول عمل قام به إرسال برقية إلى رئيس اتحاد التحالف الصهيوني في القسطنطينية، جاء فيها: «إن اليهود كأي جماعات أخرى من الممكن أن يقوموا بشراء الأراضي، ولكن هذا لا يعني قيامهم بإخضاع فلسطين، وإني سوف أقوم بمنع بيع الأرض عند الشك بأن

---

(٢١١) قاسمية، المصدر نفسه، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

(٢١٢) نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية، ترجمة وتقديم أحمد ملحم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨)، ص ٦٥.

(٢١٣) النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، ص٩١.

ذلك يقوم على طرق غير شرعية»[٢١٤]. كما اتخذ في تموز/يوليو عام ١٩٠٧ عدداً من الإجراءات الإدارية لكي يحول دون امتلاك اليهود الذين عرف عنهم براعتهم في شراء الأراضي، وبخاصة في القدس، من امتلاك أراضٍ في فلسطين، فعزل ـ بواسطة الباب العالي ـ يعقوب مائير الذي عيّن نائباً للحاخام باشي الأكبر بصورة مخالفة للإجراءات والأنظمة المعمول بها، والمعروف عنه تأييده شركات شراء الأراضي. وكذلك طرد «عنتيبي» الذي يعتبر من رؤساء الشركة، وهو عضو في رئاسة المجلس العثماني، كونه شخصاً غير مرغوب في بقائه في القدس[٢١٥].

عندما شعر أكرم بك بعدم قدرته على الحد من انتقال الأراضي للصهاينة بطرق غير مشروعة، أوصى بإلغاء الأراضي المنقولة بطرق غير قانونية[٢١٦].

بدورها، كشفت صحيفة المقتبس عن حالات تورط مماثلة من قبل قائمقام حيفا وأعضاء مجلس إدارتها، ففي مقابلة معه حول إجازته بيع أراضٍ لشخص يهودي يدعى هارون إيزنبرك، أنكر ذلك، وأكد أن البيع لليهود الأجانب غير جائز. وكان للصحيفة الموقف ذاته مع قائمقام يافا؛ فعند سؤالها له عن إيزنبرك، أكد أنه عثماني منذ أربع عشرة سنة، وأن أملاكه تقدر بخمسة آلاف ليرة، حيث اغتنمت الصحيفة الفرصة لتذكر بحادثة مماثلة تم فيها رفض البيع لأحد اليهود، لأنه يحمل اسماً مستعاراً، وبموافقة مجلس إدارة يافا، في مرحلة سابقة، على بيع أراضٍ لأحد تجار اليهود، الذي سلمها بدوره إلى الجمعية الصهيونية للتصرف بها[٢١٧].

من أمثلة ذلك أيضاً، الانتقاد الذي وجهته صحيفة المقتبس في٧ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١١ لمتصرف القدس بشأن بيع أراضي البدو التابعة لبئر السبع: «نحن لا نستغرب بيع العربان أراضيهم، لأنهم ما زالوا رحالة لا يعرفون للأراضي قيمة، ولكن الذي يدعو للاستغراب تغافل الحكومة، ولا سيما كبار الموظفين أمثال متصرف القدس الذين يجب عليهم المحافظة على الأهالي، وينتظر منهم أن يكونوا بعيدي النظر، فلا يتركون الحدود تقع في أيدي أغيار لا يريدون للبلاد خيراً، مع أنه يجب على الحكومة وعمالها أن يكونوا شديدي التيقظ في مثل هذه الأحوال»[٢١٨].

تكشف الرسالة التي بعث بها نجيب نصار إلى والي بيروت في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١١، وتحمل عنوان «إلى والي بيروت ربّوا الروح الوطنية في صدورهم»، إدراكه خطورة الدور الذي يؤديه الموظفون، وفيها يدعو الوالي ـ بعد عرض تجاوزات بعض الموظفين في مجال تمرير صفقات بيع الأراضي ـ إلى ضرورة الاعتبار بما جرى في طرابلس الغرب، والكف عن التهور في تمليك الأجانب البلاد بحق أو بغير حق[٢١٩].

---

(٢١٤) المصدر نفسه، ص ٩١.

(٢١٥) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين (١٢٩٣ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٧٦ ـ ١٩١٤م)، ص ٩٢.

(٢١٦) المصدر نفسه، ص ٩٢.

(٢١٧) المقتبس، العدد ٨٩١ (١٩١٢/١/٢٩)، ص ٣.

(٢١٨) المقتبس، العدد ٨٢٣ (١٩١١/١١/٧)، ص ٢.

(٢١٩) المصدر نفسه، ص ٢.

كما نبهت صحيفة المقتبس إلى النقطة ذاتها التي ذكرها نصار في رسالته، من خلال تذكير متصرف القدس بضرورة المحافظة على العربان لأنهم «وإن كانوا إلى الآن لا يحسنون الزراعة ولا يعرفون للأراضي قيمة، فهم مخلصون للحكومة، ويبذلون دماءهم في سبيل حماية الأوطان متى داهمتها الأخطار، وحسبنا بقبائل طرابلس الغرب دليلاً على ذلك، فليعتبر المعتبرون»[٢٢٠].

وجه نجيب نصار في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٠ نداءً إلى متصرف عكا وقائمقام الناصرة، قال فيه: «إذا كان الفلاح جاهلاً، وإذا كان الاختيارية والمختارون اعتادوا أن يتلاعبوا بحقوقه ويتاجروا بمصالحه، فالواجب المقدس يفرض على عمال الحكومة الدستورية الوصاية على رعاياها، وأن تكف أيدي الطامعين عنهم، فهل لمتصرف عكا وقائمقام الناصرة أن يبحثوا بحثاً دقيقاً عما إذا كان لأهل الفولة حق بأراضي الفضلة، ويعاونوهم على الحصول عليها، ثم يرشدون أهل الفولة بمعاونة أركان اللواء إلى طريق تمكنهم من مشترى القرية، وحفظ كيانهم لئلا يتشتتوا وينقرضوا، ولنا رجاء بوجوه عكا والناصرة أن يحققوا الآمال بهم»[٢٢١].

قدمت صحيفة المنادي في ١٠ نيسان/أبريل عام ١٩١٢ صورتين متناقضتين لوعي الموظفين في التصدي لعمليات بيع الأراضي، فقالت: «غلط من قال إن الصهيونيين يقدرون على شراء شبر من أراضي هذا اللواء بدون مساعدة المتصرفين ورضاهم». ولتوضيح قولها هذا، عقدت الصحيفة مقارنة بين متصرف القدس الأسبق عزمي بك وخلفه جودت بك؛ فالأول كان يرفض كل طلب للصهيونيين يتعلق بشرائهم أي بقعة من أرض هذه البلاد، ومنها عرقلة بيع أراضٍ قرب بئر السبع بلغت مساحتها سبعة آلاف دونم، وذلك لأن سكانها من البدو، وخشية من أن يتوغل الصهيونيون في الشراء، فتصير تلك الأراضي في أيديهم في زمن قريب. كان على النقيض من ذلك، خلفه جودت بك، فعندما حاول الصهاينة تصحيح مسح أرض في قضاء يافا باسم عرب أبي كشك من أراضي الوقف، قدم لهم التسهيلات كافة، وكان أداة في يد وكيل الصهيونية عنتيبي يحركه كيفما شاء، فوافق على بيع أرض بئر السبع، وسهل إدخال أراضي الوقف لأرض عرب أبي كشك التي كانت محجوزة حجزاً وقفياً، فأضحت مساحتها أربعة آلاف وتسعين دونماً، بعد أن كانت تسعمئة دونم، وأصدر موافقته على بيعها للصهاينة[٢٢٢].

كان متصرف القدس مهدي بك ذا باع طويل في تقديم الخدمات للصهيونية، وقد رشته الصهيونية بالأموال الطائلة[٢٢٣]، وكان مجال نقد واعتراض من قبل الفلسطينيين والعرب، وذلك

---

(٢٢٠) المصدر نفسه، ص ٢.

(٢٢١) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٠، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٤٢ (١٩٣٠/١٢/٣١)، ص ٦.

(٢٢٢) المنادي، العدد ١٠ (١٩١٢/٤/١٠)، ص ٢.

(٢٢٣) وليد الخالدي، «كتاب السيونزم أو المسألة الصهيونية لمحمد روحي الخالدي المتوفى سنة ١٩١٣،» في: برهان الدجاني [وآخرون]، دراسات فلسطينية: مجموعة أبحاث وضعت تكريماً للدكتور قسطنطين زريق، تحرير هشام نشابة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٨)، ص ٧٩.

لتجاوزاته الخطيرة لصالح الصهاينة، وعلى حساب أهالي فلسطين. وقد أشار روحي الخالدي إلى ما قام به مهدي بك في كتابه السيونزم، وذلك في معرض حديثه عن مستعمرة عيون قارة، وزيارة مهدي بك إليها في ٦ آب/أغسطس عام ١٩١٢، حيث استقبل بحفاوة، وأسفرت زيارته عن منحهم جميع التلال الرملية على ساحل البحر(٢٢٤).

وجهت صحيفة المنادي نقداً لاذعاً لما قام به مهدي بك، وأشارت إلى أن الصهاينة منذ عام ١٨٩٧ يسعون لدى حكومتَي الآستانة والقدس إلى الحصول على هذا الإذن ولكنهم فشلوا، فجاء مهدي بك ومنحهم إياه من دون مقابل، بعد أسبوع من وصوله القدس(٢٢٥).

من الأراضي التي قام مهدي بك بتسهيل استيلاء الصهاينة عليها، أراضي قرية كفرورية عام ١٩١٢. ثم تلاها أراضي أبي شوشة، التي أثارت موجة من السخط والاعتراض ضد المتصرف، فكتبت صحيفة فلسطين في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٢ مقالاً اتهمته فيه بالتواطؤ على بيع الأراضي لليهود(٢٢٦).

كشف أحد المواطنين المطّلعين على صفقات بيع الأراضي تورط المتصرف في بيع أراضي كفرورية، من خلال رسالة بعث بها إلى صحيفة المنادي تحت عنوان: «لا حول ولا قوة إلا بالله»، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٢، تحدث فيها عن عملية استيلاء على أراضي القرية المحلولة والموقوفة على المساجد، وضمها إلى بعض ملاك الأراضي في القرية ليسهل بيعها للصهاينة، وعندما تقدم باعتراض لدى المتصرف، تعلل الأخير بعدم قدرة الحكومة على تحمل تكاليف الكشف على الأرض إذا ما تأجل البيع لحين إجراء تحقيق في الأمر، فتعهد صاحب الرسالة بتلك التكاليف، فحوِّل الاستدعاء إلى مأمور الدفتر الخاقاني، وتمت المبايعة سراً(٢٢٧).

من أبرز الأراضي التي أسهم مهدي بك في بيعها أراضي مستعمرة «قطرة» التي اشترتها شركة الإيكا، ومستعمرة «بئر يعقوب» التي اشترتها بلدية الرملة(٢٢٨).

يبدو أن مهدي بك دفع ثمن تجاوزاته هذه، حيث تم استبداله بآخر، ويتضح مدى السخط من أفعاله من خلال الدعوات التي وجهتها الصحف إلى خلفه، تناشده باستدراك ما تنازل عنه من أراضٍ وامتيازات منحها للمستوطنين اليهود واسترجاعها؛ فصحيفة المنادي في ٢٤ كانون الثاني/يناير عام ١٩١٣ خاطبت المتصرف الجديد، بقولها: «نحن نلفت نظر عطوفة متصرفنا الجديد إلى النظر في أراضي كفرورية التي تم بيعها على عهد سلفه مهدي بك سمسار الصهيونيين، ثم إننا

---

(٢٢٤) المصدر نفسه، ص ٨١.

(٢٢٥) المنادي، العدد ٢٩ (٢٠/٨/١٩١٢)، ص ٣.

(٢٢٦) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٦٧، و Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I*, p. 138.

(٢٢٧) المنادي، العدد ٤٢ (١٠/١٢/١٩١٢)، ص ٢.

(٢٢٨) المصدر نفسه، ص ٢.

نرجوه أن ينقض بيع أراضي أبي شوشة، لأنه غير قانوني، ولا يتفق مع أوامر حكومة الآستانة الأخيرة التي تمنع بيع الصهيونيين»[٢٢٩].

حملت رسالة وجهتها صحيفة فلسطين إلى المتصرف الجديد المعنى ذاته، تحت عنوان: «إلى متصرفنا الجديد الصهيونيون وأبو شوشة»، نبهت خلالها إلى استيلاء الصهاينة على فلسطين، قرية تلو أخرى، وأكدت أن تنبيهها هذا جاء من منطلق الواجب الوطني[٢٣٠].

المفارقة هنا، أن مهدي بك هذا، صاحب السجل الحافل بالخدمات التي قدمها للصهاينة، وفي مقدمها تسهيل شراء الأراضي، كان قد أصدر تعليمات في ١١ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١٠ إلى عموم أقضية ونواحي القدس تنص على منع تمليك الأراضي والأملاك لليهود الذين يحملون التابعية الأجنبية ـ خصوصاً الذين يحملون جوازاً روسياً، أو الذين أقاموا مدة قصيرة في أمريكا ليكسبوا حق تابعيتهم ـ فهؤلاء منعت إقامتهم في فلسطين زيادة على ثلاثة أشهر... فإذا كانوا ممنوعين من الإقامة، ينبغي أن يكونوا أيضاً ممنوعين من تملّك الأراضي والأملاك[٢٣١].

المفارقة الأخرى أن مهدي بك أو «خادم الصهيونية»، كانت العرائض أحد أسباب عزله، التي رفعت ضده إلى الحاخام الإسرائيلي في الآستانة من اليهود الصهاينة في فلسطين، احتجاجاً على قرارات منعه بيع الأراضي، والذي سعى بدوره لدى الحكومة في العاصمة إلى عزله[٢٣٢]، وإن كانت صحيفة فلسطين استبعدت حدوث مثل هذا الأمر، لأن تعليمات المتصرف بالمنع كانت حبراً على ورق، وعزت قرار العزل وتعيين طاهر خير الدين متصرفاً للقدس خلفاً له، لتنبه الحكومة المركزية إلى المساعدات التي قدمها للصهيونية[٢٣٣].

كان أحد المواطنين الفلسطينيين قد سخر من ازدواجية مواقف المتصرف، وذلك في الرسالة التي بعث بها إلى صحيفة المنادي في ١٠ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٢، يقول فيها: «كنت قبلاً قد اطلعت على أوامر كثيرة لسعادة متصرف اللواء، تقضي بعدم بيع الأراضي إلى اليهود الصهيونيين... ثم أخذت في الضحك من حال هذا المتصرف الذي يأمر بمنع بيع الأراضي إلى اليهود، ونراه يروّج ذلك البيع بيده إلى جماعة منهم، ولا سيّما إلى رئيسهم المدعو عنتيبي أفندي المتسلط على قلب المتصرف»[٢٣٤].

لم يكن نجيب نصار بمنأى من انتقاد مهدي بك ومهاجمته، وإن كان أكثر عمقاً في هذا النقد، من خلال الإشارة إلى أن سياسة المتصرف ليست فردية، بل هي تتم بمباركة الحكومة الائتلافية في الآستانة وموافقتها، فهم لا يختلفون في تعاطفهم مع النشاط الصهيوني عن الاتحاديين الأتراك؛

---

(٢٢٩) المنادي، العدد ٤٨ ـ ١ (١٩١٣/١/٢٤)، ص ١.
(٢٣٠) فلسطين، العدد ٢٠٧ (١٩١٣/١/٢٥)، ص ٣.
(٢٣١) الخالدي، «كتاب السيونزم أو المسألة الصهيونية لمحمد روحي الخالدي المتوفى سنة ١٩١٣،» ص ٨١.
(٢٣٢) قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، ص ١٣٥.
(٢٣٣) فلسطين، العدد ٩٢ (١٩١٢/١٢/١١)، ص ١.
(٢٣٤) المنادي، العدد ٤٢ (١٩١٢/١٢/١٠)، ص ٢.

فمهدي بك عيَّنه الاتحاديون بينما احتفظ بمنصبه وألقى خطابه في المستعمرة الصهيونية أيام الائتلافيين، الأمر الذي أشعره وسواه من الوطنيين بالمرارة، وفقدان الرجاء بأي حكم عثماني، وقال: «إن بقاء مهدي بك في موقعه بعد خطابه، إنما يدل على رضى الحكومة الحالية عن أعمال الجمعية الصهيونية»[٢٣٥].

ومن الأمثلة أيضاً على تورط المتصرفين في بيع الأراضي، تواطؤ متصرف عكا وقائمقام حيفا لإتمام بيع قرية «كركور وبيدوس»، للصهيوني هارون إيزنبرغ، وهو ما أثار هجمة ضده من قبل الصحافة، فأبدت صحيفة المفيد أسفها لأنه «حتى في مثل هذه الأوقات الحرجة لا يزال بعض المتصرفين والقائمقاميين جاهلين أو متجاهلين غايات الصهيونية»[٢٣٦].

لم يكن المتصرفون دائماً عاملاً داعماً ومساعداً للصهاينة، بل كان هناك من تصدى لهم وبقوة، للحيلولة دون تحقيق مخططاتهم، وفي مقدمها الاستيلاء على الأراضي، ولم تخفَ هذه المواقف على الأوساط العربية على اختلافها، فكان هناك وعي لأهمية هذا الدور، وتقدير لأصحابه في المعركة ضد الصهيونية، ومن ذلك الدعم الذي قدمه متصرف القدس رؤوف باشا لأهالي العباسية في صراعهم مع اليهود الصهاينة عام ١٩٠١، والذي كان من أشد حكام المتصرفية مقاومة للتغلغل الصهيوني، إذ لم يكتفِ بهذا الدعم، بل قدم مطحنة للحبوب في ملبس للشيخ إبراهيم أبو رباح الخالدي، باعتباره أحد أقطاب المقاومة الشعبية للتغلغل الصهيوني وبيع الأراضي[٢٣٧].

من أمثلة ذلك، الدور الذي أدّاه قائمقام الناصرة شكري العسلي في قضية بيع أراضي الفولة.

كما تصدى قائمقام القدس في شباط/فبراير عام ١٩١٣ لبيع طواحين نهر جريشة (العوجة) للصهاينة بوساطة أحد الأعيان الحاج يوسف وفا، ومن قبل مجلس إدارة المتصرفية، الأمر الذي أثار احتجاج الأهالي، فتقدموا بشكوى إلى القائمقام الذي انتصر لهم برفضه البيع، واتخاذ قرار بضرورة شراء الطواحين للمنفعة العامة[٢٣٨].

في العريضة التي تقدم بها أحد كبار مزارعي الجفتلك في غور بيسان إلى الحكومة باسمه واسم رؤساء العشائر ومشايخ القرى هناك احتجاجاً على بيع أراضي الغور، حاول أن يثير حمية أولي الأمر، ويختم العريضة بمطالبة والي بيروت ومتصرفيات القدس ونابلس وعكا وقائمقاميتها أن يحذو حذو والي البصرة في طلبه إبقاء أراضي الجفتلك للمزارعين[٢٣٩].

---

(٢٣٥) حداد، «مواقف جريدة «الكرمل» من الصهيونية في العهد العثماني،» ص ١٠١.

(٢٣٦) قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، ص ١٣٩.

(٢٣٧) أبو بكر، «ملكية السلطان عبد الحميد الثاني في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩٣٧،» ص ٦٠٦.

(٢٣٨) فلسطين، العدد ٢١٥ (٢/٢/١٩١٣)، ص ٢.

(٢٣٩) المقتبس، العدد ١٢٤٩ (٢١/٧/١٩١٣)، ص ٢.

٢ ـ موظفو الطابو

وكان لهؤلاء دور مهم في صفقات بيع الأراضي سلباً أو إيجاباً؛ فهناكَ من قدم خدمات للصهاينة في هذا المجال، ومنها ما كشفته رسالة احتجاج من الناصرة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١٠ ضد مأمور الطابو فيها، لموافقته على بيع ثلاثة آلاف وخمسمئة دونم وجدت فضلة في أراضي الدولة التي ينوي الياس سرسق بيعها، ومطالبة أهالي الفولة بها لدى المحاكم، حيث طالبت الرسالة الأهالي «أن لا يقعدهم الوهم عن المطالبة بحقوقهم إذا كانوا محقين، ولا شك في أن رجال المحاكم يراعون الأهالي، وأنها لم تعد تستمال بالنفوذ والجاه، وبأنه جدير بالحكومة أن لا تحكم لورثة المشترين بأكثر مما اشتروه، وأن توزع الفضلة ببدل المثل على الأهالي»[٢٤٠].

من ذلك، ما ذكره نجيب نصار في رسالته إلى والي بيروت، حول اطلاعه على تقرير في طبريا مرسل من مأمور طابو عكا إلى القائمقام، يطالب فيه بوجوب رفع أيدي أهالي المجدل عن ألف ومئتي دونم وجدت خلال التحقيق، وبقرارات مجلس الإدارة واللواء والولاية أنها فضلة، وأن الأهالي فتحوها خارج حدود القرية المباعة للمستعمرين الصهيونيين، وأن يبعث للأهالي ببدل المثل بأمر من نظارة الطابو نفسها. يعلق نصار على ذلك التقرير بقوله: «فدهشت لجسارة ذلك المأمور على كتابة ما يخالف نظام الطابو وأوامر الحكومة التي تقضي بعدم معارضة صاحب القوجان وواضع اليد حتى نهاية الدعوى، ومن إقدامه على طلب أمر خارج وظيفته وأوامر نظارته القائلة باستيفاء بدل المثل من الأهالي عن هذه الأراضي وعدم نزعها من أيديهم»[٢٤١].

مثال ذلك أيضاً، إدخال كاتب الطابو الأراضي المحلولة والموقوفة في قرية كفرورية إلى أراضي أحد ملاك الأراضي، الذي قام ببيعها إلى اليهود، وقد جاءت هذه الصفقة بالاتفاق بين مالك الأرض وبعض المأمورين وأعضاء مجلس الإدارة، ولم تفد الاحتجاجات التي تقدم بها أبناء القرية ومختارها[٢٤٢].

هناك أيضاً ما أوردته صحيفة المنادي تنديداً بقيام كاتب الطابو في يافا في نيسان/أبريل عام ١٩١٣ ببيع بيّارة لأحد اليهود الصهاينة نيابة عن صاحبها، وعندما بلغ الأمر الحكومة قامت بعزله، وقد أعربت الصحيفة عن استغرابها من ردة فعل الحكومة وازدواجية موقفها، وخصوصاً في ما يتعلق ببيع الأراضي في القدس، وتجاوزات مأموري الطابو «الذين يوقعون المعاملات في دور الصهاينة ومدرسة عنتيبي وفي المحل الذي يريدونه، ويساعدوهم فوق ذلك على إدخال الوقف في جملة المبايعات، ذلك يتجاهلونه وينتبهون لأمثال سعيد أفندي»[٢٤٣].

---

(٢٤٠) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٠، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٤٤ (١٩٣١/١/٧)، ص ٤.

(٢٤١) المقتبس، العدد ٨٢٣ (١٩١١/١١/٧)، ص ٢.

(٢٤٢) المنادي، العدد ٤٢ (١٩١٢/١٢/١٠)، ص ٢.

(٢٤٣) المنادي، العدد ٦٢ ـ ١٤ (١٩١٣/٤/٢٤)، ص ٣.

في المقابل، كان هناك من موظفي الطابو من تصدى لعمليات البيع، وكان محل اعتزاز وتقدير، ومثال ذلك تصدي موظفي الطابو في يافا لعمليات بيع أراضي أبي شوشة وكفرورية ورفض بيعها في بداية عام ١٩١٣، مما اضطر السماسرة والمشترين إلى الذهاب إلى القدس لإتمام البيع، وقد علقت صحيفة المنادي على ذلك بالتساؤل والاستغراب «عن إتمام العملية في القدس، حيث إن الأراضي تابعة ليافا، ولكن الشارين وجدوا هنا في دائرة الطابو وباقي الدوائر صدوراً رحبة ورجالاً معينين لم يجدوا أمثالهم في يافا، فاختاروا إتمام البيع في القدس»[٢٤٤].

من أمثلة الذين ناصبوا الصهيونية العداء، ووقفوا سداً منيعاً في وجه صفقاتها لشراء الأراضي، رئيس مكتب الأراضي والمالية في القدس، مما ألّب اليهود الصهاينة في فلسطين عليه، لينتهي الأمر بعزله، وذلك استجابة لمساعي الحاخام الإسرائيلي في الآستانة لدى الحكومة التركية من أجل هذه الغاية[٢٤٥].

كما كان لمأمور طابو عكا الموقف ذاته، فكتب مراسل صحيفة المقتبس في عكا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٠ أن مأمور الطابو فيها يمانع كل الممانعة أن يمتلك الصهيونيون الأراضي هناك، وقد علقت الصحيفة على موقف المأمور هذا بقولها: «عسى أن يظل ماشياً على هذا المنوال حتى لا تخرج الأراضي إلى يد الأجنبي، ويندم الأهلون حين لا ينفع الندم»[٢٤٦].

٣ ـ أصحاب الأراضي (الملّاكون)

شهدت عمليات بيع الأراضي وشرائها مقاومة ومعارضة مزدوجة ضد الصهاينة من جهة، وكبار الملّاك من جهة أخرى؛ فالأراضي التي اشتراها الصندوق القومي اليهودي كانت ثلثها أملاك أميرية، وكان الثلثان أملاكاً خاصةً، أصحابها عرب؛ بعضهم يقيم خارج فلسطين، وبعضهم الآخر في القدس ويافا وحيفا وقيسارية والرملة. تشير الوثائق إلى أن الأراضي الخصبة التي اشتراها الصندوق اليهودي خلال الأعوام ١٩٠٥ ـ ١٩١٣ في السهل الساحلي ومنطقة القدس والناصرة ومرج بني عامر، من أسر عربية معروفة[٢٤٧]، وكانت عبارة عن ٢٩ ألف دونم باعها ملّاك أثرياء يعيشون في بيروت، وأربعة آلاف دونم باعها ملّاك من أسرة ثرية تقيم في القدس، وخمسة آلاف باعها ملّاك يقيمون في يافا، وثلاثة آلاف دونم باعها ملّاك يقيمون في الرملة[٢٤٨].

كانت أرض فلسطين وفقاً للقانون العثماني ملكاً للدولة، ومن مجموع مساحة فلسطين كانت الدولة العثمانية تملك ٤٢ بالمئة، ومن الأراضي الزراعية كانت ١٥٦ أسرة فلسطينية تملك أربعة

---

(٢٤٤) المنادي، العدد ٤٨ ـ ١ (١٩١٣/١/٢٤)، ص ١.
(٢٤٥) قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، ص ١٣٥.
(٢٤٦) المقتبس، العدد ٥٤٩ (١٩١٠/١٢/١٧)، ص ٣.
(٢٤٧) نجم عن بيع الدولة القسم الشمالي من أراضي سهل مرج بن عامر، أن أصبحت عشرون قرية من ضمن أملاك آل سرسق والتويني وفرح من تجار بيروت، لمزيد من التفاصيل، انظر: الاتحاد العثماني، العدد ١٣٩ (١٩٠٩/٣/٣)، ص ٢.
(٢٤٨) الشريقي، أورشليم وأرض كنعان: حوار مع أنبياء وملوك إسرائيل، ص ٢١٧.

ملايين دونم، سبع أسر فلسطينية تملك ٩٤ قرية، وأربع أسر سورية تملك نصف مليون دونم وتسع قرى، وست أسر لبنانية مسلمة ومسيحية تملك ٦٤٠ ألف دونم و١١ قرية[٢٤٩]. وقد حصل هؤلاء الملّاك على الأراضي عبر الالتزام أو الشراء بالمزاد العلني من الدولة التي صادرتها لعجز الفلاحين عن دفع الضرائب المستحقة عليها[٢٥٠]. وتفيد المصادر بأن ما باعه الفلاحون خلال الأعوام ١٩٠١ ـ ١٩١٤ إلى الحركة الصهيونية لا يتجاوز ٤,٣ بالمئة من مجموع ما اشترته[٢٥١]. ولم تكن لفئة كبار الملّاك ـ التي كانت تقيم في المدن الكبرى ـ دراية بالأرض وفلاحتها، بل كان عدد غير قليل منهم يقيم خارج فلسطين ذاتها كآل سرسق وتويني وسلام، لذا لم تتورع عن بيع الأرض للمنظمات اليهودية والصهيونية، لأنها لم تكن تشعر بارتباطها بالأرض، وكانت تستخدمها وسيلة لتكديس الأموال[٢٥٢].

ومن هذا المنطلق، كانت الصعوبة في مواجهة هؤلاء، وفي وعي خطورة دورهم، لأنهم لا ينتمون إلى الأرض ولا تشكل لديهم أي قيمة معنوية، وتنحصر قيمتها بالنسبة إليهم بالجانب المادي، الذي يعنيهم، وهو ما كانت الصهيونية مستعدة لتقديمه خير استعداد، فنجحت في شراء انتماء هؤلاء لقضيتهم بالأموال الطائلة، وهو ما جعلهم عرضة للهجوم والنقد من قبل الأوساط العربية على اختلافها، فقد سخر نجيب نصار من بائعي أراضي الفولة، متهماً إياهم بأنهم «لا يتورعون عن بيع حتى نصب صلاح الدين بمال يسيرٍ ينفقونه على الملاهي، ثم يعيشون في شقاء، ويورثون أبناءهم البلاء»[٢٥٣].

كانت الكرمل نشرت اتهامات وجِّهت لأحد أعيان الشام ويدعى أحمد الشمعة بمساومة الصهاينة له لابتياع قرية المنشية، وبأنه ينازع العكاويين على الأراضي المجاورة لعكا ليضمها للمنشية ويبيعها للصهاينة، ولكن الصحيفة عادت واعتذرت في ١٦ نيسان/أبريل عام ١٩١٠ عن هذا الاتهام، وأكدت قول الشمعة بأنه لن يبيعها لوكلاء الجمعية الإسرائيلية الأجنبية، ولو دفعوا له أضعاف أضعاف قيمتها، لأنه لا يريد بيع وطنه بالمال، وختمت اعتذارها بالقول: «ونعم المبدأ القويم المبني على شعور غني حي تتحلى به شيخوخة هذا المقدام الكريم، فليقتدِ به الأغنياء».

عادت الكرمل ونشرت في ٢٠ أيار/مايو عام ١٩١١ رسالة لأحد أبناء عكا، يشكو فيها من أن الحكومة الاتحادية منحت أهالي عكا الأراضي المحيطة لسورها، ليتمكنوا من تحسين ظروف

---

(٢٤٩) يسين وهلال، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨، ص ٩٠.

(٢٥٠) تقول نيوتن في مذكراتها: «كنت قد عرفت قرية معلول العربية ـ الإسلامية ـ المسيحية قبل الاحتلال البريطاني بعدد من السنوات، وإذ ذاك كانت أراضي هذه القرية الجليلة قد نقلت إلى اسم مشتريها اللبناني العثماني من السراسقة المقيمين في بيروت، أما أهاليها فظلوا هم مزارعوها». لمزيد من التفاصيل، انظر: فرنسيس إملي نيوتن، خمسون عاماً في فلسطين: «مذكرات صديقة العرب»، ترجمة وديع البستاني (عمّان: جمعية عمّال المطابع التعاونية، ١٩٦٧)، ص ٢٠٤.

(٢٥١) الياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى ١٩٤٩) (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨)، ص ٣٠٥.

(٢٥٢) الخالدي، محرر، القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، ص ٢٠٣، والصايغ، فلسطين والقومية العربية، ص ١١.

(٢٥٣) المقتبس، العدد ٥٧٤ (١٩١١/١/١٥)، ص ١.

حياتهم، فظهر أحمد الشمعة مدعياً أن هذه الأراضي تابعة لقرية المنشية، مع أن للباشا دونمات معلومة المقدار[٢٥٤].

كشفت المقتبس في ١٢ حزيران/يونيو عام ١٩١١ عن «قدوم وجوه العكاويين إلى دمشق للاتفاق مع أحمد الشمعة على أراضي ضاحية عكا، معللين سبب قدومهم بالترويح عن النفس، في حين أن السبب الحقيقي هو دعوى أرض قائمة في المحاكم النظامية»[٢٥٥]. وقد بعث الشمعة برسالة «مأجورة» إلى المقتبس في ٢٨ حزيران/يونيو عام ١٩١١ ينفي فيها هذه الاتهامات، ويؤكد أنها دسائس من بعض أصحاب المصالح[٢٥٦].

عقب الهجمة الصهيونية على الأراضي، أثناء حرب البلقان عام ١٩١٢، وتغاضي السلطة العثمانية عنها، زاد حنق نصار على كبار ملاك الأراضي، للإقبال على بيع الصهاينة، فحمل عليهم بعنف وخاطبهم: «اليوم تقررون وتبيعون وتنقضون عديدكم وثروتكم بأيديكم وبأختامكم، وتزيدون عديد الغير وثروته وملكه، فإذا قوي عليكم وعاملكم كما يعامل القوي الضعيف، فإلى من تشتكون، وعلام تعتمدون»[٢٥٧].

كان نصار يعي تماماً أهمية دور ملّاك الأراضي في المعركة مع الصهيونية، لذا فإنه عندما فشل في تحريض عامة الشعب، توجه نحو هؤلاء ليستثير اهتمامهم وهمتهم. فخاطبهم في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١٢، بقوله: «العزم بالغنم أيها الأغنياء، فالوطن صار كله إليكم، لقد ملكتم رقبة أراضيه، واستوليتم على رقاب بنيه، وصار الشعب غريباً في أرض آبائه، وعبيداً لفئة قليلة منكم، فأنتم المتنعمون بلذاته، المتصرفون المطلقون العاملون بما تريدون، أنتم إذاً القائمون وبمقتضى الشرع والنواميس عليها، المطالبون بحمايته، فنحن لا نطالبكم بأن تمتطوا صهوات جيادكم، وتستلوا سيوفكم، وتتقدموا صفوف المهاجمين، ولكننا نطالبكم بمال قليل، مما ربحتوه من كد الفقراء وتعبهم، لينفق عليهم في أحوال ينكر فيها الأخ أخاه، والابن أباه»[٢٥٨].

لم يكن هجوم نصار هذا على كبار الملّاك، ووعيه خطورة دورهم في المعركة على الصهيونية، موضع ترحيب دائماً من قبل الآخرين، بل تعرض لانتقادات حادة في بعض الأحيان، فرد عليه بعضهم بقولهم: «مالك ولوطننا أيها النصراني»[٢٥٩]. واتهمته صحيفة المقتبس بعدم الموضوعية في

---

(٢٥٤) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ١٦ نيسان/أبريل ١٩١٠، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٤٥٧ (١٩٣٠/٤/١٦)، ص ٨.

(٢٥٥) المقتبس، العدد ٧٠١ (١٩١١/٦/١٢)، ص ٣.

(٢٥٦) المقتبس، العدد ٧١٥ (١٩١١/٦/٢٨)، ص ٣.

(٢٥٧) حداد، «مواقف جريدة «الكرمل» من الصهيونية في العهد العثماني،» ص ١٠٣، وخيرية قاسمية، «نجيب نصار في جريدته «الكرمل»، ١٩٠٩ ـ ١٩١٤م،» شؤون فلسطينية، العدد ٢٣ (تموز/يوليو ١٩٧٣)، ص ١١١.

(٢٥٨) محمود يزبك، النظم الإدارية والبنى الاجتماعية في حيفا، ١٨٧٠ ـ ١٩١٤ (عمّان: البنك الأهلي الأردني، ١٩٩٩)، ص ٣٢٧.

(٢٥٩) المصدر نفسه، ص ٣٢٧.

هجومه ضد هؤلاء، فبينما ثار على آل تويني لرهنهم مرزعتي جيدا وتل الشمام في مرج بني عامر، سكت عن معاملات مثلها يقوم بها زعيمان من زعماء لواءَي عكا ونابلس، مصطفى الخليل وعبد الهادي عبد الهادي، لبيع قرية كركر وبيدوس في قضاء حيفا[٢٦٠].

كانت الطبقة الوسطى في فلسطين من أشد من تأثر بعمليات بيع الأراضي، وهو ما تنبهت إليه صحيفة المقتبس، فقدمت في ١٦ حزيران/يونيو عام ١٩١١ وصفاً لحالها في القدس، فقالت: «والوسط هي المعول عليها في تعمير البلاد، وقد تزلزلت أركانها بخروج أملاكها وأراضيها القليلة من أيديها إلى أيدي الصهيونيين بواسطة الطمع»[٢٦١].

اتهمت صحيفة المنادي في ٢٠ شباط/فبراير عام ١٩١٢، أصحاب الأراضي والملاك بأنهم وراء ترسيخ الوجود الصهيوني في فلسطين، فقالت: «لا شك في أن اللوم في رسوخ قدم هذا الضيف الفظيع والعدو، علينا نحن وعلى من أخذوا يبيعونه، وتركوا أراضيهم لعبته، فلو تنبه أصحاب الأملاك من قبل، لما وجد مكاناً يأوي إليه، وعاد من حيث أتى، ولو رفضوا طلبه شراء أراضيهم لما رأى بقعة يحتلها ويجمع شعبه فيها، إن مسألة بيع الأراضي لهذا العدو هي من شر المسائل»[٢٦٢]. لخصت الصحيفة في هذا المقال الذي عكس وعياً لحقيقة الصراع وهي الأرض التي كان من المفترض أن تئد الحلم الصهيوني في فلسطين بمهده، من خلال منع مادة الحياة عنه، ومثل هذا الأمر لا يمكن أن يتم بمعزل عن ومساندة ملاك الأراضي ووعيهم، وهم أصحاب القول الفصل في حسم المعركة.

حاولت صحيفة المنادي استثمار ما أوردته صحيفة فلسطين حول النشاط الذي يمارسه أحد الأطباء اليهود، الذي عينته الحكومة، ويدعى «موبال» في شراء الأراضي لصالح الصهاينة، وتوظيف هذا الخبر في مهاجمة أصحاب الأراضي فقالت: «أما نحن، فإننا لا نجد الأمر يوجب كل ذلك، فالرجل يهودي يريد أن ينفع قومه، ولكن ما قول جريدة فلسطين في إخواننا المسيحيين والمسلمين الذين نشأوا وتربوا في هذه البلاد، والذين يعيشون بمال الأمة، ويسعون أكثر ما يسعى الدكتور موبال إلى بيع البلاد إلى الصهيوني، ألا يجب أن يعلّق هؤلاء من أرجلهم في أبواب المدن، ليكونوا عبرة لغيرهم، وأن يُلعنوا في كل لحظة ودقيقة...»[٢٦٣].

تبين الرسالة التي بعث بها أحد المواطنين الفلسطينيين إلى صحيفة المنادي، مدى السخط والغضب الذي أحدثه كبار الملّاك لدى أهالي فلسطين؛ فتعليقاً على نشر صحيفة فلسطين في ١٧ أيار/مايو عام ١٩١٣ خبر نية بعضهم، بيع أراضٍ في قرية القبيبة، استنكر عدم ذكر الصحيفة أسماء هؤلاء، والاكتفاء بكتابة نقاط مكانها، وطالب صحيفة المنادي بذكر أسمائهم «ليعرف الناس

(٢٦٠) قاسمية، «نجيب نصار في جريدته «الكرمل»، ١٩٠٩ ـ ١٩١٤م،» ص ١٠٩ ـ ١١٠.
(٢٦١) المقتبس، العدد ٧٠٥ (١٩١١/٧/١٦)، ص ٢.
(٢٦٢) المنادي، العدد ٣ (١٩١٢/٢/٢٠)، ص ١.
(٢٦٣) المنادي، العدد ٥٣ ـ ٦ (١٩١٣/٧/٢٧)، ص ٣.

الكاذبين والمحتالين من الصادقين المخلصين، وخصوصاً أن هؤلاء البائعين كانوا قد ادعوا في ما سبق معاداتهم الاستعمار الصهيوني»[٢٦٤].

وعندما عرض روحي الخالدي في كتابه السيونزم المستعمرات الثماني والعشرين التي أنشأها الصهاينة في فلسطين، انتهى في كلامه عليها بالإشارة إلى مزاعم الصهيونيين بأنهم «اشتروا أكثر هذه الأراضي من المتنفذين، ولم يشتروا من الفلاحين إلا مقداراً جزئياً»[٢٦٥].

٤ ـ الأعيان

كانت هناك فئة أخرى غير طبقة كبار الملّاك أسهمت بوجه، أو بآخر في تسهيل حصول الصهاينة على الأراضي، وهي فئة الأعيان والذوات على اختلاف تسمياتهم ووظائفهم ومراكزهم الاجتماعية، ومن هؤلاء ـ إضافة إلى كبار ملّاك الأراضي ـ أفندية المدن وشيوخ القرى والقبائل البدوية، وقد أسهم وجود هذه الفئة الواضح في الجهاز الإداري، وإشغال بعضها مراكز إدارية حساسة في نوعية الخدمات وكمها، التي قدمتها للصهاينة، وفي مقدمها شراء الأراضي.

يتمثل الوعي لخطورة الدور الذي مارسته هذه الفئة، في الهجوم الذي تعرضت له؛ فصحيفة المقتبس أشارت في ١٥ آذار/مارس عام ١٩١٠ إلى «استغلال من لا أخلاق لهم من الموظفين، بالاشتراك مع بعض الأغنياء في البلاد، بل مع فريق من أعيانها، ويحزننا أن ننعتهم بسماسرة السوء، فيقضون على البلاد شر قضاء»[٢٦٦].

في حديثها عن دور هؤلاء، التمست صحيفة المؤيد العذر للصهاينة في شراء الأراضي، «ولكن ما عذر الذين يسلمون بوطنهم، فكبار القوم لا تتعدى أنظارهم غاياتهم الشخصية، وإن هم إلا آلات بأيدي ذوي الأطماع والأغراض»[٢٦٧].

وجهت صحيفة المنادي في ٢ نيسان/أبريل عام ١٩١٢ اللوم والتقريع لعائلات القدس الوجيهة التي «انشغلت بالتطاحن والتنافس في ما بينها، ونبذت كل شيء غيره في شؤون دولتها وبلادها وأمنها، فخسرت أموالها الموروثة، وفتحت السبل لتداخل الأجانب في بلدها، وباع الوطنيون أراضيهم لرجال الاستعمار، وبذلوا أثمانها في سبيل تمكين الوهم، وإرضاء الحكام، فخسروا أموالهم وضيّعوا الموروث»[٢٦٨].

أثناء الرحلة التي قام بها جرجي زيدان إلى فلسطين خلال عام ١٩١٤، قام بتسجيل مشاهداته خلالها، فوصف ـ في معرض حديثه عن نشاطات الصهيونية فيها وشرائها الأراضي ـ أعيان فلسطين

---

(٢٦٤) المنادي، العدد ٦٥ ـ ١٨ (١٩١٣/٥/٢٢)، ص ٣.

(٢٦٥) الخالدي، «كتاب السيونزم أو المسألة الصهيونية لمحمد روحي الخالدي المتوفى سنة ١٩١٣،» ص ٨١.

(٢٦٦) المقتبس، العدد ٣١٨ (١٩١٠/٣/١٥)، ص ١.

(٢٦٧) المؤيد، العدد ٦١٤٢٧ (١٩١٠/٨/١١)، ص ١.

(٢٦٨) المنادي، العدد ٩ (١٩١٢/٤/٤)، ص ١.

بقوله: «أما أعيان البلاد، فمنصرفون إلى المسائل السياسية والتنازع على الوظائف والنيابات، أو المطالبة بالإصلاح، ولو صرفوا الهمة والجهد إلى الناحية الاقتصادية، لكان ذلك أقرب إلى الوطنية والاستقلال»[٢٦٩].

لم يكن هؤلاء سواء في موقفهم من بيع الأراضي للصهاينة؛ فهناك من الأعيان من تصدى لها كسليم الأحمد عبد الهادي الذي انتخب عضواً في مجلس إدارة قضاء جنين، وعندما عزمت الحكومة العثمانية على تأجير أراضي الجفتلك ـ أراضي الغور ـ أو بيعها من إحدى الشركات الأجنبية، بذل جهداً عظيماً للحيلولة دون ذلك للإبقاء على مزارعها، وخشية تسربها بالمزاد العلني إلى المؤسسات الصهيونية، وقد أنشأ شركة لهذه الغاية، ونجحت مساعيه، وبقيت الأراضي مدة في حيازة مزارعيها[٢٧٠].

٥ ـ السماسرة

كان هؤلاء بمثابة الشريان لصفقات الأراضي التي كانت تتم لصالح الصهاينة، وذلك من خلال نفوذهم في بعض الأحيان، أو الأموال والغش والتزوير والترهيب في أحيان أخرى، ويورد هرتزل في مذكراته دور هؤلاء السماسرة، فيقول: «إن آل سرسق عرضوا علينا شراء مقاطعة في وادي جزريل/ مرج بن عامر، صاحبها الذي يريد بيعها هو السيد سرسق من بيروت، وأظنه قال: إما أن تشتري هذه الأرض مني جمعية الاستعمار اليهودي، أو يشتريها الصهيونيون، ويظهر أن بعض السماسرة يريدون أن يربحوا مما يعتقدون أنه منافسة لنا، ربما استطعنا أن نكشف عن بعض هذه السمسرات»[٢٧١].

لم يكن دور السماسرة بخافٍ على الكثيرين، وتالياً شُن الهجوم تلو الآخر عليهم، وذلك من خلال اتهامهم بخيانة الوطن، أو إطلاق لقب سماسرة الصهاينة عليهم، أو التشهير بهم وذكر أسمائهم صراحة، بهدف تعريف المجتمع بهم، وتالياً التوعية لخطورتهم وتجنبهم، أو لثنيهم عن أفعالهم، وإيقاظ حس الوطنية في نفوسهم.

كانت تجاوزات السماسرة وأعمالهم من الخطورة بمكان، حيث إن من الأمور التي كلف مأمور الباب العالي ـ المبعوث إلى سنجق القدس ـ لمراقبتها ورصدها هو عمل السماسرة، والذي بعث بدوره برسالة إلى السلطان في آب/أغسطس عام ١٩٠٥ يشير عليه فيها «بأن يرسل موظفين يكون من أولوياتهم منع تسرب الأراضي لليهود، وأن يقفوا سداً حائلاً أمام السماسرة الذين يعملون على تسريب الأراضي الكبيرة إلى اليهود، وبأنه سيقوم بعزل المأمورين الموظفين الفاسدين (السماسرة) الذين يتلقون الرشاوى من اليهود»[٢٧٢].

---

(٢٦٩) الهلال، ج ٧، العدد ٢٢ (نيسان/أبريل ١٩١٤)، ص ٥١٩.
(٢٧٠) مناع، أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (١٨٠٠ ـ ١٩١٨)، ص ٢٨١.
(٢٧١) صايغ، معد، يوميات هرتزل، ص ٢٩٠.
(٢٧٢) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين (١٢٩٣ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٧٦ ـ ١٩١٤م)، ص ٩٣.

يبدو أن عدد السماسرة في العهد الاتحادي قد ازداد وتوسع نشاطهم، حيث إن صحيفة المنادي علقت على كثرتهم بقولها: «نكاد لا نمشي في طريق أو نسير في شارع أو ننظر إلى إحدى القهوات، حتى نجد سماسرة السوء، أو سماسرة الصهيونيين منتشرين يحيطون بجماعات من القرويين، وأصحاب الأراضي لخداعهم، وسلبهم ما ورثوه عن آبائهم وأجدادهم»[٢٧٣].

قدمت صحيفة المفيد صورة لنشاط هؤلاء، ولكن في العاصمة إسطنبول، مشيرة إلى أنها غدت في الأعوام ١٩٠٨ ـ ١٩١٤ ملاذاً مناسباً لمندوبي الشركات والسماسرة الطامعين بالسيطرة على الأراضي السلطانية[٢٧٤].

وجه سليم الأحمد عبد الهادي رسالة في ٢٧ أيار/مايو عام ١٩١١ إلى نجيب نصار، يحذره من محاولات اليهود سرقة أراضي نورس، كما فعلوا بالفولة، وتورط السماسرة ووكيلها حنا منصور، ويتساءل عن عدم إرسال حكومة جنين مساعدة[٢٧٥].

من أكبر صفقات الأراضي التي تمت من خلال السماسرة، تلك التي تمت في أراضي عرب أبو كشك أو العوجة، وكان ذلك في عام ١٩١١ عندما تنازل الشيخ محمد الفارس أبو كشك أحد مشايخ القبيلة عن قطعة أرض من أراضي الديرة تعرف بغور الوادي مساحتها ١٠ آلاف دونم لسمسار من أهالي يافا، وقد نقلها بدوره إلى إحدى الشركات الصهيونية في مدينة يافا[٢٧٦].

أسهمت صحيفة المقتبس بدورها في حملة التوعية ضد الدور الذي يمارسه السماسرة في بيع الأراضي، فهاجمتهم في ١١ آب/أغسطس عام ١٩١٠، بقولها: «فهم اليوم أخطر منهم بالأمس، إذ سلبوا من الأملاك والعقارات والأراضي ما يقارب من نصف المجموع، وجل هذه الأراضي قد انتقل إلى الأجانب من الإسرائيليين المستعمرين الذين لا يزالون يدأبون في بذل كل الوسائل لاستملاك ما بقي»[٢٧٧].

كانت صحيفة المنادي قد نددت بهؤلاء وحذرت منهم، بل لم تتورع عن تسميتهم بأسمائهم، فتحت عنوان: «لمن يريد سمساراً»، قالت: «يتعب أصحاب الأملاك والأراضي من القرويين وغيرهم في إيجاد سمسار، فيكون واسطة لديهم عند المستعمرين الصهيونيين يبيع إليهم أملاكهم، ويتم عنهم المبايعات في دوائر الحكومة... فعلى من يريد سمساراً طيباً حاذقاً، يوفق بينهم وبين الشارين على الوجوه التي ترضيهم في الظاهر، وتضر ببلادهم وأمتهم، وتنفع الصهيونيين في الباطن عليه بتوفيق أفندي أيوب العضو في مجلس إدارة يافا»[٢٧٨]. لم تكتفِ

---

(٢٧٣) المنادي، العدد ٤ (١٩١٢/١٠/١٢)، ص ٤.

(٢٧٤) المفيد، العدد ٥٢٨ (١٩١٠/١٠/٢٧)، ص ٣.

(٢٧٥) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ٢٧ أيار/مايو ١٩١١، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٩٣ (١٩٣١/٧/١)، ص ٨.

(٢٧٦) فلسطين، العدد ٦٢ (١٩١١/٨/١٠)، ص ٣.

(٢٧٧) المقتبس، العدد ٤٢٧ (١٩١٠/٨/١١)، ص ١.

(٢٧٨) المنادي، العدد ٤٨ ـ ١ (١٩١٣/١/٢٤)، ص ٢.

الصحيفة بنشر هذا المقال أو الإعلان في هذا الصدد، بل كررت نشره في أعداد تالية[٢٧٩]. وكانت الصحيفة قد حذرت من مساعي السمسار توفيق أيوب، الذي أطلقت عليه لقب «سمسار الصهاينة»، لبيع أراضي الكنيسة بعد أن أتم بيع أراضي أبي شوشة ومن قبلها أراضي كفرورية[٢٨٠].

لم يكن النجاح دائماً حليف السماسرة، فكثيراً ما كانت تتحطم أمالهم على صخرة بعض الوطنيين الذين كانوا على درجة من الوعي بحيث يرفضون المغريات والأثمان الباهضة التي كانت تقدم لإغرائهم بالتنازل عن أراضيهم ويتصدون لها، ومثال ذلك الحادثة التي أوردتها صحيفة المنادي في ٢٧ نيسان/أبريل عام ١٩١٣، وأرادت بها الإعلاء من قدر أولئك الذين تمسكوا بأراضيهم، ليكونوا قدوة للمواطنين الآخرين، والتشهير بالسمسار توفيق أيوب، فقالت: «إن القرويين بدأوا يشعرون بأضرار البيع لليهود، وإنه عندما جاء قبل أيام أحد السماسرة إلى الشيخ محمود علي وأخويه والقرويين، وراودهم على بيع أرضٍ لهم واسعة بسبعة وثلاثين ألف ليرة، أبوا عليهم البيع، ولو أوصلوا الثمن إلى أضعاف ذلك، فتتمنى أن يصبح كل الوطنيين في هذه البلاد أمثال هؤلاء، فلا يحظى المستعمرون أعداء الدولة على شبر ليقع أمثال توفيق أيوب ومن أقاموه للسمسرة لهم في الخزي»[٢٨١].

كما هاجمت الصحيفة نجيب الأصفر الذي سعى إلى شراء أراضي غور بيسان لموكليه من رجال الاستعمار الصهيوني، وأطلقت عليه لقب «سمسار الصهاينة»[٢٨٢].

اعتبرت صحيفة المنادي السماسرة وجهين لعملة واحدة، وإن اختلفت اسماؤهم، وقالت: «وها هم اليوم قد استبدلوا الأصفر بالأخضر، ووضعوا حبيباً بدل نجيب»[٢٨٣]. كما اتهمتهم بالتجرد من الوطنية والدين، لأن من خلالهم يبتاع الصهاينة كل ما يريدون ابتياعه بأثمان بخسة[٢٨٤].

رد نجيب نصار ساخراً على وعد رفيق العظم ببذل المساعي لدى سراة فلسطين لينتخبوا مندوبيهم للمشاركة في المؤتمر العربي، بقوله: «لو علم الزعيم أن مصائب فلسطين تأتيها من بعض سراتها، أكثر مما تأتيها من الصهيونيين، لأن هؤلاء سماسرة الصهيونيين والبياعين لهم، لما قال إن لجنة الحزب تسعى لدى السراة»[٢٨٥].

---

(٢٧٩) المنادي، من هذه الأعداد ٦٠ ـ ١٣ (بتاريخ ١٩١٣/٤/١٧)، ص ٢؛ العدد ٦٨ ـ ٢١ (١٩١٣/٦/١٣)، ص ٢، والعدد ٧٣ ـ ٢٦ (١٩١٣/٧/٢٧)، ص ٢.

(٢٨٠) المنادي، العدد ٤٨ ـ ١ (١٩١٣/١/٢٤)، ص ٢.

(٢٨١) المنادي، العدد ٥٣ ـ ٦ (١٩١٣/٤/٢٧)، ص ٤.

(٢٨٢) المصدر نفسه، ص ٤.

(٢٨٣) المصدر نفسه، ص ٤.

(٢٨٤) المصدر نفسه، ص٣.

(٢٨٥) قاسمية، «نجيب نصار في جريدته «الكرمل»، ١٩٠٩ ـ ١٩١٤م»، ص ١١٨.

كما وجه نصار نداءً عاماً إلى أهالي فلسطين في حزيران/يونيو عام ١٩١٤ يدعوهم فيه إلى طرد سماسرة بيع الأراضي ولعنهم[٢٨٦].

سادساً: الوعي العربي لأساليب الصهاينة للاستيلاء على الأراضي

تنوعت الأساليب التي اتبعها الصهاينة للاستيلاء على الأراضي، وكان هناك من الأوساط العربية من كان على درجة عالية من الوعي لمثل هذه الأساليب وفضحها؛ فصحيفة البشير ذكرت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٠٠ بأن اليهود الصهاينة يعمدون إلى «شراء الأراضي الفسيحة التي لا يجوز لهم تملكها إلا بإرادة سنية، فيحددونها بالجهات ليوهموا أنها ذات مساحة قليلة، ولو مسحت وتبين مقدار دونماتها لما جاز لهم تملكها أبداً، إذ كانوا يقصدون من هذه الطريقة أن تحاسبهم الحكومة على الحدود لا على الدونمات»[٢٨٧].

من الأساليب ما ذكره روحي الخالدي ويتعلق بالطريقة التي اتبعتها شركة الإيكا الصهيونية للاستيلاء على أراضي قطرة، بمساعدة مستنطق غزة رشيد أبو خضرة، فقال: «ادعى أحد أهالي قطرة بأن له في أراضيها نصف سكة، وأنه باعها لرشيد أفندي، فقيّدت في الطابو وجرى الفراغ بأمر المتصرفية، وعلى هذه الكيفية شرعوا في مشترى الأراضي باسم المستنطق، ومن تمنع عن البيع اتهم بجناية وألقى في السجن... فيخرج له مأمور الطابو بشارة أفندي صافي من لاتين يافا قوجاناً بالبيع... وما زالوا يشترون بالترهيب والتزوير حتى استولوا على ثلث أراضي القرية، ثم بعثوا إلى قطرة قوميسيوناً مؤلفاً من نائب المجدل إبراهيم بك مكي، لأن قطرة تابعة لناحية المجدل، ومن مأمور الطابو المذكور، وعبد العظيم أفندي الغصين عضو مجلس الإدارة... واستمروا في قطرة شهراً كاملاً يذبح اليهود لهم كل يوم خاروفاً، وتأتيهم البوستة من الرملة فيها التعليمات اللازمة لعمل الفراغ»[٢٨٨].

مما كشفه الخالدي من هذه الأساليب «سياسة الصهيونيين تشويق الحكومة لاضطهاد كبراء البلاد... وإذلالهم والتسبب في انقراضهم، ثم الاستيلاء على أفكار الفلاحين البسطاء ووضعهم تحت سلطتها المالية، واستخدامهم في زراعة أراضيهم التي يمتلكونها قرية بعد قرية»[٢٨٩]. وقد جاء قول الخالدي هذا تفنيداً لمزاعم الصهيونية بأنهم اشتروا أكثر الأراضي من المتنفذين، ولم يشتروا من الفلاحين إلا قليلاً[٢٩٠].

---

(٢٨٦) أيوب، وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني، ص ٢٧٤.
(٢٨٧) البشير، العدد ١٤٦٦ (١٠/١٢/١٩٠٠)، ص ٣.
(٢٨٨) الخالدي، «كتاب السيونزم أو المسألة الصهيونية لمحمد روحي الخالدي المتوفى سنة ١٩١٣،» ص ٧٩.
(٢٨٩) المصدر نفسه، ص ٨١.
(٢٩٠) المصدر نفسه، ص ٨١.

كان للمال الدور الأبرز في إغراء أصحاب الأراضي، وهو أسلوب ألفته الصهيونية وبرعت في استخدامه؛ فقد بعث أحد أبناء غزة إلى صحيفة المقتبس في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١١، حول هجمة الصهاينة على أراضي عربان بئر السبع في غزة، وإغراء هؤلاء لبيع أراضيهم «ببذل الأصفر الرنان الذي يحبه البدوي أكثر من امرأته وأولاده، كما طفق المستعمرون يستجلبون ودَّهم بالهدايا والعطايا لرؤسائهم»[٢٩١].

من الأساليب التي انتهجها الصهاينة، التخلص من أي موظف يمانع أو يعرقل سير انتقال الأراضي إليهم، وهو أمر نبّهت إليه صحيفة المقتبس فأشارت إلى تقديم أهالي قريتي مسحة ويما ـ من المستعمرات الصهيونية في قضاء طبرية ـ شكوى تفيد بتعرضهم لهجمات متكررة من القرى العربية المجاورة، وتغاضي قائمقام طبرية عنها، على الرغم من تقديم اليهود عدة شكاوى له بهذا الصدد. وعلقت الصحيفة على ذلك بقولها: «ولما كان كتابهم مناقضاً لدعواهم، وعارياً من الحقيقة... فسيق لهؤلاء المستعمرين إقامة الدعاوى التزويرية على جوارهم، والضغط على الحكام الذين لا يجارونهم على ما يبغون... ونظراً لانتباه القائمقام ووقوفه سداً منيعاً دون مطامعهم، سخطوا عليه، وأخذوا يرمونه بالعدوان عليهم»[٢٩٢].

كما قدمت صحيفة مرآة الغرب وصفاً لتلك الأساليب في الأول من كانون الثاني/يناير عام ١٩١٢ «كاستعطاف متصرف، إلى التماس والٍ، وإلى إغراء ذي ملك إلى رشوة ذي نفوذ، إلى إطماع فقير، إلى خدع فلاح، إلى نصرة سياسي، وغير ذلك من الفنون وضروب السياسة التي امتلكوا بها أراضٍ واسعة في نواحي طبرية ومرج بن عامر ولواء عكا وحيفا وساحل يافا وجوار القدس حتى توصلوا إلى نواحي غزة»[٢٩٣].

من ذلك أيضاً، شراء الصهاينة الأراضي بأسماء وهمية أو بأسماء آخرين، ثم تحويلها بأسمائهم، ولم تكن هذه الطرائق بخافية عن الفلسطينيين والعرب، فكتبت المنادي في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١٢ بهذا الصدد منتقدة السماسرة وبعض الوجهاء الذين يستفيدون بخياناتهم وتدليسهم وشرائهم الأملاك والأراضي بأسمائهم، والحقيقة أنها بمال الصهيونيين، وهم لا يكادون يستلمون أوراق امتلاكها، حتى يحولوها إلى الراغبين من الصهاينة[٢٩٤].

في رسالة بعث بها نجيب نصار في أيار/مايو عام ١٩١١ من طبريا إلى الولاية والمتصرفية، حذر فيها من أحد هذه الأساليب، وهو استيلاء المغاربة على بعض أراضي طبريا بصفتهم مهاجرين، ثم عند وفاة بعضهم أو عودتهم إلى بلادهم، يرسل سماسرة اليهود بعضاً من المغاربة يطلقون عليهم أسماء أصحاب الأراضي (التي تركت سنين، وقرر مجلس إدارة طبريا أنها أميرية) وأتوا بهم لإجراء

---

(٢٩١) المقتبس، العدد ٨٢٣ (١٩١١/١١/٧)، ص ٢.

(٢٩٢) المقتبس، العدد ٧٤٠ (١٩١١/٧/٢٩)، ص ٣.

(٢٩٣) قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، ص ١٣٧.

(٢٩٤) المنادي، العدد ٤٠ (١٩١٢/١٠/١٢)، ص ٤.

فراغ هذه الأراضي. على الرغم من توقف المعاملة يومئذ بناءً على هذه البرقية، إلا أن نصار ذكر بأنه علم «أن اليهود استلموا هذه الأراضي، وأدخلوها ضمن حدودهم،وهم يفلحونها ويزرعونها ويتصرفون بها تصرف المالك بملكه، وقيل إنها أفرغت لهم أو لأحد سماسرتهم»[٢٩٥].

كما برع اليهود الصهاينة في رصد الأوضاع المالية والاقتصادية لملّاك الأراضي والفلاحين في فلسطين وخارجها، واغتنام الفرصة لإغرائهم بالمال لحل أزماتهم الاقتصادية مقابل بيع أراضيهم، وقد قدمت صحيفة المنادي وصفاً دقيقاً لهذه الحالة بهدف توعية هؤلاء من الوقوع في حبائل الصهيونية، فقالت: «وقد اتخذوا الأزمة المالية المنتشرة في هذه البلاد وسيلة لترويج أعمالهم، فالقروي المسكين يجد في لمعان الرنان نور حياة له، فلا ينظر إلى عاقبة تفريطه في ثرواته»[٢٩٦].

نجد الصورة ذاتها، في ما كتبه شكري العسلي في الرسالة التي وجهها إلى قائد الحملة الحورانية سامي الفاروقي في ٥ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٠ لافتاً نظره إلى هذه القضية، ومن خلال وصفهم بقوله: «تراهم لا يفترون طرفة عين، وهم يتجسسون الأخبار عن الذين تأخرت حالتهم المالية من أهل هذه البلاد، ويدفعون للبائع ثمناً فاحشاً ليطمع ويشتروا منه»[٢٩٧].

تعتبر مرحلة الحرب العالمية الأولى من الفترات الذهبية التي استغلتها الصهيونية خير استغلال، حيث اغتنمت طبيعة الظروف الاقتصادية أثناء الحرب، واضطراب الاقتصاد، واضطرار الكثير من العرب إلى بيع أراضيهم، فكانت بالمرصاد لشرائها[٢٩٨].

كما استخدم اليهود الصهاينة الديون وسيلة لتملّك الأراضي، فعمدوا إلى إغراق أصحاب الأراضي بالديون سواء الفردية منها، أو تلك التي يقترضها المزارعون من البنوك، وبخاصة البنك الأنجلو ـ فلسطيني، الذي كان بكامله برأس مال يهودي، وكان اليهود يأخذون منهم ضمانات تعطيهم الحق في بيع أراضيهم في حال عدم قدرتهم على السداد، وقد نجحت الشركة الأنجلو ـ فلسطينية والمنظمات الصهيونية «الإيكا»، والصندوق القومي اليهودي في الاستيلاء على مساحات كبيرة من الأراضي بهذه الطريقة[٢٩٩].

كانت أكثر فئة متضررة هي فئة الفلاحين الشركاء الذين كانوا لا يملكون الأراضي التي كانوا يعملون فيها لوقت طويل ويعيشون في خوف دائم من الطرد، وكانوا عرضة للاستغلال من قبل المرابين الذين كانوا يسلفونهم الأموال وتتكدس عليهم الديون، فهؤلاء تضرروا من الهجمة الصهيونية لأنهم بعد حصولهم على الأراضي، قاموا بطردهم لعدم وجود قوانين تحفظ حقوقهم،

---

(٢٩٥) «ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة في ٢٠ أيار/مايو ١٩١١، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٩٠ (١٩٣١/٦/٢)، ص ٨.

(٢٩٦) المنادي، العدد ٤٠ (١٩١٢/١٠/١٢)، ص ٤.

(٢٩٧) المقتبس، العدد ٥٤٢ (١٩١٠/١٢/٥)، ص ١، وكرد علي، خطط الشام، ج ٤، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

(٢٩٨) Donna Robinson Divine, *Politics and Socity in Ottoman Palestine: The Arab Struggle for Survival and Power* (London: Lynne Rienner Publishers, 1993), p. 148.

(٢٩٩) زهير غنايم، لواء عكا في عهد التنظيمات العثمانية، ١٢٨١ ـ ١٣٣٧هـ/١٨٦٤ ـ ١٩١٨م، سلسلة المدن الفلسطينية؛ ٤ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩)، ص ٣٥٩.

وهناك أيضاً فئة الملاك الصغار الذين يملكون أرضهم ولكنهم اضطروا نتيجة تراكم الديون أن يتخلوا عنها[٣٠٠]، وبهذه الطريقة انتقلت أراضي قرية أبو شوشة إلى اليهودي ملفيل بيرغهام الألماني الجنسية، بعد أن دفع رسوم تسجيلها[٣٠١].

من أشهر من برع في هذا المجال الحاخام إبراهيم كوهين الجزائري الفرنسي الجنسية، واليهودي الفرنسي الجنسية روزنك، فتمكنا من تملك مساحات واسعة من الأراضي في لواء عكا من طريق القروض والديون، فاشترى روزنك مساحات كبيرة من الأراضي في قيسارية من ورثة صادق باشا، بعد أن أغرق أولاده بالقروض بضمان أراضيهم، فاشترى منهم جميع أملاكهم[٣٠٢]، ومن أجل هذه الغاية أسس عدداً كبيراً من الشركات والمصارف[٣٠٣].

حاولت صحيفة المقتبس التوعية لمثل هذه الأساليب، وفضح ما كان يجري، فأشارت في ١٩ شباط/فبراير عام ١٩١٢، إلى محاولة اليهود منع ورثة صادق باشا من فراغ نصف أراضي قيسارية للدير، فقدموا لهم ثمناً أعلى مما اتفقوا عليه مع الدير، إلا أن الورثة رفضوا بيعها لليهود، فحاول اليهود منع عملية البيع، إلا أن الحكومة أمرت بفراغ الأرض للدير، فحاول اليهود رشوة وكيل الدير لمنع التسجيل، فرفض، ولكن ذلك لم يمنع اليهود من الاستمرار بمعارضة البيع، ونجحوا في ذلك، وتم تسجيل الأرض باسم جول روزنك[٣٠٤].

قدمت صحيفة المقتبس صورة مناقضة لما كان يجري مع اليهود بالنسبة إلى الإقراض، فأشارت في ١٥ آذار/مارس عام ١٩١٠ إلى أن الجمعية الصهيونية أنشأت فروعاً لبنك أنجلو ـ فلسطين في كل ثغور فلسطين المهمة تعمل للإسرائيليين فقط، فتسلفهم المبالغ الطائلة بفوائد ضئيلة، لتتيح لهم استملاك عقارات وأراضٍ في فلسطين، ثم يسدد المبلغ على أقساط[٣٠٥].

شكلت الامتيازات الأجنبية منفذاً آخر لليهود الصهاينة، استطاعوا من خلالها التحايل على قوانين الدولة العثمانية للاستيلاء على الأراضي، فاشتروا مساحات واسعة منها على أساس تبعيتهم للدول الأجنبية، لا على أساس كونهم يهود[٣٠٦]، ولم تتوانَ القنصليات عن تقديم الدعم اللازم لإتمام معاملات نقل الأملاك غير المنقولة لرعايا اليهود الذين سكنوا القدس ومناطق فلسطينية

---

(٣٠٠) خليل أبو رجيلي، «الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل،» شؤون فلسطينية، العدد ١١ (تموز/يوليو ١٩٧٢)، ص ١٢٩.

(٣٠١) الطراونة، قضاء يافا في العهد العثماني: دراسة إدارية اقتصادية اجتماعية، ١٢٨١ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٦٤ ـ ١٩١٤م، ص ٢٨١.

(٣٠٢) غنايم، لواء عكا في عهد التنظيمات العثمانية، ١٢٨١ ـ ١٣٣٧هـ/١٨٦٤ ـ ١٩١٨م، ص ٧٦٣.

(٣٠٣) المؤيد، العدد ٦١٤٢٧ (١٩١٠/٨/١١)، ص ١.

(٣٠٤) المقتبس، العدد ١١١٩ (١٩١٣/٢/١٩)، ص ١.

(٣٠٥) المقتبس: العدد ٣١٨ (١٩١٠/٣/١٥)، ص ١، والعدد ٥٤٢ (١٩١٠/١٢/٥)، ص ١.

(٣٠٦) غنايم، لواء عكا في عهد التنظيمات العثمانية، ١٢٨١ ـ ١٣٣٧هـ/١٨٦٤ ـ ١٩١٨م، ص ١٨٣.

أخرى، فكان اليهودي الراغب في شراء أو بيع أي عقار ما عليه إلا أن يكتب استدعاءه، ويذيله بعبارة «إنني من الموسويين المستوطنين الممنوعة مهاجرتهم»، ويقدمه للقنصل[٣٠٧].

امتدت خدمات القنصليات لرعاياها اليهود إلى قضاء يافا ولواء عكا، من خلال مساعدتهم على شراء الأراضي وفراغها وتسجيلها، وفي مقدم هؤلاء القنصل الإنكليزي في حيفا بيزو أبيلا، ويورد نجيب نصار في صحيفته الكرمل في ١٠ حزيران/يونيو عام ١٩١١ حادثة جرت مع هذا القنصل، فقال: «اتصل بنا أن المسيو أبيلا قنصل الإنكليز في حيفا كان ينوي إجراء فراغ قطع أراضٍ اشتراها من الأهالي لأحد اليهود الإنكليز المقيمين في لندرا (لندن) ولعله من أعضاء إحدى الجمعيات الاستعمارية، ولما فهم أن ذلك يقتضي له استئذان طلب إجراء الفراغ باسم إفرام كروس شقيق وكيل مستعمرة الشجرة الإسرائيلية، فاستعلمت الحكومة المحلية من قائمقام الناصرة وطبريا عن إفرام المذكور، فورد الجواب من الأول أن أفرام المذكور اشترى الفولة للجمعية الصهيونية، وورد الجواب من الثاني أن الرجل يحمل بزابورطاً في الجيب الواحد، وتذكرة عثمانية في الجيب الآخر، وقرر مجلس إدارة حيفا وجود محاذير سياسية وإدارية من فراغ أراضي المسيو بيلا لهذا الرجل، فنقول بترتيب إيجاد شخص ثالث جديد لتفرغ هذه الأراضي لاسمه، فالأسماء المستعارة عند الجمعيات الاستعمارية الإسرائيلية متوفرة حتى بين بعض اليهود العثمانيين»[٣٠٨].

وقد تعرض نجيب نصار ـ بعد روايته هذه بأيام ـ إلى مهاجمة أحد اليهود من التابعية الإنكليزية له، حيث التف حوله مجموعة من اليهود لتشجيعه، وعندما تم حجز اليهودي المعتدي في أحد مراكز الشرطة، تدخل القنصل الإنكليزي ونجح بعد عدة محاولات من إطلاق سراحه[٣٠٩].

كشفت صحيفة المقتبس في ٢١ حزيران/يونيو عام ١٩١١ الأسباب الكامنة وراء ما حدث لنصار، فقالت: «من أسباب الدافعة لهذا العمل هو كون المسيو بيلا يتعاطى سمسرة البيع والشراء في حيفا لحساب الصهيونيين، حتى إنك لتجد أكثر المعاملات في الحكومة هي لاسم المومأ إليه، وبالنظر إلى كون نجيب أفندي نصار وأنصاره من الوطنيين قد نبهوا إلى مضار الاستعمار هنا، فأصبح الشعب يدرك الخطر الذي يتهدده»[٣١٠]. أكد شكري العسلي في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٢ أن بعض عقود بيع الأراضي يتم توقيعه في القنصليات[٣١١].

كما أثارت إحدى صفقات شراء الأراضي تساؤل متصرف عكا ـ الذي تزامن تسلمه منصبه مع مباحثات عقد هذه الصفقة ـ إذ تقدم أحد اليهود الصهاينة لطلب فراغ قريتي تل الشمام وجيدا باسمه، على الرغم من أنه روسي، الأمر الذي دفع بالمتصرف إلى إرسال عدة برقيات إلى طبرية

---

(٣٠٧) المصدر نفسه، ص ٢٥٦.

(٣٠٨) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ١٩١١/٦/١٠، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٩٤ (١٩٣١/٧/٥)، ص ٨.

(٣٠٩) المقتبس: العدد ٧٠٦ (١٩١١/٦/١٨)، ص ٢، والعدد ٧٠٩ (١٩١١/٦/٢١)، ص ١.

(٣١٠) المقتبس، العدد ٧٠٩ (١٩١١/٦/٢١)، ص ٢.

(٣١١) المقتبس، العدد ٥٤٢ (١٩١٠/١٢/٥)، ص ١.

للاستفسار عنه، وقد علقت صحيفة المقتبس التي أوردت الخبر في ٢ نيسان/أبريل عام ١٩١٤ على ذلك بقولها: «فنسيم بن إسرائيل اسمه مستعار، وكذلك عثمانيته وهو روسي، وإذا كان نسيم مزارع عند إحدى الجمعيات الصهيونية في بيت حن، كيف يستطيع الذي لا يملك لنفسه أرض فدانين أن يشتري قرى ودساكر؟»[٣١٢].

لم تكتفِ الصحيفة بهذا التحذير والتساؤل، بل قدمت مبررات عدم شرعية مثل هذا البيع، فالمشتري ويدعى نسيم بوم (Nassim Boom) لا يملك الجنسية العثمانية، ولا يزال يحمل الجنسية الروسية، وكذلك وجود تعليمات وأوامر تمنع بيع الأراضي الواقعة على جانبي الخط الحجازي، كما هي الحال في هاتين القريتين، أضف إلى ذلك الأوامر التي تمنع سكنى مهاجري اليهود[٣١٣].

واستغل اليهود الصهاينة قدرتهم الشرائية العالية في رفع أسعار الأراضي لتصبح أعلى من سعرها الحقيقي بأضعاف، فيطمع بذلك أصحاب الأراضي بالبيع؛ فهناك من كان يغريه المال فيبيع، وهناك من رفض وتمسك بأرضه. في كتاب مفتوح إلى مجلس النواب وجهه عبد الله مخلص في ١٥ آذار/مارس عام ١٩١٠ تحدث فيه عن الصهيونية ومخاطرها في فلسطين، مشيراً إلى قوة المال في استملاك الأراضي، بحيث عجزت القوانين التي وضعتها الدولة عن الوقوف في وجه إغراء المال، فقال: «كان زمن الاستبداد يشدد النكير على استملاك الصهيونيين في فلسطين، فيقيم في طريقهم العثرات، ومع ذلك فقد كانت قوة الأصفر الرنان تغلبه على أمره أحياناً... وتلقاهم اليوم وهم لا يعرض للبيع عقار وأرض في حيفا وما يليها إلا وينقضّون عليه انقضاض الباز على صغار الطير، ويشترونه بأثمان باهظة تكاد لا تصدق، ومواطننا الفلسطيني قصير النظر لا يعلم أنه سيصبح مسوداً بعد أن كان سيداً، فيبيع عقاره وأرضه لقاء ربح جل أو قل، ثم يقوم ليشتري أرضاً ثانية، وقد ارتفعت أسعارها ارتفاعاً باهظاً فلا ينجح»[٣١٤].

في المعنى ذاته كتب عبد القادر القباني في ٢٦ آب/أغسطس عام ١٩١٠ محذراً، بقوله: «هذا الموضوع وطني مهم، وخصوصاً لاستعداد الصهيونيين للغارة على الوطن واستملاك أراضيه الزراعية، ولا يغرّ قوماً كثرة ما ينالهم من ثمن الأراضي، فإنها ستكون وبالاً عليهم إذا تعذر عليهم شراء شبر أرض من الصهيونيين بمثل ثمنه المباع به أو بأكثر منه»[٣١٥].

لكن إغراءات الصهيونية المادية لم تكن مجدية مع بعضهم؛ ففي تموز/يوليو عام ١٩١٠ ذكرت صحيفة المقتبس أن الجمعية الصهيونية تسعى لدى شيخ عرب الفضل إلى أن يبيعها أراضيه التي تساوي الآن خمسين ألف ليرة، بنحو نصف مليون ليرة، فأبى. وقد علقت الصحيفة على هذا الرفض

---

(٣١٢) المقتبس، العدد ٩٤٥ (١٩١٢/٤/٢)، ص ٢ - ٣.

(٣١٣) المقتبس، العدد ٩٤٧ (١٩١٢/٤/٤)، ص ١.

(٣١٤) المقتبس، العدد ٣١٨ (١٩١٠/٣/١٥)، ص ١.

(٣١٥) «ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة، في ٢٦ آب/أغسطس ١٩١٠، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٦١٦ (١٩٣١/١٠/١)، ص ٤.

بقولها: «فعسى أن يبقى الأمير على إبائه حتى لا يذكر في حياته ومماته بما يكره، ولكن أليس في إغلاء الأثمان دليل على ما ينويه الصهيونيون من استعمار هذه الأرض التي تدر لبناً وعسلاً، وما فيها من الفوائد والمستقبل الزاهر؟».

أما صحيفة الكرمل، فقد اغتنمت الفرصة للإشادة بموقفه، ودعوة الآخرين إلى الإقتداء به، فقالت: «نحن نكاد نكون على ثقة بأن هذا الأمير الكريم لا يبيع أراضيه ليصبح هو وعشيرته غرباء في بلادهم، ولا يخون وطنه الذي اشتراه الأجداد بدمائهم، ألا يعتبر خونة الأوطان الذين لا هم لهم إلا شراء الأراضي وبيعها من الجمعيات الاستعمارية أو وكلائها بحمية هذا الأمير»[٣١٦].

---

(٣١٦) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ٢٥ تموز/يوليو ١٩١٠، فاقرأوه» الكرمل، العدد ١٤٨٢ (١٩٣٠/٧/٥)، ص ٤.

الفصل الرابع

بدايات الوعي العربي لهدف الصهيونية إقامة دولة مستقلة في فلسطين

أولاً: الوعي العربي لهدف الصهيونية إقامة دولة مستقلة خلال الفترة ١٨٩٧ ـ ١٩٠٤

جاء تعبير العرب عن وعيهم هدف الصهيونية خلق كيان يهودي في فلسطين، وغيرها من البلاد العربية ـ على اختلاف أشكاله ـ من خلال تسميات ومفاهيم متعددة اختلفت في استخدامها تبعاً لدرجة الشعور بالخطر، والوعي لإصرار الصهيونية على تنفيذ مشروعها، واتخاذ الخطوات الكفيلة بذلك، فكان هناك تعبير الدولة اليهودية المستقلة أو المملكة اليهودية أو الوطن القومي، أو كيان يهودي. وتعود بدايات تنبّه العرب إلى هدف الصهيونية إقامة كيان مستقل في فلسطين، منذ أن بدأت الصحف ووكالات الأنباء تتناقل خبر استفحال الأطماع الصهيونية في البلدان العربية، والتي بدأت تكشف عن نفسها بشراء الأراضي لإقامة المستعمرات الصهيونية، ومن ثم تأسيس الدولة اليهودية المستقلة[1].

كانت هناك إشارة صريحة ومبكرة إلى رغبة اليهود في إقامة دولة لهم في فلسطين، وذلك في التقرير الذي رفعه كمال بك أحد المسؤولين الأتراك في القدس إلى الباب العالي عام ١٨٨٨، وتطرق فيه إلى «ما شاع انتشاره في الخارج بأن اليهود في العالم يحاولون تقوية أنفسهم في القدس أكثر من أي وقت مضى، وذلك لإعادة دولتهم المزعومة»، ورداً على ذلك قامت الدولة العثمانية بتقوية الإدارة في القدس[2].

(١) أنيس الصايغ، فلسطين والقومية العربية (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٦)، ص ٣٢.
(٢) أحمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية (عمّان: دار البشير؛ مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧)، ص ٧٦.

حرصت الصهيونية في طرحها مفهوم الدولة المستقلة التي تسعى إلى تحقيقها على أن يكون طرحاً دبلوماسياً يتفق وطبيعة الظروف والجهة التي يتم معها مناقشة الموضوع أو التفاوض معها بشأنه، بدليل قول هرتزل للسلطان عبد الحميد بجعل فلسطين كدولة شبه مستقلة.

إن هناك عدة إشارات في يوميات هرتزل، تعكس الرغبة الصهيونية في إقامة كيان يتخذ شكل الدولة المستقلة؛ ففي نيسان/أبريل عام ١٨٩٦ في لقاء له مع دوق بادن، قال: «من واجبنا نحن زعماء اليهود أن نقنع الشعب أن تأسيس دولة يهودية هو من صالح اليهود، وليس اضطهاداً لهم»[٣].

في ٣ أيار/مايو ١٨٩٦ كتب هرتزل تعليقاً على عرض رئيس تحرير صحيفة البريد العثماني ـ وكان الأخير على علاقات طيبة مع عزت باشا ـ التوسط لدى السلطان، قال: «أخبرته بكلمات قليلة عن القضية، وقلت له: «إن نحن حصلنا على فلسطين، لا نرضى بأقل من التنازل عنها كبلد مستقل، ومقابل هذا نحن مستعدون أن نسوي أوضاع تركية المالية»[٤]. وفي مقابلة له مع القاصد الرسولي في ١٩ أيار/مايو عام ١٨٩٦ طلب منه مساعدة البابا على قيام المشروع الصهيوني، قال له: «لا نريد مملكة، وإنما نريد جمهورية أرستقراطية، وعندها نركز أنفسنا، وتكون القدس خارج حدود الدولة، فابتسم القاصد الرسولي، وقال: أيعني أنكم ستتركون القدس وبيت لحم والناصرة وتقيمون العاصمة في الشمال؟ أجبت نعم»[٥].

وقد أرسل هرتزل في ٢٥ آب/أغسطس ١٨٩٦ إلى السلطان ملحقاً لمشروعه، كان من ضمن ما اشتمل عليه من مطالب أن يعطى المهاجرون اليهود الاستقلال الذاتي المضمون في القانون الدولي في الدستور، والحكومة وإدارة العمل في الأرض التي تقرر لهم فلسطين كدولة شبه مستقلة»[٦].

وعندما عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بال في آب/أغسطس ١٨٩٧، نص أحد قراراته على إقامة وطن قومي لليهود، حيث أحجم المؤتمرون عن ذكر الدولة اليهودية صراحة كأحد أهدافهم، واكتفوا بعبارات غامضة[٧]. ويؤكد صحة ذلك قول هرتزل في تعليقه على المؤتمر: «في بازل أنشأت هذا الكيان المعنوي الذي لا تراه كما هو أغلبية الناس، أنشأته بوسائل قليلة جداً، وبالتدريج وضعت الناس في جو مناسب للدولة، وجعلتهم يشعرون أنهم هيئة وطنية»[٨].

وكان هرتزل قد عاد ووضح في يومياته في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٩٨ تصوره لحدود الدولة وشكلها ونظامها، فقال: «نريد فترة انتقالية في ظل مؤسساتنا الخاصة، وحاكماً يهودياً خلال تلك

---

(٣) أنيس صايغ، معد، يوميات هرتزل، ترجمة هلدا شعبان صايغ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨)، ص ٢٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٤٤.

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٧) أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣)، ص ٨٧.

(٨) المصدر نفسه، ص ٨٩.

الفترة، بعد ذلك تنشأ علاقة كالتي تقوم الآن بين مصر والسلطان، وما أن يصبح السكان اليهود في منطقة ما ثلثي مجموع سكانها، حتى تصبح الإدارة اليهودية سارية المفعول على الصعيد السياسي، بينما تعتمد الحكومة المحلية دائماً على عدد الناخبين في المنطقة أو المحلة»(٩).

أحدثت قرارات المؤتمر الصهيوني الأول في ما يتعلق بإنشاء كيان صهيوني يهودي في فلسطين ردود فعل لدى العرب، وإن كانت تكاد لا تلمس بصورة مباشرة، ويتضح ذلك من خلال ما لاحظه ألبرت عنتيبي في القدس ـ وهو القريب من نبض المجتمع الفلسطيني ـ فقال: «إن إقرار المؤتمر الصهيوني الأول لأهدافه المتمثلة بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، قد أثر سريعاً في العلاقات بين العرب والمهاجرين اليهود في المدن الفلسطينية»(١٠).

من أولى ردود الفعل العربية التي أعقبت انعقاد المؤتمر بهذا الخصوص، الرسالة التي بعث بها أمين أرسلان من باريس في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٩٧ إلى صحيفة المقطم بعنوان «مملكة صهيونية»، أكد خلالها أن هدف المؤتمر هو «المفاوضة في مشترى أراضٍ فسيحة وقرى كثيرة في فلسطين وبجوار أورشليم في الدولة العلية، وجعلها مملكة إسرائيلية مستقلة تحت سيادة الحضرة الشاهانية، وعاصمتها القدس الشريف»(١١). وعلى الرغم من أن أرسلان عرض باستفاضة مقررات مؤتمر بال، حيث أشار إلى أن الحزب الصهيوني يدأب إلى إنشاء وطن للإسرائيليين في فلسطين تضمنه شرائع وثيقة، وحديثه عن الآلية التي اتخذتها لتنفيذ مثل هذا الأمر، إلا أنه عند حديثه عن وجهة نظره حول هذا الأمر، قال: «لست أظن أن تلك المملكة يتم إنشاؤها كما يريدون، وربما اكتفوا بتوسيع نطاق مستعمراتهم هناك، وأقلعوا عما يسهل فكراً وقولاً، ويصعب أو يستحيل فعلاً»(١٢).

ويأتي قول أرسلان هذا ليناقض ما كان قاله في موضع آخر من المقال نفسه، وذلك عندما أجاب على افتراضه أن القراء يعدون تحقيق تلك الأماني أضغاث أحلام، ليؤكد بأن الإسرائيليين فكروا في هذا الأمر، وشرعوا فيه منذ سنوات، ليستعرض نشاطهم في هذا السياق(١٣).

وكانت مجلة المشرق ممن تطرق بشكل مبكر جداً إلى نية اليهود إقامة دولة مستقلة، ففي عددها الصادر عام ١٨٩٩ قالت: «إن غاية اليهود في مساعيهم لدى السلطان العثماني، هو أن يمهدوا الطريق لأبناء جلدتهم لإنشاء مملكة مستقلة في الأراضي المقدسة التي كانت قبل المسيح»(١٤).

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٨٩.

(١٠) عوني فرسخ، الأقليات في التاريخ العربي منذ الجاهلية وإلى اليوم (لندن: رياض الريس للنشر، ١٩٩٤).

(١١) سهام نصار، موقف الصحافة المصرية من الصهيونية خلال الفترة من ١٨٩٧ ـ ١٩١٧: دراسة تحليلية لصحف «الأهرام»، و«المقطم» و«المؤيد» و«اللواء» و«الجريدة» و«الأهالي» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣)، ص ١٥٣ ـ ١٥٤، وفيصل حوراني، جذور الرفض الفلسطيني، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨ (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، ٢٠٠٣)، ص ١٩.

(١٢) نصار، المصدر نفسه، ص ١٥٥.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٥٥.

(١٤) المشرق، السنة ٢ (١٨٩٩)، ص ١٠٨٨.

كانت الصحافة سباقة إلى إثارة المخاوف حول مساعي الصهيونية إلى إقامة دولة يهودية؛ ففي صحيفة الأهرام، كتب فرح أنطون بعنوان «الحمام الإسرائيلي، ووطنه القديم»، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر عام ١٨٩٨ حول تأسيس كبار اليهود «المجتمع الصهيوني»، ودوره في تمهيد السبيل للاستيلاء على أورشليم، وجمع المال من أغنياء اليهود من أجل شراء فلسطين، بقصد العودة إليها، وإعادة التمدن اليهودي فيها، بحجة أن الأرض أرضهم وأرض أجدادهم قبلهم[١٥].

في ٢٩ نيسان/أبريل عام ١٨٩٩ أكد الأمير شكيب أرسلان في مقال له بعنوان «الإسرائيليون في فلسطين» أن «مقصد الصهيونية هو إعادة ملك فلسطين، واسترجاع أرض الميعاد، وضم اليهود تحت راية واحدة في وطنهم القديم»[١٦].

يبدو أن هذا الوعي بدأت تتسع أطره نوعاً ما، ويتضح ذلك من خلال ما ذكره عنتيبي عام ١٩٠٠، بأن المسلمين الأميين سألوه عن صحة ما يشاع بأن اليهود يريدون استعادة هذه البلاد، وبأنه بعد ما يقارب السنة والنصف أخبره بعض الشباب المسلمين بأنهم على استعداد للتضحية بآخر قطرة من دمهم على أن تقع الصخرة المشرّفة بيد غير المسلمين[١٧].

اهتمت بعض الصحف ـ وخصوصاً صحف الاغتراب، بأخبار اليهود الصهاينة ونشاطاتهم خارج الدولة العثمانية، ومنها صحيفة الهدى التي أوردت في عددها الصادر في ٢٥ أيار/مايو عام ١٩٠١ خبر عقد اليهود في بوسطن اجتماعاً «بحثوا فيه مستقبل اليهود وموقفهم بين الأمم، وما صنعته الأمة اليهودية في القرن التاسع عشر، وما وصل إليه بعض أفرادها من النفوذ والوجاهة، كما بحثت أمر إنفاذ مبشري اليهود يطوفون الأرض، ويثبّتون إخوانهم الإسرائيليين في ديانة آبائهم، ليحفظوا الأمة من الانقراض، وليتمكنوا وقتاً من الأوقات من استرجاع مجدهم القديم، ورد عظمتهم السابقة»[١٨].

هذا ما نقلته الصحيفة حرفياً، واكتفت به، إذ يبدو أنها لم تجد في هذا الكمّ من المعلومات ما يثير حدسها وحاستها الصحفية للبحث عما وراء الخبر، وربطه بنشاطات الصهاينة ومؤتمراتهم، وتحذير أبناء جلدتهم مما هو آتٍ، وما يراد ببلادهم. وقد أشارت الصحيفة في العدد ذاته إلى احتفال اليهود بذكرى مرور ٥٦٦٢ سنة على إعطاء الله النبيّ موسى الوصايا العشر على جبل سيناء، حيث أقاموا بهذه المناسبة الحفلات باعتباره اليوم الذي أظهر الله محبته وعنايته بشعبه المختار[١٩].

---

(١٥) محمود نهار الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين (١٢٩٣ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٧٦ ـ ١٩١٤م) (حلحول، فلسطين: مطبعة بابل الفنية، ٢٠٠٥)، ص ٤٤٠.

(١٦) نصار، موقف الصحافة المصرية من الصهيونية خلال الفترة من ١٨٩٧ ـ ١٩١٧: دراسة تحليلية لصحف «الأهرام»، و«المقطم» و«المؤيد» و«اللواء» و«الجريدة» و«الأهالي»، ص ١٦٠.

(١٧) Neville J. Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I* (Berkeley, CA; London: University of California Press, 1976), p. 42.

(١٨) الهدى، العدد ٥ (١٩٠١/٥/٢٥)، ص ٢.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢.

في ٢٩ كانون الثاني/يناير عام ١٩٠٢، وتحت عنوان «حياة أمة بعد موتها، جمعية اليهود الصهيونية»، كشف محمد رشيد رضا عن التحايل الذي كانت تتبعه الجمعية الصهيونية في الكشف عن مساعيها في جعل فلسطين مقر ملكهم وعرش سلطانهم، فقال: «إنها لم تكن تُظهر في أول الأمر طلب الملك، وإنما كانت تتظاهر بحب نقل الفقراء اليهود والمخرجين المنفيين إلى بلاد فلسطين ليعمروها، ويعيشوا في ظل السلطان آمنين، وكأنها وثقت بقوتها الآن، فخرجت من مضيق الكتمان»، وأضاف رضا بأن أحد زعماء الصهاينة وهو زانغويل إسرائيل (Israel Zangwell) ـ وبعد لقاء له منذ أشهر مع السلطان للمساومة في شراء القدس الشريف ـ قد أكد في خطبة له: «بأن اليهود سيرجعون بكثرة إلى فلسطين، إلى مملكتهم القديمة التي لا يمكن أن تغرب شمسها من سماء أفكارهم»[٢٠].

في عام ١٩٠٣ عاد رضا ليوجه الاتهام إلى اليهود وبصراحة أكثر، من أنهم يعملون على الاستقلال بفلسطين، وإقامة دولة جديدة لهم فيها[٢١].

وأكد مثل هذه الاتهامات ما كان يرد على لسان بعض قادة الصهاينة ومؤيديها؛ ففي عام ١٩٠٤ كتب مكاريوس يصف حال الأمة الإسرائيلية بقوله: «مرّ على الأمة الإسرائيلية أدهار طويلة، وهي تضرب في أنحاء الأرض هائمة على وجهها، لا يستقر لها قرار، ولا يهدأ لها بال من شدة ما انتابها من نوازل الأقدار، التي هدمت أركان عزها، وقوّضت دعائم مجدها، وذهبت بدولتها رفيعة الشأن، حتى تفرق شمل اليهود في جميع الأمصار، ولكنها كانت مع ذلك رغم الدهر رانية في لم شعثها وجمع كلمتها وضم جامعتها، تدافع عن كيانها بالصبر وثبات الجأش، والرضوخ لأحكام الأقدار»[٢٢].

وشاهين مكاريوس اليهودي الذي كان يعيش في مصر، ونشر فيها كتابه تاريخ الإسرائيليين، تحدث صراحة عن مجد دولة يهودية غابرة، وعن تطلع وجمع كلمة لإعادة جامعة اليهود، لدولتهم علية الشأن[٢٣].

ثانياً: الوعي العربي لهدف الصهيونية إقامة دولة مستقلة خلال الفترة ١٩٠٤ ـ ١٩٠٨

ترسخت المخاوف بسعي الصهيونية إلى إقامة دولة أو كيان مستقل في فلسطين، وأخذت تبرز بشكل أوضح عام ١٩٠٥، وذلك بعد موجة الهجرة اليهودية الثانية المتدفقة على ميناء يافا، وذلك

---

(٢٠) المنار، مج ٤، ج ٢١ (١٩٠٢/١/٢٦)، ص ١.

(٢١) المنار، مج ٦، ج ٥ (١٩٠٣/٥/٢٨)، ص ١٩٦ ـ ٢٠٠.

(٢٢) شاهين مكاريوس، تاريخ الإسرائيليين: اليهود قديماً وحديثاً مع تراجم مشاهيرهم شرقاً وغرباً (القاهرة: مطبعة المقتطف، ١٩٠٤)، ص ٢٦١.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٦١.

بعد فشل ثورة روسيا عام ١٩٠٥، وبتحريض من الحركة الصهيونية التي تبنت فكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين(٢٤).

شكّل نجيب عازوري حالة وعي متميزة لمساعي الصهيونية إلى إقامة دولة مستقلة لليهود في فلسطين، وقد بدا ذلك جلياً في كتابه **يقظة الأمة العربية**، الذي صدر عام ١٩٠٥، وتحدث فيه عن جهد اليهود الخفي لإعادة تكوين مملكة إسرائيل القديمة، وبأن مسعاهم هذا جاء معتمداً على التفسير الحرفي والمادي للتوراة، فيقول: «إننا لا ننوي نقد الطريقة التي تفسر بها الكنيسة المسيحية الكتاب المقدس، نحن نجلّ التعليم الكتابي المسيحي لأن المعنى المجازي والروحاني الذي يضفيه اللاهوتيون المسيحيون على قصص التوراة أخلاقي تماماً، ويرفع كثيراً من قيمة العهد القديم، بينما التفسير الظاهري والحرفي الذي يقتصر عليه اليهود، يجعل هذا الكتاب خطيراً ولا أخلاقياً، ويشكل إدانة رهيبة لهم»، وأكد عازوري أن مطالبتهم بإقامة هذه الدولة سينجم عنه تصارع القوميتين العربية واليهودية(٢٥).

في طرحه هذا، يقدم عازوري وعياً شاملاً لحقيقة الصهيونية، سواء من حيث اعتبارها مستندة إلى فكرة القومية المستقلة التي تدخل في صراع وجودي مع القومية العربية، والذي يجب أن يتم بمعزل عن الدولة العثمانية لعجزها عن مواجهة الصهيونية، أو من حيث فهمه ووعيه حقيقة نشاطها وآلية عملها، ولعل ذلك يعود لاتصاله المباشر مع هؤلاء أثناء وجوده في فلسطين وخدمته هناك.

على الرغم من أن كتاب عازوري لم يحصل على الاهتمام الذي يستحقه على الساحة العربية، إلا أنه كانت له أصداء وأثر لدى الطرف الآخر من المعادلة وهم الصهاينة؛ ففي المؤتمر الصهيوني السابع في آب/أغسطس عام ١٩٠٥ جاءت تصريحات ماكس نوردو رئيس المؤتمر لتنفي ما وجهه عازوري من اتهامات، فقال: «بأن الصهيونية لا تحلم بالتآمر على سلخ فلسطين عن الإمبراطورية العثمانية، أو إعلان قيام مملكة أو جمهورية يهودية مستقلة، ووضع الحركة وإمكانياتها وطاقات اليهود بتصرف الحكومة العثمانية، واستعداداً للدفاع عن فلسطين ضد حركة اليقظة العربية، التي يعترف بسعة انتشارها آنذاك، وأن اليهود مع احترامهم الكامل لحقوق السكان الأصليين، ليسوا على استعداد للسماح بأي تهجم على سلطة الباب العالي أو خرق لها، لا بل هم يجندون كل قواهم للدفاع عن السلطان»(٢٦).

---

(٢٤) عبد العزيز عوض، «الشخصية الفلسطينية والاستيطان اليهودي، ١٨٧٠ ـ ١٩١٤،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٦ (آب/أغسطس ١٩٧٤)، ص ٧٦.

(٢٥) نجيب عازوري، **يقظة الأمة العربية**، ترجمة وتقديم أحمد ملحم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨)، ص ٤١ ـ ٤٢، ومكي حبيب المؤمن وعلي منهل، **من طلائع يقظة الأمة العربية: عزيز علي المصري، نجيب عازوري، فرح أنطون، شبلي الشميل** (بغداد: دار الرشيد، ١٩٨١)، ص ٥٠.

(٢٦) لم يستبعد رزوق أن يكون نوردو اطلع على كتاب نجيب عازوري وأفكاره، التي انطلقت من شعار بلاد العرب للعرب، فلم يقتصر على إظهار المنفعة للأتراك بل وللأوروبيين أيضاً. لمزيد من التفاصيل، انظر: رزوق، **إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني**، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

في السياق ذاته، يأتي التقرير الذي بعث به قائمقام يافا محمد آصف بك إلى متصرف القدس أكرم بك في ٢٦ حزيران/يونيو عام ١٩٠٦ إشارة واضحة إلى هذا الوعي، حيث عرض فيه خطر الوجود اليهودي والمتمثل بإعلان اليهود حكومة مستقلة بهم كما حصل مع الأرمن[٢٧].

يستدل بعضهم على رفض الحكومة المصرية المشروع الصهيوني للاستيطان في العريش، كأول إشارة إلى معارضة العرب ووعيهم إقامة وطن يهودي في أراضيهم[٢٨]، إذ فشل الصهاينة في إقناع السلطات المصرية عام ١٩٠٦ بالسماح لهم بتأسيس دولة يهودية في شبه سيناء[٢٩]، وهذا أمر يجانب الصواب؛ فالسلطات المصرية وافقت على المشروع، في حين رفضها المعتمد البريطاني كتشنر (Lord Kitchener).

عرضت مجلة المقتطف في كانون الثاني/يناير عام ١٩٠٨ كتاباً بعنوان القاهرة والقدس ودمشق، من تأليف مرغوليوث، وهو ـ وفقاً لتعريف المجلة ـ أستاذ للعربية في مدرسة أوكسفورد الجامعة، الذي تناول فيه تاريخ هذه العواصم، حيث ركزت المجلة في حديثها عن تاريخ أورشليم عاصمة اليهود، وبأن الزمن الذي كانت فيه هذه المدينة عاصمة لليهود قصير جداً يشمل عصر داود وسليمان، وعلّقت المجلة على ذلك، بقولها: «ولو أبقى ملوك اليهود في مدنهم آثاراً منقوشة ومكتوبة كما أبقى ملوك مصر وبابل وآشور لكان الاستدلال على تاريخهم أسهل وأدق، نعم إن التوراة تذكر تاريخ اليهود وأسلافهم بالتفصيل من الخليقة إلى قرب زمن المسيح، ولكن علماء التاريخ يفرضون أنهم ليسوا يهوداً ولا نصارى ولا تابعين لملة أخرى، وهم يبحثون في الأخبار التاريخية، فيجرحون تاريخ التوراة كما يجرحون تاريخ هيرودوتس، ولا يقبلون منهما إلا ما تؤيده الآثار، وينطبق على العقل ولا يناقض العلم، وشأنهم في ذلك شأن الطبيب والفلكي والكيماوي والطبيعي»[٣٠].

ثالثاً: الوعي العربي لهدف الصهيونية إقامة دولة مستقلة ما بعد الانقلاب الدستوري عام ١٩٠٨ـ ١٩١٤

أدى الانقلاب الذي قاده الاتحاديون ضد السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٨، وما تبعه من تطورات أسفرت عن تنحيته في نيسان/أبريل عام ١٩٠٩ إلى توجيه الاتهام للصهاينة بالضلوع بالمؤامرة ضد السلطان بالتعاون مع الاتحاديين، وبدأت الأصوات العربية تتعالى بهذا الشأن؛

---

(٢٧) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين (١٢٩٣ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٧٦ ـ ١٩١٤م)، ص ١٤١.

(٢٨) صالح زهر الدين، «الصهيونية: نشأتها، فكرها، ممارستها،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العددان ١٣٨ ـ ١٣٩ (أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤)، ص ١١٨.

(٢٩) الصايغ، فلسطين والقومية العربية، ص ٣٢.

(٣٠) المقتطف، مج ٣٣، ج ١ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٠٨)، ص ٨١.

فنجيب نصار عام ١٩٠٩ اتهم اليهود بتدبير الثورة على السلطان بهدف إحداث الفرقة بين الأتراك والعرب من أجل هدم الإمبراطورية العثمانية، وإقامة مملكة يهودية على أنقاضها[٣١].

تؤكد هذا الاتهامَ الرسالةُ التي بعث بها السلطان عبد الحميد الثاني إلى معلمه شيخ الطريقة الصوفية أبي الشامات، ويذكر فيها أن سبب تخليه عن الخلافة هو الضغط الذي تعرض له من قبل تركيا الفتاة للمصادقة على تأسيس وطن قومي لليهود في الأرض المقدسة «فلسطين»، وعرضهم عليه مبلغ مئة وخمسين ألف ليرة إنكليزية ذهباً، ورفضه العرض بشكل قطعي، لذلك خلعوه وأبعدوه إلى سلانيك، ولينهي رسالته بالحمد بأنه لم يلطخ الدولة العثمانية والعالم الإسلامي بهذا العار الناشئ عن إقامة دولة يهودية في الأراضي المقدسة[٣٢].

يبدو أن مساعي الصهاينة داخل فلسطين وخارجها خلال مرحلة حكم الاتحاديين من أجل إقامة دولة لهم في فلسطين، كان من الكم بحيث استفز الكثيرين؛ ففي حديثها عن اليهود في صفد، أشارت صحيفة **الاتحاد العثماني** في ١٥ تموز/يوليو عام ١٩٠٩ إلى تشكيلهم الجمعيات التي كان أحدثها «جمعية الاتحاد الإسرائيلي العثماني»، والتي عينوا لها اثني عشر رئيساً، ونقشوا لها خاتماً، حيث شككت الصحيفة بحقيقة مبادئ الجمعية بأنها قاصرة على وقاية حقوق الفقراء، وبأن ذلك قول حق أريد به باطل[٣٣].

أشار أحد كتّاب صحيفة **الأهرام** في ٦ تموز/يوليو عام ١٩٠٩ إلى أن الغاية من تأسيس الجمعية الصهيونية المعروفة «بالسيونيزم»، هو جعل البلاد الفلسطينية وطناً مستقلاً، ومملكة حرة لليهود، مستنداً في إثبات صحة ذلك إلى أهم ما كتبه الكتّاب اليهود في هذا الصدد، وخصوصاً كتاب «المملكة اليهودية» لهرتزل[٣٤].

كشف مراسل صحيفة **المؤيد** في نيويورك في ٢١ تموز/يوليو عام ١٩٠٩ عن نية جمعيات الماسون المتفرقة في أنحاء العالم إعادة بناء هيكل سليمان في أورشليم، كما كان قديماً في عهد الملك الحكيم، وفي ختام الخبر الذي أورده مراسل الصحيفة كتب معلقاً: «فإذا ثبت الماسون على عزمهم في إخراج هذه الفكرة من وراء جدران المحافل إلى حيث يراه الناس حقيقة مجسمة، عاد إلى أورشليم مجدها الزائل، وقامت روح الملك سليمان في مقرها، بعمل أتباعه ولو بعد مرور الأجيال الطوال... وإن إعادة بناء هذا الهيكل إذا صحت، تعد من الأعمال العظيمة التي تستحق الشكر والذكر»[٣٥].

---

(٣١) عوض، «الشخصية الفلسطينية والاستيطان اليهودي، ١٨٧٠ ـ ١٩١٤،» ص ٧٦.

(٣٢) السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية، ١٨٩١ ـ ١٩٠٨ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦)، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(٣٣) **الاتحاد العثماني**، العدد ٢٤٩ (١٥/٧/١٩٠٩)، ص ١.

(٣٤) نصار، موقف الصحافة المصرية من الصهيونية خلال الفترة من ١٨٩٧ ـ ١٩١٧: دراسة تحليلية لصحف «الأهرام» و«المقطم» و«المؤيد» و«اللواء» و«الجريدة» و«الأهالي»، ص ١٦٦.

(٣٥) **المؤيد**، العدد ٥٨٢٢ (٢١/٧/١٩٠٩)، ص ١.

على الرغم من أن كاتب المقال أشار إلى أن الصعوبات المالية قد تم تذليلها من أجل بناء الهيكل، لتوافره لدى الجمعية، وبأن مدة البناء لن تستغرق ثلث المدة الزمنية التي استغرقها في عهد بانيه الأول، إلا أنه نوّه إلى أن هناك «بعض الصعوبات الوطنية في القدس»(٣٦).

إن ما يثير التساؤل هنا ليس ما تحدث عنه صاحب المقال ـ لأنه يبدو أنه من منتسبي الجمعية الماسونية، يدلل على ذلك الصيغة الحماسية التي كتب فيها، ولأنه لم يوقع المقال باسمه، واكتفى بالتوقيع بأرقام بدلاً من اسمه ـ بل إن نشْر الصحيفة هذا الخبر بلا تعليق منها، وخصوصاً إذا ما ربطناه بطبيعة المدة الزمنية التي نشر فيها المقال سواء من حيث ما كان معروفاً من تعاضد الصهيونية والاتحاديين، أو بما يتعلق بمسألة مساعي الصهيونية لتحقيق مشروعهم ليس في فلسطين فحسب، بل وبالمنطقة العربية، ولما كان شائعاً آنذاك من أن الصهيونية والماسونية هما وجهان لعملة واحدة.

لم تكتفِ صحيفة الكرمل بالتحذير من نية الصهيونية إقامة دولة مستقلة في فلسطين، بل شككت في تموز/يوليو عام ١٩٠٩ بالأسس التاريخية التي استندت إليها الصهيونية لتبرر دعوتها هذه، وقالت: «فإن كانوا يدّعون ذلك لأن أجدادهم امتلكوها بحق مفتوح، فقد امتلكتها بعدهم أمة بالحق نفسه، وإن كانوا يبنون دعواهم على قول التوراة، يكون الحق عز وجل أعطاها ملكاً لإبراهيم، فالحق نفسه يأخذها من أيديهم، فضلاً عن كون أمم كثيرة تفرعت عن نسل إبراهيم غير الطوائف اليهودية»(٣٧).

أما يوسف الخالدي، فقد حذر في الوثيقة التي نشرها في ٧ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٠٩ من قيام دولة يهودية في فلسطين، لأن ذلك سيكون له نتيجة حتمية، وهي اندلاع صراع دموي ناجم عن المعارضة العربية الشديدة لقيام مثل هذه الثورة، مقترحاً لحل المشكلة اليهودية في أوروبا، إيجاد وطن قومي لهم خارج فلسطين(٣٨).

استشهدت مجلة النعمة بالمستعمرات التي يشيدها الصهاينة في مدن معينة كأورشليم ويافا وأرجائها وحيفا وصفد، لتدل على مساعي الصهيونية إلى إقامة دولة يهودية. وقد جاء ذلك عند حديثها في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٠٩ عن النشاط الإسرائيلي في فلسطين، وتحديداً جمعيتي «أحباء صهيون»، وجمعية «مساعدة فلاحي وصناع اليهود في فلسطين والشام»، والتي ـ وفقاً للمجلة ـ «غايتها لا تزال واحدة، وهي مساعدة المهاجرين الإسرائيليين في فلسطين في تأسيس مملكة مستقلة»(٣٩).

---

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) ماهر الشريف، البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٠٨ ـ ١٩٩٣ (نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٥)، ص ٢٣.

(٣٨) سامي ذبيان، «الشخصية الفلسطينية: مداخلة تمهيدية لتحليلها وتحديد خصوصيتها،» مجلة شؤون عربية (تونس)، عدد خاص (أيلول/سبتمبر ١٩٨٨)، ص ١٦٢.

(٣٩) النعمة، ج ١٠ (١٩٠٩/١١/١)، ص ١١٢.

نشرت صحيفة الأهرام في نهاية عام ١٩٠٩ رسائل مراسلها في فلسطين حول «قلق الفلسطينيين من الحركة الصهيونية، واتهامها بأنها تهدف إلى إقامة دولة صهيونية مستقلة»[٤٠].

على الرغم من النقاش الذي جرى حول هذه النقطة في الأوساط العربية والعثمانية، ووضوح المساعي الصهيونية إلى تحقيقها، إلا أنه كان هناك من يخرج من بين هذه الأوساط، لينفي وجود مثل هذا التوجه لدى الصهاينة؛ فصحيفة جراب الكردي في ٣١ آذار/مارس عام ١٩٠٩ نفت المزاعم بأن لليهود أطماعاً في إقامة حكومة يهودية في فلسطين[٤١].

دحضت الصهيونية كل تشكيك بتطلعاتها المستقبلية من أجل إقامة دولة، وذلك عندما أنشأت عام ١٩٠٩ مدينة تل ابيب أو«تل الربيع»، وذلك بعد أن تزايد عدد مستوطنيها واتسعت مساحتها، وكانت الحركة الصهيونية قد وضعت خطة لدمجها مع مستوطنة المنشية، التي أنشأت عام ١٨٨٨، ووضعتها تحت مظلة مدينة كبيرة مستقلة استقلالاً تاماً عن يافا، وكان لها كيان خاص جداً[٤٢]، وتأتي أهمية هذه الخطوة في أنها كانت البداية الفعلية لتشكيل الدولة.

تزايدت خلال عام ١٩١٠ مظاهر الوعي العربي لهدف الصهيونية إقامة دولة أو كيان يهودي صهيوني، ومثال ذلك تغطية مجلة الاتحاد العثماني - وإن لم تعلق أو تبدِ رأياً في ما نقلته - للمؤتمر الصهيوني التاسع في ١٠ كانون الثاني/يناير عام ١٩١٠، وخطاب الزعيم الصهيوني ماكس نوردو، الذي أثار فيه نقطة مهمة جداً، حين تحدث عن «رغبة الصهاينة في مساعدة تركيا في نهضتها الجديدة، ولكن بصفة شركاء أحرار وجدوا جنسيتهم بعد أن فقدوها منذ ألفي عام، لا بصفة مستعمرين أو أجانب يتاح لهم النزول في الممالك العثمانية»[٤٣]. لم تعلق الصحيفة على هذا الخطاب رغم خطورته ودلالاته، سواء من حيث صيغة الخطاب الصهيوني مع الحكومة التركية، والذي اتسم بالندية، أو الحديث عن أنهم أصحاب حق، وبأن المطالبة به أمر مشروع.

أما صحيفة الكرمل، فقد علقت على انعقاد المؤتمر في ٢٢ كانون الثاني/يناير عام١٩١٠، بقولها: «ويعلم القارئ مما كتبته الصحف المصرية والأجنبية، ومما يصرح به بعض أركان هذه الجمعية أن الغرض من تأليفها إعادة مملكة بني إسرائيل القديمة إلى حالها، وحمل اليهود المشتتين في أقطار العالم على الاندماج في سلك هذه الجمعية، ليعملوا يداً واحدة في هذا المشروع الكبير الأهمية، وكفى باتخاذ الجمعية اسم صهيون الجبل المقدس الذي شاد داود النبي عليه عرش الملك الإسرائيلي بعد طرد اليبوسيين منه، ولا يخفى ما في قلوب الإسرائيليين من الحنين إلى صهيون

(٤٠) علي محمد اسليم، تاريخ الاستيطان الصهيوني في فلسطين (عمّان: مؤسسة الخدمات العربية، ١٩٨٨)، ص ١٧٦.

(٤١) يوسف حداد، «مواقف جريدة «الكرمل» من الصهيونية في العهد العثماني،» شؤون فلسطينية، العددان ١٤٦ - ١٤٧ (أيار/مايو - حزيران/يونيو ١٩٨٥)، ص ٩٧.

(٤٢) أمين أبو بكر، «ملكية السلطان عبد الحميد الثاني في فلسطين، ١٨٧٦ - ١٩٣٧،» مجلة جامعة النجاح للأبحاث (نابلس)، السنة ١٧، العدد ١ (حزيران/يونيو ٢٠٠٣)، ص ٦٠١.

(٤٣) الاتحاد العثماني، العدد ١٢٩٧ (١٩١٠/١/١٠)، ص ٢.

عرش ملوكهم الأقدمين». ولتدلل الصحيفة على صحة أقوالها هذه، أوردت تصريحاً لرئيس المؤتمر الصهيوني، أكد فيه «أن الصهيونية ترمي إلى إيجاد وطن ثابت في فلسطين لليهود المشتتين في العالم الذين لا يريدون أن يندمجوا في العناصر العائشين بينها، وإذا كانت هذه الطائفة تسعى وراء إيجاد وطن دائم لها في فلسطين فلأن أفرادها لا يريدون أن يعيشوا كالغرباء أو كالضيوف، بل هم يبغون متابعة حياتهم الوطنية التي انقطعت منذ ألفي سنة ولكنها ظلت متواصلة في قلوبهم»(٤٤).

حذرت صحيفة المقتبس في ١٥ آذار/مارس عام ١٩١٠ من تكرار مأساة الأندلس، «ولكن هذه المرة في فلسطين وعلى أيدي الصهاينة الذين يبذلون كل مرتخص وغال في سبيل ذلك، فنحن لا نخشى كما يتوهم البعض من قيام الدولة الإسرائيلية بعد كبوتها ألوفاً من السنين، ولا هم يحلمون بذلك لأنه ضرب من المحال، ولكننا نخشى أن ينبذ الدخيل الأصيل، ونخرج من بلادنا أفواجاً، ثم نميل بوجهنا إلى بقعتنا النضرة فنبكيها ونرقبها، ويصيبنا ما أصاب الأندلسيين...»(٤٥).

عادت الصحيفة ذاتها في ٤ أيلول/سبتمبر عام ١٩١٠ للحديث عن الاستعدادات الصهيونية من أجل إقامة الدولة ـ ولا سيّما بعد أن ملكوا المال والنفوذ في أوروبا وأمريكا وغيرها من البلدان، وسيطروا على زمام الاقتصاد فيها ـ فقالت: «أسسوا جمعية باسم (الجمعية الصهيونية)، فدخل في هذه الجمعية ألوف من الإسرائيليين في أنحاء المسكونة على اختلاف تابعياتهم ومواطنهم، وللكل مقصد واحد ووجهة واحدة، ولما تيسر لهم المال والاتحاد لم يبق عليهم إلا إعداد المسكن الذي يكون لهم ملجأ وأساً للعمل أي لتأسيس جامعة فخيمة بإعادة دولتهم القديمة... وهم في الحقيقة لا وطن لهم ولا وطنية، بل يؤملون بأن ستكون لهم فلسطين وطناً في المستقبل»(٤٦).

يلاحظ هنا، أن الصحيفة وبعد أن اعتبرت قيام دولة يهودية ضرباً من المحال، عادت وخلال أشهر قليلة إلى الحديث عن قرب تحول المحال إلى واقع من خلال عرضها النشاط الصهيوني لإقامة كيان لهم في فلسطين، وإن كانت لم تفرق في ما سيكون شكله وطناً كان أم دولة.

أمّا صحيفة المؤيد، وفي معرض حديثها عن مدينة يافا في ١٧ نيسان/أبريل عام ١٩١٠، فانحصر تعريفها لها بأنها «الباب الوحيد لأرض الميعاد، والمينا القريب للأراضي المقدسة... وهي باب محط رحال الإسرائيليين لزيارة أرض آبائهم وجدودهم، التي لأجلها تركوا مصر وأراضي الفراعنة»(٤٧).

دأب محمد رشيد رضا، صاحب مجلة المنار على التنبيه إلى أن المشروع الصهيوني لا يتوقف عند إيجاد ملجأ لليهود المضطهدين في بعض دول أوروبا، وإنما يتعدى ذلك إلى امتلاك فلسطين،

---

(٤٤) «ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩١٠، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٤٣٤ (١٩٣٠/٢/١)، ص ٨.

(٤٥) المقتبس، العدد ٣١٨ (١٩١٠/٣/١٥)، ص ١ ـ ٢.

(٤٦) المقتبس، العدد ٤٦٥ (١٩١٠/٩/٤)، ص ١.

(٤٧) المؤيد، العدد ٦٠٤٠ (١٩١٠/٤/١٧)، ص ٢.

وإقامة كيان سياسي يهودي فيها، ففي مقال له بعنوان «الخطر على الدولة العثمانية من اليهود»، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٠، قال فيه: «وقد كانت لهم يد في الانقلاب العثماني لا لأنهم كانوا مظلومين أو مضطهدين في المملكة العثمانية، وإنما يريدون أن يملكوا بيت المقدس وما حوله ليقيموا فيه ملك إسرائيل، وكانت الحكومة العثمانية تعارضهم في امتلاك الأرض هناك، وهم الآن يظهرون المساعدة للحكومة العثمانية الجديدة، لتساعدهم على ما يبتغون». وبعد تحذيره من خطرهم ذكّر رضا بالشأن العظيم الذي لبيت المقدس لدى المسلمين والنصارى كافة، و«بأن تغلّب اليهود فيه ليقيموا ملك إسرائيل، ليجعلوا المسجد الأقصى (هيكل سليمان) ـ وهو قبلتهم ـ معبداً خالصاً، سيشعل نيران الفتنة»[٤٨].

أما رفيق العظم، فقد رأى في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٠ ـ ومن خلال حديثه عن «اليهود في فلسطين والجمعية الصهيونية» ـ بأنه على الرغم من أن «هدف الصهيونية هو استعمار بقعة من الأرض ليقيموا عليها «ملك إسرائيل»، لكن الخلاف قائم بينهم حول تحديد هذه البقعة بين من يرى أنها «أورشليم» لا غير، ومن يقبل بأي مكان مناسب لتقام عليه الدولة اليهودية»، وأبدى العظم اعتقاده باستحالة قيام دولة يهودية على أرض فلسطين، وليدلل على صحة قناعته هذه، ساق عدداً من الصعوبات التي تحول دون قيام مثل هذه الدولة في القدس: كمعارضة الشعوب المسيحية، ومعارضة قطاع واسع من اليهود لخشيتهم من أن يفقدهم وجود كيان سياسي لهم حقوق المواطنة في بلادهم، ثم معارضة الدولة العثمانية[٤٩].

مما يستغرب له في ما كتبه العظم، عدد من المتناقضات تنم عن قصور إلى حدّ ما في الوعي، ويتجلى هذا القصور في ما يلي:

ـ أن هذه الأقوال تبدو وكأنها صادرة عن شخص مغيّب عمّا يجري من نشاط صهيوني على مختلف الأصعدة من أجل امتلاك فلسطين، ومغيّب أيضاً عن حركة الاستيطان الواسعة التي كانت تشهدها فلسطين، وهو أمر يتناقض مع حقيقة ما كان عليه العظم، فهو من أبرز المثقفين العرب آنذاك، إضافة إلى أنه من الشخصيات الحزبية والسياسية، وقريب من مركز القرار السياسي، وعلى اتصال مع القاعدة الشعبية على اختلاف مستوياتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

ـ قوله إن الخلاف بين الصهاينة على موقع دولتهم المقبلة لا يزال قائماً؛ فهم في حقيقة الأمر حسموا أمرهم، ويعملون استناداً إلى ذلك، ومن أجل غاية واحدة استملاك فلسطين ـ وفي حال سمحت الظروف يتوسعون في أماكن أخرى ـ وإذا كان هناك من يعارض هذا التوجه، فهم نسبة تكاد لا تذكر من حيث العدد والتأثير والوزن السياسي.

فندت صحيفة الكرمل أقوال العظم هذه في ٢٠ كانون الثاني/يناير عام ١٩١١، وفقاً لما يلي:

---

(٤٨) المنار، مج ١٣، ج ١٠ (١٩١٠/١١/٢)، ص ٧٢٥.

(٤٩) الحضارة، العدد ٣٨ (١٩١٠/١٢/٢٩)، ص ١، والمقتبس، العدد ٥٧١ (١٩١١/١/١١)، ص ٣.

انطلاقاً من أن الواجب يقضي علينا مداركة أقواله لما يمكن أن تحدثه من تأثير في تقليل اهتمام الحكومة والصحافة والوطن بالخطر الصهيوني، فقوله إن المعترضين عن ضيق سورية من دون أموال الإسرائيليين وقوتهم وتجارتهم وعديدهم لا يمنعهم عن السعي إلى منشودهم، كما أن ضيق جزر بريطانيا على الإنكليز وأموالهم وتجارتهم لا يحملهم على إهمالها وإقامة ملكهم في بلاد أوسع.

وقوله إن الدول النصرانية لن تسمح بوجود مملكة إسرائيلية في فلسطين لئلا يصير بيت المقدس إلى اليهود، فهو قول غريب في بابه لأن بيت المقدس الآن بيد المسلمين فما الذي يدعو الدول أو الشعوب النصرانية إلى تفضيل بقائه في أيدي المسلمين على انتقاله إلى أيدي اليهود، والذي نعلمه أن فكرة إقامة دولة يهودية في سورية غالبة في أوروبا حتى وفي بعض الدوائر السياسية الأوروبية، ولكنها لم تطبخ بعد، ثم أن الذي يهم المسيحيين من بيت المقدس كنيسة القيامة ومحال أخرى يتركها اليهود حرة لهم، لأن الذي يهتم به اليهود هو بيت المقدس والحرم الإبراهيمي القائم على أنقاض الهيكل القديم وجبل صهيون مدينة داود القديمة، وهذان المحلان في أيدي المسلمين. هل يجوز ترك المصالح السياسية والاجتماعية لرحمة الدول النصرانية وتعليق الآمال بحمايتها عليهم؟

ختمت الصحيفة بقولها: «وعندنا إن أقوال المعارضين للجمعية الصهيونية ليست إلا من باب ذر الرماد في العيون لإيهام العثمانيين خلاف الحقيقة، لأن اليهود المستعمرين كلهم وقسم كبير من اليهود العثمانيين يعملون لغاية واحدة وهي امتلاك أرض آبائهم، فجمعية الإيكا الاستعمارية الإسرائيلية تتظاهر بمخالفة الصهيونيين على خط مستقيم، ولكنها في الحقيقة تعمل وإياهم لغرض واحد، فهي تشتري ما تصل إليه يدها من الأراضي وتسكن المهاجرين الإسرائيليين في موضع الوطنيين، وتعلمهم مقاطعة الأهالي وتقاطعهم هي بنفسها بقصد إضعافهم»[٥٠].

شهد عام ١٩١١ تنامياً في الوعي العربي لخطر الصهيونية في إقامة دولة مستقلة في فلسطين، ويعود ذلك إلى عدة أسباب، منها تصدي عدد من المفكرين لفضح الصهيونية وأهدافها من أمثال نجيب نصار وروحي الخالدي وشكري العسلي وغيرهم، وإثارة المسألة الصهيونية في جلسات مجلس المبعوثان أكثر من مرة للنقاش. أضف إلى ذلك، وجود عدد من الصحف ـ وخصوصاً تلك التي تصدر في البلدان العربية ـ والتي أولت هذه المسألة اهتمامها: كصحيفة المقتبس والكرمل وفلسطين والمنادي والبيان وغيرها من الصحف؛ ففي نداء أو صرخة وجهها نجيب نصار صاحب صحيفة الكرمل، وعبر صفحات المقتبس، تحت عنوان «نصب صلاح الدين بين الناصرة وطبريا»، في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩١١، قال: «والله لو كان عندنا نصف ما كان عند أسلافنا من الحماسة والنخوة الوطنية والغيرة على الجامعة العثمانية، لما حلم الصهيونيون باسترداد بلاد أجدادهم بالمال، وإعادة ملك إسرائيل القديمة إلى سورية وفلسطين»[٥١].

---

(٥٠) «ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة في ١٩١١/١/٢٠، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٦٣ (١٩٣١/٣/١٠)، ص ٨.
(٥١) المقتبس، العدد ٥٧٤ (١٩١١/١/١٥)، ص ١.

أشارت صحيفة المقتبس في الأول من شباط/فبراير عام ١٩١١ إلى «أن اليهود قبل سنتين من هذا التاريخ كانوا يخلصون النية للدولة العثمانية ولية أمرهم، أما بعد ذلك فإن اليهود الألمان والروس منهم يرمون إلى تأليف شعب مستقل أو إعادة المملكة إلى سابق مجدها»[٥٢]. عبر الصحيفة ذاتها، حذّر أحد أهالي طبريا قائد الحملة الحورانية سامي باشا الفاروقي من الاجتماع الذي عقدته الجمعية الصهيونية في مستعمرة الملاحة احتفالاً بذكرى هرتزل، وما رافقه من مظاهر تثبت للحكومة مقصد الصهيونية في تأليف مملكة يهودية في فلسطين[٥٣].

أما صحيفة فلسطين، فقد عكست وعيها وفهمها من خلال التركيز على محاولات الصهيونية تجذير وجودها في فلسطين، وإضفاء مظاهر الاستقلال الذاتي عليه؛ فرداً على مطالب الصهيونية بتعيين حاكم يهودي في إحدى المدن الفلسطينية، قالت الصحيفة: «إن فلسطين تنتفع كل الانتفاع من تعيين حاكم إسرائيلي، ولكن بعد أن يغادرها كل من لا ينتسب لإسرائيل، ليكون حاكماً واحداً لشعب واحد»[٥٤].

في مجلس المبعوثان، شكّل سعي الصهيونية إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين محوراً لبعض جلساته؛ ففي الأول من آذار/مارس اتهم مبعوث كوملجنة ورئيس حزب الأهالي إسماعيل حقي الحكومة بتنفيذ سياسة الصهيونية الرامية إلى تأليف مملكة يهودية، مقابل منح الحكومة القرض المالي الذي كانت تسعى إليه[٥٥]. وقد أيد كل من نائب القدس سعيد الحسيني، ونائب دمشق عبد الرحمن بك أقوال حقي بك وملاحظاته، وكذلك فعل نائب بيروت رياض الصلح في جلسة ٨ آذار/مارس عام ١٩١١، مؤكداً أن يهود الخارج، لا الموسويين العثمانيين، هم الذين يسعون إلى تشكيل دولة في فلسطين[٥٦].

في الجلسة التي عقدها المجلس في ٣ أيار/مايو عام ١٩١١ ـ وبعد أن طرح موضوع الصهيونية ـ رد نائب القدس روحي الخالدي على تساؤل للنائب اليهودي نسيم مزلياح عما إذا كان موقناً بإمكان تشكيل حكومة يهودية في المملكة العثمانية، بأن لهم خيالات كهذه، وليستطرد بالقول إن واضعي هذه الفكرة هم اليهود الذين طردوا من بلاد الروس، وبأن من وراء هذه الفكرة ويروّجها، شخص يدعى «فيدرهل هديزه» هرتزل الذي نشر عام ١٨٩٦ رسالة بعنوان «الدولة اليهودية»[٥٧].

مما يستوقف المرء في عرضه مجريات هذه الجلسة، الملاحظات التالية:

---

(٥٢) المقتبس، العدد ٥٨٩ (١٩١١/٢/١)، ص ١.
(٥٣) المقتبس، العدد ٧٤٠ (١٩١١/٧/٢٩).
(٥٤) حوراني، جذور الرفض الفلسطيني، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨، ص ١٩.
(٥٥) المؤيد، العدد ٦٣٠٩ (١٩١١/٣/٨)، ص ١.
(٥٦) عصمت برهان الدين، «النواب العرب في العهد العثماني والخطر الصهيوني في فلسطين،» شؤون عربية، العدد ٩٣ (آذار/مارس ١٩٩٨)، ص ١٥٦.
(٥٧) الحضارة، العدد ٥٩ (١٩١١/٥/١٢)، ص ٥ ـ ٦.

إن طرح الخالدي جاء على استحياء، إذا ما قورن بضراوة الطرح الذي قدمه إسماعيل حقي في جلسة الأول من آذار/مارس، حيث رد الصدر الأعظم على اتهاماته بقوله: «لا أنكر وجود جمعية صهيونية في أوروبا تسعى إلى تكثير الموسويين في فلسطين، وتأليف دولة إسرائيلية في ما بعد، إلا أن الموسويين أنفسهم سخروا من هذه الفكرة، لأن تأليف الحكومة ليس بعدد السكان، والأسطورة هي تحقق فكرة أشخاص معدودين إذا كانت على هذه الصفة، وإذا كان في هذه الأرض أمة واحدة لا تنخدع بالخيال فهي أمة إسرائيل»[٥٨].

ـ إن نائب القدس ـ على الرغم مما لديه من قناعات وحقائق حول ما تسعى إليه الصهيونية، وما قامت به بالفعل على أرض الواقع، بحيث أصبحت حقيقة ملموسة، لا يمكن إنكارها آنذاك ـ اعتبر الأفكار الصهيونية لدى اليهود هي «خيالات»[٥٩].

ـ إن الطريقة التي تمت فيها إنهاء موضوع المناقشة في موضوع الصهيونية خلال الجلسة، والانتقال إلى موضوع آخر من دون أن يولد هذا الانتقال السلس المتعمد أية معارضة أو إصرار من قبل النواب العرب لاستئنافه، ووقعوا في مصيدة النواب اليهود في المجلس، الذين تمكنوا من مسخ الموضوع على أهميته.

في جلسة ١٦ أيار/مايو عام ١٩١١ قدم روحي الخالدي شرحاً موسعاً عن المسألة الصهيونية، ليخلص إلى القول إن المخططات الصهيونية ترمي إلى تأليف أمة لهم في فلسطين بعد استيطانها. وأكد نائب دمشق شكري العسلي في الجلسة ذاتها أنهم يسعون إلى تأليف دولة يهودية[٦٠].

في كتابه الصهيونية الذي نشره عام ١٩١١، رد نجيب نصار على أقوال الصدر الأعظم بأن الصهيونية ونشاطها مجرد أوهام ـ ليناقض بذلك نفسه، في ما قاله في جلسة المجلس ـ بقوله: «إن الصهيونية الحديثة تسعى إلى تأسيس وطن، حيث تسلطت الحركة على التاريخ اليهودي منذ ذلك الحين، وبأن الحركة التي تتسلط على تاريخ أمة أو تستغله لا يمكن اعتبارها وهمية، ولا يصح وصف القائمين بها بالمتهوسين»[٦١].

تحدثت صحيفة اللواء في ٩ نيسان/أبريل عام ١٩١١ عن الجمعية الصهيونية فقالت: «في أوروبا والعالم المتمدن كله جمعيتان مؤلفتان من اليهود ومحبيهم غرض إحداها وتسمى الصهيونية إنشاء دولة مستقلة من اليهود في فلسطين حيث دالت دولتهم القديمة، وغرض الأخرى ـ وهي فرع من الجمعية الصهيونية، انفصل عنها واستقل ـ إنشاء دولة يهودية مستقلة في أي جزء من العالم»[٦٢].

---

(٥٨) المؤيد، العدد ٦٣٠٩ (١٩١١/٣/٨)، ص ١.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٩.

(٦٠) البيان، العدد ٣٨ (١٩١١/١٠/٢٤)، ص ١ ـ ٢.

(٦١) خيرية قاسمية، «نجيب نصار في جريدته «الكرمل»، ١٩٠٩ ـ ١٩١٤م،» شؤون فلسطينية، العدد ٢٣ (تموز/يوليو ١٩٧٣)، ص ١٠٧.

(٦٢) نصار، موقف الصحافة المصرية من الصهيونية خلال الفترة من ١٨٩٧ ـ ١٩١٧: دراسة تحليلية لصحف «الأهرام»، و«المقطم» و«المؤيد» و«اللواء» و«الجريدة» و«الأهالي»، ص ١٦٦.

ونقلت صحيفة الأهالي عن صحيفة التايمز في ٢٦ نيسان/أبريل عام ١٩١١، قولها: إن الحركة الصهيونية لم تلبث أن شفّت عن رغبة اليهود في التجمع في فلسطين، بقصد تحويلها إلى مملكة يهودية[٦٣].

أما صحيفة الكوثر، فقد حاولت التذكير في ٥ آب/أغسطس عام ١٩١١، من خلال مقال بعنوان «فلسطين والجمعية الصهيونية»، بما كانت قد نشرته قبل عام من تاريخه حول فلسطين، وطمع الإسرائيليين فيها لإعادة ملكهم، مع بيان الأسباب التي تدعوهم إلى ذلك، وبأن إعادة إثارة الموضوع مرة أخرى يعود «لطرحه في زوايا الإهمال من جانب ذوي الحل والعقد، لأنهم لا يعبأون بما يجري الآن في أنحاء فلسطين من الدسائس بواسطة هذه الجمعية، وبأن هناك دسائس أجنبية تشتغل في تفريق الوحدة العثمانية، ففلسطين التي بابها القدس الشريف، وغرضها تلك الأنحاء المجاورة، كما عرفناها تسعى لكي تكّون دولة على حدة، تخرج عن قاعدة السلطنة العثمانية، وقد أثبتت جميع الجرائد وبعض المبعوثين خطة هذه الجمعية، وأبانت لها سعيها الحثيث لكي تكون دولة مفرزة مستقلة بنفسها»[٦٤].

نقلت صحيفة الكرمل في ٢١ تموز/يوليو عام ١٩١١ الخطاب الذي ألقاه الزعيم الصهيوني ديفيد ولفنستون (David Wolffshon) في المؤتمر الصهيوني العاشر، الذي أنكر فيه «أن الصهيونية تسعى لإقامة مملكة في فلسطين، وبأنها تبغي وطناً يهودياً يستطيع اليهود أن يعيشوا فيه أحراراً، ويمارسوا عوائدهم بدون ممانعة»[٦٥]. كما أوردت في أيلول/سبتمبر عام ١٩١١ خطاب د. أكسون (Axon) مندوب إسرائيليّ روسيا في المؤتمر الصهيوني العاشر، الذي ختم خطابه بالدعاء والدعوة لأن تعقد اجتماعات المؤتمر في العام التالي في القدس[٦٦]. يبدو أن هذه العبارة استفزت الصحيفة، فعلقت على ذلك، بقولها: «انظر أيها القارئ الكريم بماذا يفكر الصهيونيون، ونحن ساهون لاهون، حكومتنا تعد الصهيونية ضرباً من الأوهام، ولا تتخذ الوسائل لمقاومة تيار عمومي، وفي كلام زعمائهم من المفاخر ما فيه»[٦٧].

على الرغم من أن مساعي الصهيونية إلى إقامة دولة مستقلة كانت واضحة للعيان، إلا أن بعضاً منهم حرص على إنكارها؛ فنسيم ملول في كتابه أسرار اليهود، الذي أصدره عام ١٩١١، تحدث فيه عن فئة من الناس تسعى من أجل الشهرة الشخصية والمنفعة، «فمنهم من زعم بأن الإسرائيليين يجعلون كل همهم الآن في إعادة الملك لإسرائيل، وبرهانهم على ذلك استعمارهم لأراضي فلسطين، ولم يمتنع بعض أولئك الزعماء من إصدار الجرائد ونشر الوريقات لتعميم مذهبهم بين طبقات الشعب.. ولقد قام أحدهم هذين اليومين وكتب مقالاً في جريدة المؤيد، والمقال نفسه

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٧٠.
(٦٤) الكوثر، ١٩١١/٨/٥، ص ١١٩ ـ ١٢٠.
(٦٥) «ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة في ١٩١١/٧/٢١، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٦٢١ (١٩٣١/٩/٢٢)، ص ٨.
(٦٦) المقتبس، العدد ٧٧١ (١٩١١/٩/٣)، ص ٢.
(٦٧) المصدر نفسه.

بنصه، في جريدة الحقيقة الزاهرة في بيروت، يزعم فيه أن الإسرائيليين يجتهدون في الزراعة والصناعة في فلسطين لقصدهم بإعادة الملك لإسرائيل، وشق عصا طاعة الدول التي يتبعونها وينبه الحكومة بأن تنظر إليهم بعين القلق»[٦٨].

نقلت صحيفة المقتبس في ٢٠ أيلول/سبتمبر عام ١٩١١، حديث رئيس الجمعية الصهيونية ماكس نوردو، الذي أكد فيه «أن الصهيونية ليست وهماً من الأوهام بل كل من خبر مقدار تشبثنا بها يعلم مبلغ أهميتها... على أن بعضاً من أعداء اليهود يشيعون أراجيف مؤداها أن الصهيونيين ثوار ومرماهم الحقيقي بعد حلول فلسطين المجاهرة باستقلالهم شعباً خاصاً يكون مملكة لها تاج وعرش، وإذ سبق لي التصريح أن هذه الإشاعات ليست إلا أراجيف فلا أزيد عليها شيئاً»[٦٩].

شككت صحيفة المقتبس في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١١ بتصريحات نوردو هذه، وبما صرح به في المؤتمر الصهيوني العاشر، «بأنه ليس للإسرائيليين والصهيونيين في فلسطين أدنى ميل إلى الانفصال عن الدولة العثمانية، كل ما يرمون إليه أن يصيروا شعباً إسرائيلياً ناجحاً في مملكة عثمانية ناجحة»[٧٠].

كشف شكري العسلي في حزيران/يونيو عام ١٩١١ عن محاولة مبكرة من قبل الصهاينة للتفاهم مع العرب بخصوص الحصول على كيان مستقل، إذ «اقترحوا على إخواننا الأحرار من العرب قبل الدستور أن يساعدوهم بالمال على شرط أن يسمحوا لهم بفلسطين ليؤسسوا فيها حكومة يهودية، ولكنْ خاب سعيهم»[٧١].

بقي موضوع إقامة دولة يهودية في فلسطين كغاية تسعى إليها الصهيونية، يثير اهتمام بعضهم في الوطن العربي، ويقف بعضهم الآخر منه غير مكترث؛ فصحيفة البيان الصادرة في نيويورك أوردت في ١٧ أيلول/سبتمبر عام ١٩١٢ ما نشرته المجلة الإسرائيلية ـ الأمريكية حول منح الحكومة العثمانية المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين استقلالاً نوعياً في إدارة قضاياها البلدية، حيث رأت المجلة بمثل هذا القرار «خطوة أولى للحصول على استقلال نوعي وطني أوسع، طمع إليه الصهيونيون في العالم، وجاء بعد جهد طويل»[٧٢]. نقلت صحيفة البيان هذا الخبر ـ وذلك بالرغم من خطورته، وما يترتب عليه من أمور مصيرية في فلسطين، وما له من دلالات مهمة ـ من دون أي تعليق أو شرح لأبعاده.

أما صحيفة الكرمل، فكان موقفها مغايراً تماماً، إذ نشرت في افتتاحية كانون الثاني/يناير عام ١٩١٢، ما كتبه صاحب المجلات الإنكليزية في مقال بعنوان: «اليهود كعدو للسلام»، جاء فيه: «إن

---

(٦٨) نسيم ملول، أسرار اليهود (القاهرة: المؤلف، ١٩١١)، ص ٥.
(٦٩) المقتبس، العدد ٧٨٦ (١٩١١/٩/٢٠)، ص ٢.
(٧٠) المقتبس، العدد ٨٢٨ (١٩١١/١١/١٣)، ص ٢.
(٧١) المقتبس، العدد ٧١٦ (١٩١١/٦/٢٩)، ص ٢
(٧٢) البيان، العدد ٨٥ (١٩١٢/٩/١٧)، ص ٢.

الجمعيات الاستعمارية الإسرائيلية تسعى متضامنة إلى جمع شتات اليهود، وإقامة مملكة يهودية لهم في المستقبل في هذه البلاد»، فعلقت على ذلك بقولها: «نحن نظل نحترم مبادئ الجمعيات اليهودية ومساعيها في خدمة قومية شعبها وإعادة ملكهم ومجدهم، حتى نراها اعتدت على الشرائع والإنسانية، وتجاوزت حقوق الغير وداست مصالح الأقوام الآخرين بلا رحمة تحت أقدامها»[٧٣].

حذرت مجلة المقتبس عام ١٩١٢ من أن «دعاة الصهيونية يريدون أن ينشئوا مع الزمن في فلسطين مملكة تكون سداها ولحمتها بيد أبناء إسرائيل»[٧٤].

وجهت مجلة المنار في شباط/فبراير عام ١٩١٣ اتهاماً صريحاً لجمعية الاتحاد والترقي بتمهيدها الأسباب للجمعية الصهيونية لامتلاك البلاد المقدسة لإقامة ملك إسرائيل فيها، مستدلة على صحة هذه الاتهامات، بتصريح وزيرهم حقي باشا في خطبة علنية له «بأن مستقبل الدولة العثمانية لليهود»[٧٥].

كما وجهت صحيفة الكرمل الاتهام في ٢٧ آذار/مارس عام ١٩١٣ إلى الجمعيات الصهيونية بأنها تسعى إلى استئصال الفلسطينيين لتحل محلهم، وتوجد لها قومية وتقيم حكومة[٧٦].

اكتفت صحيفة المؤيد في ٥ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١٣ بنقل مقال لصاحب جريدة إقدام التركية أحمد جودت ـ من دون تعليق منها ـ تحدث فيه عن أن غاية الصهيونية هو إعداد وطن لليهود الذين لم يذوبوا في المملكة التي ولدوا فيها، وبأن معنى الصهيونية تأليف أمة من اليهود، وبأنهم سعوا مع الدكتور هرتزل إلى احتلال فلسطين، وإيجاد حكومة يهودية فيها[٧٧].

أكد روحي الخالدي في كتابه السيونزم أو المسألة الصهيونية، على أن الصهيونيين اصطلحوا على نظرية حديثة انتشرت بين يهود أوروبا الشرقية، يراد بها تأسيس دولة يهودية في فلسطين، حيث يهاجر إليها جميع اليهود المتألمين من الاضطهاد المسمى باصطلاح الإفرنج (أنتي سيمنزم)، ليؤسسوا في فلسطين على قواعد ملّتهم وطناً خاصاً بهم، تعترف الأمم المتمدنة بوجوده»[٧٨].

أما جرجي زيدان، فقد كتب في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٣، يقول: «إن اليهود المهاجرين يسعون إلى استرجاع ذلك الوطن غير مرة بأساليب مختلفة آخرها الحركة الصهيونية التي غرضها جمع الشعب الإسرائيلي في فلسطين، وجعلها وطناً خاصاً بهم»[٧٩].

---

(٧٣) الكرمل، العدد ٨٤٩ (١٩١١/١٢/١٢)، ص ٢.
(٧٤) المقتبس، مج ٧ (١٩١٢)، ص ٣٣.
(٧٥) المنار، مج ١٦، ج ٢ (١٣٣١هـ ـ شباط/فبراير ١٩١٣)، ص ١٤٧.
(٧٦) قاسمية، «نجيب نصار في جريدته «الكرمل»، ١٩٠٩ ـ ١٩١٤م،» ص ١١١.
(٧٧) المؤيد، العدد ٧١٠٠ (١٩١٣/١٠/٥)، ص ٤.
(٧٨) وليد الخالدي، «كتاب السيونزم أو المسألة الصهيونية لمحمد روحي الخالدي المتوفى سنة ١٩١٣،» في: برهان الدجاني [وآخرون]، دراسات فلسطينية: مجموعة أبحاث وضعت تكريماً للدكتور قسطنطين زريق، تحرير هشام نشابة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٨)، ص ٤٣.
(٧٩) الهلال، مج ٢٢، ج ٢ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٣)، ص ٩٢ ـ ٩٨.

تحدث محمد رشيد رضا في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٣، وبعد عرضه سلسلة من عجائب الأمور ـ وتحت عنوان «المسألتان الشرقية والصهيونية» ـ «أن من أعجب ذلك كله تصدي جمعية من يهود أوروبا لتكوين دولة جديدة في البلاد المقدسة من هذه المملكة، تتألف من مهاجرة فقراء اليهود الممزقين في جميع أطراف الأرض بمساعدة هذه الجمعية، فكيف تسمو همة جمعية أسسها رجل من اليهود إلى تكوين دولة من أوزاع المهاجرين الفقراء في بلاد تتنازع على شبر الأرض فيها أقوى الأمم والدول، وتسفل همة أصحاب هذه البلاد عن حفظها لأنفسهم، دع سمو الهمة إلى تأسيس ملك جديد، في قطر قريب أو بعيد، ..علم الصهيونيون أن الدول الكبرى لا يسمحن لواحدة منهن بامتلاك مهبط الوحي ومصدر الدين الموسوي والعيسوي، وإنه إذا زال ملك الترك من بلاد فلسطين، فلا بد من أن تكون مستقلة تحت حماية جميع الدول، فطمعوا في إرضاء الدول بأن تحل إشكال التنازع بين الدول والمذاهب المسيحية بأن يكون اليهود هم أصحاب ملك في هذه المملكة، بل طمعوا أيضاً في إرضاء جمعية الاتحاد والترقي بذلك، بل يقال إنهم أقنعوها به، فهي تساعدهم على التمهيد له، لتقطع الطريق على العرب، وتكثر خصومهم في بلادهم»[٨٠].

عاد محمد رشيد رضا في آذار/مارس عام ١٩١٤ ليؤكد ما كان قد ذكره سابقاً حول مساعي الصهيونية إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين، وإلى قناعة جمعية الاتحاد والترقي بهذه الفكرة، ودعمهم للصهاينة من أجل تنفيذها، واقتراحه لإفشال مثل هذا الترتيب، أن يتم التفاهم مع الصهاينة[٨١].

كان إدراك القوميين العرب إصرار الصهيونية على هدفها في إقامة دولة يهودية مستقلة، أحد الأسباب التي أدت إلى تحولهم من السعي إلى التفاهم معها إلى معاداتها، وهو أمر أكده شفيق الحكيم ـ أحد كتّاب صحيفة المقطم ـ في ١٤ نيسان/أبريل عام ١٩١٤[٨٢].

يؤكد ذلك، ما صرح به محمد المحمصاني، قائلاً: «نحن نقاوم الصهيونية ـ تلك الحركة السياسية ـ التي غايتها إيجاد وطن يهودي في فلسطين»[٨٣].

في محاولة منه لتوعية دعاة التفاهم مع الصهيونيين لحقيقة من يتعاملون معه، خاطب نجيب نصار هؤلاء في ٢٩ أيار/مايو عام ١٩١٤ بقوله: «الذين يقولون على رؤوس الأشهاد أن فلسطين وطنهم القومي، وهم أصحاب الحق في هذا الوطن؟ فكيف إذاً يمكن الاتفاق مع قوم أجانب يعملون على نزع وطن العرب من أيديهم، وإقامة وطن ملك لهم فيه»[٨٤]؟

---

(٨٠) المنار، مج ١٧، ج ١ (٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٣)، ص ٣٢٠.

(٨١) المنار، مج ١٧، ج ٤ (١٩١٤/٣/٢٧)، ص ٣١٩.

(٨٢) Robert John and Sami Hadawi, *The Palestine Dairy, 1914-1945*, with a foreword by Arnold J. Toynbee (New York: New World Press, 1970), vol. 1, p. 20.

(٨٣) إبراهيم أبراش، البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٢٦.

(٨٤) حداد، «مواقف جريدة «الكرمل» من الصهيونية في العهد العثماني،» ص ١١١.

دفع التطور على طبيعة الوجود الصهيوني في فلسطين بأعيان من القدس ويافا وغزة إلى الاستعانة والاستنجاد بالمنتدى الأدبي العربي، ومناشدته في نيسان/أبريل عام ١٩١٤ باسم الوطنية، العمل بكل ما لديه من الوسائل لينبه الحكومة ضد ما أسموه بالتيار الصهيوني، الذي يسعى إلى تأسيس حكومة إسرائيلية في فلسطين[٨٥].

خلال عام ١٩١٤، وعبر صحيفة المقطم، حاول أحد الفلسطينيين وهو محمد عبد الرحمن العلمي التحذير في كتاباته للصحيفة من البعد السياسي للصهيونية مستشهداً بتصريحات زعمائهم القائلة إنه ينبغي ألا يكون لهم غاية سياسية إلا فلسطين، وجعلها وطناً لهم، بامتلاك فلسطين وإن فلسطين للإسرائيليين في الماضي، ويجب أن تكون لهم في المستقبل»[٨٦].

نقلت صحيفة الأهالي في الأول من شباط/فبراير عام ١٩١٤ عن صحيفة المانشستر غارديان (*The Manchester Guardian*) مناقشتها مستقبل الصهيونية، وفي ما إذا كانت ستتحول إلى حركة سياسية ترمي إلى تكوين مملكة مستقلة بنفسها في داخل السلطنة، أو أن تبقى حركة علمية تهذيبية ترمي إلى إحياء اللغة العبرية ونشرها بين اليهود[٨٧]. وقد شككت الصحيفة بذلك، إلا أنها خلصت إلى القول «إنه ليس هناك فارق كبير في مسلك الحركة السياسية والحركة التعليمية، وإن العشيرة التي تمكنت من تغذية الشعور نحو الاتحاد على الشعور بالتعليم العام، لا يمكن أن تمتنع بعد زمن يسير عن الاندماج في العمل السياسي»[٨٨].

تعكس تقارير الدبلوماسيين البريطانيين تزايد الوعي العربي والمخاوف من سعي الصهيونية إلى إقامة دولة ـ أثناء الحرب العالمية الأولى ـ فأشار أحد هذه التقارير في ١٢ كانون الثاني/يناير عام ١٩١٧، إلى أن «الأوضاع السياسية في فلسطين، وأسباب المعارضة العربية للصهيونية، تعود إلى أهداف الصهيونية السياسية الحديثة، والتي تهدف إلى إنشاء دولة يهودية مستقلة ذاتياً، وإقصاء السكان تدريجياً»[٨٩].

عقب الإعلان عن وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٧، أشارت التقارير البريطانية من قلق المسلمين والمسيحيين من قيام حكومة يهودية في فلسطين، وتحديداً في القدس، وهو الأمر الذي كان له دور في إظهار المسلمين تعاطفاً كبيراً مع ملك الحجاز، واتخاذ خطوات لإبلاغه بذلك[٩٠].

---

(٨٥) فلسطين، العدد ٣٢٣ (١٩١٤/٤/١١)، ص ٨٤.

(٨٦) نصار، موقف الصحافة المصرية من الصهيونية خلال الفترة من ١٨٩٧ ـ ١٩١٧: دراسة تحليلية لصحف «الأهرام»، و«المقطم» و«المؤيد» و«اللواء» و«الجريدة» و«الأهالي»، ص ١٦٩.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ١٧١.

(٨٨) المصدر نفسه، ص١٧١.

(٨٩) خيرية قاسمية، «من خفايا السياسة البريطانية في المشرق العربي خلال الحرب العالمية الأولى: المكتب العربي في القاهرة ـ قراءة في الوثائق البريطانية،» مجلة دراسات تاريخية (دمشق)، العددان ١٧ ـ ١٨ (آب/أغسطس ـ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤)، ص ١٦٦.

(٩٠) Jane Priestland, ed., *Records of Jerusalem, 1917-1971* (Oxford: Archive Editions, 2002), vol. 1, p. 32.

ونقلاً عن صحيفة التايمز اللندنية، أشارت صحيفة الأفكار في عددها الصادر في ٢ كانون الثاني/يناير عام ١٩١٨، إلى أن هدف اليهود من المساعدة العسكرية في الحرب، ومشاركتهم هو ليس إنشاء إمارة إسرائيلية مستقلة فقط، بل لأجل محاربة الأتراك والألمان أيضاً[٩١].

رابعاً: الوعي العربي لمظاهر إقامة دولة يهودية مستقلة

ترافق الوعي العربي لخطورة مساعي الصهيونية من أجل إقامة كيان أو دولة مستقلة في فلسطين مع الوعي لمؤشرات قيام هذه الدولة ومظاهرها، الذي بدأ بشكل مبكر جداً منذ منتصف القرن التاسع عشر تقريباً، وذلك عندما أصبح اليهود في فلسطين يتمتعون بالحماية الأوروبية لهم، وعندما شعر أهل البلاد بأن اليهود يعيشون في استقلالية عنهم وعن الحكم، وإدارة شؤونهم من خلال الحماية الجديدة[٩٢].

ضاعف من زيادة الوعي العربي، ومخاوفهم تجاه هدف الصهيونية إقامة كيان أو دولة، المظاهر التي اتخذتها الصهيونية، وتدل بصورة جلية على جديتها في هذا الأمر والعمل على تحقيقه، ومن أبرز هذه المظاهر إقامة المدارس اليهودية وإحياء اللغة العبرية، واستخدام الطوابع اليهودية، وإنشاء محاكم خاصة باليهود[٩٣].

كانت اللغة العبرية من أهم الأمور التي حرصت الصهيونية على استخدامها وتعميمها، وهي أيضاً من أبرز المظاهر التي استثارت الوعي العربي ـ وإن كان بشكل متأخر وضعيف نوعاً ما، ولا يرقى لأهمية أمر كهذا ـ ومما يلفت النظر كثرة المدارس التابعة لليهود آنذاك، إذا ما قورنت بمدارس الطوائف الأخرى، وعنايتهم بالتعليم الديني الذي يعتبر مصدراً أساسياً في تفسير العلاقة بين اليهود وفلسطين. هكذا، ففي الوقت الذي كان يصر فيه اليهود على تعلم العبرية، كان أبناء البلاد يتعلمون التركية ويدرسون التاريخ العثماني ونسوا ثقافتهم وتاريخهم[٩٤].

من مظاهر اهتمام الصهيونية بالتعليم في المستوطنات تأسيس مكتب (مدرسة) لتعليم العبرية فقط في كل قرية[٩٥]، وتفوقت الطوائف اليهودية على غيرها من الطوائف في فتح المدارس[٩٦]. وعلى الرغم من أن مدرسة مكفية إسرائيل كان من شروط إنشائها أن تكون لكل الطوائف،

---

(٩١) أفكار، العدد ١١٩٤ (١٩١٨/١/٢)، ص ٢.

(٩٢) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين (١٢٩٣ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٧٦ ـ ١٩١٤م)، ص ٣٣.

(٩٣) قاسمية، «نجيب نصار في جريدته «الكرمل»، ١٩٠٩ ـ ١٩١٤م،» ص ١٠١.

(٩٤) السيد يسين وعلي الدين هلال، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨، ٢ ج (بغداد: معهد البحوث والدراسات، ١٩٧٥)، ص ٨٦.

(٩٥) مصطفى الدباغ، «الاستيطان اليهودي في ريف فلسطين في العهدين العثماني والبريطاني، ١٨٥٤ ـ ١٩٤٨م،» دراسات عربية، العدد ٥ (آذار/مارس ١٩٧٥)، ص ٣٦.

(٩٦) عادل مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني، ١٧٠٠ ـ ١٩١٨: قراءة جديدة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩)، ص ٢٢٦.

ولكن إدارة المدرسة لم تلتزم بهذا الشرط، ومارست التمييز في القبول، واقتصرت على الطلاب اليهود[٩٧].

يشير التقرير الذي أوردته دورية صندوق استكشاف فلسطين في نشرتها عام ١٩٠٦، إلى الاهتمام الصهيوني باللغة العبرية ونشرها؛ فتحدث الدكتور ويلر (Whealer) تحت عنوان: «ملاحظات طبية»، عن نشاط المستشفى المقام في القدس، وإلى المراجعين من يهود قادمين من مختلف أنحاء العالم ومختلف الجنسيات واللغات، أغلبيتهم يتفاهمون في ما بينهم باللغة العبرية، «والتي أصبحت بالتأكيد لغة حية في فلسطين، لقد أخبرونا بأنه في بعض المستوطنات اليهودية لا يسمح بالتكلم إلا بالعبرية فقط»[٩٨].

على الرغم مما ورد في التقرير أعلاه، والذي يشكل إشارة واضحة إلى أن تطبيق استخدام اللغة العبرية بين اليهود، وفي المستوطنات ليس حادثاً عرضياً أو اجتهاداً فردياً، بل هو سياسة عامة متبعة ومطبقة بحرص بالغ وبخطط مدروسة، إلا أننا نجد على الجانب الآخر المعني بالقضية، والمستهدف مباشرة، ألا وهو الجانب العربي، جاء الاهتمام، مقارنة بما كان يجري على أرض الواقع باهتاً؛ فيكاد يكون صاحب صحيفة النبراس من أوائل من تحدث عن هذا الأمر وحذر منه، وذلك من خلال ما نشره عن رحلته إلى فلسطين في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٠٩، فعند حديثه عن يافا أشار إلى أن «لليهود فيها مدرسة عظيمة لتدريس العبرانية، وهم يسعون لتكون هذه اللغة لغتهم العامة، ليتمكنوا بذلك من جعل قومية لهم جامعة»[٩٩].

يلاحظ من خلال قوله هذا، إضافة إلى موضوع اللغة، وهو الأمر الأهم، توظيف هذه اللغة باعتبارها اللبنة الأولى في المشروع الصهيوني في توحيد قوميتهم.

أثارت صحيفة المقتبس الموضوع في ٢٧ آذار/مارس عام ١٩١٠، وذلك بوصفها للأعمال النافعة التي تقوم بها الصهيونية لقومها، فقالت: «لم تكتفِ بتكريس الرابطة الدينية بينهم، بل أخذت تعمل على رابطة أخرى، فقررت نشر اللغة العبرية، وتعليمها لعامة الموسويين في المملكة العثمانية»[١٠٠].

حول الاهتمام الصهيوني بقضية التعليم ـ على اختلاف أشكاله ـ كتب عبد القادر القباني أحد أعيان بيروت، في ٢٦ آب/أغسطس عام ١٩١٠ مذكراً قومه ومحفزاً لهم، فقال: «ليس من رأى كمن سمع، لقد فتحوا في القدس مدرسة الصنائع وفتحوا في يافا مدرسة زراعية، فهل لأبناء الوطن المسلمين والنصارى وعدد جميع اليهود العثمانيين وغير العثمانيين بالنسبة إليهم نسبة العشر

---

(٩٧) محمد الطراونة، قضاء يافا في العهد العثماني: دراسة إدارية اقتصادية اجتماعية، ١٢٨١ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٦٤ ـ ١٩١٤م (عمان: وزارة الثقافة، ٢٠٠٠)، ص ٤٩٥.

(٩٨) *Palestine Exploration Fund* (London) (January 1907), p. 82.

(٩٩) النبراس، مج ١، ج ٩ (١٥/١٠/١٩٠٩)، ص ٣٤٨.

(١٠٠) المقتبس، العدد ٢٣٢٨ (٢٧/٣/١٩١٠)، ص ٢.

مكاتب صناعية وزراعية، والجمعية المذكورة على وشك إنشاء مدرسة كلية في حيفا، ومما يقال إن عند إحداث المدرسة الزراعية في يافا شرطت الحكومة على أصحابها أن يقبلوا عدداً معيناً من أبناء الوطن يعلموهم مجاناً. فكم تلميذاً عندهم من أبناء الوطن؟[١٠١].

في مضبطة مقدمة لمجلس إدارة حيفا بحق المعهد العلمي الصناعي الكبير الذي تنوي الجمعيات الاستعمارية الإسرائيلية إقامته في حيفا، جاء فيها «الذي علمناه أن هذا المعهد سيكون أكبر معهد علمي صناعي في سورية يفوق الكلية في بيروت، ولا يضم بين جدرانه سوى أبناء الإسرائيليين، واللغة الرئيسة فيه ستكون اللغة العبرانية، والقول إنه يقبل الطلبة من أبناء البلاد العثمانية من باب ذر الرماد بالعيون، وإن يكن هذا المعهد سيسلح أبناء المستعمرين بسلاح العلم والصناعة ليحاربونا به وينازعونا البقاء، فنحن لا نطالب الإدارة بالوقوف في سبيل منافع أعدائنا السياسيين لأنهم إخواننا في الإنسانية، ولكننا نأمل من أعضائه وبينهم الأمين على مصالح الحكومة السياسية والإدارية والوكيل عن الأهلين أن يظهروا مثل هذه الرغبة والاهتمام على الأقل في المعارف الأهلية، الإسرائيليون لهم مكاتب منظمة تعلم فيها العلوم الحديثة وفيها معلمون يحسنون طرق التربية، فأبناؤهم يتعلمون قواعد اللغة والجامعة اليهودية، وكيفية استخدام الأوقات، ويدرسون فنون الاقتصاد السياسي والعلوم والرياضيات، وأولادنا يدورون في الشوارع والأزقة على شواطئ البحور يتعلمون قتل الأوقات والسباب والفظاظة ومدارسنا أشبه بالزرائب، ومعلموها معذورون إذا كانوا يجهلون العلوم وقواعد التربية والواجبات الوطنية لأنهم لم يتعلموها، على هذا المنوال لا يمكننا أن نربي جيلاً من الجيل الحالي ليقف في ميدان التنازع»[١٠٢].

أكدت مجلة المقتبس في عام ١٩١٢ ما ذكرته المضبطة أعلاه، فذكرت أنهم «من أجل هذا تراهم في مدارسهم لا يعلّمون العربية، ويجعلون اللغة العبرية لغة التعليم والتخاطب، ولهم في فلسطين جرائدهم ومطبوعاتهم ينشرونها على مناحيهم بمأمن من مراقبة الحكومة، وتوفيق الخطة على ما يلائم مصلحة البلاد»[١٠٣].

كان أحد القراء قد بعث إلى صحيفة المنادي في حزيران/يونيوعام ١٩١٣ رسالة روى فيها حادثة شهدها بنفسه، تتعلق بمسألة اللغة العبرية، فيذكر أنه «في أثناء مروره بجماعة من الإسرائيليين المستعمرين وجدهم يتفاهمون بلغتهم الجامعة العبرانية، وكان هناك إسرائيلي معرب لا يعرف العبرية، فسخروا منه لجهله»[١٠٤].

---

(١٠١) «ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة، في ٢٦ آب/أغسطس ١٩١٠، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥١٣ (١٩٣١/١٠/١)، ص ٤.

(١٠٢) «ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة في ٢٣ آب/أغسطس ١٩١١، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥١٢ (١٩٣١/٩/١٧)، ص ٨.

(١٠٣) المقتبس، مج ٧ (١٩١٢)، ص ٣٣.

(١٠٤) المنادي، العدد ٢١ (١٩١٣/٦/٢٥)، ص ١ ـ ٢.

أما صحيفة فلسطين، فقد أثار اهتمامها في شباط/فبراير عام ١٩١٤ قضية عامة وحساسة، تمثلت بإدخال الحكومة التركية ـ لأول مرة ـ اللغة العبرية في كتاباتها، حيث اعتبرت الصحيفة هذه الخطوة اعترافاً صريحاً من الحكومة المحلية بأنه لم يعد لها غنى عن استعمال هذه اللغة[١٠٥].

لم يكتفِ الصهاينة بإقامة المدارس والمعاهد لتعليم العبرية وغيرها من العلوم المتنوعة، بل سعوا إلى إقامة جامعة عبرية، ويورد الزعيم الصهيوني حاييم وايزمان في مذكراته ظروف تشكيلها، فقال: «في جنيف أسسنا نحن الصهيونيين أول جمعية لتحقيق فكرة الجامعة العبرية، ولدت فكرة الجامعة العبرية في القدس مع ولادة فكرة الصهيونية، وبعد رفض السلطان الفكرة، وفي عام ١٩٠٢ نشرنا كراسة عن فكرة الجامعة كان لها أحسن وقع بين يهود العالم أجمع، وتوالت علينا رسائل التشجيع والتبرعات، وفي عام ١٩١٣ أدرجت فكرة الجامعة في جدول أعمال المؤتمر الصهيوني الذي عقد في فيينا في تلك السنة، وكنت أنا قد أعجبت بموقع على جبل الطور يصلح لإقامة الجامعة عليه، كانت تملكه الليدي جراي هل، وقد طلبناه منها عام ١٩١٦ والحرب مشتعلة، فأعجبت من طلبنا، وقدمت الموقع بدون مقابل»[١٠٦].

أثار موضوع الجامعة العبرية الاهتمام العربي ـ وتحديداً الصحف ـ ولكن الجانب الذي تم التركيز عليه ليس الجامعة بحد ذاتها، وإنما اللغة المستخدمة للتدريس فيها، والخلاف الذي نشب بين الصهاينة والحكومة الألمانية حول هذه القضية؛ ففي آذار/مارس عام ١٩١٤ أثارت الصحف العربية هذه المسألة باعتبارها مؤشراً على ما وصلت إليه الصهيونية من نفوذ في تلك الفترة، والمتعلقة بالصراع بين الحكومة الألمانية ويهود فلسطين والجمعية الألمانية الصهيونية حول اللغة الواجب استخدامها في المدارس التقنية والجامعة العبرية في حيفا، هل هي العبرية أم الألمانية؟ فرأت صحيفة لسان الحال ـ إضافة إلى بعض الصحف الفلسطينية مثل الكرمل وفلسطين ـ في هذا الصراع نوعاً من التعبير عن القومية اليهودية، والتمسك باللغة العبرية كلغة رسمية للصهيونية، وبأن النصر في هذه القضية سيكون نصراً للصهيونية[١٠٧].

أما صحيفة الدليل التي أوردت الخبر في ٢٩ آذار/مارس عام ١٩١٤، فقد علقت على الموضوع بقولها: «إن اليهود يريدون الحق لهم وحدهم في الاختيار، لأن المال الذي جمع لهذا المعهد لم يدفعه غير اليهود، ويظهر أن الحق في جانبهم، وإذا ما أصبحت فلسطين مستعمرة وجب عليهم أن يقوموا بإحياء لغتهم»[١٠٨].

---

(١٠٥) فلسطين، العدد ١٤١٧ (١٩١٤/٢/٢٩)، ص ٢.

(١٠٦) حاييم وايزمان، مذكرات حاييم وايزمان بقلمه ١٩٥٢: أول رئيس لدولة إسرائيل (بيروت: دار الفنون للطباعة والنشر، ٢٠٠٦)، ص ١٨ و٢٦.

(١٠٧) لسان الحال، العدد ٧٤٨٤ (١٩١٤/٣/٣).

(١٠٨) المؤيد، العدد ٧٢٤٤ (١٩١٤/٣/٢٩)، ص ٤.

سخرت صحيفة المؤيد بمرارة من هذا الخلاف الذي حدث بين الحكومة الألمانية والجمعية الصهيونية، وذلك بعد أن نقلت النص ذاته الذي أوردته صحيفة الدليل(١٠٩).

إن اهتمام الصحف العربية بالحديث عن هذه القضية، والتعليق عليها يمثل حالة من الوعي لأبعادها، ألا وهو اللغة العبرية باعتبارها ركناً أساسياً من أركان المشروع الصهيوني حرصت عليه منذ البداية، ولم تتهاون في تطبيقه، وهو ما أكدته هذه الصحف تصريحاً وتلميحاً، وإظهار أبعاده ودلالاته.

في السياق ذاته، عبّر رفيق العظم عن استهجانه في نيسان/أبريل عام ١٩١٤ رفض الصهاينة فتح مدارسهم لأبناء العرب، وتدريس اللغة العربية إلى جانب العبرية(١١٠).

كما أثارت صحيفة فلسطين قضية اللغة العبرية من خلال المنشور الذي أصدرته ـ في أعقاب تعطيلها من قبل الحكومة بحجة نشرها مقالاً يشيع الفرقة بين أفراد الشعب ـ وأشارت فيه إلى ممارسات الصهيونية في فلسطين، والتي أبرزها مقاطعة اللغة العربية، واستبدالها بالعبرية(١١١).

ومن المظاهر الأخرى للاستقلال الذاتي الصهيوني، الصحافة العبرية الصهيونية؛ ففي وصف لما هي عليه الأوضاع في القدس وتدهورها، كتب سائح مصري، يصف المعارف والثقافة فيها، فأشار إلى «وجود أربع جرائد عربية لا هم لها سوى الشتائم والمخاصمة وركيكة، وأن هناك بعض الصحف العبرانية انتشرت بين الإسرائيليين، فأصبحت لسان حالهم، والعارفون يقولون إنها أرقى من الجرائد العربية بكثير»(١١٢).

بلغت هذه الصحف درجة عالية من النفوذ، ففي يافا تطاولت صحيفة يهودية على مفتي المدينة، الأمر الذي أدى إلى تظاهرة شعبية(١١٣).

من هذه المظاهر أيضاً، والتي استثارت الوعي العربي، تلك التي تتعلق بصورة مباشرة بما ينم عن شروع الصهاينة في إقامة دولتهم، وما يرتبط بذلك من مقومات الدولة، كاستخدام العلم الصهيوني، والطوابع واستقلالية الإدارة والنشيد الخاص بهم، وغيرها من المظاهر الأخرى؛ فعقب الثورة التي قادها حزب الاتحاد والترقي عام ١٩٠٨، وتعاظم الدور اليهودي فيها، وانعكاس ذلك على أحوال اليهود في فلسطين، رفعوا في يافا علماً ملوناً باللونين الأزرق والأبيض احتفالاً بثورة الاتحاد والترقي، وطالبوا بتمثيلهم في مجلس الأمة المراد تشكيله، وكان لهذا الطلب دلالاته وأبعاده(١١٤).

---

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ٤.

(١١٠) بسام البطوش، «رفيق العظم، ١٨٦٥ ـ ١٩٢٥م: دراسة في فكره ودوره في الحركة الإصلاحية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥)، ص ١٥٠.

(١١١) فلسطين، ١٩١٤/٢/٢٩.

(١١٢) الاتحاد العثماني، العدد ٤٨٦ (١٩١٠/٤/٢٥)، ص ٣.

(١١٣) يوسف الحكيم، سورية والعهد العثماني (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦)، ص ٢١٢.

(١١٤) محمود الشبيات، الصهيونية في الميزان (عمّان: منشورات وكالة الصحافة الأردنية، ١٩٧٥)، ص ٤٣.

لم تقتصر مطالبهم على ذلك، بل في تقرير أرسله رئيس الحاخاميين في الآستانة إلى نظارة العدلية والمذاهب، طالب فيه الحكومة الجديدة أن تعيّن للجنود الموسويين مستخدمين روحانيين في الطوابير التي ينخرطون فيها، وأن تمنحهم حريتهم في أعيادهم الدينية، وأن يكونوا مستقلين في مأكلهم، وأن يعفى أساتذة المدارس وتلامذتها من الخدمة العسكرية. وقد اكتفت صحيفة المؤيد التي نقلت الخبر، بالقول: «إن النظارة تفكر في أمر هذه المطالب»(١١٥).

ثمّة مظهر آخر مهم، تحدثت عنه صحيفة العصر الجديد في ٥ كانون الثاني/يناير عام ١٩١٠، ويتعلق باستخدام عملة صهيونية خاصة، فذكرت أن الجمعية الصهيونية قامت بتأجيل أعمالها كافة، لكي تستعمل الدراهم التي لديها في أورشليم على وجه الخصوص(١١٦).

كان أهالي فلسطين يتلمسون بأنفسهم أن اليهود الأجانب الذين حلوا في فلسطين، قد أصبح لهم مقومات الحكم الذاتي في مستعمراتهم وأحيائهم، فلهم نقود صهيونية خاصة، ولهم بريد خاص بين مستعمراتهم لصق عليه طوابع صهيونية، ولا يستعملون إلا العبرية في لافتاتهم وفي أسماء شوارعهم وإعلاناتهم(١١٧). وهناك إشارة إلى عثور شرطة دمشق على نقود من النحاس عليها شارات صهيونية(١١٨).

وصف أحد أبناء مدينة يافا في ٥ آب/أغسطس عام ١٩١٠ التحول الذي شهدته فلسطين خلال الأعوام العشرة السابقة، فقال: «إن هؤلاء الإسرائيليين لا يألون جهداً في الاستقلال بأعمالهم وتوزيعها على الأفراد منهم،... وهكذا أصبحت جميع المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين بلاداً مستقلة يحكمها مجلس مؤلف من أهلها، ولها عدا عن ذلك مدارس وإدارات خاصة بها، لا دخل للحكومة في شيء منها. أما في البلدان الكبرى، كالقدس ويافا فلا يقلون استقلالاً في أمورهم، فجمعياتهم وعددها ينيف على الخمسين تدير أمورهم حسبما تقتضيه مصلحتهم القومية، وأغراضهم السياسية، ليختم وصفه هذا بقوله: «إن أطماع الإسرائيليين كبيرة، وقد خطوا في سبيل الحصول عليها خطوات واسعة، حتى أصبحوا، ولهم في النفوذ والسلطان ما جعلهم يؤسسون حكومة صهيونية مستقلة ضمن الحكومة العثمانية»(١١٩).

جسّد النداء الذي وجهه شكري العسلي ـ وكان آنذاك قائمقاماً للناصرة ـ إلى قائد الحملة الحورانية سامي باشا الفاروقي، ونشرته المقتبس في ٥ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٠ درجة عالية من الوعي العربي لخطورة مظاهر الاستقلال الذاتي لدى اليهود الصهاينة في فلسطين، فقال: «هم لا يخالطون العثمانيين، ولا يشترون من عندهم شيئاً، ولهم بنك أنكلو ـ فلسطين يقرضهم بفائدة

(١١٥) المؤيد، العدد ٥٩٢٥ (١٩٠٩/١١/٢٤)، ص ٤.

(١١٦) العصر الجديد، العدد ١٢٧ (١٩١٠/١/٥)، ص ٣.

(١١٧) خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ ـ ١٩١٨ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٣)، ص ٢٥٤.

(١١٨) المصدر نفسه، ص ٢٥٤.

(١١٩) المؤيد، العدد ٦١٤٢ (١٩١٠/٨/١١)، ص ١ ـ ٢.

لا تتجاوز الواحد في المئة في السنة، وقد جعلوا لكل قرية فيها إدارة مدرسة، وكل قضاء مديرية، ولكل جهة مدير عام، ولهم راية لونها أزرق وفي وسطها خاتم سليمان، وتحته كلمة عبرانية معناها «صهيون»، لأنه جاء في التوراة أن أورشليم ابنة صهيون، ويرفعون هذا العلم مكان العلم العثماني في أعيادهم واجتماعاتهم، ويترنمون على المارش الصهيوني... ويحلون دعاويهم واختلافاتهم في ما بينهم بمعرفة المدير، ولا يراجعون الحكومة، ويعلّمون أبناءهم الرياضة البدنية، ولهم بريد خاص وطوابع خاصة وغير ذلك، مما يبرهن لك على أنهم بدأوا بتأسيس مقاصدهم السياسية وتأليف حكومتهم الخيالية، فإذا لم يتنبه النواب وتتيقظ الحكومة، وتضع حداً لهذا السيل الجارف لن يمضي على فلسطين يوم أو بعض يوم إلا وتراها أصبحت ملكاً للجمعية الصهيونية ورفيقاتها أو شُعبها المذكورات»[١٢٠].

المفارقة، أن صحيفة المقتبس التي نشرت هذا النداء، نجدها تنشر بعد ما يقارب الشهر والنصف، أي في ٢٣ كانون الثاني/يناير عام ١٩١١ تفاصيل الاحتفال الذي أقيم لاستقبال سامي باشا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٠، حيث ركزت الصحيفة في خبرها على المشاركة الفاعلة للإسرائيليين، والتي تدل ـ وفقاً للصحيفة ـ «على أن الروح الوطنية دبت في نفوس الأهلين، ولا سيَّما الشبان منهم، فقام أعضاء الجمعية الأدبية الإسرائيلية بتقديم علم عثماني مزركش إلى سامي باشا، إقراراً له على جميله في توطين الأمن في ربوع حوران،... وقام جمهور عظيم من شبان الإسرائيليين تتقدمهم الموسيقى العسكرية، وهم يحملون الأعلام العثمانية وباقات الزهور...»، ولتختم الصحيفة خبرها بقولها: «ولا يسعنا في هذا المقام إلا الشكر لأولئك الشباب الذين قاموا بهذا الاحتفال مما دل على وطنيتهم، وأي دليل أعظم من شكر المحسن للوطن عن إحسانه»[١٢١].

هذه الازدواجية أو القصور في الفهم والوعي يقف المرء أمامه حائراً؛ فإذا كانت الجمعية الأدبية الإسرائيلية، وطلاب المدرسة الوطنية الإسرائيلية أظهروا خلاف ما يبطنون، بالقيام بما يناقض أفكارهم، وما يقومون به على أرض الواقع، وذلك خدمة لمصالحهم وأهدافهم، فكيف لصحيفة مثل المقتبس، وقد نشرت منذ مدة وجيزة ما يكشف هذه النوايا ويعريها، كيف لها أن تنشر مثل هذه التفاصيل، وتظهرها بصورة تسبغ على هؤلاء أقصى درجات الوطنية والانتماء، في الوقت الذي يسعون فيه إلى إقامة كيان مستقل عن الدولة العثمانية في فلسطين.

أخذت مظاهر الاستقلال الذاتي لدى الصهاينة في فلسطين مع بدايات عام ١٩١١ بالانتشار، بحيث أصبحت تثير وعياً عربياً أوسع، وردود فعل أعمق، وتجلى ذلك في وسائل وعدة مناسبات؛ ففي جلسة مجلس المبعوثان المنعقدة في ٦ آذار/مارس عام ١٩١١ اغتنم نائب دمشق شكري العسلي مناقشة نائب القدس روحي الخالدي المسألة الصهيونية، ليوزع على أعضاء المجلس

(١٢٠) المقتبس، العدد ٥٤٢ (١٩١٠/١٢/٥)، ص ١.
(١٢١) المقتبس، العدد ٥٨١ (١٩١١/١/٢٣)، ص ٢.

طوابع تحمل صورة هرتزل، قائلاً: «انظروا الطابع الذي يستعمل بالبريد»[١٢٢]، واستمر في تأكيده أنهم ـ إي الصهاينة ـ يسيرون في فلسطين سير أمة، ففي أعيادهم يرفعون راية زرقاء كتب عليها «صهيون»[١٢٣].

في الجلسة التي عقدت في ٨ آذار/مارس عام ١٩١١، أكد نائب بيروت رضا الصلح هذا الأمر، وأضاف أن اليهود في فلسطين اتخذوا أيضاً علماً خاصاً بهم، وسكوا نقوداً[١٢٤].

وكان روحي الخالدي قد أكد في جلسة مجلس المبعوثان في ١٢ أيار/مايو عام ١٩١١، إصدار الصهاينة عملة خاصة بهم، وجاء قوله هذا في معرض مناقشة المجلس لاقتراح يقضي بتوحيد المسكوكات، وتعليقاً على قول أحد النواب حول إصدار عملات خاصة في الجزر باسم بعض الكنائس، جاء رد ناظر المالية بالتأكيد أن ضرب العملة ينحصر في الحكومة[١٢٥].

في برقية بتوقيع إسعاف النشاشيبي من القدس إلى الكرمل جاء فيها: «أنبأني صادق أنه احتفل ليلة الأحد في النادي الصهيوني العام بيوبيل بن يهودا آخذين الأعلام الصهيونية، ورتل فيه النشيد الاحتلالي الصهيوني، وبيعت أوراق البريد الصهيونية، وذلك كان وسيكون أمثاله والفلسطينيون لاهون لاعبون»[١٢٦].

عاد روحي الخالدي إلى الحديث عن الموضوع ذاته في كتابه السيونزم عام ١٩١٣، بما ينم عن درجة عالية من الوعي، وليستأنف ما كان قد بدأه سابقاً في تحذيره من مظاهر الاستقلال الصهيوني، فقال: «لم يدع الصهيونيون شيئاً من شارات الدولة إلا وضعوه، ولم يكتفوا بالعلم الصهيوني وطوابع البريد الصهيونية، حتى زادوا عليها المارش الصهيوني (النشيد الصهيوني)، وقد أورد الخالدي تفاصيل هذا المارش بالحروف الأجنبية والألفاظ العبرية مع تعريبها، منوهاً إلى أن الشطر الثالث من مطلع النشيد قد تم تعديله من «لنرجع لأرض آبائنا»، ليصبح بعد بدء استعمارهم لفلسطين «لنكون أمة حرة بأرضنا... أرض صهيون والقدس»[١٢٧].

هذه المظاهر تم رصدها من قبل أحد أبناء يافا، في رسالة بعث بها إلى صحيفة المقتبس في ٢٩ تموز/يوليو عام ١٩١١ واصفاً الاحتفال الذي أقامته الجمعية الصهيونية في مستعمرة الملاحة بذكرى هرتزل مؤسس الصهيونية، الذي شارك فيه طلبة المكتب الإسرائيلي، والذين ساروا إلى

---

(١٢٢) برهان الدين، «النواب العرب في العهد العثماني والخطر الصهيوني في فلسطين،» ص ١٥٦.

(١٢٣) البيان، العدد ٣٨ (١٩١١/١٠/٢٤)، ص ١ ـ ٢.

(١٢٤) برهان الدين، المصدر نفسه، ص ١٥٦، وحسان علي حلاق، دور اللبنانيين في معركة النضال العربي، ١٩٠٨ ـ ١٩٤٢ (بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٧)، ص ٧.

(١٢٥) الحضارة، العدد ٦١ (١٩١١/٥/٢٦)، ص ٥.

(١٢٦) «ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٠، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٤٧ (١٩٣٠/١/١٧)، ص ٦.

(١٢٧) الخالدي، «كتاب السيونزم أو المسألة الصهيونية لمحمد روحي الخالدي المتوفى سنة ١٩١٣،» ص ٧٥.

المكان المذكور بين الهتاف والتصفيق، رافعين الأعلام الصهيونية، وليؤكد في ختام حديثه أن هذا الاحتفال «أثار أنظار القائمقام الذي أخذ يراقب حفلتهم»[١٢٨].

علقت صحيفة المقتبس على الرسالة بما يلي «نشكر قائمقام طبرية على اهتمامه بالمسألة الصهيونية، ويا حبذا لو كان كل قائمقام وكل متصرف في ولايتي بيروت وسورية، وحتى والي بيروت، ووالي سورية يهتمون بالحركة الصهيونية اهتمامهم بذاتهم، ويطبقون أحكام قانون الجمعيات على فروع الجمعية الصهيونية السرية المنتشرة في كل مكان، ليحفظوا البلاد من الأخطار المقبلة»[١٢٩].

في أيار/مايو عام ١٩١١، حاولت صحيفة أبو الضيا إيصال هدف مزدوج لقرائها ينم عن وعي وقراءة لأبعاد الحدث، ولما بين السطور، وذلك من خلال مقال بعنوان «مظهر جديد من مظاهر الصهيونية» ـ نقلته عنها المقتبس بحرفيته في ٣٠ أيار/مايو عام ١٩١١ ـ وهو لشخص من حيفا وقّع بالأحرف ع.م. تحدث فيه عن مقابلته صديقاً أجنبياً، يعلم أدق التفاصيل عن فلسطين، أخبره بأن الصهاينة أسسوا مملكتهم سنة ١٩٠٣ في زكرون يعقوب على مقربة من يافا، ونصّبوا د. شوفر ملكاً عليهم، وأخذت الحكومة الجديدة تسجل العقود والمقاولات التي يتعاطاها أبناء موسى، وتطبع عليها طوابع خاصة بها، وجمعت في ديوانها كل المستندات التي لها صلة بالصهيونية، وعندما بلغ هرتزل ذلك طلب من شوفر التراجع عن هذا الأمر، لأنه لم يئن أوانه بعد، وعندما رفض الأخير التراجع، بعث له هرتزل من «خلعه عن تخته وأزال كل الأدلة والمستندات التي تتعلق بتأسيس المملكة الصهيونية»[١٣٠]. وعلقت الصحيفة على ما جاء في المقال بقولها: «إن كل مظهر من مظاهر الصهيونية يشفّ عن نيات القائمين بها»[١٣١].

أما صحيفة المنادي، وبعد أن استعرضت في نيسان/أبريل عام ١٩١٣ المصالح والسلطة والنفوذ الذي يتمتع به الإسرائيليون، فقالت: «أصبحت مستعمراتهم كزمارين وطبريا وغيرها التي يخفق عليها العلم الصهيوني، صباحاً مساءً، خالية من مسلم أو مسيحي»[١٣٢].

استمرت مظاهر الاستقلال الصهيوني خلال عام ١٩١٤ تستثير التساؤلات والاهتمام، وفي مقدمها المؤسسات التي أنشأها الصهاينة في فلسطين؛ فأشارت مجلة المقتطف في كانون الثاني/ يناير عام ١٩١٤ إلى إنشاء دار البحث الزراعي عام ١٩٠٩، وإنشاء دارة صحية لدراسة الأمراض ومقاومتها[١٣٣].

---

(١٢٨) المقتبس، العدد ٧٤٠ (١٩١١/٧/٢٩)، ص ٣.
(١٢٩) المصدر نفسه، ص ٣.
(١٣٠) المقتبس، العدد ٦٩٠ (١٩١١/٥/٣٠)، ص ١.
(١٣١) المصدر نفسه، ص ١.
(١٣٢) المنادي، العدد ٦٢ ـ ١٤ (١٩١٣/٤/٢٤)، ص ٤.
(١٣٣) المقتطف، مج ٤٤، ج ١ (كانون الثاني/يناير ١٩١٤)، ص ٥٠.

وتحدثت صحيفة لسان الحال في ١٠ شباط/فبراير عام ١٩١٤ عن بناء مستشفى لأمراض العيون في يافا، تم افتتاحه بمناسبة زيارة روتشيلد القدس[١٣٤].

كما بعث مجموعة من الشباب المتعلمين في يافا في آذار/مارس عام ١٩١٤ رسالة إلى الباب العالي، جاء فيها: «الصهيونيون في يافا حكومة ضمن حكومة، لهم في مستعمرة تل أبيب سجن يسجنون فيه الوطنيين الذين يحدث بينهم وبين اليهود خلاف أو نزاع، وكان معاون النيابة السابق قد أخرج بيده سجيناً مسلماً من هذا الحبس اليهودي، ولم يفعل غير ذلك، وللصهيونيين علم كبير يرفعونه على الجهة اليمنى من الباب الكبير لمدرستهم، ويوم روتشيلد في يافا طافوا بعشرات من هذه الأعلام في شوارع المستعمرة. وليختموا رسالتهم بالتساؤل «إذا ما كانت الحكومة العثمانية عاجزة عن تأنيب الصهيونيين؟، فيجب عليها إذ ذاك أن تدل الوطنيين على أماكن يهاجرون إليها، وإما تكون قادرة، فيجب عليها حينئذ أن تضع حداً لهذه الاعتداءات والإهانات التي من شأنها الاستخفاف بالسلطة العثمانية، وإن استقلال البلاد وكرامة الحكومة مهددان من الصهيونيين، وإذا لم تتدارك الحكومة رعاياها المساكين فعلى الدنيا السلام»[١٣٥].

تابعت الصحيفة ذاتها اهتمامها في ما يتعلق بقضية مهمة جداً، وهي تشكيل الصهيونية فرقة عسكرية خاصة بها، والقيام في نيسان/أبريل عام ١٩١٤ باستعراض لقواتهم العامة، وذلك بعد أن وصل القدس ثلاثمئة صهيوني، منهم كبار رجال السياسة والمؤلفون والفلاسفة والدكاترة والمحامون[١٣٦].

والغريب في الأمر، أن مثل هذا النشاط لم يثر اهتمام الأوساط العربية الأخرى، أو دفعها إلى التعليق عليها، وذلك على الرغم من خطورته وأبعاده وتوقيته.

تحدثت صحيفة فلسطين في ٢٩ نيسان/أبريل عام ١٩١٤ عن التهديد الصهيوني في فلسطين، مؤكدة أنه إذا لم يسرع المخلصون إلى إنقاذ الفلسطينيين من مصيرهم، سيكون مماثلاً لمصير الهنود الحمر في أمريكا؛ فالصهيونية التي تشكل دولة ضمن دولة، تهدد مصير العرب وصميم وجودهم في فلسطين[١٣٧].

كذلك أمر تسليح الصهيونية؛ فصحيفة الأمة في ٢١ شباط/فبراير عام ١٩١٠ ذكرت، نقلاً عن أحدى الصحف التركية لا توركي - أن يهود إزمير قد عزموا على فتح اكتتاب للأسطول العثماني لشراء مدمرة يسمونها (إسرائيل)، وبأن الإسرائيليين لم يكتفوا باللجان التي شكلوها للاكتتاب للأسطول، وإظهار مبلغ حبهم لوطنهم العزيز، بل أرسلوا دعوة عامة إلى جميع أبناء جنسهم

---

(١٣٤) لسان الحال، العدد ٧٤٦٦ (١٩١٤/٢/١٠)، ص ٢.

(١٣٥) المؤيد، العدد ٧٢٥١ (١٩١٤/٤/٦)، ص ١.

(١٣٦) المؤيد، العدد ٧٥٢١ (١٩١٤/٤/١٥)، ص ٢.

(١٣٧) فلسطين، ١٩١٤/٤/٢٩، ويعقوب الدجاني ولينا يعقوب الدجاني، فلسطين واليهود وجريمة الصهيونية والعالم، تحرير مفلح الخوالدة (عمّان: [د. ن.]، ١٩٩٣)، ص ٢٥١.

للحضور إلى كنيسهم ببلانة، حيث أجيبت الدعوة من قبل كثيرين، وذكّر الخطيب أبناء جنسه بما كان يلاقيه أسلافه من الاضطهاد والظلم الشديدين، ورحب بهم السلطان، ثم شكلت اللجان للاكتتاب[١٣٨].

كما أثارت صحيفة الكرمل مجموعة من التساؤلات حول وصول عدد من الصناديق المملوءة بالديناميت، ومواد أخرى إلى مدرسة الصنائع التابعة للجمعية الصهيونية الاستعمارية بحيفا، فقامت الصحيفة بالاستقصاء من خلال سؤال مديرية الجمرك التي أجابت بأنها جاءت بمقتضى أمر من المديرية العمومية، وعند سؤال القائمقام، أشار إلى موافقة كل من وزارة الداخلية والحربية عليها، وبأن الهدف منها فتح صهاريج للمكتب وحفر قناة حتى البحر، وقد علقت الصحيفة على ذلك بقولها: «والحال هذه لا يمكننا إخفاء قلقنا من تسليم ثلاثة آلاف كيلو مواد جهنمية لإدارة شركة لا نعرف ماهية العمل الذي استخدم لاستعمال هذه المواد، وإذا كانوا لا يسيئون استعماله، وعندنا أنه كان خير للحكومة لو استلمت هذه المواد وسلمتها بحسب اللزوم، لأننا لا نعلم من يكون المسؤول، إذا اتفق في المستقبل، لا سمح الله، وقوع حوادث نسف بالديناميت في هذه النواحي»[١٣٩].

---

(١٣٨) الأمة، العدد ٦٦ (١٩١٠/٢/٢١)، ص ٢.

(١٣٩) «ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة في١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٠، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٤٧ (١٩٣٠/١/١٧)، ص ٦.

الفصل الخامس

بدايات الوعي العربي للخطر الاقتصادي للمشروع الصهيوني، ١٨٩٧ ـ ١٩١٧

أولاً: الوعي العربي للخطر الاقتصادي الصهيوني خلال الفترة، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٥

أدرك العرب في فلسطين وخارجها أن الصهيونية تسعى إلى السيطرة على الوطن العربي سيطرة سياسية عسكرية شاملة، ولكنها في البداية على الأقل كانت تسعى إلى أن تكون هذه السيطرة اقتصادية[١]، وذلك على الرغم من أن الاعتبارات الاقتصادية في المشروع الصهيوني لم تكن هي الأساس في ذهن مهندسيه الأوائل؛ ففلسطين برقعتها الصغيرة وبفقرها النسبي بالموارد والثروات، لا يمكن أن تشكل قاعدة مشروع اقتصادي مربح، إلا أن أهمية فلسطين تنبع من موقعها، ومن الاعتبارات الاستراتيجية لهذا الموقع[٢].

هذا لا يعني أن الجانب الاقتصادي والاستفادة المادية كانا غائبين عن أذهان زعماء الصهاينة؛ ففي يومياته في ٢٠ نيسان/أبريل عام ١٨٩٧، كتب هرتزل يصف الأوضاع في فلسطين، قائلاً: «الطقس ممتاز والأرض غير قاحلة، والطبقة الرغامية فقط جرفت إلى الوديان من الجبال حيث كانت في الماضي جلالي خصبة، إن البرتقال مزهر حالياً في فلسطين، كل شيء يمكن فعله في تلك البلاد»[٣]. كذلك ما كتبه حول رؤيته المستقبلية لاستثمار ثروات فلسطين، فقال: «يمكن إنشاء

(١) أنيس الصايغ، فلسطين والقومية العربية (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٦)، ص ٢٦.

(٢) عبد الله عبد الدائم، «موقف الصهيونية: كفكرة وحركة من القومية العربية،» شؤون عربية، العدد ١٠٤ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٨)، ص ١٠.

(٣) أنيس صايغ، معد، يوميات هرتزل، ترجمة هلدا شعبان صايغ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨)، ص ٧٥.

صناعات كيماوية عظيمة على شواطئ البحر الميت كثير الملوحة، ويجب تحويل مجاري المياه النقية التي تصب فيه الآن واستعمالها كمياه شرب. يجب استبدال الروافد بقناة في البحر المتوسط، أيضاً يوجد الكثير من المياه المولدة للقوة التي يمكن تحويلها إلى كهرباء»[٤].

إن وعي الخطر الاقتصادي الذي تشكله الصهيونية كان لدى الفلسطينيين أسبق وأكبر منه لدى بقية العرب، ومن هذا المنطلق جاءت مقاومتهم الصهيونية مبكراً جداً، بدليل أن هذه المقاومة لم تشتد إلا عندما بُدئ بتطبيق العمل العبري، في حين أن الوعي العربي خارج فلسطين كان ينصب أكثر على خطر الصهيونية السياسي، لذا انطلقت المعارضة لها على أساس قومي ـ باعتبار أن الصهيونية تهدد كيان الأمة العربية ووحدتها ـ وذلك لبعد هؤلاء من تأثير الخطر الاقتصادي الصهيوني.

قبل أن يترسخ الشعور بالتهديد الصهيوني الاقتصادي لدى الفلسطينيين، ساد مناخ من التسامح والاعتدال في تعامل أهالي فلسطين مع من سكن من يهود وغيرهم في بيوتهم وحاراتهم ومدنهم كأصدقاء لهم، الأمر الذي نجم عنه إقامة اليهود المستوطنين شراكات اقتصادية مع العرب، أسفرت عن قيام نشاط تجاري واجتماعي ملحوظ، إذ استفاد الفلسطينيون من أصحاب الدور والمتاجر في زيادة الدخل الذي رافق قدوم المهاجرين اليهود إليها[٥].

أسهم هذا التسامح أيضاً في قناعة بعض الجماعات اليهودية الأجنبية عندما استقرت للعيش في فلسطين بفكرة الاندماج مع التركيبة الاقتصادية والاجتماعية لأهلها، وبخاصة المؤسسة التجارية، ولكن بنمط جديد[٦]، شجع على ذلك أن أغلبية سكان المدن كانت تعمل في التجارة والصناعات اليدوية والزراعية البسيطة، وعمل اليهود كمهنيين وفنيين مهرة، وأبدعوا في الصناعة والحدادة والخياطة، واحتكروا أعمال الصيرفة والمصرفية[٧].

تطورت العلاقة بين الطرفين إلى علاقات اجتماعية، وذلك بعد أن اندمج اليهود في المجتمعات المدنية، ومما يدل على وجود الثقة بين الطرفين ـ والتي أسهمت في بناء علاقات مع أهالي الأرياف ـ إقبال العمال العرب على العمل كمزارعين وعمال في مستوطناتهم، وحراس لحماية أملاك اليهود فيها[٨]. على مدار السنين، تطور اعتماد مشترك بين المستوطنين والفلاحين؛

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٥) مايكل دمبر، «الاستيطان اليهودي في القدس،» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة ٢، العدد ٨ (خريف ١٩٩١)، ص ٣٥.

(٦) محمود نهار الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين (١٢٩٣ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٧٦ ـ ١٩١٤م) (حلحول، فلسطين: مطبعة بابل الفنية، ٢٠٠٥)، ص ٤٥٠ ـ ٤٥١.

(٧) حيدر رشيد، «مقدمات ظهور الحركة العمالية العربية في فلسطين قبل الانتداب،» شؤون فلسطينية، العدد ١٠٩ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠)، ص ١٠١، ويعقوب الدجاني ولينا يعقوب الدجاني، فلسطين واليهود وجريمة الصهيونية والعالم، تحرير مفلح الخوالدة (عمّان: [د. ن.]، ١٩٩٣)، ص ٢٤٣.

(٨) الشناق، المصدر نفسه، ص ٤٥٠ ـ ٤٥١.

فالمستوطنون الذين عانوا العمل الزراعي المرهق، قرروا الاعتماد على العمال العرب بصورة كبيرة، وهو ما أدى إلى تحسن مستوى المعيشة لدى العرب تحسناً كبيراً، وبخاصة في مواسم الحصاد، ولكن هذه العلاقة سرعان ما تأثرت سلباً بمجموعة من العوامل التي أثبتت أن العداوة والتوتر قد يحدث، وإن كان هناك منفعة اقتصادية مشتركة بين الطرفين، وتمثلت هذه العوامل بما يلي:

١ ـ الفروق الثقافية بين العرب واليهود، التي لم تضعف أو تختفي، على الرغم من العلاقات القائمة بينهما على المنفعة الاقتصادية[٩].

٢ ـ عجز الفلاح الفلسطيني ـ على الرغم من أنه لا يقل فطنة وذكاء عن المزارع الصهيوني ـ عن تحديث أساليبه، لافتقاره إلى رؤوس الأموال والإرشاد الزراعي المرتكز على البحث العلمي والتعليم الزراعي[١٠].

٣ ـ ضعف البنية التحتية في قطاع الصناعة في فلسطين في أوائل القرن العشرين، مما أدى إلى تأخر ظهور الطبقة العاملة الفلسطينية، التي كانت تفتقر إلى الوحدات الإنتاجية الكبيرة، والمشاريع العامة وتوجيه الاستثمار[١١].

٤ ـ إقبال المهاجرين الصهاينة على شراء الأراضي من كبار الملاك، وطردهم الفلاحين الشركاء في الأرض، ومنعهم في القرى المجاورة من حقوق الرعي المكتسبة في هذه الأراضي، مما أدى إلى بداية نزاع وصدام بين الفلاح الفلسطيني والمهاجر الصهيوني[١٢]. وازدادت النقمة باستيلاء الدائنين على أراضي الفلاحين المثقلين بالديون، لبيعها لليهود الأجانب، مما أثار استياء السكان العرب في الريف الفلسطيني، الذي ما لبث أن تحول إلى عداء ظاهر ومكنون[١٣].

٥ ـ أدّى التطور والتحسن الاقتصادي في المدن الفلسطينية وتحسن الزراعة، إلى ارتفاع مستوى المعيشة، وظهور فئة من التجار والسماسرة التي استفادت أكثر من غيرها من الفرص الاقتصادية الجديدة، وكانت تعمل لخدمة مصالحها الشخصية، ومصالح الصهاينة على حساب التاجر أو الفلاح الفلسطيني[١٤].

---

(٩) Yousef Gorny, *Zionism and the Arabs, 1882-1948: A Study of Ideology*, translated by Chaya Galai (Oxford: Clarenton Press,1987), p. 19.

(١٠) خليل أبو رجيلي، «الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل،» شؤون فلسطينية، العدد ١١ (تموز/يوليو ١٩٧٢)، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

(١١) رشيد، «مقدمات ظهور الحركة العمالية العربية في فلسطين قبل الانتداب،» ص ١٠٢.

(١٢) محمود الشيبات، الصهيونية في الميزان (عمّان: منشورات وكالة الصحافة الأردنية، ١٩٧٥)، ص ٤٢.

(١٣) وليد الخالدي، محرر، القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، ٢ ج (الرياض: اتحاد الجامعات العربية، ١٩٨٣)، ج ١، ص ٢٠٣.

(١٤) David Kushner, ed., *Palestine in the Late Ottoman Period: Political, Social and Economic Transformation* (Leiden: Brill Academic Pub., 1997), p. 188.

مع تبدل الأوضاع، أخذت طبيعة الوجود اليهودي في فلسطين تتحول من الطابع الديني والمعايشة إلى الطابع الاستعماري الزراعي، وبخاصة مع وجود الفكر الصهيوني[15]. أخذ هذا التحول يمس مباشرة مصالح الفلاحين ووجودهم، ومصالح أهل فلسطين الاقتصادية، الذين أصبحوا مهددين نتيجة النشاط الاقتصادي الذي يمارسه المستوطنين الصهاينة[16].

عند انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في آب/أغسطس عام ١٨٩٧، تنبه العرب إلى أن اليهود الذين استوطنوا في فلسطين، قد استولوا على معظم حركة التبادل التجاري فيها، وإلى أنه إذا ما زادت أعدادهم، فسوف يحتكرون الأعمال. وقد أجابت مجلة المقتطف رداً على تساؤل أحد القراء عما إذا أراد الصهاينة تعمير أراضي فلسطين بالفلاحة والصناع، بقولها: «إن اليهود الذين أتوا فلسطين حتى الآن أهل صناعة وتجارة، وقد أفلحوا فيها، وقبضوا على موارد التجارة وأساليب الصناعة، أما الفلاحة فلا نظن أنهم يعكفون عليها، لأنهم ليسوا أهل فلاحة في البلدان التي هم منتشرون فيها، بل ربما ملكوا الأراضي، وأبقوا سكانها الحاليين حرّاثين فيها، وقد صار كل شيء ممكناً لأهل المال فلا يستحيل عليهم إذا أرادوه»[17]. يؤكد صحة ما ذهبت إليه المقتطف في ردها، أن هرتزل بعد زيارته فلسطين في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٩٨، وبعد أن علم بأن الحمى تفتك باليهود المهاجرين إليها، قرر أن يعهد بالأعمال التي تعرض أصحابها للخطر، إلى العرب، وعلل هذا القرار بأنه «سيكون تكاليف هذا بلايين، ولكن هذا سيؤدي إلى خلق بلايين من الثروة الجديدة، يمكن استخدام العرب الذين لهم مناعة ضد الحمى للعمل»[18].

مع بداية القرن العشرين، استمر اعتماد الصهاينة على الفلاحين العرب في مستوطناتهم، وخصوصاً مع جهود روتشيلد لتطوير الزراعة، وازدياد حاجة اليهود إلى الخبرات والعمال العرب، إضافة إلى حاجة العمال العرب الاقتصادية إلى العمل في المستوطنات، حيث استمرت علاقة المنفعة المتبادلة بين الجانبين، ولكن ذلك لا ينفي وجود احتقار وازدراء متبادل بينهما؛ فالمستوطن كان ينظر إلى العربي على أنه غريب في عاداته ودينه ونظامه بسبب القيم المختلفة[19].

على الصعيد التجاري، أصبح النشاط الصهيوني في هذا المجال يمثّل خطراً على التجار العرب الذين رأوا فيه تهديداً لمصالحهم[20]، وتحولت بعض المدن كحيفا ويافا إلى مدن صهيونية[21]،

---

(١٥) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين (١٢٩٣ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٧٦ ـ ١٩١٤م)، ص ٤٥٠ ـ ٤٥١.

(١٦) Gorny, *Zionism and the Arabs, 1882-1948: A Study of Ideology*, p. 13.

(١٧) المقتطف، مج ٢٢ (نيسان/أبريل ١٨٩٨)، ص ٣١٠.

(١٨) صايغ، معد، يوميات هرتزل، ص ٧٨.

(١٩) Anita Shapira, *Land and Power: The Zionist Resort to Force, 1881-1948* (New York: Oxford University Press, 1992), p. 58.

(٢٠) Neville J. Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I* (Berkeley, CA; London: University of California Press, 1976), p. 223.

(٢١) عادل مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني، ١٧٠٠ ـ ١٩١٨: قراءة جديدة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩)، ص ٢٢.

وتطور مركز المدينتين التجاري نتيجة تدخل اليهود والأجانب في تجارتها[٢٢]، وقد نبهت صحيفة الأهرام إلى الأطماع السياسية والاقتصادية للصهيونية، واتهمتها باحتكار التجارة، وبخاصة في مدينة يافا[٢٣].

كما نشرت صحيفة الجامعة في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٠٢ مقالاً لسليم قبعين حول بلدان فلسطين، ومن بينها طبريا، فأشار إلى قضية مهمة تنم عن وعي حقيقة الخطر الصهيوني على الجانب الاقتصادي، وهي «أن أهلها من غير الإسرائيليين يتعاطون صيد السمك، لوجوده بكثرة في بحيرة طبريا، فكأنهم ورثوا هذه الصناعة عن الإسرائيليين الذين تقدموهم في هذه البلاد، وكان بودنا أن يتشبهوا بمواطنيهم الإسرائيليين الذين يستدرون اليوم خيرات الأرض من طرق الزراعة»[٢٤].

مع مرور الوقت، وتفاقم التغلغل الصهيوني على اختلاف أشكاله، برزت المقاومة المحلية لهذه الظاهرة، وإن لم تكن أعمال المقاومة منسقة ومنظمة، إذ توسعت بصورة عفوية، وبالتزامن مع عمليات شراء الأراضي من المالكين الغائبين، وطرد الفلاحين أو المرابعين عنها، وكانت كلما توسعت عملية الاستيطان وانتشرت في الريف، عمّت المقاومة واتسع نطاقها، وأصبحت المواجهة حتمية بين الفلاحين المقيمين على الأراضي، والمستوطنين الذين عمدوا إلى طردهم منها، وتالياً قطع أسباب معيشتهم فجأة من دون سابق إنذار، فكان طبيعياً أن يقاوموا هذه الظاهرة بعنف لمواجهة المستوطنين المدعّمين بقوة السلطة التي كانت يدها ثقيلة على الفلاحين، وخفيفة على المستوطنين في تنفيذ تعليمات الدولة وأوامرها، وفي تنفيذ الصفقات المشبوهة بين المستوطنين وأصحاب الأراضي[٢٥].

لم يكن الفلاحون وحدهم في هذه المواجهة، بل كان هناك القبائل البدوية التي حُرمت هي أيضاً من مراعي قطعانها لاستيلاء المستوطنين عليها، فأدى ذلك إلى قيام الفلاحين مع البدو، ومن دون تنسيق مسبق، بعمل متكامل في مهاجمة المستعمرات وحرق المزارع، وتخريب المرافق[٢٦].

ثانياً: الوعي العربي للخطر الاقتصادي للمشروع الصهيوني خلال الفترة ١٩٠٥ ـ ١٩٠٨

شهدت هذه المرحلة وصول الموجة الثانية للهجرة اليهودية، وكانت مطابقة من حيث الحجم للأولى، ولكنها مختلفة كثيراً في روحها، والقوة القيادية بين القادمين الجدد، فكانوا مجموعة

(٢٢) محمود يزبك، النظم الإدارية والبنى الاجتماعية في حيفا، ١٨٧٠ ـ ١٩١٤ (عمّان: البنك الأهلي الأردني، ١٩٩٩)، ص ٢٩٥.

(٢٣) الخالدي، محرر، القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، ج ١، ص ٢٠٧.

(٢٤) الجامعة، ج ٦ (كانون الثاني/يناير ١٩٠٢)، ص ٤٠٤ و٤٠٧.

(٢٥) الياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى ١٩٤٩) (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨)، ص ٢٩٩.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٩٩.

من بضعة آلاف من الشباب ذوي الأفكار الثورية[٢٧]. أظهر هؤلاء تنظيماً عالياً، وتزمتاً عقائدياً لصهيونيتهم، وتجلى ذلك بأوضح صوره في موقفهم من عرب فلسطين، وإصرارهم على مقاطعة اليد العاملة العربية مقاطعة تامة، ومقاطعة المنتجات العربية[٢٨]، لذا دعوا إلى سياسة عمل تقوم على أن الوظائف التي نشأت من رأس مال يهودي يجب أن يشغلها عمال يهود، كما طالبوا بإدخال تغيير على حياة اليهود الذين يفدون إلى فلسطين من خلال تشجيعهم على الانخراط في العمل الزراعي بدلاً من المهن التي يتعاطونها، لأن فلسطين لن تكون ملكاً لليهود بامتلاك الأراضي فقط، وإنما ينبغي أن يقوموا بأنفسهم بالعمل على تلك الأراضي، ولذا أطلقوا شعار «أرض عبرية» و«عمل عبري»[٢٩]، وهو ما سيؤدي إلى قيام اقتصادين منفصلين عربي ويهودي، وتالياً مجتمعين منفصلين[٣٠].

تتجلى هذه الفلسفة بأوضح صورها في ما ورد في يوميات أحد أفراد هذه الهجرة، وهو يوسف براص، وذلك عندما تحدث عما شاهده عند وصوله إلى مستوطنة ريشون لتسيون، فقال: «وجدنا أن من يعمل بالحقول هم جيراننا العرب، واليهود يديرون العمل ويراقبونه.. تملكني الذهول، أهكذا تبنى بلادنا، اليهود يكونون الملاكين، وجيرانهم العرب يعملون في الكروم»[٣١].

أدت هذه النظرة إلى حدوث خلاف بين المستوطنين القدماء والجدد؛ فهؤلاء كانوا يحملون الأيديولوجية فقط، في حين كانت تنقصهم الخبرة العملية التي يجدها المستوطنون لدى العامل العربي، ففضلوا الأخير على المهاجر الجديد، وبات المستوطنون الجدد أينما ذهبوا لا يجدون عملاً، لأن العرب لا يدعون لهم عملاً في الحقول ولا في الكروم، حتى إن بعض أصحاب المستوطنات كانوا يفضلون جلب عمال من مصر[٣٢].

على الرغم من أن الدعوة إلى تعميم العمل العبري بدأت منذ عام ١٩٠٥ تقريباً، إلا أن ذلك لا يعني أن تطبيقها تم على الفور، بل استمر الاعتماد على العمال والفلاحين العرب بعد عدة سنوات من إطلاقها؛ فعالِم الآثار ماكلستير (S. Macalister) كتب أثناء زيارته بلدة صفد، واجتيازه مستوطنة «الملحمية» عامَ ١٩٠٧ واصفاً الأوضاع فيها، بقوله: «سررنا برؤية شباب يهود يقومون بأنفسهم بأعمال الحراثة، في حين تركت هذه الأعمال للعمال الفلسطينيين في معظم أجزاء فلسطين»[٣٣].

---

(٢٧) Gorny, *Zionism and the Arabs, 1882-1948: A Study of Ideology*, p. 12.

(٢٨) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠)، ص ٥٢.

(٢٩) صبري جريس، «حول النزعات العنصرية في العقيدة والممارسة الصهيونية،» شؤون فلسطينية، العدد ٥٢ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥)، ص ٢٨، ومجموعة من الكتاب اليهود، «إسرائيل الثانية: المشكلة السفاردية،» مجلة الأزمنة الحديثة، العدد ٣٩٤ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٠)، ص ١٦٥.

(٣٠) Shapira, *Land and Power: The Zionist Resort to Force, 1881-1948*, p. 55.

(٣١) يوسف براص، قرية على ضفاف الأردن، ترجمة رسمي بيادسة (يافا: دار النشر العربي، ١٩٦٧)، ص ١٨.

(٣٢) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين (١٢٩٣ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٧٦ ـ ١٩١٤م)، ص ٥٠٩.

(٣٣) *Palestine Exploration Fund* (London) (April 1907), p. 93.

يبرز في الاتجاه نفسه، ما أورده يوسف براص عند حديثه عن إقامة مستوطنة «عتليت»، فيقول: «في ربيع عام ١٩٠٨، بلغني نبأ الشروع بإقامة مستوطنة يهودية جديدة، هي «عتليت» الكائنة في منطقة الشومرون، إذ علم المقاول بوجود نقاشين يهود، وأعرب عن رغبته في تشغيل عدد منهم... أسرعت بالتوجه إلى المكان... كان بعض المواطنين العرب من أهالي الخيام يعملون في نحتها، لم أجد يهودياً واحداً في هذا المكان»[٣٤]. وينقل الصورة ذاتها عند حديثه عن العمل في مستوطنتي «ريشون لتسيون» و«رحوبوت»، فيقول: «في رحوبوت كان هناك مزارعون يشتغلون بأنفسهم في كرومهم وبياراتهم بالإضافة إلى عمالهم العرب، وكان من هؤلاء المزارعين اليهود من كان على استعداد لتشغيل عمال يهود، كان العمال العرب يزيدون كثيراً عنا عدداً، وعند قدومنا إلى «رحوبوت» لم نتمكن من الحصول على عمل، تملص المزارعون من استخدامنا، وحين كنا نسألهم عن سبب ذلك، أجابوا: إننا نرأف بكم، دعوا العمل للعمال العرب، وفعلاً كان العمل بالفأس شاقاً جداً، وقد اعتاد العمال العرب العمل في جميع الظروف. أما نحن الذين لم نعتد هذه الظروف، فقد قاسينا كثيراً في المرحلة الأولى»[٣٥].

إذا ما عكست هذه الأقوال وغيرها من مواقف مدى قبول فكرة العمل العبري لدى المستوطنين الصهاينة القدماء والجدد، ومدى سرعة تطبيقها، فهي تعكس أيضاً مدى تقبل العامل أو الفلاح العربي الفلسطيني للعمل لدى هؤلاء، وفي مرحلة متقدمة من تطبيق المشروع الصهيوني، ووجود عدد من أتباع الحركة الصهيونية وقادتها في هذه المستوطنات، وهو ما يدل على أهمية العامل الاقتصادي سلباً وإيجاباً على العلاقة مع الصهيونية ومشروعها.

في الوقت الذي حرص فيه المهاجرون الجدد على تطبيق سياسة العمل العبري، كانوا حريصين أيضاً على تجميل صورة الصهيونية في ما يتعلق بهيمنتها الاقتصادية على فلسطين، فاقترح الزعيم الصهيوني كابلانسكي أن «على الصهيونيين أن يصوروا نشاطهم الاستعماري في فلسطين بمثابة «الفتح الاقتصادي السلمي لبلاد متخلفة وضئيلة السكان»[٣٦]. وقد أيده في هذا الرأي الزعيم الصهيوني سميلانسكي الذي رأى أن العرب سيستفيدون من قدوم اليهود الذين سيساعدون في إحياء الأرض القاحلة وإعادة إعمارها[٣٧].

حذر إبراهام موييل ـ وهو يهودي من مواليد فلسطين وكان على دراية بمشكلة الفلاحين، عندما أخذ اليهود يشترون الأراضي من الأغنياء المتنفذين والتجار ـ في رسالة بعث بها إلى الصهيوني بنسكر، يقول: «ولكن الآن عندما يرى الفلاحون أن إخوتنا ينوون العمل في الأرض بأنفسهم، وأنه لم يعد بإمكانهم استئجارها، مهما دفعوا في سبيل ذلك، فسوف يقاتلوننا، إذ كيف سيحصلون على

---

(٣٤) براص، قرية على ضفاف الأردن، ص ٢٩.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٣٦) أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣)، ص ٣٠٥.

(٣٧) ريزا دومب، صورة العربي في الأدب اليهودي، ترجمة عارف توفيق عارف (عمان: دار الجليل، ١٩٩٠)، ص ٤٩.

لقمة خبزهم؟ لذلك ليس غريباً أن يضع الفلاحون العوائق على أمل أن يفقد المستوطنون صبرهم ويبحثوا عن مكان آخر»[٣٨].

حذر بن غوريون من حدوث صراع طبقي وعداء قومي، وعزا الدعاية المعادية للصهيونية في الصحافة العربية وزيادة حدة الهجمات على اليهود، إلى العمال العرب العاملين في المستعمرات، فهم «مثل كل العمال العرب يكرهون ظالميهم ومستثمريهم، ولكن بما أنه بالإضافة إلى صراع الطبقات هناك هذه الحال من الاختلاف القومي بين العمال والمزارعين، هذه الكراهية أخذت شكل العداء القومي، وأكثر من ذلك العناصر القومية المتغلبة على العامل الطبقي، والكراهية لليهود ثارت من جماهير العمال العرب»[٣٩].

على الرغم من هذه التحذيرات إلا أن أنصار العمل العبري استمروا في تنفيذ مخططهم بهذا الشأن؛ ففي تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٠٦، رفض المؤتمر التأسيسي لمنظمة بوعالي لتسيون (عمال صهيون) الفلسطيني ـ الذي عقد في حيفا بحضور خمسة عشر عضواً ـ فكرة إقامة منظمة مشتركة تجمع العمال العرب واليهود معاً، الأمر الذي يستدل منه على أن الأيديولوجية الصهيونية بمبادئها الانعزالية بدأت تترسخ جذورها بين العمال اليهود في تلك المرحلة، وأن اتجاهاً بين صفوف العمال العرب قد تبلور لممارسة العمل النقابي، وبخاصة داخل التجمعات العمالية، بعد طرح هذه القضية في المؤتمر التأسيسي للمنظمة، والحيز الكبير الذي أخذته من النقاش[٤٠].

أسفر هذا الاجتماع في حيفا عن اختيار بن غوريون عضواً في اللجنة المركزية للحزب، وحدث هناك صراع بين تيارين: الماركسي الذي ينادي بمحاربة الطبقية وأن تكون منظمة الهستدروت (الاتحاد العام للعمال اليهود) التي سيؤسسها الحزب مشتركة بين العرب واليهود، وفي المقابل تيار يميني قومي على رأسه بن غوريون، ينادي باحتلال العمل والأرض، وان تكون الهستدروت لليهود فقط، وكانت السيطرة لهم فأصبح الحزب الجديد يعرف باسم «حزب العمال العبريين الاشتراكيين ـ الديمقراطيين في أرض إسرائيل» (عمال صهيون)[٤١].

أخذت مسألة العامل العربي، والخلاف حوله بين الأطياف الصهيونية المختلفة نقاشات طويلة على صفحات صحفها التي عكست البعد الاقتصادي للخطر الصهيوني، فكتب أحدهم ويدعى يوسف أهروتوفيتش تحت عنوان «العمل الحقيقي في فلسطين»، يقول: «إن كل الأرض اليهودية في فلسطين يعمل بها العرب، وأكثر من ذلك أن الفلاح العربي يبيع للمستوطنة اليهودية البيض والحليب والخضار، إن وضعه المادي يتحسن، وهو غير مضطر إلى بيع أرضه، ومع ذلك فإن الفلاح العربي مستغل ومهان، ولكن الفلاح الذي يتفوق حسب كل الآراء بعقله ومؤهلاته على

(٣٨) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين (١٢٩٣ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٧٦ ـ ١٩١٤م)، ص ٤٨٩.

(٣٩) Gorny, *Zionism and the Arabs, 1882-1948: A Study of Ideology*, p. 68.

(٤٠) رشيد، «مقدمات ظهور الحركة العمالية العربية في فلسطين قبل الانتداب،» ص ١٠٦.

(٤١) شبتاي تيبت، بن غوريون والعرب، ترجمة غازي السعدي (عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٧)، ص ٢٤ ـ ٢٥.

الفلاح الروسي لن يتحمل ويصمت للأبد.. وعندما يأتي يوم الانتقام والجزاء، سيصب العامل العربي غضبه، بل كل شيء على رأس أصحاب العمل اليهودي... والآن لا يوجد عامل عربي واحد يعرف بوضوح ما هو هدفنا هنا وتطلعنا، إننا نقف أمام مشكلة تتطلب الحل القومي»[٤٢].

تمت ترجمة هذه التوجهات إلى واقع، من خلال العمل على طرد الفلاحين العرب من المستعمرات الصهيونية، إضافة إلى المقاطعة الصهيونية المنظمة للمنتجات العربية[٤٣].

ثالثاً: الوعي العربي للخطر الاقتصادي للمشروع الصهيوني ١٩٠٨ ـ ١٩١٤

يتضح التشدد الصهيوني في تطبيق خطة العمل العبري خلال تلك المرحلة من خلال الحادثة التي وقعت عام ١٩٠٨، وذلك عندما قررت شركة تطوير فلسطين زرع غابة من أشجار الزيتون في بيت عريف القريبة من اللد تخليداً لذكرى هرتزل، واستخدمت لهذه الغاية عمالاً من اللد، فما كان من قادة الحركة الصهيونية العالمية إلا أن بعثوا بمجموعة من العمال اليهود، قامت بقلع أشتال الزيتون، وأعادوا غرسها في اليوم التالي بأنفسهم، وتم طرد العمال العرب من المشروع، وفي إثر هذه الحادثة أصدر مكتب فلسطين التابع للحركة الصهيونية ـ والمشرف على الاستيطان ـ أمراً لمديري مزارع الحركة ومستوطناتها بالامتناع عن استخدام العمال العرب في أشغالهم[٤٤].

نجم عن هذه السياسة توتر في العلاقات بين العرب والمستوطنين الصهاينة، وساد التذمر الأوساط العربية التي تأثرت مباشرة بتصرفات الصهاينة العنصرية[٤٥]؛ ففي أكثر من حادثة، قام العمال العرب بضرب أصحاب العمل أو العمال اليهود، كما حدث في مستوطنة كفار تيفور (Kafar Tavor) في الجليل الأدنى[٤٦]، وكانت هناك اعتداءات على أصحاب العمل قام بها مزارعون مستأجرون للأراضي لتأخرهم بدفع أجورهم[٤٧].

لم تقتصر هذه الاعتداءات على المستوطنين في فلسطين، بل إن موظفي البارون روتشيلد ادعوا عام ١٩٠٥ أنهم خاضوا نضالاً شديداً، بما فيه عبر المحاكم، ضد فلاحي سخم جولان الذين حاولوا طيلة السنوات الأخيرة السيطرة على أراضي البارون، والتخلص من دفع الحصص المترتبة عليهم، بل اتهموهم بسرقة المحاصيل، وذلك خوفاً من مطالبتهم بوضع

---

(٤٢) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين (١٢٩٣ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٧٦ ـ ١٩١٤م)، ص ١١٣.

(٤٣) عبد العزيز عوض، «الشخصية الفلسطينية والاستيطان اليهودي، ١٨٧٠ ـ ١٩١٤،» شؤون فلسطينية، العدد ٣٦ (آب/أغسطس ١٩٧٤)، ص ٧٦.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٥١٣.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(٤٦) Shapira, *Land and Power: The Zionist Resort to Force, 1881-1948*, p. 58.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٥٨.

اليد عليها، أو محاولة جلب يهود من المهجر بدلاً منهم[٤٨]. أما نجيب عازوري، وعلى الرغم من وعيه الكبير لخطر الصهيونية، إلا أنه ألمح - في وقت لاحق لإصدار كتابه يقظة الأمة العربية عام ١٩٠٥ - إلى أن إنشاء المستعمرات والمصارف اليهودية يؤدي إلى تقوية القومية العربية، بفضل مصالح أقطاب المال في العالم، ولم يكن في ذلك منسجماً مع نفسه[٤٩].

عارض فريد قصاب فكرة وجود تهديد اقتصادي للمشروع الصهيوني، وحاول أن يجمل الصورة بوصفه المستوطنين اليهود في فلسطين بأنهم أكثر إخلاصاً للصناعة والزراعة أكثر من أي مكان آخر، وبأنهم قاموا بعمل ضخم في استصلاح أرضهم القاحلة[٥٠].

لم نلمس هذه الرؤية الإيجابية للخطر الصهيوني الاقتصادي في الرسالة التي بعث بها أحد أبناء يافا إلى صحيفة الأهرام في ٣١ آب/أغسطس عام ١٩٠٦، وتدور حول ردود فعل أهالي مدينته تجاه وجود اليهود بينهم، فقال: «يظهر أن مراحل الحقد على اليهود الروس المهاجرين حديثاً إلى بلادنا بدأت تغلي في صدور المواطنين، لأنه ما كادت ترسخ أقدامهم في يافا، حتى أخذوا ينافسون الأهالي في تجارتهم وزراعتهم وصناعتهم، وإن حكومتنا تسوق هذا لتضع حداً لمهاجرتهم، حذار من ردود فعل العامة، وها نحن قد أنذرنا، ومن أنذر قد أعذر»[٥١]. كذلك في البيان الذي أرسله عدد من الشخصيات الفلسطينية إلى نواب فلسطين عام ١٩٠٨، وطالبوا فيه نوابهم باتخاذ جميع الوسائل لمواجهة خطر الصهيونية، من خلال تقوية التجارة والصناعة الوطنية، وغرس حب العمل في الزراعة والتجارة والصناعة، وخصوصاً لدى الناشئة[٥٢].

كانت الانتخابات النيابية فرصة لإظهار أثر التهديد الاقتصادي الصهيوني على فلسطين؛ فصحيفة الأصمعي عقدت مقارنة بين الفلاح العربي والمستوطن الصهيوني، أظهرت فيها الدعم الذي يتمتع به الأخير نتيجة الامتيازات الأجنبية، وفساد الإدارة المحلية، وإعفائه من الضرائب العثمانية، ومقاطعتهم العرب، الأمر الذي يؤدي إلى استحالة صمود العرب في وجه منافسيهم في تلك الظروف والأحوال، لذا دعت الصحيفة إلى شراء البضائع الوطنية عوضاً من الأجنبية، وناشدت أصحاب رؤوس الأموال العرب تطوير التجارة والصناعة الوطنية[٥٣].

---

(٤٨) ابتسام قعقور، محرر، قضية شراء الأراضي والاستيطان الصهيوني في الأردن وحوران والجولان، ١٨٧١ - ١٩٤٧ (عمان: دار الجليل للنشر، ٢٠٠٣)، ص ١٤٩.

(٤٩) ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ - ١٩٣٩، ترجمة كريم عزقول، ط ٤ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٦)، ص ٣٣٣.

(٥٠) Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I*, p. 31.

(٥١) قعقور، محرر، قضية شراء الأراضي والاستيطان الصهيوني في الأردن وحوران والجولان، ١٨٧١ - ١٩٤٧، ص ١٥٠.

(٥٢) السيد يسين وعلي الدين هلال، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ١٨٨٢ - ١٩٤٨، ٢ ج (بغداد: معهد البحوث والدراسات، ١٩٧٥)، ص ١٣.

(٥٣) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٥٣.

في بيانه الانتخابي في آب/أغسطس عام ١٩٠٨، كان من بين الأشياء التي وعد نجيب عازوري ببحثها في مجلس الأمة، في حال نجاحه، المطالبة بحماية التجارة والصنائع الوطنية من منافسة الأجانب، وحث الأهالي على تشكيل شركات تجارية، وتعهده باتخاذ الوسائل والذرائع اللازمة لتهيئة رأس مال من الأجانب لتشغيل الأراضي الموات والمتروكة[٥٤].

توالت بعد ذلك التحذيرات من الخطر الاقتصادي للصهيونية؛ فمجلة النعمة في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٠٩، قامت باستعراض نشاط الجمعيات الصهيونية، ودورها في مساعدة فلاحي وصناع اليهود، ومشاريع الأثرياء اليهود[٥٥]. وأخذت مجلة النبراس على أهل فلسطين عزوفهم عن عمران بلادهم، لأن البلاد بلادهم، ويجب أن تكون خيراتها ومرافقها بأيديهم[٥٦].

خلال العام ١٩٠٩، راحت معارضة الفلاحين التهديد الاقتصادي الصهيوني تشتد؛ انطلقت في البداية على أساس المنافسة الاقتصادية، لتتحول بعد ذلك إلى منطلق أيديولوجي قومي[٥٧]، فعندما حاولت جمعيات الاستيطان إقامة قرى زراعية على الأراضي قاوم الفلاحون والعشائر البدوية هذه المحاولات، وحدثت صدامات بين الطرفين، وجد الفلاحون عوناً مهماً في معركتهم للدفاع عن أراضيهم ومصدر رزقهم في قائمقام ناحية طبريا الأمير أمين أرسلان[٥٨].

كما تجددت الصراعات بين مستوطني مستوطنة «سجرة» والقرى العربية المجاورة على خلفية الصراع بشأن ملكية الأراضي وحدودها، وتمسك الصهاينة بسياسة العمل العبري، فحدث صدام مسلح في نيسان/أبريل عام ١٩٠٩، نجم عنه قتل ثلاثة من سكان سجرة، ويهودي من حيفا، وتوفي عربيّ جراء إطلاق المستوطنين النار عليه[٥٩].

رأت صحيفة الاتحاد العثماني في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٠٩، أن خير وسيلة لمواجهة النفوذ الأجنبي في فلسطين، هو إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها[٦٠]. كما دعت صحيفة الأصمعي إلى شراء البضائع المحلية عوضاً من الأجنبية، وناشدت الممولين العرب تطوير التجارة والصناعة الوطنية[٦١]. نادى نصار بالدعوى ذاتها عبر صحيفة الكرمل، حين طالب بمقاطعة تامة لليهود، وذلك بعدم الشراء منهم، أو البيع لهم، وعدم تأجيرهم البيوت، وقد كانت دعوة نصار ذات تأثير إيجابي، ونجحت في إثارة الفلاحين ضد اليهود[٦٢].

---

(٥٤) الاتحاد العثماني، العدد ١٥ (١٩٠٨/١٠/٨)، ص ٣.
(٥٥) النعمة، ج ١ (١٩٠٩/١١/١)، ص ١٧٢.
(٥٦) النبراس، مج ١، ج ٩ (١٩٠٩/١٠/١٥)، ص ٣٤٦.
(٥٧) مي صيقلي، حيفا العربية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩: التطور الاجتماعي والاقتصادي، سلسلة المدن الفلسطينية؛ ١ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧)، ص ٥٥.
(٥٨) مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني، ١٧٠٠ ـ ١٩١٨: قراءة جديدة، ص ٢٥٦.
(٥٩) المصدر نفسه، ص ٢٥٦.
(٦٠) الاتحاد العثماني، العدد ٣٧٩ (١٩٠٩/١٢/١٦)، ص ٣.
(٦١) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٥٣.
(٦٢) ألكس كرمل، تاريخ حيفا في عهد الأتراك العثمانيين (حيفا: جامعة حيفا، ١٩٧٩)، ص ٢٧٣.

قام نادي «الإخاء الوطني» في نابلس، وفي خطوة تنم عن وعي خطر البعد الاقتصادي للصهيونية، بإنشاء صندوق اقتصادي للقيام بأعمال ذات مردود اقتصادي جيد[٦٣].

رصدت صحيفة المقتبس النشاط الاقتصادي الصهيوني، وقدمت له صورة دقيقة من خلال ما نشرته في ١٥ آذار/مارس عام ١٩١٠، فكتب مراسلها في حيفا عبد الله مخلص، يقول: «لم يكد يعلن الدستور حتى أخذت الأسرات الإسرائيلية المهاجرة تستأثر بالتجارة، وتحتكر الصناعة، وتزاحم الفقراء، وأنشأت الجمعية الصهيونية فيها فروعاً لبنك أنجلو ـ فلسطين في كل ثغور فلسطين المهمة، تعمل للإسرائيليين فقط... نرى معمل الصابون في حيفا، وبقية المعامل الميكانيكية التي يتولى أمرها إسرائيليون لا تستخدم العمال إلا من أبناء ملتهم، بل نرى الإسرائيلي لا يعامل مواطنه المسلم أو المسيحي ولو على أقل قليل، بل يظل مهرولاً حتى يصل إلى مخزن ابن دينه، ويشتري ويبيع منه... نحن نكبر هذا الاتحاد والوفاق، ونتمنى لو ينسج عليه بقية مواطنينا، فالتعاون من الأسباب الحيوية التي ترقى بالشعوب، وتبلغ بها إلى قمة المجد والفخار»[٦٤].

توضح الصورة التي قدمها يوسف الحكيم لليهود في فلسطين ـ على اختلافهم ـ في عام ١٩١٠، هيمنتهم المالية والاقتصادية، فيقول: «جاء إلى فلسطين من اليهود الإسكناج عدد كبير، استوطن بعضهم في ضواحي القدس خارج السور وفي يافا وبعض القرى المجاورة لها ولحيفا، وظلوا محتفظين بجنسياتهم للاستفادة من الامتيازات الأجنبية، فكان منهم في القدس تجار وصرافون ومديرو فنادق وأساتذة مدارس وأطباء وأرباب مهن حرة، كالخياطة وغيرها... لقد ظهر أن تعاون اليهود العالمي في الأمور الاقتصادية قد زاد المتاجر اليهودية في القدس نشاطاً مكنها من مزاحمة غيرها، على الرغم من محافظة جميع اليهود على الاستراحة أيام السبت، وإغلاق مخازنهم ومصانعهم إغلاقاً يلفت نظر كل مارّ في أسواق القدس»[٦٥].

علّقت صحيفة جراب الكردي على الهيمنة الصهيونية على اقتصاد فلسطين، بقولها: «خير لنا أن يأتي أصحاب الأموال من أي بلاد كانت وأي جنس كان ليستخرجوا كنوز أرضنا... وهو خير لنا من أن تبقى هذه الجواهر ضائعة، ونحن نتبجح بكلمة الوطن والوطنية، وجيوبنا أفلس من طنبورة أو رباب...»[٦٦].

كانت المؤتمرات الصهيونية وما كان يجري بحثه فيها من مواضيع تتعلق بالجانب الاقتصادي مدار اهتمام ووعي عربيين لأهميتها؛ فصحيفة الهدى نشرت تفاصيل ما جرى في المؤتمر الصهيوني الثالث عشر المنعقد في مدينة بتسبرغ بنسلفانيا ـ ونقلته عنها صحيفة الكرمل ـ في الأول

---

(٦٣) النبراس، مج ١، ج ١٠ (١٣/١٢/١٩٠٩)، ص ٣٨٢.

(٦٤) المقتبس، العدد ٣١٨ (١٥/٣/١٩١٠)، ص ١.

(٦٥) خيرية قاسمية، «نجيب نصار في جريدته «الكرمل»، ١٩٠٩ ـ ١٩١٤م،» شؤون فلسطينية، العدد ٢٣ (تموز/يوليو ١٩٧٣)، ص ١٠٣.

(٦٦) يوسف الحكيم، سورية والعهد العثماني (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦)، ص ١٩٩.

من آب/أغسطس عام ١٩١٠، الذي كان من أهم مقرراته أن تجتمع اللجنة الإجرائية العظمى في الجمعية الصهيونية في العالم كله قريباً للنظر في أفضل الطرائق التي يقدر بها اليهود على الانتفاع من الاستعمار اليهودي في فلسطين(٦٧). وقد اغتنمت الكرمل الفرصة لتوجه الخطاب إلى الأمة المعنية بالدرجة الأولى بحدث كهذا، لتطرح عدداً من التساؤلات منها: وأنتم أيها المواطنون أي جمعية ألفتم؟ وأي شركة أنشأتم؟ وكم مؤتمراً عقدتم لتدرأوا عنكم الخطر الذي يهدد أراضيكم وتجارتكم وجامعتكم من هذه الغزوة الاقتصادية العظيمة؟ بل، بأي عمل صغير قمتم؟ وبفلاحي أية قرية اهتممتم؟ وأي بيع للأجانب منعتم؟ وأي احتجاج رفعتم، ولم تروعوا ولم تشف من تحته غاياتكم؟(٦٨).

مع مرور الوقت، أخذ الوعي العربي لمواجهة التهديد الصهيوني الاقتصادي بالتطور، فبدأت خلال عام ١٩١٠ حملة منظمة لمقاطعة البضائع المصنعة في المعامل والمنشآت اليهودية، وتشكلت المنظمات التي حاولت تزعّم حركة الاحتجاج(٦٩)، وذلك رداً على مقاطعة اليهود البضائع والأيدي العربية(٧٠).

كانت صحيفتا المؤيد والعصر الجديد قد نشرتا في الأول من كانون الثاني/يناير عام ١٩١٠ مقررات المؤتمر الصهيوني المنعقد بهامبورغ، وأهمها رصد الأموال للمشروعات التجارية في فلسطين(٧١).

أثار النشاط الصهيوني الاقتصادي غضب محمد كرد علي صاحب صحيفة المقتبس، وحفيظته، فكتب في ١٦ آذار/مارس عام ١٩١٠ يقول: «لا عجب إذا نزل الصهيونيون بخيلهم ورملهم يستعمرون البلاد، ويستثمرون كنوزاً نام عنها أهلها... إن من طبائع البلاد شيئاً يقال له الكسل، وخور العزائم... إذا سعينا إلى إزالته بالتربية والتعليم نتمتع بأرضنا... هذه الأمة اعتادت أن تتوقع كل شيء من الحكومة، فتريد منها أن تنظم زراعتها وتؤلف لها شركاتها، وتعلم أبناءها، وتعلمها كيف تتاجر، إن المضاء الذي يبديه جمهور الصهيونيين، والكسل الذي لا نخجل منه، هو الذي نعمر به فلسطين لكن بغيرنا، وعلى حسابنا»(٧٢).

استمر الوعي والتحذير من توسع النشاط التجاري الصهيوني في المدن الفلسطينية، فنبهت صحيفة الاتحاد العثماني في ٢٩ كانون الثاني/يناير عام ١٩١٠ إلى إفلاس البيوت التجارية الأصلية

---

(٦٧) «ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة في ١ آب/أغسطس ١٩١٠، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٠٦ (١٩٣٠/٨/٢٧)، ص ٨.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٨.

(٦٩) ليف كوتلوف، الحركة العربية في المشرق، ١٩٠٨ ـ ١٩١٤: دراسة سياسية تاريخية اقتصادية، ترجمة زياد الملا؛ تقديم عبد الله حنا (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠١)، ص ١٥٩.

(٧٠) علي محمد اسليم، تاريخ الاستيطان الصهيوني في فلسطين (عمان: مؤسسة الخدمات العربية، ١٩٨٨)، ص ١٧٦.

(٧١) المؤيد، العدد ٥٩٥٢ (١٩١٠/١/١)، ص ٦، والعصر الجديد، العدد ١٢٧ (١٩١٠/١/٥)، ص ٤.

(٧٢) المقتبس، العدد ٣١٩ (١٩١٠/٣/١٦)، ص ١.

في يافا، وإلى استيلاء تجار جدد يهود على الوضع في المدينة، وأضافت «لم تخل سنة من إفلاس أو إفلاسين، يذهب ضحيته عدد من التجار الوطنيين، فتهدم بيوت، كان من الواجب أن تعمر وترتقي لولا ما أحاق بها من جهل أربابها، وانقسامهم على أنفسهم واستلامهم لخدمة الأجنبي الذي يطمع في أموالهم»(٧٣).

تحت عنوان «الاستعمار الصهيوني»، نشرت صحيفة المقتبس سلسلة مقالات، وصفت فيه مهارة اليهود في الاقتصاد جاء فيها: «من أعار التاريخ لفتة ظهر له أن الإسرائيليين قوم جد وعمل، لا يحلون أرضاً إلا ويصبحون أغنياءها، فيستولون على تجارتها وصناعتها، وعلى كل ما من شأنه الغنى والثروة، وحالتهم في أوروبا اليوم شاهد عدل على ذلك. وهم يقتفون أثر مقولة نابليون إنما يكون الظفر بثلاثة أولها المال وثانيها المال وثالثها المال، ومنها اشتقوا برنامجهم وسعوا في القرن الأخير إلى ابتزاز أموال كل من ليس منهم، ويظهر للمطلع على حال أوروبا الاقتصادية صدق القضية، فيعلم أن معظم الذهب هو في مصارفهم»(٧٤).

في العدد التالي، بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر عام ١٩١٠، لخصت الصحيفة الممارسات التي يقوم بها اليهود للسيطرة على الاقتصاد، فقالت: «فهم يتلاعبون بالنقود، حتى إن النقود الذهبية التي تصل إلى أيديهم تضيع من بلادنا ضياعاً، فيبعثها الله حية تسعى في مصارف أوروبا الخاصة بالصهيونيين، فالذهب ذاهب، والمتاليك باقية في أيدي الوطنيين، وكلهم يعملون في جد ونشاط فلا تجد منهم أحداً بلا عمل، ولا يستخدمون أحداً من الوطنيين في مصانعهم وصناعاتهم العالية، إلا عند الحاجة، وذلك لا يكون إلا في الخدمات الرخيصة. ويسعون للقضاء على الصناعة الوطنية كصناعة الحجار، وذلك بإيجاد بدائل أجمل وأرخص. يتعلمون اللغة الوطنية العربية بسرعة كي يعرفوا كيف يبيعون ويشترون من الوطنيين، ولا يدعون صنعة أو تجارة تمازجها الحيلة إلا ويضعون أيديهم عليها، وهم يشتغلون بالزراعة على الأصول الأوروبية، فإن لهم في فلسطين أراضٍ واسعة جداً، تربتها خصبة وزراعتها متقنة، فإنك إذا مررت في أيام الربيع بمستعمراتهم تأخذك الدهشة والعجب حينما تسأل عن الأرض الطويلة النبت الجيدة التربة، فيقال لك: إنها لفلان المستعمر، حينما تشاهده راكباً فوق آلته التي تجوب الفدان الواسع الأطراف، فتحصد ما فيه بسرعة البصر بإتقان وانتظام، وتجهش بالبكاء حينما تسأل عن الأرض القاحلة القصيرة النبت فيقال لك: إنها لفلان المسلم أو لفلان المسيحي، وكلهم من الوطنيين حيث ترى العشرات منهم يقضون الأيام والليالي الطوال في حصد أرض صغيرة بمناجلهم القصيرة التي ورثوها عن أبيهم آدم»(٧٥).

---

(٧٣) الاتحاد العثماني، العدد ٤١٤ (١٩١٠/١/٢٩)، ص ٣.
(٧٤) الاتحاد العثماني، العدد ٤٦٥ (١٩١٠/٩/٤)، ص ١.
(٧٥) الاتحاد العثماني، العدد ٤٦٧ (١٩١٠/٩/٦)، ص ٢.

نجد الصورة ذاتها في ما أوردته صحيفة المؤيد في ١٧ آذار/مارس عام ١٩١٠، فتحدثت عن الآلية التي يعمل وفقها الصهاينة: «يهتم المتمولون منهم بتأليف شركات، وطلب امتيازات جديدة، وهذا يدلنا على أن حركة الأعمال آخذة بالاتساع»[٧٦].

كتب نجيب نصار في ١٨ حزيران/يونيو عام ١٩١٠، تحت عنوان «حاربوهم بسلاحهم»، مخاطباً قومه وأمته: «قوموا وافتحوا عيونكم، وانظروا في ما حولكم، في ما يحيق بكم من الأخطار، وقاوموا الذين ينازعونكم بقاءكم بسلاحهم، اقتدوا بهم وتعلموا منهم... هم ألفوا الشركات المالية لشراء هذا الوطن منكم، فألفوا أنتم شركة مالية لتحفظ وطنكم لكم، وتقي تجارتكم من خطر مزاحمتها،.. أنظروا كيف يعطفون بعضهم على بعض، ويبتعدون عن الشراء منكم كي لا تتسرب دراهمهم إليكم، فاعطفوا على بعضكم وروجوا صنائعكم وتجارتكم لتبقى أموالكم لكم تتداولونها بين أيديكم. أفيقوا، فقد صار تاجركم يدفع أجرة مخزنه أضعافاً ولكنه يصرف نهاره (يكش ذبان) في المدن التي كثر بها تجار الأجانب، إلى متى يبقى غنينا لهم سمساراً، وآمرنا بأوامرهم مؤتمراً، وفقيرنا يذوق عذاب التضييق أشكالاً وألواناً؟»[٧٧].

في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٠، كتب نصار يحذر من مخاطر الاجتياح الاقتصادي الصهيوني، موجهاً اللوم لأهلها لتكاسلهم وتقاعسهم: «فلسطين بلاد تحوم حولها الأبصار كما يحوم النحل حول الزهر، وذلك لأنها بلاد تجارية وزراعية عدا عن كونها الأرض المقدسة عند أصحاب الأديان جميعهم، وإن شئت قل لأن أكثرية أهلها نائمون لا يشعرون بالأخطار التي تحيق بهم، ولا يهتمون بإتقانها، والرزق السائب يعلم الناس الطمع، وبعد هذا وذاك هل تفيقون أيها المواطنون من غفلتكم لتعملوا على خدمة وطنكم وتحفظوا كيانكم؟ اقترح على الصحف السورية أن تتناول هذا الموضوع وتخوض فيه وتكتب ما يبدو لها من طرق الإصلاح»[٧٨].

كما اغتنم نصار فرصة رفض الحكومة مشروع الأصفر، لتذكير الأمة في ١٧ كانون الثاني/يناير عام ١٩١١، «بأن المقاومة وحدها لا تعني فتيلاً، وهذا الفوز وقتي فقط،...فطالما الأمة نائمة لا تهتم باستثمار أراضيها وإحياء صناعات وطنية وتُوجد تجارة خصوصية، فمطامع الماليين والمستعمرين الأجانب تبقى حية، ويبقون واقفين بالمرصاد، فكلما سنحت سانحة اغتنموها واستولوا على مورد من موارد رزقنا، وأضعفوا استقلالنا، فلتقم الصحافة وعقلاء الأمة بما عليهم، لينهضوا الشعب ويوقفوه في موقف الثبات في ميدان التنازع»[٧٩].

---

(٧٦) المؤيد، العدد ٦٠١٤٧ (١٩١٠/٣/١٧)، ص ٢ ـ ٣.

(٧٧) «ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة في ١٨ حزيران/يونيو ١٩١٠، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٤٧٩ (١٩٣٠/٦/٢٨)، ص ٤.

(٧٨) «ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ١٩١٠/١١/١٨، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٤٨ (١٩٣٠/١/٢١)، ص ٦.

(٧٩) «ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩١١، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٥٦٢ (١٩٣١/٣/١١)، ص ٨.

دفع ضعف ردة الفعل العربية إزاء التحذيرات من النشاط الاقتصادي الصهيوني، ببعضهم إلى اليأس والقنوط من حال الأمة؛ فكتب أحد أهالي حيفا ويدعى بولس شحادة، في آذار/مارس عام ١٩١١، قائلاً: «إذا كنا نرجو من الأمة أن تؤلف الجمعيات العمرانية يفنى العمر كله، والفكر لم يخرج بعد إلى حيز الوجود. أين أمتنا من الأمة الإسرائيلية التي حنكتها الأجيال وعلمتها المصائب أن تتحد وتتكاتف للمصلحة العامة وهي التي لا تزال تخزن الدرهم والدينار من قضى الله بتشتيتها بين أمم الأرض، لترد مجدها المسلوب وعزها المفقود، ولولا اتحاد كلمتها ووجود قادة الأفكار فيها وتماسكها، لاندثرت كما اندثرت الأمم الغابرة، وأصبحت أثراً من بعد عين»[٨٠]. لقد قدم هذا الكاتب فهماً لأسباب الداء، وبرهن على وعي ما يحدث، وسبل مواجهته على الرغم من يأسه.

في تعليق ساخر حول إعجاب الحكومة التركية الجديدة (الاتحادية) بالسياسة والإدارة الألمانية، تساءل نجيب نصار في الأول من تموز/يوليو عام ١٩١١، بقوله: «إن الحكومة الألمانية رأت لحفظ حياة البلاد الاقتصادية أن تنمي الصناعة، وتستثمر البلاد بواسطة أهلها، أما حكومة حقي باشا فرغم شغفها بالإدارة والسياسة الألمانية لا تجد لها غنى عن الأموال الأجنبية، وبالحري الصهيونية، وهذه الأموال لنا أشبه بالطعم الذي يلقيه الصياد للسمكة، وهو بذلك يخالف الألمان الذين يحبهم كثيراً في سياسته، فقد صرح من منابر سلانيك بأن أعاظم رجال الدولة العسكريين والإداريين والسياسيين والاقتصاديين سيكونون من اليهود»[٨١].

أثار نائب بيروت رضا الصلح في جلسة مجلس النواب في آذار/مارس عام ١٩١١، مسألة سيطرة اليهود على اقتصاد البلاد، ورفضهم دفع الضرائب بحجة أنهم أجانب يتمتعون بالامتيازات[٨٢].

كما تحدث نائب القدس روحي الخالدي في جلسة مجلس المبعوثان في٣ أيار/مايو عام ١٩١١، عن دعوة هرتزل إلى تأسيس بنك صهيوني، ثم قامت بتأسيسه نقابة اليهود المتحدة، وكان رأس ماله ملياراً من الفرنكات[٨٣].

أسهبت صحيفة فلسطين في استثارة الوعي العربي لخطر الصهيونية الاقتصادي؛ فتحدثت تحت عنوان: «المهاجرون وغلاء المعيشة»، في ٢٩ أيار/مايو عام ١٩١١ عن الأوضاع المتردية في يافا، وعزت ذلك إلى الزيادة في عدد المهاجرين، فقالت: «نراهم احتلوا أكثر أسواق البلدة، واستأثروا بمخازنها والتي تأخذ جميع لوازمها من بائعهم وصانعهم وتاجرهم، بدون أن يتنازلوا هم لأحد من بائع وصانع وتاجر غيرهم، فحصل جراء ذلك عدم تكافؤ في كفتي ميزان العمران»[٨٤].

(٨٠) المقتبس، العدد ٣٢٩ (١٩١٠/٣/٢٨)، ص ٢.
(٨١) «ما قالته الكرمل في عشرين سنة في ١٩١١/٧/١، فاقرأوه،» الكرمل، العدد ١٦٠٣ (١٩٣١/٨/٨)، ص ٦.
(٨٢) عصمت برهان الدين، «النواب العرب في العهد العثماني والخطر الصهيوني في فلسطين،» شؤون عربية، العدد ٩٣ (آذار/مارس ١٩٩٨)، ص ١٥٦.
(٨٣) الحضارة، العدد ٥٩ (١٩١١/٥/١٦)، ص ٦.
(٨٤) فلسطين، العدد ١٤٠ (١٩١٢/٥/٢٩)، ص ١.

خلال عام ١٩١١، اتخذ الوعي العربي للخطر الصهيوني الاقتصادي سبلاً عملية لمواجهته؛ فتشكلت في يافا جمعية عربية أعلنت عن تأسيس الشركة الاقتصادية التجارية، وكان من أعضائها سليمان التاجي الفاروقي والحاج حيدر ومحمد أمين الحسيني[٨٥]، وحددت غايتها في العمل ضد اليهود ونشاطهم، وقد حذرت إحدى الصحف العبرية من خطورة هذه الجمعية[٨٦]. لكن تأسيس هذه الشركة لاقى تحفظاً من قبل بعضهم، كصلاح الدين القاسمي الذي حذر من أن تتحول هذه الشركة «التي يدّعون أنها وطنية عثمانية إلى أداة بيد الصهيونية، ما دامت الأسواق المالية مفتحة أبوابها، وتعرض أسهمها لكل طالب»، مؤكداً أن للصهيونية في معظم المصارف أيدي عاملة تسعى إلى خدمة مصالحها[٨٧].

تكمن أهمية حديث القاسمي، ليس في تنبيهه القائمين على الشركة للحذر من السقوط في براثن الصهيونية فقط، بل في جانب آخر مهم جداً، ألا وهو فضح أساليب الصهيونية في السيطرة على الأسواق المالية، وهو جانب؛ قلة هم من استوقفهم.

أما الحزب الوطني الذي تأسس في يافا، صيف عام ١٩١١، الذي اعتبر خطوة تنظيمية مهمة في الوعي والتوعية لخطر الصهيونية عموماً، فقد خلا برنامجه من أي إشارة إلى الجانب الاقتصادي في هذا الصراع وسبل مواجهته[٨٨].

أثارت القرارات التي اتخذها المؤتمر الصهيوني في بال عام ١٩١١ اهتمام صحيفة الهدى التي نشرت تحت عنوان «الصهيونيون في فلسطين» تفاصيل الكلمة التي ألقاها رئيس وفد الاتحاد الصهيوني الأمريكي إلى المؤتمر ـ ونقلتها صحيفة المقتبس في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١١ ـ وتحدث فيها عن القرارات التي اتخذها، والتي تمحورت حول شركة تنشيط الأراضي الفلسطينية، وإنشاء مصرف زراعي، يحق بموجبه لكل إسرائيلي يمتلك خمسمئة دولار الاقتراض من المصرف مبلغاً طائلاً، وهذا المصرف هو فرع للمصرف الإنكليزي ـ الفلسطيني، «وذكر بأنهم انتقموا انتقاماً لطيفاً من النواب العثمانيين الذين حاولوا التقليل من شأن الصهيونية والقائمين بها، وذلك أن ناظر النافعة أرسل لجنة خصوصية لدرس أحوال الزراعة في فلسطين، فرفعوا له تقريراً قالوا فيه إن كل ما رأوه في فلسطين من الأشياء التي ترمي إلى تحسين الأحوال الزراعية هناك، وإدخال الوسائل النافعة فيها كان في المستعمرات الصهيونية»[٨٩].

على الرغم من عدم تعليق الصحيفتين على هذه المقررات والأقوال، أو تحليلها، إلا أن نشرها من قبل صحيفة الهدى، وإعادة نشرها من قبل المقتبس يشيران إلى إدراكهما خطورتها، ومحاولة

(٨٥) Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I*, p. 122.

(٨٦) فلسطين، العدد ١٦٩ (١٩١١/٩/٣)، ص ٢١.

(٨٧) سهيلة الريماوي، «الرواد العرب والقضية الفلسطينية، ١٩٠٠ ـ ١٩١٨،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام: تاريخ فلسطين (عمّان: مطابع الجمعية العلمية، ١٩٨٣)، ص ٢٣٥.

(٨٨) عوض، «الشخصية الفلسطينية والاستيطان اليهودي، ١٨٧٠ ـ ١٩١٤،» ص ٧٧.

(٨٩) المقتبس، العدد ٨٢٨ (١٩١١/١١/١٣)، ص ٢.

منهما للتنبيه إلى خطورة التغلغل الصهيوني، والتناغم مع الاتحاديين، وفي الوقت ذاته تحفيز أهل البلاد على الاقتداء بالعدو، والاستفادة منه بما يفيدهم في معركتهم معه.

ثمّة حقيقة أخرى لفتت صحيفة الكرمل النظر إليها، في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١١ بخصوص مسألة الصراع العربي الفلسطيني ـ الصهيوني على الصعيد الاقتصادي، وهي تأكيدها أن الصهيونيين أنفسهم لا ينكرون أن الفلاح العربي أضعف من أن يتمكن من مزاحمتهم مادياً وفنياً، وعلى ضوء ذلك تساءلت الصحيفة كيف يمكن التوفيق بينهم وبينه ما دامت مصلحتهم مناقضة لمصلحته؟ فالخوف ليس في عدد الصهيونيين، وإنما بضعف الفلاح المسكين إزاء الصهيونيين[٩٠].

انطلاقاً من هذه الرؤية، كرست الكرمل وصاحبها نجيب نصار الجهود للنهوض بالفلاح الفلسطيني، ووجهت الدعوى إليه لتحسين أساليبه في الزراعة، وغرس الأشجار في أراضيه، والاقتداء بالمزارع الصهيوني، والدعوة إلى العمل على نهضة شاملة للبلاد بإنشاء جامعة وطنية لإصلاح الأحوال الاجتماعية، ورفع شأن المزارع والعامل والصانع، ومراقبة التعليم الابتدائي، والحكومات والموظفين، وإنشاء جمعيات علمية وشركات زراعية وتجارية وصناعية، وترجمة هذه الدعوة إلى أعمال[٩١].

بدوره، حذر رفيق العظم في ١١ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١١ من سيطرة رأس المال الصهيوني على فلسطين، فقال: «ماذا تسع فلسطين من قوة ومال وعمل أغنياء اليهود ومالهم وتجارهم الذين ضاقت حتى الممالك الكبرى عن استثمار رؤوس أموالهم، فبماذا يستثمرونها في فلسطين إذا هاجروا إليها؟»[٩٢]. على الرغم من أهمية طرحه هذا، إلا أنه عاد ليؤكد أن خطر الصهيونية الحقيقي في فلسطين يكمن في رفضهم التابعية العثمانية، وإصرارهم على التمسك بتابعيتهم الأجنبية، وما يترتب على ذلك من تدخل هذه الدول في شؤون الدولة من أجل حماية هؤلاء في حال حدوث أية مشاكل، والامتيازات التي يحصل عليها هؤلاء جراء هذه التابعية أو الجنسية[٩٣].

أثارت أقوال العظم هذه، سلسلة من ردود الفعل بين معارض ومؤيد؛ فلاقت استحساناً لدى الأوساط الصهيونية، حيث أثنى الصهيوني سليمان يلين في صحيفة لسان الحال عليه، وأكد أن ما يريده اليهود هو إيجاد مزارع لإيواء اليهود المضطهدين، فالبرنامج الصهيوني اقتصادي بحت ليس له وجهة سياسية. وأيده في قوله هذا نسيم ملول الكاتب الصهيوني[٩٤]. في حين، رد نجيب نصار في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١١ على مقولة العظم، بقوله: «إن اليهود متى تملكوا واستولوا

---

(٩٠) يوسف حداد، «مواقف جريدة «الكرمل» من الصهيونية في العهد العثماني،» شؤون فلسطينية، العددان ١٤٦ ـ ١٤٧ (أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٨٥)، ص ٩٨.

(٩١) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(٩٢) المقتبس، العدد ٥٧١ (١٩١١/١/١١)، ص ٣.

(٩٣) المصدر نفسه، ص ٣.

(٩٤) حداد، المصدر نفسه، ص ٩٩.

على موارد الرزق، قاموا بفتن تضطر أوروبا إلى المداخلة في شؤونهم، ولا يعلم إلا الله ما حالهم من النفوذ في أوروبا»[٩٥].

انتقدت صحيفة المنادي في ٢ نيسان/أبريل عام ١٩١٢ وجهاء القدس وأعيانها لتطاحنهم في ما بينهم «فنبذت كل شيء غيره من شؤون دولتها وبلادها وأمتها، فخسرت أموالها الموروثة، وفتحت السبل لتدخل الأجانب في بلادها ومزاحمتها العيش.. يفضل الشاب من أبنائنا وظيفة في دائرة من دوائر الحكومة على تجارة يتعاطاها ويكسب منها الثروة، ليكيد لمن يناظر عائلته»[٩٦].

في ١٢ حزيران/يونيو عام ١٩١٢، أوردت صحيفة فلسطين خبر قدوم باخرة نمساوية على متنها ٤٢٠ إسرائيلياً يمنياً جلبهم وكلاء المستعمرات، وأرسلوهم إلى المستعمرات الإسرائيلية للاستغناء عن الفلاحين الوطنيين[٩٧].

جددت صحيفة المنادي في ١٣ حزيران/يونيو عام ١٩١٢ مطالبتها المتصرف الجديد مهدي بك، بضرورة الإصلاح في مجال الزراعة والصناعة[٩٨]، وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١٢، أوضحت الصحيفة ذاتها أن الأرض هي الهبة التي منحها الله للفلسطينيين، و«كنز كتب الله أن لا يفتح إلا على أيدي غيرنا من الأجانب والمستعمرين الإسرائيليين الذين عرفوا أسرارها وحفظوا طلاسم فتحها وهي المال والعلم، فهل لحكومتنا أن تمدنا بهذين السرين، فتكّثر في قرانا المدارس الابتدائية، وفي مدننا المدارس الزراعية والصناعية، وتسهل علينا اقتراض المال والاشتغال في الأراضي»[٩٩].

تصدت إحدى الصحف العبرية الصادرة في فلسطين لتشكيك صاحب صحيفة المنادي بمقاصد الصهيونية، بقولها: «وليبحث حضرته إذا أراد أن يتأكد نفع الإسرائيليين في بلاده عن حالة فلسطين قبل أربعين عاماً وحالتها اليوم، فيتمثل له الفرق، ويتأكد أن اليهود هم أعظم عامل لرقي بلاده»[١٠٠]. لكنّ صحيفة المنادي فندت هذا الإدعاء بتأكيدها: «أن الصهيونية هي أم المسائل التي سدت الرزق في وجه الوطنيين، وجعلت الأهليين في ضيق من الأعمال، وفقر مدقع، وانحطاط في المجموع عاقبته الانقراض والدمار»[١٠١].

استوقف مراسل صحيفة المنادي في جولته في الأراضي الفلسطينية، ما شاهده في بعض الأراضي التي تعود للصهاينة ذات الترتيب والزراعة والتقسيم والنوعية، وهو ما نقله لصحيفته التي

---

(٩٥) ماهر الشريف، البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٠٨ ـ ١٩٩٣ (نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٥)، ص ٢٢.

(٩٦) المنادي، العدد ٩ (١٩١٢/٤/٢)، ص ١.

(٩٧) فلسطين، العدد ١٤٤ (١٩١٢/٦/١٢)، ص ٣.

(٩٨) فلسطين، العدد ٢٨ (١٩١٢/٧/١٣)، ص ٢.

(٩٩) المنادي، العدد ٣٩ (١٩١٢/١٠/١٥)، ص ١.

(١٠٠) المنادي، العدد ٥ (١٩١٢/٣/٥)، ص ١.

(١٠١) المصدر نفسه، ص ١.

علّقت بدورها في ٢٦ حزيران/يونيو عام ١٩١٢ على هذا التقرير، بقولها: «وإننا نلام كثيراً إذا كرهنا هذا الشعب العامل، ونلام أكثر إذا نمنا عن مقاومته ومجاراته في أعماله، وسد أبواب الرزق في وجهه بمنع البيع منه، فمتى يا ترى نزاحم هؤلاء المستعمرين الذين جاءوا إلى بلادنا، وأخرجونا من أرضنا... وموّتونا في فقرنا، فيُضطر رجالهم إلى الرجوع إلى أوطانهم الأخرى، أغلب الظن أن ذلك أبعد من نبتون، وأصعب من كل ممكن»[١٠٢].

قدمت مجلة المقتبس عام ١٩١٢ صورة لما كانت عليه الأوضاع الاقتصادية في كل من العراق وسوريا وفلسطين، وتوضيح الهيمنة التي كانت لليهود على الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال سلسلة بعنوان «بين الشام والعراق»، ذكرت فيها «أما اليهود فلا شأن لهم يذكر في بيروت ودمشق في ما يتعلق بالتجارة، ولكن سطوتهم ظاهرة في فلسطين، فقد أصبح زمام التجارة في قبضتهم، كما هي الحال في بغداد والبصرة، فالمسلمون هناك ضعفاء وقليلو الجرأة والخبرة في التجارة وشؤون الاقتصاد، ولذلك تمكن الإسرائيليون من ناصية الثروة العراقية، فامتلأت صناديقهم باللجين والنضار، ولليهود في بغداد شركات كبرى لها معامل كثيرة في أوروبا والهند، فالمسلم يكدح يمينه ويعرق جبينه تحت حرارة الشمس وبرودة الهواء والزوابع والأمطار والثلوج، واليهودي في حانوته ومخزنه في رفاهة وترفه يبتز منه ثمرة عمله وسعيه ببضائع أفرنجية يبيعه إياها بأضعاف أثمانها، وهو يجهل قيمتها الحقيقية، وفي استطاعة الموسرين في بغداد والبصرة أن يوقفوا هذا السيل الاقتصادي الإسرائيلي بتأليف شركات تجارية تقاوم شركات الإسرائيليين، أو تشاطرهم مكاسبهم على الأقل، ولكنهم انغمسوا في الملذات والشهوات بدل أن يفكروا في ما يضمن لهم السيادة في المستقبل، وأعرف كثيراً من المتمولين في البصرة وبغداد لا يقل ربع أحدهم عن عشرين أو ثلاثين ألف ليرة سنوياً ينفقونها على السفاهات والخلاعات في الهند أو بين جدران قصورهم.. فيصبح الملّاك الموسر في البصرة رازحاً تحت أثقال الديون، حتى يضطر إلى بيع أملاكه وأطيانه صفقة خاسرة، ولو كان لليهود صلة مع العرب والفلاحين، أو لو لم تكن عصبية الشيعة لكانت أكثر أملاك المسلمين تنتقل إلى تصرف اليهود، فهذه العصبية هي التي أقامت لنا هذا الشبح الذي حفظنا به شرفنا الحالي ولو بالاسم فقط. أما في دمشق وبيروت، فإن ضعف اليهود الاقتصادي هو كضعفهم في الموصل وكركوك، وهذا يدل على أن المسلمين في هذه الحواضر شعروا بضرورة الاعتماد على النفس، ولذلك فاليهودي في دمشق لا يستطيع مزاحمة هذه المجموعة العاملة فيقتحم صفوفها ويده أقصر من أن تمتد إلى المصارعة والمكافحة»[١٠٣].

شهد عام ١٩١٣ تحولات وتغيرات كثيرة كرست التغلغل الصهيوني الاقتصادي، وفي الوقت ذاته زادت من درجة الوعي العربي له؛ فمن الأساليب التي اتبعتها الصهيونية للسيطرة على الأسواق التجارية، تلك التي حدثت في كانون الثاني/يناير عام ١٩١٣، والمتمثلة بإحداث فوضى تجارية

(١٠٢) المنادي، العدد ٢١ (١٩١٢/٦/٢٥)، ص ٢.
(١٠٣) المقتبس، مج ٩، ج ١ (١٩١٢)، ص ٦٠.

في أسواق القدس استمرت أسبوعين، من خلال ضخ كميات كبيرة من النقود المعدنية (المتاليك)، مما أدى إلى تناقص قيمتها، حيث وجد التجار وأرباب الأعمال المالية أن كل ما يدخل إلى أيديهم من المال من نوع (المتاليك) وحده، في حين أنهم يطالبون عند الدفع إلى البنوك والتحويل النقدي للبلاد الأخرى بالذهب الخالص والليرات، وكان ممن تأثر بهذا الأمر صغار التجار الذين اضطروا إلى الزيادة على أثمان أشيائهم وبضائعهم لتعويض الزيادة في صرف الليرة[١٠٤].

كانت صحيفة المنادي من أوائل من تنبه إلى هذه القضية وخطورتها، فعرضت تفاصيلها وأبعادها وأساليبها وذلك من خلال افتتاحيتها، ثم في صفحة تالية وتحت عنوان «ذيل للافتتاحية»، أشارت إلى أن هذه الفوضى أدت إلى مهاجمة أحد التجار الفلسطينيين، «الذي نظن أنه السبب في هذا الحادث، وأن جماعة رؤساء الصهيونيين الذين يأتمر بأوامرهم، ويسير بإشاراتهم هم الذين دفعوه إلى إتيان ما آتاه، وإلى إرسال أحد المنادين ينادي بهبوط أسعار المتاليك»[١٠٥].

في محاولة منه لمواجهة الضعف البنيوي الاقتصادي لدى الفلسطيني؛ سواء كان فلاحاً أو تاجراً أو عاملاً، اقترح نجيب نصار في أيلول/سبتمبر عام ١٩١٣ ـ وعبر نداء إلى أبناء فلسطين الأحرار الشرفاء والغيورين ـ عقد مؤتمر لأجل تنظيم جامعة عربية فلسطينية، تهتم بإحياء التجارة وإنهاضها، وبالزراعة والتعليم[١٠٦].

كان من الممكن لهذه الدعوات ـ لو تم تنفيذها ومتابعتها ـ أن تكون من أكثر الخطوات فاعلية من أجل مواجهة التهديد الصهيوني للاقتصاد الفلسطيني.ولكنها كانت دعوات ذات نفس قصير لم تصمد، ولم تجد من يدعمها لتكون مجدية وفاعلة.

هذا الضعف في الأداء من أجل التصدي للهيمنة الاقتصادية الصهيونية، لم يمنع من وجود قنوات متعددة للتعبير والتحذير من هذا الخطر؛ ففي البرقية بعث بها نخبة من أولي الفصل في سورية إلى الصدر الأعظم في آذار/مارس عام ١٩١٣، أكدوا أن اليهود الصهاينة» يستعمرون الحياة الاقتصادية في كل بلد ينزلونه... هذا الاستعمار الذي يؤدي بالبلاد إلى الخراب العاجل»[١٠٧].

خلال محادثات التفاهم التي جرت بين الإصلاحيين العرب والصهاينة عام ١٩١٣، شغل الجانب الاقتصادي حيزاً كبيراً فيها، ويتضح ذلك من خلال اللقاء الذي أجراه مراسل صحيفة المقطم في الآستانة مع أحد زعماء الصهيونية، والتي جاءت تكراراً لما صرح به الصهاينة سابقاً، والمتعلقة بالنتائج المترتبة على الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وكانت حجة الصهيونية في تبريرها

---

(١٠٤) المقتبس، العدد ٤٨ ـ ١ (١٩١٣/١/٢٤)، ص ١.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ٢.

(١٠٦) الشريف، البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٠٨ ـ ١٩٩٣، ص ٢٠.

(١٠٧) المقتبس، العدد ١١٣٧ (١٩١٣/٣/١٢)، ص ١.

استمرارها أنها ستقتصر على الفقراء المضطهدين، وستعمل على ترقية الوطنيين وتنمية ثروتهم، وبأن الصهيونيين حريصون على عدم إلحاق الضرر بالفلاح[١٠٨].

رأت صحيفة الكرمل في المؤتمر العربي المنعقد في باريس في حزيران/يونيو عام ١٩١٣ وسيلة لنهضة البلاد، وتأليف جبهة واحدة من العرب للوقوف أمام الخطر، فهي ليست قضية احتجاج أو معارضة بل دعوة إلى النهوض، وتقدم صاحبها نجيب نصار باقتراح خاص إلى أعضاء المؤتمر لتأليف جمعية إصلاحية اجتماعية تكون أهم واجباتها إصلاح المدارس وتأليف نقابات زراعية صناعية واجتماعية، على أن يخرج المؤتمر بمادة حية وينسج فيه على منوال مؤتمر بال: «بقي الشعب اليهودي مشتتاً ٢٠٠٠ سنة حتى قام هرتزل ودعا إلى عقد مؤتمر، وتولدت فكرة تأمين جمعية صهيونية بتفرعاتها، وتمكنت في ١٥ عاماً من نشر التعليم على قاعدة قومية، وشراء أراضي فلسطين، وجمع كلمة اليهود، وفتح مصارف لتسليف المزارعين، فإن نسجنا على هذا المنوال نجحنا، وإلا فلا خير فينا ولا في مؤتمرنا»[١٠٩].

وبدلاً من تحقيق الآمال الكبيرة، كان هناك سكوت مطبق من قبل المؤتمرين، وتم تجاهل البرقيات من عشائر ومزارعي أراضي الغور، مع ما فيها من مشاعر التخوف على حياتهم الاقتصادية[١١٠]. وكانت وجهات نظر الإصلاحيين العرب متباينة في ما يتعلق بهذا الخطر؛ فالشيخ أحمد حسن طبارة صاحب جريدة الإصلاح رأى فيه خطراً مزدوجاً سياسياً واقتصادياً، فالخطر ليس في عدد الصهيونيين، وإنما في ضعف الفلاح العربي إزاء مزاحمتهم مادياً وفنياً له[١١١].

أما رفيق العظم، رئيس حزب اللامركزية فقد شكك في جدية الطروحات الصهيونية، وذلك لأن النازحين اليهود لا يقدمون دليلاً على سعيهم إلى الاتحاد مع إخوانهم العرب، وهم في عزلة تامة، وإذا ما أراد الصهاينة الاتفاق مع العرب، لا بد من المبادرة إلى التعاون معهم، ومراعاة حالة أهل البلاد الاقتصادية، وأن يكونوا عوناً لهم، وأن لا يعوّلوا في ضمان مستقبلهم في البلاد على غير أهلها الذين يريدون مشاركتهم في وطنهم[١١٢]. في السياق ذاته، اشترط عبد الحميد الزهراوي لقبول الوجود الصهيوني ـ والذي كان يراه ضرورياً لرقي البلاد ـ قبولهم الجنسية العثمانية، وعدم طردهم الفلاحين العرب من الأرض التي يشتريها الإسرائيليون[١١٣].

---

(١٠٨) خيرية قاسمية، «مواقف عربية من التفاهم مع الصهيونية، ١٩١٣ ـ ١٩١٤،» شؤون فلسطينية، العدد ٣١ (آذار/ مارس ١٩٧٤)، ص ١٣٨.

(١٠٩) قاسمية، «نجيب نصار في جريدته «الكرمل»، ١٩٠٩ ـ ١٩١٤م،» ص ١١٤.

(١١٠) المصدر نفسه، ص ١١٤.

(١١١) قاسمية، «مواقف عربية من التفاهم مع الصهيونية، ١٩١٣ ـ ١٩١٤،» ص ١٣٨.

(١١٢) خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ ـ ١٩١٨ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٣)، ص ٢٢٤، وبسام البطوش، «رفيق العظم، ١٨٦٥ ـ ١٩٢٥م: دراسة في فكره ودوره في الحركة الإصلاحية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥)، ص ١٥٠.

(١١٣) قاسمية، «مواقف عربية من التفاهم مع الصهيونية، ١٩١٣ ـ ١٩١٤،» ص ١٣٥.

وجه محمد رشيد رضا الاتهام إلى جمعية الاتحاد والترقي بأن لها دوراً كبيراً في هيمنة الصهاينة الاقتصادية، وذلك من خلال بيعهم الامتيازات الزراعية والصناعية والتجارية، وما فيها من السمسرة وغير السمسرة، وبأنها جعلت في وزارتها الجديدة ثلاثة وزراء من حزب اليهود الصهيوني(١١٤)، «وجعلت في أيديهم نظارة النافعة ونظارة الزراعة والتجارة أي ينابيع الثروة، وسيكون هذا مبدأ عداوة بين اليهود والعرب، ربما أدى إلى سفك دماء وتخريب كل ما يمكّن اليهود بهذه الوسائل الاتحادية غير المشروعة»(١١٥). ويستخلص من قول رضا أن ما سيؤدي إلى الصدام المسلح بين العرب والصهاينة هو الثروة.

عرضت مجلة الهلال في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٣ أهمية الجانب الاقتصادي في الفكر الصهيوني وفي تطبيقه، وذلك من خلال قولها: «إن دور المعتقد الديني ـ اليهودي في جمع الصهيونية لليهود لا يكفي، وبأن هذا العامل لا يكفي لإجماع الأمة إن لم يتوقع أصحابها نفعاً اقتصادياً أو سياسياً من ورائها، أو أن يدفعهم للعمل جوع أو اضطهاد أو ظلم»(١١٦). كما أكدت صحيفة المقتبس في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٣ أن «الصهيونية ترمي إلى القضاء على اقتصادنا وسياساتنا»(١١٧).

اشتدت خلال عام ١٩١٣ المقاطعة الاقتصادية الصهيونية للبضائع والأيدي العاملة العربية، وهو ما أدى إلى عدد من الاشتباكات في عدة مناطق، ويبدو أنها كانت من الشدة بحيث طالب الحاخام باشي في أيلول/سبتمبر عام ١٩١٣ الباب العالي بالتدخل لحماية المستوطنات(١١٨). وكرر الزعيم الصهيوني ناحوم سوكولف (Nahum Sokolow) الطلب ذاته في مقابلة أجراها مراسل المقطم معه في نيسان/أبريل عام ١٩١٤(١١٩).

رابعاً: الوعي العربي للخطر الاقتصادي للمشروع الصهيوني ١٩١٤ ـ ١٩١٧

بلغت الأوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني أسوء حالاتها في عام ١٩١٤، نتيجة النشاط الصهيوني الاقتصادي والإنجازات الصهيونية المتزايدة؛ فأشارت مجلة المقتطف في كانون الثاني/يناير عام ١٩١٤ إلى أحد هذه المنجزات وما حققته من نجاح، وهي دار البحث الزراعي التي أسست عام ١٩٠٩، ومديرها هارون أرنسون (بن هارون)، الذي استطاع أن يكتشف القمح البري

(١١٤) وهم: نسيم مزلياح، بساريا أفندي، وجاويد بك.
(١١٥) المنار، مج ١٦، ج ٢ (شباط/فبراير ١٩١٣)، ص ١٤٧، ١٥٧ و١٦٠.
(١١٦) الهلال، مج ٢، ج ٢ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٣)، ص ٩٣.
(١١٧) المقتبس، العدد ١٣٧٥ (١٩١٣/١٢/٢٥)، ص ١.
(١١٨) حداد، «مواقف جريدة «الكرمل» من الصهيونية في العهد العثماني،» ص ١٠٧.
(١١٩) المصدر نفسه، ص ١٣٨.

أو جنين القمح[120]، وهو ما اعتبرته المجلة من الأعمال الزراعية المفيدة التي عملها الإسرائيليون، وبأن التقدم الزراعي والعلمي لليهود، «وصل درجة تصدير مزروعاتهم من يافا إلى الأستانة ولندن وأمستردام وليفربول»[121].

على الرغم من تأزم الأوضاع الاقتصادية بالنسبة إلى الفلسطينيين، إلا أن ذلك لم يمنع صحيفة لسان الحال من وصف روتشيلد خلال زيارته مصر وفلسطين في شباط/فبراير عام ١٩١٤، «بالمحسن الإسرائيلي الكبير»، ولا سيما أنه يتوقع أن ينشئ مستشفى للعيون في يافا، وأنه سيتفقد أحوال اليهود في القدس[122]، وأنه منح اثني عشر مليون فرنك للمزارعين الإسرائيليين في فلسطين، على أن يسدد على أربع وعشرين سنة من دون فائدة»[123]. ولم يفت الصحيفة الحديث عما وهبه هذا المحسن من أموال للمسلمين؛ إذ ذكرت بأنه سيدفع معونة إلى رؤساء المدارس الإسلامية، وذلك عبر بنك الأنجلو ـ فلسطين[124].

تحدثت مجلة المنهل عن هذه الزيارة في مقال بعنوان «عمران القدس مال جديد دخل إليها»، مشيدة بما قدمه من تبرعات للجمعيات والمشروعات للأسر الفقيرة الإسرائيلية بلغ خمسة ملايين فرنك، وتبرعه بخمسين ليرة للحرم الشريف وخدامه، إذ علقت على هذه الزيارة بقولها: «لا ريب في أن هذه الأعمال داعية لانبساط حركة العمران في هذا البلد ودخوله في حرفية جديدة»[125]. هذا ما رأته المجلة في مثل هذه الزيارة، من دون أن يستوقفها كيف تصرف هذه الأموال، وأين.

أثارت المنجزات الصهيونية التنموية والاقتصادية صحيفة لسان الحال، التي اعتبرت أن ما يقوم به الصهاينة من تنمية المستوطنات، هو من باب الاجتهاد الذي يجب أن تكون نتيجته ميراث الأرض، وبهذه الصيغة جاء مقالها تحت عنوان «الأرض ميراث المجتهدين» في ١٥ أيار/مايو ١٩١٤، وفيه أبدى كاتب المقال استغرابه «من تسابق الغرباء لتعمير بلادنا، ونهجرها نحن طلباً للرزق، فالمستعمرات الإسرائيلية الآن نحو ستين مستعمرة، كانت بين أيدي المواطنين خراباً، وكانت الأموال الأميرية المفروضة على بعضها بين سفح جبل الشيخ وغزة تدل كل واحدة على مقدرة الإنسان العظيمة في الثبات والاجتهاد، فمنذ نحو خمس عشرة سنة كانت خمسين ليرة، وأصبحت الآن ألفين، تلاصق هذه المستعمرات قرى الوطنيين المهملة الخربة، فيسير الفريقان على القاعدة

---

(١٢٠) علي ملكي، الجاسوسية الصهيونية في البلاد العربية: أخطر الوقائع عن مغامرات الجواسيس اليهود في لبنان وسوريا وفلسطين (بيروت: صوت الشوف، ١٩٧٠)، ص ١٠، وفرنسيس إملي نيوتن، خمسون عاماً في فلسطين: «مذكرات صديقة العرب»، ترجمة وديع البستاني (عمّان: جمعية عمّال المطابع التعاونية، ١٩٦٧)، ص ١٠١.

(١٢١) المقتطف، مج ٤٤، ج ١ (كانون الثاني/يناير ١٩١٤)، ص ٤٩.

(١٢٢) لسان الحال، العدد ٧٤٦٦ (١٩١٤/٢/١٠)، ص ٢.

(١٢٣) لسان الحال، العدد ٧٤٧٠ (١٩١٤/٢/١٤)، ص ١.

(١٢٤) لسان الحال، العدد ٧٤٩٢ (١٩١٤/٣/١١)، ص ٢.

(١٢٥) المنهل، مج ١، ج ٦ (٧ صفر وربيع الأول ١٣٣٢هـ ـ كانون الثاني/يناير ١٩١٤)، ص ٢٧٧.

الطبيعية أي تقدم المجتهدين وتقهقر الكسالى الخاملين، وتكون النتيجة على مر الأيام بقاء الأنسب وانقراض غير المناسب، كما حدث في أستراليا وأمريكا»[١٢٦].

دفع سوء الأوضاع الاقتصادية في فلسطين، وما يتهددهم من منافسة صهيونية، بعدد من الوجهاء وتجار القدس ويافا وغزة إلى توجيه نداء إلى المنتدى الأدبي في إسطنبول، ولصحيفة بيام التركية لمساعدة شعب فلسطين، لمواجهة التهديد الذي يواجه الفلاح والتاجر وموظف الحكومة الفلسطيني بسبب المطامع الصهيونية، ومناشدته العمل ضد التيار الصهيوني الذي يجتاح موارد الفلاح الاقتصادية، ولفت الانتباه إلى نفوذ الحركة الصهيونية في دوائر الحكم في القدس[١٢٧].

وقد تعرض الموقعون على هذه البرقية للمقاطعة من قبل بنك أنجلو ـ فلسطين، مما اضطرهم إلى سحب تواقيعهم، بل إنكارها، ليرفع البنك المقاطعة عنهم، وذلك باستثناء تاجر واحد رفض سحب توقيعه، ومن ثم بقي يعاني آثار مقاطعة البنك له[١٢٨].

علقت صحيفة فلسطين على ذلك بقولها: «إن المقاطعة ليست سلاحاً جديداً، ولكنها أصبحت في المدة الأخيرة صارمة، فاليهود لا يشترون من المسلمين والمسيحيين، ويندر أن يعثر على أثر للعمال المحليين في المشروعات اليهودية»[١٢٩].

أصبح موضوع التهديد الاقتصادي الصهيوني والوعي لخطورته في صلب البرامج الانتخابية لمرشحي مجلس المبعوثان؛ فسعيد الحسيني تعهد في برنامجه الانتخابي في نيسان/أبريل عام ١٩١٤ بالاستمرار في نهجه المقاوم الصهيونية، منتقداً الحكومة لتخلفها عن محاربتها لأنها تشكل خطراً اقتصادياً وسياسياً على السواء، وقد عُرف عن الحسيني معارضته للصهيونية ومعاداته لها، منذ بدايات القرن العشرين، وقد أتاحت له معرفته باللغة العبرية الاطلاع على الكتابات الصهيونية، وكان قد تولى رئاسة بلدية القدس عام ١٩٠٥، ثم اختير نائباً عن المتصرفية في أيلول/سبتمبر عام ١٩٠٨[١٣٠].

خلال هذا العام، استمرت محاولة ترجمة الوعي العربي للخطر الصهيوني الاقتصادي إلى ردود عملية، فتأسست في أيار/مايو عام ١٩١٤ جمعية سرية (جمعية مكافحة الصهيونية)، أسسها الفلسطينيون في الأزهر الشريف، وكان في مقدم أهدافها تنشيط ومؤازرة المشروعات الاقتصادية

---

(١٢٦) لسان الحال، العدد ٧٥٤٧ (١٩١٤/٥/١٥)، ص ١.

(١٢٧) فلسطين: العدد ٣٠٧ (١٩١٤/٣/٢٩)، والعدد ٣١١ (١٩١٤/٤/١١).

(١٢٨) المصدر نفسه.

(١٢٩) ممدوح الروسان، فلسطين والصهيونية، ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ٦٢.

(١٣٠) عادل مناع، أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (١٨٠٠ ـ ١٩١٨) (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦)، ص ١٢٩.

والتجارية والزراعية، وتوعية المزارعين والفلاحين بحيث يتمكنون من حماية أنفسهم من أخطار الصهيونية[١٣١].

ووجهت الكرمل نداءً عاماً في ٧ حزيران/يونيو عام ١٩١٤ ـ في محاولة منها لمواجهة الهيمنة الصهيونية الاقتصادية ـ ناشدت فيه أهالي البلاد «العمل على تطوير الصناعات الوطنية، وعدم التعامل تجارياً إلا مع مواطنيكم كما يفعلوا هم، فهم لا يتعاملون مع المسلمين والمسيحيين، وعليكم أن تغرسوا في قلوب السكان، ولا سيّما الشباب منهم، حب ممارسة الأعمال الزراعية والتجارية والصناعية»[١٣٢].

عشية الحرب العالمية، كان هناك تغيير في الأوساط المالية والمصرفية بالنسبة إلى الصهيونية استمرت طوال سنوات الحرب، فأنشأت بنوك أوروبية، لأول مرة، فروعاً لها في فلسطين، منها البنك العثماني، والشركة الأنجلو ـ فلسطينية[١٣٣].

كما أدت الحرب، واشتراك الدولة العثمانية فيها، إلى القضاء على ما تبقى من قوى الفلاحين، ومصادرة المحاصيل بالقوة، ففقدت البلاد كل ما يمكن أن يساعدها على التأهب لمواجهة ما كانت تدبره الصهيونية العالمية[١٣٤]. على سبيل المثال، أدت صعوبة الأوضاع الاقتصادية بعائلات حيفا العريقة إلى بيع أراضيها في المدينة والجبل بأسعار زهيدة جداً متأثرة بالكساد[١٣٥].

قدم «صندوق استشكاف فلسطين» في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٤ تقريراً لأحد كتّابه حول الأحوال التجارية في فلسطين، فأشار فيه إلى أن أغلبية التجارة في صفد بيد اليهود، وأن الجزء الأكبر من تجارة الصيد في الخليل الأعلى بيد يهود صفد، وأن هناك نية تتجه إلى إنشاء طريق معبد بتكلفة خمسة وأربعين فرنكاً، وأن الأموال قد تم توفيرها من خلال المنظمات والجمعيات اليهودية[١٣٦].

---

(١٣١) Gorny, *Zionism and the Arabs, 1882-1948: A Study of Ideology*, pp. 24-25.

(١٣٢) سمير أيوب، وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني، ٢ ج (بيروت: صامد للطباعة والنشر، ١٩٨٤)، ص ٢٧٤.

(١٣٣)

(١٣٤) يسين والدين هلال، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨، ص ٩٦ ـ ٩٧.

(١٣٥) صيقلي، حيفا العربية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩: التطور الاجتماعي والاقتصادي، ص ٥٣.

(١٣٦) *Palestine Exploration Fund* (London) (October 1917), p. 170.

خاتمة

من خلال ما سبق، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

ـ كان لطبيعة الأوضاع الاقتصادية والثقافية والتعليمية والاجتماعية السيئة، التي عاشها العرب إبان المرحلة العثمانية الأخيرة، دور في درجة الوعي وردة الفعل العربية على الخطر الصهيوني، وكيفية تعامل العرب مع الخطر الصهيوني.

ـ برزت خلال المدة التي أعقبت الدستور ـ وهيمنة حزب الاتحاد والترقي على السلطة ـ أولويات بالنسبة إلى العرب فاقت في خطورتها وأهميتها التهديد الصهيوني، وفي مقدمها سياسة التريك ومحاربة العنصر العربي وتهميشه، ويتجلى هذا الأمر في أوضح صوره في مرحلة انعقاد المؤتمر العربي الأول في باريس في حزيران/يونيو عام ١٩١٣، والدعوة إلى التفاهم مع الصهيونية، التي تبناها ورحب بها صفوة قادة الحركة العربية آنذاك.

ـ كان للصحافة العربية الصادرة داخل البلاد العربية أو في المهجر أو في الآستانة، دور بارز ومهم في التنبيه إلى خطر الصهيونية، وكشف أبعادها وممارستها لتنفيذ مشروعها، ولا سيَّما في فلسطين.لم تكن الأوساط العربية في نظرتها ووعيها الفكرة الصهيونية بالمستوى الذي يرقى إلى درجة خطورة المشروع الصهيوني على الوجود العربي والبلدان العربية؛ فإن رصد مذكرات رجال الحركة العربية ونشاطهم وتحركاتهم آنذاك، ولسنوات لاحقة، يدل على قصور واضح ليس في المعرفة بالصهيونية، بل بالوعي لخطورتها وسبل مواجهتها، أو التغافل عن هذا الخطر وإنكاره، وليس أدل على ذلك مما ورد في مذكرات أسعد داغر الذي يدل على حجم الاهتمام من قبل قادة الحركة العربية بهذا الخطر آنذاك.

ـ غياب موضوع الخطر الصهيوني عن برامج الأحزاب والجمعيات العربية، باستثناء بعض منها.

ـ على الرغم من ضيق نطاق المعرفة والوعي العربي بأهداف الصهيونية وخطرها، إلا أن نوعية الأشخاص الذين اطلعوا على هذه الأهداف عبر قنوات مختلفة، ومستواهم الثقافي والسياسي

والاجتماعي، كان يفرض عليهم أن يكونوا فاعلين أكثر في مقاومتها، وفي نشر وعي خطرها؛ إذ لم يكن يُنتظر من الفلاح أو التاجر أو المواطن العادي الذي يعاني القهر والفقر والجهل أن يتصدى لهذا الخطر، وذلك على الرغم من أن بعض هؤلاء ـ وخصوصاً في فلسطين ـ كانوا في حقيقة الأمر في مواجهة يومية مع هذا الخطر من خلال الاستيطان والهجرة والاستيلاء على الأراضي والعمل.

ـ لم يكن الوعي العربي للخطر الصهيوني مؤسسياً قائماً على منهجية محددة علمية وعملية، بل كان عشوائياً وفردياً وموسمياً، يرتبط بطبيعة كل مرحلة وظروفها. في حين أنّ الصهيونية كانت على العكس من ذلك تماماً، فكانت مؤسسية وبنائية في صياغة مشروعها وتطبيقه، وتعديل ما يحتاجه من تعديل، وذلك من خلال المؤتمرات الصهيونية المنعقدة من أجل هذه الغاية.

ـ شكلت الأعوام: ١٩٠٩ ـ ١٩١٣ أعوام الفرص الضائعة بالنسبة إلى العرب، وكان أبرزها مؤتمر باريس أو المؤتمر العربي الأول.

ـ إن تعليل ضعف الوعي والرد العربيين، بجهل العرب حقيقة الصهيونية ومراميها منذ تأسيسها، أمر غير مقبول؛ فهم علموا بها ولم يعملوا على مواجهتها، فقصَّر الوعي حيناً، وقصّر العمل أحياناً كثيرة.إذ ليس المهم مَن علم أو اطّلع من العرب على الصهيونية وخطرها، بل الأهم من ذلك درجة وعي هذا الخطر، وردة الفعل المترتبة على هذا الوعي، فلو كانت الصهيونية أمراً طارئاً استغرق تحقيقه عدداً قليلاً من السنوات، لكان لعامل الوقت وعنصره أهمية كبرى، بل الأهم من ذلك هو إلى أي درجة كان الوعي العربي فاعلاً ومؤثراً في سير المشروع الصهيوني وإنجاحه، أو إعاقة تقدمه؟

ـ وإن كان لا يمكننا أن ننكر أهمية الوقت على الإطلاق، إذ إن الوعي المبكر كان سيؤثر في ردة الفعل.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

آباء الحركة الصهيونية. ترجمة عبد الكريم النقيب. عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٧. (شخصيات صهيونية؛ ٥)

أبراش، إبراهيم. البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٠)

أبو بكر، أمين مسعود. ملكية الأراضي في متصرفية القدس، ١٨٥٨ ـ ١٩١٨. عمّان: مؤسسة شومان، ١٩٩٦.

أبو زهرة، إبراهيم. الحركة الصهيونية والاستعمار والطرد الفلسطيني: «ترانسفير». الخليل، فلسطين: رابطة الجامعيين، ١٩٩٣.

أبو عسل، إيلي ليفي. يقظة العالم اليهودي. القاهرة: دار الفضيلة، ٢٠٠٣.

أحمد، ليلى عبد اللطيف. موقف الدولة العثمانية من مطامع اليهود في فلسطين. القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٧.

اسليم، علي محمد. تاريخ الاستيطان الصهيوني في فلسطين. عمّان: مؤسسة الخدمات العربية، ١٩٨٨.

الأعظمي، أحمد عزت. القضية العربية: أسبابها، مقدماتها، تطوراتها، نتائجها. بغداد: مطبعة الشعب، ١٩٣٢.

أفنزي، أريه ل. دعوى نزع الملكية: الاستيطان اليهودي والعرب، ١٨٧٨ ـ ١٩٤٨. ترجمة بشير البرغوثي. عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٦.

أيوب، سمير. وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني. بيروت: صامد للطباعة والنشر، ١٩٨٤. ٢ ج.

ج ١: مرحلة الإرهاصات.

البارودي، فخري. مذكرات فخري البارودي: ستون سنة تتكلم. دمشق: عاطف العجة، ١٩٥٢. ٢ ج.

براص، يوسف. قرية على ضفاف الأردن. ترجمة رسمي بيادسة. يافا: دار النشر العربي، ١٩٦٧.

برو، توفيق علي. العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ ـ ١٩١٤. دمشق: دار طلاس، ١٩٩١.

البستاني، سليمان. عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده. تحقيق خالد زيادة. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٨.

بيهم، محمد جميل. قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور. بيروت: مطابع الكشاف، ١٩٥٠. ٢ ج.

التميمي، محمد وفيق ومحمد بهجت الكاتب. فلسطين في نهاية العصر العثماني: ولاية بيروت/ لواء عكا. دراسة وتحقيق زهير غنايم ومحمد محافظة. إربد: مؤسسة حمادة للنشر، ٢٠٠١.

توينبي، أرنولد. فلسطين: جريمة ودفاع. ترجمة عمر الديراوي. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١.

تيت، شبتاي. بن غوريون والعرب. ترجمة غازي السعدي. عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٧.

ثيودور هرتسل: عراب الحركة الصهيونية. عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٦. (شخصيات صهيونية)

الجندي، أنور. تاريخ الصحافة الإسلامية. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٨٦. ٢ ج.

ـــــــ. يقظة الفكر العربي في مواجهة الاستعمار. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧١. ٣ ج.

جوهرية، واصف. القدس العثمانية في المذكرات الجوهرية، الكتاب الأول من مذكرات الموسيقي واصف جوهرية، ١٩٠٤ ـ ١٩١٧، تحرير وتقديم سليم تماري وعصام نصار. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣. ٢ ج.

حجازي، عرفات. الصهيونية: نشأتها وقياداتها ومنظماتها السرية. [د. م: د. ن.]، ١٩٨٠.

حسين، غازي. إسرائيل الكبرى والهجرة اليهودية. دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، ١٩٩٢.

حسين، محمد محمد. الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر. بيروت: دار الإرشاد للطباعة والنشر، ١٩٧٠. ٢ ج.

الحكيم، يوسف. بيروت ولبنان في عهد آل عثمان. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٤.

ـــــــــ. سورية والعهد العثماني. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦.

حلاق، حسان علي. دور اللبنانيين في معركة النضال العربي، ١٩٠٨ ـ ١٩٤٢. بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٧.

الحوت، بيان نويهض. فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة، التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين ١٩١٧. بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر، ١٩٩١.

حوراني، ألبرت. الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩. ترجمة كريم عزقول. ط ٤. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٦.

حوراني، فيصل. جذور الرفض الفلسطيني، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، ٢٠٠٣.

الخالدي، وليد. الصهيونية في مئة عام: من البكاء إلى الهيمنة على المشرق العربي، ١٨٩٧ ـ ١٩٩٧. بيروت: دار النهار، ١٩٩٨.

ـــــــــ (محرر). القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني. الرياض: اتحاد الجامعات العربية، ١٩٨٣. ٢ ج.

الخازن، يوسف. الدولة اليهودية في فلسطين: وجهة نظر أحد أبناء البلاد. تقديم وتعريب وتعليق غسان الخازن. بيروت: أصدقاء الأرض المقدسة، ١٩٨٧.

داغر، أسعد. مذكراتي على هامش القضية العربية. القاهرة: دار القاهرة للطباعة والنشر، ١٩٥٨.

الدجاني، برهان [وآخرون]. **دراسات فلسطينية: مجموعة أبحاث وضعت تكريماً للدكتور قسطنطين زريق.** تحرير هشام نشابة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٨.

الدجاني، يعقوب ولينا يعقوب الدجاني. **فلسطين واليهود وجريمة الصهيونية والعالم.** تحرير مفلح الخوالدة. عمّان: [د. ن.]، ١٩٩٣.

دروزة، محمد عزة. **نشأة الحركة العربية: انبعاثها ومظاهرها وسيرها في زمن الدولة العثمانية إلى أوائل الحرب العالمية الأولى (تاريخ ومذكرات وذكريات وتعليقات).** بيروت؛ صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٧١.

درويش، هدى. **العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة ١٦٤٨م إلى نهاية القرن العشرين.** دمشق: دار القلم، ٢٠٠٢. ٢ ج.

دومب، ريزا. **صورة العربي في الأدب اليهودي.** ترجمة عارف توفيق عارف. عمان: دار الجليل، ١٩٩٠.

رزوق، أسعد، **إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣.

الروسان، ممدوح. **فلسطين والصهيونية، ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.

رياض، محمود. **الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة.** بيروت: دار النهضة، ١٩٨٩.

الزهراوي، عبد الحميد. **الإرث الفكري للمصلح الاجتماعي عبد الحميد الزهراوي.** جمعه وحققه جودت الركابي وجميل سلطان. دمشق: المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٩٦٢.

سخنيني، عصام. **طبرية ـ تاريخ موسوعي من إنشائها سنة ٢٠م إلى نهاية الانتداب البريطاني سنة ١٩٤٨.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٩.

السكاكيني، خليل. **كذا أنا يا دنيا: يوميات خليل السكاكيني.** القدس: المطبعة التجارية، ١٩٥٥.

السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية، ١٨٩١ ـ ١٩٠٨. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦.

سليم، محمد عبد الرؤوف. **تاريخ الحركة الصهيونية الحديثة، ١٨٩٧ ـ ١٩١٨.** القاهرة: جامعة عين شمس، ١٩٧٤.

السيد عاشور، مصطفى. نحن والصهيونية. القاهرة: مكتبة وهبة، ٢٠٠٢.

الشريف، ماهر. البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٠٨ ـ ١٩٩٣. نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٥.

الشريقي، إبراهيم. أورشليم وأرض كنعان: حوار مع أنبياء وملوك إسرائيل. لندن: مؤسسة الدراسات الدولية، ١٩٨٥.

الشلبي، سهيلا سليمان. شكري العسلي (١٨٦٨ ـ ١٩١٦): من أجل الاستقلال العربي ومقاومة الصهيونية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.

الشناق، محمود نهار. العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين (١٢٩٣ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٧٦ ـ ١٩١٤م). حلحول، فلسطين: مطبعة بابل الفنية، ٢٠٠٥.

الشهابي، مصطفى. القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها. القاهرة: معهد الدراسات العربية، ١٩٦١.

شوفاني، الياس. الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى ١٩٤٩). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨.

شولتس، ألكسندر. تحولات جذرية في فلسطين، ١٨٥٦ ـ ١٨٨٢. ترجمة كامل العسلي. عمان: منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٩٢.

الشبيات، محمود. الصهيونية في الميزان. عمّان: منشورات وكالة الصحافة الأردنية، ١٩٧٥.

الصايغ، أنيس. فلسطين والقومية العربية. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٦.

ـــــــــ.(معد). يوميات هرتزل. ترجمة هلدا شعبان صايغ. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨.

صبحي، حسن محمد. التآمر الصهيوني ضد الأمة العربية، ١٨٨٢ ـ ١٩٦٧. بيروت: دار النهضة، ١٩٦٨.

صيقلي، مي. حيفا العربية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩: التطور الاجتماعي والاقتصادي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧. (سلسلة المدن الفلسطينية؛ ١)

الطراونة، محمد. قضاء يافا في العهد العثماني: دراسة إدارية اقتصادية اجتماعية، ١٢٨١ ـ ١٣٣٣هـ/١٨٦٤ ـ ١٩١٤م. عمان: وزارة الثقافة، ٢٠٠٠.

الظاهر، أحمد ومحمود الزعبي. بين الفكرين العربي والصهيوني. عمان: دار ابن رشد للنشر والتوزيع، ١٩٨٥.

العابدي، محمود. صفد في التاريخ. عمّان: جمعية عمال المطابع، ١٩٧٧.

عازوري، نجيب. يقظة الأمة العربية. ترجمة وتقديم أحمد ملحم. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨.

عبيدات، محمود. أحمد مريود، ١٨٨٦ ـ ١٩٢٦: قائد ثورة الجولان وجنوب لبنان وشرق الأردن. لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧.

عمر، عمر عبد العزيز. تاريخ المشرق العربي، ١٥١٦ ـ ١٩٢٢. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤.

العويسي، عبد الفتاح. جذور القضية الفلسطينية، ١٧٩٩ ـ ١٩٢٢. الخليل، فلسطين: دار الحسن للطباعة والنشر، ١٩٩٢.

غنايم، زهير. لواء عكا في عهد التنظيمات العثمانية، ١٢٨١ ـ ١٣٣٧هـ/١٨٦٤ ـ ١٩١٨م. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩. (سلسلة المدن الفلسطينية؛ ٤)

فرسخ، عوني. الأقليات في التاريخ العربي منذ الجاهلية وإلى اليوم. لندن: رياض الريس للنشر، ١٩٩٤.

فرسون، سميح. فلسطين والفلسطينيون. ترجمة عطا عبد الوهاب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

فلسطين العربية واليهود. دمشق: مكتبة الأسد، [د. ت.].

فيضي، سليمان. مذكرات سليمان فيضي: من رواد النهضة العربية في العراق ١٨٨٥ ـ ١٩٥١. تحقيق باسل سليمان فيضي. بيروت: دار الساقي، ١٩٩٨.

قاسمية، خيرية. النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ ـ ١٩١٨. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٣.

قعقور، ابتسام (محرر). قضية شراء الأراضي والاستيطان الصهيوني في الأردن وحوران والجولان، ١٨٧١ ـ ١٩٤٧. عمان: دار الجليل للنشر، ٢٠٠٣.

القومية ومواجهة الاستعمار. طرابلس، ليبيا: [د. ن.، د. ت.].

كرد علي، محمد. خطط الشام. دمشق: مكتبة النوري، ١٩٨٣. ٦ ج.

كرمل، ألكس. تاريخ حيفا في عهد الأتراك العثمانيين. حيفا: جامعة حيفا، ١٩٧٩.

كوتلوف، ليف. الحركة العربية في المشرق، ١٩٠٨ ـ ١٩١٤: دراسة سياسية تاريخية اقتصادية. ترجمة زياد الملا؛ تقديم عبد الله حنا. بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠١.

كوثراني، وجيه. السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٣)

الكيالي، عبد الوهاب. تاريخ فلسطين الحديث. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠.

لمدان، يوسف. العرب والصهيونية، ١٨٨٢ ـ ١٩١٤. ترجمة الياس شوفاني. دمشق: دار الحصاد، ٢٠٠٩.

محافظة، علي. الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨. عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩.

مذكرات سليم علي سلام، ١٨٦٨ ـ ١٩٣٨: مع دراسة للعلاقات العثمانية العربية والعلاقات الفرنسية اللبنانية. تحقيق حسّان حلاق. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨١.

مكاريوس، شاهين. تاريخ الإسرائيليين: اليهود قديماً وحديثاً مع تراجم مشاهيرهم شرقاً وغرباً. القاهرة: مطبعة المقتطف، ١٩٠٤.

ملكي، علي. الجاسوسية الصهيونية في البلاد العربية: أخطر الوقائع عن مغامرات الجواسيس اليهود في لبنان وسوريا وفلسطين. بيروت: صوت الشوف، ١٩٧٠.

ملول، نسيم. أسرار اليهود. القاهرة: المؤلف، ١٩١١.

مناع، عادل. أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (١٨٠٠ ـ ١٩١٨). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦.

ــــــــــــ. تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني، ١٧٠٠ ـ ١٩١٨: قراءة جديدة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩.

المؤمن، مكي حبيب وعلي منهل. من طلائع يقظة الأمة العربية: عزيز علي المصري، نجيب عازوري، فرح أنطون، شبلي الشميل. بغداد: دار الرشيد، ١٩٨١.

نصار، سهام. الصحافة الإسرائيلية والدعاية الصهيونية في مصر. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩١.

ـــــــ. موقف الصحافة المصرية من الصهيونية خلال الفترة من ١٨٩٧ ـ ١٩١٧: دراسة تحليلية لصحف «الأهرام»، و«المقطم» و«المؤيد» و«اللواء» و«الجريدة» و«الأهالي». القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.

النعيمي، أحمد نوري. اليهود والدولة العثمانية. عمّان: دار البشير؛ مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧.

نيوتن، فرنسيس إملي. خمسون عاماً في فلسطين: «مذكرات صديقة العرب». ترجمة وديع البستاني. عمّان: جمعية عمّال المطابع التعاونية، ١٩٦٧.

هرتزل، ثيودور. الأرض القديمة الجديدة، ترجمة مثير حداد (يافا: دار النشر العربي، ١٩٦٨.

ـــــــ. الدولة اليهودية. ترجمة محمد يوسف عدس؛ مراجعة ودراسة عادل حسن غنيم. القاهرة: مركز الناصر، ٢٠٠٦.

هلسة، تهاني سلامة. دافيد بن غوريون. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨. (دراسات فلسطينية؛ ٤٤)

وايزمان، حاييم. مذكرات حاييم وايزمان بقلمه ١٩٥٢: أول رئيس لدولة إسرائيل. بيروت: دار الفنون للطباعة والنشر، ٢٠٠٦.

يزبك، محمود. النظم الإدارية والبنى الاجتماعية في حيفا، ١٨٧٠ ـ ١٩١٤. عمّان: البنك الأهلي الأردني، ١٩٩٩.

يسين، السيد وعلي الدين هلال. الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨. بغداد: معهد البحوث والدراسات، ١٩٧٥. ٢ ج.

دوريات

أبو بكر، أمين. «ملكية السلطان عبد الحميد الثاني في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩٣٧.» مجلة جامعة النجاح للأبحاث (نابلس): السنة ١٧، العدد ١، حزيران/يونيو ٢٠٠٣.

أبو رجيلي، خليل. «الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل.» شؤون فلسطينية: العدد ١١، تموز/يوليو ١٩٧٢.

أبو نظارة: العدد ٣، ٢٤ ذي القعدة ١٣١٦هـ ـ ٥ نيسان/أبريل ١٨٩٩.

الاتحاد العثماني: العدد ١٥، ١٩٠٨/١٠/٨؛ العدد ١٣٩، ١٩٠٩/٣/٣؛ العدد ٢٤٩، ١٩٠٩/٧/١٥؛ العدد ٣٩٧، ١٩١٠/١/١٠؛ العدد ٤٠١، ١٩١٠/١/١٤؛ العدد ٤١٤، ١٩١٠/١/٢٩؛ العدد ٤٦٥، ١٩١٠/٩/٤؛ العدد ٤٦٧، ١٩١٠/٩/٦؛ العدد ٤٨٦، ١٩١٠/٤/٢٥؛ العدد ١٢٩٧، ١٩١٠/١/١٠.

الأفكار: العدد ١٠٦٥، ١٩١٦/٩/٢٠؛ العدد ١٠٥٧، ١٩١٦/١٠/٢٣؛ العدد ١١٩٤، ١٩١٨/١/٢؛ العدد ١٢٠٦، ١٩١٨/٢/١٦.

الأمة: العدد ٢٨، ١٩١٠/١/٨؛ العدد ٥٧، ١٩١٠/٢/١٣.

برهان الدين، عصمت. «النواب العرب في العهد العثماني والخطر الصهيوني في فلسطين.» **شؤون عربية:** العدد ٩٣، آذار/مارس ١٩٩٨.

البشير: العدد ١٣٤٥، ١٨٩٨/٨/٨؛ العدد ١٤١١، ١٨٩٩/١١/٢٠؛ العدد ١٤٢٦، ١٩٠٠/٣/٥؛ العدد ١٤٢٧، ١٩٠٠/٣/١٢؛ العدد ١٤٣٨، ١٩٠٠/٦/٢٥؛ العدد ١٤٦٦، ١٩٠٠/١٢/١٠؛ العدد ١٥٢٤، ١٩٢٠/١/٢٠؛ العدد ٢٢٨١، ١٩١٣/٧/١٨.

البيان: العدد ٣٨، ١٩١١/١٠/٢٤؛ العدد ٥٤، ١٩١١/١١/٢٤؛ العدد ٨٥، ١٩١٢/٩/١٧؛ العدد ١٣٦، ١٩١٣/٩/٩.

الجامعة: ج ٦، كانون الثاني/يناير ١٩٠٢.

جريس، صبري. «حول النزعات العنصرية في العقيدة والممارسة الصهيونية.» **شؤون فلسطينية:** العدد ٥٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥.

حداد، يوسف. «مواقف جريدة «الكرمل» من الصهيونية في العهد العثماني.» **شؤون فلسطينية:** العددان ١٤٦ ـ ١٤٧، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٨٥.

الحضارة: العدد ٣٨، ١٩١٠/١٢/٢٩؛ العدد ٥٩، ١٩١١/٥/١٦؛ العدد ٦٥، ١٩١١/٦/٢٣.

الحقائق: مج ٢، ج ٢، ١٩١١/٦/٢٧.

حلاق، حسان. «موقف الدولة العثمانية من النشاط الصهيوني، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٤.» **شؤون فلسطينية:** الأعداد ٧٤ ـ ٧٧، كانون الثاني/يناير ـ نيسان/أبريل ١٩٧٨.

الخالدي، وليد. «بناء الدولة اليهودية، ١٨٩٧ ـ ١٩٤٨م: الأداة العسكرية.» مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ٣٩، صيف ١٩٩٩.

الدباغ، مصطفى. «الاستيطان اليهودي في ريف فلسطين في العهدين العثماني والبريطاني، ١٨٥٤ ـ ١٩٤٨م.» دراسات عربية: العدد ٥، آذار/مارس ١٩٧٥.

الدليل: العدد ٣٧٣، ١٩١١/١/١؛ العدد ٤٩٧، ١٩١٣/٦/١٩.

دمبر، مايكل. «الاستيطان اليهودي في القدس.» مجلة الدراسات الفلسطينية: السنة ٢، العدد ٨، خريف ١٩٩١.

ذبيان، سامي. «الشخصية الفلسطينية: مداخلة تمهيدية لتحليلها وتحديد خصوصيتها.» شؤون عربية: عدد خاص، أيلول/سبتمبر ١٩٨٨.

رزوق، أسعد. «نجيب عازوري الوحدوي المجهول.» المستقبل العربي: السنة ١، العدد ٤، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨.

رشيد، حيدر. «مقدمات ظهور الحركة العمالية العربية في فلسطين قبل الانتداب.» شؤون فلسطينية: العدد ١٠٩، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠.

الزهراوي: العدد ١١٠، ١٩١٧/٧/٩.

زهر الدين، صالح. «الصهيونية: نشأتها، فكرها، ممارستها.» شؤون فلسطينية: العددان ١٣٨ ـ ١٣٩، أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤.

عبد الدائم، عبد الله. «موقف الصهيونية: كفكرة وحركة من القومية العربية.» شؤون عربية: العدد ١٠٤، أيلول/سبتمبر ١٩٨٨.

العصر الجديد: العدد ١٠٤، ١٩٠٩/١٢/٤؛ العدد ١٢٧، ١٩١٠/١/٥.

عوض، عبد العزيز. «الشخصية الفلسطينية والاستيطان اليهودي، ١٨٧٠ ـ ١٩١٤.» شؤون فلسطينية: العدد ٣٦، آب/أغسطس ١٩٧٤.

فلسطين: العدد ٦٢، ١٩١١/٨/١٠؛ العدد ٩٢، ١٩١٢/١٢/١١؛ العدد ١٤٠، ١٩١٢/٥/٢٩؛ العدد ١٦٩، ١٩١١/٩/٣؛ العدد ١٨٤، ١٩١٢/١١/٢؛ العدد ٢٠٧، ١٩١٣/١/٢٥؛ العدد ٢١٥، ١٩١٣/٢/٢؛ العدد ٢٥٢ ـ ٤٩، ١٩١٣/٧/٩؛ العدد ٢٢٦، ١٩١٣/٤/٢؛ العدد ٢٢٩، ١٩١٣/٤/١٢؛ العدد ٢٥٧ ـ ٥٤، ١٩١٣/٧/٢٦؛ العدد ٢٦١، ١٩١٣/٨/٩؛ العدد ٢٦٢ ـ ٥٩، ١٩١٣/٨/١٣؛ العدد ٢٧٠، ١٩١٣/٨/٢٨؛ العدد ٢٨١، ١٩١٣/١٠/١٨؛ العدد ٢٨٦،

١٩١٣/١٠/٢٣؛ العدد ٢٣١، ١٩١٤/٤/١٩؛ العدد ٢٨٧، ١٩١٣/١٠/٢٦؛ العدد ٢٣٣ ـ ١٦٢٨، ١٩١٤/٢/١٤؛ العدد ٣٢١، ١٩١٤/٤/٤؛ العدد ٣٢٣، ١٩١٤/٤/١١؛ العدد ٣٢٨، ١٩١٤/٧/٢٥؛ العدد ١٢٩٠، ١٩١٣/٩/١٣؛ العدد ١٤١٧، ١٩١٤/٢/٢٩.

قاسمية، خيرية. «من خفايا السياسة البريطانية في المشرق العربي خلال الحرب العالمية الأولى: المكتب العربي في القاهرة ـ قراءة في الوثائق البريطانية.» مجلة دراسات تاريخية (دمشق): العددان ١٧ ـ ١٨، آب/أغسطس ـ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤.

ـــــــ. «مواقف عربية من التفاهم مع الصهيونية، ١٩١٣ ـ ١٩١٤.» شؤون فلسطينية: العدد ٣١، آذار/مارس ١٩٧٤.

ـــــــ. «نجيب نصار في جريدته «الكرمل»، ١٩٠٩ ـ ١٩١٤.» شؤون فلسطينية: العدد ٢٣، تموز/يوليو ١٩٧٣.

القبس: العدد ٦٣، ١٩١٣/٨/٢٦؛ العدد ١ ـ ١٣٠١، ١٩١٣/٩/٣٠؛ ١٩١٣/١٠/٢٣؛ العدد ٣٧ ـ ١٣٣٧، ١٩١٣/١١/١٧.

القبلة: ٨ شوال ١٣٣٤هـ ـ ١ حزيران/يونيو ١٩١٦.

«قضية الحدود بين مصر وفلسطين قبل الحرب العالمية الأولى.» شؤون فلسطينية: العدد ٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١.

الكلية: العدد ٢٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩١١؛ السنة ٣، العدد ٦، نيسان/أبريل ١٩١٢؛

لسان الحال: العدد ٧٤٠٥، ١٩١٣/١١/٢٧؛ العدد ٧٤٥٠، ١٩١٤/١/٢٢؛ العدد ٧٤٦٦، ١٩١٤/٢/١٠؛ العدد ٧٤٦٩، ١٩١٤/٢/١٣؛ العدد ٧٤٧٠، ١٩١٤/٢/٤؛ العدد ٧٤٨٤، ١٩١٤/٣/٣؛ العدد ٧٤٩٢، ١٩١٤/٣/١١؛ العدد ٧٥٢١، ١٩١٤/٤/١٥؛ العدد ٧٥٣٥، ١٩١٤/٥/١؛ العدد ٧٥٤٧، ١٩١٤/٥/١٥؛ العدد ٧٦٠٥، ١٩١٤/٧/٢٢؛ العدد ٧٦١٠، ١٩١٤/٧/٢٨.

«ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩١٠، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٤٣٤، ١٩٣٠/٢/١.

«ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ٢٥ تموز/يوليو ١٩١٠، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٤٨٢، ١٩٣٠/٧/٥.

«ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة، ١٩ آذار/مـارس ١٩١٠، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٤٤٨، ١٩٣٠/٣/٢٩.

«ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة، ١٦ نيسان/أبريل ٩١٠، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٤٥٧، ١٩٣٠/٤/١٩.

«ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ١٩١٠/٦/١٨، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٤٦٨، ١٩٣٠/٧/٤.

«ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة في ١٨ حزيران/يونيو ١٩١٠، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٤٧٩، ١٩٣٠/٦/٢٨

«ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩١٠، فاقرأوه،» الكرمل: العدد ١٤٨٥، ١٩٣٠/٧/٩.

«ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ٩ تموز/يوليو ١٩١٠ فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٤٩٠، ١٩٣٠/٧/١٨.

«ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة، في ١ آب/أغسطس ١٩١٠، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٥٠٦، ١٩٣٠/٨/٢٧.

«ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ١٩١٠/٨/١٦، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٥٠٨، ١٩٣٠/٩/٣.

«ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة في ١٩١٠/٨/٢٣، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٥١٠، ١٩٣٠/٩/١.

«ما قالته الكرمل في عشرين سنة في ٢٣ آب/أغسطس ١٩١٠، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٥١٢، ١٩٣٠/٩/١٧.

«ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة، في ٢٦ آب/أغسطس ١٩١٠، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٥١٣، ١٩٣١/١٠/١.

«ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة، في ١٩١٠/٨/٢٦، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٥١٨، ١٩٣٠/١٠/٨.

«ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة، في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩١٠، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٥٢٢، ١٩٣٠/١٠/٢٢.

«ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ١٩١٠/١١/١٨، فـاقـرأوه.» الكرمـل: العـدد ١٥٤٢، ١٩٣٠/١٢/٣١.

«ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٠، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٥٤٣، ١٩٣١/١/٣.

«ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٠، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٥٤٤، ١٩٣١/١/٧.

«ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٠، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٥٤٧، ١٩٣١/١/١٧.

«ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٠، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٥٤٨، ١٩٣١/١/٢١.

«ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة، في ١٩١٠/١١/٢٩، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٥٤٩، ١٩٣١/١/٢٤.

«ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة في ١٩١٠/١١/٢٩ فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٥٥٠، ١٩٣٠/١/٢٤.

«ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة، في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٠، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٥٥١، ١٩٣٠/١/٣٠.

«ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ١٩١٠/١٢/١٣، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٥٥٤، ١٩٣١/٢/١١.

«ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١١، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٥٥٩، ١٩٣١/٢/٢٨.

«ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩١١، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٥٦٢، ١٩٣١/٣/١١.

«ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة في ١٩١١/١/٢٠، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٥٦٣، ١٩٣١/٣/١٠.

«ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ١٩١١/١/٢٠، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٥٦٤، ١٩٣١/٣/١٤.

«ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة، في ٧ شباط/فبراير ١٩١١، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٥٦٧، ١٩٣١/٣/٢٨.

«ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة، في ١٩١١/٢/١٤، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٥٧٠، ١٩٣١/٤/٨.

«ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة في ٨ آذار/مـارس ١٩١١، فـاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٥٧٤، ١٩٣١/٤/٢٢.

«ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ١ تموز/يوليو ١٩١٠، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٥٧٧، ١٩٣١/٥/٦.

«ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ٦ أيار/مايو ١٩١١، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٥٨٧، ١٩٣١/٦/١٣.

«ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة في ٢٠ أيار/مايو ١٩١١، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٥٩٠، ١٩٣١/٦/٢.

«ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة، في ٢٤ أيار/مايو ١٩١١، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٥٩٢، ١٩٣١/٦/٢٧.

«ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة، في ٢٧ أيار/مايو ١٩١١، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٥٩٣، ١٩٣١/٧/١.

«ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في١٩١١/٦/١٠، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٥٩٤، ١٩٣١/٧/٥.

«ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة، في ٢٤ حزيران/يونيو١٩١١، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٥٩٩، ١٩٣١/٧/٢٢.

«ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ١ تموز/يوليو ١٩١١، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٦٠٣، ١٩٣١/٨/٨.

«ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في١ تموز/يوليو ١٩١٠، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٦٠٤، ١٩٣١/٨/١٦.

«ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة، في ٢ تموز/يوليو ١٩١١، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٦٠٥، ١٩٣١/٨/٢٢.

«ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ٢٢ تموز/يوليو ١٩١١، فاقرأوه،» الكرمل: العدد ١٦٠٩، ١٩٣١/٩/١١.

«ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة في ٢٦ تموز/يوليو ١٩١١، فاقرأوه،» الكرمل: العدد ١٦١١، ١٩٣١/٩/٢٣.

«ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة، في ٣١ تموز/يوليو ١٩١١، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٦١٥، ١٩٣١/٩/١٦.

«ما قالته الكرمل قبل عشرين سنة، في ٢٦ تموز/يوليو ١٩١١، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٦١٦، ١٩٣١/١٠/١٠.

«ما قالته الكرمل قبل ٢٠ سنة في ١٩١١/٧/٢١، فاقرأوه.» الكرمل: العدد ١٦٢١، ١٩٣١/٩/٢٢.

مجموعة من الكتاب اليهود. «إسرائيل الثانية: المشكلة السفاردية.» مجلة الأزمنة الحديثة: العدد ٣٩٤، أيلول/سبتمبر ١٩٨٠.

المراقب: العدد ٩٦، ١٩١٠/١١/٤.

المشرق: السنة ٢، ١٨٩٩؛ العدد ٢، شباط/فبراير ١٩١٢، ومج ١٠، ١٩١٧.

المفيد: العدد ٣٦٢، ١٩١٠/٤/١٢؛ العدد ٣٩١، ١٩١٠/٥/١٦؛ العدد ٥٢٨، ١٩١٠/١٠/٢٧، والعدد ٥٤٣، ١٩١٠/١١/١٥.

المقتبس: مج ١، ج ٨، ١٩٠٦/٩/١٩؛ العدد ١٩٦، ١٩٠٩/٨/٥؛ العدد ٣١٨، ١٩١٠/٣/١٥، والعدد ٣٢٩؛ ١٩١٠/٣/٢٨؛ العدد ٣٧١، ١٩١٠/٥/١٥؛ العدد ٤٢٧، ١٩١٠/٨/١١؛ العدد ٤٥٩، ١٩١٠/٨/٢٨؛ العدد ٤٦٧، ١٩١٠/٩/٦؛ العدد ٥٠٢، ١٩١٠/١٠/١٩؛ العدد ٥٣٦، ١٩١١/١/١؛ العدد ٥٤٢، ١٩١٠/١٢/٥؛ العدد ٤٦٥، ١٩١٠/٩/٤؛ العدد ٥١٣، ١٩١٠/١١/١؛ العدد ٥١٦، ١٩١٠/١١/٥؛ العدد ٥٢٧، ١٩١٠/١١/١٧؛ العدد ٥٤٢، ١٩١٠/١٢/٥؛ العدد ٥٤٦، ١٩١٠/١٢/١٠؛ العدد ٥٤٩، ١٩١٠/١٢/١٧؛ العدد ٥٥١، ١٩١٠/١٢/١٩؛ العدد ٥٦٢؛ ١٩١١/١/١؛ العدد ٥٦٤، ١٩١١/١/٣؛ العدد ٥٦٧، ١٩١١/١/٧؛ العدد ٥٦٨، ١٩١١/١١/٨؛ العدد ٥٧١، ١٩١١/١/١١؛ العدد ٥٧٤؛ ١٩١١/١/١٥؛ العدد ٥٧٨، ١٩١١/١١/١٩؛ العدد ٥٨٩، ١٩١١/٢/١؛ العدد ٦٣٤، ١٩١١/٣/٢٦؛ العدد ٦٣٨، ١٩١١/٣/٣٠؛ العدد ٦٨٥، ١٩١١/٢/٢٤؛ العدد ٦٩٠، ١٩١١/٥/٣٠؛ العدد ٦٩٥؛ ١٩١١/٦/١؛ العدد ٦٩٦، ١٩١١/٦/٦؛ العدد ٧٠١، ١٩١١/٦/١٢؛ العدد ٧٠٥، ١٩١١/٧/١٦؛ العدد ٧٠٦، ١٩١١/٦/١٨؛ العدد ٧٠٩، ١٩١١/٦/٢١؛ العدد ٧١٥، ١٩١١/٦/٢٨؛ العدد ٧١٦، ١٩١١/٦/٢٩؛ العدد ٧٤٠، ١٩١١/٧/٢٩؛ العدد ٧٦٠، ١٩١١/٨/٣١؛ العدد ٧٦٤، ١٩١١/٨/٢٦؛ العدد ٧٧١، ١٩١١/٩/٣؛ العدد ٧٨٤، ١٩١١/٩/١٨؛ العدد ٧٨٦، ١٩١١/٩/٢٠؛ العدد ٧٨٧، ١٩١١/٩/١١؛ العدد ٧٩١، ١٩١١/١٠/١؛ العدد ٧٩٤، ١٩١١/٨/٢٦؛ العدد ٨٠١،

١٩١١/١٠/١١؛ العدد ٨١١، ١٩١٠/١٠/٣١؛ العدد ٨٢٣، ١٩١١/١١/٧؛ العدد ٨٢٨، ١٩١١/١١/١٣؛ العدد ٨٣٣، ١٩١١/١١/١٩؛ العدد ٨٥٤، ١٩١١/١٢/١٨؛ العدد ٨٨٥، ١٩١٢/١/٢٣؛ العدد ٨٨٩، ١٩١٢/١/٢٨؛ العدد ٨٩١، ١٩١٢/١/٢٩؛ العدد ٩٤٥، ١٩١٢/٤/٢؛ العدد ٩٤٧، ١٩١٢/٤/٤؛ العدد ٩٦٨، ١٩١٢/٨/١٩؛ العدد ١١١٩، ١٩١٣/٢/١٩؛ العدد ١١٣٧، ١٩١٣/٣/١٢؛ العدد ١١٧٩، ١٩١٣/٤/٣٠؛ العدد ١٢٣٧، ١٩١٣/٧/٧؛ العدد ١٤٦٣، ١٩١٤/٤/١٤؛ العدد ١٥٩٤، ١٩١٥/٥/١٦؛ العدد ١٠٦٦، ١٩١٢/١٢/١٩؛ العدد ١٢٤٧، ١٩١٣/٧/١٩؛ العدد ١٢٤٩، ١٩١٣/٧/٢١؛ العدد ١٢٥٦، ١٩١٣/٧/٢٩؛ العدد ١٢٨٥، ١٩١٣/٧/١٨؛ العدد ١٢٩٨، ١٩١٣/٩/٢٢؛ العدد ١٣٠٦، ١٩١٣/٩/٣٠، والعدد ٢٣٢٨، ١٩١٠/٣/٢٧.

المقتطف: ج ٢٢، نيسان/أبريل ١٨٩٨؛ مج ٣٣، ج ١، كانون الأول/ديسمبر ١٩٠٨؛ مج ٣٥، ج ٤، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٩.

المؤيد: العدد ٢٨٨٢، ١٨٩٩/١٠/١٥؛ العدد ٥٨٢٢، ١٩٠٩/٧/٢١؛ العدد ٥٨٣٠، ١٩٠٩/٧/٣١؛ العدد ٥٨٣١، ١٩٠٩/٨/١؛ العدد ٥٩٥٢، ١٩١٠/١/١؛ العدد ٦١٤٢٧، ١٩١٠/٨/١١؛ العدد ٦٠٤٠، ١٩١٠/٤/١٧؛ العدد ٦١٤٢، ١٩١٠/٨/١١؛ العدد ٦٣٠٩، ١٩١١/٣/٨؛ العدد ٦٣٣٤، ١٩١١/٤/٨؛ العدد ٧١٠٠، ١٩١٣/١٠/٥؛ العدد ٧٢٤٤، ١٩١٤/٣/٢٩؛ العدد ٧٢٥١، ١٩١٤/٤/٦، والعدد ٧٥٢١، ١٩١٤/٤/١٥.

المنادي: العدد ٣، ١٩١٢/٤/٢٠؛ العدد ٥، ١٩١٢/٣/٥؛ العدد ٨، ١٩١٢/٣/٢٦؛ العدد ٩، ١٩١٢/٤/٤؛ العدد ١٠، ١٩١٢/٤/١٠؛ العدد ٢١، ١٩١٢/٦/٢٥؛ العدد ٢٢، ١٩١٤/٧/٢؛ العدد ٢٩، ١٩١٢/٨/٢٠؛ العدد ٣٥، ١٩١٢/١٠/٨؛ العدد ٣٩؛ ١٩١٢/١٠/١٥؛ العدد ٤٢، ١٩١٢/١٢/١٠؛ العدد ٤٨ ـ ١، ١٩١٣/١/٢٤؛ العدد ٥٠ ـ ٤، ١٩١٣/٢/٦؛ العدد ٦٢ ـ ١٤، ١٩١٣/٤/٢٤؛ العدد ٦٥ ـ ١٨، ١٩١٣/٥/٢٢؛ العدد ٦٧ ـ ٢٢، ١٩١٣/٦/٥؛ العدد ٥٣ ـ ٦، ١٩١٣/٧/٢٧؛ العدد ١٤٤، ١٩١٢/٦/١٢؛ العدد ١٤٨، ١٩١٣/١/٢٤؛ العدد ٧٢ ـ ٢٥، ١٩١٣/٧/٨، والعدد ٧٣ ـ ٢٦، ١٩١٣/٧/١٧.

المنار: مج ١، ج ٦، ١٨٩٨؛ مج ٤، ج ٢١، ١٩٠٢/١/٢٦؛ مج ٦، ج ٥، ١٩٠٣/٥/٢٨؛ مج ١٤، ج ١، ١٩١١/١/٣٠؛ مج ١٤، ج ٢، ١٩١١/٣/١؛ مج ١٦، ج ٢، ١٣٣١هـ ـ شباط/فبراير ١٩١٣م؛ مج ١٧، ج ٤، ١٩١٤/٣/٢٧، ومج ١٧، ج ٩، أيار/مايو ١٩١٤.

المنهل: مج ٢، ج ٢، شوال ١٣٣١هـ ـ أيلول/سبتمبر ١٩١٣م؛ مج ١، ج ٦، ٧ صفر وربيع الأول ١٣٣٢هـ ـ كانون الثاني/يناير ١٩١٤م.

النبراس: مج ١، ج ٩، ١٩٠٩/١٠/١٥.

النعمة: ج ١، ١٩٠٩/١١/١.

النفائس: ج ٨، آب/أغسطس ١٩١١.

النفائس العصرية: ج ١، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١١.

الهدى: العدد ٥، ١٩٠١/٥/٢٥؛ العدد ٢٩، ١٩٠٠/١٢/١٢؛ العدد ٤٣، ١٩٠١/٧/٢١، والعدد ٧٦، ١٩٠١/١١/٢٠.

الهلال: مج ٢٢، ج ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٣؛ مج ٧، العدد ٢٢، نيسان/أبريل ١٩١٤؛ مج ٢٤، ج ٥، شباط/فبراير ١٩١٦، ومج ٢٦، تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٧.

الوطن: العدد ٤٥٥، ١٩١١/٢/١٦.

يعقوب، محمد حافظ. «ملاحظات تمهيدية حول الحركة الصهيونية.» دراسات عربية: العدد ٥، آذار/مارس ١٩٧٣.

رسائل جامعية، أطروحات

البطوش، بسام. «رفيق العظم، ١٨٦٥ ـ ١٩٢٥م: دراسة في فكره ودوره في الحركة الإصلاحية.» (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥).

ندوات، مؤتمرات

المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام: تاريخ فلسطين. عمّان: مطابع الجمعية العلمية، ١٩٨٣.

٢ ـ الأجنبية

Books

The Arab Bulletin: Bulletin of the Arab Bureau in Cairo, 1916-1919. London: Archive Editions, 1986.

Arab Nationalism: An Anthology. Selected and edited with an introduction by Sylvia G. Haim. Berkeley, CA: University of California Press, 1962.

Burdett, Anita L. P. (ed.). *Islamic Movement in the Arab World, 1913-1966.* Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1998.

Destani, B. (ed.). *Minorities in the Middle East: Jewish Communities in Arab Countries 1841-1974.* Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2005.

Divine, Donna Robinson. *Politics and Society in Ottoman Palestine: The Arab Struggle for Survival and Power.* London: Lynne Rienner Publishers, 1993.

Gorny, Yousef. *Zionism and the Arabs, 1882-1948: A Study of Ideology.* Translated by Chaya Galai. Oxford: Clarenton Press, 1987.

John, Robert and Sami Hadawi. *The Palestine Diary, 1914-1945.* With a foreword by Arnold J. Toynbee. New York: New World Press, 1970.

Kushner, David (ed.) *Palestine in the Late Ottoman Period: Political, Social and Economic Transformation.* Leiden: Brill Academic Pub., 1997.

Laqueur, Walter. *A History of Zionisim: From the French Revolution to the Establishment of the State of Israel.* New York: MJF Books, 1972.

Mandel, Neville J. *The Arabs and Zionism before World War I.* Berkeley, CA; London: University of California Press, 1976.

Priestland, Jane (ed.). *Records of Jerusalem, 1917–1971.* Oxford: Archive Editions, 2002.

Razzouk, Assa'd, 'Izz al-Dīn Fawdah and Elias W. Hanna. *Zionism and Arab Resistance.* Beirut: Palestine Research Center, 1969.

Rosenzweig, Rafael N. *The Economic Consequences of Zionism.* Leiden: Brill Academic Pub., 1997.

Sayegh, Fayez A. *The Zionist Diplomacy.* Beirut: Palestine Research Center, 1969. (Palestine Monographs; 13)

Shapira, Anita. *Land and Power: The Zionist Resort to Force, 1881-1948.* New York: Oxford University Press, 1992.

Periodicals

«Notes Written Early in 1915, «Syria, The Raw Material».» *Arab Bulletin*: vol. 11, 1917.

Palestine Exploration Fund (London): April 1900; April 1907, and October 1917.

فهرس

- هـ -

- و -

- ي -